نظام المنفعة القصوى

وليد أحمد يحيى كمال

تنبيه:

ان اي نسخ او استعمال من قبل اي شخص في اي مكان لاي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية او إلكترونية أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مضغوطة او استخدام أية وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها او اعادة صياغة الكتاب وترتيبة بطريقة اخرى وإعادة استخدامه يعد قانونياً بلا مقابل اياً كان ولا يعرض لأي مسأله قانونية أياً كانت.

2016/8/31م

المحتويات

قمع سعر المعادن النفيسة	
الانكماش	
التوسع النقدي	
شركات التأمين	
المعلومات الداخلية والتأمين الصحي	
فرض المخاطر	
الضريبة	
ضريبة الرأس	
التفضيل الزمني	
نظرية الحرمان والانتظار	
النظرية الاولى التفضيل الزمني	
النظرية الثانية فرق السعر والتفضيل الزمني	
النظرية الثالثة الارجحية التقنية للحال بالنسبة للمستقبل	
آلن روجرز	
مميزات الزكاة	
عجز الموازنة	
الانفاق الحكومي	
القسم الثاني موازنة المخاطر	
شروط توفير الائتمان – الشروط الاقتصادية للمجتمع	
أولاً: منع القمار والبورصة	
المضاربات مقامرة في البورصة	
اضرار المضاربة على الاقتصاد والدولة	
ثانياً: منع البضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية	
ثالثاً: منع الدعارة والعلاقات العابرة	
رابعاً: منع الكهانة والسحر	
خامساً: منع زيادة نفقات التأمين الاضافية	
السمنة	
الدم	
البضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية	
القسم الثالث منع زيادة المخاطرة	
اولاً: منع المضاربة في البورصات والاسواق المالية	
عيوب البورصة	

المضاربة في البورصات وجدت للاحتيال فقط	
كيفية منع المضاربة في البورصات	
ثانياً: منع اي نظام نقدي يكون في الافلاس في اصل النظام	
ثالثاً: منع المخاطر في وجود ارضية مقبولة للاستثمار تمنع وجودها الفائدة والتضخم والمضاربة في العملات والضرائب والجمارك	
الفائدة	
تقلبات معدلات الفائدة	
معدل الفائدة وتقلب سعر الصرف	
السياسات النقدية	
التضخم والانكماش	
الضرائب	
الجمارك	
التعريفات الجمركية هي ضرائب مفروضه على المواطنين	
التعريفات الجمركية لا تزيد الوظائف	
لو ان القيود الجمركية جيده ايكون الحصار الاقتصادي البحري ممتازاً!	
رابعاً: توفير الاحتياجات الاساسية للحياة	
خامساً: منع ارتفاع الايجارات والاسعار نتيجة للمضاربة في العقارات	
ضريبة العقارات	
التسعير والسقوف السعرية	
1– النقص الفوري	
2– التوزيع غير السعري	
3– انخفاض الجودة	
الاسواق المالية	
الطابع الاجرامي للبنوك والاسواق المالية	
السلطة التي تكتسبها الاسواق المالية	
الاسواق المالية وتركز الثروة	
امثله على سلطة الاسواق المالية	
الهيئة الخاصة التي تتمتع بها الاسواق المالية	
تأثير الاسواق المالية على الاسواق الحقيقية	
الاسواق المالية الحكومية	
البطالة	
العدالة	

إهداء

الى جدي البطل المحب للحياة

الى ابي من علمني كل فضيلة اعرفها

الى امي من الزمتنا ضمن اسوار الفضيلة دائماً

شكر وعرفان

استغرق تاليفي هذا الكتاب زمناً اطول من المخطط له ، وفي ظل وضع سياسي مزري لا يوجد افضل من ان تقوم بكتابه كتاب ولكن المصاعب كانت جمه ولعل اكثرها صعوبه كانت توفير التيار الكهربائي لذلك اسمحوا لي ان اشكر كل من ساعد في توفير هذه الخدمة البسيطة لكي اتمكن من اتمام هذا الكتاب واخص بالذكر والدي واخي نبيل الذان وفرا طاقة كهربائيه عبر الطاقة الشمسية الى جانب توفيرهما لي احتياجات الحياة الاساسية التي لم اتمكن من توفيرها بسبب انشغالي بتأليف الكتاب لعام او اكثر ولا استثني باقي افراد الاسره الذين تحملوا عدم استهلاك الطاقة الكهربائية لإتاحه المجال لي لاستهلاك قدر اكبر منها ومن ثم اشكر ايضاً لتوفير الطاقة الكهربائية في مواضع مختلفه كيما استطيع ان استمر في هذا العمل كلاً من الاخوين خارف وزكي الفقيه وكذلك الاخوه طائف وفؤاد وجازم القائفي واخص بالشكر اخي بشير الجحدمي. اشكر كلاً من الاخ خارف الفقية مره اخرى والدكتور مطهر رشاد المخلافي لتزويدي باسماء المراجع الاقتصادية التي تعتبر خلاصة الفكر الاقتصادي العالمي بجميع اتجاهاته سواء الراسمالي او الاشتراكي او الكينزي او الاسلامي او المصرفي والمالي وقد كانا مصدر إلهام لكل أفكاري الرئيسية في هذا الكتاب ولا اعتقد باني كنت ساتكمن من اتمام هذا الكتاب بدونهما. شكر وتقدير للجنود المجهولين الذين لم يدخروا جهداً كيما يحولو العالم الى مكان مثالي من وراء الستار واخص افراد مؤثرين على المستوى السياسي الحالي في المنطقة والعالم ، واشكر مصدر تحفيزي الاساسي لكل عمل انجزته وهم الاطفال الذين سيعيشون في هذا العالم من بعدنا ولعل اكبر حافز كان ابني احمد كيما يتمكن من العيش في عالم اقتصادي افضل.

المقدمة

تطرق الكثير من الاقتصاديين للتنظير في ابراز مشاكل الاقتصاد بأنظمته المختلفة المتمثلة في الاشتراكية[1] والرأسمالية ودوله الرفاهية[2] ودوله الرفاهية المعتدلة والسوق الاجتماعيه[3] وغيرها.. و بعد ان تبين ان الاشتراكية اسواء من الرأسمالية السيئة توجس الاقتصاديين في جميع انحاء العالم من ايجاد بديل جذري لتغيير هذه النظم الاقتصادية، فقد شل فشل الاشتراكية الحركة الفكرية الاقتصاديه مما جعلهم واقعين في خوف من وضع أي بديل (لانهم بكل بساطة لا يملكون بديل) فذهب الكثير منهم لعده حلول كانت اهمها واكثرها تطرقاً نظريات اخلاقية بحته و لا تمت للواقع بصلة، كما انه لا يمكن تطبيقها بشكل عملي و واقعي[4] لتشمل اصلاح جذري حقيقي و وفي حين تبنى (الكينزيين[5]) فكرة ترويض الرأسمالية من خلال تدخل الحكومات ويبدو ان الكينزية وفكرة ترويض الرأسمالية هي افضل الموجود في الساحة اليوم الا انهم – الكينزيين – لم يتطرقوا الى ذلك بشكل واقعي فصواب افتراضهم للعوائق الصحيحة لا يعفيهم من جزافية الحلول التي اقترحوها حيث اعتقد الكينزيين مثلاً ان المشكلة تكمن اساساً في قله الانفاق الحكومي لتوليد الطلب – وهي صحيحة – لكن معتنقي هذه النظرية ذهبوا في حلولهم الى طبع المزيد من العملة مما يؤدى الى تضخم او عبر الاقتراض من الدول الاخرى بمعدلات فائدة او اصدار سندات حكومية مما راكم ديوناً لا يبدو ان تلك الدول تستطيع سداد تلك الديون عبر المدى القصير او البعيد وذلك لانفاق نقود اكثر، تطرق اخرون او المدرسة النمساوية الى عدم تدخل الحكومات نهائياً لعجزنا عن فهم الاقتصاد وافترضوا انه يجب علينا ترك الاقتصاد بشكل كامل وان نترك له المجال لكي يشكل نفسه تلقائياً وهي فكرة مثالية اذا ما استثنيناً ان الحكومات وجدت لحماية الضعيف من القوي، ان النظام الاقتصادي (المعتمد على السوق) فعال جداً لكنه غير عادل وسرعان ما يواجه مشكلتين هما الاشباع النسبي ثم الادخار فاذا استطعنا تفادي هاتين المشكلتين وتحقيق العدل ورفع الطلب العام على السلع والخدمات والذي بدوره يزيد من خلق الاستثمارات وتحقيق نسبة بطالة صفرية – باجور فوق اعلى تصنيف لمستوى فقر – فسنتمكن من تطبيق افضل نظام اقتصادي واقعي ، و يبدو ان كل الآراء الاقتصادية لكل المدارس الاقتصادية سديدة الى حد ما الا انها لا تخلو من العيوب في نفس الوقت، لذلك لن نسعى وراء المعرفة العلمية الخالصة التي يسعى اليها الفلاسفة ولكن يوجد لدينا مشكلة تحتاج الى حل عملي، وهذا الحل موجود كنظرية مكتملة تقبع في زوايا هذا الكتاب الذي بين يديك. كتب ستيفن لاندسبرج في كتابه فيلسوف الاقتصاد في صدد حديثه عن التضخم ومعدلات النمو قائلاً "ان عالم الاقتصاد الذي يعتمد على نظرية ما لدية على الاقل احتمال ان تكون نظريته سليمة اما العالم الذي لا يعتمد الا على قراءة الاحصائيات فلا فرصة لديه على الاطلاق" قد يكون هذا الوصف سليم الا انه غير مكتمل، والسبب هو ان الاحصائيات عندما تثبت نتائجها عكس ما تقوله النظرية عندها يكون الخلل في النظرية، فحتى لو لم تثبت الاحصائيات شيئاً جديداً فستثبت فشل تلك النظريات. وهذا هو علم الاقتصاد ، دائماً يتم اخضاعه للتجارب، والاحصائيات اساس تلك التجارب، الا ان الجميل في العبارة هو انه يجب ان يكون لديك نظرية على الاقل، وسأحاول ان اجعل هذى الكتاب مليئاً بالنظريات الجديدة والتي لا محاله ستخضع للتجارب لاحقاً. ان التناقض الاقتصادي للنظريات دائماً يقودني الى الفترة التي قررت فيها الالمانيتين عمل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي حيث لم تكن لهذا النظام صورة واضحة حول ما هو او ماذا سيكون هذا السوق الاجتماعي باستثناء عباره مطاطية جداً وهي عندما تظهر عيوب السوق فان على الدولة التدخل للحد من تسلط الاسواق. وهذا الكتاب هو ضالتهم فهو يضمن افضل كفاءة ممكنه دون ان يخل باي من معايير العدالة. قد يكون ما ستقرأه هو نظام رأسمالي متخلص من عيوب الرأسمالية او نظام إشتراكي متخلص من عيوب الإشتراكية إلا أنه بالتأكيد ليس خليط من الإثنين كالكينزية أو نتائجها من دولة الرفاة والرفاة المعتدلة أو شيء بينهما ناتج عن نزاعهما

[1] الاشتراكية هي ان تملك الدولة كل وسائل الانتاج.

[2] تقوم على الاسواق التنافسية لتوزيع الموارد بصوره فعاله بعد ان تقوم بإعادة توزيع الدخل بطريقة ملائمة حيث تعتني برفاهية المجتمع في حماية وتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها من خلال الضرائب التصاعدية المرتفعه جداً والتضخم ويؤدي هذا النظام الى انهيار تضخمي.

[3] نشاء في المانيا عند توحدها ولم يكن له رؤية واضحة الا انه كان يرتكز على انه يحق للدولة ان تتدخل لتعديل العيوب الناشئة عن نظام السوق الحر متى ظهرت تلك العيوب.

[4] يقول لودفيج فون ميزس بان علم الاقتصاد يتناول التصرفات الواقعية لأشخاص واقعيين ، فقوانينه لا تنطبق على أفراد مثاليين او يتسمون بالكمال، ولا على وهم اقتصادي اسطوري (انسان اقتصادي) ، ولا على الفكرة الإحصائية للفرد العادي ، فالإنسان بكل نقاط ضعفه والقيود المفروضة عليه ، اي الانسان كيفما يعيش ويتصرف هو موضوع علم الاقتصاد.

[5] سنتحدث اكثر عنهم لاحقاً في التمهيد والمدخل.

كالسوق الاجتماعية. "عرف عن الرئيس الامريكي الذي اطلق القنبلتين النوويتين على اليابان – هاري ترومان – أنه كان يبحث عن رجل اقتصاد يتحدث من وجهة نظر واحدة بحيث يعجز عن قول (من ناحية اخرى) بعد ان يملي عليه مشورته، وذكر الممثل الضريف رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغن ذات مرة – وهو الذي كان لدية افضل من يكتبون له الخطب قام الصيارفة بتوفيرهم له – ضرورة وجود نسخة من لعبة اسئلة خاصة برجال الاقتصاد تحتوي على مائة سؤال وثلاثة الاف اجابة"[1] لذلك سأحقق حلم الرئيس هاري ترومان في وجود عالم اقتصاد يتحدث من ناحية واحدة فقط كما ان ريغن سيكون قادر على ان يلعب لعبة اقتصاديه بمائه سؤال واجابه واحده فقط. ان الحكومة مثل مشرط الجراح بمعنى انها اداة يمكن ان تسبب النفع او الاذى فاذا جرى استخدامها ببراعة وحرص وحكمة تزيد من قدرة الجسم الفائقة على معالجة نفسة ذاتياً، واذا استخدمتها بطريقة خاطئة او بحماس مفرط بحسن نية طبعاً قد تلحق بالجسم عظيم الضرر ولذلك يقول جيري جوردن رئيس البنك المركزي الامريكي في كليفلاند :ان ما يفرق بين ما حققه الاقتصاد وما لم يحققه هو اما ان يكون الدور الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية — وخاصة الحكومية — مما يؤدي الى تيسير العملية الانتاجية او يعرقلها، لذلك سنقوم بقولبة نظام حكم جديد يمكنه تطبيق هذا النظام الاقتصادي بأكمله لا مبادئه فقط فاذا عرفنا ما هو النظام الاقتصادي الامثل سنعرف كيف نضع نظام سياسي امثل لتطبيق هذا النظام الاقتصادي حيث يجدر بنا ذكر ان كل علماء الاقتصاد يجمعون على سوء الانظمة السياسية الحالية وخصوصاً الديمقراطية وهو ما يوجب علينا القاء نظرة عميقة عليها ووضع بديل مثالي واقعي و مناسب.

ان عالم الاقتصاد يبدو من العوالم المليئة بالألغاز ، وهو يمثل عنصر جذب وهو عالم حري بالزيارة ، لأننا نعيشه شئنا ام ابينا بوعي او بدون وعي ومن الافضل لنا ان نعيشه بوعي ولأننا يجب ان نعيشه بوعي يجب علينا ان نعرف كيف نجمع بين تناقضات إيجابياته، و وقد حاولت ايراد تفصيلات النظام الجديد في هذا الكتاب او نظام المخاطرة مكتملة عن واجبات الدولة بخصوص تطبيقه. فقد ذكرت مدى تدخل الدولة في تطبيق النظام ومدى اشتراكها في الاسواق بدقه. فاذا كنت من عشاق معرفة التناقضات الاقتصادية فحان الوقت لتجد بعض الاجابات. لن نترك الالغاز الاقتصادية المحيرة بلا اجابات بعد سرد كافة تعارضاتها كما يحب ان يقوم بذلك الاقتصاديين او رسل الشؤم كما يحب ان يسميهم الكثير، بل توجد اجابات واضحة ومكتملة لكل مهتم بأفضل نظام اقتصادي كان ام سياسي او حتى اجتماعي ، لقد اكثرت من الاجابات عن الكثير من الاسئلة حتى انه في بعض مواضع الكتاب سيتملك القارئ شعور بان هذا الكتاب عباره عن كتاب تعليمات بمعنى انه ليس كتاب اخباري وانما يميل أكثر لان يكون كدليل المستخدم ، لذلك ستجد الكثير من اعمل هذا ولا تعمل ذاك في ثناياه فيفترض باي كتاب يعنى بالاقتصاد ان يكون دليل ارشادي لطريقة جديدة للنظر الى العالم ، فبعد ان تعي جيداً الدروس الاقتصادية وخصوصاً في ظل النظرية الاقتصادية السليمة الواردة في هذا الكتاب ، ستكون لديك القدرة على فهم الاحداث اكثر من نظرائك الذين ليس لديهم فكرة اقتصادية مسبقة ، وستكون قادراً على ملاحظة الانماط التي لن يتمكنوا من ملاحظتها ، وهذه القدرة تشكل مكوناً رئيسياً في ثقافتك ؛ لأنك لن تتمكن من فهم الطريقة التي يسير بها العالم الا من خلال فكر اقتصادي سليم ، وبما ان اعتمادنا الاساسي لتطبيق هذا النظام سيكون على الرجل الاول في الدوله فلكي تتخذ قرارات مسئولة فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة – اذا كنت الرجل الاول في الدولة – فيما يتعلق بطريقة تسييرك لشئون الدولة عليك اولاً ان تقراء كتاب اقتصاد يعلمك كل ما تحتاج معرفته عن الاقتصاد. وحين يكون من الاهمية بمكان ان يفكر الجميع بعقلية الخبير الاقتصادي فليس المهم فقط ان يتعلم الجميع كيف يفكرون بعقلية اقتصادية فحسب بل يعتقد انه يجب ان يعرف الجميع اساسيات الاقتصاد وانا اؤكد بان الاقتصاد هو عبارة عن مجموعة من العلوم التي لا تتعدى الاساسيات ، اما بالنسبة للمتمرسين في علوم الاقتصاد (الكمي او التحليلي) فهذا الكتاب في اعتقادي هو الكتاب الذي سيسمح لهم بان يجربوا تجارب اختبار لقوانين الاقتصاد بالضبط مثلما يبحث عالم فيزياء نووية نتائج تحكيم نواه الذرات باستخدام مسرع الجسيمات.

قال فيكتور كوزن ان الفلسفة الحقيقية لا تخترع شيئاً ولكنها تصف الشيء وتتحق من ماهيته، وانا لست بصدد اختراع أي شيء جديد انما هو تحليل جديد للنظام الاقتصادي العالمي واعطاء الحلول التي لم يصل اليها الاقتصاديين بحسب اطلاعي الذي لا يزيد عن عامين ، وفي حين انه قبل عام فقط كانت تقريباً كل افكاري الاقتصادية خاطئة، فقد انتهيت الان من كتابة هذا الكتاب لعل هذا يعطيك فكرة عن السهولة التي يتمتع بها علم الاقتصاد، وهذا ما يجعل الاقتصاد ممتع جداً ! فكلما اقترن الاقتصاد بالبساطة وكلما كانت النظرية اسهل كانت ادق و (اقرب) الى الصواب ، نظام المخاطرة هو كل ما تحتاج لمعرفته عن الاقتصاد بل ان هذا الكتاب هو كل ما تحتاج معرفته عن الاقتصاد والسياسة لتصبح قادر على الرد على اي حوار جدلي اقتصادي او سياسي من قبل اي خبير اقتصادي بغض النظر عن توجهه. ان الاقتصاد يُعنى بالثروة والتي تعتبر محور اهتمام العالم

[1] المخبر الاقتصادي صـ227فحة.

اليوم، فالمال هو ما يحافظ على كل شيء واقف على قدمية ولا شك في ان فقر الدولة يعني فقر الشعب او الاغلبية كما ان ثراء الدولة يعني ثراء الجميع ، لذلك كما يقوم بذلك الاقتصاديين سأعتني بثروة الدولة في المقام الاول.

تمهيد و مدخل

ان تكريسك نفسك لسبب اعظم ، وان تلتزم بمسؤوليتك ، وتعليمك نفسك ،كل ذلك هو اساس كونك أنسان لذلك نقول دائماً ان اكبر حليف للإنسانية هو العلم والتعليم ، وبالأخص اولئك الذين يقرؤون بفهم بحيث يستطيعون ان يرو كل ما يجري حولهم بوضوح ، وللمطلع على الاقتصاد سيجد ان التحاليل الاقتصادية لأظهار المشكلات كثيرة ولكن لا حلول لها لذلك يميل رجال الاقتصاد الى القول بانه "ليس ثمة نظرية سابقة تبدو قادرة على تفسير الازمة الحالية للاقتصاد العالمي" لذلك سأعتني بالإجابات لا بتحليل المشاكل الا بقدر الضرورة القصوى. ولكي نستطيع الوصول الى الحلول يجب ان نعرف اهداف اي النظام اقتصادي. ان اهداف الاقتصاد اذا حاولنا حصرها في كلمتين تكون في الكفاءة والعدالة. يجمع كل الاقتصاديين ان الكفاءة تتحقق في ظل السوق الحر المثالي (على المدى القصير على الاقل) ويختلف الاقتصاديين حول المدى الطويل اذا لم نستثني الاشباع النسبي ولكن يبقى الهدف الاخر وهو ما اعاق العالم لقرون وما سبب العديد من الحروب وما اثار كل الجدالات الدائرة في كل الدوائر الاقتصادية حول النظر الى العدالة ولازال الجدل قائماً لان كلاً ينظر الى العدالة من منظورة وبطريقته الخاصة ولكن تظل هناك ثلاث نظرات رئيسية تسيطر على ساحة الفكر الاقتصادي اليوم وهي الاشتراكية والرأسمالية للسوق الحر المثالي والرأسمالية الكينزية وهي ما سنتطرق اليها في المدخل اضافة الى طريقة التفكير الاقتصادية.

الاشتراكية

عندما كتب كارل ماركس كتابة الشهير رأس المال ، قام بوضع تحليل ممتاز لمشاكل الاقتصاد وبالتحديد مشاكل النظام الرأسمالي الا انه بعد ما انتهى من ذلك لم يعطي حلاً بل افترض خط عريض جداً وهو ما اسماه بالاشتراكية ، وبحكم انه لم يكن يعرف ما تعني الاشتراكية بالتحديد فقد ترك لكل شخص المجال لكي يجتهد لذلك يعرف الاقتصاديين انه توجد الاف النظريات الاشتراكية المختلفة والمتعارضة الا اننا نستطيع ان نقول ان الاشتراكية هي ان تمتلك الدولة كل وسائل الانتاج وتمنع الملكية الخاصة وحجتهم في ذلك هي ظلم الطبقة العاملة فتمليك الدوله لكل وسائل الانتاج هو ناتج عن بحثهم عن المساواه وافتراضهم بان الكفاءة سيتم تدميرها في المنظور البعيد من خلال تواجد فجوه بين الارباح والاجور ولن تتحقق الكفاءة بدون الغاء ما يسمى بالأرباح والاجور وبالتالي المساواه وهذه الفجوة تشتهر باسم التراكم الرأسمالي. ما قام به ماركس في العمق عندما كتب كان توليد شعور بحالة طوارئ تقتضي بان الامور في الرأسمالية لا يمكن ان تسير بهذا الوضع للأبد. وقد اصاب عين الحقيقة عندما قال بأن فكرة الرأسمالية (بوضعها الحالي) هي مجرد مرحلة ويوجد بداخلها بذور فناء (شكلها الحالي) ولذلك يجب نزع تلك البذور ولثناء ماركس على الرأسمالية جذور في اعماقه حسب تقديري الشخصي تجعله يدرك بان هناك حل اخر ولكنه فقط لا يعرف ما هو، وادراكة بان رؤساء الاعمال رائعين وفي نفس الوقت محكوم عليهم بالفناء اذا أساو معاملة موظفيهم قد يكون هو ما يحصل من فشل في بعض الشركات بسبب ما نسميه سوء الادارة ، ولكن في الجانب الاخر اصبح رجال الاعمال يعملون لصالحهم واصبح العمال يملكون اسهم وعمليه تملك العمال لاسهم من المنشأت التي يعملون فيها هو جزء اساسي من حل المشكلة التي عرضها ماركس ، والعمال بعد فترة قصيره سوف يمتلكون اعمالهم الخاصة اذا قمنا بتطبيق نظرية العدل الاقتصادي (المخاطرة) ويأخذون نصيبهم الذي يفترض بانه مفقود ويحدثون توازن من خلال اشخاص اخرين قد يكونوا اشخاص عاملين معهم او غيرهم والذين كالعادة سيملكون اعمالهم الخاصة ويحدثون توازن اكثر واكثر وكذلك اصحاب الاعمال سوف يفلس الكثير منهم الذين لا يهتمون باعمالهم ويتوزع

ما راكموه من رأسمال لطبقه عامله من عمال نظافة وخدم وهم اقل انتاج وبالمثل اولئك الاشخاص سينفقون الاموال وسنسترد التوازن مره اخرى اي اعتقد اذا قمنا بتطبيق نظام المخاطرة فيستحيل الوصول الى عدم التوازن ولكن سنتطرق الحلول بالتفصيل لاحقاً الا انه الى هذه اللحظة رافقت مسيرة الاشتراكية اجمالاً كلمة واحده فقط وهي الفشل وحتى عندما حاولت ان تنجح الاشتراكية فأنها حققت النجاح من خلال الرأسمالية اذا فالاشتراكية = الفشل.. ولا اعني الاشتراكيين الذين كانوا مدفوعين بحس العدالة (الخاطئة) او ما يسمى بالمساواة فالفرق بين العدالة والمساواة شاسع جداً فقد قرأت – لا ادري اين – مقوله تقول من لم يؤمن بالاشتراكية قبل الثلاثين فهو شخص بلا قلب ، ومن لا يزال يؤمن بالاشتراكية بعد بلوغه الثلاثين هو شخص بلا عقل لذلك نلاحظ ان اسواء المجاعات التي حدثت بالعالم لم تحدث نتيجة لتلف المحاصيل ، بل حدثت بسبب الانظمة الاقتصادية الخاطئة التي تمنع السوق من صلب العودة الى وضعه الفعال والعادل. في ما يسمى بالنظام المخطط للدوله يظهر التخطيط مفارقته الخاصة وهي انه عاجز عن ان يخطط نتيجة لغياب الحساب الاقتصادي ، وما يطلق عليه اقتصاد مخطط ليس من الاقتصاد في شيء على الاطلاق ؛ فهو لا يعد وان يكون نظاماً من التخبط في الظلام ، فلا وجود لمسألة الاختيار العقلاني للوسائل بهدف تحقيق اقصى قدر ممكن من الغايات المنشودة وما يطلق عليه تخطيط واع هو تحديداً الغاء الفعل الواعي ، ما نعنية بان الحل الوحيد للاشتراكية هو الرأسمالية هو انه قد يحاول واضعوا الخطط الاشتراكيون ابتكار سبل مختلفة للحصول على درود افعال الافراد من اجل ان يقدموا لهم خدمة افضل، مثل ان يتيحوا للافراد او الاسر بعض سبل التأثير في الخطة الاقتصادية العامة، لانه سيكون من التبديد الواضح انتاج نفس تشكيلة السلع والخدمات لكل افرد من افراد المجتمع فالنباتيون مثلاً لن يهتموا بتناول اللحوم المصنعة ، وغير المدخنين لن يرغبوا في الحصول على حصة من السجائر، لكن كي يتجنب واضعو الخطط عدم تحقيق المساواة في ظل النظام الرأسمالي، سيكونون في حاجة الى طريقة ما تكفل حصول كل الافراد او الاسر على (المقدار) نفسه من الاستهلاك اياً كان نوعة. على سبيل المثال يمكنهم تخصيص حصة معينة من نقاط التصويت كل شهر لكل فرد او اسرة ، بحيث تستخدم هذه النقاط في طلب الحصول على سلع وخدمات مختلفة، وفي هذه الحالة ستستهلك سلع مثل اجهزة التلفزيون او سيارات الدفع الرباعي نقاطاً اكثر من حصة الاسرة عما يستهلكه طلب عبوة من المياة الغازية او رغيف من الخبز ؛ ذلك ان الموارد اللازمة لانتاج السلع الاولى ستكون اكثر لا شك، (بعبارة اخرى ، لن يكون من العدل ان تصوت اسرة للحصول على 10 اجهزة تليفزيون ، بينما تصوت اخرى للحصول على 10 عبوات من اسماك التونة، فالأسرة الاولى هنا ستستهلك اكثر من الثانية) ومن اجل الحصول على عدد النقاط (الصحيح) لكل نوع من انواع السلع، سيعتمد واضعو الخطط على التقييم الذي سيقدمه مديرو مراكز التوزيع، فاذا كانت الأرفف مكدسة بأجهزة التليفزيون ، بينما تكاد تكون الارفف المخصصة لعبوات التونة خالية ، يمكن لواضعي الخطط تقليل عدد النقاط التي ستخصم من الاسرة في حالة طلب الحصول على جهاز تليفزيون وفي الوقت نفسه زيادة عدد النقاط الملائمة لطلب عبوة التونة، وهذا من شانه ان يؤدي الى التخلص من المخزون الزائد لاجهزة التليفزيون وايضاً الحيلولة دون نفاد عبوات التونة. مع الاسف ، لا يمكن اللجوء الى هذا النوع من الحيل الا في حالة وجود فائض او عجز في السلع بعد انتاجها. قبل ذلك ، سيتعين على واضعي الخطط ادخال التعديلات على خطتهم الاقتصادية الكبرى ليقرروا هل سينتجون عدداً اكبر او اقل من اجهزة التلفزيون (او عبوات التونة) في الفترة المقبلة. واعتماداً على المعلومات التي تصل اليهم من مديري مراكز التوزيع ، ستتكون لديهم فكرة عن عدد اجهزة التليفزيون التي سيطلبها الاشخاص عند كل عدد ممكن من النقاط المخصصة للحصول على تليفزيون، لكن ذلك لن يدلهم على ان القرار الصحيح هو ان : (أ) ينتجوا مزيداً من اجهزة التليفزيون خلال الفترة المقبلة ويخصصوا لها عدداً اقل من النقاط، ام (ب) ينتجوا عددا اقل من اجهزة التليفزيون خلال الفترة المقبله ويخصصوا لها عدداً اكبر من النقاط. لحل هذه الاشكالية ، قد يحاول واضعو الخطط الارتقاء بنظام الاختيار ، فيمكنهم منح مديري المصانع المختلفة نقاطاً، مما يسمح لهم بطلب كميات مختلفة من الايدي العاملة والجازولين والكهرباء .. الخ، ومثلما يسمح للأسر باستخدام ما لديها من نقاط في طلب مجموعة مختلفة من السلع النهائية ، يسمح لمنتجي اجهزة التليفزيون وعبوات التونة باستخدام ما لديهم من نقاط في طلب مجموعة مختلفة من مدخلات الانتاج. وهذا سيضمن الا يستأثر منتجو اجهزة التليفزيون بالموارد على نحو جائر وعلى حساب منتجي عبوات التونة . لكن ذلك ايضاً لن يحل مشكلة الحساب برمتتها مثلما سيدرك واضعو

الخطط عما قريب، على الرغم من انه يبدو ملائماً ارغام كل فرد على استهلاك (المقدار) نفسه من السلع من خلال تخصيص قدر متساو من نقاط الاختيار لكل فرد، سيكون من الهراء الواضح الاصرار على ان يحصل كل مدير مصنع على القدر نفسه من الموارد اللازمة لنشاطه ، بمعنى اخر ، اذا منح واضعو الخطط كل شهر العدد نفسه من النقاط لمن ينتج اجهزة التليفزيون ولمن ينتج عبوات التونة ، فسيضمنون ان المجتمع قد خصص قدراً متساوياً من الموارد لانتاج كل من اجهزة التليفزيون وعبوات التونة،لكن لماذ نتوقع من الاساس ان يكون هذا هو التصرف الصحيح من اجل استخدام موارد المجتمع النادرة لتحقيق اقصى قدر من رضا المواطنين ؟ لكي يصل المخططون الى طريقة موضوعية وفعالة لحل هذه الاشكالية الشائكة ، يمكنهم ان يمنحوا نقاطاً لكل مدير مصنع بالتناسب مع عدد النقاط التي خصصها المواطنون لتلك السلع في مراكز التوزيع، بعبارة اخرى ، اذا استخدم المواطنون في طلب اجهزة التليفزيون نقاطاً تساوي خمسة اضعاف النقاط التي استخدموها في طلب عبوات التونة ، يمكن لواضعي الخطط الاشتراكيين في الفترة المقبلة منح مديري مصانع التليفزيون عدداً من النقاط يساوي خمسة اضعاف ما سيحصل عليه منتجو عبوات التونة، وهذه القاعدة ستتيح للمواطنين تقديم تقييم لواضعي الخطط ليس فقط فيما يتعلق بالمخزون المنتهي بالفعل ، بل بالقرار الخاص بعدد الوحدات التي ينبغي انتاجها من كل سلعة في الفترات المقبلة. الارجح انك الان ادركت الاتجاه الذي يسير فيه نقاشنا، الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للاشتراكيين حل مشكلة الحساب هي جعل نظامهم يعمل على نحو اكثر شبهاً ب... (الرأسمالية)."[1] ولعل ابسط فكرة تتوارد الى ذهن الشخص العادي عندما يسمع النقاش الفلسفي لاول مره عن الاشتراكية هو ان الاشتراكية ثارت على ثمار الرأسمالية وكانت تستطيع بكل بساطة تجنبها عبر الذهاب للريف والعيش بعيداً عن ضجيج المصانع والاستمتاع ، وهذه المصانع التي هي سبب رقي العالم كان باستطاعهم التخلي عنها وتركها للمغفلين الذين يحبون ان يتم استغلالهم فقط ، لذلك نقول ان اي فرد لا يجدر به و لا يستطيع ان يثور على سبب رقيه، ما يجب عليك ان تثور عليه هو سبب المشاكل، والذي لم يشارك في رقيك باي صورة من الصور ، بل ويزيد من تعاستك مثل البنوك والاسواق المالية اجمالاً وهو ما سنتحدث عنه في طيات هذا الكتاب لاحقاً لذلك ليس كافياً تفسير العالم بل يجب تغييره وها نحن ذا نسعى مره اخرى لكي نغيره تغيير ثوري ايجابي بلا سلبيات في نظام المخاطرة، فهل سئل الاشتراكيين انفسهم مثلاً بشأن هل الحل الامثل يكمن في تحويل الطبقة العمالية الى رأسمالية ام الرأسمالية الى عمالية !! ان ما يدعو للسخرية هو انه لو ان كارل ماركس قام بتوجيه كل كلامة الذي وجهه الى الراسمالية الى جهه اخرى وهي الاسواق المالية ، لحل كل مشكلات تاريخ الفكر الاقتصادي.

رأسمالية السوق الحر المثالي

راسمالية السوق الحر المثالي هي على النقيض من ذلك تماماً بمعنى ان السوق هو الذي يتولى كل شيء وعلى الدولة ان تقف موقف المتفرج فقط بحيث ان السوق سوف يحقق الكفاءة و العدالة من تلقاء نفسه افضل من أي تخطيط معتمدين في ذلك على اليد الخفية والتي تقول انك عندما تسعى لمصلحتك فانك من حيث لا تدري تسعى لمصلحة المجتمع التي تحدث عنها ادم سميث بشكل عرضي و غير لافت ولمره واحده فقط ولم يكن يعنيها بقدر ما تم تفسيرها لاحقاً الا انها اتخذت اساساً للنظرية لانها تستند على شيء اساسي في الاقتصاد وهو الحافز. كتب ستيفن لاندسبيرج في كتابة فيلسوف الاقتصاد (من الممكن تلخيص معظم علم لاقتصاد في كلمات مختصرة : (الناس تستجيب للحوافز) اما المتبقي فما هو الا تعليق على ذلك. ما يولد الحافز عادتاً هي الغرائز الانسانية ولكن ما يعطي مؤشر لتلك الغرائز الانسانية هي الاسعار وهذى هو جوهر النظرية الاقتصادية ككل وخصوصاً في نظام السوق الحر فبفضل المعلومات التي تبينها لنا الأسعار يعدل البائعون والمشترون بشكل تلقائي خياراتهم و معاملاتهم لتحقق لهم ما يسعون اليه وبذلك يحدث تنسيق بين ملايين الانشطة لمليارات البشر، فمن افترض اننا قادرن على العيش بدون اغراءات مثل الربح فهو واهم وسيفشل بالكلية، والسبب الرئيسي انه لا يوجد ما يحفزه لأي انتاج والأهم من ذلك هو انه يستحيل ان يعرف كيف يوجه الموارد الاكثر قيمة نحو الاستخدام الاكثر انتاجية لذلك في الحقيقة الاسواق تقوم بتوجيه السلع نحو اكثر استخداماتها قيمة ، فالكفاءة في ظل الاسواق تكون اعلى بأجماع الاقتصاديين. وبما ان المسأله بهذه السهولة لماذا لا ندع الاسواق تتولى كل شيء! الجواب هو عندما نترك الاسواق بتقوم بكل ذلك يكره الناس

---

[1]دروس مبسطة في الاقتصاد صـ222فحة.

الاقتصاد، ولكن لماذا يكره الناس الاقتصاد في ظل نظام السوق باشكاله المختلفة؟ لان نظام السوق الى جانب اهماله لنقطة جوهرية وهي العدالة بشكل كامل يسبب الازمات ولكن ليس ما يجعل الناس يكرهون الاقتصاديين الازمات فقط بل هناك اسباب اخرى تجعل الناس يكرهون الاقتصاديين بل والعلوم الانسانية مقابل العلوم الدقيقة ومن هذه الاسباب مثلاً: النتائج و الازمات الفكرية و التعارض الفكري احياناً فهناك تباين كبير بين علوم الفيزياء والكيمياء والاحياء من جهة وعلوم النفس والاجتماع والانسان من جهة اخرى. يشير الافراد الى الفئة الاولى بالعلوم (الصلبة) والى الثانية بالعلوم (المرنة) ، وهناك شعور عام – لا سيما بين علماء العلوم الصلبة – بان العلوم التي يطلق عليها (صلبة) تكون اكثر دقة و (علمية) من العلوم (المرنة) ، وبوجه عام ، فان اكثر العلماء ذكاء واكثرهم شهرة في العالم ، ينتمون الى العلوم الصلبة ؛ فإلى جانب اينشتاين حظى الفيزيائيان ريتشارد فاينمان وستيفن هوكنج بشهرة واسعة , في المقابل ، لا يعد حصد الجوائز في مجال علم النفس امراً جديراً بالاعتبار بالقدر نفسه ، وقليلون هم من يستطيعون ذكر اسماء اشهر علماء النفس في القرن العشرين،وفي الوقت الذي قد يدين فيه البعض علماء الفيزياء الذين اخترعوا الاسلحة النووية ، فان الاغلبية الساحقة تؤيد علم الفيزياء نفسه، وفي تناقض حاد آخر ، نرى كثيراً من الناس يشككون في بعض العلوم الاجتماعية – مثل الاقتصاد والطب النفسي – بل ويناصبونها العداء فما الذي يجري هنا ؟ اذا لم نكن قد عرفنا الاجابة بعد ، فربما كنا نتوقع ان تكون الامور على عكس ماهي عليه ، بحيث يحمل الرأي العام التقدير للعلماء الذين يدرسون (البشر) لا الجسيمات غير العاقلة .احدى الاجابات الممكنة ان العلوم الاجتماعية بررت الكثير من الامور المروعة مثل العلاج بالصدمات الكهربائية لأشخاص محتجزين رغماً عن ارادتهم ، وذبح الحكومة ملايين من الخنازير اثناء فترة (الكساد الكبير) وقت ان كان الامريكيون يتضورون جوعاً، لذلك ، ربما تكون مثل هذه الاحداث سبباً في انعدام ثقة الكثيرين في الأطباء النفسيين وعلماء الاقتصاد. لكن بالمثل، لماذا لا يميل الافراد إلى إلقاء اللوم على عُلماء الفيزياء بسبب كارثة هيروشيما ، او على الكيميائيين بسبب اختراع البارود؟ نعتقد ان السبب هو ان علمي الفيزياء و الكيمياء اللذين يقفان وراء تصنيع الأسلحة العاتية (صحيحان). قال الفيزيائيون لقادة الجيش: (اذا اسقطتم هذا الشيء من احدى الطائرات، فسوف يحفز هذا تفاعلاً انشطارياً يطلق قدراً هائلاً من الحرارة.) وقد كانوا دقيقين للغاية فيما توقعوه. وعلى العكس من ذلك تماماً، قال الأطباء النفسيون لهيئة المحكمة : (امنحونا سلطة احتجاز من نظنهم مختلين عقلياً ، واسمحوا لنا بحقنهم بالعقاقير وبإجراء تجارب اخرى عليهم، هذا من شأنه ان يجعلهم اسوياء، مما يسفر عن مجتمع يضم اشخاصاً مهذبين لا يبدر منهم أي سلوك شاذ يضر بالمجتمع.) ايضاً اشار كثيرون ممن يفرض انهم من صفوة علماء الاقتصاد على الحكومات خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين قائلين: (دعونا نتحكم في الصحافة ، وحينئذ سنجنب العالم الكثير من فترات الكساد المدمرة وتضخم الاسعار الحاد.) وهكذا ، من الواضح ان سجل الاطباء النفسيين وعلماء الاقتصاد المرموقين ليس جديراً بالثناء مثلما هو الحال مع علماء العلوم الطبيعية.ولسبب ما يبدو انه حتى اعظم العباقرة في العلوم الاجتماعية يمكنهم ان يقودوا العلوم التي يتخصصون فيها الى نهايات مسدودة، بحيث يبدا الكثيرون من الخبراء المجال نفسه (وايضاً عامة الناس) في الاعتقاد ان احدث ما توصل اليه العلم حتى الان ماهو الا مضيعة للوقت. سوف يتفق الكثيرون ان (الطب النفسي كان على صواب ...الى ان ظهر سيجموند فرويد) او ان (علم الاقتصاد اخذ منحنى بعيداً على البعد عن الصواب بعد ظهور جون مايناردكينز على الساحة الاقتصادية). لكن لن تجد احداً يقول : (قدم اسحاق نيوتن الكثير من الاسهامات الرائعة في الفيزياء الى ان اظهر اينشتاين غريب الاطوار واتى عليها .)من الاسباب المهمة وراء هذه الفجوة – بين نجاح العلوم الطبيعية والمكانة الرفيعة التي تحتلها من جهة، وبين الثمار المتواضعة للعلوم الاجتماعية ومعاداة البعض لها من جهة اخرى – ان الاشياء موضع الدراسة في العلوم الطبيعية بسيطة الى حد ما، وسلوكها يبدو محكوماً بمجموعة محددة من القوانين،ومن ثم ، يمكن ان تعتمد العلوم الصلبة على تجارب الموجهة من اجل تقييم نظرياتها. ولهذا السبب نجد الفيزياء اقل عرضه للوصول الى الطريق المسدود الذي يظن كثيرون انه حدث مع علم نفس فرويد او اقتصاد كينز. ايضاً تضع نظريات الفيزياء تكهنات بشأن الاشياء في العالم المادي. وسيكون من العسير جداً على نظرية جديدة اقل شانا ان تسود في احد العلوم الصلبة (كالفيزياء مثلاً)، لان قلة شأنها ستتضح مراراً وتكراراً فيما يجري من تجارب. وقد جاهر اينشتاين بالاعتراض على بعض التأثيرات الفلسفية لنظرية الكم، لكن ما من عالم فيزياء واحد (بمن فيهم اينشتاين نفسه) استطاع ان يشكك في تكهنات النظرية فيما يتعلق بالقياسات التجريبية التي اجري على الجسيمات دون الذرية.ولأن الجسيمات دون الذرية لا عقل لها(على حد علمنا) ، فانه لفهم سلوكها – لفهم طبيعة الجسيمات دون الذرية – ليس مطلوبا من أي نظرية فيزيائية سوى ان تتنبأ بأقصى قدر من الدقة بما ستفعله هذه الجسيمات في مختلف الظروف. والآن، ينبغي ان نوضح ان الامور ليست بهذا القدر من البساطة عندما يتعلق الامر بالتطبيق الفعلي للفيزياء اليومية. يمكن لنظرية واحده ان تعطي تكهنات افضل من خلال بضع تجارب ، في حين يمكن لنظرية اخرى ان تكون اكثر بساطة وتأثيراً،وهناك بعض الفيزيائيين الذين يعتقدون في النظرية الأكثر تأثيراً ، ويبحثون عن اخطاء محتملة في التجارب التي تلقي بظلال الشك على

نظريتهم المفضلة، ومع ذلك ، فانه في العلوم الصلبة وعلى المدى الطويل دائماً ما تكون الغلبة للنظرية التي تعطي تكهنات افضل على نحو اكثر تنظيماً ووضوحاً من النظريات المنافسة الاخرى. يظن معظم المتخصصين في العلوم الاجتماعية ان المنهج نفسه – المنهج العلمي – ينبغي تطبيقه في مجالاتهم ايضاً،لكن المشكلة تكمن في ان الاشياء التي يدرسونها لديها عقول بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وقد تبين انه من العسير للغاية وضع مجموعة من القوانين الموجزة التي يمكنها ان تتنبأ بدقة بسلوك الأشخاص في مختلف الظروف. ففي العلوم الاجتماعية – لاسيما علم الاقتصاد – تكون الامور اكثر تعقيداً بكثير بحيث يستحيل في كثير من الحالات اجراء تجربة عملية منهجية موجهة حقاً .ولتوضيح هذا الاختلاف المهم بين العلوم الطبيعية وعلم الاقتصاد، سنفترض اولاً ان مجموعتين من علماء الفيزياء تتجادلان حول قوة الشحنة الكهربية التي يحملها جسيم ما. بعد اجراء احدى التجارب باستخدام تقنية مهمة جديدة ، تعلن احدى المجموعتين في استراليا ان النتائج السابقة بحاجة الى تعديل،لكن ترد المجموعة الثانية بان التجربة الاسترالية تشوبها بعض الاخطاء، لان قرب المختبر من القطب الجنوبي اثر على دقة القياسات. ترى المجموعتان تسوية النزاع من خلال اجراء نفس التجربة في عدة خطوط عرض مختلفة ، لكي يتبين هل النتائج تقترب من التقدير السابق كلما اقترب المختبر من خط الاستواء، والافتراضات الجوهرية وراء كل هذا البحث هي ان القوانين الاساسية التي تحكم سلوك الجسيمات واحدة ، وان من يقومون بإجراء التجربة يستطيعون تثبيت أي عامل اخر (ذي صلة) مع عزل تأثيرات الشحنة المغناطيسية المنبعثة من قطبي الارض. تعطينا هذه القصة لمحة عن سبب نجاح علم الفيزياء؛ وفيها سبب وجية بالفعل يجعلنا نعتقد ان علماء الفيزياء – بمرور السنين – سيخرجون بنظريات اكثر دقة في التكهن بكيفية سير العالم المادي. والأمور لا تكون على نفس هذا النحو من المباشرة والوضوح حينما تختلف مجموعتان من علماء الاقتصاد حول نظريات متعارضة. فعلى سبيل المثال: اعتقدت مجموعة من الاقتصاديين – الكينزيين – ان (الكساد الكبير) نجم عن انهيار في (الطلب الكلي) ، وانه كان على الرئيس هيربرت هوفر ومن بعده فرانكلين روزفلت ان يحدثا عجزاً حكومياً كبيراً –بإنفاق اموال مقترضة – لمواجهة الركود، لكن مجموعة اخرى من الاقتصاديين – المدرسة النمساوية – عارضت ذلك بشدة ، وفكرت ان التدهور الاول الذي حدث في عام 1929 نجم عن (انتعاش) سابق احدثه بنك (الاحتياطي الفيدرالي) ؛البنك المركزي الذي اسسته مجموعة من الصيارفة، ويقول هؤلاء ان هوفر وروزفلت جعلا الكساد يمتد الى اكثر من عقد بسبب سياساتهما التدخليه الخاطئة. عارض النمساويون نظرية العجز الكينزية مشيرين الى ان هوفر والبنك المركزي الامريكي تسببا فيما كان في ذلك الوقت(وقت السلم) عجزاً قياسياً في الموازنة خلال فترتي ادارتهما ، وهو الامر الذي تزامن مع ابطا واشق تعاف اقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة،ويرد الكينزيون على ذلك بانه على الرغم من ان العجز كان كبيراً ، فمن الواضح ان الحكومة لم تسرف في الاقتراض والانفاق بدليل البطالة التي استمرت فترة طويلة."[1] على الرغم من ان الاقتصاديين المحترفين ظلوا يتجادلون حول اسباب (الكساد الكبير) على مدى اكثر من سبعين عاماً،ولن ينتهي هذا الجدل، لان ظروف الاقتصاد العالمي في اواخر عشرينيات القرن العشرين كانت فريدة من نوعها، ولا يمكن للاقتصاديين اختبار صحة النظرية الكينزية عن طريق، مثلاً ، تثبيت كل العوامل الاخرى فيما عدا تضاعف عجز الموازنة الفيدرالية الامريكية في عام 1932م ، لكي يتمكنوا من ملاحظة تأثير ذلك على معدل البطالة."[2] الا ان الصراع بين النظريات الاقتصادية اشد ضراوة من المعركة بين العلوم الدقيقة مقابل العلوم الانسانية وهذه المعارك تتعلق بها اموال طائله وتمتد لمئات السنين من الشد الجذب المستمر وقد تثير حنق الايديولوجيات مثل هذه الآراء الا ان اقرب المدارس الاقتصادية للصواب كانت مدرسة السوق الحر و فيما كان يقترب الصواب من مدرسة السوق الحر المثالي كان يبدو جلياً ان الاسواق المالية تمتطي هذه المدرسة لتنفيذ كل اعمالها التي لها الى حد ما طابع نستطيع القول عنه انه اجرامي وليس لشيء الا لسبب واحد ان السوق الحر المثالي يعطيهم مساحة اكثر للتحرك ولعل ثاني شيء يعطيها مساحة أكبر هي الديمقراطية وسنتحدث عنها في النصف الثاني من هذا الكتاب، بينما الكينزية تقيدهم جزئياً على الرغم من انها تعطيهم ثغره حقيقية في اصدار النقد والتوسع النقدي فيه، لذلك فان الصيارفة يفضلون نظريات السوق الحر , اما الاشتراكية فتعطيهم حس الثوره على الانظمة الحكومية القائمة الا انها اقتصادياً تلغي كل مشاكلهم بشكل كامل ونهائي الا انها ايضا تلغي الاقتصاد نهائياً وبذلك يعاني الناس جميعاً اضعاف ما يعاني الناس من وجود اقتصاد مهما كان ضئيل.

الاستهلاك يخلق الاستثمار

من رواد هذى القانون ساي والذي كان يقول ان العرض (الاستثمار) يخلق طلب (استهلاك) ومن ثم جاء كينز ليقول العكس بأننا يجب ان نوجد الطلب (القوة الشرائية) مما سيخلق العرض (استثمار), ان الجدل القائم بين الاستثمار والاستهلاك ناتج عن المنافسة بين الاسواق الحقيقية والاسواق

1دروس مبسطة في الاقتصاد صـ23-26فحة.
2دروس مبسطة في الاقتصاد صـ26فحة.

المالية بمعنى المنافسة من ان تذهب الاموال للاسواق الحقيقية من خلال الاستهلاك او ان تذهب الامول للاسواق الوهمية من خلال الادخار ليتهم توجيهها الى الاسواق الحقيقية من خلال الاسواق الوهمية واستفادة هذه الاسواق من مجهود الاسواق الحقيقية بدون تقديم اي جهد يذكر، باختصار هناك منافسة بين السوقين فظهور احداهما سيكون على حساب الاخر رغم الجدل الطويل الا ان هذى الامر اشبه بالسؤال القديم من أتى اولاً البيضة ام الدجاجة ، واعتقد انه لا هذا ولا ذاك ولكنه الديك اولاً ثم جاءت الدجاجة من الديك ولكن هذا يوصلنا الى نتيجة انها الدجاجة وليست البيضة التي جاءت اولاً ، هناك نقطة سوء فهم في ايهما يجب البدء به " الاستثمار " ام " الاستهلاك " لتنشيط الاقتصاد والجواب قد يكمن في سبب الثورة الصناعية ولماذا بداءت في انكلترا ولم تبداء في غيرها بتلك الصورة الى جانب وجود الفحم الحجري وكما قلنا سابقاً سيكون الجواب هو (الاستهلاك) الذي وفره الطلب على السلع الناتج عن وجود اعلى معدل اجور في العالم الى جانب ان الحد الادنى للأجور وفر هامش في النفقات من جميع النفقات في جهة والاجور في الجهة الاخرى وهذى الهامش او المساحة يستطيع اصحاب الاعمال التحرك فيها وبالتالي اتاحت لهم التركيز اكثر في التفاصيل لتقليل النفقات وهو ما لفت الانظار الى استخدام طرق اسرع واقل كلفة لانجاز بعض الاعمال الجزئية عبر الآلات، فالقدر الكبير من الاستهلاك الناتج عن ارتفاع اجور وبالتالي ارتفاع الاستهلاك وبالتالي ارتفاع الارباح مما يجمع تلك الاموال او الارباح لدى المستثمرين للاستثمار بطريقة اكثر تنظيمياً. لذلك نستطيع ان نجزم ان الاستهلاك هو الذي يدفع للاستثمار، بمعنى ان توفر الاموال ليس كافياً اذا لم يكن هناك دافع وهو بان هناك عائد او ارباح ناتجه عن هذا الاستثمار يولدها الطلب او الاستهلاك الذي توفرة القوه الشرائية ففي حالة ركود وعدم وجود قوة شرائية مثلاً لن يجراء احد على الاستثمار، تخيل عائلة قامت بتوفير الف دولار وتختار بين شراء تلفاز ذي شاشة كبيرة او ادخار المبلغ في صندوق استثماري ، ولكل من هذين الاختيارين تأثير مختلف على الاقتصاد بشكل عميق على المدى البعيد .نحن امام ان تبدء اولاً اما بالاستهلاك وهو سيجلب الاستثمار بان تذهب تلك الاموال الى المستثمرين مما يزيد الطلب فيخلق ذلك عرضاً من خلال الاستثمار اكثر فأكثر ،او امام الادخار مما سيولد ركود في مصنع التلفزيون ولن يشجع احداً على الاستثمار كما انه لن يشجع حتى طلاب الجامعات على ارتياد الجامعات من خلال اخذ القروض لأنه لا يوجد طلب للعمالة وخصوصاً المؤهلة التي تستطيع تصنيع تلفزيون وذلك سيفقرنا على المدى البعيد ؛ بمعنى هل الحوافز كافية لتحقيق نمو اقتصادي سريع مالم يوجد عائق خارجي اخر معين ، مثل الجغرافيا مثلاً (المستعمرات والفحم) ام ان الاسواق والحوافز غير كافية والنظرة السميثية المثالية للسوق غير كافية وانما نحتاج الى تجاوب للناس مع الحوافز التي توفرها السوق والجواب ان الناس تستجيب للحوافز بمعنى ان الاستهلاك هو الاساس وليس الاستثمار هو الاساس لأنه لو كان كذلك لصح قانون ساي ولما وجد الكساد الكبير ولكانت البطالة سبب للاستثمارات طويلة الاجل والدليل على ذلك هو الترابط الواضح المصاحب لظهور الطبقة المتوسطة مع الازدهار وبخاصة المستويات التعليمية ، وعليه فانه عند النظر العميق في النظريات الاقتصادية بعد التمحيص الفلسفي العميق لا تجد الا اجابه واحده صحيحه وهي انها الدجاجة او الاستهلاك (الطلب) فلست انا ولا انت على استعداد بأن نقوم بالاستثمار بعد معرفتنا ان السوق ذاهب الى ركود او كساد ، ولكن يجب ان نتأكد بان هناك سوق يعمل بشكل جيد لكي نستعد لأخذ المخاطرة والاستثمار وذلك يعني اننا يجب ان نتأكد من وجود طلب لكي نستثمر ، أي وجود استهلاك ، ولذلك تقام ما يسمى بدراسة الجدوى واهم بنودها هو معرفة الطلب، فلنتساءل كم سيكون الطلب اذا كنا في كساد؛ لذلك اذا اراد احد ان يقيس اداء أي اقتصاد فما عليه الا ان يقيسه بانقراض الطبقتين الفقيرة والغنية واتساع الطبقة المتوسطة، فكلما اتسعت الطبقة المتوسطة كلما كان النظام الاقتصادي بوضع افضل (ازدياد الطلب مع انخفاض الادخار) وكل ما انقرضت الطبقة المتوسطة كان النظام الاقتصادي اضعف هذا من جانب الكفاءة لان القوة الشرائية تكمن في الطبقة المتوسطة اما الطبقة الغنية فإنها تميل للادخار والطبقة الفقيرة لا تجد ما تنفقه ، وعليه فان القصور في الطلب يؤدي الى ضعف الصناعة وتسريح العمال والبطالة. اضف الى ذلك نقطة جوهرية في المعادلة وهي ان الطبقة المتوسطة تكون قادرة على خلق العرض المطلوب لأنها تستطيع توفير راس المال فسبب ثروة الامم هو المساهمة بعد تقسيم العمل وليس تراكم رأس المال كما قال سميث.

الرأسمالية الكينزية

الكينزية هي بين هذا وذاك اي بين الاشتراكية وبين رأسمالية السوق المثالي الحر بمعنى اخر انها تعتبر ان السوق الحر المثالي لن يحقق الكفاءة المطلوبة وحينما يتعثر الاقتصاد على الدولة ان تدخل في المنتصف وتحفز الاقتصاد عبر المشاريع الضخمة لتوليد الطلب (وتوليد الكثير من الوظائف) والا فان الاقتصاد سيصيبه الشلل بسب ما يسمى بالدورة الاقتصادية[1]. تم تسمية هذا النظام على اسم مخترعة وهو كينز و في حين ان أي شخص يناقض نفسه فانه ينظر اليه نظره دونيه، و قد ناقض كينز نفسه تقريباً في كل شيء قاله خلال حياته الا ان التناقض كان هو المثالي والاستثنائي في طريقة

1 الاقتصاد يتعرض لفترات ازدهار وركود بشكل دوري

تفكيره. فعلى سبيل المثال رأينا كارل ماركس في سابقاً ينظر الى الرأسمالية باعتبارها الخطر الاكبر الا ان كينز كان على العكس من ذلك ، فقد كان يرى ان الرأسمالية هي من اعظم الاختراعات في التاريخ، و مع ذلك كان يرى بان تركها تعمل بمفردها سيؤدي الى العديد من الكوارث الاقتصادية. عاش كينز (فتره الحربين العالميتين والكساد الكبير من 1929م حتى 1933م) اوضاع من فشل البنوك والازمات الدولية و احتمال وجود ركود اقتصادي طويل وتلك الازمات هي ما شكل طريقة تفكيره الاستثنائية ، حيث استطاع – اكثر من أي شخص اخر – ان يرى القوه المتنامية للمال وحينها عرف تماماً بان هذه القوه يجب ترويضها والا فإنها – حتماً – ستدمرنا جميعاً. و في حين رأى ماركس نفس تلك القوة المتنامية لرأس المال الا ان ماركس لم يأتي بإجابات وكل ما قاله هو انه يجب ازالتها – الرأسمالية – اما ما قاله كينز هو انه من الممكن للحكومات ان تجعل الاسواق تعمل بشكل افضل لصالح الجميع ؛ حيث يعتقد جميع الاقتصاديين ان كينز لم يأتي لتدمير الرأسمالية او معارضتها على الاطلاق بل كان يسعى لحفظ الرأسمالية من الرأسماليين ، وهذه هي نقطة التضاد الرئيسية للاعتقاد الماركسي في السعي للتخلص من الرأسمالية. ونتيجة لعيش كينز فتره الكساد العظيم في العام 1929م ؛ انتج كينز فكرته الاكثر اهمية (في نظر الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية اليوم) والتي كانت الإضافة الرئيسية الى الفكرة الاكثر استحواذا على تفكيره – فكرة ترويض الاقتصاد– وتلك الإضافة هي ان الاقتصاد يمكن ان يغرق ومن ثم لا يطفو مره اخرى من تلقاء نفسه؛ وحينها يجب ان تتدخل الحكومات لتعيده للسطح مره اخرى هذه الاضافة هي اساس ما يطلق عليه الاقتصاديين (بالكينزية) والتي هي في الاساس جهود الحكومة للسيطرة على الاقتصاد أي انه عندما نجد في حالات ان الاقتصاد قد ابتعد فعلاً عن التوازن المفترض – وقد يكون بسبب أخطاء السياسة الحكومية – قال كينز بان الحكومة تستطيع عمل الكثير بدلاً من ترك السوق ليصلح نفسه بنفسه وهذا التدخل بالتحديد هو جوهر النظرية الكينزية. ان حقيقة معرفة كينز الثقافية الواسعة مكنته من ان يرى دوناً عن كل معاصريه بان الركود في التجارة والتوظيف – في وقته – كانت الكارثة الاسواء مقارنه بأي وقت سبق عصرة ، وهو ما اصبح يعتقد اليوم عند كل الاقتصاديين – وهو اعتقاد خاطئ – بان البطالة اصبحت ظاهره ملازمة للعصر الاقتصادي الحديث. في حين رأينا ان الماركسيين كانوا يعتقدون بان الرأسمالية تحمل بذور فنائها فان اعتقاد كينز كان مختلف في رؤيته للرأسمالية حيث كان يرى ان الرأسمالية تحمل في طياتها دورات اقتصادية بين الازدهار والكساد وهذه الدورات يستحيل تفاديهاورغم انه اوجد حلول (من وجهة نظرة) لهذه المعضلة الا ان اعتقاده بوجود هذه الدورات بطريقة ما تعتبر مشابه لما قد يعتقد بانها تحمل بذور فنائها كما اعتقد ماركس ايضاً ولنفس السبب تقريباَ، وهو (قصور الطلب السلعي اي ان الناس لا يجدون المال الكافي لكي يشتروا المعروض من البضائع) وما جعله يدرك ذلك هو ما شاهده كينز و كان واضحاً وماثلاً امام عينيه (الا انه لم يستطع احد اخر رؤيته بطريقة كينز الاقتصادية الفذة) هو انه في كل مره يفقد شخص ما وظيفته فانه ينظم الى طابور الضمان الاجتماعي الطويل والذين سيكون لديهم اموال اقل لكي ينفقوها بسبب فقدان وظائفهم ، وهذا يعني انهم سوف يشترون عدد اقل من السلع ، وهذا يعني فقدان المزيد من الوظائف لان السلع التي كانت تشترى هي ما كانت توفر لهم رواتبهم ، مما سيجعلنا نعلق في دوامة مع عدم وجود طريق واضح للخروج من هذا الكساد، وفي حالة الكساد ما قالة كينز هو ان ما نحتاجه هو (المضاعف).

المضاعف

اعتقد كينز انه في الأوقات العادية، تكون السياسة النقدية هي أفضل وسيلة لمساعدة الاقتصاد – وذلك عندما تخفض اسعار الفائدة لتشجيع الناس على الاقتراض وانفاق المزيد من الاموال ولتحفز الشركات للاستثمار – ولكنه ايضاً كان يعتقد بانه عندما يتشاءم الناس من ما سوف تأتي به كساد الاسواق (أي عندما تنخفض الروح الحيوانية) فقد لا يكون خفض سعر الفائدة كافياً لان الشركات قد لا ترى فائدة من القيام باستثمارات جديدة ، وقد لا يرغب الناس من الاقتراض مهما انخفضت معدلات الفائدة على تلك القروض وعند اذاً (باعتقاد كينز) تحتاج الحكومات لسد تلك الفجوة بالمزيد من الانفاق العام ،ان الحل من جهة نظر كينز كانت اعتقاده بان على الحكومات حينها ان توفر الوظائف لمختلف الفئات العاملة (عبر خلق مشاريع عملاقة وكثيرة او حتى عبر حرب لأنها تؤدي الى المزيد من الانفاق والوظائف) لكي تعيد الثقة مجدداً الى الاسواق بتوفير القدرة على الشراء لدى الناس وهو ما سيعيد الاقتصاد الى مساره الصحيح، حتى انه كتب (وان كان كتبها مازحاً) بان على الحكومة ان توظف ناس لهدم جنوب لندن ومن ثم إعادة بنائها ، وما يهمنا في كتابته هذه انه كان يريد ان يشير الى نقطه بالغة الاهمية وهي – ما يطلق عليه بالمضاعف – اذا اقترضت الحكومة لخلق فرص عمل، فالناس سوف تنفق اكثر ، وسوف ترتفع الثقة لدى المستثمرين فيقومون بخلق استثمارات جديدة وينفق الناس اكثر واكثر فيخلق ذلك استثمارات اكثر واكثر (فتتضاعف) فائدة الانفاق الحكومي وعندها سيتعافى الاقتصاد وقد اشترط الاقتراض او انفاق مالا تملك الدوله لانها اذا انفقت من خلال الضرائب فان ما ستوفره من قدره شرائية يجب ان تأخذه من القدرة الشرائية ذاتها عند استقطاع الضرائب بعكس

الاقتراض. اضف الى ذلك انه لم يكن يعتقد بان التضخم لن يمكن علاجه وان الدولة قد تصبح تحت وطاءة جبل من الديون بل انه اعتقد بان عائدات الضرائب الاعلى (بسبب الاقتصاد الافضل بعد مرور فترة الكساد والدخول في فترة الازدهار) سوف تغطي الانفاق الاضافي وهو ما ثبت خطاءه كما يعلم الجميع. ونتيجة لهذه القناعة (الخاطئة) فقد كان دائماً ما يحاول اقناع وزارة المالية البريطانية بانه يجب عليها ان تقترض الاموال عندما تكون الدورة الاقتصادي (دوره الازدهار والكساد) في ادنى مستوى لها، لأنه اساساً ما تحتاجه هو المزيد من الطلب (الاستهلاك) ويمكنهم عمل ذلك بالطريقة التي اقترحها هو عليهم، حيث كانت رؤيته بان النشاط والمشاريع ، سواء على المستوى الفردي او على المستوى الوطني، يجب ان تكون هي العلاج الناجح كما جاء في التسجيل الوحيد الذي يعرف عنه. ولم تكن تجربة الكساد هي الوحيدة التي انتجت افكاره رغم انها نفس التجربة التي انتجت واحده من ابرز افكاره وهي فكرته حول ان الاسواق غير متوقعة لأنها ترتبط بالطبيعة البشرية الا ان من بين افكاره الكثيرة التي كانت ناتجه عن تجارب خاصة قام بها شخصياً ايضاً على سبيل المثال هي بان الدول لا ينبغي ان تتسول من جيرانها، وهي فكرة بالغة الاهمية قام بصقلها بطريقة فريده ومكتملة رغم انها وجدت مسبقاً، واعتقاده هذا ليس من باب الاخلاق كما قد يتبادر الى الذهن في الوهلة الاولى بل من باب المصلحة الذاتية للدولة ذاتها لان الدول الاخرى تجعل بلدك اكثر ازدهاراً اذا كانت القدرة الشرائية لمواطنيها اقوى من خلال استهلاك انتاجك ، كما كان ذلك واضحاً في اول مرجع رئيسي له وهو العواقب الاقتصادية للسلام. والحقيقة التي يجمع عليها جميع الاقتصاديين بان كينز بلا شك قد غير العالم وقد غير ايضاً الطريقة التي نفكر بها في هذا العالم ، وقد يكون اهم شخصية بريطانية في القرن الماضي ، اما على الصعيد الاقتصادي فهو الشخصية الاهم على الاطلاق بلا منازع. فبنهاية الستينات كانت افكار كينز تنسج كل الاقتصاد الغربي الى حد كبير. ورغم كل العيوب التي تقال عن الكينزية الا ان المثالي في فكر كينز عن الاقتصاد – ان كان يحسب لأحد فهو يحسب له بكل تأكيد – هو انه ادرك حقيقة لم يدركها انصار السوق الحر او الماركسيين ، وهو انه بالتأكيد يوجد حل وسط بين السوق الحر و الشيوعية او لنسميها افضل طريقة للتفكير في الرأسمالية (وهي حفظها من الرأسماليين) الا ان الحقيقة هي ان افضل طريقة للتفكير في الرأسمالية هو حفظها من الصيارفة ،وطريقة تفكيره في الرأسمالية في حفظها من الرأسماليين تولد بالتوازي مع ادراكه لشيء عظيم اخر وهو اذا تمكنا من ترويض الرأسمالية فيمكننا ان نشكل مصيرنا .ومع تأثيره الواسع على العالم بأسره والطريقة الرائعة التي تناول بها الرأسمالية الا ان ذلك كله لا يعفيه من انه لم يكن يعلم كيف يقوم بذلك بالتحديد وما يدلل على ذلك بشكل اكثر وضوحاً هو التضخم الذي عانت منه كل الاقتصادات – بشكل عام – و كل ذلك كان ناتج عن اتباعها لأفكار كينز –كما يبدو انه لم يكن لديه حل لمشكلة التضخم التي ظهرت في السبعينيات ، لان الكينزية كانت غافله عن حقيقة لم يدركها كينز في الاقتصاد وهي انك عندما تقفز من اعلى المنحدر فانه يوجد بالتأكيد قاع وسترتطم به عاجلاً ام اجلاً ، وهنا يكمن العيب الجوهري لنظريته الاقتصادية والذي لم يستدركه، وبالتالي بدأت تضمحل أفكاره و بدأت افكار السوق الحر تعود تدريجياً الى الساحة. مع ان فكرة كينز بانه يمكن للدول ان تتعثر اقتصادياً حيث كانت ابرز مساهمة له في الفكر الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً الا انه لم يكن يريد (فقط) فهم الاقتصاد، لقد كانت طموحاته وقدراته اكثر من ذلك بكثير فقد اراد ان يجعل الاقتصاد يعمل بطريقة افضل ، ومن بين العديد من النصائح التي كانت لديه للخروج من الركود ، تظل النقطة الاكثر جدلاً في وقته ولحد الان هي ان الحكومات يجب عليها ان تنفق الكثير – جداً – من الاموال وهي اموال لا تملكها ، ولذلك يجد المتابع الجيد لعالم السياسة اليوم – فيما يخص الاقتصاد تحديداً – ان واحده من اكبر النقاط الي يتم مناقشتها في عالم السياسة اليوم هو حول ما اذا كانت الدول قد فعلت ذلك – انفقت الكثير من الاموال التي لا تملكها – بشكل كافي منذ الازمة العالمية ام لا!!. و السؤال الاهم في الساحة اليوم هو اذا كانت الدولة تملك الخيار (أي ان لها اقتصاد قوي) فهل تضع نفسها طواعية في طريق التقشف حيث انه من شبه المؤكد (باننا نستطيع توقع ما سيحدث) بان الاقتصاد سيضعف والبطالة سترتفع وسوف يكون هناك كمية هائلة من معاناة لا داعي لها. وحقيقة ان عدد من الاقتصاديين – قد اكون احدهم اذا لم يتم تطبيق نظام المخاطرة الذي سأقوم بصياغته في الفصول القادمة – يعتقدون بان الوصفات الكينزية ساذجة في اقتراحه بالتصدي للركود من خلال رفع عجز الميزانية لأن ذلك له تأثير سلبي على المتغيرات الاقتصادية الاخرى ويعتقدون بانها وصفات سياسية خطيرة للغاية حيث ان خطط الانقاذ الكينزية ذات منافع عابرة الا ان تكاليفها دائمة ،ان ما يعتقد بانه الحل الكينزي النموذجي من الحصول على مزيد من الديون ، واقتراض المال والانفاق وخفض الضرائب ... الخ ، هذا يحتاج لأن يستخدم بحكمة اكثر لأنه في النهاية يجب عليك التخلص من هذه الديون مهما كانت المسافة طويلة لعمل ذلك ، ولا يوجد أي شيء قد يعزز طريقك ويضعك على طريق الخروج من هذه المعضلات ، ببساطة لا يوجد حل سحري خارج نظام المخاطرة، ولكن هل يعني ذلك ان جبل الديون الذي يحط على اقتصادات الدول يعني ان الطريق الكينزية (المقترحة لتحقيق انتعاش) قد اغلق ببساطة، قد يكون ذلك وارداً الى حد ما في بعض الاقتصادات و لكن ذلك لا يخفي حقيقة مهمه جداً وهو انه قبل مجيء كينز كانت النظرة

الاقتصادية هي، ان ضبط الموازنة سيخلق الثقة وهو ما سيشجع الاستثمار ، وهذا لم يحدث ابداً لأنك عندما تخفض الانفاق الحكومي في الكساد او الركود ، ينخفض الطلب فتزيد البطالة ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة ولن تستعاد الثقة عندما ترتفع البطالة (و تنخفض الأعمال التجارية) بل على العكس فان الثقة تتآكل اكثر فاكثر في حين ان كل منتقدي كينز حينها ولازالوا الى يومنا هذا لا يملكون أي اجابه مقنعه او حتى افضل نسبياً من اجابات كينز التي كانت تعتبر ثورية في عصره ولا زالت الاجزاء الرئيسية من اجابات كينز تطبق في العالم باسره اليوم.

الروح الحيوانية

الا ان هذا ليس كل شيء عن كينز فمن اجمل ما جاء به في تحليله جانب للطبيعة البشرية يظهر في الاسواق المالية ، وهذا الجانب يختلف جذرياً عن العرض والطلب اي انه اذا كان سعر شيء يرتفع ، فسيشتري الناس القليل منه ، اما اذا انخفض السعر فسيشتري الناس اكثر ، وهذه هي الطريقة التي يفترض ان تعمل بها الاسواق عادتاً؛ لكن ما ادركه كينز (عن تكوين الفقاعات الاقتصادية) وهو ان ما يسيطر علينا في الحقيقة جانب مختلف تماماً من الطبيعة البشرية ، وهو الجانب المتعلق بالبيع والشراء لغرض الاستثمار القصير الاجل والذي يقول : اذا كانت اسعار العقارات ترتفع ، والاسهم ترتفع ، اذا يجب ان اشتري اكثر ، لان الاسعار سوف ترتفع مرة اخرى ، وهذا بالطبع يخلق دوامه (داخلية) لا تنتهي ، فالأسعار ترتفع اكثر واكثر وفي نهاية المطاف، تنفجر الفقاعة، ودائما ما ستنفجر. وعلى عكس انصار السوق الحر كانت بصيرة كينز الكبيرة بان اقتصاد السوق لن يستقر ذاتياً ، بمعنى انه عندما تحدث تغيرات كبيرة في (الروح الحيوانية) او المشاعر ، فان المنتجين الذين ينتجون اساساً طمعاً في بيع منتجاتهم يقلقون فجأة بانه ربما لا يكون هناك طلب على منتجاتهم في المستقبل ، ولذلك يتوقفون عن الانتاج لذلك عندما يخبرنا الكينزيين ان سبب الأزمة هو ما يسمى بنظرية "الروح الحيوانية" ، يقصدون ان الاقتصاديين في طريقهم دائماً لأيجاد شيء واحد أضافي للتعامل معه وهو الطبيعة البشرية .ولتوضيح معنى الروح الحيوانية لنفترض انك احد المضاربين (أي شخص يبيع ويشتري في البورصة لغرض الربح الفوري بدون أي انتاج وانما لجني الربح على حساب الاخرين) اذا كنت لا تعرف شيئاً عن المستقبل وانت تحاول الحصول على حل (لإصلاح ما يحدث في أي جزئية من المستقبل) ، فما يقوم به المضاربون (الذين لا يعرفون شيئاً) بالالتفات الى تصرفات الجمهور (الاكثرية) من المضاربين (الذين لا يعرفون شيئاً ايضاً) فتعتقد بانه اذا كان جمهور المضاربين يتحرك في اتجاه معين فيجب ان يكونوا على حق ، واذا كانوا يشترون ، فتتسأل ما الذي يشتروه !! فتقول لنفسك لابد ان اشتري انا ايضاً واذا كانوا يبيعون ، تقول لنفسك لابد ان ابيع انا ايضاً ... الخ ، بمعنى انه امر يتبع غريزة حيوانية جداً اقرب تشبيه لها هو سياسة القطيع (قطيع الثيران) حيث دائماً ما يتبع الفرد اتجاه الجماعة وهو لا يعرف لماذا ، وفكره القطيع هذه في علم النفس ساعدت (كينز) في معرفة معنى الفقاقيع الاقتصادية التي تم اخترعها من قبل السيد (لو)[1] قبل مئات السنين ، والتي يفترض بان احدها انفجرت في السنوات التي سبقت الانهيار العظيم في عام 1929م ، وهي تحقق نتيجة (في نظر الكينزيين) جيده في توضيح الانهيار المالي الكبير في العام 2008م وللخروج من فخ (انخفاض الروح الحيوانية او عدم الثقة) وبالتالي انخفاض الانتاج ، فانك تحتاج لمجهود كبير جداً ؛ بمعنى ان الاقتصاد عندما يغرق سيغرق الى الابد كما ذكرنا سابقاً الا انه كان حينها تفكير مختلف جذرياً عن التفكير التقليدي والذي كان يفترض ان الاقتصاد سوف يتحسن من تلقاء نفسه وكل ما علينا فعله هو فقط إعطائه المزيد من الوقت وسوف يتعافى من تلقاء نفسه. يعتقد الكينزيين بانه بقدر ما يفكر الناس في (ماهي المخاطر او ماهي الشكوك) في حين انه لا يوجد في البورصة أي شيء يمكن استخدامه كمؤشر او أي معلومة تحدد (ما الذي نريده بالتحديد) فان الغالبية العظمى من المضاربين يتوقفون عن التفكير في (ما الذي يريدونه بشكل واضح) ، وبطبيعة الحال اذا لم تكن تعرف مالذي تفعله، فانه ليس من المستغرب ان ينتهي بك الامر بتحطيم كل شيء على رؤوس الجميع ، وهذا ما يحصل بالتحديد ، يعتقد الكينزيين ان طريق الانتعاش هو عبر اغلاق باب التشاؤم او ما يسمى (تدني الروح الحيوانية) وهي المشاعر التي تحرك ثقة المستهلك. عندما انهار النظام المالي العالمي في 2008م ، واجه العالم احتمال حقيقي لأزمة ركود أخرى ، لقد كانت الحكومات تدفع الاسواق الحرة لسنوات ، لكن مواجهة هذه الكارثة الاقتصادية وصلت بهم مرة اخرى الى الاسس الكينزية القديمة ، بمعنى عندما يتوقف الافراد والشركات عن انفاق المال وتتوقف ايضاً الحكومة عن انفاق المال ماسيحدث هو ان الاقتصاد سوف ينهار ، ولذلك فان الهدف هو تعزيز الثقة او ما يسمى بالروح الحيوانية عبر جعل الاقتراض اسهل والاستثمار اكثر سهولة ، وقد انخفضت أسعار الفائدة الى نصف واحد في المئة وهو الادنى على الاطلاق ، وعندما لم يكن لاسعار الفائدة ان تنخفض اكثر (من وجهة نظرهم على الاقل) بداءت البنوك بضخ المليارات مباشرة في الاقتصاد وذلك لجعل المال يتحرك في السوق مرة اخرى ، حتى انه تم خفض ضرائب القيمة المضافة مؤقتاً ، وذلك لجعل السلع والخدمات ارخص ولتشجيع الانفاق مما سيساعد على تحفيز النمو ، لذلك يجد الكينزيين صعوبة في شرح انهيار الاقتصاد العالمي

[1] وزير المالية الفرنسية قبل الثورة الفرنسية بنصف قرن

حيث انهار اكثر من 15% منه في سته اشهر فقط ، الا اذا كانوا سيتحدثون عن الغرائز الحيوانية او الثقة ، الا ان الخطط التحفيزية كانت صغيرة جداً من قبل الحكومات لان الحكومات كانت تقترض بالفعل كثيراً ولذلك حتى اكثر رئيس وزراء كينزي لم يعتقد بانه بامكانه الاقتراض اكثر. " فالنظرية الكينزية تستخلص، من المنظور الطويل الاجل ، نتيجة مفادها ان عملية النمو الاقتصادي تفرز ، شئنا ام ابينا ، الركود في نهاية المطاف؛ أي ان النمو في الاقتصادات الغنية لا يتحول الى حالة الركود بفعل عوامل (خارجية) من قبيل أخفاق السياسة، او الأعباء البيئية، او نقص حاد في المواد الأولية على سبيل المثال ، بل لان النمو الاقتصادي ذاته هو الذي يخلق الركود بنحو ما!"[1] وهذا خاطئ ، الا ان هذا ليس كل شيء فعندما يكون محتم عليك ان لا تجعل جارك يتسول كما قال كينز لا يمكن ان تدعه يخدعك باستمرار ، بمعنى يجب ان تتساوى المعايير بينكم بشكل منضبط ودائم ولا يمكن عمل ذلك بدون وضع نظرية مختلفة في النظام النقدي وبشكل نهائي وهو ما سنتطرق اليه لاحقاً ولذلك ولكي تحمي العمالة والموظفين والمتقاعدين وغيرهم في بلدك وتضمن حقوقهم يجب تطبيق شرط الانصاف في وجه التجارة الدولية والحدود هو العملة الموحدة، والا فلا طائل من التجارة العالمية لأنها تعتبر عملية غير متكافئة تستطيع بعض الدول عبر تقليص قيمة العملة ان تتسبب في مشاكل اقتصادية فاذا لم تتوحد العملة فيجب حماية القطاع الصناعي والذي لا تستطيع ان تحميه اذا لم توحد العملة العالمية ولا تستطيع توحيد العملة العالمية اذا لم تستخدم عمله لها قيمة ذاتيه كالذهب او الفضة وهو ما سنتحدث عنه بتفصيل اكثر لاحقاً.

كينز

كينز هو افضل اقتصادي في كل العصور بلا منازع فهو الاقتصادي الذي غير العالم ، وهو واحد من اعظم شخصيات القرن العشرين ولا زالت افكاره بطرق كثيره تؤثر في العالم في هذا القرن وكما قلنا سابقاً في حين ان أي شخص يناقض نفسه فانه ينظر اليه نظره دونيه، و قد ناقض كينز نفسه تقريباً في كل شيء قاله خلال حياته الا ان التناقض كان هو المثالي والاستثنائي في طريقة تفكيره. على الصعيد الشخصي كان كينز شخصية لها خيال واسع ومتفائل ، حيث انه كان على استعداد لدراسة المشاكل العميقة بطرق لم يقم بها احد من قبل، وكان في كل مره يؤمن بشيء كان يضع منبع جوهر الفكرة تحت التجربة، وقد قام بتوريث فكره عظيمة جداً و اساسية في كتبه وهي ايمانه في الانسانية والحكومات والمجتمع بانهم سيكرسون انفسهم لمساعدة اولئك الاقل حظاً والذين هم بحاجة لمساعدة اولئك الاوفر حظاً. ان فكرته بانه علينا بان نروض قوة المال لتعمل لصالحنا لا يمكنها باي حال من الاحوال ان تتوافق مع فكرته بان الاقتصادات غير قابلة للتوقع والتي تترافق مع وجود الاسواق الوهمية سواء في معدلات الفائدة او في المضاربات في البورصات – عدم القدرة على التنبؤ وعدم اليقين في الحياة الاقتصادية – حيث لا يجب ان تعتقد بانك في امان تام حتى بعد الازدهار والكساد وهذا هو التناقض الكبير وهذا التناقض الذي لا زلنا نتصارع معه اليوم ولذلك فعلينا ان نجد حلول واضحه وجذريه لها. والحقيقة ان اقتصاديين يعتبون كثيراً على كينز في انه اكثر من أي شخص اخر مهد الطريق امام نشاط الحكومات حيث قال بانه ينبغي علينا جعل الاقتصاد العالمي يعمل على نحو افضل؛ فالرجل الذي قدم الكثير لجعل معظم الاقتصاديين متعجرفين لقدرتهم على اخضاع العالم لإرادتهم اعطاهم ايضاً افضل الاسباب ليشكوا في انفسهم من خلال التناقضات التي خلفها والتي ستنتهي بنهاية قراءة هذا الكتاب.

قوانين التفكير الاقتصادي

ذكرنا سابقاً انه من المهم ان يتعلم الجميع كيف يفكرون بعقلية الخبير الاقتصادي لان ذلك ما سيشكل لدينا القدرة على فهم الاحداث اكثر من من ليس لديهم فكرة اقتصادية مسبقة ، وهو ما يكسبنا دقة الملاحظة للأشياء الاهم اكثر من غيرها وبالتالي سنكون حينها قادرين على ملاحظة الانماط التي لن يتمكن غير الاقتصاديين من ملاحظتها ، وهذه القدرة تشكل مكوناً رئيسياً في ثقافتنا ؛ لأننا لن نتمكن من فهم الطريقة التي يسير بها العالم الا من خلال فكر اقتصادي سليم ، وهو ما سيوجهنا لاتخاذ القرارات المسئولة والسليمة فيما يتعلق بالمسائل السياسية الهامة وفي حين يكون من الاهمية بمكان ان يفكر الجميع بعقلية الاقتصادي فلن نستطيع ذلك بدون قوانين للتفكير الاقتصادي ولتعرف مدى اهمية ذلك خذ المثال التالي الذي سيوضح لنا نفاذ بصيرة الاقتصاد وقوانينه ، يقول ستيفن لاندسبرج " والان دعنا ننتقل لموضوع اخر يثير الجدل الا وهو الزيادة في رواتب اعضاء الكونجرس وهذه الزيادة تؤدي الى نتيجتين ، فهي تؤدي اولاً الى اعادة توزيع الدخول بحيث يصير اعضاء مجلس الشيوخ الحاليون اكثر ثراء على حساب دافعي الضرائب ،وتؤدي ثانياً الى اجتذاب شريحة افضل من المرشحين في الانتخابات في المستقبل ، وطبعاً لوجهة النظر التقليدية التي يتبناها أي فرد عادي ليست له دراية بعلم الاقتصادي ستكون النتيجة الاولى سيئة والثانية جيده ، لكن اذا وضعنا مبدا الفعالية في الاعتبار ، سنجد ان

[1] كارل غيورك تسين ، الرخاء المفقر صـ10-11فحة.

النتيجة الاولى محايدة ، في حين ان الثانية تعتبر بالتأكيد سيئة ، وبالنسبة للنتيجة الاولى فان منطق الفعالية يتطلب منا ان نكون محايدين بالنسبة لموضوع انتقال الدخول بين الأفراد ، حتى اذا كان المستفيد هو احد اعضاء الكونجرس ، اما بالنسبة للنتيجة الثانية فاذا نجحت زيادة الرواتب ، بالفعل في اجتذاب شريحة افضل من المرشحين فلا بد ان يضع في اعتبارنا ان هؤلاء الاعضاء الجدد المتميزين كانوا فيما سبق يعملون في مهن اخرى مختلفة تمثل طبقات اخرى في المجتمع ، ولذلك فإننا عندما نجذب شريحة افضل للعمل في مراكز السلطة ، فسوف يؤدي هذا الى تراجع طبقات القضاة او المحامين او الاطباء او حتى علماء الاقتصاد ، اذن فالتكلفة الحقيقية لعضو الكونجرس المتميز لا تساوي قيمة راتبه وانما الفرصة الضائعة في استغلال مهارته على النحو الامثل في مجالات اخرى "[1] وهذه هي فائدة التفكير الاقتصادي السليم وفق قوانين التفكير الاقتصادية فهي الطريق الاوضح لتسهيل فهم حقيقة الامور، وطريقة التفكير الاقتصادية ستساعدنا على امتداد الكتاب لتسهيل فهم الاقتصاد و بعض المبادئ في الدراسة الاقتصادية التي تساعدنا في فهم الطريقة التي سننظر بها الى العالم من خلال النظارة الاقتصاديه هي:

- العزل (عن باقي المؤثرات).
- الافتراضات البسيطة لان كل نموذج مفيد لامور مختلفة اما (النموذج) الذي يحاول ان يصف في ان واحد كل شيء مثل التصميم الهندسي لقهوة ، وعلم البيئة والاقتصاد فانه لن يكون ابسط من الواقع نفسه وبالتالي لن يضيف شيئاً لفهمنا.
- الاخذ بمبادئ المنافع مقابل التكاليف والتي تعتبر الاساس الذي يجب اتخاذه في اي تفكير اقتصادي ، وقد ذكرها ستيفن لاندسبرج في اختيار جبهة في حرب المخدرات وهي كالتالي:

المبداء الاول : (لا تعد عائدات الضرائب منفعة خاصة؛ ولا يعد انخفاض عائدات الضرائب تكلفة خالصة)

المبداء الثاني : (أي تكلفة في النهاية تكلفة ، بصرف النظر عن من يتحملها)

المبداء الثالث : (السلعة في النهاية سلعة، بصرف النظر عمن يمتلكها)

المبدأ الرابع : (الاستهلاك التطوعي أمر جيد)

المبدأ الخامس : (مراعاة عدم تكرار عد المنافع او التكاليف)

المبدأ الاهم : (الأهمية كلها للأفراد فقط) و (كل الافراد يتساوون في الأهمية)

- تقاس السياسات الاقتصادية كلها من ناحتين:

الاولى: من حيث الفائدة الاقتصادية البحتة للكل او للمجتمع ككل.

الثانية : من حيث التأثير الفردي اي لكل فرد على حدة.

- العمل هو فقط ما يولد الثروة والثروة هي اجمالي العمل التي تنتجه امة من الامم فالمعادن الثمينة وكل شيء هو عمل مجرد في وجوده.
- الحافز يمثل كل شيء في الاقتصاد فالحافز له قدرات لا تماثلها اي قدرات اثبتت الدراسات على سبيل المثال بانه اذا قامت دولة من الدول بتطبيق قانون الاعدام وقامت بإعدام قاتل فإنها تمنع ثمان عمليات قتل، وفي الجانب الاخر في حين ان للسرقة تكاليف اجتماعية ، واحدى هذه التكاليف تتمثل في قيمة الوقت والجهد اللذين يبذلهما اللص في السرقة وكان من الممكن ان يستغلهما في أي نشاط انتاجي اخر فلو انني قضيت شهر بأكمله اخطط للاستيلاء على دراجتك، فلن نمتلك الا دراجة واحده، اما اذا قضيت نفس المدة محاولاً صنع دراجة خاصة بي فسوف يكون لدينا في نهاية المطاف دراجتان لذلك يجب قطع يد السارق ليس لانه اخذ شيء اخر فذلك في مبادئ الفعالية الاقتصادية يعد مجرد انتقال للثروة ولكن الخسارة الحقيقية والتي لا يمكن تعويضها بأي طريقة من الطرق هي المجهود الذي قام بتضييعه والذي كان باستطاعه ان يسخره في انتاج شيء ذو قيمة ، وسيكون اكثر قيمة من الدراجة ذاتها او ما اراد سرقته وهو ما سيفيده والمجتمع ككل كثيراً خصوصاً على المدى الطويل فحافز انتقال الثروة هو حافز يجب منعه فمن اراد ثروة فعليه ان يولد ثروة ولا يقتصر هذا النظام على السرقات العادية ولكن له ابعاد تمس جميع اركان الاقتصاد فمثلاً في قطاع الاسواق المالية التي لا تنتج شيئ في حين كان بامكانها انتاج شيء ذا قيمة فيجب قطع أيادي الصيارفة ايضاً فليسوا بحاجه لتلك الايادي التي تبذل الكثير من الجهد والوقت في نقل الثروة فقط فيما كان بامكانها التوجه لإنتاج شيء ذو قيمة بدلاً من يقبع في بورصه يدفع الجميع فيها الجشع في نقل ثروات الاخرين اليهم فاذا خضعت لنفس المبدء ستتوقف عن محاولة التكسب بدون انتاج اي شيء ذو قيمة ، لذلك نقول بان الحافز فعال في الاسواق الحقيقية

---

1 فيلسوف الاقتصاد صـ100، 101فحة.

ومدمر في الاسواق الوهمية فعمل البورصة اكثر ما يشبه وكذلك كل الاستثمارات الوهمية (الاسواق المالية) ، فكرة السارق الذي يريد سرقة الدراجة النارية ، بعكس التجارة (بنزنز) والتي بها فائض مستهلك[1] وتبادل ملموس حقيقي حيث ان المشتري رابح بالتاكيد والبائع رابح بالتأكيد اي لا يتم نقل الثروات بل توليد الثروات فيها. بل ان الحافز يصل الى الاقتصاديين ايضاً وليس لنظرياتهم فقط فهو يجعل جميع الاقتصاديين يكادون يجمعون على انه ليس هناك مؤسسة في العالم غير الاشتراكي تضاهي في اهميتها مؤسسة الملكية الخاصة واستعمالها والسعي اليها"[2]. و اصبح الاقتصاديين يجمعون على وجوب الحد من الضرائب وتبني معدلات ضريبية متدنية وكذلك تبني مؤسسات خاصة متى كان ذلك ممكناً وتحرير السلع والاسواق الرأسمالية الحقيقية وتامين الممتلكات وغيرها.

- ضرورة وجود نظرية في الواقع فان قراءة الحسابات امر يبعث على الكآبة في حين ان العمل الاقتصادي الاستقصائي هو الطريقة الى نفس النتيجة"[3] مع الكثير من المتعة ، الا اننا لا يجب ان نهمل بانه اذا كانت نتيجة قراءة الحسابات عندما تتعارض مع العمل الاقتصادي الاستقصائي فان قراءة الحسابات تكون هي النتيجة الصحيحة وليس العمل الاستقصائي لان علم الاقتصاد يخضع للتجربة دائماً كما ذكرنا ذلك سابقاً.
- الاستثمارات الحقيقية او ما يسمى بطويلة الاجل نفعها عظيم جداً بعكس الاستثمارات قصيرة الاجل والتي تعتبر مدمرة جداً.
- كما يجمعون على ان اكبر مشكلتان في الاقتصاد هما الاشباع النسبي[4] والادخار.

المشكلة الحقيقية للادخار تكمن في ان لا احد يشتري المنتجات او ما يسمى بقصور الطلب على السلع والبضائع والخدمات فمن سيستثمر اذا لم يوجد من يشتري ما استثمره؟ ينص قانون انجل على انه كلما زاد تركز الثروة زاد الادخار، وهو ما يوحي لنا بان قوة الادخار تكمن اساساً في تمويل الاستثمارات لكن الادخار لا يؤدي الى استثمارات اكبر او الى تحويل الاستثمارات الى استثمارات طويلة الاجل وهي اعظم نفعا، فمن هو الذي سيطلب الادوات والمعدات والاستثمارات في ظل قل طلب على السلع التي سينتجها؟! ان الهدف الاساسي هو دفع الناس للعمل، ان العمل هو فقط ما يولد الثروة والادخار لا يدفع الناس للعمل باي صورة من الصور والحل يكمن في فرض الاستثمار بحيث يحفز كل صاحب ثروة عقلة للبحث عن استثمار يستطيع ان يقوم باستقطاب الناس او يجبر المستثمر بلطف على الاستثمار.

بالرعم من ان الاشباع النسبي يوفر ميزة التنافسية المستدامة والتي تؤدي الى التحسين في الخدمات الا انه عندما تصل السوق الى الاشباع النسبي فانه بالاضافة الى كل عيوبة التقليدية التي يجمع عليها الاقتصاديين فان هناك عيب اخر لا يبدو واضحاً للكثيرين وهو ان الاشباع النسبي يؤدي الى الاسواق الوهمية (المالية) وهي اسواق تفتح باب الاستثمارات القصيرة الاجل المدمرة وتكون المنافسة بين قطاعاتها غير صحية للإقتصاد بإجماع الاقتصاديين.

ولكن بما ان اصبح الاقتصاديين يجمعون على اشياء فكيف كان تاريخ الاقتصاديين في الاجماع او عدم الاجماع عبر التاريخ ؟؟ لقد عكف الاقتصاديين على التخمين كثيراً ثم يتبين خطاء الكثير من تلك التخمينات لاحقاً وهذه التخمينات كما يعتقد سوف تنتهي بعد قراءة هذا الكتاب ، وذلك لان التاكيدات بالنقاش والحكاية والتحليل ستجعلنا ندخل عصر جديد من المعيارية الاقتصادية، الا انه الى اللحظة الحالية يبدو اننا لا زلنا في مكاننا الذي بدأنا فيه رغم ظهور انظمة في المنتصف بين كل التجاذبات التي حدثت ففشل كل الانظمة الاقتصادية الحالية عملياً بعد ثبات فشلها نظرياً مسبقاً، ادى بالاقتصاديين على غرار الاطباء في الحقبة التي سبقت ظهور العلوم الحديثة الذين وصفوا الفصد كعلاج للأمراض التي لم يفهموها، يستمر الاطباء الاقتصاديون في وقتنا الحاضر في وصف العلاج نفسه سنة بعد اخرى"[5] فاذا كان هذا الدواء يفشل في العلاج ، فالاستنتاج الوحيد الممكن هو ان المريض بحاجة الى تلقي المزيد منه. لذلك يدرك الاقتصاديين بان الخلل يكمن في اصل النظام كما يكمن في اصل النظام السياسي، ان الخلل في النظام السياسي يعد احد اسباب الخلل الكامن في اصل النظام الاقتصادي والذي يتعلق فشلة بالرجل الاول في الدولة عادتاً لذلك يجب

---

1 سنتطرق لفكرة فائض المستهلك لاحقاً الا انها فارق ما انا مستعد لدفعه مقابل ما قمت بدفعه لشراء شيء ما.

2تاريخ الفكر الاقتصادي صـ32ـفحة.

3المخبر الاقتصادي صـ 18ـفحة

4 الاشباع النسبي هو ان كل الحاجات الطبيعية للحياة البشرية قابلة للإشباع وفي حين تصل البضائع في السوق الى عدم الجدوى من زيادة الانتاج لعدم زيادة الطلب وكثرة المستثمرين والمنتجين لنفس المنتج يحصل ما يسمى بالاشباع النسبي و وهو عندما تصل المنافسة في الاسواق الحرة الى اوجها وبالتالي لا فائدة من زيادة البضائع لانها لن تباع يلجاء المستثمرون الى الادخار حينها.

5الاقتصاد العالمي نشأته تطوره ومستقبله صـ347ـ فحة .

ان يكون للرجل الاول في الدولة فلسفة واضحة يستيطع من خلالها ان يجابه أي تحدي على المستويين الاقتصادي والسياسي. وهذه الفلسفة سنستعرض تفاصيلها مكتملة في الفصول اللاحقة الا ان ما نحن بصدد الحديث عنه في هذه الفلسفة هو الفصل بين السياسة والأخلاق حيث ان هذا الفصل هو في صالح الاخلاق حقيقتاً، فيجب عليك كرجل الدوله الاول ان تفصل بين السياسة والاخلاق فصلاً تاماً ، وان تستغل كل شيء كي تحقق النظام المنشود ، وهو في مصلحتك اولاً وفي مصلحة الجميع ثانياً وهو ما يخبرنا به الاقتصاد حيث انه في حين تسعى لمصلحتك الخاصة ستخدم المصلحة العامة من حيث لا تدري وهي ما نسميها اليد الخفية لأدم سميث. انك كقارئ تختلف عن اولئك الاقتصاديين المخضرمين الذين سيقرؤون الكتاب فأولئك سوف تتوقف عندهم الكرة الارضية عن الدوران في عده مواضع من هذا الكتاب وذلك لمعرفتهم بكثرة الجدل الذي دار حول تلك المسائل من اعتق الخبراء الاقتصاديين لعشرات السنين بدون الوصول الى نتيجة مرجوة، اما اولئك المرتبطين بالتوجهات الاقتصادية المحددة فانهم سيجدونني في صفهم في كل مواطن القوة في نظرياتهم الاقتصادية ، ولكن السؤال الاهم هل سيدفعهم ذلك لتقبل النظريات المتعلقة بمواطن الضعف في نظرياتهم الاقتصادية؟!

انطبع في عصرنا الحالي انه في خلال حياة الشخص اليومية سيصل دائماً الى اسأله يعتقد الجميع ان لا جواب لها ، ولكن الحقيقة ان لها اجابات ثورية ، وبما اننا كأقتصاديين رسل شؤم سنبداء بإستعراض المثال المتشائم التالي لايضاح احد تلك المسائل كتب ستيفن لاندسبرج انه في بعض الاحيان قد تنتقل عدوى الايدز لاحد المرضى عن طريق نقل الدم ، فهل يفترض في هذه الحالة ان يرفع المريض دعوى قضائية ضد طبيبة المعالج ؟
هناك وسيلتان على الأقل للتقليل من خطر الاصابة بالإيدز ، الاولى هي التدقيق الشديد في مصادر الدم الذي ينقل للمريض والثانية هي مهمة المريض : فبعد نقل الدم مباشرة ، لا يزال من المحتمل ان يكون المريض خالياً من العدوى ، ولكنه سيواجه عوامل خطورة اخرى ، ولذلك فعلية ان يغير نمط حياته ويقلل من نشاطاته المعتادة. فاذا حملنا الاطباء المسئولية ، فانهم سيتوخون الحذر والدقة الشديدين عند اختيار مصدر الدم الذي سينقل للمريض ، ولكن للأسف ففي هذه الحالة قد يظهر أي مريض ممن اجروا لهم عملية نقل دم ثم أصابته العدوى عن طريق انخراطه في علاقات مع بعض الافراد المنحرفين أخلاقياً ، فيلقي باللوم على طبيبه ويطالب بتعويض ضخم ، وقد يؤدي هذا كذلك الى تمادي البعض في السلوكيات المنحرفة أكثر من ذي قبل ، وهناك وسيلة لمعادلة هذا التمادي ، فمن الممكن ان يقدم الطبيب للمريض حافزاً مادياً مقابل ان يحيا حياة اكثر استقامة،(مثلاً ان يتلقى المريض الذي يحتاج الى نقل دم خصماً قدرة خمسون دولاراً في حالة موافقته على عدم الخروج في ليلة العطلة الأسبوعية!) ولكن اذا كان الطبيب عاجزاً عن "مراقبة" نمط حياة المريض ، فإن هذا الحل يصير غير عملي، والنتيجة ستكون انخراط بعض المرضى في السلوكيات المنحرفة بصورة أكبر . أما لو حملنا المرضى المسئولية ، فسوف تجدهم يسعون بأنفسهم الى التزام الحذر بصورة فعالة في اختيار الأنشطة الي يمارسونها، ولكن سيفقد الأطباء الحافز الذي يدفعهم للتدقيق في اختيار مصدر الدم. هنا يظهر حل آخر، ولو من حيث المبدأ، فمن الممكن ان يظهر المرضى استعدادهم لدفع المزيد من المال في حالة تأكيدهم من خلو الدم من الإيدز بنسبة 99% أكثر مما لو كانت نسبة التأكد هي 98% فحسب ، ولكن للأسف هذا الحل ايضاً لا يؤتي ثماره اذا كان الطبيب المعالج لا وازع من ضمير لديه بحيث يقبل المال الإضافي من المرضى ثم يحقنهم بدماء نسبة التأكد من خلوها من الايدز 98% فحسب ، فاذا حدث واصيب احد المرضى بالعدوى ، فلسوف يبرع الطبيب في تمثيل دور المتعاطف مع حظ هذا المريض العاثر الذي اصابه المرض مع اتخاذ كافة الاحتياطات. وهذا معناه ان القاء المسئولية القانونية على أي من الطرفين لن يخلو ابداً من الثغرات، فاذا استبعدنا كل المناقشات الفلسفية حول مزايا وعيوب كل من الحكمين ، نجد ان المحكمة لا تزال في مأزق لاضطرارها لاختيار احدهما"[1]
ويكمل ستيفن باعترافه بأنه حقاً لا يدري ما القرار الصائب، اما الان وبعد ان اخذنا مثال بسيط، الا ان هذا المثال له معنى عميق جداً في مطابقته لوضع الفكر الاقتصادي الموجود على الساحة حيث ان الاقتصاد الحديث وصل الى هذه المرحلة وهي اعطاء المشكلة و لكنه لا يعطي حلول قطعيه او لا يدري ما القرار الصائب حولها، لذلك كان الرئيس الامريكي ترومان يقول دائماً نريد رجل اقتصاد يتحدث من ناحية واحده ، وهذا هو مغزى هذا الكتاب، سنتحدث من ناحية واحده فقط فمثلاً في مثالنا السابق ، سيكون الحل بكل بساطة هو لماذا لا تمنع انت (باعتبارك الدولة) السلوكيات المنحرفة والعلاقات العابرة !؟ وبذلك لن نضطر لظلم احدهما سواء المريض او الدكتور ولن نضطر حتى لدفع تكاليف علاج مرض مثل الايدز ، هذا الحل الثوري ، اذا اخذت اغلب الناس الجيدين والعاديين سيجمعون على صحه هذه النظرية لانهم اساساً لا ينخرطون في علاقات

[1] فيلسوف الاقتصاد صـ135، 136فحة

منحرفة الا انهم سيقولون يجب اتاحة العلاقات المنحرفة ولا ادري لماذا! ما يهمني هو هل هذا ممكن في ظل نظريات الحكم الموجودة على الساحة ؟! بمعنى هل باستطاعة الرجل الاول في الدولة تطبيق مثل هذه الحلول في ظل نظريات الحكم الموجودة في الساحة اليوم لان ما يبحث عنه الرجل الاول في الدوله اكثر من ذلك بكثير، يحتاج الرجل الاول في الدوله الى من يحرسه ويضمن استمراره كي تطبق مثل هذه الحلول تصل الى درجة الاجبار على اختيار حلول لا خلاف اقتصادي فيها وهو ما سيقلل عدد المشاكل يكون في غنى تام عنها لان اخر ما يبحث عنه هو المزيد من وجع الرأس ، وعليه باختصار سنوجد اجابات فلسفية غير قابله للنقض بشكل تفصيلي الى جانب عرض الطريقة الوحيدة التي ستجعل كل تلك الاجابات قيد التطبيق وسنعرض امثلة تعرض حالات تكررت فيها نفس المشكلة ولا يستطيع الاقتصاديين ايجاد حلول لها مثل تركز الثروة والتوزيع العادل للثروة والحد الادنى للأجور و ما هو الحد المثالي لتدخل الدولة في الاسواق وحتى كيف يتم توزيع ميزانية الدولة ومشاكل كثيرة يرجى ان تغير جوهر الاقتصاد والسياسة الى الابد ، والاهم من ذلك سوف تحقق للرجل الاول في الدولة معدل نمو اجمالي لم يتم تحقيقه من قبل ، وسوف يحقق استقرار سياسي لم يوجد مسبقاً ، وسوف يضمن استقرار اجتماعي فريد ودائم ، و الرجل الاول في الدوله هو وحده من يستطيع ان يحقق كل هذه النتائج بقدراته المعرفية والعقلية الحالية أيا كانت. يبدو اننا الان قد انتهينا من تعرية الاقتصاد و الان دعونا نضع عليه بعض الملابس لكي لا يصيبه البرد.

الكتاب الأول



غزوالجيوش يمكن مقاومته ، لكن لا احد بإمكانه مقاومة فكره قد حان وقتها. "فيكتور هوقو"

تنبيه: هذا الكتاب يتحدث عن العدالة الاقتصادية ولا يتحدث عن المساواة الاقتصادية.

تنقسم الأنظمة الاقتصادية إلى أربعة أقسام رئيسية:

الأول يسمى بنظام السوق الحر أو الرأسمالية.

الثاني يسمى بالنظام الشيوعي أو الاشتراكي.

الثالث هو النظام الكينزي أو النظام المختلط.

الرابع سوف أطلق عليه اسم نظام المخاطرة أو النظام الإسلامي.

القسم الأول الرأسمالية:

النظام الرأسمالي غير مستقر والسبب هو أن الثروة تتركز عند عدد قليل من الأفراد من خلال الأسواق المالية وعليه فان هذا التركز يعطيهم قدره هائلة جداً وبالتالي يكون باستطاعتهم أن يتسببوا في أزمات للنظام باكمله.

الشيوعية:

نظام مستقر جداً إلا أن نسبة الثروة فيه تقترب من الصفر لان كفاءة النظام تساوي صفر تقريباً وبالتالي توليد الثروة يكون صفر ايضاً.

النظام الكينزي:

نظام سوق حر أيضا أي نظام رأسمالي ولكنه مستقر جزئياً نتيجة التحكم في الجزئي في الاسواق المالية مع انخفاض في الكفاءة وبالتالي انخفاض في حجم الثروة نتيجة تحكم جزئي للدوله في الاسواق الحقيقية اي ان السبب أن للدولة تحكم على السوق الحقيقي وهو ما يقلل من كفاءة السوق وبالتالي يجعل الثروة اقل من نظام السوق الحر بكثير.

نظام المخاطرة:

نظام مستقر بشكل كامل حيث تتوزع الثروة على الجميع وفي نفس الوقت يولد ثروة أكثر من نظام السوق الحر لأنه أكثر كفاءة من نظام السوق الحر.

أن الفرق المدهش الذي سيلاحظه القارئ بان معظم المشكلات الاقتصادية لها على الأرجح أسباب معقدة ولم يكن لها حلول سهلة قبل نظام المخاطرة, فكر في المخاطرة بالنسبة للاقتصاد كقانون الحركة بالنسبة للفيزياء ، ما الذي سيحصل لعلم الفيزياء لو اتفقنا على انه لا توجد جاذبية؟ وهذا بالتحديد ما يحصل للاقتصادإذا تجاهلنا المخاطر.

الفرق الرئيسي بين هذه الأنظمة كلها هو أن

الأسواق عادتاً تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول هو الأسواق الحقيقية.

القسم الثاني هو الأسواق المالية.

في نظام السوق الحر تكون الأسواق المالية ملكاً للقطاع الخاص وكذلك الحال مع الأسواق الحقيقة فإنها تكون ملكاً للقطاع الخاص.

أما في النظام الشيوعي فان الأسواق المالية تكون مملوكة للدولة وكذلك الأسواق الحقيقية تكون ملك للدولة.

أما في نظام المخاطرة فان الأسواق المالية تكون مملوكة للدولة بينما تكون الأسواق الحقيقية مملوكة للقطاع الخاص.

بالنسبة للنظام الكينزي الفارق الرئيسي بينه وبين السوق الحر هو انه في النظام الكينزي تمتلك الدولة جزء صغير من الأسواق المالية وتتحكم في جزء صغير من الأسواق الحقيقية بينما تولي أمر بقية السوقين إلى القطاع الخاص.

في الوقت الحالي إذا نظرنا إلى الأنظمة المطبقة حول العالم فستجد أن نظام السوق الحرلا تعمل به أي دولة في العالم و لعل اقرب دوله لنظام السوق الحر هي فنزويلا وكذلك النظام الاشتراكي لا يعمل به في أي مكان في العالم باستثناء كوريا الشمالية فإذا استثنينا كوريا فباقي العالم يطبق النظام الكينزي تقريباً بمعنى أن كل دول العالم تطبق النظام الكينزي بطريقة أوبأخرى حيث أن الدولة تتدخل في شؤون السوق إلى حد ما أما بالنسبة لنظام المخاطرة فهو ليس معروف إلى حد الآن, ولكن ربما بعد قراءة هذا الكتاب سوف يعرف بشكل كبير.

في أي نظام اقتصادي هناك هدفان يجب أن يحققها هذا النظام الاقتصادي وهما:

اولاً الكفاءة والتي ترتبط أساساً بالأسواق الحقيقية

ثانياً العدالة والتي ترتبط أساسا بالأسواق المالية

لذلك فأي نظام اقتصادي سيركز على تحقيق هذين الهدفين لأنهما منطلق قوته. إذا أردنا أن نختصر الكفاءة في الاقتصاد في كلمة واحده ستكون المخاطره وبنفس الطريقة إذا أردنا أن نختصر العدالة في الاقتصاد بكلمة واحده ستكون تلك الكلمة هي المخاطره أيضا. وبالرغم من أن نظام

المخاطره سيأخذ سمعته من جانب العدالة لأنه الجانب الأهم في وجهة نظر العالم اليوم إلا أن ما يجذبني شخصياً إليه أكثر هو جانب الكفاءة ولكن قبل أن نصل إلى نظرية المخاطرة سنقوم بتحديد الفرق بين الاسواق المالية او الوهمية وغيرها والتي نطلق عليها اسم الاسواق الحقيقية.

الفرق بين الأسواق الحقيقية والأسواق المالية

الأسواق الحقيقية تعتني أساسا بجعل الكعكة (الثروة أو الناتج الإجمالي) اكبر فكلما مر الوقت كبرت الكعكة وزادة الثروة في الاقتصاد أما الأسواق المالية فالكعكة تظل بنفس الحجم إلا أن أجزائها الداخلية ستتغير بمعنى أن الجزء الأكبر منها سيصبح اكبر مع مرور الوقت على حساب باقي الأجزاء الأصغر وكل جزء يصبح اكبر على حساب الجزء الأصغر منه حتى تختفي الأجزاء الأصغر بالترتيب من الأصغر إلى الأكبر بينما الجزء الأكبر يصبح اكبر واكبر ، بمعنى أن الأسواق الحقيقية تقوم بتوليد الثروة بينما الأسواق المالية فتقوم بعملية نقل للثروة ولا يمكن لأي شخص أن يربح أي شيء إلا في مقابل خسارة شخص آخرلنفس المقدار ، وهو ما يطلق عليه معادلة صفرية فإذا ربح احدهم فيجب أن يخسر آخر بعكس الأسواق الحقيقية حيث أي معاملة فيها تسعد الطرفين فلا يجري فيها أي معامله إلا ويربح فيها الطرفين، فإذا ألغينا فرضاً كل الأسواق الحقيقية لن تزيد الثروة نهائياً، لان الأسواق المالية لا تولد ثروة، وكما ذكرت سابقاً فان الدولة ستمتلك كل الأسواق المالية في نظام المخاطرة وللقيام بذلك علينا أن نوضح امرين مهمين:

الأول ماهي الأسواق المالية بالتحديد بمعنى ماهي الأشياء التي تختص بها الأسواق المالية وعليه فلا يستطيع الناس المتاجرة بها في نظام المخاطرة باستثناء الدولة وثانياً ما هو واجب الدولة بالتحديد عندما تمتلك كل الأسواق المالية، سنقوم بذكر الامرين بعد ان نقوم بتعريف الاقتصاد.

تعريف الاقتصاد:

إن الاقتصاد هو كيف نجعل الناس جميعاً[1] يبذلوا كل جهدهم في أعمال لها عائد[2] حيث ينفذوا أعمالهم بأفضل طريقة ممكنه[3] ومن ثم توزيع العائد على الجميع بأكثر الطرق عدلاً و "عدلاً" مهمة جداً بمعناها التقني فالعدل غير المساواة.

ويبدو لي أن غياب تعريف علم الاقتصاد السليم أو الأقرب إلى الصواب من وجه نظري عن الجميع (بما فيهم السواد الأعظم من الاقتصاديين) جعلهم يتخبطون حول ما الذي يجب أن يعملوه تجاه الاقتصاد في الأسواق الوهمية ليجعلوه أفضل وهو ما شتت تركيزهم عن مواطن الخلل ، ففي حين ان الاسواق المالية كانت تضللنا اكثر كنا نتقدم باشواط كبيره في النظرية الاقتصادية في الاسواق الحقيقية ولعل ما يسند تعريف الاقتصاد من جانب هو قول ادم سميث في اول كتابه الشهير ثروة الامم بان العمل السنوي لكل امة هو راس المال او الرصيد الذي يمدها اصلاً بما تستهلكه هذه الامه سنوياً من ضروريات الحياة وكمالياتها، والتي تتكون دائماً إما من النتاج المباشر لهذا العمل، أو مما يشترى بهذا النتاج من امم اخرى .. وقد لخص بذلك ما فحواه ان الفعل المجرد او الوظيفة هو المصدر الوحيد والفعلي لكل الانتاج الاقتصادي في أي دولة من دول العالم، أذا ما نحتاج اليه هو اشخاص يعملون ومنتجين ولا نقصد بالعمل هنا المجهود العضلي، نقصد به الحركة البشرية في طلب القوت او الرزق بشكل حثيث في جميع المجالات وبشتى الطرق (المشروعة) والتي يكون ناتجها هو العمل مضروب في مجهود التركيز الذهني مضروب في مقدار المخاطر التي يتحملها المستثمر ، لذلك فان تكوين رأس المال البشري كما سنتحدث لاحقاً يزيد من مجهود التركيز الذهني على حساب مقدار المخاطرة، بينما دعم المشاريع الصغيرة يزيد من مقدار المخاطرة على حساب مجهود التركيز الذهني ونخرج بنفس النتيجة في كليهما، اذا دفع كل فرد لأن يكون منتج بأكبر قدر ممكن هو الطريق الى الثروة والسبيل لذلك يكون عبر منع اكتناز أي نقد وتدوير النقد في الاسواق بشكل كامل بعيداً عن أي مركز لخزن النقود.

لنبداء أولا بمعرفة اختصاصات الاسواق المالية

اختصاصات الأسواق المالية

الأسواق المالية تتاجر بشيئين وعليه فلا يحق لأحد المتاجرة في هذين الشيئين غير الدولة وهما النقود والمخاطرة وللدولة حق حصري بهما أما بقية الأشياء فهي من اختصاص الأسواق الحقيقية.

والآن لننتقل للجزء الثاني وهو عمل الدولة في هذه الاسواق المالية

واجب الدولة في ملكية الأسواق المالية

---

1 مصطلح "جميعاً" مهم جداً بمعناه التقني بمعنى أن لا تكون هناك بطالة وتزيد ثروة الأمم لان الثروة ليست الذهب أوالفضة بل هي العمل بمعناه الشامل وهو السعي في طلب الرزق

2 و"لها عائد" شيء مهم جداً بمعناه التقني أي انه يزيد الثروة و يمكن حسابه في الناتج الإجمالي

3 و"أفضل طريقة ممكنه" مهمة جداً بمعناها التقني أي يعني بأعلى كفاءة وبالتالي يتضاعف العائد بداله أسية وليس بداله عدديه بدون أي نقص في الطلب على العمالة كما يتوهم البعض

واجب الدولة يكون في التحكم بالمخاطر هذا هو الواجب الرئيسي للدولة ولكن ما الذي نعنيه بالتحكم بالمخاطر؟ ان شرح التحكم بالمخاطر يحتاج إلى الكثير من التفصيل ولكن سأقوم بتقسيمه إلى ثلاثة اقسام لكي يسهل فهمه القسم الأول وهو قسم فرض المخاطر عبر الضرائب في مرحلتها الثانيه بعد المرحله الاولى وهي منع وسائل الامن من المخاطر أما القسم الثاني فهو موازنة المخاطر في الائتمان والديون وحد الكفاف من مأكل ومسكن وملبس أما القسم الثالث فواجب الدولة فيه هو منع المخاطرة او المخاطر في المضاربه والضريبة والتضخم والفائدة لنبداء بالقسم الاول وهو فرض المخاطر

القسم الأول : فرض المخاطر

يجب اولاً ان نمنع استثمارات الامن من المخاطر بمعنى منع أي استثمار يضمن للمستثمرين او المستفيدين من الاستثمار نسبة مخاطرة صفرية مثل

1-البنك عبر توزيع المخاطر على جميع المستثمرين

2-استخدام الصناديق التحوطية

3- شركات التامين

أو بأي طريقة كانت لا يمكن لك أن تأمن المخاطر لان نسبة الهرب من المخاطر تتناسب طردياً مع ازدياد الثروة ولان المخاطر هي التي تعيد توزيع الثروة عبر السوق الحر فان البنوك تقوم بتوزيع المخاطر على المودعين وكلما كانت ثروة الشخص أو ممتلكاته اقل فلا سبب يدعوه للذهاب على سبيل المثال إلى بنك أكثر توزيعً للمخاطر أو شركات التامين فعندما ندخل في ما يسمى بزنز (أي عمل تجاري أو صناعي أو غيرة خارج الأسواق المالية) فنحن نخوض مخاطرة أو مجازفة وحينها من الممكن أن نعاني من خسارة أو نحقق ربح وهذا هو باب إعادة توزيع الثروة ولا يمكن بأي طريقه من الطرق إغلاق هذا الباب (باب المجازفة) فمتى أغلق تتركز الثروة. ما يقصد بإغلاق هذا الباب هو إيجاد سبل أمنه من المخاطر (التحصين ضد الخسارة). إن فكرة منع الفائدة على القروض ليست فضل أخلاقي إن منع الفائدة على القروض هي وظيفة نظام الدولة وعملها الأساسي لأي استقرار تنشده وهي تتحكم في القروض والاسواق الماليه بشكل عام. يقول الدكتور محمد عمر شوبرا أن الفائدة من أهم العوامل المخلة بالاستقرار في الاقتصاديات الرأسمالية. وقد طرح ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل السؤال التالي: ما أسباب هذا السلوك الطائش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي؟ ورد على هذا السؤال بقولة : (إن الإجابة التي تخطر على بال هذا السلوك الطائش الموازي له في معدلات الفائدة "[1]. يقول كينز في احد اقواله المشهورة لا يمكن ان تنتهي الازمات الاقتصادية في العالم الا عندما يكون معدل الفائدة صفر.

تأثير الفائدة على الادخار

ارتفاع معدل الفائدة

إن ارتفاع معدل الفائدة يخفض الإنفاق لأنه سيزداد إقبال المدخرين على الادخار ، ويقل إقبال المقترضين على الاقتراض ، وكلا الفريقين يختار خفض معدل أنفاقه الحالي وفقاً لذلك ، بمعنى ان معدلات الفائدة المرتفعة تقنع الناس بالعدول عن الاستهلاك الى الادخار فاذا افترضنا ان الكل يعرف ان دخل الفرد سيتضاعف في غضون عشرين سنة، وهو ما عليه الحال في بعض الاقتصادات الحديثة، سيفضل الجميع الاقتراض من المستقبل، ويستمر سعر الفائدة في الارتفاع حتى يقرر المواطن العادي سواء من المدخرين او المقترضين أن يخفض أنفاقه – بمقدار ثمانين دولار على سبيل المثال – عن خطته الأصلية للأنفاق وهذا غير صحي في الاقتصاد لأنه يضعف الطلب وضعف الطلب يعد اسواء ما قد يحصل في الاقتصاد كما ذكرنا ذلك سابقاً، وهنا نصل الى تجويف الادخار الذي يمر عبر ثغرة الفائدة بمعنى ان الفائدة تجعل الناس يعزفون عن الاستهلاك الى الادخار فتبدا المشكلة من هنا. اضف الى ذلك انه في وقت الدين لابد للمقترضين من تقنين انفاقهم كي يتمكنوا من سداد اصل القرض (بالاضافة الى الفائدة) كما يقلل من انفاق المقرض لانه لا يملك المال لكن تدفق الاموال عند السداد يزيد قدرة المقرض على الانفاق الى ان يصل حد التشبع ثم يعود الاول الى الفقر ولا يستطيع الانفاق ويصل الثاني الى الاشباع ولا يزيد انفاقه بل يدخر وهنا (يظهر) الركود والذي يؤدي الى الادخار، والادخار يؤدي الى التوجه الى الاسواق المالية، إن الفائدة المرتفعة تجعلنا نتجه للاستثمارات الوهمية (القصيرة الأجل أو المتوسطة) و تمنعنا من الاستثمار الحقيقي (أو الطويل الأجل) فكلما زادت معدلات الفائدة زادت العمليات التجارية نحو الحاضر و غالباً ما يتم (إلغائها نهائيا) وبالتالي نتجة ايضاً الى الاسواق المالية والاسواق المالية تؤدي الى الازمات وتركز الثروة، والازمات تؤدي الى البطالة و البطالة و تركز الثروة يؤديان الى الفقر.

1نحو نظام نقدي عادل صـ160ـفحة.

انخفاض معدل الفائدة

انخفاض معدل الفائدة يزيد الادخار كذلك يقول الاقتصادي راجان ان الاحصائيات اثبتت ان معدل الفائدة المنخفض يزيد من الادخار بعكس ما يعتقده الاقتصاديين ، ويرجع السبب الى ان ذلك الهبوط ناتج عن ان الشخص الذي كان يدخر مبلغاً له عائد يبلغ 5000 الاف دولار سنوياً مثلاً ، عند انخفاض معدل الفائدة يقل العائد الى 1000 دولار على سبيل المثال ، وذلك ما يدفع هذا الشخص الذي يحتاج مبلغ 5000 دولار سنوياً لينفقه عند التقاعد لغلق باب المخاطرة الى زيادة ادخاره الى خمسه اضعاف لكي يضمن نفس العائد لذلك الادخار يزيد بوجود الفائدة سواء منخفضة او مرتفعه، و هبوط معدلات الفائدة يحدث، إذا اقترن بتوقعات تنبئ بارتفاعها، حيث أن ذلك يغري الأفراد والمنشئات بزيادة موجوداته النقدية — وهذا يضعف الحافز للاستثمار والاستهلاك وهو ما يفتعل شرارة الركود – وهذا ينشأ طلب مضاربي على النقود، ويسبب تقلبات سعر الفائدة ولذلك غالباً ما تتقلب معدلات الفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية.

الشركات والاستثمار

الرافعة المالية

الفرق بين الرافعة الماليه والمساهمه هو ان الاسهم يكون فيها تمويل المشروعات بناء على المشاركة، اما الرافعة الماليه فتقوم الشركة باصدار سندات بفوائد للحصول على التمويل المطلوب و وجود الرافعة المالية – المعتمدة على الفائدة — يزيد احتمال الإفلاس فليس بامكانك ان تسمح للممول بان يتجنب قدر من المخاطرة إذا أراد إن يحصل على دخل (لا كسب بلا مخاطرة). يقول الدكتور محمد عمر شوبرا إن الاستثمار الناتج عن هيكل الدين (الربوي) لا يرتبط بأي نسبة معينة بقيمة مخزون رأس المال، وأي ارتفاع في الاستثمار فوق النسبة السابقة يزيد من التدفق الجاري للأرباح، و يشجع على مزيد من الاستثمار كما يزيد نسبة الاقتراض إلى التمويل الذاتي. أن انخفاض الفائدة يمكن المستثمرين من أن يستمروا في مشروعات أطول أجلا قد نشأت مسبقاً وبالتالي تستمر مشروعات[1] تكون أعظم نفعاً من المشروعات المدمرة أو القصيرة الأجل كالمضاربة، فاذا عدنا للتاريخ فانه في اغلب فترات التاريخ الحديث كانت معدلات الفائدة منخفضة، ليس نتيجة لقوى السوق، ولكن بسبب الاوامر الادارية والسياسات النقدية لانهم طالما كانوا يرون في خفض معدلات الفائدة الحل الامثل لمواجهة تثبيط الاستثمارات.

بين فكي الفائدة المرتفعة والمنخفضة

أصبح الاقتصاد العالمي يقع بين فكي الفائدة المرتفعة التي تفشل الاستثمارات طويلة الاجل والفائدة المنخفضة التي توجه الموارد الى الاستثمارات المدمرة قصيره الاجل لذلك فان التقلبات التي تحدثها الفائدة في هذه الأسواق تمارس تأثيراً مغلقاً على الاقتصاد بأكمله ،كما أن معدل الفائدة يفسد عمل السياسة النقدية، فالمصرف المركزي يمكنه إما أن يراقب معدلات الفائدة أو رصيد النقود (الكتلة النقدية) فإذا ما حاول تثبيت معدلات الفائدة، فقد السيطرة على عرض النقود، وإذا ما حاول تحقيق نمو معين في عرض النقود، صارت معدلات الفائدة، وخاصة المعدلات القصيرة الأجل، متقلبة جداً.

معدل الفائدة يوجه الموارد باتجاه الهواية

ولكن ماذا عن نظام أمثليه باريتو في تخصيص الموارد في عالم نموذج التوازن التنافسي الذي تشكلت في نظرية اقتصاديات السوق؟ قال الجات أن تفادي الهدر في رأس المال من خلال كافة أشكال سوء استثماره طريقة مهمة من طرائق مواجهة النقص في رؤوس الأموال، لا تقل أهمية عن غيرها، إن لم تزد؛ بعبارة اخرى ان طريقة توجيه الموارد السابقة تهدر راس المال من خلال كافة اشكال سوء استثماره والتي لم تكن توجه ولا تزال توجه الا عن طريق الفائدة. يقول الدكتور محمد عمر شوبرا ان كل الاقتصاديين يعلمون انها – امثلية باريتو – ليس له وجود إلا في عالم الأحلام. فقد تجمعت الأدلة لديهم جميعاً و لدى كونراد وجونسون الذين توصلا إلى أن رأس المال الحالي يساء تخصيصه دائماً في قطاعات الاقتصاد ، كما لفت نظرنا مؤلف كتاب (مالنقود) إلى انه (إذا أخذنا في تخصيص الموارد بالعلاقة ما بين الأزمان فلا يملك المرء إلا أن يقتنع بعدم كفاية هذه النماذج في وصف العمل الفعلي لاقتصادياتنا)، ويؤكد رالف تيري (أن المعدل النقدي للفائدة لا يصلح أن يتخذ قاعدة دائمة و يرى أن معدل الفائدة لم يكن مناسباً لقرارات الاستثمار، ويجب أن يحل محلة ثمن الأسهم. ان ما يزيد معضلة توجيه الموارد سوء هو ان من يستحوذ على الموارد هم الصيارفة وهذه الموارد تاتيهم عبر الايداعات لذلك لن يتم تخصيص الموارد التخصيص الأمثل إذاكان يستحوذ عليها مجموعة الصيارفة في قطاع خاص، وهو ما يجعل معدل

1 بالرغم من ان معدل الفائدة المنخفض لا يوجه الى بدء مشاريع طويلة الاجل جديدة بل لإستثمارات قصيرة الاجل

الفائدة ثمن (مضلل) اكثر من كونه مضلل جداً بدونهم لأنه يزيد من المفاضلة في الأثمان لصالح الأغنياء ، فكلما تم افتراض درجة ائتمانية أعلى للمقترض يفترضها الصيارفة انفسهم، كان معدل الفائدة الذي يدفعه اقل، والعكس صحيح ، والنتيجة أن المنشأة الكبيرة تكون قادرة على الحصول على أموال أكثر بسعر اقل، بسبب ارتفاع تصنيفها الائتماني، وبناء على ذلك فان هؤلاء الذين هم اقدر على تحمل العبء بسبب كبر حجم مشروعاتهم، أو بسبب الارتفاع المزعوم في قدرتهم الإنتاجية، إنما يتحملون عبئاً اقل, وعلى النقيض من ذلك، فان المنشاة المتوسطة والصغيرة، التي يمكن أن تكون أحيانا ذات إنتاجية أعظم بمقياس مساهمة كل وحدة تمويل في الناتج أو ذات جداره ائتمانية مساوية إذا ما قيست بمقياس الشرف والاستقامة، تحصل على مبالغ اقل بكثير، وبأسعار فائدة أعلى بكثير، وعلى هذا الأساس، فان العديد من الاستثمارات الأكثر إدرارا من حيث العائد المتوقع لاتتم، بسبب عدم الوصول إلى الأموال التي تنساب، بدلاً من ذلك، إلى أياد اقل إنتاجية ولكنها أكثر (أمانا[1]) ولذلك أخطاء من قال أن معدل الفائدة هو معيار الإنتاجية في المنشأة، بل هو معيار متحيز ظالم من معايير التصنيف الائتماني, ولا يمت الى تخصيص امثل للموارد او نظاما مصرفياً فعالا باي صورة من الصور بل يستخدم لإفلاس وتدمير الاستثمارات كما سنتطرق لذلك لاحقاً بالتفصيل وهذا له تأثير على جانبين احدهما على الاقتصاد الكلي وهو ما سيسبب دورة ركود في جانب الاقتصاد الكلي, الى جانب إن الافلاسات التجارية لا تعني فقط الخسائر المالية الشخصية للملاك والمساهمين ولكنها تعني ايضاً انخفاضاً في العمالة والناتج والاستثمار والطاقة الانتاجية، وهي خسائر تأخذ فترة اطول ، وتزيد صعوبة تعويضها. فضلاً عن ذلك ، فان معدل الفائدة التوازني أن هو إلا ظاهرة في كتب مدرسية فقط، فلا يوجد في الواقع معدل (مقاصة سوقية) فعالة، بل هناك مزيج نظري من مجموعة معدلات طويلة الأجل وقصيرة , مع فروق واختلافات هائلة في مستوياتها ، وبدون أي مفهوم واضح لكيفية إمكان توحيد هذه المعدلات المتعددة في معيار واحد باي صورة من الصور، ويثبت ذلك انه لو كان هذا صحيح لامكن أن نتوقع سعر الفائدة والذي يعتبر أصعب جزء في الاقتصاد[2] و لا يمكن لأحد أن يأتي بإجابة صحيحة ولكن كلها مجرد تخمينات ، ولا يمكن توقع معدل الفائدة الحقيقي أبدا، وعلاوة على ذلك ، فان كافة المعدلات التي يجب توحيدها في معدل توازني لا يمكن ملاحظتها في السوق على الإطلاق، فالشيء المهم للقرارات الاقتصادية هو معدل الفائدة الحقيقي المتوقع الذي لا يمكن ملاحظته في السوق ، ولا يمكن تقريبه، تقريباً يعول عليه بواسطة أساليب الاقتصاد القياسي، لكل هذه العوامل دون شك اثار خطيرة على النشاط الاقتصادي والاستقرار"[3] ، لكن يظل الضرر الاكبر بلا منافس أن البنك بأي شكل من أشكاله يمكنه أن يوزع المخاطر على المودعين يضمن لهم نسبة ربح بغض النظر عن أداء المشاريع اي انه يقفل باب المخاطرة.

الأسهم والتمويل بالمشاركة

غير أن العلاج الأفضل ليس مجرد خفض معدلات الفائدة، لان ذلك لا يزيل شكوك المستقبل، إذا ما أخذنا في الحسبان العجوز المرتفعة في موازنات الدول ، بل العلاج تعزيز التمويل بالمشاركة والاقتسام العادل للعائد الإجمالي على رأس المال بين الممول والمنظم، يقول الدكتور محمد عمر شوبرا إن توزيع العائد الإجمالي على رأس المال (الربح + الفائدة) بين المنظم والممول يقرر بطريقة أكثر إنصافا من خلال الاعتبارات الاقتصادية، وليس من خلال قوى المضاربة المالية في السوق. فقد أوضح هيكس أن الفائدة يتعين أن تدفع في أوقات السراء والضراء على السواء. في حين أن الأرباح الموزعة يمكن أن تنخفض في أوقات الشدة، بل يمكن أن تلغى في الأوضاع المتطرفة. ولذلك فإن عبء التمويل بالأسهم يكون اقل. ولا شك في توقع معدل أعلى لأرباح الأسهم في الأوقات الطيبة، ففي مثل هذه الأوقات بالتحديد، يمكن تحمل عبء توزيع أرباح أعلى (إن الشركة قد تؤمن نفسها إلى حد ما) إذا ما استخدمنا كلمات هيكس الدقيقة (من التوترات التي تكون خطيرة في الظروف الصعبة، وتتحمل كلفة متزايدة في ظروف يسهل فيها فعل ذلك، وبهذا المعنى فان المخاطرة بوضعها يمكن أن تتقلص). إن هذا العامل قد يكون له اثر التقليل إلى حد كبير من حالات الإفلاس التجاري، وبالمقابل تقليل الاضطراب الاقتصادي، بدلاً من زيادة حدته. إن القول بان استقرار النظام القائم على المشاركة اكبر من استقرار النظام القائم على الائتمان أمر اعترف به العديد من الاقتصاديين البارزين في الغرب. وقد رأى هنري سيمونس، الاقتصادي بجامعة شيكاغو، بعد الحرب العالمية الثانية، تحت الوطأة الشديدة للكساد الاقتصادي في الثلاثينيات أن الكساد الكبير سببته تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر ، وقد أعرب عن اعتقاده بان خطر الاضطراب الاقتصادي يمكن خفضه إلى أدنى حد، إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض ولا سيما الاقتراض قصير الأجل، وإذا ما تمت الاستثمارات كلها في شكل تمويل بالمشاركة. كما كتب هيمان مينسكي انه حينما تمول كل منشأة تدفقاتها النقدية، وتخطط لاستثمار أرباحها غير الموزعة ، لا تكون هناك أي مشكلة للطلب الفعلي ، ويكون النظام المالي قوياً ، كما يكون للاستثمار قوة دفع

---

[1] وافتراض انها اكثر اماناً هو افتراض غير صحيح غالباً
[2] بالرغم من ان الفائدة ليست من الاقتصاد
[3]نحو نظام نقدي عادل صـ162ـفحة.

عظيمة. لكن حينما تتمكن المنشأة من تامين تمويل خارجي بطريق الاقتراض من المرابين أو من المصارف، يتعرض النظام لعدم الاستقرار، خاصة لان (الائتمان المصرفي غير مستقر إلى حد خطير، أو انه كان كذلك على الأقل)"[1] فهذه القاعدة و التي تعامل جميع المستثمرين على انهم "يعملون فقط على المدى القصير" تفرض عليهم التخلي عن دراسة وتحليل مشروعات الاستثمار طويلة المدى، والنتيجة قد تكون عكس الهدف المقصود، فللابتعاد عن مخاطرة افتراضية في الحقيقة – مرتبطة بحيازة الاسهم على المدى الطويل – يشجع الاحتفاظ باصول تتضمن مخاطرة اكبر في الواقع. ففي حين يتوجب على المستثمرين على المدى الطويل تجنب الشركات التي تحقق عائداً مرتفعاً للغاية لمواردها الخاصة في المدى القصير ، حيث يعني ذلك – كما رأينا – أنها تخفي مخاطر (كارثية) قد تحدث فيما بعد. ولكن اذا حث هؤلاء المستثمرون على عدم الاستثمار في اصول طويلة المدى (الاسهم)، وشجعوا على تفضيل الاصول الأقصر مدى (والتي تتحمل في نهاية الامر مخاطرة مخبأة)، فان ذلك يعني ببساطة الاستغناء عن ضرورة مراقبة مخاطرة الشركات، مع كل ما يعنية ذلك من اضرار.

العملات الورقية والتضخم والانكماش

لا يمكن أن يعيش الاقتصاد بمعزل عن السياسة, إن البنك المركزي أو الاحتياطي الفيدرالي لا مفر من كونه سياسي – وكما كان مخططاً لنا أن نعتقد – فقد ثبتت انه كان من الأخطاء الخطيرة الأخرى الاعتقاد بان السياسة النقدية محايدة من الناحيتين السياسية والاجتماعية، والاعتقاد بان الإيرادات التي تعيدها أسعار الفائدة المرتفعة إلى من يقومون بإقراض النقود لم تكن أكثر من مظهر رشيد للمصلحة الذاتية لمن يملكون نقوداً يستطيعون إقراضها للآخرين. كما كان من الخطأ عدم الاعتراف بالدور السياسي لعلم الاقتصاد نفسه في العلاقة بين مؤسسة الأعمال والدولة. ولن يكون في الوسع فهم استمرار بقاء النظرية الكلاسيكية على قيد الحياة الا باعتناقهم القول بأن السلطة كلها إنما هي موكلة للسوق وبالتالي تقوم المعتقدات الكلاسيكية بحماية استقلال دوائر الأعمال ودخلها، وتساعد على حجب السلطة الاقتصادية التي تمارسها المنشأة الحديثة عبر الاسواق المالية والبنوك المركزية عبر التسليم بانها أمر مفروغ منه فتقوم هذه المنشأة المصرفيه والبنوك بحماية النظرية الكلاسيكية بدورها. فقد نعتقد ان السلطة بيد رؤساء البلاد والحكومات المتربعين في القصور و البرلمانات ولكن الامر ليس كذلك ففي عالمنا هذا من يمسك بزمام السلطة هم نخبة من الرجال الذين يمسكون بزمام سوق السندات ومن يمسك بزمام يمسك بزمام السلطة، فالسندات هي الصلة السحرية بين عالم الاقتصاد الرفيع وعالم السلطة السياسية لذلك نجد انه في وقتنا الحالي مازال سوق السندات العالمي اكبر من اسواق البورصة في العالم اجمع ومازال سوقاً قادراً على اقامة حكومات او حل اخرى مستغلة ثغرة لا تبدو اياً من النظريات الموجودة في الساحه قادره حتى من الاقتراب من اي حلول جزئية لها وهي ان انفاق الحكومة سيبقى اكثر مما تجمعة من الضرائب التي تستنفذ الكثير منها في اعادة القروض للبنوك المركزية الخاصة ، فمثلاً عندما يبيع احد اباطرة السندات او يشتري فانه يؤثر على اسواق المال وعلى السياسات الحكومية وعلى قيمة صندوق التقاعد وعلى نسبة الفائدة على الرهن العقاري واكثر من ذلك، لذلك نجد ان العالم كله اصبح مدين فكل الحكومات مدينة و كل الاشخاص مدينين، ولكن كيف يمكن ان يكونوا كلهم مدينين ولمن هم مدينين !! بالطبع مدينون لعصابة الصيارفة الذين اخترعوا النظام برمته ، بمعنى ان المشاكل السياسية لا تعرف طريق اقصر من الفوائد على القروض ولذلك فان هذه الكارثة تبني اكبر المؤسسات المالية توحشاً في العالم والتي تقتات على جهود الشعوب. ما يجب ان يذكر هو اننا عندما نفرض الخطر بمنع الفائدة فما من شيء يدمر نظام المخاطرة ليعيدنا الى الخلف غير العبور من باب الفائدة فهي الباب الذي سوف يستمر في اعادة الازمات الاقتصادية عبره و لعل احد حتميات الفائدة هو التضخم وبالتأكيد لا يوجد ما يسمى بالتضخم الايجابي كما يعتقد بعض الاقتصاديين وهم مخطئين في ذلك ، من المؤكد ان هناك بعض النظريات الخاطئة ، و ان علماء الاقتصاد الذين يعتمدون على مثل هذه النظريات يصلون الى تنبؤات خاطئة بدورها، ولكن عالم الاقتصاد الذي يعتمد على نظرية ما لديه على الاقل احتمال ان تكون نظريته سليمة ، اما العالم الذي لا يعتمد الا على قراءة الاحصائيات فلا فرصة لدية على الأطلاق. ومن اكثر القضايا التي حقق الاقتصاد الكلي في تناولها فشلاً ذريعاً؛ العلاقة بين التضخم والتوظيف، فلعدة سنوات كان هناك الكثير من البراهين التي تشير الى وجود ارتباط قوي بينهما؛ فكلما ارتفعت معدلات التضخم ارتفعت معدلات التوظيف، والعكس صحيح. وفي اواخر الستينات كانت هذه الملاحظة قد نجحت في الاختبار الاحصائي الصارم، وكانت تعد حقيقة علمية. اتخذ السياسيون هذه الحقيقة العلمية اساساً لصياغة السياسات، وحاولوا التأثير في معدلات التوظيف، والعكس صحيح. وفي اواخر الستينيات كانت هذه الملاحظة قد نجحت في الاختبار الاحصائي الصارم، وكانت تعد حقيقة علمية. اتخذ السياسيون هذه الحقيقة العلمية اساساً لصياغة السياسات، وحاولوا التأثير في معدلات التضخم كوسيلة للسيطرة على ظاهرة البطالة، ولكن جاءت النتيجة مخالفة لكل التوقعات؛ وهي عقد كامل من (التضخم الركودي) حيث اجتمع

1نحو نظام نقدي عادل صـ163ـفحة.

ارتفاع معدلات التضخم مع انخفاض معدلات التوظيف. ثم في الثمانينيات شهدت معدلات التضخم انخفاضاً حاداً ، وبعد مرحلة مبدئية من الركود الحاد، بدأت فرص العمل تزداد على نحو غير مسبوق، وبدا وكأن المقاييس الإحصائية السابقة قد انقلبت رأساً على عقب. فما الذي تغير؟ من المستحيل ان نجيب على هذا السؤال دون ان نمتلك نظرية حول الطريقة التي يؤثر بها التضخم على قرارات العمل الفردية، وفي عام 1971 منحنا روبرت لوكاس أول نموذج لمثل هذه النظرية. فلتتخيل معي العامل (ويلي) الذي لا يعمل في الوقت الحالي، وليس السبب في ذلك أنه لا يجد فرصة عمل، انما السبب ان جميع الفرص المتاحة لا تغريه بالتخلي عن البطالة، فافضل عرض حصل عليه (ويلي) هو عشرة آلاف دولار في العام؛ وهو مبلغ يغطي بصعوبة مصاريف الانتقالات من والى العمل، فلو ان الأجر المعروض على (ويلي) ارتفع الى خمسة عشر ألف دولار في العام فقط لقبل الوظيفة. ذات ليلة عندما كان (ويلي) يغط في النوم، تحدث حالة تضخم شديد، فتتسبب في ارتفاع كل الأسعار والأجور الى الضعف، وبعدها يجد (ويلي) نفس صاحب العمل الذي عرض عليه بالأمس عشرة الاف دولار في العام ، يعرض عليه اليوم عشرين الف دولار، ومع ذلك لا يزال (ويلي) يجد العرض غير مغر بالقبول، ففي عالم تضاعفت فيه جميع الاسعار، لن يرغب (ويلي) في العمل مقابل اقل من ثلاثين الف دولار، ومن ثم يظل ويلي عاطلاً عن العمل. والآن نغير القصة قليلاً، في الصباح التالي لليلة حدوث التضخم، يستيقظ (ويلي) من نومه على مكالمة هاتفية من صاحب العمل يعرض عليه عشرين ألف دولار، وحتى وقت المكالمة لم يكن (ويلي) قد قرأ الأخبار ولم يكن يدري شيئاً عن تغير الأسعار فيقبل العرض بكل سعادة. ولا يكتشف الحقيقة المرة الا عن طريق عودته لمنزله عندما يتوقف لإنفاق أول راتب وشراء بعض حاجاته من السوبر ماركت حيث يكتشف القيمة الفعلية لمرتبه، ويبدأ في كتابة خطاب استقالته. هذه القصة الخيالية المفصلة تبين لنا أحد جوانب الحقيقة المهمة على الأرجح، فمن الأساليب التي يرفع بها التضخم معدلات التوظيف هي خداع الناس، فالتضخم يجعل الوظائف تبدو اكثر جاذبية من حقيقتها، ومن ثم يقتنع العمال بقبول وظائف ما كانوا ليقبلوها لو انهم يعرفون المزيد عن البيئة الاقتصادية. ويمكننا ان نحكي القصة نفسها من وجهة نظر صاحب العمل، فلنفترض أنك تمتلك متجراً لبيع الآيس كريم بسعر دولار واحد للكوب، فلو استطعت ان تبيع الكوب بدولارين، فسوف تنجح في توسيع مشروعك التجاري. ولكنك تعلمت من التجربة ان هذا السعر اكبر مما يتحمله هذا النوع من التجارة. فلو تضاعفت كل الأسعار والأجور —بما فيها كل ما تتحمله من تكاليف — فسوف تتمكن من بيع الكوب بدولارين، ولكن الحقيقة ان الدولارين اللذين ستجنيهما اليوم في ظل التضخم هما في الحقيقة مساويان تماماً لقيمة الدولار الذي جنيته بالأمس، ولسوف يظل الحال على ماهو عليه. ولكن اذا فرضنا ان الاسعار والاجور قد تضاعفت دون ان تلاحظ، ولكنك لاحظت فقط ان الزبائن صاروا فجأة على استعداد لدفع مبلغ اكبر مقابل كوب الآيس كريم. (وقد بدأت تكتشف هذا على الارجح عندما لاحظت الرواج الذي اصاب متجرك، حيث ان سعر الدولار الواحد قد صار صفقة رابحة في نظر الزبائن الذين تضاعفت اجورهم نتيجة للتضخم.) ومن ثم تتشجع انت على التوسع في مشروعك التجاري ، فتقوم بتعيين الكثير من العمال الجدد . وحتى بعد ان تكتشف خطأك ، تظل بعض التوسعات من المستحيل ان تتراجع عنها؛ مثل شرائك لثلاجات جديدة، او اماكن وقوف السيارات الجديدة التي يجري انشاؤها، وبعض الموظفين الجدد الذين ربما لا تستطيع التخلي عنهم. ان تلك القصة التي وضع لوكاس تفاصيلها تتضمن ان (التضخم) في حد ذاته لا يوفر للناس العمل، وانما (التضخم غير المتوقع) هو ما يوفر للناس العمل، ففي القصة لم يؤثر التضخم المتوقع بتاتاً على سلوكيات فرد من الأفراد، ولو اردنا صياغة تلك الفكرة على طريقة الاقتصاد الكلي الحديث، فبامكاننا ان نقول ان التضخم يخدع العمال؛ فيغيريهم بقبول المزيد من الوظائف، ويخدع اصحاب الاعمال فيغريهم بتوظيف المزيد من العمال، وتلاحظ الحكومات وجود علاقة ثابته بين ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات التوظيف، وتحاول استغلال هذه العلاقة بالتلاعب في معدلات التضخم على نحو منظم، وسرعان ما يكتشف العمال واصحاب الاعمال ما تخطط له الحكومة، فلا يقعون ضحايا لهذا الخداع. ان (السبب) الرئيسي وراء انهيار الترابط بين التضخم والبطالة هو — تحديداً — محاولة الحكومة ان تستغلة"[1] ونستخلص من ذلك ان التضخم لا يعمل شيئاً سواء اعادة توزيع الثروة اعتباطياً ، وبما ان البنوك المركزية لا تستطيع معرفة معدل نمو الناتج الاجمالي بدقة متناهية لذلك لا تستطيع ضبط كمية النقود التي يفترض بها ان تقوم بطباعتها و تفضل التضخم بدلاً عن الانكماش لسببين:

الاول: هو ان السياسيين يفترضون ان لعمليات صك العملة التي يقوم بها الاحتياطي الفدرالي ان تساعد على دعم الاقتصاد على المدى القصير رغم انهم يعرفون ان نتائج صك العملة على نطاق واسع سيؤدي الى انخفاض سريع في قيمة الدولار في خلال ايام تتراوح بين عشرين واربعين في المائة، فعندما يتم اقتراح تضخم جديد لينتعش الاقتصاد من جديد ، استمروا بمراكمة الديون ووصلوا أخيراإلى النقطة التي لا تسمح بمراكمة المزيد من الديون، والكثير من الناس أصبحوا أكثر قلقاً تجاه سداد الديون الحالية بدلاً من اخذ قروض جديدة في حين أن هذا تصرف حكيم إلا انه قد يشكل

[1] فيلسوف الاقتصاد صـ310-313فحة.

تهديد خطيراً للاقتصاد العالمي الذي كرس نفسه مثالاً ضخماً لبرنامج بونزي ، فلقد بات الاقتصاد العالمي أكثر اعتماداً على الدين وزيادة الديون حفاظاً على ديمومته لذلك فان الحكومات في غياب العملة الورقية النقدية لا تملك الدافع لتدمير نفسها الذي يولده قوة إصدار النقود ومع ذلك لا زال بإمكانها الاحتفاظ بالقوة، وبما ان الكثير من الناس يشتري الدولار باعتباره ملاذا امناً، عندما يدركون انه لا يوجد امان فانهم يبحثون عن ملاذ امن اخر غير الدولار ، أي ان الدولار يستفيد الان من تجارة الخوف ولكن ماذا لو ان تجارة الخوف تخاف الدولار ؟

الثاني: انه يخفف من حدة استقطاع الضرائب بصورة مباشرة فمن خلال طباعة كمية كبيرة من العملة وبالتالي تخفيض قيمتها فان البنوك المركزية تفرض ضريبة مخفية تدفع من خلالها الفوائد لكبار المساهمين فيها الى جانب الدفع لهم من خلال الضرائب المباشرة اي ان ما يحدث ان الحكومة تدفع الكثير من الفوائد على العملة المجانية التي تأخذها من البنوك المركزية مما يضطرها الى الاقتراض اكثر من استعداد السوق لاقراضها، عندئذ يتدخل المصرف المركزي ويحول دين الحكومة الى عملة والتي تأخذ قيمتها اساساً من الاموال الموجودة مسبقاً، و ضخ كل هذا المال يخفف من قيمة الدولار بحيث ان القوة الشرائية للدولار تنخفض كثيرا فقد كان سعر البنزين بواحد وثلاثين سنتا والان اصبح بخمسة دولارات ومع ارتفاع معدلات التضخم بشكل اسرع من الدخل اضطر الناس الى اتخاذ تدابير جذرية كبيرة للحفاظ على مستوى معيشتهم ، واصبح الشخص العادي مجبراً على الاقتراض بشكل يفوق قدرته مما يدفعه للغرق في الديون ، وقد كان هذا مبدئياً للحفاظ على مستوى جيد للمعيشة ولكنه اصبح ضرورة لمجرد البقاء على قيد الحياة.

البنوك المركزية

تحاول البنوك المركزية القول ان التضخم بنسبة 2% الى 3% هو امر جيد وتجعل ذلك هدفاً ، لكن لا يزال ذلك يعتبر ضريبة ، لماذا التضخم بنسبة 2% افضل للبلد من عدم التضخم ؟؟ سيقال لك بالطبع انه افضل من الانكماش وسيقال لك ان الناس يحبون ان يشعروا ان اموالهم او وظائفهم او اجورهم اخذة بالارتفاع بنحو 2% ومعا ان السبب الرئيسي هو عدم ظهور اثار مخطط بونزي بشكل اكبر عبر زيادة الافلاسات الموجودة وحالات اشهار الافلاس التي تولدها الانظمة النقدية والموجودة في اصل النظام النقدي التي لا مفر من وصول المواطنين اليها الا ان تلك النسبة من ناحية اخرى لا تزال سرقة وستنخفض قيمتها الشرائية بالنسبة نفسها، لذلك انخفضت القوة الشرائية للشخص العادي كثيرا ولكن لتموية هذا قامت البنوك المركزية بتحريف هذه الارقام في تقاريرها لجعل معدل التضخم يبدو اقل بكثير من ما هو عليه حقاً. ربما كانت الازمة الاقتصادية لعام 2008م هي المراحل الاخيرة لحيلة بونزي ، فما كانت لتسمح البنوك المركزية في العالم لتجلس مكتوفة اليدين وتسمح لها بالفشل، لذا اخرت الانهيار المحتم ودفعته الى اخر الطريق عبر انقاذ المؤسسات التي تعاني مشاكل مادية واشترت قروض عقارية سامة واكتتبت في ديون نيابة عن مواطني دول تلك البنوك المركزية بمعنى ان ما حدث في عامين 2009م و 2010م انه تم اخفاء الازمة من خلال عمليات الانقاذ والضمانات وصك العملات وتوسيع موارد المال وغيرها ويمكن للبنوك المركزية القيام بذلك، فلا تستهن بقدرة البنوك المركزية على المدى القصير، لكن على المدى الطويل لم تحل أي مشكلة من المشاكل التي سببها جشع المساهمين فيها ، فلا تزال الديون المتعثرة قائمة و المصارف مفلسة. تستخدم البنوك المركزية جميع انواع الحيل لجعل معدل التضخم يبدو اقل فلو كان الاحتياطي الفيدرالي الامريكي يستخدم نموذج مؤشر اسعار المستهلك نفسه الذي كان موجودا عندما كان الرئيس كارتر موجوداً في البيت الابيض في اواخر السبعينيات فان معدل التضخم اليوم في الولايات المتحدة هو 10% ، سبب قيامهم بذلك هو ان هنالك الكثير من المسؤوليات المعدلة حسب التضخم لدى الحكومة الامريكية لدفع المال مثلاً للناس في نظام الضمان الاجتماعي على اساس القيمة المعدلة حسب التضخم. ظاهرياً يبدو ان هذه المشكلة تواجة الولايات المتحدة وحدها، لكن بوجود الكثير من الدول التي تحتفظ بمدخراتها على شكل سندات امريكية، فخسارة الثقة بالدولار الامريكي من شأنها ان تشعل شرارة ازمة عالمية تطال جميع الامم على الارض فاذا فقدت الثقة في الدولار – وهذا ما سيحدث وقد حصل من قبل – فسيعيد التاريخ نفسه وعندئذ سيكون علينا العودة الى شيء يعيد الثقة وما يعيد هذه الثقة هو الذهب . كلمة حساب في الانجليزية اتت من اللاتينية ومعناها أنا أؤمن أو أثق ليست المشكلة في صك ثقة ولكن ماهي الحقوق الدنيا للمقترض والمقرض ؟ فإذا كان هناك تضخم ضاعت الثقة في القيمة ولن يصبح الدين ممكناً بل سيصبح مستحيلاً، في ظل نظام اقتصادي عادل فالنقد عبارة عن صك ثقة ولكن يجب حفظ ضبط القيمة من التأرجح , ولذلك من دون كلمة حساب كل التاريخ الاقتصادي في عالمنا بات مستحيلاً لانه اعتمد على الائتمان والديون.

العملة الورقية

لا يمكن ان يطبق نظام المخاطرة في ظل نظام نقدي ورقي والا ستعود الازمات مراراً لان السيطرة تكون للأسواق المالية وسيستخدمون هذه القوة لزعزعة النظام الاقتصادي كما حدث في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر وحدث عام 1907م وكما حدث في النظام العالمي للأسواق المالية حيث قام باصطناع صحة معادلة الصندوق الذهبي حتى صدقها الناس وامن فيها اغلب الناس واعتمدوا عليها وبعد ان اصبحت حقيقة وهم يعرفون كل ثغرة فيها انتظروا حتى بلغت القمة وقاموا بتكسيرها على راس العالم لينهبوه ترليونات فهل ستقوم أي حكومة مهما كانت سيئة بمثل هذه الحركة الدنيئة ؟؟ التي ستدمرها، بالطبع لا والسؤال هو هل هناك خلطة سحرية تمنع أي انهيار اخر ؟! نعم نظام المخاطرة ؛ تعتمد العملة الورقية في ندرتها على الفائدة فلو لو لم توجد فوائد لما اضطررنا لطباعة المزيد من تلك الأموال التي يتم تدويرها وبالتالي سيفقد الناس الثقة بها لعدم ندرتها والتي يولدها سعيهم لإرجاعها مع الفائدة – التي لم تدخل النظام النقدي أصلا – ولن يتجاوز التضخم معدلات النمو بشكل جامح و لذلك عندما يتم النظر إلى مسيره العملات النقدية بوجود الفائدة في أصل النظام فان الاقتصاديين يتوقعون بان يفقد الناس ببساطة ثقتهم في العملات الورقية فبعد أن يكتشفوا أن العالم كله مشترك في برنامج بونزي حينها لن تجد تلك السندات من يشتريها غير البنوك المركزية و الاحتياطي الفدرالي وسينهار النظام بأكمله بمعنى أن العملة الورقية تقع في أزمة في كلا الحالتين.

على سبيل المثال كان المواطن الأمريكي البسيط في السبعينات يشتغل لكي ينفق ويدخر ، وفي الثمانينات اضطررن النساء للعمل لكي ينفقوا ويدخروا بنفس المقدار ومن ثم في التسعينيات توقف الادخار ومنذ عام 2000 بدأ الجميع باستخدام بطاقات الائتمان للاقتراض لتامين نفس المستوى من الحياة وفي 2008 حصلت الأزمة العالمية وفقد الناس وظائفهم ومنازلهم وذهبوا ليخيموا في الشوارع – كما قال توماس جيفرسون بان الناس سيستيقضون يوماً وقد فقدوا القارة التي احتلها أجدادهم ذات يوم – لكي تنعم أقلية في القطاع الخاص تقوم بطباعة النقود بحياة فاخرة فحتى عام 2008م كنا نقترض المزيد من المال للحفاظ على مستوى معيشتنا ، فهل وصلنا إلى نقطه حيث بلغنا الحد الأقصى ولم يعد في إمكاننا تحمل المزيد من الديون الجديدة ؟ يبدو أن ذلك أصبح حقيقة ، فما نشاهده اليوم هو التخلص من الديون على جميع مستويات المجتمع ومعنى ذلك أن المستهلكين قد بلغو الحد الأقصى من الاستدانة في كل مراحل اقتصادنا، فكلما مررنا بمرحلة ازدهار وركود، مررنا بفترة إفلاس (لذلك لا نستطيع أن نعتمد على نظام اقتصادي سيقوم دائماً ببذرة بذره الازدهار والركود لأنها موجودة في صلبه مما سيجعلها تتكرر مراراً)، وفي ظل انعدام الخيارات لعدم معرفة نظام المخاطرة و في نظام مختل عقليا كهذا تستغرب بشكل قد يبعث على الجنون من اشياء حتى ابسط منطق يتفق على انها غير صحيحة فمثلاً اذا كانت البنوك تستطيع ان تقوم بطباعة النقود فلماذا لا يسمح للمجرمين ان يطبعوا نقوداً ، والحقيقة ان الاعتقاد السائد ان كل المجرمين قد تركوا الموضة القديمة واتجهوا لفتح بنوك لطبع النقود عبر التوسع النقدي ، وايضاً اذا كانت هذه البنوك لا تملك النقود التي تقرضها فكيف تستطيع طلب فائدة على تلك القروض !! يقال لنا أحيانا ان ما نمر به هو ركود نموذجي ومن الطبيعي ان نمر بركود دوري في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي إلا انه ليس نموذجي ، فلماذا إذا تبدو الأزمة الحالية مختلفة عن حالات الركود الاقتصادي السابقة؟ ليست هذه أزمة نموذجية ويعتقد الكثيرين بان هذه هي نهاية اللعبة ، أي أن ما نمر به الآن هي الآم أكثر من أربعين عام من تجربة العملة الورقية ، التي اقتربت من نهايتها ، و انه لفشل ذريع للعالم كله.

ازمة الدولار

لكن السؤال الكبير هو في اي مرحلة من التضخم يجب ان نشعر بالخوف؟! لا نعرف بالتحديد لكن بالتاكيد عندما نبلغ تلك المرحلة سيعم الخوف الجميع فالى جانب التسبب بكمية كبيرة من التضخم فان صك العملات المتهورة الذي يقوم به الاحتياطي الفدرالي يساهم في خلق عدم ثقة في الدولار في مختلف انحاء العالم بإيجادهم طرق لخروجهم من الازمات وخلق اموال من لا شيء وتعويم الاقتصاد به وخفض القوة الشرائية فانهم يكسبون بعض الوقت في المستقبل ويجعلون الوضع اسواء لذلك فان حصول ازمة مرتبطه بالعملات محتملة جداً لكن من الصعب معرفة نتائجها ومتى .. لكنها ستكون شيئاً غير متوقع ، فمن الممكن ان تكون بمجرد قرائة هذا الكتاب او بكارثة طبيعية او صدمة سياسية او مجرد فقدان عام للثقة. تكمن نتائج التضخم الاكبر في ارتفاع اسعار السلع فتصبح حلقة مغلقة مما يتسبب بتخلي الناس عن العملة. عندئذ في هذه الحال يبدء الناس بالخروج وشراء الاشياء للتخلص من العملة الورقية ، وهذا يودي الى ازدياد كمية العملة الورقية ، لان المنتجين والموظفين في الجانب الاخر لا يريدون مزيداً من المال الورقي مقابل مجهودهم في انتاج الاشياء، وهكذا سنصل الى حالة تتدنى فيها قيمة العملة، وقد يحدث شيئ بسيط مثل مزاد علني لوزارة المالية يجري بشكل سيء حيث لا يوجد مشترين وفجاءة تبداء معدلات الفائدة بالارتفاع، ثم يبداء اللاعبون الماليون والصناديق الاستثمارية الكبيرة بالرد بضخ الدولار في السوق ، فجاءة تبداء مصارف مركزية عالمية تضخ الدولارات وتسعى الى اخراج نفسها الا انه في مرحلة ما مثل كل البرامج القائمة

على برنامج بونزي ، يصحو المشاركون ليكتشفوا انهم خدعوا، فلا يرغبون في الاستمرار، وعندها ينهار الوضع، وقد يحصل الفرق لدى دخول عوامل خاصة على الخط، او قيام اشخاص كانوا قد بادروا الى المشاركة طوعاً كالاجانب والمصارف المركزية الاجنبية بالتوقف عن الشراء، سينهار الاقتصاد تحت وطاءة هذا التضخم الجامح وكالعاده فان ردة الفعل الاولي للاحتياطي الفدرالي هو خلق مزيد من التضخم في محاولة لتحفيز الاقتصاد عن طريق صك المزيد من العملة، – وهذا هو مصدر المشكلة في المقام الاول – وحينها قد يتدخل مصرف الاحتياطي الفدرالي ويلبي طلب الاشخاص الذين وعو طبيعة برنامج بونزي لاحتواء اوراقه الملونة ، فيصبح الاحتياطي الفدرالي الشاري الوحيد ، فتنتهي اللعبة. ستنطوي هذه الفترة على الكثير من الالم الاقتصادي ، فالكثير من المتقاعدين في امريكا سيضطرون الى ايجاد اعمال ، انتهى تقاعدهم لانهم افلسوا بعد ان وضعوا ثقتهم في برنامج بونزي ، وسيكون اصحاب الاملاك غير قادرين على تحصيل الايجار وبذلك لن يستطيعوا اصلاح تلك المنازل او دفع الضرائب. الان السؤال هل نستمر بسلوك هذه الطريق؟ هل نستمر بصك العملات ؟ فموازنة الاحتياطي الفدرالي ارتفعت من ثمانمئة مليار دولار الى ثلاثة تريليونات، فهل يجب علينا ان نرفعها الى ستة تريليونات؟! كانت الفوائد السنوية المتوجبه لمالكي اسهم الاحتياطي الفيدرالي والتي لم يتم طباعتها بمعنى انها لا توجد في النقد بقيمة ثمانين مليار دولار ، هل علينا ان نجعلها بقيمة تريليونين ؟؟. تكمن ضرورة سرعة استبدال العملات النقدية الورقية بالمال الحقيقي في أن معدلات التضخم ترتفع أسرع من الدخل في التعامل بالعملات الورقية وبذلك فان المواطن كل عام يكون أفقر من العام الذي قبله ، وهذا ما يسبب ضعف القوة الشرائية وقصورالطلب فبغياب شيء محسوس لدعم العملات يمكن للبنوك المركزية اقتراض وطباعة ما تريد من العملات النقدية وهذا ما ادى بشكل تدريجي الى انخفاض قيمة عملتنا بمعنى ان السؤال الذي يجب ان يطرح على الطاوله اليوم هو اين ذهبت ثرواتنا؟ اذا استطعنا ان نجيب على هذا السؤال حينها وحينها فقط ستحل مشاكلنا اقتصادية.

قمع سعر المعادن النفيسة

لا شك في ان سعر الذهب والفضة قد ضبط بشكل مصطنع لجعله اقل جذباً كوحدة تبادل عالمية، فمجموعات مثل GATA او لجنة مكافحة احتكار الذهب كانت تتعقب ما يعتقد انه القمع المقصود من قبل بعض الجهات لاسعار الذهب والفضة من خلال طرق ووسائل مشكوك في امرها ففي الـ12 عاماً الماضية جمعت لجنة مكافحة احتكار الذهب الكثير من الادلة على عمليات تلاعب بسعر الذهب ، تشبه قوه الادله التي وجدت قوه ادله محاكمة جريمة قتل ، حيث تحكم هيئة المحلفين بالجرم من دون ادنى شك مقبول. هناك طرق عده يستخدمونها لقمع سعر الذهب بعضها يصعب اثباته ، ولكن هناك طرق لا تقبل الشك وقد تم التبليغ عن بعضها مثل مبيعات المصارف المركزية للذهب، يقول المحققين ان المصارف المركزية الغربية كانت تقرض ذهب بلادها الى مصارف السبائك (مؤسسة تبيع الذهب مع نية في شراء الذهب في المستقبل بسعر اقل) ومن ارباح هذه العملية تبين ان مصارف السبائك كانت تشتري سندات من الحكومة الامريكية، رغم ان هذ العملية يفترض بها في ظل النظام الاقتصادي الحالي انها ليست مشكلة في ذاتها، الا ان المصارف المركزية اعتبرت ان الذهب الذي تملكة والذهب الذي اقرضته لمصارف السبائك شيء واحد؛ يدعي مصرف مركزي انه يمتلك كمية كبيرة من احتياطي الذهب قد يكون باعه في مقابل سندات حكومية فلخفض سعر الذهب كان على المصارف المركزية الغربية ان تبيع او تقرض سنداتها من الذهب، الا ان الذهب في المصرف المركزي مخزن في معظمه في مجلس الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ومصرف انجلترا ، ولا يتم نقله عند ما يقوم بلد ما بتسوية عالمية ، فكل ما يفعلونه هو نقله من رزمة الى اخرى ، او يكتفون بتغيير التسمية مجرد ذكر للامر في السجل انها مجرد حسابات و بما ان الذهب الذي تبيعه لا يغادر خزاناتها ابداً ، فلا يمكن لا احد التأكد مما اذا كانت تبيع او تقرض مزيداً منه او حتى كمية اكبر من الموجود و هذه واحدة من كبرى المكائد التي تحصل في التاريخ فعلى الرغم من الرغبة في ابقاء سعر الذهب والفضة منخفضاً الا ان عدم الاستقرار الذي حصل مؤخرا في الاسواق شهد طلباً متزايداً على الذهب والفضة مما تسبب في مشكلة اكبر في المصارف المركزية فالمشاكل التي تعانيها المصارف المركزية الغربية الان هي ان بيعها لكميات كبيرة من الذهب في محاولة لخفض سعرة مع تغير الوضع الاحتكاري التي تمتعت به في السابق حيث انها لم تصبح الكارتيل الوحيد فقد وجدت الرغبة لشراء الذهب من اطراف اخرى كثيره ونحن نتحدث عن الصينيين وعن الروس وعن الهنود والمكسيكيين وغيرهم ، وكل هذه المصارف المركزية غير مألوفة وغير عضو في حلقة مصارف التسويات العالمية أي ان الاشخاص الثانويين القلائل يجمعون مئات الاطنان من الذهب. اعترف الن غريسبن في شهادته امام الكونجرس بانهم كانوا يتلاعبون بسعر الذهب قائلاً ان المصارف المركزية جاهزة لتأجير الذهب بكميات زائده في حال ارتفع السعر، فسبق ان فعلوا ذلك بشكل روتيني، كتلك الحالات التي ارتفع فيها سعر الذهب، و الهدف كان بالطبع قمع سعره فالمصارف المركزية تبيع اصول ذهب بلادها قانونياً فبين عامي 99 و 2002م مثلاً باع مصرف انجلترا كمية كبيرة جداً من احتياطي الذهب البريطاني بسعر وسطي بلغ 275 دولار للاونصه (الاوقية) وبهذا تم شراء يوروهات ودولارات و من بين البنوك المركزية التي

باعت ذهب ايضاً كانت بنوك كندا و فرنسا و سويسرا اما ما يشتهر فقط عن المصارف المركزية انها قد اعتادت على بيع 400 طن كل سنه فلما كانت تبيعها ؟ من الواضح انه كان قرار غبي ، لكن تلك المصارف كانت تقوم به سنوياً ، ارتفع الذهب من 300 الى 1700 فالسؤال هو – الى جانب تنفيذ عمليات الاحتيال التي تعودت عليها الاسواق المالية وهذه المره من خلال مصارف السبائك – لما تم بيع الذهب؟؟ والجواب هو لانه يبقي السعر منخفضاً. ولكن لما كل هذا الجهد والعناء لابقاء سعر الذهب والفضة منخفضاً ؟ فبدلاً من وجود حديث بشان العودة الى الذهب والفضة تجري عمليات قمع سعر المعادن النفيسة بكثافه والحفاظ على اسعارها منخفض و والسبب يكمن في ان ما تحاول البنوك المركزية القيام به هو ان تجعل من الدولار العملة الاحتياطية العالمية بينما نحن ندرك انه لا يستحق هذا الموقع لانه الى جانب كونه طريقه فريدة لامتصاص ثروات العالم لصالح عدد من الافراد يعدون بالاصابع فهو يدار بطريقة سيئة اذاً فالجواب بسيط بقدر ماهو مقلق ، وهو ان الاشخاص اعلى الهرم ، وهم الذين كانوا يستفيدون من برنامج بونزي ، لا يريدون حلاً فالعملة الالزامية تمنح السلطة للاسواق المالية وخصوصاً سلطة السندات اما المال الحقيقي يبقي السلطة في يد الشعب، فبوجود المال الحقيقي يتقلص دور الاسواق المالية الى حد انها تنفق مما تكسبه بالاحتيال المباشر عبر الفائدة وليس مما تحتاله بطرق ملتويه سواء من الضرائب او المضاربات او التخضم او غيرها فالمال الحقيقي من ذهب وفضة يقوم بحماية الناس من السياسات المتهورة للمصرفيين و هو منافس الدولار فعندما يرتفع سعره كثيراً يكون مصدر تهديد للتضخم الذي يدفع الفوائد المترتبه على الحكومات لمساهمي البنوك المركزية ومن هنا يبدو بانه كان امراً منسقاً لابقاء الجميع مؤمناً بالعملات الورقية بمعنى ان للاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية مصلحة في ابقاء سعر الذهب منخفضاً حيث ان السعر الحقيقي للذهب والفضة يهدد بانهيار نظام بونزي وبما ان هناك علاقة تنافسية بين الذهب والعملات الوطنية فالذهب هو المنافس الوحيد للعملات الوطنية فالذهب مال وهذه العملات هي بدائل يتم تداولها عوضاً عن الذهب، فما اشترته اونصة من الذهب قبل 2000 عام هو نفسه ما تشتريه اليوم لذلك يجب التخلص من العملة وشراء المال وعلى الأرجح حينها سيكون بامكاننا في المستقبل شراء الكثير من الأشياء، اذاً الجواب البديهي هو ان نعود للذهب والفضة. هناك العديد من الاشخاص الذين يعتقدون انهم يملكون الذهب نفسه بمعنى ان معظم الذهب الموجود على هذا الكوكب يدعي امتلاكه اكثر من طرف واحد ويبقى السؤال ان اراد الجميع وخصوصاً اللاعبين الكبار اخذ ذهبهم في الوقت نفسه فهذا عملياً مستحيل وهذا ما بداء يحدث الا ان هذا ليس مشكلة في حد ذاته ولكن الثقه التي ستفقد هي المشكلة وكما قال الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت لا شيء يخيف غير الخوف نفسه فغياب المسائلة بشان مبيعات الذهب من قبل المصارف المركزية الغربية لم يكن مشكلة حتى الان ولاكن لا يمكن للعبة ان تستمر الى الابد لانه عاجلاً ام اجلاً سيطالب الناس بذهبهم او فضتهم فمع بدء الكثير من الشارين بالمطالبة بتسليم ذهبهم للتخلص من عمليات الاحتيال التي يتعرض لها العالم باسره من امتصاص ثرواته من خلال العملات الورقية فان المصارف المركزية التي بالغت في المبيع او الاقراض اكثر من النسبة الذهبية – التي سنتطرق اليها لاحقاً – لاي توسع نقدي ستجد هذه البنوك نفسها في فضيحة كبيرة مره اخرى كما تعودت نتيجة عملية الاحتيال هذه.

الانكماش

يعتبر الانكماش اسواء من التضخم لان كارثة الانكماش التي قد تضطر لها حكومات لا تقل خطراً عن التضخم ، فالانكماش يؤدي الى ركود حتمي، فهبوط الاسعار يجعل المستهلكين يؤجلون عملية الشراء، فلماذا سأشتري ثلاجة اليوم في حين انها ستكلفني اقل في الاسبوع المقبل، في غضون ذلك تنخفض اسعار الاصول في التداول هي الاخرى، لذلك يظن المستهلكون انهم صاروا افقر من ذي قبل وتقل رغبتهم في الشراء (تخيل اذا انخفضت قيمة منزلك بعد عام وظللت تدفع نفس اقساط الرهن المرتفعة!؟ ان توقف المستهلكين عن الانفاق ، يتوقف الاقتصاد عن النمو، وسرعان ما تستجيب الشركات لذلك التباطؤ مع تخفيض اسعارها والنتيجة ستكون دائماً هي الركود الحلزوني. يقول الحائز على جائزة نوبل بول كروجمان: (تنخفض الاسعار لان الاقتصاد يشهد حالة من الركود التي نتعرف عليها عندما تنخفض الاسعار. وهذا يمهد الطريق لعودة وحش اخر لم نره منذ الثلاثينيات الا وهو الانكماش الحلزوني ، الذي يغذي فيه انخفاض الاسعار والاقتصاد المتدهور بعضها البعض دافعين الاقتصاد الى الهاوية)، فبغياب العملات الحقيقية نحن واقعين بين فكي التضخم والانكماش الذان يؤديان الى ضعف الطلب والانفاق وبالتالي الركود او الكساد.

التوسع النقدي

هناك حد فاصل دقيق جداً بين إعادة استخدام النقود لأكثر من مره (التوسع النقدي) وبين طباعة المزيد من النقود ، حيث الأولى تخلق ما يسمى بالائتمان — سبب كل التقدم الذي وصلنا إليه – دون تضخم والثانية تخلق التضخم و التضخم يرفع الأسعار ويدمر الاقتصاد تماماً .يتم تقسيم التوسع النقدي الى جزئين ، الجزء الاول وهو التوسع النقدي المجاني حيث في ظل هذا التوسع قد يعتقد اكثر من شخص انه يملك نفس المال الا ان

ذلك لا يؤدي الى عجز في الحسابات او تضخم او اي تعارضات او تناقضات مالية وهي النسبة الذهبية والتي تكون 61.8% وهذا يقوم بتسديد نفقات الدوله اي ما يسمى بالمال المجاني اما أي توسع نقدي خارج النسبة الذهبية يجب ان يكون مقروناً بالاسم للطرفين سواء المودع عند إصدار ورقة حكومية باسمه – بانه يوجد لديه عندنا مبلغ يفوق المبلغ الفلاني (بالتحديد) – ولا يكون عبر إصدارأوراق (تحل محل النقد بدون معرفة مِن من ولمن) ومثال ذلك بطائق الائتمان ولكن هذه البطائق ستكون بدون — فوائد – ولكن كحفظ للرصيد، اي انه ليس مال مجاني بل عبارة عن ديون، وبهذا التوسع النقدي تستطيع استخدام أمواله التي لدينا في البنك ويستطيع استخدام تلك الورقة أو دفتر شيكاته المعنون بالأسماء للمصدر والمستلم كنقد. إن الاستخراج في حد ذاته للمعادن النفيسة من المناجم وحتى الأحجار الكريمة التي لا يرجى منها منفعة غير الزينة هو في حد ذاته عمل ولهذا العمل قميه ولذلك يزداد المجتمع ثراء باستخراج المعادن، هناك هدف وحيد من التوسع النقدي بجانب النفقات الحكومية وهو دفع اكبر قدر ممكن من الناس للعمل ليس الا، ولكن كم مقدار التوسع النقدي المسموح ! ، ان التوسع النقدي يكون بصورتين اساسيتين ، الاولى سنوي بالنسبة الذهبية وهو ما يمثل ميزانية الدولة ، والثاني 25% لتغطية عجز الائتمان في قسمين ، الاول عبر المساهمة وهو 12.5% والاخر توفير ائتمان فقط بدون فوائد مع اخذ ضريبة — سنذكرها لاحقاً – على ذلك الائتمان بعد مرور اكثر من عام من الاقتراض و يخصص له 12.5% ويتبقى 13.2% وهو الحد الادنى وتستخدم كاحتياطي نقدي للمودعين وهو ما سيمنع التجمد الائتماني باي صورة من الصور لان الممول للإئتمان هو الدولة ذاتها ، اما الذين سيرفضون التوسع النقدي متبعين مثالية لا داعي لها ، فمثلهم مثل الشخص الذي بلغت به المثالية حد القول بان يطلب بتغيير وقت الحج الرسمي الى شهر رمضان، فالاحتياطي النقدي في النظام البنكي اعلى من هذه النسب لا يستخدم ولا يشبع فقير ولا يقضي حاجه اذا كان مكدساً في مكانه بلا داعي لذلك ولا ادنى مخاطرة في استخدامه، ولا توجد خانه للإتمان الاستهلاكي او الاقراض لغرض الاستهلاك والسبب ان الرغبة في الاستهلاك هي الحافز للنمو، وليس الافلاس في اصل النظام النقدي عبر اصدار النقد الورقي بفائدة لم تدخل في النظام النقدي ، ولا يمنع ذلك الدفع للائتمان الاستهلاكي من خلال المجتمع وليس من خلال الدوله وسوقها المالي اي عبر اقتراض الناس من بعضهم وليس عبر النظام المالي والمصرفي للدولة.

شركات التأمين

لقد تحدثنا عن المصرفيين والبنوك ولكن ماذا عن شركات التأمين؟ اذا اخذنا الصورة العامه للتامين بشكل عام فهو يركز الثروة بمعنى انه ينقل الثروة من الاسفل للاعلى ولا يوجد ما يدلل باي صورة من الصور ان أي من شركات التامين قامت بنقل الثروة من اسفل لاعلى ، حتى ان اصحاب شركات التامين يكونون الاكثر ثراء لذلك فان حقيقة واحده في شركات التأمين ان السواد الاعظم على عكس الاعتقاد الفردي يدفع اقساط تأمين اكثر بكثير من مبلغ التأمين الذي سنحصل عليه في حالة وقوع مخاطر ففي ايامنا هذه يدفع البريطاني من مدخوله على التامين نسبة اكبر مما يدفعه أي شخص في العالم. الغريب في الامر ان بريطانيا واحده من اكثر الدول امناً على وجة الارض، واياً يكن الا ان هناك نتيجة واحده عن التأمين سواء لمالك شركة التأمين ام للمستفيد من خدمة التأمين وهي ان التأمين طريق ذات اتجاه واحد لتركيز الثروة ولا يسمح بتدفقها للأسفل فكما قلنا لا شيء يدعوك للذهاب لشركات التأمين اذا لم تكن لك ممتلكات كما ان شركات التأمين لا تقوم بالدفع للطبقات الدنيا في اغلب الحالات وخصوصاً الكوارث وستدفع اقل مما تاخذ بكثير جداً، بمعنى ان شركات التامين تأمن الاغنياء بطريقه اوسع لانهم يؤمنون ممتلكات اكبر ونسبة حصول المخاطر اعلى بسبب عدد ما يقومون بتأمينه وعندما تقوم بالدفع تدفع من اموال الناس الاقل حضاً الا انها في نفس الوقت تحصل على اجمالي اموال اكثر مما تدفع فهي طريق واحد للثروة يمنع اعادة توزيعها. فهم روبرت والس ان الحساب مهم في التأمين فكلما زاد عدد المأمنين سهل معرفه المبلغ المتوجب دفعه كل عام وذلك وفقاً لقانون المتوسطات , ورغم انك لا تستطع ان تعرف متى سيموت احدهم الا ان الخبراء في التامين يمكنهم احتساب معدل عمر مجموعة كبيرة جداً من الناس بدقة تثير العجب. عرف علماء الاقتصاد منذ فترة انه اذا كان هناك معلومات يعرفها احد اطراف الصفقة ولا يعرفها الطرف الاخر ، فان السوق ربما لا تعمل على النحو المطلوب الذي نأمله . وهذا يبدو منطقياً . ولكن عندما نشر عالم الاقتصاد الامريكي جورج اكيررلوف بحثه المبتكر عام1970 م ادرك رجال الاقتصاد حينها مدى الضخامه والاثارة التي يمكن ان تكون عليها المشكلة. اختار اكيرلوف سوق السيارات المستعملة كمثال في بحثة الذي اوضح فيه انه حتى مع احتداد المنافسة، فلا يمكن للسوق ان تعمل جيداً اذا كان البائعون يعرفون

جودة سياراتهم وهي اشياء لا يعرفها المشترون. دعونا نأخذ مثالاً شديد الوضوح: لنفرض ان نصف السيارات المستعملة المعروضة للبيع عبارة عن (خوخ) ، والنصف الاخر عبارة عن (ليمون) حيث يساوي الخوخ اكثر بالنسبة للمشترين عما يساوية بالنسبة للبائعين ، والا ما كانوا ليشتروه في المقام الأول – لنقل مثلاً ان قيمة السيارة الخوخ تبلغ 5000 دولار بالنسبة للمشترين المحتملين و 4000 دولار بالنسبة للبائعين. اما السيارات الليمون فهي ليست الا قطعاً من الخردة. وكل بائع يعرف بالطبع اذا كانت السيارة التي يبيعها ليمونة ام خوخة، اما المشترون فيجب عليهم التخمين. قد يظن المشتري الذي لا يمانع في المشاركة بمقامرة، لن تسفر في الغالب عن أي ربح مالي، ان سعر السيارة المتراوح ما بين 2000 دولار و 2500 دولار سيكون مناسباً لسيارة ذات احتمال بنسبة 50% ان تكون خوخة، واحتمال بنسبة 50% ان تكون ليمونة . وقد يظن البائع ايضاً ان الصفقة كانت عادلة بالنسبة لاحتمال 50:50 ، ولكن الحقيقة ان البائع لا يواجه احتمال 50:50؛ يعرف البائع على وجه اليقين اذا كانت السيارة التي يبيعها خوخة ام ليمونة. والمشكله هي ان البائع الذي يبيع ليمونة قد ينحني ليقبل يدك اذا عرضت عليه مبلغ 2500 دولار ، اما البائع الذي يبيع الخوخة فسيظن ان هذا المبلغ اهانة بالنسبة له. واذا تحولت لشراء سيارة فستجد ان سيارات الليمون هي فقط المعروضة للبيع بذلك المبلغ. اما اذا عرضت مبلغ 4004 دولار فستكتشف ان السوق به خوخ ايضاً ولكنه لم يخل بعد من الليمون ، فسعر 4001 دولار ليس سعراً جذابا لسيارة ذات احتمال بنسبة 50% ألا تعمل جيداً وهذه ليست مشكلة هينة عن جوانب هامشية من السوق ففي هذا السيناريو (لا يوجد سوق) فلا يوجد بائع مستعد لبيع خوخة بأقل من 4000 دولار، في حين لا يوجد مشتر مستعد لعرض مثل ذلك المبلغ مقابل سيارة من المحتمل بنسبة 50% ان تكون ليمونة. فالباعة لا يعرضون الخوخ للبيع، والمشترون يعرفون انهم لا يفعلون ذلك، وفي النهاية لن يباع سوى الليمون الذي لا يساوي شيئاً. تقود الافتراضات الأقل حدة حول المشكلة الى انهيار للسوق اقل حدة ولكن النتائج تكون متشابهة؛ اذا عرف احد الاطراف معلومات عن جودة المنتج لا تعرفها الاطراف الاخرى، فربما لا تباع بعض المنتجات عالية الجودة على الاطلاق، او قد تباع بكميات محدودة. وبالتأكيد فان أي شخص حاول ان يشتري سيارة مستعملة من قبل سيقدر ما فهمة اكيرلوف ووضعه في بحثه. فالسوق لم يعمل كما يجب؛ اذ ان السيارات المستعملة تميل الى ان تكون رخيصة ومنخفضة الجودة. واذا وجدت سيارات مستعملة جيدة فسيحاول البائعون الحصول على سعر جيد مقابلها، ولكن نظراً لانهم لا يمكنهم (اثبات) ان السيارات التي يبيعونها خوخة، فلن يتمكنوا ايضاً من الحصول على السعر الذي يريدونه ، ولذا سيحتفظون بها لأنفسهم. قد تتوقع ان البائعين ينتفعون بالمعلومات الداخلية الي يعرفونها، ولكن في الواقع لا يوجد رابحون؛ فالمشترون الاذكياء لا يعرضون انفسهم للدخول في منافسة يكون الفائز فيها محدد قبل بدايتها. دعنا نتكلم بوضوح اكثر عن مدى الازعاج والمآسي التي تتصف بها هذه المشكلة. ان ما وصفه اكيرلوف ليس بالسوق الذي يقع فيه الناس ضحايا غش، ولكنه شيء اكثر خطورة من ذلك بكثير. فقد وصف السوق التي ينبغي ان تكون ولكنها غير موجودة نتيجة القوة المدمرة للمعلومات الداخلية. سيحاول باعة السيارات الجيدة التفاوض مع المشترين، تبلغ قيمة كل تفاوض 1000 دولار، لان هذا هو الفرق بين قيمة السيارة للبائع وقيمتها للمشتري؛ فاذا اقترب سعر السيارة من 4000 دولار، فسيحصل المشتري على اكثر من تلك القيمة، واذا اقترب من 5000 دولار، فسيحصل البائع على قيمة اكبر. ولكن اشار اكيرلوف الى ان مثل هذا النوع من التفاوض على السعر الذي يخلق قيمة لا يحدث؛ لان المشترين لن يتموا عملية الشراء دون دليل على جودة السيارة، والباعة لا يمكنهم تقديم هذا الدليل. وليست سوق السيارات المستعملة بالسوق الوحيدة التي تتأثر بالمعلومات الداخلية، فمثلاً الأثاث في الشقق المؤجرة: لماذا لا يجري اختياره ليعيش طويلاً ؟ يجيب نموذج اكيرلوف عن هذا السؤال، فالشقق بها العديد من الخصائص الجديرة بالملاحظة بل والواضحة التي يمكنها ان تؤثر على قراراتنا بتأجير الشقة ام لا، مثل مساحتها وموقعها والتصميم الداخلي، وما الى ذلك. ولكن هناك بعض الخصائص الاخرى الي تصعب ملاحظتها، مثل ما اذا كان الاثاث متيناً ام لا. فالمالك ليس لديه دافع قوي لوضع اثاث متين وباهظ الثمن: لأن هذه الصفقة ليست من الصفات التي يمكن ان يلاحظها المستاجر المحتمل قبل ان ينتقل الى الحياة فيها وبالتالي لن تكون هي الصفة التي يدفعون من اجلها للحصول على الشقة (بالطبع قد يتجه المالك لاستخدام أثاث رخيص وضعيف لأنه يتوقع ان المستأجر قد يدمر كل ما يضعه بالشقة) ونتيجة لهذا يوجد سوق لشقق الايجار ذات الاثاث الضعيف، ولا توجد

سوق لشقق الايجار ذات الاثاث المتين. تعني المعلومات الداخلية ايضاً انك لن تستطيع الحصول على وجبة جيدة وانت في جولة في (مصيدة سائحين) مثل ميدان ليستر بلندن، او بميدان التايمز، او بمانهاتن، او في منطقة بلاكا في اثنيا. فمع بعض الاستثناءات القليلة ، سيدفع أي زائر جائع الكثير من المال للحصول على طعام يمكن وصف جودته بالمتوسطة. فالسائحون يكونون على استعداد لدفع الأسعار المرتفعة لانهم يجهلون اماكن البدائل الاخرى، حتى وان كانت توجد على بعد بضعة شوارع فقط. ولا تقتصر ظاهرة مصيدة السائحين هذه على ارتفاع الاسعار فحسب، فلو كانت كذلك لرأينا مجموعة كبيرة من المطاعم، والحانات الصغيرة، والمطاعم التي تقدم الباستا الرديئة، ومطاعم الهامبورجر، وكل انواع الطعام من الفاخر وحتى الرديء كلها تفرض اسعاراً مبالغاً فيها. ولكننا في الحقيقة، لدينا سوق غير مكتمل، حيث ان الاماكن المتميزة — سواء كان الطعام الجيد الذي تقدمه هو دجاج مقلي او وجبة عشاء رائعة — غير موجودة. والسبب غاية في البساطة؛ فالسائحون يزورون المدينة مرة واحدة فقط، وبالتالي يجدون صعوبة في التمييز بين الطعام الجيد والسيء. فالمطاعم الجيدة موجودة في اماكنها التي يعرفها مرتادوها من سكان المدينة. اما المطاعم السيئة فتظل ... نعم تظل بمنزلة (الليمونة) في سوق المطاعم. ويجدر التأكيد على ان اكيرلوف لا يصف حالة من الجهل العام، وانما حالة يعرف فيها احد الاطراف اكثر من الطرف الاخر. فاذا كان كل من المشترين والباعة لا يعلمون ما اذا كانت السيارة ليمونة ام خوخة؛ فسنكون بصدد مشكلة: فالمشتروي سيصبحون مستعدين للدفع حتى مبلغ 2500 دولار مقابل سيارة ذات احتمال بنسبة 50% ان تكون خوخة. اما الباعة، وهم على نفس الدرجة من الجهل، فسيكونون مستعدين لقبول أي سعر اكبر من 2000 دولار. وبالطبع ستكون صفقة رابحة بالنسبة لهم. يصبح الوصول الى اتفاق امراً مستحيلاً فقط عندما يعرف احد اطراف الصفقة معلومات أكثر من الطرف الاخر ونظراً لان سبب المشكلة هو عدم التساوي في معرفة الحقائق، يميل علماء الاقتصاد الى تسمية هذه المسألة باسم (عدم التماثل المعلوماتي). اما تقطيع (عالم الحقيقة) اربا وهذا ما يحصل في كل الاسواق الحقيقية ويستحيل حصوله في الاسواق المالية فيعيد الاسواق الى الوضع الطبيعي كأن تقوم بفحص تلك السيارة بصفتك المشتري، اما هذا التفاوت في امتلاك المعلومات فيمكنه ان يدمر الاسواق المثالية تدميراً تاماً.

المعلومات الداخلية والتأمين الصحي

ستصير مشكلة (الليمون) الي طرحها اكيرلوف مزعجة بما يكفي اذا كانت تسري فقط على السيارات المستعملة، والشقق المفروشة، والمطاعم التي تسرق الزبائن في الأماكن السياحية الجميلة رغم انها لا تسري كثيراً . ولكن لسوء الحظ، فانها تفرض عدم وجود اي احتماليه لنجاح اسواقاً اخرى وتصنفها ضمن قائمة عمليات الاحتيال فقط لا غير في كلا الطرفين اما اذا توفرت المعلومات الكافية لكلا الطرفين بحيث لا يستطيع احدهم ان يحتال على الاخر تتدمر هذه الاسواق كلياً لان كليهما لا يريد ان يتم الاحتيال عليه في كل الاسواق المالية ولا سيما اسواق التأمين. يعتبر البعض سوق التأمين الصحي سوقاً مهمة لان المرض لا يمكن التنبؤ به واحياناً يكلف علاجه الكثير ولا يقتصر الامر على ان بعض العلاجات الطبية باهظة التكاليف بل غالباً يستحيل تأجيلها الى ان تكون ظروف المريض مناسبة وقد تتصادف ايضاً مع فترات يقل فيها دخل المرء لان اكثر من يحتاجون الرعاية الصحية يكونون في الغالب من المسنين، وايضاً لان من يحتاج الى رعاية صحية يكون مريضاً الى درجة تمنعه من العمل ولهذا يعد التأمين الصحي منتجاً عالي القيمة فان لم يعمل سوق التأمين الصحي على نحو جيد، فان النتيجة ستكون في شكل ارتفاع باهظ في الاسعار ووجود عدد كبير من الناس الذين لا يغطيهم التأمين الصحي. سيعي الامريكيون هذا الحديث جيداً لان السوق في الولايات المتحدة لا تعمل بشكل جيد في توفير التأمين الصحي، ويحدث هذا بالتحديد بسبب مشكلة (الليمون) التي طرحها اكيرلوف. لنفرض ان المعرضين للإصابة بالامراض هم (الليمون)؛ وان الاصحاء هم (الخوخ). فاذا ظننت انني من الليمون، مثلما ظن جيروم كي جيروم فسوف انصح بشراء كل وثائق التامين الصحي الموجودة. ومن ناحية اخرى، اذا شعرت ان صحتك جيدة وكل اجدادك عاشوا حتى بلغ عمرهم مائة عام، فربما لن تشتري أي وثيقة تأمين صحي الا اذا كانت زهيدة الثمن؛ حيث انني لا اتوقع ان تحتاجها في يوم من الايام. وبفضل ما اثبته اكيرلوف ان الاسواق التي يحصل المتعاملون فيها على معلومات غير

متماثلة هي اسواق من المؤكد خرابها، نعرف ان سوق التأمين قد تختفي مثلما اختفى سوق السيارات الجيدة المستعملة. فاذا كان جسدك بمنزلة خوخة ناضجة وسليمة، فلن ترى وثيقة التامين العادية على انها صفقة رابحة، بينما سنأخذها بالاحضان انا والسيد جيروم حيث ان جسدينا بمنزلة الليمون المر. والنتيجة هي ان شركة التأمين سوف تبيع الوثائق فقط للمتاكدين انهم سيستخدمونها. ومن، ثم تفقد شركة التأمين عملاءها الاقل عرضة للحصول على علاج، بينما يزيد عدد عملائها الذين لا ترغب فيهم وهم الاكثر عرضة للحصول على علاج مكلف، ومن هنا، تضطر الشركة الى تقليل ما تقدمة من خدمات وترفع اقساط التأمين. وحينئذ سيجد اصحاب الصحة المتوسطة ان التأمين باهظ الثمن اكثر من اللازم، ويقومون بالغائه دافعين بذلك الشركة الى رفع اقساط التأمين اكثر واكثر حتى تظل تمارس عملها وتعوض الخسارة . ثم يبدأ المزيد والمزيد من الناس في إلغاء وثائقهم . ليقتصر شراء الوثائق في النهاية على اكثر الليمون مرضاً وباسعار يكاد يكون من المستحيل تحملها، ستحاول شركات التأمين بالطبع اصلاح سوقها بمحاولة التقصي عن مزيد من المعلومات عن عملائها مثل: هل يدخنون ؟ كم تبلغ اعمارهم ؟ هل توفي آباؤهم بسبب امراض وراثية في عمر الخامسة والثلاثين، ام في حادثة سيارة رياضية في عمر المائة؟ وعندما تتوفر المزيد والمزيد من المعلومات الجينية، تتمكن شركات التأمين من تكوين صورة اكثر دقة عن تكلفة توفير تأمين صحي لافراد معينين"[1] تنطوي اية مسألة خاصة بالتأمين على هذا السؤال الهام ؛ما المعلومات التي تعتبر زائدة عن الحد ؟ اؤكد لك ان تلك القضية ستغدو واحدة من اكثر المشاكل التي ستؤرق صناعة التأمين اذا لم يتم الغاء هذه السوق نهائياً في ظل نظام المخاطرة. واليك هذا التمرين السهل انزع شعرة واحده من رأسك ، (اذا كنت اصلع تماماً خذ مسحة من اللعاب داخل فمك)، فهذه العينة الضئيلة من جسدك تحمل شفرتك الوراثية بأكملها، فان وقعت تلك الشفرة في ايد امينة (او ايد غير امينة) سيمكن من خلالها تحديد ان كنت معرضاً للإصابة بأمراض القلب، او انواع معينة من السرطان، او الاكتئاب، وكذلك – اذا استمر العلم في التقدم بسرعته الجنونية الحالية – جميع انواع الامراض الاخرى، فمن خلال خصلة واحدة من شعرك، قد يتمكن الباحثون قريباً (او شركات التأمين) من معرفة عما اذا كنت مهدداً بخطر الاصابة بمرض الزهايمر قبل ظهور اعراضه عليك بخمسة وعشرين عاما. وهذا بدوره يصنع معضلة ، فاذا جرى تداول تلك المعلومات الوراثية وانتشرت بين شركات التأمين سيصبح من الصعب ، بل من المستحيل ، على المعرضين للإصابة بأمراض ان يحصلوا على أي نوع من التغطية التأمينية. بعبارة اخرى، لن يتمكن اكثر الافراد حاجة الى تأمين صحي من الحصول عليه – ليس فقط في الليلة السابقة لإجراء عملية جراحية – بل لن يتمكنوا من الحصول عليه مطلقاً. اما الافراد ممن لديهم داء هنتينغتون في تاريخ عائلاتهم المرضى – وهو مرض وراثي نادر يسبب الضمور الدماغي ويسبب الوفاة المبكرة – فمن الصعب عليهم او من المستحيل ، الحصول على تأمين على الحياة ومن ناحية اخرى اذا لم يحقق لشركات التأمين جمع تلك المعلومات، سيدمرها الاختيار السلبي او الاختيار غير المؤاتي، فالأفراد ممن يعرفون انهم يواجهون خطراً كبيراً بالإصابة بالأمراض في المستقبل هم من سيقبلون على بوالص التأمين التي توفر رعاية صحية سخية، وقد اوضحت احدى المقالات الاخيرة في مجلة ذا ايكونوميست هذا المأزق المتشابك النواحي فتقول: " من هذا المنطلق ستواجه الحكومة ضرورة الاختيار بين منع استخدام نتائج الفحوصات الطبية لتدمر بذلك تلك الصناعة، وبين السماح باستخدام تلك الفحوصات متسببة في نبذ طبقة من الافراد ممن لا يستطيعون تحمل نفقة التأمين "[2] الا انها في كلا الحالتين اذا ضمنت استمرار التامين فانها ستضمن احتيال شخص ما على شخص اخر لذلك فان شركات التأمين هو مشروع مثير للشفقة لمن يحتاجه اكثر لنأخذ هذا المثال التالي: في بلدان اوروبا القارية حيث تزدهر صناديق المعاشات (مثل هولندا، والسويد ، وفنلندا ، ...)، تتبع هذه الصناديق يصفه عام نظام (المعاشات المحددة) أي انها تتعهد بان تدفع عند بلوغ السن المتفق عليه المعاش المقرر سلفاً وفي هذه الحالة ، يتحمل الصندوق المستثمر اية مخاطر مالية ، وهذا هو ما يفسر اتجاه هيئات الاشراف لحث الصناديق على تجنب الاحتفاظ بأية اصول تحمل مخاطر. خاصة بعد المشاكل الكبيرة التي عانت منها صناديق المعاشات المحددة للشركات الامريكية بعد انفجار الفقاعة ، وبعد انخفاض الأسعار الناتج عن انفجار فقاعة الانترنت (انخفضت أسعار الأسهم بين قمة الفقاعة في مارس 2000، وفبراير 2003 بمقدار 40%) حدث انفجار كبير في القيمة الرأسمالية لهذه

---

[1] المخبر الاقتصادي صـ120-124ـفحة.

[2] الاقتصاد عارياً صـ128ـفحة .

الصناديق، خاصة في بعض القطاعات التي واجهت متاعب مثل صناعة السيارات، والنقل الجوي، لدرجة حملت احد قضاة التفليسة في شيكاغو ان يصدر حكماً في 10 مايو 2005 بالسماح لشركة يونايتد ايرلاينز بالتوقف عن دفع المعاشات لموظفيها السابقين وعددهم 120 الفاً، وكانت هذه أكبر حالة توقف لصندوق معاشات في تاريخ الولايات المتحدة يتولى جهاز ضمان المعاشات – وهو جهاز يتبع القطاع العام انشئ عام 1974 – الحلول محل الشركات عند افلاسها، وهكذا في عام 2004 حل هذا الجهاز محل 192 صندوق معاشات، ويدفع المعاشات المستحقة لأكثر من مليون من الأشخاص، من بينهم الموظفون السابقون لشركات الطيران PANAM، و TWA، وبويونايتد ايرلاينز، وايسترن ايرلاينز، وشركة بيثلهم للصلب. وهذا يعني ان هذه التوقفات تكلف الحكومة الفيدرالية الكثير. اما الشركات التي لم تصل لأوضاع يونايتد ايرلاينز، فان عليها ان تستكمل النقص في رؤس اموال صناديق المعاشات الخاصة بعمالها، وذلك بعد سنوات من التأخير في إضافة استثمارات جديدة ."[1] كما ان شركات التأمين لا تستطيع ان تأمن نفسها حقيقتاً ، لانها تستطيع ان تحتال فقط ولو استطاعت ان تأمن نفسها لما انهارت AIG وهي اكبر شركة تأمين في العالم، نستنتج اذا ان شركات التأمين لا تستطيع ان تأمن نفسها او اي شيء في حالة حدوث كارثة كما ذكرنا سابقاً. ونستنتج ايضاً ان شركات التأمين تستطيع ان تضمن تركز الثروة فقط لا غير ولا تستطيع ان تسمح للثروة بالتدفق للأسفل نهائياً. اضف الى ذلك ان فجوة قصور الطلب السلعي للعمال تسببها شركات التأمين لانها تقتطع مبالغ كبيرة من دخولهم من اكثر من ناحية فالطلب السلعي يجب ان يكون على كل شيء ينتج ، اما الاسواق الوهمية لانها لا تنتج فانها تاخذ ما يجب ان يستهلك في الاسواق الحقيقة ،وهذا ما يوسع فجوة الطلب السلعي ، الا ان هذا الأثر لا يقتصر على شركات التأمين فقط ولكن على الاسواق المالية ككل.

فرض المخاطر

الا ان منع الهروب من المخاطر في البزنز ليس كافي فلا بد من فرض المخاطرسواء على الاموال او على العقارات ،لذلك , اذا اردنا ايجاد حل كامل لتخطي أي ازمة اقتصادية واذا اردنا ايقاف دورة الازدهار والكساد الاقتصادية بعد ان نتخلص من اغلاق باب الخطر بشكل اساسي لأنه يبذر البذرة الاساسية لكل كارثة اقتصاديه ومن ثم التخلص من الاشباع النسبي والذي يرفع الميل للادخار والذي يشارك في بذر بذرة ركود تستمر الى ان تؤدي الى كارثة اقتصادية, وللتخلص من الاشباع النسبي يجب فرض المخاطر فكل ما علينا فعله هو دفع كل شخص لاستثمار امواله بشتى الطرق و تحت أي ظرف في استثمار حقيقي لانه في أي مجال عمل تنافسي تكفي الارباح لدفع اجور العاملين ، واقناع اصحاب الاعمال في استثمار اموالهم في الشركات افضل من إبقائها في حساب ادخاري، وليس اكثر من هذا."[2] وتكمن الصعوبة النظرية في جزئية اقناعهم بذلك ، ولا توجد طريقه لذلك افضل من النظام الضريبي لذلك سنتحدث اولاً عن فرض المخاطر على الاموال من خلال الضرائب وقبل ان نتحدث عن فرض المخاطر على الاموال لابد ان نتحدث اولاً عن الضريبة ومن ثم التفضيل الزمني واخيراً كيف نستخدمهما لفرض المخاطره على الاموال.

الضريبة

ان الفكرة تكمن في كيفية استخدام مبدا التفضيل الزمني في فرض الضريبة وذلك لحفز الجميع على الاستثمار ورفع الانتاجية من خلال الضريبة ؛ يجمع الاقتصاديين على سوء العملية الضريبية يقول ستيفن لاندسبرج في كتابه فيلسوف الاقتصاد " من المدهش اذن ان علماء الاقتصاد يجمعون على مدى سوء العملية الضريبية من جانب من الجوانب وذلك باختصار لأنه من الممكن التهرب منها ، ويؤدي التهرب من الضرائب الى خسائر اقتصادية لا تعادلها اية مكاسب. تعتبر معظم عمليات الشراء التي نقوم بها صفقات رابحة ، بمعنى أننا نحصل على السلع بسعر اقل من الحد الاقصى الذي نستطيع دفعه في مقابلها" وقد حدث هذا معي شخصياً عصر اليوم حين دفعت عشرين دولاراً ثمناً لقميص كنت مستعداً لشرائه مقابل اربعة وعشرين دولاراً ، وهذا معناه انني خرجت من المتجر وقد ازدت فعلياً ثراء بما يوازي اربعة دولارات ، بل الافضل من ذلك ان ثرائي هذا لم يأت على حساب أي شخص اخر ، اذن فقد ازداد المجتمع كلة – ولست انا وحدي – ثراء بقيمة الاربعة دولارات ، وهذا المكسب هو ما يطلق عليه علماء

---

[1] الراسمالية في طريقها لتدمير نفسها صـ94فحة.
[2] المخبر الاقتصادي صـ74فحة.

الاقتصاد " فائض المستهلك " واذا افترضنا ان ضريبة المبيعات رفعت القميص الى ثلاثة وعشرين دولاراً ، فهذا معناه انني خسرت ثلاثة دولارات ربحها محصل الضرائب ، اما اذا ارتفعت قيمة الضريبة فجعلت سعر القميص خمسة وعشرين دولاراً فهذا يؤدي الى نتيجة مختلفة تماماً فسوف احاول تجنب هذه الضريبة المرتفعة بعدم شراء القميص من الاساس وبذلك تختفي الاربعة الدولارات التي تمثل فائض المستهلك التي سبق ان حققتها أي انني صرت افقر بما يوازي الاربعة دولارات ولم يزدد أي فرد ثراء من هذا الموقف ، وما من شك ان بعض الناس لن يمانعوا من شراء القميص بسعر خمسة وعشرين دولاراً وما يلي هؤلاء من خسارة يعادلها ما يحققه مما حصل محصل الضرائب من مكاسب ، اما خسارتي وخسارة الافراد الذين رفضوا الشراء فهي ما يطلق عليه علماء الاقتصاد " الخسارة القصوى " فهي خسارة محضة لا يحقق منها أي نفع ، لا لمحصل الضرائب ولا لأي شخص اخر، أي انها تلحق بك الضرر، كاللص الذي دخل بيتك ليسرق وخلال اندفاعه هارباً ومعه الكثير من النقود،اخذ معه ايضاً البوم صور العائلة الثمين، فليس هناك خسارة قصوى بالنسبة للأموال النقدية المسروقة، فكل دولار سرقة منك سيعود عليه بالنفع من قيمته الكاملة " وهو مجرد انتقال للثروة اذا استثنينا الاخلاق هنا " ومن ناحية اخرى يعد البوم الصور المسروقة مثالاً على الخسارة القصوى فهو لا يعني شيئاً للص الذي سيلقيه في صفيحة القمامة بمجرد ان ينظر فيما قام بسرقته ومع ذلك فهي خسارة فادحة لك، ان أي نوع من فرض الضرائب بطريقة خاطئة " الذي يثبط النشاط يتسبب في نوع من انواع الخسارة القصوى، والضرائب غالباً لا تحقق من النفع مقدار ما تحقق من الأذى، فلكي تقوم بتحصيل ضريبة قيمتها دولار، عليك ان تأخذ هذا الدولار من شخص ما؛ ويكاد يكون من المؤكد انك ستثني شخصاً ما في الوقت نفسه عن شراء قميص، او بناء منزل، او العمل لساعات إضافية، وعندما تحقق سياسة ما الأذى اكثر من النفع – بمعنى أنها تؤدي الى خسائر قصوى – نعتبرها سياسة (غير فعالة) ونميل الى رفضها."[1] واحد الامثلة على ان فرض الضرائب بالطريقة الخاطئة يجعل الافراد يغيرون من سلوكياتهم بطريقة تضر المجتمع ، دون ان يعود ذلك على الحكومة باي عائد ، هو الضريبة على الدخل، ومع ان الضرائب على الدخل تمثل نسبة كبيرة من الدخل الحكومي قد تندهش اذا اخبرتك ان الضرائب العالية تقلل من الحصول على دخل اكبر بمعنى انه سيتوقف الافراد او سيبدءون في العمل بناء على المعدلات الضريبية فثمة تأثير سلبي على فرض ضريبة على الدخل الشخصي بنسبة 50 او 60 او 70 % , لأنه سوف يتساءل الافراد لم يفترض بهم العمل ستة او ثمانية او تسعة اشهر لمصلحة الحكومة ، وسته او اربعة او ثلاثة اشهر لأنفسهم ولأسرهم لذلك نقول ان النظام الضريبي سيء فضريبة الدخل ظالمة بشكل مطلق الى جانب ضررها بالاقتصاد ، فعدد الساعات والايام التي يضحي به "المواطن العادي" لتسديد ما بذمته من ضرائب تظهر الدولة كدولة نهب ضرائب، ولهذا فان بعض الافراد ممن يفضلون العمل فقط ، اذا احتفظوا بكل دولار يكسبونه قد يقررون ترك القوة العاملة عندما يرتفع معدل الضريبة الحدية الى 50%، وجميع الاطراف في تلك الحالة خاسرون ، فسوف يتوقف عن العمل من لا يضع العمل في المقام الاول في قائمة مفضلاته ولن تجني الحكومة أي عائد ولن تزيد الثروة في المجتمع فالثروة تعني العمل والعمل يعني الثروة وهو ما يسبب الخسارة القصوى، وقد يسعى احد الاشخاص للحصول على شهادة جامعية لان ذلك سيزيد من الدخل بنسبة تقدر بحوالي 10% ولكن نفس هذا النوع المكلف من ناحية مصاريف التعليم وتكلفة الوقت قد لا يغدو جديراً بالاهتمام اذا ارتفعت ضريبة الدخل فيما بعد بنسبة 5% فقط لذلك فالضرائب تعطي دافعاً لتجنبها او لتقليل النشاط الذي يجري فرضها عليه؛ وكذلك الحال بالنسبة للإستثمارات فهي تخضع لنفس التأثير الناتج عن الضريبة ما اقصده باختصار هو انه لن يكون هناك وجود لرأس المال للاستثمار و الذي بدوره يوفر وظائف جديدة، والجزء الذي سيوجد منه لن يلقي التشجيع لبدء مشروعات جديدة وهكذا يتسبب المسئولون عن الانفاق الحكومي في احداث مشكلة البطالة التي يدعون انهم يسعون لإيجاد حل لها ومرة اخرى نجد انفسنا نصدر سياسة استبدال فزيادة الضرائب – حتى توفر الحكومات الاعانات للمحتاجين وهناك طرق اخرى لتمويل نفقات الحكومات غير الضرائب لا تسبب الضرر الذي تسببه الضرائب سنستعرضها لاحقاً – قد تثبط في الوقت ذاته انواع الاستثمار الخلاق التي من شأنها ان تحسن من وضعهم الاقتصادي، اما اذا ارتفعت المعدلات الضريبية الى حد معين فقد يلجا الافراد والشركات الى الاقتصاد الخفي او (اقتصاد الظل) الذي ينحرفون فيه عن القانون

---

[1] فيلسوف الاقتصاد صـ92-94 ـفحة.

ويتجنبون الضرائب نهائياً، وقد شهدت الدول الاسكندنافية — التي توفر برامج حكومية سخية تمولها معدلات الضرائب الحدية العالية — نمواً كبيراً في حجم اقتصاديات اسواقها السوداء، ويقدر الخبراء ان الاقتصاد الخفي في النرويج شهد نمواً من 1.5% من اجمالي الناتج المحلي عام 1960م ليصبح 18% في منتصف التسعينات، فالتهرب الضريبي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة، فعندما يزداد عدد المتجهين للاقتصاد الخفي تزيد الحكومات من المعدلات الضريبية على باقي الافراد حتى يتوفر لها نفس العائد، وفي المقابل تتسبب الضرائب العالية في اتجاه الافراد نحو الاقتصاد الخفي بصورة اكبر وهكذا. ولكن تظل كل هذه النظريات التي تحقق الكفاءه ينقصها العدل في الوقت الذي نجد فيه السوق المثالية في تنافسيتها تتسم بالمثالية في فاعليتها، فالفعالية وحدها ليست كافية للحفاظ على العدل في المجتمع، او حتى لجعل المجتمع صالحاً لكي نعيش فيه"[1] فثمة معضلة هنا حين نريد ان نتجنب اللافعالية لأنها تفوت علينا فرصة ان يربح احد الناس دون ان يخسر احد وبالرغم من ان الضرائب تتسبب في حالة من اللافعالية الا ان معظمنا يعتقد اننا في حاجة الى الضرائب لإعادة توزيع الدخل (سواء على نطاق ضيق او واسع) بين الاغنياء والفقراء، يبدو اننا في هذا السياق نواجه هنا امرين متناقضين ، وهما محاولة تجنب الاهدار الذي لا داعي له أي اللافعالية وفي نفس الوقت التأكد من ان الثروة قد وزعت على الاقل بشيء من العدل، فما نحتاجه هو طريقة لجعل انظمتنا الاقتصادية فعالة وعادلة في آن واحد."[2] وهو ما يحققه نظام المخاطرة عبر النظام الضريبي الذي سنذكره لاحقاً ، وبينما يبدو التنظير سهل في كثير من الاحيان الا انه من الصعب جداً على جبأة الضرائب ان يقرروا متى يفرضون الضريبة (الحالة التي لن يغير فيها فرض الضريبة من سلوك المشترين) ومتى يلغون الضريبة (لان من يفترض انهم سيشترونها، سيتجنبونها في كل الاحوال بإعراضهم عن شراء القهوة على سبيل المثال التي عليها ضرائب."[3] فبصورة عامة يفضل الاقتصاد ان تكون الضرائب سهلة وعادلة وشاملة، فالضريبة السهلة يسهل على دافعي الضرائب فهمها ومن ثم يسهل على الحكومة جبايتها، والضريبة العادلة تعني انه اذا كان هناك فردان بتناسب معين في نسبة الثراء يدفع كل منهما ضريبتين بنفس النسبة، اما الضريبة الشاملة يستحيل تجنبها فمثلاً لن تفرض الحكومة ضريبة ضخمة على بيع السيارات الرياضية الحمراء، فتلك الضريبة يمكن تجنبها بسهولة وبصورة قانونية بان يشتري المستهلكون سيارات بلون آخر،(وفي تلك الحالة لن يتحسن وضع أي من الطرفين)؛ فالحكومة لن تكسب عائداً والمولعون بالسيارات الرياضية لن يقودوا سيارتهم ذات اللون الذي يفضلونه .وبذلك تجعل الضرائب فيها كلا الطرفين في وضع اسوأ دون ان تسبب نفعاً لأي فرد (الخسارة القصوى) لذلك نخلص الى ان الضرائب تثبط كلاً من العمل وحجم الاستثمار، ويؤكد الكثير من رجال الاقتصاد ان خفض الضرائب، وتقليل القوانين المفروضة سيؤدي الى اطلاق قوى اكثر انتاجية في الاقتصاد. وهذا صحيح، كما يؤكد اكثر المعنيين بآليات العرض حماساً ان خفض الضرائب يرفع بالفعل من حجم العائد الذي تجمعه الحكومة؛ لأن هذا يدفعنا لنعمل بجد اكبر، ولنحصل على دخول أعلى فعندما يتم تمويل الموازنة عبر معدلات ضرائب اقل سينتهي بنا الامر بدفعنا ضرائب أكثر حتى مع انخفاض معدلات الضرائب، وتلك هي الفكرة وراء منحنى لافر الذي يشكل الاساس الفكري للتخفيض الضريبي، الذي تم في عهد ريغن. وضع استاذ الاقتصاد ارثر لافر نظريته عام 1974م، التي تفيد ان المعدلات الضريبية العالية تثبط انماطاً عديدة من العمل والاستثمار، في حين يجني التخفيض الضريبي عائداً اكبر — وليس اقل — للحكومة ، صنع لافر رسماً تخطيطياً مبدئياً لتلك الفكرة على منشفة بأحد المطاعم اثناء تناوله العشاء مع مجموعة من الصحفيين والسياسيين،ومن مفارقات الحياة اللاذعة ان تلك المنشفة كانت تخص ديك تشيني ، وهذه النظرية صحيحة عندما تصل المعدلات الضريبية الى مستوى معين"[4] ولعل احد الاسباب ان العلاقة لمنحنى لافر في التخفيض الضريبي الضخم لم تسري في عهد ريغن بل العكس من ذلك ادى الى عجز ضخم بالميزانية استمر طوال خمسة عشر عاماً وهو شيء متوقع الا ان اسباب اخرى سببت ذلك هي الاسواق المالية حيث لم تدفع تلك التخفيضات الى توجه تلك الاموال الى الاستهلاك او الى استثمارات حقيقية طويلة الاجل بل تحولت الى استثمارات وهمية قصيرة

1المخبر الاقتصادي صـ81ـفحة.
2المخبر الاقتصادي صـ82ـ.
3المخبر الاقتصادي صـ82ـفحة.
4الاقتصاد عارياً صـ111ـفحة .

الاجل للمضاربه بسبب تحرير الاسواق المالية في نفس الفتره حيث لا تتحول تلك المبالغ الى استثمارات حقيقة وانما تدخر لتذهب للاستثمارات الهدامة.

ضريبة الرأس

كان ما قاله ارثر لافر افضل ما وصل اليه علم الاقتصاد في الضريبة قبل ان ينتقل الى ضريبة الرأس ؛ حيث ان ضريبة الراس هي الصورة الضريبية الوحيدة التي تتجنب الخسارة القصوى تماماً فهي (ضريبة الرأس) أو head tax، ضريبة ثابتة تفرض على جميع الأفراد بصرف النظر عن دخولهم أو مشترياتهم أو أي شيء لهم حق التصرف فيه. ويفضل علماء الاقتصاد هذا النوع من الضرائب من الناحية النظرية كحل لمشكلة عدم الفعالية، الا أنه يعد – من الناحية العملية – حلاً ينطوي على شيء من القسوة والتطرف " وكمثال على هذه الضريبة ثابتة القيمة، يمكن ان تفرض الحكومة على فرد ضريبة تبلغ ثمانمائة دولار"[1] وضريبة الرأس هذه التي تعتبر افضل ما توصل اليها علم الاقتصاد حالياً توصل اليها الاقتصادي كينيث ارو (الحائز على جائزة نوبل) فعندما تسيدت الشركات المملوكة للحكومة الى حد ما لأنه في السنوات التي نضبت فيها الموارد في الحرب العالمية الثانية؛ كان لدى رجال الاقتصاد بعض الثقة في اولئك الخبراء الذين كانوا بمنزلة العقل الموجه للحرب وظنوا ان اداءهم لن يكون سيئاً في ترتيب اوضاع الاقتصاد على نحو فعال، وبالفعل تنبأ آنذاك البعض بالانهيار الذي حدث بعد ذلك للأنظمة الاقتصادية التي تديرها الحكومة سواء كانت كبيرة كما في الاتحاد السوفييتي والصين، ام صغيرة كما في كوريا الشمالية، ولكن حتى اذا كانوا اعتقدوا ان اسواق القطاع الخاص اكثر فعالية، فلم يكن هذا يهم في الاربعينيات فقد كانت حكومة حزب العمال بعد الحرب في بريطانيا ستسعد ببعض من اللافعالية اذا كانت تعني مجتمعاً اكثر عدلاً، ولكن كان ذلك قبل ان يأتي ذلك الشاب كينيث ارو من ولاية نيويورك بحل للمعضلة القديمة بين الفعالية شيء من العدل، بعد ان شاهد والده يخسر تجارته الناجحة وكل مدخراته اثناء فترة الكساد الكبير وفي محاولة لتحقيق منه بعض العدالة الاجتماعية، في حين لا يتجاهل مسألة الفعالية، سخر عالم الاقتصاد الشاب منطق عقلة لمصارعة التوتر القائم بين الفعالية التي لا تخطئ والتي تتصف بها الاسواق الحرة وبين ضرورة تحقيق شيء من العدل في نفس الوقت، وكان الحل الذي وصل اليه حلاً رائعاً حتى انه قلب الفكر التقليدي عن الاسواق المنافسة والفعالية رأساً على عقب، وهي ضريبة الراس التي ذكرنا عليها مثال سابق. وقد حاولت مارجريت تأتشر تجربة هذا النوع من الضرائب حين فرضت "ضريبة الرأس" فماذا حدث ؟ قام البريطانيون بأعمال شغب في الشوارع بسبب فكرة ان الاغنياء يدفعون مثل الفقراء والعاملين يدفعون مثل العاطلين،فمن الواضح ان الاقتصاد الجيد ليس دائماً بالسياسة الحكيمة "[2] ولن يكون كذلك قبل تطبيق النظرية الضريبية الجديدة القادمة والتي ستكون السياسة الحكيمة الوحيدة و الاقتصاد الجيد معاً فعندما قامت مارجريت تأتشر بتجربة هذا النظام كانت الضريبة على الغني والفقير وعلى من له دخل ومن ليس له دخل، والحقيقة ان هذه المظاهرات المعترضة قد اصابوا اذا اجتمعت الصفتين الاثنتين في نفس الشخص، حيث ان من كان غنياً وليس له دخل فيجب فرض ضريبة عليه ايضاً، وهي ضريبة نستخدمها لتحفيزه على استثمار امواله وبدلاً من محاولة معالجة تلك العيوب الاقتصادية رجعنا الى النظام القديم.

عندما يتحدث الاقتصاديين عن العدالة في الضرائب يعجزون عن تحديد نقطة العدالة، بل انهم جميعاً عندما يتحدثون عن الضرائب يتحدثون من جهات مثل هل تكفي الضرائب لتغطية الموازنة ومن ناحية هل يجب الدفع للمزيد من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية من خلال الضرائب ام باي طريقه يجب عمل ذلك، وكالعادة فيما يتفق الجميع على ان خفض الضرائب يحقق كفاءة اقتصاديه اكبر يعجزون عن معرفة مقدار تحقيق العدالة. فعلى سبيل المثال يقول ستيفن لاندسبرج في كتابة فيلسوف الاقتصاد " ذات مره كنت اتناول العشاء مع زميلة لي وكانت من المؤمنين تماماً بان الاثرياء يدفعون قطعاً اقل من حصتهم العادلة في اموال الضرائب لكني لم افهم ما عنته بكلمة " العادلة " ولذلك سألتها رغبة مني في استيضاح

1) المخبر الاقتصادي صـ 84.
2الاقتصاد عارياً صـ71ـفحة.

الامر ، لنفترض ان جاك وجيل حصلا على حصتين متساويتين من موارد المياه المحلية في المدينة وكان دخل جاك عشرة الاف دولار يدفع 10% منها للضرائب أي الف دولار ، لتطوير الموارد ، اما جيل فكان دخلها مائة الف دولار تدفع 5% منها للضرائب ، أي خمسة الاف دولار لتطوير الموارد ، فإيهما تظلمه السياسة الضريبية ؟ اجابتني زميلتي مباشرة ودون تردد بأنها لم تفكر في الامر على هذا النحو من قبل ، وأنها ليست واثقة من معرفة الاجابة على هذا السؤال ، ولم يزعجني ردها أطلاقاً فأنا نفسي فكرت في الامر على هذا النحو مراراً وتكراراً ومع ذلك لم اتوصل لأجابه حاسمة بعد، ولذلك اتردد كثيراً في اطلاق الاحكام حول مدى عدالة السياسة الضريبية، فاذا كنت لا استطيع الحكم على وجود العدالة من عدمه في حالة شخصين ومورد مياه واحد فكيف اذن استطيع الحكم على وجود العدالة من عدمه في دولة تعدادها 250 مليون نسمة تقدم لهم الحكومة عشرات الالاف من الخدمات؟ اما زميلتي فكانت على استعداد تام لإصدار الاحكام في مواقف بعينها دون ادنى تفكير في المعنى الفعلي المجرد لكلمة "العدالة" فقد كانت على ثقة من انها حتى لو فشلت في تعريف "العدالة" فستتمكن على الاقل من ادراك التصرف العادل بمجرد رؤيته، ولكن لو انها حقاً تستطيع تمييز التصرف العادل بمجرد رؤيته، لاستطاعت تمييزه من موقف جاك وجيل"[1]. وعدم وجود رؤية واضحه لمعنى العدالة في الضرائب هو واحد من اكبر مسببات تطرف الرأسمالية فالضرائب يرادف اسمها النهب في شكلها الحديث و في العصور القديمة ولا ألوم احدهم يدافع عن نفسه بكل السبل غير المشروعة او حتى السيطرة على الحكومات لكي يخفض تلك الضرائب لان النفس البشرية تتجنب الضرائب لأننا نكره الخسارة كثيراً، ان جباية الضرائب توجد مبرر لا مفر منه للرأسمالية لتقوم بكل ما قامت به وبكل ما ستقوم به، فأولئك الاشخاص ينفقون على اشياء ليس لديهم حتى رؤية واضحه لماذا ينفقونها!! او ينفقونها على اشياء لا يحتاجونها شخصياً ولا مبرر لها بتاتاً من وجهة نظرهم بل ان من تلك الضرائب ما يذهب في عمليات فساد مالي وهنا تتبلور عملية نهب، وحينها تتجبر الرأسمالية ويحق لها ذلك اذا لم تلغى تلك الضرائب، يقول ستيفن لاندسبرج في كتابه اللعب النظيف " جاء الإعلان عن الزيادة الضريبية مغلفاً ببعض الشعارات الرنانة المكررة ، مثل (ان الاغنياء يملكون اكثر مما يستحقون) او (ان هذا هو العدل و الانصاف) ... الى آخر تلك الشعارات الجوفاء التي مللنا تكرارها، و من واقع إصرار رجال السياسة على استخدام تلك الشعارات، أتصور ان هناك من الناخبين من يطالبون بها. وربما يرجع ذلك الى انها تخفف عنهم شعورهم بالذنب بسبب استغلالهم لثمار التعب و الجهد اللذين يبذلهما جيرانهم و اقرانهم من المواطنين الآخرين! و يالها من وسيلة ذكية لتخفيف الشعور بالذنب، فقطعاً من الأفضل ان تدعي ان جيرانك يستحقون ذلك الاستغلال عن ان تعترف انك – بسهولة – تطمع في ما يملكون. ان مفتاح اللغز هنا يكمن في كلمة واحدة، ألا وهي (ان تدعي). ففي حقيقة الأمر، لا أحد يصدق (فعلاً) تلك الشعارات البلاغية المتعلقة بفكرة (إعادة توزيع الثروات الاعتباطي). ربما تنجح في استخدام تلك الشعارات لخداع بعض الناس لبعض الوقت، و من الممكن ان يسعدهم هذا، و لكن ما من احد يستمر في تصديقها كل الوقت، بل انني ازعم انه ما من احد يصدقها – في صميم قلبه – و لو حتى لبعض الوقت، و لا حتى يقترب من تصديقها!"[2] ولا نغفل بان الشركات والمؤسسات قد تعمد الى تزوير ارباحها واغلب اوراقها بمساعدة موظفي الضرائب لكي تخفف من تلك الضرائب، فبدلا من دفع ما يقارب 100 مليون سيعمد الشخص المعني الى دفع 10 ملايين بطرق غير شرعية ولن يستطع احداً تجنبها مهما كانت مصداقية الحكومة (الديمقراطية) ؛ كما ان فشل النظام الضريبي يتمثل في تركيز العبء الضريبي على دخول العمال اكثر فأكثر، وان اصحاب الدخول المكتسبة من خلال ملكية رأس المال وما سوى ذلك من ثروات لم يعودوا يسهمون في تمويل الانفاق العام الا بصعوبة. ولذلك سنوضح كيف تفرض هذا الضريبة بحيث تحقق اعلى كفاءة اقتصادية الى جانب تجنب عيوب هذا النظام بل وتحولها الى مزايا في نفس الوقت، ان النظام الضريبي الذي يكفي لدفع المستثمرين في أي مجال عمل تنافسي تكفي الارباح لدفع اجور العاملين ، واقناع اصحاب الاعمال في استثمار اموالهم في الشركات افضل من إبقائها في حساب ادخاري، وليس اكثر من هذا هو نظام ضريبي فعال بل ويتسم بالعبقرية وهنا تكمن قوة نظام المخاطرة حيث يوجد به الكيفية المثاليه المطلوبة لإقناع الاشخاص بشكل فعال على القيام بذلك من خلال فرض الضرائب وفي حين ان الضرائب تحبط من الاستثمار كما ذكرنا ذلك سابقاً وكذلك سعر الفائدة، فنظام المخاطرة

1فيلسوف الاقتصاد صـ75،76ـفحة.
2 ستيفن لاندسبرج اللعب النظيف صـ ـفحة.

يحفز على الاستثمار من خلال الضرائب وسعر الفائدة السلبي معاً!! وعليه فاذا قلنا بان هناك ضريبة افضل من ضريبة الرأس وهذه الضريبة تفرض على رأس المال. والسؤال الذي يتراود الى اذهان الجميع الان هو كم سيكون مقدار الضريبة بحيث لا تثبط الاستثمار او بحيث ان الضريبة تستخدم كحافز للاستثمار من خلال الخطر او الخوف على الاموال من ان تذهب كلها للضرائب، أي كيف نفتح باب الخطر على الاموال؟

التفضيل الزمني

ولنعرف كيف نستطيع ان نحل مشكلة الضرائب يجب ان نتسخدم التفضيل الزمني ولكن قبل ذلك يجب ان نتحدث قليلاً عن المعتقدات اولاً " في مجال الاقتصاد نستخدم كلمة (تفضيلات) لوصف هذه المشاعر؛ فالأفراد يتصرفون مثلما يتصرفون لانهم (يفضلون) ان تجري الامور بطريقة معينة وليس بطريقة اخرى، مثلاً عندما نقول :(شرب بيل الصودا لأنه كان ضماناً) فنحن بطبيعة الحال ايضاً نقول: (... وبيل يفضل الا يكون ضماناً.) اننا نستطيع قراءة ما بين السطور، واستنتاج شيء لم يقل وهو ان بيل لم يكن سعيداً بشعوره بالظمأ. لعلك لاحظت ان هناك حقيقة اخرى لم تقل لكنها مفهومة ضمناً من عبارتنا البسيطة حول تناول بيل الصودا. فعندما نقرر تصنيف سلوكه على انه فعل متعمد، فنحن نقرر ايضاً ان بيل نفسه لا بد انه يعتقد ان تناول الصودا يروي الظمأ. فمثلاً اذا تصورنا ان صندوقاً من الصودا سقط من طائرة على قرية بدائية، فربما لا يكون لدى الأشخاص الذين يعثرون عليه أي فكرة عن ان فتح غطاء العلبة وافراغ السائل في افواههم من شأنه ان يزيل عنهم الشعور بالظمأ. (وبالتأكيد لن يدركوا حجم الضرر الذي يمكن ان تسببه هذه الصودا لأسنانهم.) بدلاً من ذلك، ربما يعتبرون العلب اشياء مقدسه (لأنها سقطت من شيء ضخم يحلق في السماء لم يروا مثله من قبل)، او ربما يستخدم موسيقيو هذه القرية العلب في أي فعل آخر لا علاقة له بالظماء. من المهم ان ندرك ان معتقدات المرء قد تكون خاطئة، ومع ذلك تكون دافعاً للقيام بفعل ما فعلى سبيل المثال: اذا عدنا بالزمن وشاهدنا الأطباء في مطلع القرن التاسع عشر وهم يضعون ديدان العلق الطبية على اجسام مرضاهم فقد نقول: (انهم يفعلون ذلك عمداً ، لانهم يفضلون ان يصبح مرضاهم اصحاء، ولأنهم يعتقدون ان فصد الدم علاج ناجح)."[1] لناخذ مثال واقعي عصري: اصبح العالم ينظر للدين على انه رجعية لذلك تجد ان الاشتراكيين يقولون بعدم وجود اله وفي الجانب الاخر المحافظين الغربيين الذين يقولون بوجود اله الا ان الاله لا يفهم شيء في الاقتصاد وفي جانب اخر المسلمين فهم ينظرون الى ان الاله يفهم في الاقتصاد الا انه لا يعرف عن ما سيؤول اليه الاقتصاد الحديث بصورته المؤسساتية وتناقضاته، حتى في ظل الصراع العالمي حول الاقتصاد تجد العالم يكاد يجمع على ان الدين لا علاقة له بالاقتصاد وهنا تكمن خطورة المعتقدات. فمثلاً عندما اجتمع علماء الانجيل البروتستانت الامريكيين في عام 1955م لتهذيب الانجيل وازالة عدد من الآيات المدخله على الانجيل، واجهتهم مشكله لم يتوقعوها عندما وصلوا لرسالة يوحنا الاصحاح 5 الآية 7 و التي كانت مدخله لانها غير موجوده في أي مخطوطه يونانية قبل القرن السادس عشر و صاروا في معضله التمسك بالمعتقد الخاطئ فاذا ازالوا تلك الآية سوف تتهدم العقيدة المسيحية الطرطوسية او المثلثة بأكملها وسوف يرجع العالم المسيحي كله الى العقيدة المسيحية الموحدة والتي يعرفها البعض بالايبونية او الاريوسية او الشمشاطية؛ لذلك يجب ان نتخذ طريقة تفكير اقتصاديه سليمة لا ترتبط بمعتقدات سابقة لكي نصل الى النظام الاقتصادي الامثل والذي يحقق الكفاءة والعدالة المثلى. ثاني شيء يجب ان نعرفه لمعرفة كيفية استخدام الضرائب الاستخدام الامثل من خلال فتح باب المخاطرة يجب ان نعرف قليلاً عن التفضيلات. للأفراد تفضيلات وهذه التفضيلات تقاس بالنسبة و لا تقاس بوحدات كما انه لا يمكن الجمع بين تفضيلات مختلفة، الا انها كما كل السلع يمكن ان تقاس بمقاس موحد وهو النقود وعلى الرغم من ان الاتجاه التحليلي وادخال الرياضيات في دراسة الظاهرة الاقتصادية الذي يتزايد، يعارضه فريقاً من الباحثين ذوي السمعة العالمية، حيث يضيقون بهذا الاتجاه وينكرون جدواه، بل ان منهم من يسميه قرفاً علمياً ويشدد على تغليب القول بان الاقتصاد من الدراسات الانسانية اساساً, وبان ادخال الرياضيات في هذا النوع من المعارف، لم يبرر الجهد المبذول في عشرات السنين وانا مع هذا الرأي الا ان هناك دراسة واحده اعتمدت على الرياضيات وهذه الدراسة لم

1دروس مبسطة في الاقتصاد صـ40فحة.

تعطى حقها ،وهي حقاً الدراسة الاكثر جدارة لنيل جائزة نوبل من كل الدراسات الاقتصادية على الاطلاق، ولمعرفة هذه النظرية سنستعين بالن روجرز ليخبرنا عن معدل التفضيل الزمني ولكن قبل ان نستعين بالن روجرز لنتحدث عن بشيء من الاختصار عن تاريخ التفضيل الزمني اولاً.

نظرية الحرمان او الانتظار:

برر المفكر الاقتصادي (سينيور) مفهوم الفائدة كونها تمثل الحرمان الذي يعانيه صاحب راس المال نتيجة اقتطاع جزء من دخله في شراء السلع الاستهلاكية ينشأ بموجبه ادخار وتكوين راس مال حقيقي يستخدم في الاستثمار وتمثل هذه التضحية في الاستهلاك ثمن راس المال المستثمر .ووفق هذه النظرية يتحدد الثمن (سعر الفائدة) من مقابلة عرض وطلب الادخار وانها تساوي التضحية في سبيل خلق الادخار. لقد استبدل مفكرين اخرين مثل (الفرد مارشال) و(كاسل) مصطلح الحرمان بمصطلح (الانتظار) فيقول مارشال ان تكوين الاصول الرأسمالية يتطلب الانتظار وتأجيل الاستهلاك الحاضر بغية الحصول على دخل اكبر في المستقبل .

نقد النظرية : انتقدت هذه النظرية بشكل واسع وكبير ، كونها غير متماسكة ومتكاملة في تفسير وتعليل الفائدة وتبريرها اقتصاديا ، وابرز من انتقدها هو (لاسل) حيث رفض مفهوم الحرمان كليا وسخر منه، كما ويعتقد بعدم وجود علاقة بين الفائدة ومعدلاتها مع حالة الحرمان او التضحية التي نادت بها النظرية واعتبر عامل الحرمان مبالغ به في تحديد سعر الفائدة كما وان تفسيرها للفائدة جعلها معرضة للهجوم والجرح لكونها اهتمت بشكل اساسي بعامل عرض الادخار واهملت عامل الطلب عليه. وفي اعتقادي الشخصي انها لا تمثل ادنى مستوى من الحرمان اذا كان المال في كميته تعدى في عائداته مستوى الغنى او السعادة وهو 85 جرام ذهب كما اثبتت الدراسات وهو ما سنتطرق اليه لاحقاً ، بمعنى لو انك قمت بوضع 40 كيلو جرام من الذهب وانتظرت ارباحه والتي تكون سنوياً اكثر من كيلو ذهب فما الحرمان الذي نتحدث عنه وما الذي سينتظره؟

على اثر هذه الانتقادات ظهرت على اعقابها النظريات التالية:

النظرية الاولى التفضيل الزمني

استطاع (كاسل) تطوير نظرية الانتظار لسينيور وطرح نظرية التفضيل الزمني ، تعتبر هذه النظرية الانتظار تعويضا للمنفعة المتأتية من استغلال راس المال في انتاج سلع رأسمالية ، وتمثل الفائدة ثمن الانتظار وحدد كاسل الانتظار في فترتين تتحدد الفترة الاولى من تاريخ الاستثمار الى مرحلة الانتاج والفترة الثانية من استخدام السلع الرأسمالية لحين عرضها في السوق ، ويتصف مفهوم الانتظار بالندرة.

جرى انتقاد هذه النظرية باعتبار ان حجم الانتاج لسلعة او مجموعة سلع قد يزداد ولكن في الوقت نفسه تنخفض قيمته ، وان هناك قسم معين من عناصر الانتاج تستخدم لإنتاج سلع استهلاكية. واخيرا فان الفائدة لا تمثل في الواقع ثمن للانتظار.

النظرية الثانية التفضيل الزمني او فرق السعر

اعتبر قسم من الاقتصادين ان الفائدة تمثل ثمن (للزمن) فاقتراض رؤوس الاموال هو كسب لعامل الوقت وتمثل الفائدة ثمن يدفع نضير ذلك، من اهم رواد هذه النظرية (بيتي) و (غاليبني) و(كلارك) و(فيشر) وغيرهم ، ويعتبر (بوهم بافرك) من الرواد الاساسين لها، فسر بوهم مفهوم الفائدة ومعدلها على اساس التفضيل الزمني او نظرية فرق السعر، تتلخص هذه النظرية بان الناس يفضلون المال الحاضر على المال المستقبل وان السلع الحاضرة تقدر بقيمة اعلى من قيمة نفس السلعة في المستقبل وتمثل الفائدة ثمن الزمن الذي يدفعه المقترض للمقرض، ويعتقد بوهم ان قيمة الاشياء تتناقص مع مرور الزمن ولأجل تساوي المال الحاضر مع المال في المستقبل يجب ان يكون هناك فرق بين مقدار ما اعطيته حاضرا مع مقدار ما

ستأخذه مستقبلا، ويرجع سبب تفضيل الناس السلع الحالية عن السلع في المستقبل لثلاثة عوامل هي بخس قيمة المستقبل وتفضيل الثروة الحالية على ثروة المستقبل واخيرا التفوق الفني للسلع الحالية. وحدد بوهم عدة فروض وشروط لتطبيق نظريته. نقد النظرية : لاقت هذه النظرية رواجا وانتشارا واسعا في العالم، ولكنها تعرضت لجملة من الانتقادات هي : اولاًعدم تمكنها تحديد مميز بين العوامل المؤثرة في جانب الطلب والعرض في سوق راس المال. ثانياً الفروض التي اعتمدتها النظرية في بناءها الفكري افترضت وجود عالم اقتصادي بسيط جدا لا يتضمن ذلك الحجم من الحركة والتشابك والمتغيرات، ثالثاً تعاني النظرية قصور في اولاً تعريف وثانياً توضيح فترة الانتاج وثالثاً مخصص الاجر ورابعاً في مدى انطباقها مع الواقع والمنطق في تفسير القيمة الحالية للنقود مقارنة بالمستقبل كدافع اساسي للادخار لوجود عوامل واسباب عديدة مثل الشيخوخة او السفر او اغراض اجتماعية اخرى.

النظرية الثالثة هي الارجحية التقنية للحال بالنسبة للمستقبل

وهذه هي جدوائية راس المال ، وقدرته العملية المحسوسة والتي تؤدي في حد ذاتها الى ايجاد عامل خصم للقيم المستقبلية بالنسبة الى الحاضر،يقول باورك بهذا الصدد : (اذا استعملت البضائع الحاضرة لانتاج السلع الاستثمارية ، فسوف ينتجون بضائع استهلاكية اكثر ، بدلا من الاستفادة من ذلك المقدار من البضائع الاستهلاكية في المستقبل ، و السبب في حصول هذه النتيجة هو ان من اهم آثار عدم انتاج البضاعة الاستثمارية ، زيادة دور الانتاج وهو بدوره يؤدي الى تناقص الغلة ، من هنا فان قيمة المقدار المحدد للبضاعة في الحال اكثر من قيمتها في المستقبل دائما،و من الطرق الاخرى التي طرحت معتمدة مفهوم التفضيل الزمني لتوجيه الفائدة ما جاء عن (ايروينغفيشر) فهو يرى ان مفهومي (الميل) و(الفرصة) بينهما تركيب وتلاق ، ويحققان الاساس لوجود الفائدة ، اما بالنسبة لمفهوم (الميل) فهو يعتقد بان الافراد يقومون بتوزيع واستهلاك دخولهم الحالية و المستقبلية وفقا للظروف المواتية ، ومدى الاطمئنان او عدمه في مايرتبط بهذه الظروف، بشكل متناسب، و بعبارة اخرى، (الميل) يعني (عدم التأني) او (التعجيل) في الاستهلاك، والعامل الاخر الذي له تأثير في تصميم الفرد، هو اصل (الفرصة) او نسبة الناتج الى النفقة ، و بعبارة ثانية نفقة تبديل الدخول الحالية الى دخول مستقبلية، ان فيشر يسعى من خلال هذين المفهومين لإثبات ان سعر الفائدة يحصل في كل مجتمع نتيجة لتلاقي منحني (الميل) و منحنى (الفرصة) ان منحنى الميل هو من قبيل منحني السوا للاستهلاك ، يعتمد على الاعمدة البيانية ، ويوضح تبادل الدخل الحالي بالمستقبلي ، ولذا فهذا المنحني يظهر بصورة محدبة، ويحكي منحني الفرصة في الاعمدة البيانية التبادل التقني للإنتاج ، أي يرسم كيفية تبديل الدخل الحالي في عمود ، و الدخل المستقبلي في عمود آخر،فاذا كان انخفاض المنحني في نقطة تماس منحني الميل الى الاستعمال ، ليكون منحني الفرصة على تماس بها فهو يعبر عن سعر الفائدة من وجهة نظر فيشر ، كما ان منحني هذا الخط من حيث القدر المطلق ، ان كان اكثر من واحد فيدل على وجود تفضيل زمني ايجابي ، وسعر فائدة ايجابية في المجتمع.

آلن روجرز

يقول الدكتور محمد عمر شوبرا ان افتراض بوم باورك التفضيل الزمني قد رفضة عدد من الاقتصاديين البارزين، وهناك اراء كثيرة تقول بان التفضل الزمني لدى المستهلك الرشيد قد يكون موجباً او سالباً، وقد لخص الدكتور الزرقاء بعد الاشارة الى اراء عدد من رجال الاقتصاد البارزين الى ان (التفضيل الزمني الايجابي ليس مبدا من مبادئ الترشيد، ولا ميلاً سائداً او راسخاً فعلاً بين المستهلكين انه مجرد واحد من ثلاثة انماط للمفاضلة بين الازمان (النمطان الاخران هما التفضيل الزمني المعدوم، والسالب وكل منها رشيد وممكن الوقوع في ظروفة الخاصة الا انني اعتقد ان كل النظريات السابقة لا يوجد لها اساس علمي حقيقي ونحتاج الى اساس علمي حقيقي وهو ما جاء به العبقري آلان روجرز والان لنستعين بآلن روجرز ليتحدث عن التفضيل الزمني؛ قام آلن بعمل بحث في عام 1994م وقد اثبت علمياً في هذا البحث ان معدل التفضيل الزمني يساوي 2.5% سنوياً حيث

يقول انه تطور التفضيل الزمني بالاختيار الطبيعي، كان البحث حول نظريته القائلة بان التفضيل الزمني للناس في تطور توازني (على سبيل المثال لا يوجد تغير يغير التفضيل الزمني بالاختيار الطبيعي) وقال ان هذه النظرية تثبت ان المعدل الهامشي للاستبدال الذي له (ثابت) دارويني يجب ان يساوي المعدل الهامشي للاستبدال الذي له (ثابت) للاستخدام وبعد استعراضه لهذه العوامل، وجد انه على المدى الطويل معدل الفائدة يساوي لوغ2 لكل جيل (حوالي 2.5% سنوياً) وان الشباب يجب ان يخفضوا المستقبل بسرعة اعلى من الذين يسبقوهم سناً.

قال الن روجرز: ان التفضيلات هي قضية مركزية للنظرية الاقتصادية وهذه حقيقة، الا انه لا يعرف عن اهميتها الا القليل. وبسبب هذا الجهل، عمل الاقتصاديين جاهدين ليضعوا افتراضاتهم عن التفضيلات بأقل قدر ممكن، في حين ان النظرية الاقتصادية نمت بصوره اعم واكثر تحدياً من الناحية الفكرية عبر السنين. وهذا جعل النظرية اضعف امام التغيرات والفرضيات، و لم يقويها. الا انه كان بإمكان الاقتصاديين ان يكسبوا الكثير من نظرية التفضيلات. نظرية التطور الجيني قد يكون له استخدامات في هذا الخصوص. اذا كانت الجينات توثر على التفضيلات، فمعنى هذا ان نموذج تطوير قد ينجح في توقع هذه التفضيلات. ثم اتبع انه عندما يقال ان التفضيلات تتطور بالاختيار الطبيعي فان هذا الادعاء ربما يصدم بعض القراء لغرابته. وليس بغريب التفكير بحركة الاختيار في العالم البيولوجي كالحجم والشكل وانماط الانتاج، لكنه ليس من المعتاد التفكير في حركة الاختيار بنفس الطريقة (او المستوى) في التفضيلات. الا انه لحد الان لا يبدو انه يوجد أي اساس لهذا الحكم المسبق. ضع في الاعتبار، على سبيل المثال، التفضيلات المتعلقة بالأقران. الغالبية من الافراد يفضل الاقتران بالجنس الاخر من نفس الفصيلة. وهذا على الارجح بسبب اولئك الذين يفضلون التفضيلات الاخرى هم قله بسبب قضية :انهم صنفوا كضد. من ايضاً – باستثناء الاختيار الطبيعي – يستطيع تفسير كتلك التفضيلات؟ اذا كان الاختيار يؤثر في تفضيلات الاقران ، اذاً لماذا لا يؤثر في التفضيل الزمني؟ كل حيوان يبني عش او مخبئ يختلف في استهلاكه الفوري بسبب كسب مؤجل. لذلك التفضيل الزمني له تطور تاريخي قديم. قد يعارض البعض ايضاً بحجة ان التفضيل الزمني يتشكل بالتعلم والثقافة. وليس بالاختيار الطبيعي. وللرد على ذلك نقول ان سعة الثقافة نفسها تشكلت بفعل الاختيار الطبيعي، لذلك نميل لتعلم ما الذي سيفضله (الاختيار) أيا كان، كما اضاف ايضاً بانه قد عرض مسبقاً في 1988م ان ليس أيا من هذه المواقع صحيح بالكامل. ان نموذج من الاختيار الطبيعي سوف يتوقع بمستوى ادنى اين يكون الانتقال الثقافي مهم. وبالرغم من ذلك ان النقص في قوة التوقع قد يكون صغيراً، لذلك ان نموذج يتجاهل الثقافة قد يثبت ان له استخدامات حتى اذا كانت انماط التفضيل الزمني تنقل من خلال الثقافات.

في القسم الاول من بحثه سيعرف المعدل الهامشي للاستبدال و للتفضيل الزمني و يلخص النتائج السابقة من الاقتصاد و تكور الجينات؛ وفي القسم الثاني سيدمجها ليشتق نتائج جديدة تخص وضائف اداة بين فترتين محدودتين و معدل الفائدة الحقيقي،كل هذه النتائج تفترض دقه كاملة عن أي فرد سوف يستمتع بالعائدات من الاستثمارات،القسم الثالث يقلل الافتراض الاخير، ليسمح بتوجية لعائدات الى عائد غير محدد مبدئياً للمستثمر. في هذا السياق ، المعدل الهامشي للتفضيل الزمني يتحول للتغير مع كلاً من (عمر المستثمر) و (التأخير بين الاستثمار و العائدات من الاستثمار) ، اخيراً تتلخص النتائج وتناقش في القسم الاخير وبما انني تعمدت تجنب ذكر اي معادلات الرياضيات فلن نقوم بذكر كل تفاصيل البحث لذلك عند قراءه باقي البحث سيحتاج القارئ الى بعض الرياضيات، وبالرغم من ان هذا البحث علمي ولا يحتاج الى تعزيز الاثبات الا اننا عندما نسترجع ايام المصارف المملة عندما كان كل عمل المصرف يقتصر على اعطاء 3% للمودعين وطلب 6% من المقترضين بمعنى ان يضيفوا 3% للبنك بالنسبة لما سيعطونه للمودعين وفي الثالثة عصراً يذهبون للعب القلف وعليه فعندما لم يكن هناك تضخم وكانت العملات حقيقية في قيمتها الذاتية كانت النسبة اعلى من 2.5% قليلاً و قد كان يطلق على وظيفة المصرفي اسم 3-6-3 لأنه لا يوجد لديه أي شيء يقوم به غير هذى العمل ، ودليل اخر هو ان نسبة التضخم الايجابي – والتي تعتبر تفضيل زمني سلبي – التي تسعى اليه جميع الدول يقع بين 2 الى3 بالمئة أي حوالي 2.5% .اذا فمعدل التفضيل الزمني هو 2.5% الايجابي والسلبي ايضاً و بما اننا نفضل ان نخفض الضرائب الى اكبر قدر ممكن فسوف نخفضه الى اكبر قدر

ممكن وهو 2.5% من اجمالي ثروة الفرد بحيث انها ستكون ضريبة شامله لا يستطيع اي مالك ثروة ان يتجنبها نهائياً الا ان معدل التفضيل السلبي اكثر تأثيراً من معدل التفضيل الايجابي بنفس النسبة طبعاً ، لعل احد الاسباب التي يجدر بنا ذكرها هو انه في اختبار اجرته احدى الشركات على موظفيها حيث قامت بتقسيم الموظفين الى ثلاث فئات واعطت احدى الفئات المكافئات مقدماً وقالت لكل فرد من الموظفين ان لم ينجزو مقدار معين من العمل الخاص بذلك الفرد فإننا سنقوم باسترجاع المكافأة من ذلك الفرد بينما الفئتين الآخرتين الثانية سيقومون باستلام مكافئاتهم بعد انجاز العمل اي نهاية الشهر والثالثة سيستلمون مكافئاتهم نهاية العام فكانت نتيجة التجربة ان نجحت الفرقة الاولى بشكل كبير مقارنتاً بالفرقتين الاخريين التان كانتا متساويتان تقريباً ، فنحن نكرة الخسارة كثيراً. فافضل نظام ضريبي هو ضريبة لا تفرض على الدخل او على الربح ولكن تفرض بعيداً عن الاثنتين أي على رأس المال، وهذا يتضمن ان تكون الضرائب على الاشخاص لا على المؤسسات او المنشأة، فالفرق بين ان تفلس مؤسسة وان يفلس شخص بانه اذا كان هناك ديون على الشخص فيجب عليه سدادها – وبالتالي تغلق باب الاحتيال كما سنذكر ذلك لاحقاً عند الحديث عن ازمه 2008م الماليه اما المؤسسة وخصوصاً المالية فسيتم تحميل تبعات سوء تصرفاتها للحكومة والشعب وستقوم بالدفع عنها من جيوب دافعي الضرائب. الا انه في سنوات اخيرة اكتشف علماء الاقتصاد مع علماء النفس انه لا توجد صله بين ما يتم دفعه لنا من مال وبين ما يجعلنا نشعر بسعادة حيث اكتشفوا انه احياناً اذا قمت بعمل شيء بالمجان سيجعلنا ذلك نشعر بالسعادة اكثر من ان يتم الدفع لنا لنقول على السبيل المثال ان فتاه قامت بطبخ شيء لصديقتها في عيد ميلادها وعندما انتهين من اكل اخر قطعه من كعكة عيد الميلاد قامت صديقتها بعرض النقود مقابل خدماتها ، عندها كل مشاعر الطيبة وكل مشاعر الدفء الغالية ستختفي فجاءة ، لذلك نسمي الضريبة بالزكاة او ضريبة الصدقة (وهذا كان سبب في عدم فهم النظام الاقتصادي بين علماء الاقتصاد المسلمين) وهذا ما سيجعلنا نشعر بالمسؤولية عند دفع الضريبة وايضاً الاحساس باننا لا يجب ان لا نكون في وضع المتلقي للزكاة على الاقل من الوضع الحالي؛ ولأننا نكرة ان نخسر كما اظهرت الدراسة السابقة كانت الضريبة من رأس المال الذي تمتلكه اساساً هو ما يدفعك للاستثمار، لذلك عندما وصل الاقتصاديين الى اجتهادهم بانه يجب اخذ مبلغ ثابت مثل ما قلنا مسبقاً لنقول 800 دولار كضريبة راس بغض النظر عن النقود كانوا يراعون عدم ثني الناس عن الاستثمار والاستهلاك ، ولكن افترض بان مالم يتوقعوه هو ان باستطاعتهم استقطاع ضريبة من دون ان تثبط الاستثمار او الاستهلاك بل تشجع الاستثمار عبرها، مثل ان تحصر الاملاك في احد ايام العام ونفس اليوم من العام القادم وتأخذ نسبة ثابته من الحد الادنى من الثروة بين الحصرين، بمعنى انه اذا ربح المستثمر فربحه له، واذا خسر فالدولة تساندك في خسارتك ولا تأخذ على خسائرك أي ضرائب ،لذلك لكي تفرض الدولة المخاطرة كما هو واجبها فعليها ان تقوم بذلك على رؤوس الاموال عبر ضريبة مقدارها 2.5% من رأس المال او من اجمالي الثروة عموماً وهو معدل التفضيل الزمني لمن كان يمتلك اكثر من 85 جرام من الذهب او ما يعادلها و قد ادخرها لاكثر من عام – وبالطبع ستكون اقل من عامين لان الضرائب تحصل بشكل سنوي ، كما ان هناك خواص في هذه الضريبة تشجع على الاتمته ، بمعنى اذا قمنا بتقسيم السوق الحقيقي الى ثلاثة أقسام رئيسية ، وهي اولاً اسواق تجارية ، و ثانياً اسواق القيمة المضافة للبضائع وثالثاً اسواق خدمية ، فان الاسواق التجارية يتم احتساب البضائع في الضرائب والسبب ان البضائع يسهل تحويلها للأموال والعكس صحيح لذلك تحتسب من ضمن الثروة، اما اسواق القيمة المضافة اي التي تأخذ سلعة وتضيف اليها قيمة ومن ثم تقوم بإعادة بيعها وهو ما يسلتزم ان تمتلك وسائل انتاج ، فلا يتم احتساب وسائل الانتاج من ضمن الثروة بينما تحتسب المواد الخام او البضائع قبل اضافة الخدمة المضافة اليها والبضائع المعروضة للبيع ايضاً او التي تم اضافة القيمة المضافة اليها من ضمنها المحروقات والذان يسهل تحويلهما لنقد ويسهل تحويل النقد اليهما بينما لا تحتسب الضريبة على وسائل الانتاج والسبب الاهم الى جانب ان هذه الوسائل لا يمكن تحويلها لنقد ما لم يتم التجارة فيها هو ان هذا ما يدفع نحو الاتمته او استخدام الآت اكثر من ادوات الانتاج والذي يدفع اليه التهرب من الضرائب، يخبرنا الاقتصاد ان هذا التهرب من الضريبة بالطرق السليمة هو في مصلحة الاقتصاد حيث ان ذلك سيرفع من كفاءة النظام الاقتصادي ، ويبقى لدينا القطاع الخدمي ، وهذا القطاع اذا لم يستخدم مواد خام في تنفيذ مهامه فلا يتم اقتطاع الضرائب عليه بمعنى ان البضائع والمواد الخام يتم دائماً احتسابها ضمن الثروات بينما وسائل الانتاج

لا يتم احتسابها ضمن الثروة التي ستستقطع منها الضرائب باستثناء العقارات والتي لها حالة خاصة سنتطرق اليها بالتفصيل لاحقاً. ان هذه النظرية هي ما سيجمع عليها علماء الاقتصاد ولكن لماذا 85 جرام من الذهب تحديداً ؟؟ في الحقيقة اني لا املك اجابه الا انني اعتقد بان النسبة تتعلق بالسعادة , اكتشف الاقتصاديين علاقة بين ارتفاع معدل السعادة مع ارتفاع الدخل في مختلف المجتمعات ومع انهم قالوا بانه في بعض المجتمعات يختلف هذا المعدل عن مجتمعات اخرى بشكل هامشي الا انهم وجدوا ان زيادة الثراء له تناقص حدي في حياتنا اليومية ففي دراسة اجريت عام 2010 في الولايات المتحدة انه عند مستوى دخل 75 الف دولار سنوياً أي ما يعادل 85جرام من الذهب مضروب في 12(عدد الشهور في السنة الهجرية او القمرية) وجدوا ان مستوى سعادة الشخص اليومية لا تختلف كثيراً مع زياده الدخل اكثر من ذلك، فاذاً اخذنا من ثراء شخص قام بتخزين ما يعادل 85 جرام من الذهب لأكثر من عام فان ذلك لن يؤثر على مستوى سعادته وسيزيد من دفعه للاستثمار في تلك الكمية من الاموال والتي تعتبر مناسبة جداً كحد ادنى لإقامة مشروع ناجح مكتمل.

اتوقع ان يجمع علماء الاقتصاد على ان هذه النظرية و هذا النظام الضريبة هو الاكثر فاعلية لعدة اسباب.

الاسباب المميزة للزكاة

ان الهدف الرئيسي من وضع السياسات الضريبية والسياسات النقدية الى جانب مهامهما كتوفير التمويل للحكومة هو حث المستهلكين وتشجيع الاعمال التجارية للبدء في الانفاق ، وذلك كي لا تتوقف عجلة الاستثمار او تتعطل القدرة الاقتصادية عن العمل وهذا ما تقوم به الزكاة بالتحديد فهي:

اولاً: تحث على الاستثمار.

ثانياً: انها ليست مخصصة للاستهلاك فقد تم ادخارها لمده تزيد عن عام فهي لا تقلل من الاستهلاك.

ثالثاً: ليست من الدخل ولا من الارباح وانما من رأس المال بمعنى انها لن تثبط العمل او الاستثمارات.

رابعاً: انها لن تفرض على الفقراء لأنها تشترط امتلاك ما يعادل اكثر من 85 جرام من الذهب وليس هذا فحسب بل وقد تم تخزينه او ادخاره لأكثر من عام.

خامساً: تمنع القصور في الطلب والقصور في العرض معاً.

سادساً: عندما تكون أسعار الفائدة في المدى القصير تقترب من الصفر، اما اسعار المدى الطويل فهي في اقل معدلاتها تاريخياً ولا يزال الانفاق الاستثماري الخاص غير كافي لإخراج الاقتصاد من الانكماش ، فانت حينها تحتاج لفكرة ثورية اما ان تجعل نسبة الفائدة سالبة او ان تضطر المدخرين للاستثمار من خلال الاقتطاع من الارصدة غير المستثمرة بناء على دراسة علمية وقد كانت 2.5%.

سابعاً: التشجيع على الاستثمار يكون عبر الترغيب (الارباح) ولكن الترغيب لا يكفي وعندها يجب ان نستخدم الترهيب (من عدم الاستثمار) لأنه من البديهي ان ميول الانسان نحو الادخار اكثر منها نحو الاستثمار وهذه مشكلة اقتصادية كبيرة جداً ولكي نحل هذه المعضلة ما علينا سوى استخدام النظام الضريبي بأخذ ضريبة من رأس المال 2.5%.

ثامناً: انها تمنع ظهور اي فقاعات رهون عقارية لادخال عنصر المخاطرة عليها.

تاسعاً: انها تدفع نحو الاتمته لان الضرائب لا تستقطع على وسائل الانتاج وبالتالي تؤدي للسعي لحيازة وسائل انتاج اكثر وبالتالي لرفع الكفاءة.

عجز الموازنة

ان ثراء الدولة يعني ثراء العامة من الناس وحتماً سيعتقد الاقتصاديين ان هذا القدر من الضرائب قد لا يكون كافياً للمصروفات الحكومية وانا أؤكد لهم بان هذا القدر من الضريبة ليس كافياً لهذه المصروفات فحينما قامت مجموعة من الباحثين والطلبة من جامعة هارفرد بالبحث عن اخر سوق حر مثالي، وجدوا ان اخر سوق حر مثالي حقيقي كان فيما يسمى بالإمبراطورية العثمانية — الخلافة العثمانية – الا ان الامبراطورية العثمانية عانت من عجز في ميزانيتها ولم تستطع حتى تسديد الرواتب في اخر ايامها والتي كانت تطبق هذا النوع من الضرائب ، وهنا نتسأل اذا كان هذى هو حال نظام السوق الحر فقد كان مثال واضح على فشل هذا النظام حيث انهم لجأوا في اخر ايامهم الى محاولة الاقتراض من اليهود بفائدة – المحرمة في الاسلام – لتسديد تلك العجوزات رغم اعتقادهم الراسخ بان تلك الفائدة تعتبر خطيئة كبرى، في حقيقة الامر ان مسألة عجز الميزانية لا تقبل الفشل في عدم امكانية خلق التمويل اللازم لها، والا فسيكون فشل هذا النظام الاقتصادي مصير حتمي. هناك العديد من الطرق التي تضمن عدم حدوث عجز في الميزانية مالم يتم مخالفة نظرية المخاطرة، وكل هذه الطرق تستطيع ان توفر الدخل للحكومة بشكل كافي ، ولن ابالغ اذا قلت بان واحده من هذه الطرق تغني أي دوله عن أي محاولة لاستخدام التضخم او الضرائب التصاعدية و أي طريقة اخرى، وفشل الامبراطورية العثمانية لم يكن الا بسبب عدم معرفتها للطرق المناسبة والاهم من كل هذا انها لم توجد بنك موحد ولم تعرف ما يدعى بالاسواق المالية بتاتاً. باستثناء النظام الضريبي الذي يحفز الاقتصاد الذي شرحناه سابقاً فإن الانفاق الحكومي لا يكون عبر الضرائب للمشاريع العملاقة او للرواتب او لاي شيء كان ولكن قبل ان نتحدث عن الميزانية يجب ان نتحدث لماذا نحتاج ميزانية في المقام الأول ، يخبرنا الاقتصاد عن فكرة الراكب المجاني أي ان القطاع الخاص لن يقوم بعمل الطرقات مالم يكن خط سريع ولن يقوم بعمل وزارة الدفاع، لذلك في حديثي عن الموازنة سنتحدث عن النفقات الدائمة , ان الموازنة هي تخطيط الدولة لنفقاتها للعام القادم و يستحق منا ان نفكر بإمعان في السبب الذي يجعل للحكومة نفقات. التبرير الأول يرتبط بما يعرف (بالسلع العامة) ، وهي خدمات او مؤسسات يستفيد منها المجتمع ككل، فمن المستبعد أن يقوم الجمهور بدفع المقابل لهذه الخدمات على أساس تطوعي. فهل من الممكن ان تدفع تطوعاً مقابل خدمات الشرطة؟ ربما تدفع اذا تجاهلت عناوين الصحف التي تقول: إنهم يقضون كل اوقاتهم في مضايقة سائقي السيارات من الطبقات المتوسطة بدلاً من ملاحقة المجرمين. وهل يمكننا تمويل النظام القضائي، وهو من الضروريات ولكنه مكلف أيضاً، بكل ما يضمه من محامين وقضاة يتقاضون أعلى الرواتب؟ بالإضافة الى ذلك، واذا ساد الاحساس بالوطنية في اوقات الحرب، فسيعترض المواطنون في أوقات السلم على تكاليف الإبقاء على القوات المسلحة عندما لا يلوح أي خطر في الأفق. يعتبر عدم توفير السلع العامة أحد أشكال (انهيار الاسواق) ، فاذا لم تقم الحكومة بتمويلها، فلن توجد اساساً، فعلى سبيل المثال، وجود نظام قضائي يعمل بشكل فعال، يعد من الأمور الضرورية لإدارة النظام الاقتصادي. اما النوع الثاني من إخفاقات السوق فهو ما يطلق عليه المخاطر غير القابلة للتأمين، فهل من الممكن ان يحصل شخص مريض بمرض مزمن وبدون دخل على تامين صحي خاص؟ بالطبع لا، الا اذا طلبت الحكومة من شركات التامين ان توفر غطاء لكل فرد في منطقة بعينها. وحتى في هذه الحالة, ونظراً لانتشار المخاطر بين الأصحاء وغير الأصحاء يتطلب الأمر من الشركات توفير هذا الغطاء عبر نطاقات أوسع. واذا كان الامر كذلك فلماذا لا تقوم الحكومة نفسها به او على الأقل العمل على ضمان ذلك التأمين والإنفاق عليه من الضرائب؟ وينطبق هذا الامر على المخاطر الأخرى، بما في ذلك استمرار صرف تأمين البطالة للعاطلين ومرتبات من يحصلون على اجازات مرضية. حتى لو كانت الحكومة تقوم بدور المؤمن او المشتري للخدمة، فلا يعني انها يجب ان تكون المورد ايضاً. فمن الممكن ان تشتري الحكومة خدمات الرعاية الصحية من أطباء ومستشفيات القطاع الخاص نيابة عن المرضى، ومن هنا تنتهي الحاجة لخدمات الصحة العامة. وفي وقت تأليف هذا الكتاب تقوم الحكومة بذلك ولكن على نطاق ضيق. إن النقاش الذي يدور الآن مطالباً بتمويل مشروع خدمات الصحة العامة من الضرائب يستند على قيام مؤسسة

كبيرة (كأكبر شركة في اوربا الغربية) بالاستفادة من وفورات الحجم ، بحيث توفر خدمة الرعاية الصحية حتى في الاماكن التي بها عدد قليل من السكان، وتعمل على تدريب عدد كاف من الموظفين لتقديم تلك الخدمات مع موافقة معظم خبراء الاقتصاد على ان دور الحكومة هو توفير السلع والخدمات العامة، فان دورها في المخاطر التي لا يمكن التأمين عليها بوصفها مورداً لخدمات مثل الصحة والتعليم؛ قد أصبح مهدداً، على الرغم من قلة من يهددونها بتغيير النظام ككل، على الأقل في بريطانيا وبالمثل فان الحكومات تستخدم الضرائب والانفاق الحكومي لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء قد يقول خبراء الاقتصاد في السوق الحر: ان الحكومات المعاصرة قد تطورت وأصبحت تدرك قدراتها الحقيقية ومع ذلك توجد احتمالية ضعيفة ان نعود للحكومات الصغيرة والبسيطة"[1] بل ان الاحتمالية تنعدم تماماً في ظل نظام المخاطرة كما يقول الاقتصاديين ان صعوبة الحديث عن الموازنة تكمن في ان المنتجات التي يقل المعروض منها ، سيرتفع سعرها، مما سيحد من الطلب عليها، ويشجع الناس على التحول للمنتجات الأرخص والأوفر فالخدمات العامة (المجانية) مثل الرعاية الصحية يكون لها بالغ الأثر في ظل غياب أية آلية من آليات التسعير ونتيجة لذلك، يمكن ان يصبح الطلب غير محدود لذلك يصبح الترشيد في الخدمات العامة سواء الرعاية الصحية او الخدمات الأخرى امراً مهماً."[2] باستثناء التعليم الاساسي الالزامي او اي شيء الزامي ، حيث لا يزيد الطلب بمجرد اعطاء الخدمة مجاناً لان كل شخص ملزم بالاستفادة من الخدمة.

والان نأتي الى السؤال الأهم : اذا كنا لا نستطيع طباعة النقود ولا نستطيع جمع الضرائب باكثر من 2.5% ولا نستطيع اخذ الجمارك ولا نستطيع اصدار سندات حكومية ولا نستطيع الاقتراض من المنظمات المالية العالميه والدول الاخرى بفائدة ونريد نظام عالمي يشمل كل دول العالم وخصوصاً التي لا موارد لديها ولا طريق افضل لتحفيز الاقتصاد افضل من الانفاق الحكومي فمن اين لنا انشاء ميزانية معدل العجز فيها يفوق 90% ؟!

الانفاق الحكومي

ان امتلاك الاسواق المالية هو اساس تمويل عجز الموازنة واساس الانفاق الحكومي فكما قلنا بان الحقيقة التي لا مفر منها ان الحكومات لا تستطيع ان تترك النظام المالي للبنوك عرضة للفشل وابسط سبب لذلك هو انه اذا سمحوا بذلك فان اكثر من 97% من اموالنا سوف تختفي، لذلك دائماً ما تقوم الحكومات بنقل تلك الازمات المالية التي تسببها الاسواق المالية الى ميزانية الضرائب المدفوعة من قبل المواطنين، وخشية من البنوك او غيرها لاستغلال النظام المالي او ان تستمر الاسواق المالية باي صورة كانت في ما تفعله اي لضمان عدم تكرار استغلال الانظمة المالية يتم وضع ميزانية هي كل ما يهم المواطن في جميع الدرجات الاجتماعية في البلاد وتحديد النسب لكي لا تتسرب الموازنات الى جيوب القلة القليلة من خلال الاعذار التي تختلقها البنوك او اي مؤسسات اخرى بينما نستطيع تطبيق انفاق حكومي سخي جداً يتفوق على اي نظام معاصر في السخاء بدون اي تأثير على أياً من معايير الكفاءة. هذا ما يسمى بالاقتصاد الاسلامي او بالأصح هو اقتصاد كل الديانات السماوية سواء الاسلام او غيره وهذا الكلام الذي اقوله لن ينال رضى احد والسبب هو التمسك بالمعتقد السابق الخاطئ، فمثلاً علماء الاقتصاد لا يريدون ان يقال عنهم انهم يتوافقون مع الاقتصاد الاسلامي لان الديانات تعتبر من الرجعية، والمسلمين لن ينال شرح هذه النظرية رضاهم لان هناك شبه اجماع من اكثر الناس امانه واكثرهم علماً واكثرهم ذكاء واوسعهم اطلاعاً على عكس ما سأذكره في الاقتصاد الاسلامي في اوساط الخوف من ان يقولون شيئاً عن الله لم يقله والمسيحيين لن يعجبهم ان يكتسح الاقتصاد الاسلامي العالم ويكون الفضل لدين اخر مثلاً وهكذا ... فيجب ان نزيل فكرة التقيد بأخطاء المعتقد السابق لكي نستطيع ان نصل الى حل لكل المشاكل الاقتصادية وفي خضم كل هذه التعارضات لهذه الفكرة تظل هناك حقيقة لا تتغير في الاقتصاد وهي ان الافراد والشركات والحكومات يحتاجون لاقتراض الاموال للقيام بأعمال في الوقت الحاضر، والا فلن يستطيعوا القيام بها , وهذا ما يجب ان يوفره سوق المال الحكومي لهم والا لما وجدت الاسواق المالية في المقام الاول! اما اذا لم يقوم السوق المالي الحكومي بتوفير الائتمان فستظهر مشاكل اقتصادية لا حصر لها، لذلك سنذكر كيف تغطي الدولة العجز في الائتمان الى جانب ذكر طرق تمويل الانفاق الحكومي في عدد من النقاط التالية:

1دعوة غداء صـ129- 131فحة.
2دعوة غداء صـ136فحة.

1. يكون التمويل الرئيسي عبر توحيد البنوك والقطاع المالي والمصرفي وشركات التامين والمجموعات المالية وشركات التصنيف الائتماني وجميع قطاعات الاسواق المالية والتي يجب ان تكون حصرية الامتلاك للدولة اي تكوين دورة نقد مغلقة عبر توحيد البنوك ببنك واحد للدولة بحيث ان كل النقود لكل المشاريع والاشخاص والاستثمارات وغيرها سيكون لدى البنك الوحيد بعد ان يتم تأميم الاسواق المالية ولعل من الحافز الذي يلزم الجميع بوضع اموالهم في بنوك الدولة هي ايه انزلت في القران لهذا الغرض فقط وهي اية (والذين يكنزون الذهب والفضة ...) بمعنى منع الاشخاص من ادخار اموالهم في منازلهم وبذلك فان كل مدخرات الشعب ستكون لدى القطاع العام والبنوك الحكومية في حاله انعدام وجود بنوك خاصة اوقطاع مالي خاص، ولكي نستطيع التوفيق بين نفقات الحكومة وتغطية عجز الائتمان في الاسواق يجب ان نستخدم النسبة الذهبية في توسيع الائتمان، و النسبة الذهبية هي(1+(5)√)/2=61.8 × 100 % تقريباً وتمول ميزانية الدولة من اجمالي الايداعات في كل الحسابات في الدولة – بما فيها جميع الحسابات الحكومية – بهذه النسبة ، وهذه هي الطريقة الوحيدة لإعطاء ما يسمى نفقات حكومية او مال مجاني، ففي الآية الخاصة بمصارف الزكاة او النفقات الحكومية قال تعالى (انما الصدقات لل ...) ولم يقل انما الزكاة وهنا اشارة الى المال المجاني او النفقات الحكومية، وهي ثمان مصارف حصرها القران ومنع الله رسوله إعطاء اي شخص نقود مجانية من اموال الدوله لمن كان خارج هذه البنود الثمانية، اما خارج هذه النسبة فيجب ان تكون هناك حسابات دقيقة جداً وتسديد كل نفقه خارج هذه النسبة مهما كان الغرض الذي استخدمت فيه. وماذا عن بقية الايداعات! اذا قمنا بطرح 100–61.8= 38.2% ، فلتغطية قصور الائتمان الذي يوفره موازنة المخاطر في المقام الاول نقوم بتخصيص 12.5% لشراء اسهم لكل الشركات التي تحتاج الى تمويل انشطتها، ولكن تظل هناك شركات غير مساهمة الا ان لها تصنيف ائتماني رفيع وتحتاج الى تمويل مؤقت وتستطيع توفير رهونات لهذه القروض لتغطية مصاريف جارية، لتغطية قصور الائتمان نقوم بتخصيص 12.5% اخرى من اجمالي الايداعات لهذى الغرض ، ويتبقى لدينا 13.2% من الايداعات لتغطية عملية السحب للاموال في الحسابات الجارية للمودعين. وبالنسبة لـ12.5% التي تخصص لشراء اسهم الشركات فانها تقوم بتمويل نفقات الحكومة من ارباح تلك الاسهم وتسدد قيمتها الا ان مساهمتها في شركات القطاع الخاص لا يزيد عن 49% ولا تتدخل في ادارة تلك الشركات لزيادة ايرادات الدولة تقوم الدولة بشراء 49% من اسهم كل شركة ومن ثم تمليك حق التصويت كل عامل له اكثر من عام سهم من اسهمها وبعدد العاملين في المنشئة توزع حق القرار في اسهمها عليهم بحيث ان كل عامل عدد اسهمه مضافاً اليها حق القرار في الاسهم يكون بالتساوي بين جميع الموظفين أي (1 موظف = 1 صوت) لنضرب مثال لتوضيخ ما اقصده. لنقل ان الرئيس التنفيذي يمتلك في الشركة التي يديرها 20 سهم بينما عشرة موظفين يمتلكون من سهمين كما انه يوجد موظف لديه سهم واحد ويتبقى عشره موظفين اخرين قاموا ببيع السهم الذي منحتهم اياه الدولة ولنفترض ان 49% من اسهم الدولة في المنشئة تساوي 400 سهم. تقوم الدولة بالاحتفاظ بالإيرادات الا ان تمثيلها في مجلس الادارة يكون بمعادلة الاصوات بين جميع العاملين في الشركة بقدر الامكان فيهم، بمعنى يوجد لدينا 12 موظف لديهم 41 سهم نجمعها مع 400 سهم يصبح لدينا 441 نقسم القرار او حق التصويت فيها في مجلس الادارة على 441 ويكون العدد 441/12= 36 صوت لكل شخص يحتفظ فيه الرئيس التنفيذي بارباح 20 سهم الا انه يملك التصويت بسته وثلاثين سهم والموظفين العشرة يحتفظوا بارباح سهمين و بالتصويت بسته وثلاثين سهم لكل موظف والموظف الاخير يحتفظ بارباح السهم الذي يملكه وحق التصويت بسته وثلاثين سهم وباقي العشرة الذين لا يملكون اسهم لا يكون لهم الحق في اي تصويت اما ارباح الاسهم التي تمتلكها الحكومة فترد الى حساب الحكومة وهي ارباح 400 سهم، وفي الجانب الاخر يتم منع ما يسمى بالنقابات العمالية في القانون فاذا تم تشكيل اي نقابة عمالية يتم فصل جميع المنتمين الى تلك النقابات ولن نقول سجنهم أيضاً لعده اسباب لعل ابسطها هو أنها تشكل خطر على نظام الحكم.

2. على الدولة ان تقترض من الخارج متى كان ذلك ممكناً بأكبر قدر ممكن بدون فوائد وان تمول المشاريع الداخلية بأكبر قدر ممكن من خلال القروض.
3. فرض ضريبة رأس مقدارها 2.5% من اجمالي اي ثروة والتي تم تخزينها لأكثر من عام وكان مقدارها اكثر من 85 جرام من الذهب.
4. عند الاقتراب من نهاية العام المالي اخذ كل سيولة زائده عن موزانة الدوله ولا زالت متوفرة واستخدامها في شراء اسهم من شركات محلية واجنبية ناجحة الى جانب تلك التي كانت محتاجه الى سيولة او الى التوسع خلال العام او اقامة مشاريع حكومية في الاسواق الحقيقية اذا لم تعد هناك شركات لم تساهم فيها الدولة بنسبة 49% والعمل على انجاحها لمده سنتين ومن ثم وضعها للإكتتاب و خصخصة النصف منها وترك ادارتها للقطاع الخاص.
5. المشاركة من جانب الحكومة لكل من كان له رهن اذا طلب بنفس المبلغ المطلوب مقابل الرهن لإقامة مشروع وبعد ظهور ملامح نجاح ذلك المشروع بأوراق مالية وعقود واضحه تحدد طريقة ادارة المشروع ومصروفاته. بمعنى لنقول ان لدي رهن يبلغ قيمته ثلاثة كيلو ذهب، وأردت مبلغ ثلاثة كيلو ذهب ولكن المشروع سيكون رأس ماله سته كيلو ذهب، تقوم الدوله بمشاركته في توفير النصف المتبقي لتمويل مشروعه ومشاركته بالنصف من العائدات والمخاطر.
6. ان أي بند من بنود الموازنة يتم محاولة تحويل الانفاق عليه على القطاع الخاص الى ان تصل كل المحاولات الى العجز وحينها يتم انجازها على ميزانية الدولة ، بمعنى لو استطاعت الدولة ان تنزل مناقصة لأنشاء خط سريع على حساب القطاع الخاص فهذا ما تبدء به اولاً واذا لم تستطع ان تجد مستثمر يستثمر حينها وحينها فقط تنفذ المشروع كمناقصة على نفقة الدولة.

اذا فموازنة ضريبة الراس + الايرادات الاستثمارية من القطاع الخاص التي تساهم فيها الدولة + 61.8% من الايداعات يعني استحالة وجود عجز في الموازنة ؛ تستطيع مقارنة محاولة الدولة لتوفير السيولة عبر انزال اذون خزانه (سندات حكومية) وقارنها مع ان تكون الدولة هي المالك الوحيد للقطاع المصرفي وكم سيتوفر لديها من سيولة؛ لنفترض اكثر الحالات تطرفاً ولنقول مثلاً ان الحكومة قررت افراغ البنك اليوم بشكل كامل من كل النقود وكل نقود الشعب في هذا البنك لأي سبب مثلاً لأنها تريد غسل بلاط البنك مثلاً وبعد ان افرغت البنك بالكامل وانتظرت لليوم الثاني صباحاً بعد ساعة من الإيداع ستكون كل الأموال قد عادت الى البنك، و حتى لو افترضنا انه تم أعطاها كلها لفقراء سيشترون بها ولا يستطيعون ادخارها، فهم اخيراً عندما يشترون سيعود التجار ليعيدوها للبنوك و في الجانب الاخر سوف يقوم التجار من القليل من سحبياتهم النقدية لهذا اليوم، والسبب هو ان النقود تصبح في دورة مغلقة مثل الدورة الدموية في نظام جسم الانسان فهو نظام مغلق. فبنك الدولة هو حل ليس بسحري فقط ، ولكنه انساني وذكي وعملي وعبقري ولن تحتاج حينها الحكومة ان تجمع اموالها عن طريق الضرائب او الدين (العجز) او التضخم او اصدار سندات حيث ان اصدار السندات (اذون الخزانة) الحكومية لرفع الدين الحكومي هو تضخم في اساسه حيث ان تلك السندات الحكومية تتميز بانها اصول مالية رائجة للغاية مثلها مثل النقود (جهة الاصدار واحدة) اضف الى ذلك نسب الفائدة التي تكون سبب رئيسي لإصدار سندات اخرى مما يدخلنا في دوامة عملية بونزي , الى جانب ان عجز الموازنة يشكل حافزاً قوياً للأنظمة المصرفية لايجاد المزيد من العملات وبالتالي تضخم؛ بل ستجمع الحكومة اموالها عن طريق ضريبة الرأس وتأميم السوق المالية (البنوك) ان الديون الحكومية المرتفعة اليوم تسفر عن مدفوعات فائدة مرتفعة في المستقبل لان مدفوعات الفائدة هذه تنتقل الى حوزة الافراد في المستقبل وهذا لا يمنع ان هذا يعني ان جيل المستقبل سيرثون اصولاً مالية اكثر (السندات المالية) وهذه ليست ميزة ولكنه عيب فهذه الاصول هي طريق سريع الى تركز الثروة، كما ان ايداع الناس اموالهم في بنك الدولة سيعزز استقرار الدولة لخوف الناس على اموالهم.

القسم الثاني : موازنة المخاطر

موازنة المخاطر تهدف الى دفع الجميع باتجاه الائتمان، وتوفير حافز استثماري لخوض المخاطر واستثمار جميع الامول دون الخوف من عد القدره على حيازة اساسيات الحياة من ناحية ومن ناحية اخرى عندما تقوم بإقراض اموالك لاي شخص فعلى الدولة ان تضمن لك شيئين ،الاول انك لا

تستطيع ان تربح من هذا الاقراض كما ذكرنا في القسم الاول بمعنى يجب على الدولة فرض نسبه ربح تساوي صفر% من قيمة الدين الا ان هذا المعدل يشمل نسبة خسارة صفر% ايضاً وهذا هو الموضوع الرئيسي في هذا القسم لموازنة المخاطر ففي حين يجب على الدولة ان تضمن لك احتمال خسارة اذا اردت ان تشارك في الربح , فان على الدولة ايضاً ان تضمن لك عدم دخولك في الخسارة اذا لم تطلب ربح، بمعنى اذا اقرضت اموالك (قرض بلا فائدة) تضمن الدولة عدم الحصول على فائدة او خسارة. فمن واجب الدولة ان تدفع باتجاه الائتمان واي قصور في الائتمان على الدولة تغطيته لذلك عند الحصر تحتسب الضريبة من اموالك التي اقرضتها لأول عام فقط واذا اقرضتها لأكثر من عام فلا تحتسب عليك ضرائبها ابتداء من العام الثاني بمعنى انه اذا استمر نفس الدين لأكثر من عام فلا تستقطع الضريبة على ذلك الدين من ثروتك وانما تحتسب على المقترض ولكن لماذا يجب على الدولة موازنة المخاطر في الديون في المقام الاول؟! السبب ان نسبة النقد مقارنة بالائتمان يصل الى 1:50 ولذلك كانت اية الدين هي اكبر آية في القران اي ان اكثر من 97% من نقود العالم تقريباً بمعنى ان الائتمان يشكل خمسين ضعف النقود الموجودة لتوفير كافة التمويلات اللازمة للبدء بكل المشاريع التي غيرت عالمنا هذا فكل التغيرات الاقتصادية التي حصلت في القرنين الاخيرين كان لها سبب واحد هو الائتمان فالاستدانة (الدين) والائتمان هما عماد التطور الاقتصادي وقد كان المسبب الرئيسي لها بلا منازع هو القروض او الدين و بالرغم من ان الفائدة الربوية كانت سبب كل كوارث العالم التي حلت في القرون الماضية بلا استثناء الا انه كان لها ميزه وحيده وهي تحويل انتباه الناس للإئتمان وبما انه يستحيل للبشرية العيش في ظل نظام ربوي فيجب على الدولة ان تغطي الائتمان وهذا هو واجب الدولة الرئيسي في موازنة المخاطر – توفير الائتمان و ان تدفع باتجاه الائتمان – وبذلك لن يوجد قصور في الائتمان، الى جانب ان الدولة تدفع نحو التعامل بالمساهمة مع المشروعات الناجحة، الى جانب القرض الحسن. وفي ظل نظام ضريبي سليم ونظام موازنة مخاطر سليم فليس هناك امرؤ غير رشيد الى درجة يكتنز معها الارصدة الفاضلة عن الصدقات والاحتياجات الاحتياطية، طالما كان من الممكن استخدام الارصدة المعطلة واستثمارها في اصول مدرة للربح لكي لا تختفي النقود بسبب الضريبة كما ان نظام الضرائب السليم عندما يدخل عنصر المخاطرة فإنه يدفع الناس للتقليل من الطلب على النقود الا للضرورة ويدفعهم ايضاً الى القيام بارجاعها باسرع وقت ممكن لكي لا يقوموا بدفع الضرائب عنها وهو ما سيضطرمالك المال الاصلي لإقراضها لأشخاص اخرين – طالما انك تقوم بموازنه المخاطر عبر ارجاع هذه الديون – او يتخلصوا منها بشكل استثمارات تدر دخل، اي ان افضل طريقة لإدخار اموالك هو اقراضها لشخص اخر لإكثر من عام لكي لا تستقطع الضرائب من الاموال التي اقرضتها وستقوم الدوله بإرجاع هذا القرض متى ما اراد المقرض ولكن اذا حصل قصور في الائتمان فعلى الدولة ان تتولى تلك المهمة من خلال الاسواق المالية كما فصلنا ذلك سابقاً وهو ما سيقتل في الدولة حس الاستحواذ ،وسيطلق فيها روح الانطلاق. الا ان تطبيق مثل هذا النظام يواجه العديد من العوائق في النظام الاقتصادي العالمي الحالي فيستحيل موازنة المخاطر في ظل العملات النقدية والسبب ان المقترض يستيحل ان يتمكن من ارجاع ذلك الدين بمقداره الحقيقي الذي اقترضته فيه مهما كان مقدار المحاولة لتحقيق ذلك وبالتالي لا يستطيح احد اقراض احد اخر اذا كان سيعيد له دينه باقل من قيمته الحقيقية لذلك نكرر ان كلمة حساب في الانجليزية اتت من اللاتينية ومعناها انا اؤمن او اثق ليست المشكلة في صك ثقة ولكن ماهي الحقوق الدنيا للمقترض والمقرض ؟؟ فاذا كان هناك تضخم ضاعت الثقة في القيمة ولن يصبح الائتمان و الدين ممكناً باي صوره من الصور اي انه سيصبح مستحيلاً خصوصاً في ظل نظرية المخاطرة والتي تقوم على عمود وحيد وهو منع الفائدة او بكلمات اخرى منع التذبذب في القيمة مع الوقت، فالنقد عبارة عن صك ثقة ولكن يجب حفظ ضبط القيمة من التأرجح بشكل دقيق جداً ولذلك من دون كلمة حساب كل التاريخ الاقتصادي في عالمنا بات مستحيلاً. لابد ان الجميع في هذه النقطة ادرك بان من واجبات الدوله دفع دين المفلس اذا كان الدين قرضاً حسناً[1] لإن هذا هو الضمان الوحيد بنسبة 100% لعدم الخسارة عند الاقراض اي عدم طلب ربح بعكس المشاركة لأنها تحتمل الخسارة، بمعنى بصرف النظر عن حالة المقترض اذا افلس او حصل أي شيء اخر له

---

1 اي بدون فوائد

فان الدوله سترجع دينك و توفير الائتمان للجميع، ولكن ذلك لا يتم بهذه السهولة فيجب تطبيق عدد من الشروط وفي حالة تطبيق هذه الشروط فقط تستطيع الدولة قفل المخاطرة عن الائتمان للجمع وهذه الشروط هي الشروط الاقتصادية للجمتمع وتتخلص في:

شروط توفير الائتمان في نظام الدوله(الشروط الاقتصادية للمجتمع)

ان الدوله يجب ان تفرض شروط على جميع المواطنين لتوفير الائتمان للجميع فلا تستطيع الحكومة ان تسمح لاحد بان يستهلك اموال الناس في هذه الاشياء ثم يعلن إفلاسه لكي تدفع من مدخرات الناس وجيوب دافعي الضرائب لنزواته واسرافه الا ان هذه الشروط التي يجب توفيرها للإئتمان تنطبق على عدد اخر من القضايا – سنذكر هذه القضايا لاحقاً – و التي توجب على الدولة تطبيق هذه القوانين او الشروط ومن هذه القضايا الحد الادنى للأجور او حد الكفاية وتوفير معاشات الضمان الاجتماعي او حد الكفاف، وتوفير قروض التمويل الصغير وتوفير التعليم العالي للراغبين وغيرها وفي حالة عدم تواجد هذه الشروط فلا يمكن إعطاء تلك الامتيازات للمواطنين لانه لا يتم الاستفادة منها وكما قلنا باننا سنتحدث عن الحد الادنى للأجور ومبالغ الضمان الاجتماعي وقروض التمويل في مواضع مختلفة لاحقاً الا ان الشروط المذكورة هنا ستنطبق عليها جميعاً لذلك لتبسيط الإشارة الى هذه الشروط سنقوم بتسميتها **بالشروط الاقتصادية للمجتمع**. ولكن قبل ذكر الشروط الاقتصادية للمجتمع يجب اعادة التذكير بان تكون الديون على الاشخاص لا على المؤسسات او المنشأة، فالفرق بين ان تفلس مؤسسة وان يفلس شخص بانه اذا كان هناك ديون على الشخص فيجب عليه سدادها (وبالتالي تغلق باب الاحتيال وبنك ليمن برذرز كمثال حيث ان الرئيس التنفيذي بعد ان جعل العالم يجثي على ركبتيه متعثراً ابتعد بثروته كامله والامثله لحالات مماثلة لا حصر لها) فالمؤسسة وخصوصاً المالية فسيتم تحميل الديون للحكومة لتقوم بالدفع عنها من جيوب دافعي الضرائب وايداعات المواطنين اما الشخص فيدفع من ثروته. في المؤسسة او المنشأة المساهمة يتم اقتطاع الدين من ثروة كل شخص بحسب نسبة مساهمته في الشركة او المنشاة ولا كلف ذلك كل ثروته وكل املاكه وكل اسهمه باستثناء اساسيات الحياة والان حان الوقت لذكر شروط موازنة المخاطر(الشروط الاقتصادية للمجتمع) وهي كالتالي:

أولاً منع القمار و البورصة:

لا يمكن ان ادفع عن شخص ديونه في حين انه قد ذهب الى لاس فيجاس لانفاق اموال الناس في المقامرة، وليس هذا فقط فمشكلة القمار تكمن في امتدادها الى البورصات والتي تعتبر الصورة الحقيقية للقمار.

المضاربة مقامرة في البورصات

تكمن مشكلة القمار او البورصة في انها مقابل الربح الذي يحققه احدهم يجب ان يخسر شخص اخر او ما يسمى بمعادلة صفرية بينما في البيع والشراء هناك فائض مستهلك فالطرفين رابحين بلا خلاف ففي الحالة الاولى هناك نقل للثروة فقط ، اما في الحالة الثانية فهناك عملية توليد للثروة. ومن المعروف ان البائع في هذه الاسواق مضارب دائماً على الهبوط في السعر والمشتري مضارب دائماً على الصعود في القيمة وكلهما يدفعهما الجشع وهو ما يدفع الجميع في صالات القمار بالصورة الحديثة في المضاربة او القديمة في الكازينوهات، ان فكرة ان الصفقة او المعاملة التخمينية وهي المعاملة التي تشتري فيها متوقعاً أن الاسعار سترتفع وعندما ترتفع تبيع وتجني الكثير من المال او عندما تبيع متوقعاً ان الاسعار ستنهار وعندما تنهار تشتري مجدداً وتجني الكثير من المال هي في حد ذاتها مقامرة وميسر مثلها مثل صالات القمار بالضبط لا يفرق بينهما شيئ والسبب هو أنك حتى اذا كان تحليلك يقوم على اساس معايير اقتصادية سليمة وتظن انك تشتري اعتقاداً منك ان اسعار الممتلكات سترتفع او بناء على توقع بان يزداد الطلب على ذاك الشيء وما الى ذلك كالمقامر الذي يقول في لعبة القمار كأني ارى اوراق كل اللاعبين وهذا مستحيل ولذلك لا يوجد شيء اسمه تحليل على اساس معايير اقتصادية سليمة في البورصة ، ولكن كل ما في الامر انك تخمن ببراءة ما قد يحصل وبهذا يصبح الامر مقامرة وهذا ما عليه البورصة اليوم وكذلك سوق العملات اليوم فاصبح العالم اشبه بلاس فيجاس مكبرة. وما يزيد الامر غرابه ان مثل هذه العمليات تدخل في دائرة

قانون القمار في هونج كونج "المفتوحة على العالم" فيما يعتبره قانون بعض الدول من قبيل المسائل المشروعة، ويعتبر في هونج كونج غير مشروع، ففروق الاسعار التي تعقد من اجلها تلك العمليات في هذه الاسواق لا يبيحها القانون في هونج كونج لأنها لا تتعلق بعمليات تتصل او تمس حاجة تلك المؤسسات ولا ترتبط بالانتاج ، ومن ثم تعين ادراجها ضمن المسائل غير المشروعة التي لا تدعو اليها حاجة ولا تلجئ اليها ضرورة وتعد من جنس القمار. هناك اجماع بين الاقتصاديين على ان هذه العمليات تعد من جنس القمار في العالم باسره فمثلاً السيد بوند صاحب اشهر حافظة سندات في العالم كان مقامراً محترفاً قبل ان يدخل عالم السندات و يصف هنري ايمري المضاربة بانها المقامرة حيث صرح باننا نكون بصدد مقامرة حينما تكون خسارة الطرف هي تماماً مكسب الطرف الاخر ويرى صاحب كتاب"تاريخ المضاربة" ان ميل الامريكيين الى المضاربة انما يرجع الى شراسة المنافسة , وشهية الامريكيين للمخاطرة ، وهي نفس الدوافع في نوادي القمار. "وقريب من هذا ما تناولة henry .c.mery عن المضاربة بقوله انها جلبت الضرر وكان ضرها اعظم من نفعها ، ونقلت الملكية من ايدي الكثرة الى جيوب القلة"[1]. بل والى ماهو ابعد من ذلك وصف "dice" البيع على المشكوف بانه شر مستطير لان البائع يتصرف فيما يملكه الاخرون.

اضرار المضاربة على الاقتصاد والدولة

1- المضاربة تدمر العملات الوطنية: حيث يكشف بنك التسويات الدولية النقاب عن حقيقة مؤداها ان حمى المضاربة التي تنتقل عدواها من شخص لآخر في صورة تهافت على طلب عملة معينة في نظام يتبع اسعار الصرف الثابت ، تسرع بانهيار العملة الوطنية " بينما يؤكد صندوق النقد الدولي ان هذا التهافت والهجوم الوبائي على عملة ما يؤدي الى استنفاذ احتياطياتها في ظل نظام سعر الصرف الثابت مما يضطر الدول للتنازل عن قيمة عملاتها. وقد انخفض الاحتياطي الدولي لمصر من نحو 21 مليار قبل عده اعوام الى نحو 14 مليار دولار بسبب التهافت على طلب الدولار من قبل المضاربين الامر الذي كان يضطر البنك المركزي الى ضخ المزيد من الدولار الامريكي الى الاسواق مما تسبب في خسائر فادحة بغرض الحفاظ على سعر العملة المدار من قبل البنك المركزي. وقد تناولت الكاتبة ليندا دايفس في كتابها (سيكولوجية المخاطرة) الاضرار الناتجه عن المضاربة وذكرت ان المضاربين في سوق الصرف الاجنبي يساهمون بنسبة 95% من حجم التعامل اليومي في هذه السوق، والتقديرات المتقدمة ليست بعيدة عن ارض الواقع او محل نزاع ، فالورقة المقدمة ايضاً الى Halifax initiative coalation والتي تصدت لمسألة المضاربة في اسواق الصرف الدولية تشير الى ان حجم العمليات في سوق الصرف الاجنبي والتي ترتبط بالانتاج تتراوح نسبتها ما بين 3% الى 18% من حجم التعامل اليومي.

2- المضاربة تهدد وجود الرأسمالية ونظام المؤسسة الحرة: يقول الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث ان التنبوؤات في الواقع هي بطبيعها اشياء لا يعول عليها ، ولو كانت غير ذلك لما اقدم المسؤولون عنها ابدا على اعطائها للجمهور، ولكان ذلك عملا يبلغ من السخاء حداً لا يمكن تصوره، لأنها لو احتفظ بها للصالح المادي لمن يقدمها من الرجال والنساء او المنظمات لكانت النتيجة الحصول على ثروات لا نهاية لها. فالعائدات من الاستثمار وفقاً لهذه التنبؤات ستكون مؤكدة تماماً، والأصول التي يمكن شراؤها ستتدفق بلا توقف الى ايديهم او بدرجة اكبر من الدقة الى محافظ الاوارق المالية للأشخاص او المنظمات، وهي محافظ لا يمكن ان تخسر. ولو تحقق مثل هذا اليقين الكامل لتوقف عن الوجود كل من الرأسمالية ونظام المؤسسة الحرة، بالصورة المعروفة الآن، والواقع ان اياً منهما يصبح عرضة لخطر شديد اذا زاد ضمان دقة أي تنبؤ عن 50% "[2]

3- المضاربة تؤدي الى غياب السيولة من الاقتصاد الحقيقي: فاثناء صعود سوق البورصة يتشجع الناس على وضع مدخراتهم في البورصة ، فيتباطأ النشاط الاقتصادي.

[1] المشتقات المالية صـ49فحة.
[2] تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالربث صـ 281، 282فحة.

4- المضاربة تؤدي الى انقطاع الاسواق عن الواقع : حيث يرى كينز – كما يشتهر بذلك ايضاً – ان الربح في البورصة لا يشترط شراء اسهم في الشركة الاكثر ربحاً بالفعل، ولكن في الشركة التي يعتقد الكل انها تحقق ربحاً اكثر.

5- المضاربة تلهي الشركة عن الاهتمام بمنتجها الحقيقي: تقوم الكثير من الشركات بالاتجاه الى الاسواق المالية اذا لم تفلس او تحولت الى عجلة الفئران لتولد ارباحها لاشخاص في تلك الاسواق بعد ان تم خنقها على المكشوف لتحقيق الربح بدون مجهود مما يؤدي الى تدهور منتجاتها وكل الشركات التي قامت بذلك تدهور مستواها وتستطع ان تاخذ العديد من الامثلة، وقد ذهب جون مايناردكينز الى ان علاج شرور المضاربة تقتضي فرض ضريبة عقابية على الارباح الرأسمالية الناتجه عن العمليات في سوق الاوراق المالية لإجبار هذه الفئة على الاستثمار طويل الاجل"[1]

6- المضارب دائن عابر لا يربط مصيرة بالشركة: حيث ان من مضار المضاربة والاثار غير المرغوبة المترتبة عليها هي ان المضارب في الفكر الغربي يعتبر مجرد دائن عابر لحملة الاسهم من المستثمرين و المؤسسين، فهو يشتري في يومه ليبيع في غده، ولا يربط مصيره بمصير الشركة. ولو اننا اطلقنا العنان لخيالنا لحظة وتصورنا ان جميع حملة الاسهم من المضاربين، فاننا سوف نجد السؤال التالي يطرح نفسه على بساط البحث: من الذي سيراقب اداء شركات المساهمة؟ و من الذي سيحضر اجتماعات الجمعية العامة العادية لمناقشة نتائج اعمالها او حتى غير العادية لامور مهمة لها مساس بمستقبل الشركة؟ ومن الذي سيحاسب مجلس الادارة اذا ما اخفقت الشركة في تحقيق اهدافها، او في حالة تخلف طرائق انتاجها، او تراجع مبيعاتها، او تدهور ربحيتها ونتائج اعمالها؟ فنجد مثلاً ان المستثمر الحقيقي يتاكد من مدى قوة المركز المالي للمنشأة، ومن سلامة الهيكل المالي والتمويلي للمنشأة، ومن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ، ومن قدرة الشركة على تحقيق الارباح بعكس المضارب الذي لا يهتم لذلك. لذلك فان اليد الخفية تحرك الجميع نحو مصلحة المجتمع في السوق الحقيقية ، بينما تحرك الجميع الى الهاوية وتدمير العالم في الاسواق المالية فبطبيعة الحال انه ليس المضارب الذي يشتري في يومه ليبيع في غده ، او الذي يبيع الاسهم التي لا يملكها ، او يشتري اسهما وليس لديه المال الذي يبذله لاقتنائها، ولكنه يقيناً هو المستثمر الذي يربط مصيره بمصير الشركة ويمثل فيها عنصر الاستقرار والديمومة، وهو وحده الذي ينهض بتلك المهام وهو يرى في نماء الشركة نماء رأسماله وفي تعظيم ربحيتها وعوائد انتاجها نمواً في حجم التدفقات النقدية التي سيكون بوسعه الحصول عليها سواء كانت في صورة نقدية او عينية، فالفرق بين المضارب والمستثمر يمكن تحديدة بحضور او غياب نية المتاجرة ، بمعنى التربح من تقلبات الاسعار للاوراق المالية "[2].

7- حتمية الخسارة : فالبورصة ليست منتجة للثروة ، وانما سوق لتبادل الثروة ، فمن الناحية النظرية يمكن لشركة ما كما في السوق التجاري العادي ان تكسب او لا تتعرض لخسارة في الحد الأدنى، اما سوق الاوراق المالية فكل ربح عادة ما تقابله خسارة، و بما ان السارق الذي يجب قطع يده ليس لأنه قام بنقل الثروة من مكان لأخر ولكن السبب لأنه لا ينتج شيء للمجتمع وانما يقوم بعمل نقل للملكية او الثروة فقط (وهذا يتطلب جهد مبالغ فيه جداً ومخاطرة كبيرة جداً وهو غير منتج ابداً، وبذلك تحصل خسارة عظمى للمجتمع والجميع بضياع ذلك الجهد وذلك القدر من المخاطرة الذي يفترض بهما توليد ثروه طائلة)، وكذلك المضاربين في البورصة فيجب قطع ايديهم ولنفس السبب ايضاً وهو اننا لسنا بحاجه لتلك اليد.

8- المضاربة تدمر راس المال البشري: ما نخسره في البورصة من انه بدلاً من ان يكون احدهم دكتور او محاسب او غيره فانه يصبح مضارب ويضيع على المجتمع الفائدة المرجوة حيث ان المضاربة هي عمليه صفرية أي ان الناتج الاجمالي لها هو صفر ولا يستفيد المجتمع من شيء منها بل انها مدمرة للمجتمع حيث انك لا تحتاج لأكثر من اسبوعين في أي بورصة لتدرك ان ما يسوق جميع

[1] المشتقات المالية صـ46ـفحة.
[2] المشتقات المالية صـ52ـفحة.

المتواجدين فيها هو الجشع في محاولة حيازة ما يملكه الاخرين – من خلال بذل مجهود حقيقي الا انه غير منتج – باي طريقة غير شرعية وبدون حق لحيازته.

9- المضاربة تسبب انهيار البورصة: البورصة في النهاية سلعة ينطبق عليها ما ينطبق على العرض والطلب ، ففي فترات معينة يزداد ضخ السيولة في السوق، فترتفع الاسهم (لكثرة الطلب) حتى تصل لحد يفوق التصورات ، وامام الحلم بتحقيق ارباح خيالية — قد يكون البعض قد حققها بالفعل، ترتفع الاسعار الى حدودها القصوى، عندها تكون لحظة الانهيار قد دنت. فالبعض يتخوف من الشراء باعتبار ان السعر مرتفع جداً ولن يرتفع اكثر من ذلك، فهو اذن سيبيع بخسارة ان اشترى، والبعض الاخر يتخوف فيسرع ببيع الاسهم قبل ان يهبط سعرها[1] وهو ما يسبب دورة لولبية داخلية من انخفاض الروح الحيوانية والتي تؤدي بدورها الى انهيار العالم.

10- المضاربة تمكن من التهرب الضريبي: تجعلك البورصة عاجز عن حساب ثروة شخص ما في لحظة محدودة بحسب قيمة الموجودات الحقيقية، وبالتالي لا تستطيع احتساب الضريبة التي فصلناها سابقاً.

11- المضاربة تخل بالاستقرار السياسي: منع البورصات يمنع السعي المحموم للمناصب السياسية وتدمير السياسة والذي يكون من قبل المضاربين لمعرفة المعلومات التي لا يمكن للعامة الوصول اليها فالمعلومات تعني الثراء.

12- المضاربة تقوم باستبدال الاستثمارات الحقيقية باستثمارات وهمية: عدد المستثمرين الذين دفعهم من الاستثمار الحقيقي الى الاستثمار الوهمي مما سبب لهم تثبيط في الاستثمارات الحقيقية ان تجبر مستثمر ان يخوض في مخاطرة محسوبة معناه ان تمنعه من المشاركة في مخاطرة غير محسوبة و بعكس الاستثمارات الحقيقية والتي غالباً يستحوذ عليها الشخص فان المضاربة تستحوذ على الشخص وهي كما يطلق عليها الاقتصاديين بانها نتاج ارباح لا تنتج استثمارات مربحة ولا تنشط الاستهلاك— نتاج حقيقي وتركز للثروة من اصحابها الحقيقيين – لنأخذ المثال التالي : يقول باتريك ارتو " من الواضح ان استهداف معدل ربح للموارد الذاتية مبالغ فيه يؤدي بشكل عام الى تصرفات ضارة بالاقتصاد عامة، وضار بالشركات ذاتها في المدى المتوسط (أي بالنسبة لحملة اسهمها، وكذلك للعاملين بها). وفي النهاية، يؤدي الى الجري وراء معدلات ربح غير طبيعية، وتشوية قسمة الدخول ضد مصالح العاملين بالأجر، وتخفيض الموارد الذاتية بكثرة اعادة شراء اسهم الشركة، وخفض الاستثمارات، والحساسية المفرطة ضد المشروعات ذات المدى الطويل. ولن نمل التكرار بان تطور الرأسمالية هذا نحو (انتاج) الارباح التي لا تنتج استثمارات مربحة، ولا دخولا تنشط الاستهلاك، يثير القلق."[2] ويقول باتريك ايضاً " ان اتباع سياسة تهدف الى اعادة قسمة الدخول لصالح العاملين بالأجر، ورفع القدرة الشرائية للفئات الاكثر حرماناً قد تساهم في إعادة الثقة، وفي دعم النمو لدرجة ما. ولكنه من غير المعقول (وفي المدى البعيد من الخطير) محاولة تنشيط الطلب بإجراءات ذات طابع كينزي فقط. الا اذا اردنا دفع الامور في اتجاه الاستيراد ونقل المصانع! ان الرفع العام للقدرة الشرائية ليس المقدمة للخروج من فخ النمو الضعيف، وانما يجب ان تكون النتيجة السعيدة لإقفال الدائرة الحميدة. وهذا يقتضي تجمع عدد من الشروط ، وفي مقدمتها — وهو جوهري استخدام النقود التي تجري كالأنهار في الاقتصاد العالمي من اجل تطوير الاقتصادات، والاستثمار في الحواسيب، والمصانع، والبنية التحتية ، والبحوث والتطوير، وليس لدفع اللهاث وراء العوائد المالية الباهظة في المدى القصير، بما يضر بالشركات والعاملين فيها، والاقتصاد في مجملة. وبعبارة اخرى ، سيكون من الفظيع ان (تستخدم) العولمة لحساب المستثمرين الذين يعميهم الجري وراء مكاسبهم الشخصية (دون جعل الكعكه اكبر) والذين يفرضون على الشركات معدلات باهظة من الربحية على مواردها الخاصة."[3]

13- تشوية صورة السوق الحر في الاسواق الحقيقية: الاسواق المالية الخاصة خارج نظام المخاطرة والبورصة تقوم بتشويه الاسواق الحرة فبوجودها كما ذكر باتريك بانه يبدو" اننا نجد انفسنا امام رأسمالية بلا مشروع، وهي لا تستخدم ملياراتها في أي شيء مفيد، ولا تستثمر، ولا تحضر للمستقبل بما فيه الكفاية. وتجري النقود كالأنهار في الاقتصاد العالمي، ولكنها نادراً ما تستخدم في الاتجاه الصحيح، وخاصة في بلدان اوروبا القارية، لتساعد على تكيف الاقتصاد، عن طريق الاستثمار في استخدام الحواسيب، وبناء المصانع

---

[1] خطوتك الاولى نحو فهم الاقتصاد صـ91ـفحة.
2الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها صـ70ـفحة.
3الراسمالية ي طريقها لتدمير نلفسها صــ58ـفحة.

والبنية التحتية، والبحث والتطوير، ولكنها بدلاً من ذلك تغذي شراهة المستثمرين، في سباق محموم من اجل الارباح المالية في المدى القصير."[1]

14- ضعف الطلب: ان فكرة تواجد الاسواق المالية خارج نظرية المخاطرة والبورصة تسبب ضعف الطلب يقول باتريك " ان عدم توزيع مكاسب ارتفاع الانتاجية على الأجراء، وعدم إعادة استثمار الأرباح، وانما توزيعها على المساهمين او الاحتفاظ بها على شكل سيولة ، معناه فرض نوع من الادخار في شكل نقدي. بعبارة اخرى ، اذا ما حافظت الشركات على معدل اداء عال لمواردها الذاتية، فان معدل أداء الادخار يهبط في المقابل، لان جزءاً كبيراً منه يتحول الى سيولة، او الى استثمار مالي (سندات حكومية او عقارات ...) لا رأسمال منتج يخلق النمو، وفرص عمل جديدة. وهذا امر يدعو للقلق سواء على المستوى الاقتصادي الكلي او الجزئي ، فهو يعني تجميد جزء من طاقة النمو المستقبلية لدينا. ولكن المستثمرين – وخاصة الامريكان والانجليز – يبدون راضين عن هذه الاوضاع. فهم يفضلون ، مثلهم مثل اغلب الفاعلين في السوق – ربحية اعلى بطبيعتها، واقل مستوى ممكن لمخاطر الخسارة، وبالتالي معدل للاستدانة/الموارد الذاتية منخفض بقدر الامكان. وهم يبررون هذا المطلب كذلك بالحاجة الى درجة اكبر من الامان، ولذلك ينظرون بعين الرضا لامتناع الشركات عن استثمار ارباحها كيفما اتفق"[2]

15- استغلال الحكومات ونهب الاموال من جيوب دافعي الضرائب: اذا كانت هناك من علاقة تربط الاسواق المالية المضاربة في البورصة بالحكومة فقد كانت ولا زالت وستظل العبارة القائلة " ان وقعت العملة على الصورة يفوز البنك وان وقعت العملة على الكتابة تخسر الحكومة " فقد يخوض التنفيذيون في مؤسسات الادخار والقروض المقامرات الكبيرة بأموال المودعين فان ربحوا المال الوفير ، يحتفظون بالغنائم، وان خسروا، يشهرون افلاسهم وتدفع الحكومة للمودعين اموالهم. ان الحافز في الاسواق المالية يدفع المصرفيين ان يتصرفوا عادتاً بمنطق " كفوا ايديكم وسنقوم بعملنا " وبالطبع فان ترجمت هذا الميداء هي لنستغل النظام – الذي هو عرضة للاستغلال ويستحيل سد الثغرات المتواجدة فيه – وذلك بهدف حصد كميات كبيرة من المال ورجاء لا تزعجونا والمثير للاهتمام هو اننا خلال وقت الرخاء نقول كفوا ايديكم ولا تنظموا عملنا ولا تتدخلوا في شئوننا وعندما تقع الكارثة نأتي مستنجدين ونسأل من الحكومات ، هل يمكنكم تسوية الامر؛ اذا ان الرابح دائماً هم اصحاب المصارف ، وكما قال بريطانيون كثيرون فإننا نخصص ارباح المصارف لصالح بعض المنتفعين وعندما تقع الخسارة نعمم الخسائر على الجميع "على المغفلين" وهم المواطنون العاديون.

16- توسع الفجوة الاشتراكية او ما يسمى بتراكم راس المال حتى تم اللجوء الى الدين عبر البطائق الائتمانية.

17- التهديد بأزمة مالية عالمية: يعتقد المعلقون ومن بينهم واحداً من اكبر القوى المؤثرة في مجال المال والاعمال في العالم وهو " جورج سوروس" يعتقدون بان القوى المضاربية تهدد بأزمة مالية عالمية .

18- منعها يجلب شركات استثمارية تخاف من التقلبات التي تسببها المضاربة: الاسهم في سوق البورصة كفقاقيع الصابون لا ندري متى تنفجر وانفجار فقاعة اسواق السندات والاسهم هي الفرصة الذهبية للشركات الاحتيالية فمن اخطر مشاكل البورصة انها تقوم بإخافتك من الاستثمار وتحبط التقدم والازدهار في الاستثمار ومن اهم ميزات منعها انها تجلب شركات استثمارية كثيرة تخاف من تقلبات الاسعار.

ثانياً منع البضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية:

لا يمكن ان ادفع ديون عن شخص لا يصحو على مدار الساعة او يقترض الكثير من المال لاشباع عادة الادمان على المخدرات او الشراب التي لدية وكما يعرف العالم باجمعه لا توجد اي بضائع لا تخضغ للمنفعة الحدية الا ولها اضرار بليغه على العقل والحالة النفسية للفرد المستهلك وهو ما ينعكس على الجميع. يخضعنا المنطق والاراده الحره (عكس ارادة الادمان) لان نحاول الحصول على اقصى منفعة مما ننفقة، واسهل مثال على ذلك اني اذا انفقت كل دخلي على شراء شوكلاته مارس ، فاني لن احصل على اقصى منفعة ، حيث سيظهر تناقص المنفعة الحدية بسرعة فعندما

1الراسملية في طريقها لتدمير نفسها ، صـ13ـفحة.
2الرسامليةفي طريقها لتدمير نفسها صـ39ـفحة.

نستهلك الكثير من شيء ما على سبيل المثال، يقل مقدار الاشباع او المنفعة الذي نحصل عليه من كل قطعة إضافية. فمثلاً تناول قطعة شوكولاته واحدة يومياً من الأشياء الرائعة، ولكن عندما تكون هناك قطعة اخرى فمن الممكن ان اتناولها ومن الممكن ان اتركها. وبعد القطعة الثالثة قد أبدأ في الشعور بالغثيان، اما بعد القطعة الرابعة فمن الممكن ان اصبح مريضاً. من هنا تقل المنفقة او (المنفعة الحدية) التي نحصل عليها من كل قطعة اضافية يعرف ذلك بما يسمى (بتناقص المنفعة الحدية) فكلما زادت كمية المنتج الذي تحصل عليه قل مقدار ما تحتاجه اضافياً منه. وقد يتحول ايضاً الى امر سلبي؛ فبعد ستة اكواب من القهوة في الصباح من الممكن ان ادفع لشخص آخر لكي يتناول الكوب السابع الذي سيقدم لي اما البضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية فتخرج من الاحتياجات الطبيعية للفرد فالبضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية – وهي الاشياء التي يدمن عليها الشخص ولا تؤثر الكمية في جسم الانسان من حيث السمنة مثلاً ، مثل المخدرات و الخمر ، و السجائر – لا يملك المستهلك فيها القرار بل يكون القرار للمنتج حيث اني لا املك قراري فيها لانها ترتبط بعادات الادمان ، لذلك تقوم هذه المنتجات بفتح باب مخاطرة كبير او مبالغ فيه على المستهلك وتغلق باب المخاطرة على المنتج فتجارة أي شيء يرتبط بالإدمان – أيا كان – هو احد العوائق الاقتصادية بمعنى انه مصدر لتركز الثروة فيجب منع أي شيء لا يخضع للمنفعة الحدية حيث يتم الادمان عليه كالمخدرات والمسكرات كالخمر والسجائر والقات والتبغ والتمبل والسفه... الخ لانها عائق امام نظام المخاطرة كما ان المسكرات ترتبط بالوضع الاقتصادي المزري ارتباطاً وثيقاً ، حيث يكثر الناس المسكرات في الازمات للترويح عن النفس الا انها دائماً مزدراه اجتماعياً بمعنى انك تجد احد الاشخاص يزدري ابيه لأنه سكير فقط او امه لأنها سكيرة مثلاً ، و فاذا توفرة العدالة في النظام الاقتصادي ونسبة التوتر بسبب غلق باب المخاطرة المبالغ فيه والذي يسبب الازمات النفسية فلا حاجة لإستهلاك مثل هذه البضائع خاصة في ظل عدالة نظام المخاطرة.

ثالثاً منع الدعارة والعلاقات العابرة:

يجب منع الدعارة والعلاقات العابرة لان الدولة لا تستطيع الدفع عن شخص ذهب لممارسة الدعارة باموال الناس كما ان الدعارة تقتل الكفاءة وستجد ذلك في كل الاحصائيات التي تعنى بممارسين الدعارة بالنسبة الى معدل الانتاجية على المستوى الفردي في مجتمع واحد فالعلاقات الجنسية تحتل مساحة تفوق 90% من مساحة التفكير في عقولنا في حالة العلاقات العابرة وتكاد تكون صفرية في حالات الاستقرار الاسري كالزواج مما يتيح للعقول البشرية ان تستخدم في رفع الكفاءة ، فمشكلة الدعارة هي انعدام الانتاجية بشكل كامل وتقوم بتوجية الهم الاقتصادي الوحيد باتجاه جانب الدعارة المجانية، ان الدعاره تؤدي تقريباً الى وصول معدل نمو الانتاجية الى الصفر عند من يمارسها ، ولذلك تجد الاسواق الماليه يستطيعون ممارسة العهر مع ممارسة اعمالهم كما اشتهر عن وول ستريت والسبب انهم لا ينتجون أي شيء على الاطلاق وهذا ما لا يمكن استمراره في أي منظومة استثمارية غير مالية حيث غالباً ما يتم تسريح اولئك المنخرطين في الدعارة رغم ظهور اسباب اخرى مثل قل كفاءة اولئك الافراد او عدم تركيزهم في وضائفهم او غيرها وتعدد الاسباب الثانوية التي منبعها واحد. كما ان الدعارة تضع نصف القوة المنتجة او النساء في غير محلها ولكن هذه ليست الاسباب الوحيدة بالرغم من انها الاسباب الرئيسية لانها اقتصادية في عمقها بالاضافة الى كلفة التامين التي ساذكرها لاحقاً الا ان هناك اسباب اخرى ترتبط بالمخاطر لها اثار اقتصادية ابعد تنبع من شكل المجتمع الناتج عن ممارسة مثل هذه العادات ما اقصده هو ان هذه العلاقات العابرة تزيل المخاطر عن الرجال وتضع المخاطر على النساء وهذا له تأثير اقتصادي على نفقات الدولة الاقتصادية الى جانب العديد من الخسارات الاخرى كتب ستيفن ليفيت وستيفن دوبنر في كتابهم الجميل الاقتصاد العجيب فصل اسموه اين ذهب جميع المجرمين حيث اثبت كلاهما "ان الجريمة تقل مع ارتفاع حالات الاجهاض وترتفع مع انخفاض حالات الاجهاض" وفي كل احاول ان اقتبس جزء منه لا اجد بداً من اقتباس الفصل بكامله ولكن سأنقل ما كتبوه بتصرف. قاما اولاً بأثبات خطاء كل التحليلات الاخرى التي افترضها جميع المحللين، وبعدها ذكرا قصة امرأتين ذهبتا للمحكمة للاعتراض على قوانين منع الاجهاض ومن ثم ربحتا القضية و تم تغيير قانون الاجهاض في الولايات المتحدة تم تسمية هذه القضيتين باسم

قضيتي (رو) و (ويد) ومن ثم قاما بذكر قصة مقتل رئيس رومانيا الذي قام بمنع الاجهاض وكان مقتله ناتج عن منع الاجهاض وبعد ذكر قصة مقتل الرئيس الروماني قالا ان قصة الاجهاض الروماني عكس صورة قصة الجريمة الامريكية. ونقطة الالتقاء كانت يوم عيد الميلاد في عام 1989 عندما عرف فيقولايشاوشيسكو الطريق الصعب – ورصاصة برأسة– وان منعه للإجهاض كان ذا مضامين اعمق مما كان يعرف في ذلك اليوم كادت الجريمة تصل الى أوجها في الولايات المتحدة ، ففي السنوات الخمس عشرة الماضية ، ارتفعت جريمة العنف 80%، وكانت الجريمة شغلت الأخبار المسائية والأحاديث الوطنية عندما بدأ معدل الجريمة بالانخفاض في اوائل التسعينات، اذ انخفض بمثل تلك السرعة المفاجئة، بحيث ادهش الجميع، انشغل بعض الخبراء سنوات عديدة، لكي يعرفوا ان كانت الجريمة تهبط ، مع انهم كانوا واثقين من استمرار ارتفاعها ، وبعدما وصلت الجريمة الى القمة بزمن طويل في الواقع ، استمر بعض الخبراء بالتنبؤ بسيناريوهات اكثر ظلاماً ، لكن الدليل كان لا يقبل الرفض: فالشوكة الطويلة والوحشية في الجريمة تتحرك بالاتجاه المعاكس، ولا تتوقف حتى هبط معدل الجريمة الى مستويات ما قبل أربعين سنة ."[1] كان لدى الولايات المتحدة تاريخ للاجهاض مختلف عما كان في اوروبا ، في الايام الاولى للأمة ، كان من المسموح ان تحصل على الاجهاض قبل " الارتكاض" وهذا يعني عندما تشعر الحامل بالحركة الاولى لجنينها ، وهذا يكون تقريباً ما بين الاسبوع السادس عشر والاسبوع الثامن عشر من الحمل. في عام 1828 ، اصبحت نيويورك اول ولاية تقيد الاجهاض ، وبحلول عام 1900 اصبح الاجهاض عملياً غير قانوني في جميع انحاء البلاد ، وكان الاجهاض في القرن العشرين غالباً خطيراً ومرتفع التكاليف ، لذلك قل عدد النساء الفقيرات اللواتي اجرين اجهاضاً، وكانت تلك النساء لا يحصلن على ما يضبط الولادات ، وما كانت تفعله ، نتيجة لذلك ، كانت تحصل على مزيد من الأطفال، في اواخر التسعينات ، بدأت بضع ولايات تسمح بالاجهاض في ظروف خاصة جداً وبحلول 1970م جعلت خمس ولايات الاجهاض عملاً قانونياً وموافراً على نطاق واسع : نيويورك وكاليفورنيا وواشنطن والاسكا وهاواي، وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني من عام 1973 اصبح الاجهاض عملاً قانونيا في جميع انحاء البلاد ، وذلك بحكم المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية " رو" و " ويد" . فكان رأي الاكثرية كما كتبه القاضي هاري بلاكن ، يتحدث بصورة خاصة الى حكم أمهات المستقبل : ان الضرر الذي تفرضه الولاية على المرأة الحامل بمنحها هذا الخيار واضح .. فالأمومة ، او الاطفال الاضافيون ، قد تفرض على المرأة حياة ومستقبلاً مجهداً ، ان الاذى النفسي قد يكون كبيراً، والصحة العقلية والجسدية قد ترهقها رعاية الطفل، هناك شدة وكرب لكل اصحاب العلاقة المرتبطين بهذا الطفل غير المرغوب فيه، وهناك مشكلة تربية الطفل ضمن عائلة غير قادة من الناحية النفسية وخلافها على رعاية الطفل، فاصدرت المحكمة العليا تاييداً لما عرفته الامهات في رومانيا واسكندنافيا – وفي اماكن اخرى – منذ زمن طويل: عندما لا تريد امرأة طفلها ، فان لديها سبباً وجيهاً ، فقد تكون (غير متزوجة) او ، وقد تعتبر (نفسها) فقيرة جداً بحيث لا تستطيع تربية طفل ، وقد تعتقد ان (حياتها) (غير مستقرة) او غير سعيدة، او تعتقد ان عادة الشرب او المخدر لديها قد تؤذي صحة الطفل ، وقد تعتقد انها صغيرة جداً او انها لم تتلق تعليماً كافياً بعد .ولأي سبب من مئة سبب قد تشعر انها لا تستطيع تأمين بيئة منزلية تقود تربية طفل تربية صحية ومنتجة. في السنة الاولى بعد قضية (رو) و (ويد) أجرت 750000 امراه اجهاضاً في الولايات المتحدة (ويمثل هذا اجهاضاً واحداً من بين 4 ولادات عادية) ووصل عدد الاجهاضات في 1980 الى 1.6 مليون (ويمثل هذا اجهاضاً واحداً من بين 2.25 ولادة عادية) ، وحيث استقر هذا العدد في دولة يبلغ عدد سكانها 225 مليون نسمة ، قد يبدو عدد الاجهاضات (1.6 مليون سنوياً) – أي اجهاض واحد لكل 140 امريكياً – دراميا ً تماماً. وبعد سنة من موت نيقولاي نيقولايشاشيسكو اعيد السماح بالاجهاض في رومانيا، اذ كان هناك اجهاض واحد لكل اثنين وعشرين رومانياً ، ولكن لا يزال 1.6 مليون امراه امريكية سنوياً يحملن ولا ينجبن . قبل قضية "رو"و"ويد" كانت فتيات الطبقة الوسطى او العليا هن اللاواتي ترتبن ويدفعن تكاليف عملية اجهاض امنه وغير قانونية ، اما الان فبدلاً من الاجهاض غير القانوني الذي قد يكلف 500 دولار ، تستطيع أي امراه الحصول على اجهاض بصورة يسيرة وبكلفة تقل عن مئة دولار. من هي المرأة التي تستطيع ان تستفيد من "رو" و "ويد" ؟ غالباً جداً ، انها المرأة غير المتزوجة او المراهقة او الفقيرة ، واحياناً كون الثلاثة معاً ، وماهو

[1] الاقتصاد العجيب ص 133 فحة.

المستقبل الذي يكون وليدها ؟ اظهرت دراسة ان الطفل النمطي الذي لم يولد في السنوات الاولى للإجهاض القانوني لدية احتمال 50% بان يعيش في فقر ، ويمكن ايضاً ان يكون 60% من الاطفال في بيت ام وحيدة ، وهذان العاملان : الطفولة الفقيرة المرتبه بفقدان اب يتحمل المخاطر والبيت ذو الام الوحيدة المرتبطه بفقدان اب يتحمل المخاطر – هما من بين اقوى العوامل التي تتنبأ بان الطفل سيكون مجرماً في المستقبل : فالنمو في بيت وحيد الوالدة او الام يضاعف احتمال ارتكاب الطفل لجريمة . وكذلك عندما تكون ام الطفل مراهقة .وتظهر دراسة اخرى ان تعليم الام هو العامل الوحيد الاقوى الذي يؤدي الى الاجرام حيث انها في فقدان الاب تكون غير قادرة على تحمل اي مخاطر بتاتاً. بعبارة اخرى ، ان العوامل ذاتها التي دفعت ملايين الامريكيات لاجراء اجهاض تبدو ايضاً انها تشير الى ان اطفالهن ، لو كتبت لهم الولادة، فسيعيشون حياة غير سعيدة، وربما حياة اجرامية. من المؤكد، ان جعل الاجهاض قانونياً في الولايات المتحدة ذو نتائج عديدة. فقد هبط موت الاطفال بصورة درامية، وكذلك هبطت الزيجات السريعة (عند ظهور اعراض الحمل لدى المرأة)، وكذلك عدد الاطفال الذين يؤخذون للتبني (مما ادى الى ازدهار تبني الاطفال الاجانب)، وارتفع معدل الحمل بنسبة 30%، لكن الولادات انخفضت في الواقع بنسبة 6% ، وهذا يشير الى ان نساء كثيرات يستخدمن الاجهاض لضبط المواليد ، وهذه سياسة اوليه وجذرية بالنسبة لسياسة شركات التأمين. وربما كانت اكثر النتائج الدرامية لجعل الاجهاض قانونياً، والتي قد تاخذ سنوات لتكشف عن نفسها، هو تأثيره في الجريمة. ففي اوائل التسعينات عندما كانت اول مجموعة اطفال ولدت بعد قضية "رو" و " ويد" تصل اواخر سنين المراهقة – وهي السنوات التي يدخل فيها الشباب اول الجرائم – بدأ معدل الجريمة يهبط. وما ينقص هذه المجموعة طبعاً هو الاطفال الذين يقفون امام اعظم فرصة ليصبحوا فيها مجرمين، واستمر معدل الجريمة يهبط باستمرار بينما بلغ جيل كامل سن الرشد من دون اطفال لم تكن امهاتهم راغبات بانجابهم الى هذا العالم ، فقد قلل الاجهاض القانوني من اولئك الاطفال غير المرغوب فيهم ، فعدم الرغبة بالأطفال تؤدي الى ارتفاع الجريمة لذلك ادى الاجهاض القانوني الى تقليل الجريمة احدى الطرق لاختبار تأثير الإجهاض في الجريمة يمكن ان تكون في قياس معطيات الجريمة في خمس ولايات، حيث جعل الإجهاض قانونياً قبل ان تجعل المحكمة العليا حقوق الإجهاض تشمل بقية البلاد. في نيويورك وكاليفورنيا وواشنطن وألاسكا وهاواي تمكنت أمرأه من الحصول على الإجهاض القانوني لمدة سنتين على الاقل قبل (رو) و (ويد)،وبالفعل، هذه الولايات التي جعلت الاجهاض قانونياً بصورة مبكرة رأت الجريمة بدأت في الهبوط بصورة أسبق من الولايات الخمس والأربعين والعاصمة واشنطن، فبين 1988 و 1994، انخفضت جرائم العنف في الولايات التي جعلت الاجهاض قانونياً بصورة مبكرة بمعدل 13% بالمقارنة مع الولايات الأخرى؛ وما بين 1994 و 1997 انخفضت معدلات الجرائم فيهم بمقدار يزيد 23% عن معدلات الولايات الأخرى، ولكن ماذا لو كان هؤلاء المقننون الأوائل محظوظين ؟ وما هو الشيء الآخر الذي يمكن ان نفتش عنه في المعطيات لتأسيس علاقة الإجهاض بالجريمة؟ ويمكن ان يكون عامل واحد للبحث عنه هو العلاقة بين معدل الأجهاض في كل ولاية ومعدل الجريمة فيها. ومن المؤكد، أن الولايات ذات اعلى معدلات للإجهاض في السبعينيات سجلت أعظم انخفاض في الجريمة في التسعينيات، بينما سجلت الولايات ذات المعدلات المنخفضة للإجهاض هبوطاً أقل في الجريمة. (وتوجد هذه العلاقة، حتى عندما يكون هناك ضبط في العوامل الاخرى التي تؤثر في الجريمة: سواء مستوى السجن لولاية ، او عدد أفراد الشرطة ، او الوضع الاقتصادي). فمنذ سنة 1985، حصدت الولايات ذات معدلات الإجهاض المنخفضة (كان معدل الاجهاض في مدينة نيويورك عالياً وتقع في ولاية أصبح فيها الاجهاض قانونياً بصورة مبكرة) نسبة جريمه اعلى وفضلاً عن ذلك ، لم يكن هناك أي رابط بين معدل الجريمة في ولاية ما ومعدل الجريمة فيها قبل أواخر الثمانينيات – عندما تأثرت المجموعة الأولى بالإجهاض القانوني قد وصلت طلائع الجرائم – وهذا هو مؤشر آخر على ان قضية (رو) و (ويد) هي فعلاً الحدث الذي أمال كفة ميزان الجريمة. هناك عدد اكبر من علاقات الترابط، الإيجابية والسلبية ، تدعم العلاقة ما بين الإجهاض والجريمة، ففي الولايات ذات المعدلات للإجهاض؛ كان الهبوط في معدل الجريمة بكاملة فيما بعد قضية (رو) مقابل الجرائم السابقة. وأظهرت دراسات في استراليا وكندا منذ ذلك الحين علاقة مماثلة بين جعل الإجهاض قانونياً وبين الجريمة. والمجموعة التي جاءت بعد قضية (رو)"[1]

---

[1]الاقتصاد العجيب صـ155,156فحة.

وهناك اثباتات اخرى قاما بذكرها لا يسعنى ذكرها هنا وبعد معرفة هذا الاكتشاف الجوهري ، هل يجب ان نختار بين الجريمة وموت الاطفال من ناحية والاجهاض من الناحية الاخرى!؟ بالطبع لا فلا زالت لدينا نظرية الخطر !! فبعد ان عرفنا ان الاسباب بنسبة 60% في كون الطفل مجرم هو ان الام وحيدة بمعنى انها انجبت الطفل عن طريق الدعارة او العلاقات العابرة، لنفترض ان السوق مثله مثل العلاقات الجنسية ولنفترض ان السوق الحقيقي عبارة عن زواج والسوق الوهمي عبارة عن علاقة عابرة، ولنفترض ان النسل او الاطفال عباره عن هدف (انتاجية)، فنطريه المخاطرة اقرب ما تكون الى الفرق بين الزواج والعلاقات العابرة (يلجا الرجال الى العلاقات العابرة خوفاً من تحمل مسئولية الأطفال والعائلة وقد يقيم مئات العلاقات العابرة وعندما تحمل البنت فان عليها ان تتحمل المسئولية الكاملة في تربية ذلك الطفل (غير الشرعي) فوق طاقتها بكثير وغالباً قد تلجا للإجهاض لأن – الى جانب انه في اغلب المجتمعات الى جانب الاغلبية في المجتمعات المتبقية سيكون ذلك الطفل موصوماً بعيب طوال حياته – تربية طفل او اثنين الى جانب عمل الام يعتبر كمن له وظيفتين بدوام كامل كما قالت احداهن بمعنى ان الام تتحمل المخاطر وحدها وهذا سيقود غالباً لفشل الام في تربية هؤلاء الاطفال وتحولهم الى مجرمين كما ستفشل المشاريع التي تتحمل المخاطر عوضاً عن الاسواق المالية التي تنعم بمعدل الفائدة، بينما في الزواج فانك تتحمل المسئولية او الجزء الاكبر من المخاطر بالمشاركة مع الام الى جانب التزام اسري في العلاقات وتربية الاطفال ولا تستطيع ان تقيم اكثر من عدد معين من علاقات الزواج في نفس الفترة) فالاشتراكية تدعوك للرهبانية وتمنع عنك العلاقات الجنسية (من اين ستاتي الاجيال القادمة في انتاجية صفر كما ان العلاقات الجنسية هي متأصلة في اصل الطبيعة البشرية) ، اما السوق الحرة فتدعوك لتعدد العلاقات الجنسية سواء كانت عابرة ام زواج (الفرق الذي احب تسليط الضوء عليه هو انه في الزواج تتحمل المخاطر من حمل للطفل ونفقه ومواليد وفتح بيت واثاث الى جانب انه يأخذ كل وقتك حيث لا تتفرغ لانتاج مجرم اخر مع اشباغ كل رغباتك بينما في العلاقات العابرة لا تتحمل المسئولية وانما تتحملها الام بعد ان تأخذ انت المتعة وتذهب أي انك لا تحتاج للوقت ولا للجهد ولا للمال)، والكينزية تدعوك الى تحديد العلاقات سواء كانت عابره ام زواج (في الزواج تتحمل المخاطر بينما في العلاقات العابرة لا تتحمل المسئولية وانما تتحملها الام) وفي الحقيقة انك ستضطر في الاخير ان تحظى بتعدد العلاقات اذا لم تكن في نفس الوقت فستكون بالتوالي او مع الوقت سوف تزيد علاقاتك أي انك بطريقة او بأخرى ستحظى بتلك العلاقات لأنها عابرة ويسهل عليك اختلاسها او انك ستعود اخيراً الى الرهبانية ، اما نظام المخاطرة فهو يدعوك لتعدد العلاقات بشرط ان لا يكون فيها مكان للعلاقات المنحرفة او العابرة بمعنى (ان تكون كلها زواج فقط بحيث انك تتحمل المخاطر حتى وان حصل الطلاق فالابن للاب), ان ارتباط معدلات الجريمة بالإجهاض هو بالتحديد نتيجة للعلاقات العابرة لأنك لا تتحمل مخاطر وليس لتعدد العلاقات الجنسية، اما الازمات العالمية فهو الطفل غير الشرعي واما عمليات انقاذ البنوك من جيوب دافعي الضرائب فهي بالتحديد اذا لم تتم عملية الاجهاض فسوف يصبح الطفل مجرم على الاغلب واما عمليات الاجهاض التي تتحملها الام فهي دولة الرفاهية؛ اذا اتضح المثال السابق فسأتوقع بانك استوعبت فكرة ان على الحكومة تأميم الاسواق المالية (الوهمية) (منع العلاقات العابرة) اذا استوعبت ان الشعب هو الام والمصرفي هو الاب غير الشرعي ، هذا عبارة عن تبسيط ، والسؤال الجوهري والذي يخص اهم مواضيع الاقتصاد جدلاً وهو حول السوق الثانوية "لتسييل استثمارات المستثمرين كلما شعروا بحاجة لذلك ذكرنا انها امر واجب وحصري على الدولة لإيجاده والتحكم فيه " ، وهذا سيرفع مستوى الكفاءة اخيراً ؛اما البورصة والمشتقات المالية فهي بالتحديد علاقة عابرة لكنها مختلفة تماماً عن كل العلاقات العابرة بمعنى انها blind date (موعد غرامي اعمى) المقصود بهذا الموعد الغرامي لمن لا يعرفه هو ان تواعد شخصاً ما على الانترنت مع تطور التقنيات وانت لا تعلم عنه شيئاً وتحددون موعداً ومكاناً للقاء ، وتذهب لذلك الموعد الغرامي وانت لا تعرف حتى ان كانت امراه ام لا والذي يحصل غالباً في هذه المواعيد انه لا يذهب اليها الا من لم يجد الاخرين فيه شيء يجذبهم اليه .بمعنى اخر لن يترك لك شركات منظمين البورصة الفرصة اذا وجدت الا اذا كانوا يستدرجوك فقط، وبينما لا زلت تملك بعض الخيارات في الموعد الاعمى ففي البورصة لا تملك ذلك الخيار. الا ان الاصل في العلاقات الجنسية التعدد ، يقول القران "انكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى... وبما انه بداء (بمثنى) افترض ان العدد المثالي للزوجات هو اثنتين باستثناء حالة وحيدة وهي اذا كانت زوجة الرجل اذكى منه بمعنى ان تغلب زوجته عليه في جانب

التفكير لن يمكنه من العدل بينها وبين زوجته الاخرى ، ان الزواج باثنتين سيجعل من الرجل اكثر مقدره على تحمل مخاطر اكبر واكثر انتاجيه وهو ما سيوسع ثرواته وبالتالي نفقاته كما ان العدد الكلي للنساء في العالم يقترب من ضعف عدد الرجال ، والاهم من هذا كله ان عدد الرجال الذين وصلوا في اعمارهم 63 عام قد حضيوا باكثر من علاقة في حياتهم سواء اكانت زواج ام غيره على مدار اعمارهم قد جاوز نسبة 95% بمعنى ان كل زوج سيطلق زوجته او سيخونها اذا فرضنا اعتقاد الجميع بان الاصل هو علاقة وحيدة وليست علاقتين كحد مثالي و بعكس النساء حيث ان نسبة 25% منهن لم يحضين بعلاقة حتى الوفاة في المناطق المحافظة التي تمنع تعدد الزوجات، الى جانب تحقيق الزواج باثنتين للاستقرار الاجتماعي كما انه يقوم بموازنة طريقة الرجل في العداء الغير مبرر لكل شيء يسمع عن ان هناك من يعادية وسيعطية طريقة تفكير منطقية اي انه سيقتل حس التطرف فيه بكل اشكاله و طريقه التفكير المنصفة ستشمل الام في مقابلة معاملة الزوجات وسيؤدي الى ترفع الرجل عن التفكير في السفاسف او صغائر الامور والتركيز على الاهم ، كما انه سيحقق للزوجتين الكثير من الميزات التي لا يمكن حصرها. يخبرنا الاقتصاد ان تفكير الزوج سيكون اكثر تبجيلاً للنساء بسبب الندرة وهو ما سيعكسه ايضاً طريقه تعاملة مع امه عندما يفقد الندرة او الاحتكار في العلاقة الذي تتمتع به الزوجه الوحيدة بعد الزواج من اثنتين فمن يحرص على البطن الذي انجبته لن يهمل القلب الذي اسكنه بداخله. لقد ذكرنا قصة نقل العدوى لاستيفن لاندسبرج سابقاً ولكن لا مانع من ذكرها مجدداً هنا لتعزيز ضرورة ضبط نظام المخاطرة لان الدعاره والعلاقات العابرة – بعد ان اصبحت كل الاسواق مالية حكومية ومن ضمنها شركات التامين – ترفع كلفة التأمين على الدولة كتب ستيفن لاندسبرج " ففي بعض الاحيان قد تنتقل عدوى الايدز لاحد المرضى عن طريق نقل الدم، فهل يفترض في هذه الحالة ان يرفع المريض دعوى قضائية ضد طبيبة المعالج ؟ هناك وسيلتان على الأقل للتقليل من خطر الاصابة بالإيدز، الاولى هي التدقيق الشديد في مصادر الدم الذي ينقل للمريض والثانية هي مهمة المريض: فبعد نقل الدم مباشرة، لا يزال من المحتمل ان يكون المريض خالياً من العدوى، ولكنه سيواجه عوامل خطورة اخرى، ولذلك فعلية ان يغير نمط حياته ويقلل من نشاطاته المعتادة. فاذا حملنا الاطباء المسئولية ، فانهم سيتوخون الحذر والدقة الشديدين عند اختيار مصدر الدم الذي سينقل للمريض ، ولكن للأسف ففي هذه الحالة قد يظهر أي مريض ممن اجروا لهم عملية نقل دم ثم أصابته العدوى عن طريق انخراطه في علاقات مع بعض الافراد المنحرفين أخلاقياً ، فيلقي باللوم على طبيبه ويطالب بتعويض ضخم ، وقد يؤدي هذا كذلك الى تمادي البعض في السلوكيات المنحرفة أكثر من ذي قبل ، وهناك وسيلة لمعادلة هذا التمادي ، فمن الممكن ان يقدم الطبيب للمريض حافزاً مادياً مقابل ان يحيا حياة اكثر استقامة،(مثلاً ان يتلقى المريض الذي يحتاج الى نقل دم خصماً قدرة خمسون دولاراً في حالة موافقته على عدم الخروج في ليلة العطلة الأسبوعية!) ولكن اذا كان الطبيب عاجزاً عن "مراقبة" نمط حياة المريض ، فإن هذا الحل يصير غير عملي، والنتيجة ستكون انخراط بعض المرضى في السلوكيات المنحرفة بصورة أكبر . أما لو حملنا المرضى المسئولية ، فسوف تجدهم يسعون بأنفسهم الى التزام الحذر بصورة فعالة في اختيار الأنشطة الي يمارسونها، ولكن سيفقد الأطباء الحافز الذي يدفعهم للتدقيق في اختيار مصدر الدم. هنا يظهر حل آخر، ولو من حيث المبدأ، فمن الممكن ان يظهر المرضى استعدادهم لدفع المزيد من المال في حالة تأكيدهم من خلو الدم من الإيدز بنسبة 99% أكثر مما لو كانت نسبة التأكد هي 98% فحسب ، ولكن للأسف هذا الحل ايضاً لا يؤتي ثماره اذا كان الطبيب المعالج لا وازع من ضمير لديه بحيث يقبل المال الإضافي من المرضى ثم يحقنهم بدماء نسبة التأكد من خلوها من الايدز 98% فحسب ، فاذا حدث واصيب احد المرضى بالعدوى ، فلسوف يبرع الطبيب في تمثيل دور المتعاطف مع حظ هذا المريض العاثر الذي اصابه المرض مع اتخاذ كافة الاحتياطات. وهذا معناه ان القاء المسئولية القانونية على أي من الطرفين لن يخلو ابداً من الثغرات، فاذا استبعدنا كل المناقشات الفلسفية حول مزايا وعيوب كل من الحكمين ، نجد ان المحكمة لا تزال في مأزق لاضطرارها لاختيار احدهما ، واعترف بأنني حقاً لست ادري ما القرار الصائب"[1] في مثالنا السابق ، سيكون الحل بكل بساطة هو لماذا لا تمنع انت (باعتبارك الدولة) السلوكيات المنحرفة ؟؟ اذا اخذت اغلب الناس الجيدين والعاديين سيجمعون

1 فيلسوف الاقتصاد صـ135، 136فحة

على صحه هذه النظرية لانهم اساساً لا ينخرطون في علاقات منحرفة الا انهم سيقولون يجب اتاحة العلاقات المنحرفة ولا ادري لماذا !! لذلك لا تزال العلاقات متاحه وبشكل واسع جداً وبدون سبب وهذا سيقلل نفقات التأمين كذلك وهو ما سنذكره لاحقاً.

رابعاً منع الكهانة والسحر:

لا تستطيع الدوله الدفع عن احد الاشخاص الذي ذهب الى احد الكهنة والسبب هو ان الكهانة تمنع الكثير من الاستثمارات بحجة ان احد الكهنة اخبره بانه سيخسر اذا دخل في هذا المشروع مما يثبط الاستثمار ويوجه الشخص المعني فقط للإستهلاك من ما استدانه من غيره، اي الاستهلاك من مجهود غيره، والابشع من ذلك هو ان احد الاشخاص الذي يؤمن بفشل مشروعه بسبب تنبأت بعض الكهنه سيفشل مشروعه بنفسه ، ومن الجانب الاخر اذا كان احدهم فقيراً وأمياً فان الكهانه تصبح لديه ادمان فالخرافة والمعتقدات الخاطئة تجعل الاشخاص مهووسين بمعرفة الغيبيات وهذا يركز الثروة ايضاً من المطحونين الى الكهنه في مقابل خدمه هدامه فهي كمصدر دخل تركز الثروة او كسلعه او كخدمة اما ان تركز الثروة او تثبط الحوافز و الاستثمارات مثل الضريبة والتضخم والفائدة وغيرها.

خامساً منع زيادة نفقات التأمين:

السمنة

بما ان التأمين هو مهمه الدولة فيجب ان تمنع السمنة لأنها تضاعف مبالغ التأمين والمنع يكون عبر فرض صيام شهر كل العام الى جانب امكانية اصدار قانون بمنع السمنة اكثر من حدد محدد كما هو في القانون الياباني، فالسمنه تؤدي الى انخفاض متوسط عمر الشخص المأمول ووقوع مشاكل صحية متزايدة وتزيد من احتمالية الاصابه بالعديد من الامراض المصاحبة للسمنة وخاصة امراض القلب مثل مرض القلب الافقاري والذبحه الصدرية واحتشاء عضل القلب وقصور عضلة القلب الاحتقاني وفرط ضغط الدم و اضطرابات في استقلاب الشحوم والشحوم الثلاثية وتخثر الوريد العميق وانصمام رئوي وسكري النمط الثاني والعقم والتشوهات الخلقية للمواليد ووفاة للأجنة والى السكتات الدماغية والصداع النصفي ومتلازمة النفق الرسغي والخرف وارتفاع ضغط الدم داخل الجمجمه والتصلب اللويحي وصعوبات التنفس اثناء النوم وانواع معينة من السرطان والفصال العظمي واضطرابات الغدد الصماء والامراض النفسية واضطراب الاكتئاب الرئيسي عند النساء والنفور الاجتماعي والنقرس وضعف الحركة والفصال العظمي وعرق النساء كما يسبب نقص في فقدان الطاقه وهو ما يراكم تزايد الوزن ويسبب الموت الذي يمكن الوقاية منه والمنتشر عبر ارجاء العالم حيث ان خطر الوفاة يقل في غياب السمنه ويتضاعف عند حد معين بين النساء على مدار فتره 16 عاماً من الامراض حيث يرجع موت مليون فرد في اوروبا الى زيادة الوزن وتخفض السمنه من متوسط العمر المأمول من سبعة الى عشره اعوام.

الدم

وليست السمنه السبب الوحيد فهناك اسباب اخرى الا ان اهم هذه الاسباب على الاطلاق هو ان تتناول مرض بشكل مباشر ، ولا شيء عضوي يمكن ان يسبب الامراض عبر اكلة مباشرة ابداً سوا شيء وحيد وهو الدم بكافة اشكالة ، ويمكننا تقسيم طرق الوصول الى تناول الدم الى ثلاث طرق ، وهي اولاً الدم المسفوح ، وثانياً الدم المحتقن في الحيوانات التي تموت بدون ذبح سواء من خلال القتل او الوفاة مالم يتم ذبحها فور اصطيادها قبل ان تموت بشكل كامل ، و ثالثاً الحيوانات والطيور التي يكون نمو شحمها اسفل اللحم وليس العكس والسبب هو ان نمو الشحم تحت اللحم يمنع خروج الدم عند الذبح وهذه الاصناف تنقسم بدورها الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي حيوان اليف وحيد وهو الخنزير وثانياً كل الكواسر باستثناء الضبع وثالثاً كل الجوارح، وما دونها يمكن اكله من زواحف ومخلوقات بحرية وحتى حشرات، ويبدو ان هناك اسباب اخرى لمنع تناول لحم الخنزير ايضاً فلحم الخنزير يبدو انه مليء بالامراض في ذاته والسبب انه يتغذى على القاذورات ومخلفات جسم الانسان ويقوم بأكل الجيفة ولو كان ابوه كما ان الخنزير يأكل كل شيء تقريباً حتى بوله الخاص ومخلفات الحيوانات الاخرى والاوساخ او مخلفاتها ان كانت مبيله او جيف منتفخة، بالاضافة الى ان نسبة سموم جسم الخزير اكثر من 30 ضعف من لحم الخروف، ولا يتعرق الخنزير فجلده كالاسفنج يمتص كل وسخ وكل الامراض وعند اكل لحم الخروف يستغرق من 6 الى 9 ساعات لهضمه وخلال هذه التسع الساعات قد يمتص مقدار ضئيل جداً من السموم اما لحم الخنزير ففي خلال

ساعة واحدة فقط من الهضم يمتص سموم تكفي لتغطية الكبد بكاملة ، وذكر الخنزير يتجانس مع اي دابه ولو كان ذكراً مما يجعله حامل للامراض بكل اشكالها، وبعد ثلاث ساعات من قتل الخنزير فقط تخرج الديدان من جمسة، وتوجد ديدان في جسم الخنزير لا تموت حتى بعد الطبخ والشوي، ولحم الخنزير طبخه يستغرق 6 ساعات ولا يمكن شوائه حيث يستمر في الذوبان حتى يختفي، ويوجد دماء متخثره في راس الخنزير لانه المخلوق الوحيد الذي لا يرفع راسه للأعلى، وشعر الخنزير لا يمكن ازالته الا بالحرق، كما ان الخنزير لا يشم اكله قبل ان يأكله بل يفرغ فظلات انفه على الاكل ان كان نظيفاً ثم يأكله! فهو يسبب الامراض بشكل مباشر اكثر من غيرة.

البضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية

ولا ننسى مضار الخمور حيث ان هناك ارتباط بينه وبين الايدز اذ ان 41% من المرضى المصابين بفيروس الايدز توفرت فيهم مواصفات الادمان على الكحول كما انه تم نشر تقرير في الولايات المتحده يدل على ان استهلاك الكحول بصورة مفرطه ادى الى العديد من حالات الوفاة وتغييبه للعقل يقود الى العديد من المشاكل التي قد تؤثر على الشخص في حاله غياب عقله وهو ما يرفع كلفة التأمين. وكذلك التدخين وهو ما يزيد كلفة التأمين واضف الى ذلك كل انواع المخدرات التي تؤدي الى الهلوسات وعمليات الانتحار بكافة اضرارها ، بل ان انواع المخدرات التي تستخدم لتحفيز العضلات تؤدي الى شلل جنسي بدون استخدام ادوية تحتاج الى ثروات طائلة لحيازتها وما يصاحب ذلك من ضغوط وامراض نفسية وانزواء مجتمعي وانطواء وعلى النقيض من ذلك ما يزيد كلفة التأمين ايضاً هي كما ذكرنا سابقاً العلاقات المنحرفة والتي تؤدي الى الايدز مع كل ما يصاحبه من تكاليف.

فيما كان ولا زال كلاً من السكير والمقامر وممارس العهر والكاهن منبوذ بشكل او باخر الا ان هناك واحده منها فرت من المنظومة وهو المرابي وبعد قراة الفصول السابقة افترض انه قد رجع الى المجموعة في تفكيرك على الاقل فالمجتمعات العلمانية بعد تجربة مريرة وصلت الى كل عيوب هذه الممارسات. اذا تم تطبيق كل شروط المجتمع الاقتصادية على الدولة بالنسبة للمقترض في الديون ارجاع ديون المقرض منه بعد حصر كل ممتلكات المقترض ودفع ثمنها للدائن بعد بيعها في مزاد باستثناء اساسيات الحياة وهي السكن الوحيد – بحيث لا يتجاوز ايجاره الشهري الاوقية في حجمة والا تم استبداله بأرخص منه بأشراف الدولة — و الملابس المستخدمة له و لأفراد اسرته و العفش المستخدم باستثناء ما حوى معادن نفيسه كالفضة او الذهب.ومن ثم فان الدولة تقوم بدفع المتبقي من الدين بعد رفع القضية والبت فيها في فتره قياسية جداً ولتحدد بجلسة استماع واحده فقط و تكون جلسات استماع الدين جلسات مستعجله لا تخضع لتسلسل الانتظار في المحاكم على سبيل المثال. الى جانب ان من واجبات الدوله ان تقوم بصرف مبلغ الضمان الاجتماعي اذا كان المدين عاطل عن العمل حتى يجد له مصدر دخل. الحافز يدفعنا للعمل عندما يكون في الاسواق الحقيقية ، اما في الاسواق المالية فما هو الا حافز للأجرام ليس الا ولا يستحق احداً اي ربح مالم يولد ثروة، فاذا قام بعملية نقل للثروة فلا يحق لاحد ان يربح من هذه العملية. لذلك فان جميع الحضارات بل والبشرية باسرها على المحك فنحن امام مفترق طرق اما ان تصبح كل الاسواق المالية حكومية او ان يتحول كل مجرم الى مصرفي و كل مصرفي الى مجرم.

القسم الثالث : منع زيادة المخاطر

منع المخاطر الهدف منه منع عمليات الاحتيال في الاستثمارات التي لا يمكن حسابها وضمان اساسيات الحياة فيجب منع المخاطر في:

أولاً: منع المضاربة في البورصات والاسواق المالية

قبل ان نتحدث عن كيفية منع المضاربة في البورصات سوف نتكلم عن عيوب البورصة

عيوب البورصة

لقد ذكرنا عيوب البورصة التقنية سابقاً الا اننا لم نذكر اسباب تتعلق بجوانب العدالة و مقدار المخاطرة في هذه المضاربه و هي اسباب تحتم علينا منع زيادة المخاطرة فيها والمنع لزيادة المخاطرة يكون بمنع المضاربة ذاتها.

المضاربة في البورصة وجدت للاحتيال فقط

يجب على الدولة ان تتدخل لمنع المخاطرة في البورصة للعديد من الاسباب التي لا حصر لها فمثلاً في احدى الاختبارات التي اجريت على الدماغ وجد انه عندما يتعلق الامر بلعبة تكون الجائزة فيها نقود فان المنطقة التي تثار في العقل هي نفس المنطقة التي تثار في العقل عند استخدام الافيون والحشيش والمخدارت و وهذه المنطقة التي تثار ، انما تثار عندما نستهلك البضائع التي لا تخضع لمبدأ المنفعة الحدية او تناقص الغلة وكما قلنا سابقاً يخضعنا المنطق والاراده الحره (عكس ارادة الادمان) لان نحاول الحصول على اقصى منفعة مما ننفقة وهذا ما لا يحصل في البورصة لان العقل لا يتم اعماله بالطريقة السلمية ولا تستطيع الدولة ان تترك الكثيرين من الطبقة المتوسطة ليعودوا الى خط الفقر عبر القمار يقول تشارلز ويلان " اذكر عندما كنت طالباً منذ عدة سنوات، انتشر نوع جديد من الحمية بأحد نوادي الفتيات بالجامعة ، ولم يكن نوعاً عادياً من الحمية ، بل كانت حمية الجريب فروت والآيسكريم ، ومن الاسم نفهم ان المرء سيفقد الوزن عن طريق تناول كميات كبيرة من الجريب فروت والآيسكريم،ومن الاسم نفهم ان المرء سيفقد الوزن عن طريق تناول كميات كبيرة من الجريب فروت والآيس كريم ، بالطبع لم تنجح تلك الحمية ، ولكن طالما علقت تلك الواقعة بذاكرتي ، فلقد كنت مندهشاً كيف ان مجموعة من الفتيات الذكيات الغين فكرهن السليم وصدقن حمية لم تكن لتنجح على الاطلاق ، فلم يكن هناك أية معلومات طبية او ذات علاقة بالحمية تفيد بأن تناول الجريب فروت والآيس كريم ينقص الوزن ولكنها بدت فكرة جذابة، فمن لا يحب ان ينقص وزنه عن طريق تناول الآيس كريم ؟ وكنت قد تذكرت حمية الجريب فروت عندما أخبرني احد جيراني أنه بدأ في تغيير استراتيجيته في الاستثمار. فلم يكن الحظ قد حالفه خلال العام الماضي لأن محفظة استثماراته كانت مكتظة بأسهم الانترنت والتكنولوجيا ، ولكنه قرر العودة للسوق مرة اخرى باستراتيجية جديدة مطورة،فقد كان يدرس احصائيات التعاملات الماضية التي شهدها السوق حتى يجد دلالات تساعده على التنبؤ بما يمكن ان يحدث في السوق فيما بعد،ولا اتذكر بالتحديد ماهية الدلالات التي كان يبحث عنها ؛ لأن ذهني كان مشتتاً عندئذ لسببين: كنت اروي الزهور ، وبدأ عقلي في الصراخ قائلاً : " الجريب فروت و الآيس كريم " فقد كان جاري الذكي الذي يعمل طبيباً وعضو مجلس جامعة يخاطر عن طريق تبنية استراتيجية الاستثمار تلك التي تبعد كل البعد عما هو متعارف عليه في اروقة العلم ، وهذا هو بيت القصيد، فعندما يتعلق الامر بالوضع المالي للأفراد (أو إنقاص الوزن) يصبح لدى الافراد الأذكياء الاستعداد لتجاهل بديهيات العقل اسرع مما تقول " الحمية المعجزة ". فطرق الاستثمار بنجاح سهلة للغاية ، ولكنها تتطلب النظام والتضحية قصيرة المدى، ويأتي العائد بتراكم الثروة بصورة بطئية ومستمرة (ويتطلب هذا كثيراً من الصبر من جانبك) وليس عن طريق الكسب السريع غير المتوقع. لذلك ، تجد البعض يتلهف لاتباع الاساليب السريعة والسهلة ، ثم يصابون بالصدمة عندما تفشل تلك الاساليب فيما بعد."[1] واغلاق باب المخاطرة على اشخاص مثل طبيب وعضو مجلس جامعة هي وظيفة الدوله ، لتعرف ماهية البورصات وفقاقيعها بشكل اعملق يجب ان نبحث عن منشأ هذه البورصات ، ففيما البورصات وحدت للإحتيال فقد بدأت ايضاً في مهدها بالاجرام فجون لو من ادمبرا ، والذي لا يفتخر اي فكر اقتصادي به هو الاسم اللامع في عالم المال ووزير خزينة ملوك فرنسا ، جون لو هو الرجل الذي اخترع سوق الاسهم وفقاقيعها ، كان جون لو اسم كندي مغامر ومجرم ومدمن ومقامر من الدرجة الاولى وعبقرياً اقتصادياً فهو لم يحدث ثورة في عالم السندات والاسهم فحسب بل كان السبب في احداث الثورة الفرنسية كذلك " فيما مضى كان جون لو يملك ربع الولايات المتحدة وقام بتضييعها في اول صدام تاريخي " فرنسا كانت مكبلة بدين ضخم جداً نتيجة حروب لويس الرابع عشر وكانت بائسة عندما مات الملك الفرنسي تولى دوق اورليانز الوصي على العرش الحكم حتى يبلغ لويس الخامس عشر سن الرشد وكانت البلاد تواجة افلاسها الثالث خلال اقل من قرن من الزمن وكانت الفرصة سانحة لجون لو ليطبق ما اختبرة عملياً بين كازنوا القمار وسوق الاسهم . في الواقع كان طموح لو ان ينعش الاقتصاد الفرنسي بانشاء مصرفاً على غرار المصرف الهولندي مع فارق ان هذا المصرف سيصدر عملة ورقية مثل ورقة المئة ليرة وكون المال سيستثمر في المصرف ويصبح دين الدولة مجمداً لذى ستنعش العملة الورقية التجارة الفرنسية ثم الاقتصاد الفرنسي والقوة الفرنسية. ربحت الدولة مرتين فقد توزعت ديونها على حصص المساهمين في المصرف وفي الوقت نفسه كان بوسع الحكوومة ان تطبع أي كمية نقود تريدها " وكما كتب لو يقول بوسع الامير صاحب السلطة الواسعة الذي يعرف كيف يحكم ان يوسع دائرة ديونه ويجد التمويل الكافي بنسبة زائدة متدنية اكثر من امير ضعيف. الا ما يهمني هو ما كتبه بان السلطة يجب ان تكون بيد واحدة فقط. وافضى (لو) للدوق بخطته وكانت الجائزة استعادة حيوية فرنسا وقوتها من خلال هندسة مالية محكمة لكن هذا كان نصف ما اراده (لو) وكتب (لو) (المصرف ليس افضل اعمالي وسوف اقدم عمل يدهش اوروبا اكثر من اكتشاف القارة الجديدة) وكانت فكرة (لو) الثانية هي انشاء شركة تحتكر التجارة ، وقد عين لو مديراً لتلك الشركة والمسؤل الاول فيها وكان الهدف الطموح هو امريكا واستغلوا قطعة ارض ضخمة على جانب المسيسبي في لوزيانا واعطاه الوصي على العرش حق احتكار التجارة في شركة المسيسبي مع القارة

1الاقتصاد عارياً صـ164،163فحة.

الجديدة وشجع الفرنسيين بغض النظر عن المركز الاجتماعي على تملك حصص في تلك الشركة. تصدر اسم (لو) لائحة المسئولين الكبار في الشركة. بالتعبير العصري حاول (لو) تعويم الاقتصاد الفرنسي ولم لا ؟! ففرنسا في عام 1716م كانت تعاني من ركود وكساد اقتصادي وقد ساعدت نقود لو الورقية على استعادة عافية الاقتصاد الفرنسي وكان يحاول رفع العباءة عن كاهل الدولة بتوزيع الدين على المساهمين في المصرف ، وارتفعت اسهم الشركة من خمسمئة الى عشرة الآف ، واصبح لو اغنى الاغنياء واصبح لو هو الاقتصاد. وكان لو يريد طبع المزيد من العملة والذي كان مصرفة يتحكم بسير العمل فيه لدفع المزيد من الناس لشراء اسهم في شركته. خطة السيد (لو) كانت مشابهة لخطة بونزي والذي كان يدفع للمساهمين ارباح ليست من ارباح الشركة بل ببيع المزيد من الاسهم من مستثمرين جدد واتبع (لو) نفس الاسلوب ببيع المزيد من الاسهم ليغطي الارباح والنفقات ولشراء المزيد من الشركات ، وبداية عام 1720م حكمت بفرنسا حمى شركة المسيسبي وانفجرت فقاعة اسعار اسهم الشركة فاصابت فرنسا ازمة مالية في فترة لويس الخامس عشر والسادس عشر و مما يروى ان ذلك ادى الى المساعدة في اندلاع الثورة. الا ان ما يهمنا هو ان عمليات الاحتيال في البورصات تمت ولادتها. فكما ان نوادي القمار هي عبارة عن اماكن للاحتيال فقط فيما يعتمد الضحية على التخمين، فكذلك المضاربة في البورصات ماهي الا اماكن للإحتيال فيما تعتمد الضحية على التخمين، وكما ذكرنا سابقاً قول الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث بان التنبوؤات في الواقع هي بطبيعها اشياء لا يعول عليها، ولو كانت غير ذلك لما اقدم المسؤولون عنها ابدا على اعطائها للجمهور، ولكان ذلك عملا يبلغ من السخاء حداً لا يمكن تصوره، لأنها لو احتفظ بها للصالح المادي لمن يقدمها من الرجال والنساء او المنظمات لكانت النتيجة الحصول على ثروات لا نهاية لها. فالعائدات من الاستثمار وفقاً لهذه التنبؤات ستكون مؤكدة تماماً، والأصول التي يمكن شراؤها ستتدفق بلا توقف الى ايديهم او بدرجة اكبر من الدقة الى محافظ الاوارق المالية للأشخاص او المنظمات، وهي محافظ لا يمكن ان تخسر. ولو تحقق مثل هذا اليقين الكامل لتوقف عن الوجود كل من الرأسمالية ونظام المؤسسة الحرة، بالصورة المعروفة الآن، والواقع ان اياً منهما يصبح عرضة لخطر شديد اذا زاد ضمان دقة أي تنبؤ عن 50% "[1] فكر في البورصة في حوزة الصيارفة مثل دار قمار الا ان مالكها احد اللاعبين ، وهو يملك كاميرات واطلاع كامل على كل أوراق اللعب التي يمتلكها الاخرين وبالتالي يريد ان يربح وبنفس الوقت لا يريد ان يخسر كل القادمين للعب حيث يقوم العالمين بخفايا الامور بوضع كل رؤوس الاموال في فخ الكسب السريع فالمستثمرون الهواة يتكاسلون عن العمل الجاد، فهم لن يؤسسوا أية شركة ، فالبورصة تعدهم بالثراء العاجل، لكن كم من هؤلاء اصيبوا بخيبة امل عند ضياع مدخراتهم فارتفاع نسبة العائدات المالية (من خلال الاسواق المالية وليست الاسواق الحقيقية) الى الربح الكلي من 14.9% في عام 1963م الى 93.3% عام 1983 والذي يكون من خلال البورصة والبنوك وشركات التأمين، التي لا تنتج الثروة وانما تقوم بنقل ثروات الاخرين اليها يعطي رؤية واضحة على نسبة الاحتيال الحاصلة في تلك الاسواق فالحقيقة التي لا مفر منها ان الثروة لا تخلق من عدم وانما هي نتاج العمل المبذول من اصحاب الثروة الحقيقيين كصغار المدخرين الذين ذكرناهم وافضل طريقة لسلبها من أغلبهم هي المضاربة في البورصة ، فاذا كانت نسبة الارباح في الاسواق الوهمية عام 1983م هي 93.3% في حين ان ليس للأسواق الوهمية انتاج حقيقي ولذلك سميت اسواق مالية فاذاً هذه الاموال كلها تم اخذها من اصحابها الاصليين الذين بذلوا المجهود الحقيقي فتستطيع معرفة مقدار الظلم الذي حصل على الذين بذلوا الجهد الحقيقي في الاسواق الحقيقية التي تضارب هذه الاسواق على مجهودهم. 75% من الناس يفقدون ثرواتهم في المضاربة لصالح 10% من المضاربين في القمه اذا افترضنا ان 15% من المضاربين استطاعوا ان يحافظوا على ممتلكاتهم التي ضاربوا بها؛ لذلك فان البورصة عبارة عن خط سريع لانتقال الثروة من 75% الاقل ثروه المرتادين للبورصة الى 25% الاغنى فهي معدل تركز الثروة بحيث ان هذه الارباح كلها اتجهت للأعلى فقط ولم تتدفق للأسفل وكل هذا التدفق دون أي مجهود او انتاج حقيقي مقابل ذلك الربح لأنها معادلة صفرية. لمس القديس توماس حقيقة المضاربة منذ عدة قرون بقوله انه ليس من العدل ولا من الشرع ان تبيع الشيء اغلى مما يستحق او ان تشتريه بثمن ارخص مما يستحق "[2]. والحقيقة انه ما زال الكثيرون واقعين تحت وهم تكوين الثروات في البورصة، وبالذات المضاربة الذكية. وهم يجهلون ان المضاربة لا يستفيد منها الا كبار المسيطرين على الشركات (الذين يتلاعبون بالتقارير ربع السنوية التي تصدر اليوم طبقاً للمعايير الجديدة للمحاسبة المفروضة في اوروبا، ويدفع ثمنها صغار المدخرين الذين يعيشون لفترة ، تحت وهم ان مدخراتهم تنمو، وانهم صاروا اثرياء، وفجاه يصحون على ان ثروتهم المزعومة قد تبخرت وصارت صفراً ، بما في ذلك مدخراتهم الأصلية!"[3] وتقر الكاتبة لندا دافيس ان الطبيعة البشرية لم تتغير ولكن مجال وفرص الدمار المالي قد تزايدت بصورة مثيرة مع تقدم وسائل التقنية الحديثة وتحرير اسواق المال وزيادة حجم المعاملات، وقدوم اسواق المشتقات. وتستطرد الكاتبة ، " ان احداً ليس

[1] تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالربث صـ 281، 282فحة.
[2] المشتقات المالية صـ48فحة.
[3] الراسمالية في طريقها لتدمير نفسها ، صـ8فحة.

بوسعه ان يتحصن من المضاربين ، ومن مخاطر الغش والمشتقات وكافة الدوافع البشرية التي تتسم بالشراهة والأنا الأعظم. تتم دائماً عمليات الاحراج من جانب المستثمرين حيث يكون الهدف من عمليات الاحراج هذه تصعيد السعر قسراً وجبراً لذلك تقوم جماعات الضغط والصيارفة بشراء كميات كبيرة من الاسهم الامر الذي يؤدي الى تصعيد السعر من ناحية، والى استحالة تسليم هذه الكميات للمشترين من ناحية اخرى، الامر الذي يضطر معه البائعون على المكشوف من دفع أي ثمن يقبله المشترون، رغم ان البائعين على المكشوف يقومون بهذه العمليات وهم يتوقعون انخفاض السعر فيعاودون شراء ما سبق لهم ان باعوه. اما الموسوعة الامريكية فقد وصفت مخاطر المضاربة الناتجه عن عمليات البيع على المكشوف على الوجة التالي : من الواضح ان البيع على المكشوف محفوف بالمخاطر وذلك ان الاسهم التي بيعت على المكشوف قد ترتفع ارتفاعاً مؤثراً الامر الذي يضطر معه البائع الى التغطية بخسائر فادحة. ونفس المعنى اكده "جاك كلارك فرانسيس" بقوله ان المضارب العارف بخفايا الامور يشتري من البائع على المكشوف ليبتزه بعد ارتفاع الاسعار خلافا لتوقعات البائع ويطالبه باستلام الاسهم فيضطر البائع الى ان يشتريها منه باي ثمن ليحقق الطرف الاخر ارباحا كبيرة على حساب المضارب البائع. ويتناول الدكتور مقبل جميعي صور الابتزاز التي يتعرض لها ايضاً البائعون على المكشوف من خلال جماعات الضغط فيما يعرف بخنق البائع بالمكشوف فيرى ان احد عيوب المضاربة يتم من خلال حبس البضائع او الصكوك المتعاقد على شرائها بما يضمن السيطرة والهيمنة عليها والتحكم فيها، فالبائع على المكشوف يبيع وليس لديه حقيقة ما يبيعه، فاذا حل موعد الوفاء فانه يتعذر عليه تسليم البضاعة او الصكوك محل التعاقد، في حين تتشبث جماعات الضغط الاحتكارية باستلام البضاعة او الصكوك محل التعاقد، الامر الذي يضطر معه البائعون على المكشوف الى شراء ما قاموا سلفاً ببيعه باي سعر تقرره جماعات الضغط. وقد حدث ذلك في مصر في ازمة 1917م وكان ذلك سبباً في افلاس العديد من التجار وكذا في موسم 1950/1949. وفي الولايات المتحدة الامريكية كانت عمليات الخنق او الاحراج اوالابتزاز او ما يسمى بخنق المكشوف تمارس من خلال شركات تضامن غير رسمية وتعرف باسم بولز او الرهانات مصحوبة بمناورات سوقية مخادعة. وعلى الرغم من ان عمليات الاحراج في الولايات المتحدة قديمة قدم البورصات ذاتها، الا ان هذه العمليات اضحت سمه اساسية من سمات المضاربة في الولايات المتحدة الامريكية في القرن التاسع عشر. وقد استثارت هذه العمليات بعض الكتاب فتناولها ارباب الادب الاقتصادي في عبارة وجيزة وبليغه مثل "ان البائع لما ليس له يكون امام خيارين اثنين فاما ان يعيد ما باعة او يذهب للسجن". ويثير الانتباه في هذا الصدد ما نشرة موخراً بنك التسويات الدولية التابع لصندوق النقد الدولي في شأن عمليات الابتزاز التي تمت من قبل بعض المشاركين في السوق للبائعين على المكشوف وهم الذين يبيعون ما لا يملكون ويمارسون اشرس انواع المضاربة في السوق فيما يعرف اصطلاحاً بانه ابتزاز الذين يبيعون عل المكشوف أي احراج السوق وخنق البائع المكشوف"[1] ، فمنع المخاطرة هنا هو شرط اساسي للمقدره على توفير الائتمان من قبل الدولة كما وضحنا ذلك بالتفصيل سابقاً. ومع ذلك فأن المرحلة الجديدة من العولمة ، شهدت ولادت نوع احدث واشد فتكاً من القتلة الاقتصاديين ، مزوداً بسلاح مالي فتاك ، هو شركات الاستثمار المتخصصة في عمليات التحوط ، والرجال الذين أداروا شركات الاستثمار المتخصصة في عمليات التحوط كانوا مخيفين اكثر بأنهم ليسوا مضطرين للتهديد باستخدام العنف للوصول الى مبتغاهم ، ادت مساهمتها المتميزة في العولمة الى التسريع في نهضتها ، فيما كان البنك الدولي يقرض الاموال لدول عدة سنوات ، كانت شركات الاستثمار المتخصصة في عمليات التحوط تقرض الاموال لأسابيع او حتى ايام ، والسيد الجديد للقاتل الاقتصادي الجديد كان (جورج ساروس) استطاع ساروس ادخال نظرية جديدة للحركة الاقتصادية على النظام المالي العالمي تركز على عدم عصمة الانسان عن ارتكاب الاخطاء وعدم ثبات الاسواق المالية فمن كلامه مثلاً (سيكون لتصرفاتك نتائج غير مقصودة ، وهكذا ستكون الحصيلة غير متناسبة مع توقعاتك ، وهكذا في الواقع تسير اعمال البشر عموماً) ، طبقاً لنظرية ساروس للفعل المنعكس فالأسواق المالية لا يمكنها ان تكون فعالة على نحو كامل او اقل عقلانية لسبب بسيط ، هو ان الاسعار عبارة عن انعكاس للتجاهل والتحيز غير العقلاني البته لملايين المستثمرين ، في نظر ساروس ان الاسواق لها دورة من الازدهار و الافلاس تماماً كمزاج الانسان الذي هو عرضة لنوبات النشاط والكآبة. لقد جنى صندوق ساروس الاستثماري الملايين من خلال عمليات بيع قصيرة الاجل (وهو نوع من التعامل الذي يعتمد على اقتراض الاسهم والعملات وبيعها شرط تسليمها بعد اجل ، حيث يكون من المتوقع وفقاً لحساباته ان تنخفض قيمتها) لقد حقق اكبر صفقات له نتيجة توقعاته لهوية الخاسر لا الرابح ، واكبر هذه الصفقات عندما توقع اعظم ضربة في تاريخ عالم المال ، في 1992 م عندما كان الجنية الاسترليني في مازق كبير اعلن ساروس توقيع عقد مع بنك انجلترا ، (يبدو ان المضاربين من امثال ساروس يمكنهم الربح اذا تعلق الامر بمكاشفة مباشرة مع الحكومة البريطانية فما هي سوى مسئلة حسابية بسيطة ، ثمة ترليون دولار من العملات التي يجري تداولها يومياً في اسواق العملات الاجنبية مقابل كميات ضئيلة من العملات الصعبة في خزانة

[1] المشتقات المالية صـ40-44فحة.

المملكة المتحدة) في ذلك الوقت كان الجنية الاسترليني مرتبط مع المارك الالماني من خلال الية سعر الصرف الاوروبية ، وبعدما رفع الالمان نسبة الفائدة جراء المصاريف الكبيرة للدولة بعد عملية توحيد الالمانيتين كان لزاماً رفع سعر الفائدة للجنية الاسترليني بنسبة تضر مالكي العقارات ورجال الاعمال في البلاد ، توقع ساروس ان يجبر وزير الخزانة البريطاني نورمان لاموند على الانسحاب من الية سعر الصرف الاوروبية ، وخفض قيمة الجنية الاسترليني وقد كان اكبر رهان في حياة ساروس حيث انه قد كان متأكدا من نزول سعر صرف الجنية الاسترليني لدرجة انه غامر بأكثر من عشرة مليارات دولار من راس مال صندوقة وتراودني احيانا افتراضات بان ساروس كان على علاقة بلوماند هذا اذا لم يكن له بعض الاتفاقات مع لوماند (يبدو ان فكرته اذا وجدت كانت ان معادلة المخاطرة والربح كانت غير متجانسة ولكنها كانت مضاربة جيدة او اذا اردت القول استثماراً جيداً على امل هبوط سعر صرف الجنية الاسترليني) (لقد وجدت قناعة ايضاً بان الجنية الاسترليني سيهبط) واعلن وزير الخزانه نورمان لاموند ان بريطانيا انسحبت من الية سعر الصرف الاوربية (بسبب حسب قوله انه استمر تدفق المضاربات الضخمة بتعطيل عمل آلية سعر الصرف الاوروبية) وربح ساروس في ذلك اليوم مليار دولار وهو ما يعادل 40% من مجمل الارباح السنوية للصندوق.

كيفية منع المضاربة في البورصات

أولاً: تأكيد امكانية الوصول الى المعلومات عن السوق.

ثانياً: ان تقوم الدولة بتاميم كل دور السمسره وبالتالي تقوم بدور الاشراف على السعر الذي تشتري به هذه الاسهم الجديدة ، وذلك للتأكد من ان مستواه معبر عن حقيقة موجودات وارباح الشركة المعنية.

ثالثاً: بفرض قوانين تعاقب كل من وجد وهو يضارب.

رابعاً: بأخذ عشرة بالمئة من الاسهم من كل من قام ببيع اسهم قبل مرور عام على شرائها و توزيع ارباح واحد على الاقل.

او باي طريقة كانت لكنها يجب ان تضمن عدم وجود أي مضاربة لذلك اذا اردت ان تأخذ فكرة عن كيف يمكنك التحكم في المضاربة للبورصة فمثال ممتاز تجده في طريقة تحكم الصين في المضاربة والتي تقوم بمنعه كما ذكرنا سابقاً.

خامساً: توفير قروض عقارية بدون رهون او ضمان او فوائد بسقف يعادل وزن كيلو ذهب عيار 24 لمن كان له دخل وكانت لدية ارض للبناء عليه و ليس له بيت آخر او سكن اخر لائق يملكه، تسلم له نقداً ، وسقف كيلو اخر ذهب عيار 24 لا تسلم نقداً ولكن يتم شراء مستلزمات البناء له، اي اجمالي اثنين كيلو ، مع وضع موازنة بين قيمة المواد والمبلغ المسلم نقداً ولا تكون اكثر من الضعف نقد مقارنة بالمواد ويظل السقف كيلو للنقد وما قل من النقد يمكن استبداله بالمواد حسب الطلب اما اذا كان الوضع الاقتصادي للدولة مثالي فللدولة الخيار بان تقوم بتحمل 15% من تكلفة المواد من ايراداتها وليس من التوسع النقدي بعد ان يكون انتهى من بناء البيت وقام بالسكن فيه بمعنى ان هذه الاموال 15% ليست مجانية كموازنة الدولة ويجب ان تحسب من حساب الدولة وليس من الايداعات وتعاد الى موضعها.

سادساً: اخذ ضريبة 10% على كل عقار سنوياً من اجمالي ايجار العقار على مدار العام حتى وان امتلك العقار لمدة يوم واحد فقط في ذلك العام ويشمل ذلك استخدامه عقاراته الخاصة في القطاع الاستثماري الخاص به ويستثنى من كل ذلك منزلة الوحيد الذي يقطن فيه.

ثانياً: منع اي نظام نقدي يكون فيه الافلاس في اصل النظام النقدي

منع المخاطره في الانخراط في نظام نقدي يكون الافلاس فيه في اصل النظام بغض النظر عن أي معطيات اخرى في الاقتصاد. وهو ما عليه النظام النقدي العالمي الحالي حيث يتم خلق المال من الديون عبر قروض و هذه القروض مبنية على مخزون في البنك ، والمخزون مستمد من الودائع ، وخلال نظام الاحتياطي الكسري ، يمكن لأي وديعة ان تخلق 9 مرات قيمتها الاصلية والذي بدوره يرفع المعروض النقدي في الاسواق ويرفع الاسعار في المجتمع، وباعتبار ان كل هذا المال خلق من الدين ، ويتم تداوله بحرية عبر التجارة ، يصبح الناس منفصلين عن ديونهم الاصلية، ويحدث اختلال حيث يضطر الناس للتنافس عبر انجاز اكبر عدد من الاعمال من اجل سحب ما يكفي من المال من التداول النقدي لتغطية تكاليف المعيشة، وعلى الرغم ان كل هذا يبدو متخلفاً ومفزعاً بما فيه الكافية ، الا انه لا زال هناك العنصر الرئيسي والاهم الذي يكمن فيه الخلل الرئيسي في هذه المعادلة وهذا العنصر من الهيكل هو الذي يكشف عن الطبيعة الاحتيالية للنظام وهذا العنصر هو عنصر الفائدة الغير موجوده ، عندما تقترض الحكومة المال من مجلس الاحتياطي الاتحادي، او عندما يقترض شخص ما المال من احد البنوك يجب ان يرده مع فائدة ، بعبارة اخرى، تقريباً كل دولار موجود يجب ان يعاد مع الوقت الى البنك مع فائدته ، لكن اذا كانت جميع الاموال مقترضة من المصرف المركزي، وموسعة عبر المصارف

التجارية من خلال القروض فقط ما يشار اليه (بالرئيسي او الاساسي وهو المال بدون الفوائد) هو ما يخلق في التداول المالي ، اذا من اين يأتي المال اللازم لتغطية الفوائد المستحقة ؟؟ والجواب هو انها لا تأتي من أي مكان لسبب بسيط، وهو انها غير موجودة. في حقيقة الامر ان المضاعفات الناتجة عن هذا مذهله، حيث ان المال الذي يدين به الناس للبنك ، يتجاوز دائماً كمية المال الموجودة من النقد في التداول وهذا ما يسبب الفقر الدائم الذي هو متأصل في النظام ! ولكي يتم تغطية هذا العيب يجب ان يستمر التضخم بشكل ثابت في الاقتصاد لان المال الجديد يساعد على تاخير و تغطية ذلك عيب في النظام وهو وجوب وجود مفلسين وهذا العيب المتأصل والدائم قد سببته الحاجة لدفع الفائدة ، هذا يعني ايضاً بلغة الرياضيات (التأخر او التخلف او عدم استطاعة الدفع او الافلاس) موجود بشكل متأصل في النظام وسيكون دائما هناك فقراء في المجتمع يحصلون على النهاية القصيرة للعصا، وتعتبر لعبة الكراسي الموسيقية تشبيه جيد فما ان تتوقف الموسيقى، دائماً ما يكون هناك خاسر وهذه هي الفكرة المطلوب الوصول اليها بمعنى انه سيظل هناك دين لم يسدد فالأشخاص الذين عليهم هذه الاموال التي لم تسدد في النهاية والتي يجب ان يسددوها اذا انتظرنا بما يكفي بعد ان ارجعنا كل الاموال وعليه فيقومون بضخ اموال اكثر للأشخاص الذين لم يسددوا فيزيد المقدار الذي لا يمكن ان يسدد في المستقبل وبالتالي يزيد عدد الافراد الذين لن يستطيعون ان يسددوا وتستمر الحكاية الى الابد، وهو ما يؤدي الى نقل الثروة الحقيقة من الفرد لصالح البنوك بشكل دائم، اذن اذا كنت غير قادر على الدفع مقابل رهنك العقاري، فإنهم سيستولون على ممتلكاتك الخاصة، وهذا يغضبك بشده لا سيما حينما تدرك – الى جانب انه لا يوجد شيء يستطيح احد ان يعمله لتفادي هذا ابداً باستثناء الغاء النظام باكملة – ان هذا ليس العيب الوحيد الذي لا مفر منه في النظام بسبب ممارسة الاحتياطي الكسري ولكن ايضاً لحقيقة أن المال الذي اعاره البنك لك لم يكن موجوداً بشكل قانوني اساساً. لنأخذ هذا المثال لقضية تحليلة ممتازة لشخص استطاع فهم الموضوع النقدي بدقه ؛ في عام 1969 كان هناك قضية في محكمة مينيسوتا تتعلق برجل يدعى " جيروم دالي" الذي كان يطعن في استيلاء البنك على منزله ، الذي قدم له القرض لشرائه وقد كانت حجته ان (عقد الرهن او شروط العقد) يطالب كلا الطرفين بوضع شكل شرعي من الملكية للتبادل ، يسمى هذا في اللغة القانونية : المحاسبة (أساس العقد يؤسس العقد على تبادل شيء (مملوك للطرف الاول) بآخر (مملوك للطرف الثاني) يوازيه. اوضح السيد دالي ان المال هو، في الواقع ليس ملكاً للبنك حيث انه خلق من العدم في اللحظة التي تم توقيع اتفاق الاقراض فيه من التوسيع النقدي كما في كتيب الميكانيكا الذي يصف التوسع النقدي " قبول سندات في مقابل الإئتمانات، والاحتياطات (لا تتغير بمعاملات القروض) لكن الائتمانات المودعة والتي تشكل (اضافة جديدة) الى إجمالي الودائع من النظام المصرفي" بعبارة اخرى فإن المال لا يشتق من الأصول القائمة ولكن البنك ببساطة يخترعه، دون ان يضيف عليه شيئاً الا من المسؤولية النظرية وهي عبارة عن شخطة قلم على الورق او الدفاتر ومع تطور القضية، تقدم مورغان ليدلي بشهادته وفي مذكرة القاضي الشخصية، أشار الى ان الشاكي (رئيس البنك) اعترف أنه بالتعاون مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد قام حقاً باختراع المال والائتمانات في دفاتره بمدخلات دفتريه (بمجرد ان كتبت كتابه فقط) اي ان المال والائتمانات تم اختلاقه و اعترف مورغان انه لا يوجد قانون او نظام يمنحه الحق لفعل ذلك. عليه وجدت لجنة التحكيم أنه: لا يوجد (مسؤلية في اخذ حقوق على مالك العقار) مشروعه ، وأنا اوافق. وقد اضاف القاضي " الله وحده قادر على خلق شيء ذي قيمة من لا شيء" والاسواق المالية ليست الله ، وبناء على هذا الكشف رفضت المحكمة ادعاء المصرف بالإستيلاء على منزله ، وظل المنزل ملكاً لدالي. الاثار المترتبة على قرار المحكمة هذا هائلة، في كل مره تقترض المال من احد المصارف، مثل قرض على رهن أو بطاقة ائتمان، المال المعطى لك ليس فقط مزيفا، بل هو شكل غير شرعي لان تكون مسؤلاً عن اخذ شيء ذا قيمة حقيقية او شيء ذا اعتبار وثمن ، وبالتالي يخلي العقد من تسديد الدين، لان البنك لم يكن يملك المال كملكية منذ البداية، ومما يؤسف له، ان هذه هي الإدراكات القانونية تقمع وتتجاهل، ولعبة نقل الثروة والدين الدائم تستمر، وهذا يقودنا الى السؤال النهائي : لماذا ؟؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن في ان الناس في اعلى الهرم المصرفي هم المستفيد الواحد من النظام برمته فمثلاً خلال الحرب الأهلية الامريكية تجاوز الرئيس لينكولن ارتفاع الفوائد على القروض التي توفرها البنوك الاوروبية وقرر ان يفعل ما دعا الآباء المؤسسين إليه ، وهو إقامة عملة مستقلة وخالية من الديون بطبيعتها واطلق عليها اسم (the greenback) ، وبعد وقت قصير من اتخاذ هذا التدبير ، تم تداول وثيقة داخلية بين القطاع الخاص المصرفي البريطاني والمصالح الأمريكية في العمل المصرفي تقول "العبودية هي إمتلاك العمال، وتحمل في طياتها رعاية العمال، في حين أن الخطة الاوروبية، هي ان يسيطر رأس المال على العمال عن طريق التحكم في الأجور، وهذا يمكن ان يتم عن طريق السيطرة على المال، ولا يمكننا ان نسمح بأستمرار (greenback) لأننا لا يمكن ان نسيطر عليه" وبالتالي لم تستمر طويلاً حتى تم تشويهها واغتيال لينكولن ايضاً وهو ما سنستعرض كل تفاصيله لاحقاً. سياسة الاحتياطي الكسري التي ينفذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والتي انتشرت (كممارسة) الى الغالبية العظمى من بنوك العالم، هي في الواقع نظام عبودية حديثة يفرض على الجميع بدون وجود خيارات اخرى كما

توجد تلك الخيارات في العبودية التقليدية. اذا فكرنا بالامر "يتم اختلاق المال بالدين" ومالذي سيفعله الناس عندما يكونون مديونين ؟ سيستسلمون للكد سواء بالعمالة او باي طريقة اخرى لسد الدين، لكن اذا كانت الطريقة الوحيدة لخلق المال هي عن طريق القروض بفائدة! كيف يمكن للمجتمع ان يسدد كل ديونه؟ ذلك مستحيل! وهذا هو الهدف، ويتم استخدام الخوف من فقدان الممتلكات مضافاً اليه النضال المستمر وذلك لدفع الدين الابدي، والتضخم المتأصل للنظام، وندرة لا مفر منها في الكتلة النقدية نفسها والتي تخلقها الفائدة التي لا يمكن تسديدها ابداً، وهو ما يجعل الشعب يركضون على دولايب الفئران مع ملايين وملايين اخرين من كل الشعوب، وهم في الواقع يمدون امبراطورية الصيارفة بالطاقة التي تفيد فقط النخبة في أعلى الهرم، لأنه في نهاية المطاف ، لصالح من تعملون في الحقيقة ؟؟ (للبنوك) ، يخلق المال في البنوك وينتهي دائماً في البنوك، انهم السادة الحقيقيون ، جنباً الى جنب مع الشركات التي يمتلكونها بطرق احتكار خاصة والحكومات التي تهيئها الديمقراطية لدعمهم فهم من يصنع الشركات التي يريدون ويسيطرون على بعض الحكومات الى حد ما بالطريقة التي يريدون عبر الاموال والايداعات التي لديهم او على بعض مفاصل الدوله كما ان الكثير من الحكومات والشركات لا يعرفون الخطر الذي يعيشون فيه، ويبدو اننا نظلم العبودية الحقيقية في هذه المقارنة فالعبودية الحقيقية تتطلب ان يتم اطعام واسكان العبيد لكن في العبودية الاقتصادية تتطلب ان يطعم ويسكن العبيد انفسهم بأنفسهم، انها واحده من اكثر حيل التلاعب الاجتماعية براعة من أي وقت مضى ، وفي صميمها هي حرب غير مرئية ضد الناس ، والديون التي تخلقها الفائدة هي السلاح الذي يستخدم لقهر واستعباد المجتمعات ، والفائدة هي ذخيرته الأساسية وهي ذخيره لا يمكن ابداً ان تخطئ الهدف ولا يمكن ابداً تصيب هدف موفق فكل اهدافها شريرة، ونظراً لأن الغالبية غافلون عن هذه الحقيقة، فان البنوك بالتواطؤ عبر استخدام الحكومات من خلال الديمقراطية والشركات من خلال قوة تركز الودائع في نطاق مصرفي، بعد انشاء البنوك المركزية تواصل توسيع وتطوير تكتيكات حربهم الاقتصادية، مفرخه قواعد جديدة. ان استخدام عملة غير حقيقية سيعيد إلينا الركود بشكل دوري كما انه سيجبرنا على ضرورة زيادة معدل النمو بشكل مستمر لكي نستطيع إرجاع الديون المتزايدة عبر الفائدة التي تتطلب المزيد من الديون بفائدة التي تجبرنا على الجري الحثيث لزيادة معدل النمو على حساب مجهود العامة التي بدلاً من ان تستمتع بذلك العائد فإنها تدفع عائد ذلك المجهود لكي نواكب عمليه إرجاع تلك الديون المتزايدة بفائدة التي تتطلب المزيد من الديون بفائدة والتي لم يتم إدخالها في النظام النقدي أساسا والتي في الختام لا يمكننا أن نمنع عمليات إفلاس العدد الأكبر من المواطنين لان الإفلاس موجود في أصل النظام إلا أن الضغط باتجاه النمو بسرعة اكبر سيقلل من هذه النسبة لذلك فان واجب الدولة هو منع المخاطرة في هذى الشيء عبر استخدام نظام نقدي تكون قيمة النقد فيه ومعيارية النقد الوحيدة هي الوزن والوزن فقط.

ثالثاً:منع المخاطرفي عدم وجودارضية مقبولة للاستثماربسبب الفائدة والتضخم ومضاربة العملات والضرائب والجمارك

الكثير من الاقتصاديين يستغربون جداً من ما اعتقده جون ستيورات ميل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي من ان الثورة الصناعية انما هي ظاهره مرحلية وستختفي قريباً ، الا انني لم يكن لدي ادنى شك من ان جميع الاقتصاديين سيعتقدون نفس الاعتقاد في ظل البيئة الاستثمارية التي تقبع بين اركان الفائدة وعواقبها من تضخم ومضاربة عملات و ضرائب والجمارك ايضاً ، فلما قد تسعى لتحمل كل تلك الصعاب التي لا طائل من ورائها ليستفيد اخرون، ولكن يبدو ان تجربه من سبق ادت الى نجاح جزئي أغرا الكثير لخوض هذا المجال، كما انه يظهر لنا ما للجنس البشري من قدرات تفوق كل تصور.

الفائدة

منع المخاطر من عدم وجود ارضية استثمارية مقبولة والتي تسببها الفائدة على المستثمرين في السوق الحقيقي وتقوم بذلك عبر منع تقلبات الفائدة بمنع الفائدة نفسها. يلاحظ السيد اياكوكا رئيس شركة كريزلر إن معدلات الفائدة كانت على درجة من التخبط بحيث لا يستطيع احد أن يخطط للمستقبل "[1] فعند حساب الفائدة مع التضخم تصبح الجدوى الاقتصادية من المشروع فاشلة فقد كانت أسعار الفائدة المرتفعة مانعاً كبيراً من الاستثمار في النظام الرأسمالي. ففي الفترة 1970–1978 ، بلغت مدفوعات الفوائد ثلث العائد على رأس المال قبل تنزيل الضريبة وهو ما يمثل ثلاثة أمثال نسبتها في الستينيات وستة أمثال نسبتها في الخمسينيات. ولما كانت تكاليف الفائدة تنزل من الأرباح، فقد كان هناك (تآكل في ربحية الشركات)، وهو ما اعتبر في تقرير مصرف التسويات الدولية (عاملاً رئيسياً في إضعاف الحجم الكلي للاستثمار) وترتب على ذلك هبوط نسبة رأس مال المخاطرة في التمويل الكلي (رأس مال الأسهم + الديون). فقد هبط رأس مال المساهمين في الشركات غير المالية في الولايات المتحدة الى ثلثي

[1] نحو نظام نقدي عادل صـ160فحة.

التمويل الإجمالي في عام 1950م ، والسبب الأساسي للهبوط الدائم في نمو أسهم رأس المال لم يكن نقص الطلب الجمعي ، بل كان معدلات الفائدة المرتفعة، فقد ذهب ليبلنغ إلى أن نمو ديون الشركات يمثل: (نمواً مشئوما لأنه يرفع نقاط التعادل في الربحية ، ويجعل النشاط أكثر عرضة للأنكماشات الدورية، ويقصر مدى واتجاه التوسعات الدورية , ويضعف قدرة المشروعات, كما أنه يدخل عنصراً من عناصر التكلفة الثابتة الثقيلة العبء، شأنه في ذلك شأن سائر التكاليف الثابتة خلال فترات الركود والانقباض الاقتصادي). لقد أدت معدلات التكوين الرأسمالي المنخفضة في الولايات المتحدة إلى إحداث حلقة مفرغة من هبوط الإنتاجية، الذي أدى بالمقابل إلى تقليل القدرة على تعويض التكلفة المرتفعة لرأس المال المقترض. فأدى ذلك إلى هبوط في الربحية، وهبوط أكثر في معدل التكوين الرأسمالي. ومع هبوط مكاسب الشركات هبوطاً كبيراً ، وتقلص التدفقات النقدية، زاد اعتماد المنشآت على الديون. ومنذ ذلك الحين، وبسبب الشكوك في الأسواق المالية، زادت نسبة الديون القصيرة الأجل، وتم الحصول عليها بمعدلات فائدة مرتفعة، كما تراجعت أغلب المؤشرات التقليدية للصحة المالية للشركات"[1] لذلك صاحب كل ارتفاع في معدل الفائدة، في ظل نظام التعويم المعدل في سوق قصيرة الأجل، ارتفاع في معدل الأفلاسات التجارية، ليس بسبب عدم كفاءة المالك أو بسبب تباطؤه، ولكن بسبب الهبوط المفاجئ في نصيبه من إجمالي العائد على رأس المال."[2] يتم تخطيط مشاريع الاستثمار التي لا تكون قابله للبقاء إلاإذا استمر المعدل الكلي للاستثمار في الارتفاع , ويتكون هيكل للديون هش , وحينما تتباطأ الزيادة في معدل الاستثمار فان بعض المنشأت تجد أن الإيرادات الجارية اقل من الالتزامات الجارية ، وعندئذ يحدث انهيار مالي. إن الشك مصدر قوي لغياب الفاعلية الاقتصادية، ويتأكد ذلك إذا صار معه من الصعب عمل أي إسقاطات (توقعات للمستقبل)، فذلك يجعل المستثمرين مترددين في دفع أموال الاستثمارات الطويلة الأجل، وفي حالة الاستثمارات الربوية، يزداد الخطر المالي الذي يواجه المنظمين ، لان كلفة فائدة رأس المال يتعين دفعها بغض النظر عن النتيجة النهائية للعمل. ويزيد هذا الشك حدة، إذا تقلبت معدلات الفائدة تقلباً طائشاً ، وكذلك إذا تضمن إنفاق التمويل معدل فائدة عائماً ، كما هو الحال بصفة عامة في عالم اليوم، وإذا ما نص على معدل فائدة محدد، بدلاً من المعدل العائم، مال الممول إلى الانتظار، إذا كان معدل الفائدة منخفضاً بالنسبة لتوقعاته المستقبلية ، فتتم الالتزامات لفترات قصيرة جداً ، ويصعب القيام باستثمارات طويلة الأجل، مع توقع تجديد الائتمان لعدة مرات. وبناء على ذلك فان الاستثمار يعاني في النهاية من هبوط الإنتاجية وانخفاض معدل النمو."[3] عبء المشاركة يوزع العبء على جميع الافراد بمن فيهم المشاركين الجدد وهو ضمان اكيد لإستمرار المنشأة ، اما عبء الفائدة فتتحمله ربحية المنشأة وحيده ولا يتحمله حتى الملاك الاصليين وبذلك تفشل المنشأة. ولا تتوقف عيوب الفائده بل هي البداية فقط فالفائدة تخلق في البنوك طابع اجرامي ، فالفراغ الذي يولده عمل المصارف والاسواق المالية بشكل عام – حيث انهم لا ينتجون شيئاً – يؤتي ثمرة بعقلية اجرامية تمتزج بمنظر مستمر امامهم لاكوام من النقود، وضرورة استخدام طابع من اللارحمة في البنك اذا اراد ان يستمر والا فانه سيفشل وهو ما ينمي طابع الانانية في الصيارفة حيث يجعل من الرافعة الماليه عامل انشاء ثغرة في الاسواق الحقيققه تستطيع ان تستغلها الاسواق الماليه, فعندما تمعن الشركات المساهمة في ممارسة ما يسمى بالرافعة المالية (زيادة راس مال الشركة من خلال السندات والديون)، عندما يتم شراء شركة مضخمة عادتاً، ويتم تحويل سعر الشراء للشركة كدين ، ما يحدث هو ان الشركة تصير مسؤولة عن تسديد ديون تكون غالباً معده من قبل عقليات احتكارية لان تكون كبيرة مما يضطرها الى خفض الاجور و اعادة تنظيم نشاطاتها وكل هذه الاجراءات التي تتخذها هذه الشركات تؤدي الى ان هذه الشركات لن تستطيع الاستمرار ومن الاعمال الاجرامية التي تقوم بها البنوك لتساند المنشأة الاكبر هو بعد اعطاء قرض بنسبة فائدة مرتفعة جداً مقارنة بالاولى فانها سرعان ما تلغي تلك القروض المقدمة بعد ان تتعمد اصدار (أي اشارة ازعاج) تخص تلك المنشاة (عبر اطلاق الاشاعات في الشارع) ومن ثم ولأدنى اشارة ازعاج تقوم بالغاء القرض مما يتسبب في افلاسات واسعة الانتشار. ان هذه القروض تم ترتيبها كفخ لإعاقة الشركات الصغيرة من منافسة الشركات الكبيرة (والتي تساهم فيها البنوك باجمالي 60% من اسهمها) والتي لا يوجد امامها أي طريقة لاحتكار السوق في العالم غير هذه الطريقة في ظل دعوات هذه الشركات الكبيرة (المملوكة من قبل البنوك) بكل وسائلها الاعلامية الى حرية السوق فاذا كانت فكرة الاستثمار الحقيقي بحد ذاتها مثيره للفزع ومخيفة وذلك خوفاً من ان يحقق خسارة رغم عدم وجود فائدة فكيف سيكون وضعها عندما تكون بفائدة فعندما تقوم باستلاف مبلغ ويجب على المقترض ان يقوم بإعادته بزياده بدون اي اعتبارات لوضع المنشأة ذلك سيؤكد خسارتك في الكثير من الاحيان، ولا تملك المنشأت الكبيرة اي افضلية في مقابل منافسة المنشأت الصغيرة باستثناء دعم القطاع المصرفي.

تقلبات معدلات الفائدة

1نحو نظام نقدي عادل صـ259ـفحة.
2نحو نظام نقدي عادل صـ161ـفحة.
3نحو نظام نقدي عادل صـ170-171ـفحة.

تسبب التقلبات الطائشة في معدل الفائدة تحولات لولبية، في الموارد المالية بين المستفيدين منها من قطاعات اقتصادية وبلدان، مما يسبب حركات طائشة في الاستثمارات القائمة على القروض، وفي أسعار السلع والأوراق المالية وأسعار الصرف. كما تسبب هذه التقلبات تحولاً بين الالتزام المالي القصير الأجل والطويل، وبين التمويل بالمشاركة والتمويل بالقروض. ان ارتفاع درجة تقلب معدل الفائدة قد حقنت سوق الاستثمار بقدر كبير من الشكوك، مما كان له اثر في تحويل المقترضين والمقرضين معاً من الأجل الطويل لسوق الديون إلى الأجل القصير، وهذا ما أدخل تعديلات جوهرية على القرارات الاستثمارية لرجال الأعمال. واستمر نصيب الفائدة في مجموع العائد على رأس المال المستثمر في التقلب أيضا، مما جعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل بثقة. إن إزالة تقلب معدلات الفائدة اليومي المخل بالاستقرار يحدث التزاماً مالياً لفترة أطول، كما انه يجلب الانضباط في قرارات الاستثمار ؛ فحينما كانت معدلات الفائدة منخفضة ومستقرة نسبياً ، لم تكن المشكلة بهذه الحدة، ولكن حينما ارتفعت في السبعينيات ، هبط إجمالي الاستثمار الثابت المحلي كنسبة مئوية إلى إجمالي الناتج الوطني في البلدان الغربية، كما أن النمو الدولي انخفض انخفاضاً كبيراً ، في كل مكان ، عما كان عليه في العقود التي أعقبت الحرب مباشرة ، لقد كان الأداء الاستثماري الضعيف هو احد الأسباب الأساسية للنمو البطيء الذي طال أمده فمن المعترف به عالمياً أن الأداء الاستثماري الأفضل هو مفتاح النمو الأسرع والتكيفات الهيكلية الأفضل. أن معدلات الفائدة إذا ارتفعت قللت من الأرباح ، أي نصيب المنظم من العائد الإجمالي، وضاقت السيولة بانخفاض التدفقات النقدية الداخلية ، وصار من الضروري زيادة الاقتراض القصير الأجل ، ودوران الائتمانات بمعدلات أعلى (إذ الممارسة العامة لرجال المصارف هي تحديد الائتمان لكن بمعدلات أعلى بدرجة ما) مما يزيد في تقليل الأرباح ويؤدي إلى الافلاسات، وهذا يفسد مناخ الاستثمارات الطويلة الأجل ، ويعوق النمو الاقتصادي"[1] اذا كانت معدلات الفائدة منخفضة ، زادت حدة الطلب على الأموال من اجل الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الثانوية بحكم انها استثمارات عالية الأرباح بدون جهد يذكر , والذي بدوره يخفض نوعية الاستثمارات (الحقيقية بشكل حاد) ولذلك تزيد المضاربة في سوق الأوراق المالية والسلع فتزيد معها أسعار هذه الأوراق والسلع ، وهذا يجعل من الصعب الحصول على أموال لاستثمار طويل الآجل (الالتزام لأغراض المضاربة قصيرة الأجل، والالتزام لأغراض الاستثمارات الحقيقية طويلة الأجل) ولذلك يزيد نشاط المضاربات المتزايد والذي يحدث قلقاً في الدوائر الرسمية والتي تتبنى سياسة نقدية تقييديه ترفع من معدلات الفائدة ، باعتبار أن ذلك يقلل من نشاط المضاربات ولكنه في نفس الوقت لا يزيد من الاستثمارات الأولية (الحقيقية أو طويلة الأجل) لان معدل العائد على رأس مال المخاطرة يهبط نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة. إلغاء الفائدة هو السبيل الوحيد لخلق مناخ للتوقعات الرشيدة وأرضية مستقرة للمنظمين والممولين والمدخرين والمستهلكين بمعنى أن الاستثمار طويل الأجل لا يحصل على تمويل أو يصعب فيه الحصول على تمويل لسببين إذا كانت الفائدة منخفضة حيث تذهب الأموال كلها للمضاربة في الأسواق المالية اما اذا كانت مرتفعة تنعدم الجدوى الاقتصادية. وعلى هذا الأساس يبقى رأس مال المخاطرة في موضع نسبي سيء، سواء أكان معدل الفائدة مرتفعاً أم منخفضاً، ومع ذلك فهناك درجة أعظم من التقلب في أنشطة المضاربات ، وقد أكدت التجربة انه من المستحيل تنظيم هذين العنصرين بطريقة موازنة ويمكن معها السيطرة على التضخم، دون أن يضر ذلك بالاستثمار، لقد كان هناك اقتراح بان التقلبات القصيرة الأجل في رصيد النقود لا تهم طالما كان النمو الطويل المدى يتفق مع الاتجاه المحدد. ولكن ذلك ليس سليماً ، لأنه تم افتراض أن التقلبات الشديدة القصيرة الأجل في معدلات الفائدة لاتهم طالما كانت المعدلات الطويلة الأجل تسير سيراً طبيعياً (دون تقلب). ولكن ثبت زيف هذا الافتراض ، لان التقلبات في معدلات الفائدة القصيرة الأجل تولد الشكوك وتؤثر تأثيراً سيئاً على الاستثمارات التي تتأثر عادة بحركات معدلات الفائدة ، وتحدث حركات لولبية في أسواق العملات والسلع والأوراق المالية.

معدل الفائدة و تقلب سعر الصرف

وكما قلنا سابقاً ان حمى المضاربة التي تنتقل عدواها من شخص لآخر في صورة تهافت على طلب عملة معينة في نظام يتبع اسعار الصرف الثابت تسرع بانهيار العملة الوطنية وهذا التهافت والهجوم الوبائي على عملة ما يؤدي الى استنفاذ احتياطياتها في ظل نظام سعر الصرف الثابت مما يضطر الدول للتنازل عن قيمة عملاتها الامر الذي كان يضطر البنك المركزي الى ضخ المزيد من الدولار الامريكي الى الاسواق مما تسبب في خسائر فادحة بغرض الحفاظ على سعر العملة المدار من قبل البنك المركزي فالاضرار الناتجه عن المضاربة هي ان المضاربين في سوق الصرف الاجنبي يساهمون بنسبة 95% من حجم التعامل اليومي في هذه السوق والبيانات تشير الى ان حجم العمليات في سوق الصرف الاجنبي والتي ترتبط بالانتاج تتراوح نسبتها ما بين 3% الى 18% من حجم التعامل اليومي. يقول الدكتور محمد عمر شوبرا في كتابه نحو نظام نقدي عادل " لقد قوت التقلبات الشديدة في

1نحو نظام نقدي عادل صـ172تفحة.

معدل الفائدة كل الجهود الرامية لاستعادة الاستقرار في أسعار الصرف فإنها في نظام التعادل الثابت، تجعل من المستحيل الاحتفاظ بثبات أسعار الصرف، بسبب تحرك النقود (الحارة) للاستفادة من ميزة الفروق بين معدلات الفائدة، وان الجهد الرامي لتثبيت سعر الصرف يؤدي إلى خسارة كبيرة في احتياطات المصرف المركزي وزعزعة الثقة بقوة العملة، وفي نظام تعويم سعر الصرف يؤدي إلى خسارة كبيرة في احتياطات الصرف المركزي، وزعزعة الثقة بقوة العملة، وفي نظام تعويم الصرف حينما يحاول السعر أن يجد مستواه التوازني ويتقلب تقلباً مفرطاً من يوم إلى أخر، استجابة لحركات معدل الفائدة الدولية وقوى المضاربة التي لا علاقة لها بالظروف الاقتصادية المحيطة، يصبح من الصعب التنبؤ بأسعار الصرف. وهذا يجعل التخطيط الطويل الأجل مسألة شبه مستحيلة، وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية التي تكون فيها المنافسة عنيفة وهوامش الربح صغيرة ، فان هذه الانخفاضات والارتفاعات التي لا يمكن التنبؤ بها في أسعار الصرف تمارس تأثيراً غير صحي، إن الدولة التي تواجه ركوداً اقتصادياً تكون غير قادرة على الاحتفاظ بمعدلات الفائدة فيها منخفضة، لأن هذه السياسة تؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج وتخفض من سعر صرف عملتها، وترفع كلفة معيشتها. ولمنع حدوث غوص أعمق لقيمة عملة الدولة التي تواجه الانحسار الاقتصادي، تضطر هذه الدولة إلى الحفاظ على معدلات الفائدة عند مستوى أعلى من ذلك الذي تمليه الحاجة إلى استعادة النشاط. وهذا يؤدي بالمقابل إلى تباطؤ استعادة النشاط، ويضعف الثقة في الحكومة. وبناء على ذلك فقد كانت هناك اقتراحات لتنسيق معدلات الفائدة بين الدول الصناعية الرئيسة. لكن هذا التنسيق ثبت حتى الآن أنه مهمة مستحيلة، لأن الدول قلما تكون كلها مجتمعة في نفس المرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية. وهنا نجد أن تقلبات أسعار الصرف تستمر (وتزيد تفاقم جو الشك الذي تتخذ فيه القرارات الاقتصادية ، وتثبط التكوين الرأسمالي، وتؤدي إلى سوء توزيع الموارد"[1]

السياسات النقدية

يقول الدكتور محمد عمر شوبرا إن النظرية الاقتصادية سواء منها الكلاسيكية الحديثة أو الكينزية ، قد أعطت انطباعاً بان المزاوجة بين السياسات المالية والنقدية يمكن أن توجد أسعارا مستقرة (نسبياً) عند نقطة قريبة من التوظيف الكامل لقوة العمل ، ومع ذلك فانه حتى المزج السليم بين السياسات المالية والاقتصادية (لن تفي بالغرض) ، ولم يطبق عملياً على العموم ، فالحكومات بصفة عامه غير قادرة أو غير راغبة في إلغاء أو خفض عجز الموازنة ، والذي هو ، طبقاً (للحكمة التقليدية) المنبع الأساسي للنمو المرتفع ، فهو يقدم النقود ذات القوة العالية إلى النظام المصرفي ، الذي يقوم بدوره في اللعبة التوسعية ، عن طريق توسيع الائتمان، ويتسارع معدل التضخم ، وتزداد إشارات الخطر، فيتبع ذلك فترة يسودها التقييد المالي والنقدي ، بما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وركود الاقتصاد إلى جانب تحميل الحكومة القطاع الخاص عبئاً ثقيلاً لخدمة الدين، وتحت تأثير انتقاد وسائل الإعلام وضغط الجمهور، تعود السياسات التوسعية مره أخرى إلى الظهور، لهذا أصبحت السياسات النقدية والمالية مشلولة تقريباً "[2].

التضخم والانكماش

العمليات الطويلة الأجل والتي تتطلب توفير مدخلات إنتاج من العمالة والمواد الخام على مدى عدة سنوات حتى ظهور المنتج النهائي كلما زاد التضخم و معدل الفائدة قلت الربحيه في هذه العملية، فإذا أضفنا الضرائب إلى التضخم و سعر الفائدة فلن يستطيع محاسبو الشركات تجاهل عامل الوقت عند حساب النفقات والإيرادات. فالقيمة السوقية للدولارات التي دفعت مقابل المواد الخام في عام 2010م وأيضا الدولارات التي دفعت للعمالة في عام 2011م أعلى من القيمة السوقية للدولارات التي ستحصل عليها الشركة من العملاء في عام 2012م ولذلك سيحتاج المحاسبون إلى حساب النسبة المئوية التي ستقل بها قيمة النقود في المستقبل عند النظر إلى الحسابات الخاصة بالعملية على مدى السنوات الثلاث ليجيبوا على السؤال : هل حققت الشركة ربحاً ؟ وهنا سوف يكونون أمام إحدى خيارين 1- اقفال المشروع ، 2- الجري على دولاب الفئران. كما اننا لا نسطتيع ان نتبع سياسه تضخميه او انكماشية كما قلنا سابقاً و السبب أنها ستشوه ايضاً نسبة التفضيل الزمني 2.5% مثلها مثل الفائدة تماماً، حيث ان التضخم هو عبارة عن فائدة ربوية تأخذ من الطبقة العامة كضريبة مخفيه مقابل (لاشيء) ، و كما قال سميث — رغم الخلاف – انه منذ بداية البشرية كان الناس يتبادلون البضائع مقابل اخرى ومن ثم للتسهيل ظهر ما يسمى حالياً بالعملة اذاً فان العملة هي في الاساس صك ثقة لا اكثر ولا اقل حتى وان كتبت على طين او على ورق او أي شيء بمعنى انا اثق بك وعلى العمله ان تضمن هذه الثقة وليست البنوك المركزية التي هي سبب كل الكوارث الاقتصادية، وبما ان واجب الدولة ان تدفع باتجاه الائتمان وتقوم بتوفير العجز في الائتمان فلا تستطيع ان تسمح بتقليل استخدام الائتمان لانه اذا انعدمت الثقة او اذا لم تكون للعملة قيمة ذاتيه فسوف تقل الثقة في القيمة المستقبلية لهذه العملة وسيقل الائتمان كثيراً اذا

1نحو نظام نقدي عادل صـ166-167ـفحة.
2نحو نظام نقدري عادل صـ34ـفحة.

لم يختفي تماماً، وبما انه يستحيل ضبط نسبة التضخم فنحتاج إلى أكثر المعادن عرضتاً لتناقص المنفعة الحدية وأكثرها نمواً بنفس معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي، والنمو السكاني ،يقول احد رؤساء المنظمات المهتمة بالذهب في العالم بان معدل زيادة معدن الذهب سنوياً هو 1.75% وهو يساوي تقريباً معدل النمو السكاني العالمي ومعدل نمو الناتج الإجمالي العالمي ان العملة يفترض ان تكون هي المادة الاكثر استخداماً الى جانب ندرتها بمعنى ان تكون لها اهمية قصوى في اغلب الاستخدامات (لها قيمة جوهرية) مثل الذهب ، لان الذهب سيكون استخدامه افضل من أي معدن اخر مستخدم في أي مجال من مجالات استخدام المعادن فاذا توفر سيتم استبدال كل المعادن الاخرى بالذهب ، لذلك مهما ارتفعت كمية الذهب فلا تزال تناقص منفعته الحدية هي الاقل على الاطلاق، فاذا زاد سيهرع الناس الى استبدال كل قطعة معدن موجوده بالذهب في الغالبية العظمى من الإنشاءات والصناعات والاستخدامات في حين تعجز اي سياسه نقدية عن ضبط كمية النقود باي صورة كانت فان القيمة الذاتية للنقد تستطيع ضبط كمية النقود المفترض تواجدها، فاذا ارتفعت قيمة الذهب سيدفع ذلك المستثمرين للاستثمار في تنقيب الذهب ..وذلك كما يظهر لنا لا يحتاج منا تثبيت سرعة تضخم ولا الخوف من الانكماش ، لان الناتج القومي سيظل شيئاً ملموساً وموجوداً على الارض ، طالما انه لم يتم تحويل جزء منه الى اوراق نستطيع احراقها او اغراقها او زيادتها او أي شيء اخر يقوم بعملية التوزيع الاعتباطي للثروة. لذلك نقول ان الحل الوحيد الحقيقي يكون في العودة الى العملة الحقيقية، الى المال الحقيقي ليس بالضرورة ان يكون ذهباً او فضة لكن تاريخياً هما المعدنان الذان استخدمتهما المجتمعات بعد التجربة والخطاء و لطالما انتهى الامر بها بالعودة للذهب او الفضة. مع كل حالة الشك التي تواجة العالم اليوم ، العودة الى اقتصاد عملته الذهب يبدو الحل الوحيد، وهو واجب الدولة في منع المخاطر التي يسببها التضخم ففي اول تضخم في التاريخ للفضة بعد ان ذهب الاسبان الى امريكا الجنوبية وشحنوا الكثير من الفضة لإسبانيا قلت قيمتها في دوله واحده وهي اسبانيا وظهر التضخم ورغم ان الفضة المستخرجة كانت تمثل 80% من حجم الفضة في العالم و قد كانت المرة الوحيدة التي تتضخم فيها المعادن النفيسة الا انه في خلال فتره قصيرة عندما نقل الى دول اخرى – مثل الصين التي وصل اليها ثلث تلك الفضة لأنها كانت تعاني من تضخم العملة الورقية – اختفى التضخم وعاد كل شيء الى وضعه الطبيعي وكان تضخم لم يحصل لان نسبة اكتشاف المعادن النفيسة تساوي بدقه نسبة النمو السكاني ونمو الناتج الاجمالي العالمي.
وكما قلنا سابقاً كلمة حساب في الانجليزية اتت من اللاتينية ومعناها أنا أؤمن أو أثق ليست المشكلة في صك ثقة ولكن ماهي الحقوق الدنيا للمقترض والمقرض ؟ فإذا كان هناك تضخم ضاعت الثقة في القيمة ولن يصبح الدين ممكناً بل سيصبح مستحيلاً، في ظل نظام اقتصادي عادل فالنقد عبارة عن صك ثقة ولكن يجب حفظ ضبط القيمة من التأرجح , ولذلك من دون كلمة حساب كل التاريخ الاقتصادي في عالمنا بات مستحيلاً. "في العام 1900 وصف تشارلز ج.بللوك، احد اكبر الثقات في شؤون المالية العامة للمستعمرات (وكذلك المالية العامة المعاصرة)، التجارب النقدية في المستعمرات بانها (كرنفال للغش والفساد) ، وانها (صورة سوداء شائنة). واعتبر ان الاجراء الذي اتخذه البرلمان للحد منها اجراء (سليم وحكيم). كما ان دافيز ريتش ديوي ، وهو خبير نقدي من الجيل نفسه يحظى باحترام شديد، ذكر ان (عددا غير قليل من السكان، لا سيما في المدن الكبيرة في الشرق، يقف بمعزل عن الثورة في انجلترا، ليس بدافع المعارضة، بل بدافع الخوف من ان يؤدي الاستقلال الى الافراط في اصدار النقود الورقية ، بكل ما يترتب على ذلك من اضطراب في شؤون ادارة الاعمال) والاستقلال شيء والتسليم لمن يرون في النقود اداه لتحقيق منفعتهم الشخصية شيء اخر كذلك فان اوراق (نقد الكونتننتال) التي مولت الثورة الامريكية ، عندما استخدمت بديلاً للضرائب، او حتى بديلاً للنظام الضريبي، كانت تلقى استهجانا مماثلاً، لدرجة انها ادخلت في اللغة الامريكية تعبيراً عن الاستخفاف والادانة الكاملة هو القول ان هذا الشيء (لا يساوي عملة كونتننتال). وكذلك كان الامر فيما يتعلق باوراق النقد (خضراء الظهر) التي استخدمها وزير الخزانة سلمون ب.تشيس للمساعدة على تمويل الحرب الأهلية، وان لم يكن ذلك بلا مبالاة بأي حال. وقد ظلت عبارة (خضراء الظهر) تشير حتى يومنا هذا الى شيء سيء السمعة للغاية. وكان هناك كتاب قلائل فقط هم الذين اقدموا على ذكر البدائل التي يستطيع تشيس ان يلجأ اليها. كما ان نتائج الحرب الاهلية لم تكن مدمرة. وان يكون بلد قد تمزق من الداخل، وتحمل اربع سنوات من الصراع الرهيب، ولم تزد فيه الاسعار في اثناء ذلك على المثلين ، لهو امر اقرب الى المعجزة بالمقاييس الحديثة على الاقل"[1] ، وهذا هو افضل ما يمكن ان يصل اليه نظام نقدي مختل عقلياً فالحروب لا تؤثر في مستوى معيشة الناس اقتصاديا بشكل سلبي في حال وجود نظام نقدي حقيقي. "في ظل النظام القائم" عندما تكون المصروفات تمولها عجوز كبيرة في الموازنات والسياسات النقدية التوسعية" مما يكون نتيجة واضحة حرارة تضخمية يتبعها ركود اقتصادي فان أي جهد تقوم به الحكومات إنما يعزز في الواقع الركود والبطالة والقلاقل ، ولا يمكن للنظم الديمقراطية ولا الديكتاتورية ولا الشورورية أن تجابه ذلك إلا لفترة قصيرة. في اقتصاد عالمي حيث يتم قياس العملات فقط ضد

[1] تاريخ الفكر الاقتصادي صـ160ـفحة.

بعضها البعض ، يمكن للدول بشكل مصطنع خفض قيمة عملتها ، مما يجعل من صناعاتها اكثر قدرة على المنافسة ، ويمكن لدولة ذات عملة ضعيفة تصنيع منتجات ارخص ، مما يدفع مراكز صناعية كاملة للانتقال للخارج ، شوهد هذا التاثير كثيراً في المدن في مختلف انحاء العالم ، والبعض منها لم يتعافى حتى الان من فقدان قاعدتها الصناعية.. إن الحل الوحيد لمشاكل مثل احتياج أي مؤسسة تجارية إلى استخدام أسعار الصرف إذا كانت تدير عملياتها في عدة بلدان مختلفة وذلك من اجل توحيد حساباتها هو إصدار عملة عالمية موحدة أو استخدام عملة لها قيمة ذاتيه منتشرة في العالم كله أو توحيد العالم بأكمله وبما أن الخياران الأول والثالث مستحيلان في اللحظة الحالية فيبدو انه لا يوجد لدينا إلا الخيار الثاني ،ولذلك لكي تكون معاملاتنا حقيقية يجب أن يعود الناس للمال الحقيقي والذي استخدم على مر التاريخ بعد أن جربوا كل الخيارات الأخرى ، فقد تعلموا من خلال طريقة (التجربة والخطاء) بانه يجب أن تكون قيمة العملة بداخلها، ولتطبيق الخيار الثاني يجب ان نتخطى المركنتلية ، حيث أن العالم كله لا زال مركنتلي حتى اللحظة الحالية ولا يزال العالم يظن بانه يستطيع الاحتفاظ بالمعادن في البنوك المركزية وإصدارالأوراق بدل ذلك تبعاً للخطة التي رسمتها مجموعة الصيارفة الذين اخترعوا النظام برمته. لذلك لا سبيل لمنع المخاطر التي يسببها التضخم للمستثمرين الا عبر استخدام المال الحقيقي وإنهاء العملات الورقية.

الضرائب

تثبط الضرائب من حجم الاستثمار، فقد يقبل التاجر على النشاط الاستثماري القائم على المخاطرة اذا كان العائد المتوقع سيقل بسبب الضرائب الى 60 مليون دولار فقط فبالنسبة للشركات، الضرائب العالية لها تأثير هائل ، فهي تقلل من عائد الشركة من الاستثمار الامر الذي يقلل بدوره من دوافع الاستثمار في المصانع والابحاث والانشطة الاخرى التي تدفع عجلة النمو. اذا كان المستثمرون سيتكبدون الخسارة وحدهم وقت الخسارة، ويحتفظون بجزء صغير من المكسب (بسبب الضرائب والتضخم والفائدة) وقت الربح، وعندها فسوف يرون المخاطرة برؤوس اموالهم ضرباً من الحماقة. علاوة على ذلك، سيقل رأس المال المخصص للمخاطرة على نحو هائل، لأنه يخضع للضريبة قبل تجميعه، كما ان اقتطاع الضرائب على وسائل الانتاج يعد ضرباً من الجنون فلا تستقطع الضرائب على وسائل الانتاج والتي ستخضع للتقادم والاهلاك بشكل مستمر واضافة اي نوع من انواع الضرائب اليها لا يدخل عنصر المخاطرة اليها ومنع الضرائب عنها سيدفع الى المزيد من الاتمته ورفع الكفاءة ايضاً.

الجمارك

تعريف الجمارك: هي ان يقاسمك شخص مالك ومن ثم تسترجع تلك الاموال التي نهبت من الطبقة المطحونة التي ستقوم لاحقاً بشراء ما استوردته من الاسواق فان المستثمر الذي قام بشراء هذه البضاعة لم يشتريها لكي ينفقها على الاعمال الخيرية ولكن لكي يستفيد منها تجارياً ولكي يستفيد لابد له من ان يسترجع ما انفقه في الجمارك والذي سيدفعها اخيرا الشخص العادي الذي قد يكون فقير او ذو دخل المحدود. التعريفة الجمركية هي ضريبة تفرضها الحكومة على الواردات الأجنبية لتقوم بتسديد المساهمين في بنوكها المركزية. ومع أن الحكومة قد تفرض تعريفة لمجرد جمع المزيد من الإيرادات، الا انه عادةً ما يكون المبرر الرسمي وراء فرض تعريفة جديدة (أو زيادة تعريفة سارية) أن ذلك سيساعد المنتجين المحليين للسلع المستوردة. وذلك الادعاء – أن فرض تعريفة على الواردات الأجنبية يساعد العمال في القطاع ذي الصلة داخل الدولة – هو ما سندرسه في الجزء التالي. ولتبسيط التحليل سنستعرض مثالًا حيًّا يضم الولايات المتحدة واليابان، وسنستخدم فيه أرقامًا تقريبية غير واقعية لنفترض ان سعر التوازن السوقي لسيارة سيدان في بادئ الأمر عندما كانت التجارة الحرة متاحة هو ١٠٠٠٠ دولار هذا السعر يمكن للمصنعين الأمريكيين إنتاج بعض السيارات وتحقيق ربح من ذلك، وإن كان ما ينتجونه لا يكفي لتلبية حاجة المستهلكين الأمريكيين. السيارات الباقية يوفرها منتجون يابانيون بحيث يمكن للمستهلك الأمريكي شراء أي عدد يريد من السيارات بسعر ١٠٠٠٠ دولار. أرسل منتجو السيارات الأمريكيون جماعات ضغط إلى واشنطن، وأوضحوا أن تكاليف العمالة أقل في اليابان، وأن الحكومة اليابانية تقدم دعمًا غير عادل لشركات السيارات هناك ... إلخ، وأنه على واشنطن المعاملة بالمثل. إذا استطاعت الحكومة الفيدرالية فرض رسم ١٠ ٪ على الواردات اليابانية، سيتمكن المنتجون الأمريكيون من توسيع نطاق عملياتهم بما يحقق لهم الربح ويوفر المزيد من الوظائف للعمال الأمريكيين! سيتقبل الساسة الأمريكيون الطلب بصدر رحب تمامًا، ويفرضون تعريفة قيمتها ١٠ ٪ على السيارات اليابانية التي تدخل إلى السوق الأمريكية. ومعنى ذلك أنه إذا أراد مستهلك أمريكي شراء سيارة يابانية، عليه الآن أن يدفع

١١٠٠٠ دولار؛ تذهب ١٠٠٠٠ دولار منها إلى مصنّع السيارات الياباني (مثلما كان الأمر من قبل)، و ١٠٠٠ دولار إلى واشنطن في شكل عائدات جمركية. ولأن المستهلكين الأمريكيين مجبَرين الآن على دفع ١١٠٠٠ دولار للحصول على سيارة سيدان يابانية، فمعنى ذلك أن المنتجين الأمريكيين يستطيعون رفع أسعارهم أيضًا. لقد كانت جماعات الضغط على حق! فعند ارتفاع السعر إلى ١١٠٠٠ دولار، يتحرك المنتجون الأمريكيون إلى الأمام على منحنى العرض، ويصنِّعون مزيدًا من السيارات في مصانع أمريكية بأيدي عمال أمريكيين. سيرتفع معدل التوظيف في ديترويت وغيرها من المدن الأمريكية التي تضم مصانع سيارات أمريكية، تمامًا مثلما توقعت جماعات الضغط. هل كانت التعريفة الجديدة نجاحًا اقتصاديًا إذن؟ سيجيب الاقتصاديين بالنفي. صحيح أن العمال والمساهمين في قطاع السيارات الأمريكي سيستفيدون من التعريفة الجديدة، لكن مستهلكي السيارات الأمريكيين سيتضررون منها. فالأمريكيون الراغبون في شراء سيارة كان بوسعهم الحصول عليها من قبل مقابل ١٠٠٠٠ دولار، أما الآن فعليهم دفع ١١٠٠٠ دولار، ومن ثم فإنهم تضرروا جراء هذا التغير. حتى المستهلكون الذين يرفعون شعار سيتضررون، لأن أسعار السيارات الأمريكية ارتفعت بمقدار ١٠٠٠ دولار الأمريكي هي الأخرى. بوجه عام يسهل توضيح أن الخسائر التي تكبدها مستهلكو السيارات أكبر بكثير من الفوائد التي حققها منتجوها. والمحصلة أن التعريفة الجديدة أفقرت الأمريكيين. في كتاب كالذي بين أيدينا، لن نتعرض بالتدقيق لكافة التفاصيل، وإنما سنستعرض ثلاثة أسباب بديهية نثبت من خلالها أن فرض تعريفة جديدة يفقر الدولة في المتوسط.

1– التعريفات الجمركية هي ضرائب مفروضة على المواطنين

لعل من أوضح الوسائل لإثبات أن التعريفات تزيد الدول فقرًا إدراك أنها ليست سوى ضرائب مفروضة على مواطني الدولة، لا على المنتجين الأجانب. في المثال الذي أشرنا إليه، من الخطأ أن نقول "فرضت الحكومة الأمريكية ضريبة على منتجي السيارات اليابانيين" فالواقع أن الضريبة فُرضت على مستهلكي السيارات الأمريكيين. وأي عائدات تجمعها الحكومة الأمريكية من فرض التعريفة الجديدة إنما تأتي من جيوب الأمريكيين. كل ما أشرنا إليه بشأن الآثار الضارة المترتبة على ضرائب المبيعات تنطبق هنا أيضًا، لأن التعريفة الجمركية ليست سوى ضريبة مبيعات على السلع التي تصنَّع في الخارج. وقد كان سعر السوق الأصلي وهو ١٠٠٠٠ دولار للسيارة إشارة تدل المستهلكين والمنتجين على أكثر الأساليب فعالية فيما يتعلق باستغلال الموارد. اعترضت التعريفة طريق هذه الإشارة، وجعلت لأمريكيين يتصرفون كما لو أن باقي دول العالم أقل قدرة على إنتاج السيارات مما هي عليه بالفعل.

2– التعريفة الجمركية لا تزيد الوظائف، بل تعيد ترتيبها فحسب

لعل أكبر أخطاء النهج الحمائي الاعتقاد بأن فرض تعريفة جديدة يزيد إجمالي عدد الوظائف. ذلك اعتقاد خاطئ، لأن التعريفة الجديدة لا تخلق فجأة عمالًا جددًا من الفراغ. ففي المثال الذي عرضناه من قبل، إذا كانت التعريفة الجديدة تتيح لصناعة السيارات الأمريكية التوسع في إنتاجها وتوظيف عدد أكبر من العمال، فإن قطاعات أمريكية أخرى ستضطر بالضرورة إلى تقليص إنتاجها، والاستعانة بعدد أقل من العمال. الأفراد الذين يرون التعريفات طريقة جيدة لتدعيم الاقتصاد عادةً ما يقصرون تركيزهم على الوظائف التي تصبح متاحة في القطاع الذي يتمتع بالحماية، ثم يأخذون في الاعتبار جميع الوظائف الإضافية التي تصبح متاحة عندما ينفق هؤلاء العمال الجدد رواتبهم في مراكز التسوق، والمطاعم وغيرها. ولا جدال في أن زيادة الوظائف في مثالنا لن تقتصر على مصانع السيارات الأمريكية فحسب، بل ستمتد إلى مصانع أخرى ذات صلة. غير أن هذا التحليل القاصر يغفل حقيقة أن الوظائف قد تنهار في قطاعات أخرى في الدولة، فأولًا: أي شخص يشتري سيارة جديدة سيدفع ١٠٠٠ دولار إضافية مقارنة بما كان عليه الوضع قبل فرض التعريفة. هذا المشتري قلَّ إنفاقه على المطاعم والمسارح وغيرها في الحي الذي يسكنه بمقدار ١٠٠٠ دولار، ومن ثم سيعاني التجار في منطقته. ربما يشير مؤيد الحمائية الذكي إلى أننا هنا نركز على توافه الأمور، لأن الثراء الهائل (المزعوم) في الصناعة الأمريكية يأتي من

تحويل هذا الكم من النشاط التجاري من المنتجين اليابانيين إلى المنتجين الأمريكيين. بعبارة أخرى، بدلًا من التركيز على الألف دولار التي زادت على أسعار السيارات والتي لا أثر لها لأن مستهلكي السيارات الأمريكيين يفقدون ١٠٠٠ دولار لكل سيارة، بينما منتجو السيارات الأمريكيون يكسبون القدر نفسه ينبغي أن نركز على حقيقة أنه في مقابل كل سيارة أمريكية إضافية تُنتَج بأيادٍ أمريكية، تبقى ١٠٠٠٠ دولار داخل البلاد بدلًا من إرسالها إلى اليابان. من المؤكد أن ذلك الأثر ذو صلة، وأنه يبين كيف تستفيد الدولة ككل من التعريفة الجديدة، أليس كذلك؟ الواقع أن هذا ليس صحيحًا؛ فتحليل هذا الحمائي الذكي لا يزال يغفل واحدًا من التأثيرات بالغة الأهمية للتعريفة؛ عند فرض تعريفة على الواردات الأمريكية، فإن هذه التعريفة تفرض قيودًا على الصادرات الأمريكية في الوقت نفسه. على وجه التحديد، مقابل كل سيارة يشتريها المستهلكون الأمريكيون من مصنع محلي بدلًا من اليابان، يقل إنفاق المواطنين اليابانيين على السلع المصنوعة في أمريكا بمقدار ١٠٠٠٠ دولار. وهكذا فإن النشاط الإضافي الذي حلَّ على منتجي السيارات الأمريكيين عادله انخفاض في المبيعات بين المنتجين الأمريكيين للقمح وبرامج الكمبيوتر وغيرها من الصادرات الأخرى. هناك مبدأ مهم للغاية لا بد من تذكره، وهو أن أي دولة في النهاية تسدد وارداتها عن طريق صادراتها. ومثلما لا تستطيع إحدى الأسر (على المدى الطويل) مواصلة شراء سلع وخدمات من العالم الخارجي دون إنتاج شيء في المقابل، لا تستطيع أي دولة مواصلة استيراد السيارات، والأجهزة الإلكترونية والملابس وغيرها من السلع من الخارج ما لم تصدِّر تلك الدولة سلعًا وخدمات في المقابل. وبصريح العبارة، يفترض مؤيد الحمائية ضمنًا أن منتجي السيارات اليابانيين حمقى وعلى استعداد لاستخدام مواردهم النادرة في تصنيع سيارات جديدة وجذابة للأمريكيين مقابل الحصول على ورقات نقدية خضراء مطبوع عليها صور الرؤساء الأمريكيين. قبل أن نترك هذا الجزء حري بنا أن نؤكد على نقطة مهمة، وهي أن التركيز على المبالغ النقدية قد يكون مضللًا، لأن السلع والخدمات الفعلية هي ما تشكل في النهاية المستوى المعيشي الذي يتمتع به المواطنون. وفي الفقرات السابقة لم نتبع النقود إلا لنبين النقاط التي تغفلها الحجج المألوفة التي تدافع عن الحمائية، والمنتجين الذين عادة ما يُنسَون. الواقع أن أهمية التعريفة لا تكمن في تأثيرها على عملات الدولار؛ فعدد الدولارات لا يتغير بفرض تعريفة جديدة، علاوة على أن قطع الورق الأخضر هذه ليست ما يجعل الأمريكيين أثرياء أو فقراء. ما يجعل الأمريكيين أثرياء أو فقراء هو مقدار ما يستطيعون إنتاجه باستخدام أياديهم العاملة وغيرها من الموارد، و مقدار ما يستطيعون استهلاكه إما بالشراء من المنتجين المحليين أو بتبادل فائض إنتاجهم مع الأجانب. فرض تعريفة جديدة يحول الأيادي العاملة والموارد الأمريكية الأخرى من الصناعات التي تتمتع فيها هذه الموارد بميزة نسبية إلى صناعات تفتقر فيها إلى الميزة النسبية. والتعريفة أيضًا تعيق الاستفادة من مزايا التخصص بين الدول. فمثلما تؤدي عمليات التبادل التجاري النافعة إلى تحسين وضع كلا الطرفين، فإن التجارة الحرة تجعل جميع الدول المشاركة فيها في وضع أفضل. عندما تتدخل الدولة في نتاج السوق الحرة من خلال فرض تعريفة جديدة، فإنها لا تضر الدول الأجنبية فحسب، بل تضر مواطنيها أيضًا.

3– لو أن القيود الجمركية جيدة، أيكون الحصار الاقتصادي البحري ممتازًا؟

لعل أبسط الحجج التي تثبت حماقة القيود الجمركية تلك التي ساقها هنري جورج عندما لاحظ أن الدول في أوقات السِّلم تفرض على نفسها قيودًا تمنع عنها السلع الأجنبية، بينما في أوقات الحرب تفرض الدول حصارًا بحريًا على غيرها لتمنعها من تلقي السلع الأجنبية. لو أن الحجج المؤيدة للحمائية صحيحة، ألا يُفترض بالحصار البحري أن يكون سببًا في ازدهار الدولة المعادية؟"[1] وبعكس الاعتقاد الشائع بان تتسبب التجارة الخارجية يوماً في فقداننا لوظائفنا او تجعلنا نستورد كل شيء من الخراج، لو كان هذا صحيحاً ، لما كنا نمتلك ما نشتري به وارداتنا في المقام الاول ، ولكي توجد التجارة الخارجية في المقام الاول ، كان لزاما على الناس في الولايات المتحدة ان يصنعوا شيئاً ما يبيعونه للعالم الخارجي."[2] فرض قيود على استيراد السيارات من اليابان بغرض (خلق وظائف) للعمال الامريكيين في ديترويت لن يكون اقل حماقة من رجل يرفض الذهاب الى طبيب اسنان

1دروس مبسطة في الاقتصاد صـ276-280فحة.
2الخبر الاقتصادي صـ211-212فحة.

كي يوجد وظيفة لزوجته بحيث تصبح هو المسؤولة عن معالجة اسنانه والعناية بها، لاحظ احد الاقتصاديين اختراع رائع وهو ان " هناك تكنولوجيتين لانتاج السيارات في امريكا؛ الاولى هي تصنيع السيارات في مدينة ديترويت ، والثانية هي زراعتها في ولاية ايوا .والجميع يعرفون النوع الاول من التكنولوجيا، اما النوع الثاني فدعني أشرحه لك. تقوم اولاً بزراعة البذور ، وهي المواد الخام المستخدمة في صناعة السيارات، ثم تنتظر بضعة اشهر حتى يظهر القمح، ثم تحصد القمح وتشحنه على أظهر السفن التي تبحر شرقاً في المحيط الهادي، وبعد بضعة اشهر تظهر السفن من جديد وهي محملة بالسيارات ماركة تويوتا. ان التجارة الدولية ماهي الا احد صور التكنولوجيا، ووجود دولة مثل اليابان بما فيها من بشر ومصانع امر لا علاقة له بتاتاً برفاهية الامريكيين، ومن اجل تحليل السياسات التجارية ، علينا ان نتخيل اليابان وكأنها ماكينة عملاقة تقوم بتحويل القمح الى سيارات باسلوب غامض. ان اية سياسة تقوم على تفضيل النوع الاول من التكنولوجيا الامريكية على النوع الثاني هي سياسة تقوم على تفضيل منتجي السيارات الامريكيين في ديترويت على نظرائهم في ايوا. ان فرض ضريبة او حظر على السيارات (المستوردة) هو بمنزلة فرض ضريبة او حظر على السيارات (المزروعة في ايوا). ولو سعينا لحماية مصنعي السيارات في ديترويت من المنافسة، فبالتأكيد سنؤذي مزارعي ايوا ، لانهم هم المنافسون. ان مهمة انتاج اسطول كبير من السيارات من الممكن تقسيمها بين ديترويت وايوا بعدد من الطرق، ويختار نظام السعر التنافسي طريقة التقسيم التي تضمن خفض تكلفة الانتاج الاجمالية الى ادناها. اما تكليف ديترويت وحدها بصناعة كل السيارات، او تكليف ايوا وحدها بزراعة كل السيارات ؛ فكلاهما امران مكلفان اكثر من اللازم، ومن المكلف ايضاً ان نستغل العمليتين الانتاجيتين باي اسلوب اخر غير المعدل الطبيعي الذي ينتج عن المنافسة بينهما. يعني هذا ان حماية ديترويت لا تعمل على تحويل الدخول من المزارعين الى مصنعي السيارات فحسب، بل انها ايضاً ترفع التكلفة الاجمالية لتزويد المواطنين الامريكيين بعدد معين من السيارات، ان الفعالية المفقودة في هذه الحالة لا تعادلها أية مكاسب، ومن ثم تؤدي الى افقار الدولة كلها. هناك الكثير من الأقاويل التي تدور حول رفع فعالية صناعة السيارات في امريكا، فعندما تتوفر لديك طريقتان لصناعة السيارات، فان الطريق لتحقيق الفعالية يتمثل في استغلال كل منهما بالنسب المثلى، اما اسواء ما تفعلة فهو ان تتعمد اعاقة احدى التكنولوجيتين امامك لصناعة السيارات. واذا تصورت ان السيارة ماركة كامري المزروعة في أيوا لا تعد امريكية بنفس قدر السيارة تورس المصنعة في ديترويت، فذاك محض خرافات، والسياسات التي تقوم على الخرافات لا تؤدي في معظم الاحوال الى نتائج فعالة"[1] كشفت دراسة اجريت بعد اتفاقية امريكا الشمالية للتجارة الحرة ان حوالي 37000 فرد سنوياً في المتوسط فقدوا وظائفهم في الفترة بين 1990–1997م بسبب التجارة الحرة مع المكسيك ووفر الاقتصاد خلال نفس الفترة 200000 فرصة عمل شهرياً،ومع ذلك فان المدى البعيد لا يخلو من عبارات قاسية مثل ، تكلفة المرحلة الانتقالية ، او ، الاحلال الوظيفي قصير المدى ، والتي تستخدم لتسكين آلآم من تضرروا من التجارة الدولية فلن ينتظر البقال او الجزار المدى البعيد حتى يسدد له عمال صناعة الاحذية – الذين فقدوا وظائفهم في ولايت ماين – ما عليهم من ديون،والحقيقة المؤسفة ان وضعهم الاقتصادي قد لا يتحسن لا على المدى القصير ولا على المدى البعيد اذا لم يمتلكوا راس مال بشري جيد وهنا يأتي دور في الرقاب في الرأس المال المادي لتغطية مثل هذه الثغرات الطفيفية ،ففي معظم الاحيان يكون العمال المشردون مفتقرين الى المهارات الخاصة (تفوق اعداد الفاقدين وظائفهم بسبب دخول التقنيات الجديدة اعداد من يفقدونها) ان السوق الحر والمفتوح عالمياً هو اساساً يستهدف مصلحة المستهلك المحلي وكذلك المنتج المحلي لكي يقوي قدراته ؛ فبقدر اهمية السؤال عن انه هل يوجد دولة واحده نجحت في تنمية اقتصادها دون التجارة او الاندماج في الاقتصاد العالمي ؟؟ تكون الاجابه و هي لا , لا يوجد طبعاً فاصلاً في نقاش مثل هذه القضية فكما تشير دراسة اجرتها شركة الاستشارات أي تي كرني عن تأثير العولمة في اربعة وثلاثين دولة نامية ومتقدمة، فان الدول التي تعولمت اسرع شهدت زيادة في معدلات نموها تراوحت بين 30% ، 50% اكثر من الدول الاقل اندماجاً مع الاقتصاد العالمي، وزادت نقاطها في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، يقدر الباحثون ان حوالي 1.4 مليار شخص قد نجوا من الفقر المطلق بسبب النمو الاقتصادي الناتج عن العولمة، ولكن السيء في الامر ان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تسببت ايضاً في ارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخول،

1فيلسوف الاقتصاد صـ289-291تفحة.

والفساد "[1] وهذا المعدل ليس ناتج عن العولمة وانما عن عولمة الاسواق المالية. " وقد امسى من موضات العصر ان يسوغ المرء عجز السياسة عن تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة من خلال ظاهرة العولمة التي امست حجة يستخدمها بعض الناس ؛ لتسويغ كل نواحي القصور السياسية ، ولتعزيز كل المواقف الأيديولوجية،وخلافاً لكل هذه المزاعم والتسويفات لا تعوق العولمة السياسة الوطنية خلق فرص عمل الاقتصاد المحلي ابداً"[2]. ان الجمارك لا تستخدم الا في حالة واحده وهي الحرب فقط لا غير .. بمعنى انك لن تمنع الجمارك الا على دوله انت مستعد لتحمل الاضرار في مقابل الاضرار بتلك الدولة. ومن هنا تأتي فكرة تكامل الفكرة التي يجب ان تستخدم معها الجمارك. الا ان من يهمنا في اصل الموضوع حق المستثمر او التاجر ان يتم اغلاق باب المخاطر في الجمارك عنه.

نظريا كلما قلت الجمارك والضرائب والتضخم و سعر الفائدة حصلت طفرة اقتصاديه فكيف لو كانت كلها صفرية؟ بل كيف لو كانت نسبة الفائدة سالبة بمعدل 2.5% ؟ وبالرغم من انه خارج نظام المخاطرة أصبح الاقتصاد العالمي يقع بين فكي الفائدة المرتفعة والفائدة المنخفضة كما ذكرنا سابقاً إلاأن هناك حقيقة واحده وهي ، كلما قلت الفائدة باستقرار لمدة أطول في انعدام المضاربة قلت الخسارة الاجتماعية لذلك يفترض أن يكون هدف أي نظام ناجح هو نسبة فائدة صفرية. إذا أضفنا الضرائب والتضخم وهي ناتجه ايضاً عن الفائدة إلى الشك نجد أن الفائدة في تصوري الشخصي في أبدع تصوير لها هو أن يجري الكل كالفئران على دولاب الإفقار وهو اسواء من دولاب العبودية لتوليد الثروة للأقلية في أعلى الهرم المالي بفعل التوسع النقدي – حيث أن الأموال التي يطلبون عليها فائده ليست أموالهم وهي طريقة لرفع معدل الفائدة ليصل الى نسبة لا تقل عن 50% وقد ترتفع الى اكثر من 120% — وتوليد الثروة لهم ايضاً وتسديدها ايضاً الى المساهمين في البنوك المركزية بفعل الفائدة والتضخم والضرائب والجمارك والعديد من التسميات الاخرى والتي توزع الظلم على اكبر عدد ممكن باكبر عدد ممكن من السبل.

رابعاً: توفير الاحتياجات الاساسية للحياة

الاحتياجات الاساسية للإنسان تتمثل في ما يسمى بحد الكفاف، اي الطعام، والكساء، والمأوى، فمن واجب الدولة ان تقوم بتوفير الحد الادنى للحياة (حد الكفاف) بعد تطبيق الشروط الاقتصادية للمجتمع التي ذكرناها سابقاً. ان اغلاق باب المخاطرة في حد الكفاف والعقارات يعطيك حافز اكبر للاستثمار في كل المجالات الحقيقية دون القلق من توفر الحد الادنى من سبل المعيشة اذا حدث أي شيء خاطئ كفشل كل الاستثمارات وهذا حافز للجميع للاستثمار، بحيث اذا افلست فلا يستطيع احد اخراجك من بيتك الوحيد تحت أي ظرف من الظروف أي انك لن تستيقظ يوما ما لتجد نفسك في العراء لان شخص ما قرر اخراجك من بيتك بسبب تردي حالتك الاقتصادية او بسبب دين عليك له بعد تطبيق الشروط الاقتصادية للمجتمع التي ذكرناها سابقاً، وحد الكفاف هو نصف اوقية ذهب عيار 24 شهرياً وهو نصف الحد الادنى للأجور، اي ضمان الحد الادنى من الامان لدفع الجميع لتفجير ثورة استثمارية بكل اشكالها في كل المجالات الحقيقية دون خوف من الفقر.

خامساً: منع ارتفاع الايجارات والاسعار نتيجة المضاربة في العقارات

يقول الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث ان مستوى المعيشة الحديث في البلدان الصناعية عند كل مستويات الدخل — فيما عدا أكثرها تدنياً — يمتد الى نطاق عريض من المنتجات والخدمات، ثم يمتد الى بنود ليست مهمة على الإطلاق، وانما هي إضافات ثانوية. اما أسعار الإسكان — أي المأوى — فهي وحدها التي ما زالت تشغل قدراً كبيراً من اهتمام المستهلكين، لا سيما في الولايات المتحدة. ذلك ان عدم توفير المساكن بتكلفه متواضعة بالنسبة لتكلفة السيارات او معدات التجميل مثلاً، يمكن ان يعتبر اكبر عيب منفرد في الرأسمالية الحديثة."[3] لذلك يتم منع ارتفاع اسعار وايجارات العقارات بسبب المضاربة في العقارات وذلك عبر فرض المخاطر في العقارات. قلنا بان النظام الضريبي الامثل يقتضي أخذ 2.5% من الثروة ولكن هناك اشياء لا تستطيع استقطاع الضرائب منها مثل العقارات والاراضي الزراعية مثلاً ، وفرض نظام المخاطرة عليها سوف يقود الى خفض اسعار الايجارات واسعار العقارات وحفظها عند قيمتها الحقيقية.

1الاقتصاد عاريا صـ260ـفحة.
2الرخاء المفقر صـ30ـفحة.
3تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبرث ، صـ308ـفحة.

ضريبة العقارات

من المشاكل التي نواجهها ليست مسألة تجميع المدخرات فحسب وانما يواجهنا ايضاً مشكلة سوء توجيه المدخرات حيث يستثمر جزء كبير منها فيما يعرف بالاستثمارات السلبية ، والتي تتمثل في شراء الاراضي و المباني وما الى ذلك والتخفيف من هذه الهجمة على الاستثمارات السلبية سوق تضمن من جانبها توجيه المدخرات في السوق الاولية في مسارها الصحيح الى المشروعات في مرحلة التكوين او تلك القائمة والأخذة في التوسع والتطوير الى جانب منع رفع الايجارات واسعار العقارات بشكل خرافي ومنع عدم استخدام تلك العقارات حتى تتدمر بسبب التقادم ففي حين يتم احتساب السندات والاسهم في خانة الادخار يتم احتساب العقارات في خانة الاستهلاك بمعنى اذا بحثت عن الفجوات العقارية ستجد الكثير من العقارات انتهى عمرها الافتراضي قبل ان يسكن فيها احد والسبب عدم معرفة طريقة فرض الضريبة بالشكل الصحيح عليها، ان سوق العقارات في الغرب — ولا نستثني الشرق الاوسط والشرق – لا تمس حاجة (ان تمتلك بيتك الخاص) او شيء من هذا، سوق العقارات في الغرب يعتبر الطريقة الوحيدة للأشخاص العاديين الذي يستطيعون من خلاله الانطلاق في مسيرة الثراء الموهومة، والسبب ان الناس العاديين لا يستطيعون ان ينطلقوا في مسيرة الثراء من خلال الاجور فقط خارج نظام المخاطرة ، وذلك في الحقيقة هو ما يخلق تلك الفقاعات التي تدمر الاقتصاد بكاملة،ان المشكلة الاساسية في العقارات والتي تضر بمعدل الاجور للطبقة العاملة .. هي ان ارتفاع الدخل يساعد في زيادة أسعار المساكن، وقد ارتفعت الدخول بنسبة 2% سنوياً أي أعلى من نسبة التضخم (بمعنى أنها زيادة فعلية) فان عدنا بالزمن للوراء اربعين عاماً فسنجد ان متوسط الدخل كان بضع مئات من الجنيهات في السنة. لقد زاد هذا المتوسط خمساً وعشرين مرة، وتزايدت اسعار المساكن بمعدل خمس عشرة مرة. ان ما تستخدمه المنظومات المالية مع الطبقة العمالية ليست كما يتوهم البعض – الاضطهاد والاجور القليلة وما الى ذلك – ما تستخدمه هو سياسة العصى والجزرة من خلال الرهون العقارية وليس الايجارات بمعنى ان تعطيك رهن عقاري حيث تفرض عليك تسليم تلك الاقساط المترتبه عليها ويكون الهدف هو عدم مقدرتك على سداد الاقساط على تلك الرهون وانما الاستمرار في دفع تلك الاقساط. ان احدى العلاقات الاقتصادية الثابته هي التي تعنى بالنسب بين أسعار المساكن ومستويات دخل الفرد؛ حيث ترتفع أسعار المساكن بسبب ارتفاع مستوى الدخل. فبالنسبة بين متوسط أسعار المساكن الى الدخل — أي متوسط سعر المساكن مقابل المتوسط القومي لدخل العاملين لوقت كامل — تبلغ نحو 3.5% على المدى الطويل ، وعادة ما تتراوح بين ثلاثة او أربعة في المائة. فعلى سبيل المثال ، اذا كان متوسط دخل الفرد 20 الف جنيه استرليني في السنة — مع ارتفاع هذا المتوسط في وقت تأليف الكتاب — فان متوسط أسعار المساكن سيكون نحو 70 الف جنية استرليني، مما يجعل من السهل ملاحظة السبب في وجود هذه العلاقة."[1]

التسعير والسقوف السعرية

ولكن لماذا نرفض كاقتصاديين فكرة ضبط الاسعار (تحديد سقف) او تحديد حد اعلى للإيجارات على سبيل المثال؟! اذا عرفنا بان للعقارات حاله خاصة وهو استثناء عن باقي السلع في العديد من الجوانب الا انها تشترك مع باقي السلع في هذه النقطة. في حديثنا مثلاً عن (مراقبة الايجار) حيث تفرض الحكومة حد اقصى على اسعار الايجار لأنواع معينة من الشقق السكنية. وفي حالات بعينها، تُفرض أسقف سعرية مؤقتة بغرض منع الأزمات. ففي أعقاب وقوع إحدى الكوارث الطبيعية —— على سبيل المثال —— قد تفرض الحكومة رقابة على أسعار سلع معينة كالمياه المعبأة، ومولدات الطاقة، والبنزين في محاولة لمنع وقوع حالات من استغلال الموقف وبالرغم من ترحيب العامة بمثل هذه القيود الا أنها لا تحظى بشعبية واسعة، إن معرفتنا بكيفية عمل الأسواق ستُظهر لنا أن الأسقف السعرية تضر بالأفراد أنفسهم الذين يُفترض أنها موضوعة تحديدًا من أجل مساعدتهم. والقائمة الآتية ليست شاملة، لكنها تتضمن بعضًا من أسوأ عواقب السقوف السعرية:

1– النقص الفوري

1دعوة غداء صـ20فحة.

لا بد من تحديد السقف السعري بقيمة أقل من سعر السوق كي يكون ذا تأثير. لكن في الظروف العادية، يميل سعر السوق الفعلي إلى الاقتراب من سعر التوازن السوقي والذي تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة. إذا فرضت الحكومة تخفيض السعر من خلال تحديد سقف سعري، فسيؤدي ذلك إلى حدوث نقص في السلع أو الخدمات ذات الصلة. لنفترض ان يمثل السعر الأساسي ٨٠٠ دولار سعرَ التوازن لإيجار شقة في إحدى المدن. وعند هذا السعر يرغب المستهلكون في استئجار ١٠٠٠٠ وحدة سكنية، ويرغب الملّاك في تأجير ١٠٠٠٠ وحدة سكنية. وهكذا يخلو السوق من المعروض ويشترك الجميع فيما يريدون من معاملات وفقًا للسعر المرتفع. لكن الحكومة تفرض سقفًا سعريًا هو ٦٥٠ دولارًا بحجة أن الأفراد العاديين لا يطيقون تحمل أسعار الإيجار المرتفعة، وتهدد الحكومة بتوقيع غرامة كبيرة على أي مالك يرفع السعر عن ذلك. عندما يقل السعر، يرتفع عدد الوحدات السكنية المطلوبة إلى ١٢٠٠٠ وحدة، بينما ينخفض المعروض منها إلى ٩٠٠٠ وحدة. هكذا سنكون أمام عجز مقداره ٣٠٠٠ وحدة، بمعنى أن ٣٠٠٠ شخص يرغبون في تأجير وحدة سكنية بالسعر الحالي، لكنهم لا يجدون وحدات سكنية معروضة للإيجار. حدوث العجز أمر بالغ الخطورة، لأنه يجعل السلعة أو الخدمة غير متاحة للأفراد الذين يُفترض بمراقبة الأسعار مساعدتهم. صحيح أن التسعة آلاف فرد الذين حصلوا على وحدات سكنية سيكونون ممتنين لأنهم وفَّروا ١٥٠ دولارًا من سعر الإيجار كل شهر (وربما لا يكونون كذلك إذا انتبهوا إلى النقاط التي سنشير إليها لاحقًا) ، لكن يوجد الآن ١٠٠٠ شخص في المجتمع كان بإمكانهم الحصول على وحدة سكنية بسعر السوق، لكنهم لا يجدون وحدات سكنية الآن مطلقًا بسبب السقف السعري. ومعلوم جيدًا أنهم كانوا سيفضلون دفع ٨٠٠ دولار مقابل استئجار إحدى الوحدات، على ألا يجدوا أيًا منها على الإطلاق (لأن الكمية المطلوبة ستصبح ١٠٠٠٠ وحدة بسعر إيجار ٨٠٠ دولار)، وهكذا فقد لحق بهم الضرر جراء مراقبة أسعار الإيجار. علينا إذن في هذه الخطوة الأولى من تحليلنا أن نوازن ما بين مكاسب ٩٠٠٠ مستأجر (وفَّروا ١٥٠ دولارًا شهريًا) والخسائر الفادحة التي تكبدها ألف مستأجر توفَّر لديهم ٨٠٠ دولار شهريًا دون أن يتمكنوا من العثور على وحدة سكنية. حتى وإن أغفلنا تمامًا مصير ملاك الوحدات السكنية والذين هم أكثر تضررًا من مراقبة أسعار الإيجارات وحصرنا تركيزنا في مساعدة المستأجرين، فليس من الواضح أن السقف السعري قد انتقل بجميع المستأجرين إلى حال أفضل. وقد تكون الموازنة مدهشة أكثر في مواقف أخرى تتضمن تحديد سقوف سعرية. لنفترض على سبيل المثال أن إعصارً اضرب إحدى المدن، وأتلف محطات الطاقة وسبَّب فيضانًا تلوثت على إثره مياه الشرب. المفترض هنا أن تميل أسعار زجاجات مياه الشرب والأغذية المعلبة إلى الارتفاع الشديد نظرًا لأن الزيادة الكبيرة في الطلب يقابلها ثبات في المعروض. لكن إذا أصدرت الحكومة مرسومًا بتغريم التجار الذين يرفعون أسعار السلع الأساسية استجابة للظروف الطارئة، فلن يؤدي ذلك إلى حصول الجميع (بمن فيهم الفقراء) على حاجاتهم الضرورية من السلع. على العكس، ما سيحدث هو أن الأفراد القليلين الذين سيصلون إلى المتاجر أولًا سيتركون الأرفف خالية بعد أن يأخذوا معهم كميات هائلة من المياه المعبأة والأغذية المعلبة بأسعار ما قبل وقوع الأزمة. أما الأفراد الذين يصلون إلى المتاجر بعد ساعات قليلة فلن يعثروا على مياه أو غذاء على الإطلاق. وهكذا فإن الأسعار المعقولة من الناحية الرسمية لن تشكل عزاء كبيرًا لهؤلاء المساكين. لا شك أنهم كانوا يفضلون دفع ٥ دولارات لشراء ١٠ زجاجات من المياه، على أن تضطر أسرتهم لتناول المياه الغازية على مدار أسبوع. البنزين مثال آخر، فالأفراد الذين يعيشون على الساحل في طريق إعصار وشيك سيحاولون نقل أبنائهم إلى داخل البلاد. ومن ثم سيرتفع الطلب مؤقتًا على البنزين في المدينة الساحلية وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار قد يصل معه سعر الجالون إلى ٧ دولارات على سبيل المثال. وهذا السعر المرتفع جدًا سيجعل سكان المدينة الساحلية لا يشترون من البنزين إلا القدر الذي يكفيهم للوصول إلى داخل البلاد حيث يمكنهم البحث عن محطات تبيع البنزين بسعر أقل. فالسعر السوقي المرتفع في هذه الحالة من شأنه أن يوزع المعروض من البنزين في المدينة (عقب ورود الأنباء عن الإعصار الوشيك) بين جميع من يرغبون في مغادرتها. ولكن إذا هددت إدارة الحكومة ملاك محطات البنزين بتوقيع الغرامة أو حتى الحبس إذا استغلوا الوضع ورفعوا الأسعار، فإن أول مجموعة من السائقين ستملأ خزانات الوقود في سياراتهم وتفرغ المحطات من البنزين. أما من يصلون لاحقًا، وسيتعين عليهم محاولة الوصول إلى محاطات البنزين وسيجدونها ترفع لافتات – لا يوجد بنزين — وقد يتمكنون من التعبئة داخل البلاد ربما بمقدار قليل للغاية من البنزين في خزانات سياراتهم، ومن الوارد أن ينفد

الوقود في منتصف الطريق. وهكذا إذا كان الهدف مساعدة أكبر عدد من الأفراد على الابتعاد عن طريق الإعصار الوشيك بأكبر قدر ممكن من السلاسة، فإن فكرة السقوف السعرية على البنزين فكرة مروعة. إضافة إلى الانخفاض الفوري في الكمية المعروضة على المدى القصير، يؤدي السقف السعري أيضًا إلى خفضها على المدى الطويل، لأن أصحاب الأعمال والمستثمرين سيستجيبون للواقع الجديد بتحويل جهودهم ومواردهم إلى خطوط إنتاج أخرى لا تعاني مراقبة الأسعار. على سبيل المثال: إذا طُبِّقت قوانين مراقبة الإيجارات في منطقة حضرية كبرى، فسيحدث نقص فوري في المعروض من الوحدات السكنية. لكن المشكلة ستتفاقم بمرور الوقت، لأن عدد السكان سيزداد بينما المستثمرون لا يرون الوحدات السكنية منخفضة السعر مشروعًا مربحًا. وهناك مثال آخر؛ فالتجار الذين يعيشون في مدينة معرضة للفيضانات لن يحتفظوا بقدر كبير من المياه المعبأة وغيرها من السلع إذا علموا أن الحكومة ستفرض سقفًا سعريًّا في حالات ربما يكون بإمكانهم فيها جني ثلاثة أضعاف ما يحققونه من أرباح. وهكذا فإن التوقعات الخاصة بمراقبة الأسعار تعرقل واحدة من الملامح الرئيسية لاقتصاد السوق؛ فبإمكان أصحاب الأعمال توقع حدوث أزمات محتملة (مثل نقص مياه الشرب) ومعرفة كيفية الاستفادة منها (بتخزين كميات كبيرة من زجاجات المياه في الأوقات العادية)، لكنهم لن يتصرفوا وفق توقعاتهم لأن الحكومة تحرمهم من مكافآت السوق التي قد تعود عليهم من جراء هذا التصرف.

2- التوزيع غير السعري

أحد وظائف سعر السوق (الحر) أنه يوزع الكمية المعروضة من السلع على الطلبات المتنافسة عليها. فإذا أراد أحد الأفراد الحصول على عدد أكبر من الوحدات، فسيتعين عليه دفع المزيد من النقود. ويرى الكثير من المراقبين أن هذا النظام غير عادل لأنه يمنح الأثرياء ميزة واضحة. مع ذلك فإن الحكومة لا تلغي حقيقة الندرة عندما تفرض قيودًا على الأسعار؛ فعدد الأفراد الذين يريدون الحصول على السلعة لا يزال أكبر من عدد الوحدات المتوافرة والواقع أن كل ما في الأمر أن التوزيع لا بد أن يتم عن طريق آليات هذا الإجراء قد يكون بغيضًا من وجهة نظر مؤيدي فكرة مراقبة الأسعار أكثر مما كان عليه التوزيع السعري الأساسي. على سبيل المثال: يمكن أن يصبح أصحاب الوحدات السكنية في ظل الرقابة على أسعار الإيجار أكثر تدقيقًا في اختيار المستأجرين؛ فربما يصرون على الاطلاع على مفردات المرتب على مدار عدة أشهر، ويتحققون من خلفية المتقدم لاستئجار الوحدة السكنية، ويطلبون خطابات توصية من المـلَّاك السابقين. وربما يفضلون أيضًا المستأجرين من نفس الطبقة الاجتماعية أو الخلفية العرقية، سواء أكان ذلك ناجمًا عن التحيز الصريح أم عن شعورهم بقدر أكبر من الارتياح عندما يعلمون أن المستأجر يذهب إلى نفس الكنيسة التي يذهبون إليها على سبيل المثال. وفي بيئة كهذه يقع ضرر كبير على الأقليات العرقية والمهاجرين الجدد، لا سيما إذا كانوا لا يتحدثون اللغة الأم، وربما يواجهون صعوبة بالغة في الحصول على مكان للسكن. ولا شك أن هذه النتيجة تتناقض تمامًا مع ما يرنو إليه أنصار فكرة مراقبة أسعار الإيجار.

3- انخفاض الجودة

ثمة تأثير خفي آخر للسقوف السعرية يتمثل في أنه يقلل من جودة السلع أو الخدمات التي يُفرض عليها سقف سعري. فعندما يُرغم السقف السعري البائعين على الحصول على مبلغ أقل مقابل كل وحدة يبيعونها، يقل لديهم الحافز لتصنيع سلع أو تقديم خدمات تحظى بقبول المستهلكين. على سبيل المثال: تؤدي قوانين مراقبة الإيجارات إلى ظهور ملاك المباني المتهالكة وهم ملاك عقارات قساة سيِّئو السمعة يؤجرون الوحدات السكنية بأسعار منخفضة للغاية. التاجر الذي يسيء معاملة زبائنه دائمًا والذي يرفض الالتزام بشروط التعاقد في أي سوق عادية سرعان ما يخرج من السوق. أما في ظل مراقبة أسعار الإيجارات، فلا يقع ملاك الوحدات السكنية تحت ضغط منافسة كبيرة لإرضاء زبائنهم. فحتى إذا فاض الكيل بأحد المستأجرين وقرر ترك المكان الذي يستأجره، فإن صاحب العقار يعرف جيدًا أن هناك طابورًا طويلًا من المستأجرين الذين يتوقون لاستئجار ذلك المكان. يوفر السقف السعري مجالًا أمام البائعين لتقليل جودة السلع أو الخدمات دون أن يتأثر إجمالي عائدات مبيعاتهم نتيجة لذلك. وفي المثال

العددي الخاص بمراقبة الإيجارات، نلاحظ أنه يمكن لملاك الوحدات السكنية تقليل جودة الوحدات المستأجرة ما دام المستأجر راغبًا في دفع ٦٥٠ دولارًا. قد يتباطأ المالك في تبديل مصابيح الإضاءة المحترقة، وترك دهان الحوائط يبلى بدلًا من تجديد طلائها، وبالطبع لن يستيقظ في منتصف الليل ليحل مشكلة سخان المياه التالف في شقة أحد المستأجرين. ولذلك، لم نكن دقيقين تمامًا حين أشرنا (تعقيبًا على منحنى العرض والطلب السابق) أن ٩٠٠٠ مستأجر أصبحوا أفضل حالًا لأنهم دفعوا ٦٥٠ دولارًا فقط مقابل استئجار نفس وحدة سكنية كان إيجارها في السابق ٨٠٠ دولار. وهذا لأنهم لن يحصلوا على الوحدة السكنية في كلتا الحالتين."[1]

وبما اننا نرفض فكره السقوف السعرية فكيف يمكننا ادخال عنصر المخاطرة في العقارات حيث تنخفض الاسعار ولا يستطيع احد رفع الاسعار رغم عدم تدخل الدوله نهائياً ، قبل ان نذكر طريقه ادخال عنصر المخاطرة في العقارات يجدر بنا ذكر ان جميع الاقتصاديين يرفضون فكره دعم الاقتصاد عبر الرهون العقارية لان للعقارات والاصول طابع خاص وهذا الطابع الخاص – والذي لا يستمر حين ما نغير اتجاهنا من الشراء للعقارات المنشأة سابقاً الى بناء مباني جديدة – و هو ان الرهون العقارية تدمر الاقتصاد، فاذا دعمنا الاقتصاد بدعم رهون عقاريه يذهب كل ذلك الدعم للمضاربة وليس لبناء منازل جديدة لانها من الاصول الثابت – حيث يفنى الانسان قبلها وتعمر هذه الاصول اكثر من الانسان و يكون التحصيل لمردودها بشكل دوري لا يؤثر فيه العنصر البشري الا بالسماح او بالمنع ولا يستطيع البشر التدخل في تقديم او تأخير وقت التحصيل و المخاطر فيها اقل او عند الحد الادنى للاستثمار الحقيقي وفي حين ان الاصل المتغير تستطيع الاخذ منه مثل النقود لا تستطيع الاخذ من الاصل الثابت بمعنى يستحيل تجزئته نوعاً ما لأنه لن يستطيع الحصول منه على مردود اذا تمت تجزئته او يقل المردود منه اذا قمت بتجزئته او ان تجزئته لا تقوم بإدخال المخاطرة عليه ، فمهما كان مجهوده الناتج عن خوفه من المخاطرة لن يستطيع ان يحتفظ بالباقي لأنه لا يزيد في اصله و مقدار المجهود المبذول يكون موحد تقريباً بمعنى لا يفرق في العائد عليها كثيراً اذا زاد عن المقدار المحدد من المجهود المتطلب لاستخراج منتجها مثل الحبوب والتمر وايجارات العقارات منتجها يمكن استخدامه كوحده خزن للقيمة على المدى الطويل – أكثر من عام – واصلها لا يمكن استخدامه كوحده نقد للتداول تحت اي ظرف و يستحيل معرفه نصاب او حد ادنى لفرض الضرائب عليها من جنسها بمقارنته بـ85 جرام ذهب مثلاً, لأنها تختلف قيمتها من مكان لأخر ومن حاله لأخرى بعيداً عن صفاتها الذاتية ، ولكن بناء على عوامل خارجية مثل الموقع مثلاً ، ولكن يمكن معرفه النصاب من منتجها او من عوائدها... – وبما ان فالاستثمار فيها يغلب عليها طابع المضاربة او يمكن المضاربة فيها حين تقديم القروض بالطريقة التقليدية —كاش — فغالباً ما يؤدي الاستثمار فيها الى ان يضاف الى اجمالي الدين العام للدولة – وهو شيء سيئ ينتج عن الشراء بنية المضاربة لا بناء عقار جديد – اذا لم يقابله نمو – والذي ينتج النمو هو البناء – ولا يضاف الى الناتج الاجمالي لأنك لا تنتج شيئاً جديداً خلال العام وانما تقوم برفع سعر المنتج عن سعره الحقيقي وهو ما يجعله غير خاضع لقانون العرض والطلب فكل ما زاد الطلب زاد الطلب عليها اكثر وكل ما قل الطلب قل عليها الطلب اكثر، ولذلك يجمع الاقتصاديين ان اسعار الاسكان والعقارات تعد من اكبر عيوب الاقتصاد الحديث وكما ذكرنا سابقاً ما قاله الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث من ان مستوى المعيشة الحديث في البلدان الصناعية عند كل مستويات الدخل — فيما عدا أكثرها تدنياً — يمتد الى نطاق عريض من المنتجات والخدمات، ثم يمتد الى بنود ليست مهمة على الإطلاق، وانما هي إضافات ثانوية. اما أسعار الإسكان — أي المأوى — فهي وحدها التي ما زالت تشغل قدراً كبيراً من اهتمام المستهلكين، لا سيما في الولايات المتحدة. ذلك ان عدم توفير المساكن بتكلفه متواضعة بالنسبة لتكلفة السيارات او معدات التجميل مثلاً، يمكن ان يعتبر اكبر عيب منفرد في الرأسمالية الحديثة."[2] كما اننا سنضطر لتأميم منازل ليس لمالكها مكان اخر يعيش فيه اذا دعمنا الاقتصاد بهذه الطريقة وهو ما يمنعنا من عمله نظام المخاطرة في قسم منع المخاطرة لذلك يجب ان نتأكد ان أي بيت يتم تأميمه يكون مالكه له مكان اخر يملك شخصياً لكي يعيش فيه. اذاً ما يخبرنا به الاقتصاد عن العقارات هو انها تفتقر الى الحافز حيث ان العقارات يعتبرها

1دروس مبسطة في الاقتصاد صـ240-245فحة.
2تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبرث ، صـ308فحة.

الناس – مع انها تصنف بين الاصول الاستهلاكية بمعنى ان لها طابع خاص— بمعنى يجب وضع قواعد خاصة بها– تظل خالية تقريباً من المخاطر لذلك لايقاف الهجمة المالثوسية المحمومة على العقارات والارض يجب ادخال عنصر المخاطرة على العقارات لخلق الحافز والحافز في العقارات او الاصول الثابته يختلف كلياً عن أي شيء اخر فادخال عنصر المخاطرة على العقارات يكون بطريقه اخرى ، فعنصر المخاطرة يتوفر في كل المشاريع بنسبة 2.5% عدى الفائدة المضمونه مسبقاً من البنوك او السندات والتي لا يمكن ادخال عنصر المخاطره عليها نهائياً – لذلك قلنا سابقاً انه يجب منعها بشكل كامل – لذلك يجب رفع نسبة الخطر في العقارات كحافز لمنع المضاربة فيها من خلال تطبيق قانون الضرائب في الايجارات والارض وتلك وسيلة ايضاً لتجنب حب التملك والانتظار فقط، وايضاً يشغل اصحاب الاملاك باعمال لها عائد مثل عمارة الارض والاهتمام بعقاراتهم وعليه يجب ان ندخل عليها عنصر المخاطرة بأخذ 10% من ايراداتها فور التحصيل اذا كان مردودها يعادل قيمته اكثر من 654 كيلو جرام من القمح او الحنطة سنوياً ولا اتكلم هنا عن العقارات الاخرى فقط بل حتى العقارات التي يستثمرها صاحب العقار نفسه في مشاريع غير تأجيرها و يكون التحصيل فيها بشكل دوري مثلها مثل العقار الذي يقوم بتأجيره حيث لا يؤثر فيه العنصر البشري في جانب وقت التحصيل الا من خلال السماح او المنع اي ان البشر لا يستطيعون التدخل في تقديم او تأخير وقت التحصيل اياً كانت، هذه الاصول تكون ضرائبها 10% من الناتج وهذه الـ10% تأخذ بشكل دوري وقت التحصيل لايراداتها ولا يحول عليها الحول كما يتم مع كل الضرائب الاخرى باستثنائها ولعل الكثير لاحظ ان ذلك لا يدخل عليها عنصر المخاطرة! وهذا صحيح، ان ما يدخل عليها عنصر المخاطرة هو وجوب دفع هذه الضرائب بشكل مستمر حتى لو لم تكن تستثمر بعكس الضرائب العادية ، بمعنى اذا افترضنا انه يوجد لدي عدد خمسة منازل اسكن في احدها واقوم بتأجير الاربعة الاخرى سيكون السؤال الاساسي هوكيف ندخل عنصر المخاطرة في هذه الخمسة البيوت او هذه العقارات؟ والاجابة تكون كالتالي اولاً معرفة الايجار التقديري لهذه المنازل كلاً على حده ، ثانياً فرض ضريبة بمقدار 10% من الايجار سواء قام بإيجار ذلك المنزل ام لا ثالثاً تحصيل هذه الضريبة نهاية كل شهر ولمنع المضاربة بشكل نهائي نقول اذا امتلكت المبنى او العمارة او العقار ليوم واحد فيجب دفع زكاة العام بكامله منها بشكل شهري وذلك كما قلنا لمنع المضاربة فيها حينها وحينها فقط سوف يقل السعي المحموم لامتلاك العقارات — اذا لم يختفي كلياً — وهو ما يكون فقاعات عقارية تسبب لنا ازمات اقتصادية ، ام السبب الثاني لمثل هذا الاجراء هو اننا سوف نقوم بمساعدة الطبقة العمالية وطبقة الموظفين والطلاب والتي تذهب للمدينة لكي تعمل او تدرس ولا تواجه أي مشكلة تقريباً غير مشكلة ارتفاع اسعار ايجارات العقارات، لكي تعيش حياة كريمة ، فبوضع عنصر المخاطرة في العقارات سوف يسعى ملاك العقارات دائماً لتأجيرها واذا انخفضت اسعار الايجارات في المنطقة بأكملها لبحث اصحاب العقارات عن المستأجرين تستطيع حينها ابتداء من بداية السنة الجديدة وضع الافتراضات الجديدة لأسعار ايجار العقارات الجديد وبذلك يسعد الجميع، الا ان هناك مشاكل قد تواجه مالك العقار ووضع الحلول لهؤلاء (الذين يمتلكون عقارات لا يستطيعون تأجيرها او بيعها او لا يرون بذل مجهود لتأجيرها لا يكلف عناء ترك اعمال تنتج عائداً اكبر) لا يزال ايضاً من واجبات الدولة الا انه لا يكون عبر عدم تحصيل الضريبة لأنك سوف تلغي عنصر المخاطرة، والحل هو تأجير هذا العقار للدولة مجانا لمدة عام لكي تقوم باستخدامه في مصالحها مثل اعطائها للطلاب بالمجان مثلاً بعقود وهذا ما سيقلل النفقات الحكومية ايضاً ، ولعل من مزايا فتح باب المخاطرة على العقارات ايضاً، ان الطبقة المتوسطة سيسعون لكي يسكنون في افضل عقار لديهم اذا وجد لديهم اكثر من واحد وليس في اسوائها لان العقارات الاخرى لها عائد مجزي.

الاسواق المالية

يقول الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي بان الاقتصاديين يجمعون على ان الصناعة المالية والمصرفية تحظى بطابع خاص، لذلك ذكرنا في هذا الكتاب الطرق الخاصة التي يجب ان يتم التعامل بها مع هذا النوع من الصناعة او الاسواق ولا زال هناك الكثير عن الاسواق المالية مما يجب ذكره ، بداء اول ظهور لفكرة المصارف في جنوة (ايطاليا) وكانت هذه المنطقة هي ملتقى التجارة العالمية بين الشرق والغرب . وكانت الفكرة في البداية عباره عن حملات للصرافة ومبادلة العملة ولكنها تطورت الى مرحلة القرض والاقتراض وبحكم الثقة التي حاز عليها

هؤلاء الصيارفة فقد كانوا يشكلون عامل جذب للأموال، ثم اقرضوها للمحتاجين بفوائد وتطورت الفكرة الى ان تم انشاء اول مصرف تجاري في القرن السابع عشر وهكذا توالت المصارف تباعاً ، وبسبب زيادة احتياج الناس للأموال ابتكرت هذه البنوك ادوات استثمار متعددة حتى وصلت الى اكثر من الف اداة استثمار خلال العقد الاول من هذا القرن حسب تقرير بنك التسويات الدولية في بازل سويسرا ، ونتيجة لهذه الابتكارات المالية في القطاع المصرفي تطورت الفكرة الى ان ظهرت اسواق المال ، في القرن الثامن عشر وتحديداً في امريكا بدأت فكرة الاسواق المالية ،وتطورت الفكرة وتطورت معها المنتجات المالية او ما سمي بالمشتقات وتعتبر البنوك هي الجهاز الانتاجي لابتكار هذه الادوات ، ثم تطورت فكرة البنوك ، هناك عدة انواع من البنوك على النحو التالي .

أ- بنوك تجارية

ب- بنوك استثمارية

ت- مؤسسات التامين او شركات التامين

ث- صناديق التوفير البريدي

ج- الصناديق الاستثمارية

ح- بنوك متخصصة

- زراعية
- صناعية
- المجال .. الخ

ثم تطورت هذه البنوك ابتداءً من العام 1988 م عندما ظهرت معايير جديده سميت معايير بازل ، وطورت البنوك وصار البنك عباره عن شركة قابضة والغيت فكرة التخصص في البنوك تجارية – متخصصة الى بنوك شاملة بحيث صار البنك لدية مهام ووظائف متعددة على عكس ما كان في السابق كان النظام المصرفي يتبع احدى المدرستين التاليتين

1- المدرسة البريطانية ، وهي التي فرقت بين البنوك التجارية (بنوك الودائع) والبنوك الاخرى.

2- المدرسة الالمانية ، وكانت لا تفصل بين هذه البنوك.

اما في الوقت الحالي فقد سيطرت المدرسة الامريكية على النظام المصرفي العالمي وضعت معايير للعمل المصرفي الحديث ، معظم هذه المعايير امريكي ولكن صار البنك لديه مهام ووظائف متعددة.

الطابع الاجرامي للبنوك والاسواق المالية

الطمع امر جيد لذا تأكد من انه يعمل في صالحك وليس ضدك ولن يعمل ضدك الا في الاسواق المالية اذا كانت خاصة ولم يعد خافياً مقدار الطابع الاجرامي الذي يتمتع به كلاً من الاسواق المالية والقطاعات المالية والمصرفية والبورصات وشركات التصنيف الائتماني فالحقيقة التي يعرفها كل الاقتصاديين ان الافراد والشركات والحكومات يملكون من الحكمة والاهتمام والنزاهة اضعاف مضاعفة مما تملكه الاسواق المالية. فالفراغ الذي يولده عمل المصارف والاسواق المالية بشكل عام – حيث انهم لا ينتجون شيئاً – يؤتي ثمرة بعقلية اجرامية تمتزج بمنظر مستمر امامهم لاكوام من النقود، وضرورة استخدام طابع من اللارحمة في البنك اذا اراد ان يستمر في العمل المصرفي بنجاح والا فانه سيفشل وهو ما ينمي طابع الانانية في الصيارفة بمعنى ان العمل في المصارف بحد ذاته يخلق روح لا تستطيع بعد فتره ما من العمل المصرفي التمييز بين نوعيه وكمية المكاسب مع ما لهذا من اهمية كبيرة في عالم غير اجرامي، ويولد ايضاً ضعف اهتمام بما يفترض ان يوجب عليها من وظائف، واذا اردت ان تعرف اكثر مدى انحراف فكرة

خصخصة الاسواق الوهمية (المالية) ففكر في الاسواق الوهمية مثل ان يكون لك ولد مقامر وتقوم انت وكل ابنائك بوضع اموالكم لدية وكل رواتبكم تسلم اليه، بحيث انكم تنتظرون منه ان ينفق عليكم، ولذلك فانكم تطيعون اوامره لان بيدية كل الاموال وعوضاً عن ان تكون الطاعة للوالد او الاب تكون الطاعة للولد (المقامر) الذي لا يوجد لدية عمل سوى المقامرة بتلك الاموال والتخطيط لإنفاق تلك الاموال وتبديدها في الحشيش والدعارة وما شابهها وايجاد عذر او ازمة بحيث يصفح الجميع عنه والذين سيكونون جاهزين دائماً للصفح عنه لان له قدره على اجتذاب الاطراف المؤثرة بفعل قوة المال و نتائج ذلك كما تتوقع لا تحمد عقباها وول ستريت هو المثال الحي الذي امامنا حيث ترجع متاعب كل ازمة عالمية الى الادارة المشكوك فيها في المصارف.. اذا اردت ان تعرف الى أي مدى تتضامن المنظومة الاجرامية للبنوك وكيف انها تدار من خلال فريق اجرام موحد (لوبي) – الى جانب ان ذلك يكسبها سلطة اضافية – فما عليك الا ان تنظر اليها وهي لا تتخذ احتياطاتها المعتاده حينما تقوم باقراض المصارف الاخرى ، كما انها لا تجشم نفسها حتى مشقة الاطلاع على حسابتها المنشورة وذلك لكي تبرر اساءة استخدام التسهيلات بين المصارف في عمليات التلاعب بالسوق الحقيقية ، والاستيلاء على ثرواته، حيث تدعي بان هذه الاموال ذهبت في تسهيلات للنظام المالي وبالتالي يصعب مراقبة عملياتها الهدامه التي تمارسها على الاسواق الحقيقية. فاذا قمنا بحساب عدد المتأثرين مثلاً بسبب الازمة المالية العالمية لعام 2008م كان الذين فقدو وظائفهم بشكل مباشر 30 مليون شخص واذا افترضنا ان كل شخص منهم يعيل ثلاثة اشخاص كحد ادنى فإننا نتحدث عن 120 مليون شخص تأثروا بشكل مباشر ، واذا ما تحدثنا عن عدد الذين تأثروا بشكل مباشر فانت على اقل تقدير تملك مؤجر او صاحب بقالة او غيره أي يعني ثلاثة اضعاف ذلك الرقم على الاقل .. ما يعني اننا نتحدث عن ما لا يقل عن نصف مليار شخص ، أي عشرين ضعف تأثير هتلر تقريباً , مع تركهم في حياة بائسة لا معنى لها فالمخاطر التي يتعرض لها النظام الرأسمالي بأكمله نتيجة لأزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة، والتي انعكست على بقية بلدان السبعة الكبار الذين يشاركون في المضاربة على الأدوات المالية المحفوفة بالمخاطر و (المضمونة) بهذة القروض غير المضمونة اصلاً ، عندما انفجرت يوم 15 سبتمبر الماضي بانفجار (بالونة) الرهن العقاري وما ترتب عليها من إفلاس عدة بنوك امريكية (عدد البنوك الامريكية التي افلست منذ يناير 2008 ، ستة عشر بنكاً!) ، واكبر شركة تأمين في العالم ، الامر الذي اضطر الحكومة الأمريكية لضخ اكثر من 700 مليار دولار في البنوك الامريكية المنهارة كدفعه اولى، وكذلك اعتمدت البلدان الاوروبية ما مجموعة 1400 مليار يورو لمنع بنوكها من الانهيار، الى جانب 3250 مليار دولار تم سلبها من الصناديق السيادية للدول العربية فقط وهناك مليارات اخرى كثيره تقدر بثمانية تريليونات قيمة الايداعات لكل المودعين الاخرين اي 8000 مليار واجمالي الخسارة ستكون ما لا يقل عن 8000+3250+1400+700= 13350 التي تبخرت وهذه الفقاعة المالية هي مجرد قمة جبل الجليد حيث تخفي وراءها مرحلة كساد عالمي تتضاءل أمامها ازمة اعوام الثلاثين"[1] وكل هذه المليارات تم نهبها طبعاً كل ذلك بسبب النظام الخاطئ الذي يولد الطابع الاجرامي في الاسواق المالية ، و يستحيل نهب هذه المليارات اذا لم توجد اسواق مالية خاصة والحقيقة التي يعرفها الجميع ان هذه الاموال لم تتبخر فاذا كانت لم تتبخر فاين ذهبت كل هذه الاموال! ان اتاحة الاسواق المالية للقطاع الخاص يجمع الرؤية قصيرة المدى مع ازدياد جشع المستثمرين المحترفين من بنوك واسواق مالية وهو ما يؤدي بنا نحو المنحدر لنسقط جميعاً في الهاوية. فعندما تكون الاسواق المالية في القطاع الخاص فانه لا شغل لها من خلال تاريخها سوى اختراع الازمات لعصر الاموال من كل شخص في الشعب. ولمن قراء كتاب القاتل الاقتصادي نستطيع ان نطبق ما قاله المؤلف عن الدول واستغلالها على الشركات المنافسة في اسواق الاقتصاد الجزئي لتحقق الاحتكار للشركات التي تريدها عبر افلاس منافسي تلك الشركات ولمعرفة ما اقصده نتذكر ما ذكرناه سابقاً في انه عندما تمعن الشركات المساهمة في ممارسة ما يسمى بالرافعة المالية (زيادة راس مال الشركة من خلال السندات والديون)، عندما يتم شراء شركة مضخمة عادتاً، ويتم تحويل سعر الشراء للشركة كدين ، ما يحدث هو ان الشركة تصير مسؤولة عن تسديد ديون تكون غالباً معده من قبل عقليات احتكارية لان تكون كبيرة مما يضطرها الى خفض الاجور و اعادة تنظيم نشاطاتها وكل هذه الاجراءات التي تتخذها هذه الشركات تؤدي الى ان هذه الشركات لن تستطيع الاستمرار وهذا له تأثير على جانبين احدهما على الاقتصاد الكلي وهو ما سيسبب دورة ركود في جانب الاقتصاد الكلي, الى جانب ان هذه القروض تم ترتيبها كفخ لإعاقة الشركات الصغيرة من منافسة الشركات الكبيرة (والتي تساهم فيها البنوك بأجمالي 60% من اسهمها) والتي لا يوجد امامها أي طريقة لاحتكار السوق في العالم غير هذه الطريقة في ظل دعوات هذه الشركات الكبيرة (المملوكة من قبل البنوك) بكل وسائلها الاعلامية الى حرية السوق.

يقول اكبر الاقتصاديين في العالم ان الازمة العالمية لعام 2008 ستحصل مجدداً لا محالة ويؤكدون اننا لا نمتلك حلاً جذرياً يبعد شبح أي ازمة تضرب الاقتصاد العالمي ؛ لذلك فان معالجة هذه المسألة او محاولة الحيلولة دون وقوعها يكون من خلال تأميم البنوك، فاذا فشلنا في ذلك ستعود

[1] الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها صـ9ـفحة.

الازمة بشكل اكبر فعند مقارنة عدد المؤسسات التي تم تأميمها في العالم في اخر عام تقريباً سنلاحظ انها بنوك او شركات في السوق الوهمية و هنا رساله لانصار السوق الحرة المخلصين والتي ميزتها الاساسية يفترض بان تكون المطالبة بمنع الاحتكار ، يجب ان يعرفوا ان الاحتكار صفة نتائجيه حتمية تصل اليها البنوك دائماً حيث يكبر البنك ليحتكر ، كما انها الأداة الوحيدة التي تضمن احتكار لأي مجال في السوق الحقيقية عبر افشال أي مؤسسة صاعده في أي مجال لا تريد منافسين فيه لها وذلك بإعطاء قرض ثم سحبه والأمثلة لا حصر لها وهذا ما يعنيه الاقتصاديين بقولهم ان للبنوك طابع اجرامي وليست كل الاحداث عفوية كما يفترض المطلعين سطحياً على الانظمة المالية.

السلطة التي تكتسبها الاسواق المالية

ان المصارف و المجموعات المالية اذا تم السماح لها بالعمل كقطاع خاص مع الوقت ستتضخم وستكون في حين صغرها غير فعاله اقتصادياً على أيه حال، ولا تكاد على العموم تؤمن احتياجات البنية الاساسية لهذه المصارف في حين صغرها ، وعندما تكبر هذه المصارف ستصبح سرطاناً تضخم وكبر ليسيطر على البلاد بأغلبها مهما حاولت الدولة ان تتحكم في حجم تلك المصارف وبعكس المساهم العادي حيث ان الدخل الصافي للمصارف في عملياتها قد لا يكون اكثر من عادي بالنسبة للمساهم العادي الا ان القلة (المتميزة) التي تتحكم بعمليات المصرف تجني ارباحاً شخصية هائلة من خلال عدد من الطرق الخفية التي يصعب ضبطها او مراقبتها لذلك فان أي سماح لأي نظام مصرفي خاص سيؤدي عبر السنين الى وجود احتكار مصرفي واحد حيث سيتحول الى نظام على الطراز الامريكي ، تتحكم فيه قله من الشركات العملاقة او القابضة بسلطة سياسية او اقتصادية هائلة وهو في حالة توسع مستمر للتوحد مع بعضها بعضاً وايضاً لضم العديد من ذلك العدد الكبير من الاقزام (البنوك) التي تعمدت اعاقة نموها. يستغل المصرفيين المصارف ومواردها لخدمة اهدافهم الخاصة لسبب بسيط وهو ان المال المتروك يعلم (ابناء الناس) اي الاشخاص الجيدين السرقة فالايداعات التي تشكل قيام هيكل تمويلي ضخم قائم على قاعدة مشاركة ضيقة الذي تشكله الايدعات، وهو ما يشكل هرم سلطوي منكوس يتكون من ثلاث طبقات وهي اولاً قاعدة ضيقة (راس الهرم الغير المنكوس) من رؤوس اموال الصيارفة تكون اسفل الهرم عندما يكون الهرم منكوس تستقر فوقها الطبقة الثانية وهي الودائع الاوليه التي تمثل وسط الهرم التي تدعم الطبقة الثالثه وهي حجم كبير جداً من الودائع المشتقه عبر التوسع النقدي وهو ما يعطي امتياز تعبئة موارد هائلة من خلال تلك الودائع (للمواطنين) وذلك ما يؤمن للمصارف التقليدية ، والاسر المهيمنة عليها (الوصول الى رؤوس اموال الاخرين) ومن ثم القدرة على امتلاك نفوذ قوي في اقتصاد وسياسة بلدانهم والبلدان المضيفة لهم، كما ان افراد هذه القلة بوسعهم من خلال نفوذهم الاقتصادي ان يمارسوا تأثيراً سياسياً واجتماعياً يجعلهم من اكثر افراد مجتمعهم سلطاناً لهذا اصبحت المصارف مراكز السيطرة في النظام الرأسمالي واصبحنا نجد اكثر الرأسماليين ثراء وقوة يعملون من خلال المصارف بمعنى لا يوجد ما يسمى بتطرف الرأسمالية في نظام المخاطرة وهذه هي سلطة المصارف في كافة البلدان سواء اكانت بلداناً متقدمة ام نامية. وفي حين ان القطاعات المالية هم اكثر الناس استهلاكاً واقل الناس ادخاراً فان هذه الاسواق تروج بكل امكانياتها بانه يجب على الجميع ان يدخروا لتحفيز الاقتصاد بعكس المتفق عليه في كل النظريات الاقتصادية ، والسبب في ذلك هو ان من مصلحتها بان يتوسع الهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي والذي كما قلنا سابقاً ينشأ من قاعدة ضيقة من رؤوس اموال المصارف، تستقر فوقها الودائع (الأولية) التي تدعم حجماً كبيراً من الودائع (المشتقة)، فكلما زادت الودائع الاوليه حصلوا على عشره اضعافها ودائع مشتقه ويكون اجمالي الودائع هو الودائع (الاولية) التي تشكل احتياطات النظام المصرفي التي يمتلكها في صورة نقود او يودعها في البنك المركزي بالاضافة الى الودائع المشتقه الناشئة من عملية التوسع الائتماني في المصارف التجارية، ويترتب على خلق هذه الودائع وجود معونة او ربح امتياز اصدار نقدي (يمثل الفرق بين قيمة النقود او قوتها الشرائية وبين تكاليف اصدارها والتي تساوي صفر حرفياً) يقدمة المجتمع الى المصارف الجارية ، وهذه المعونة تزود المصارف التجارية بامتياز لا تتمتع به سائر المنشأت الاخرى كما ان المصارف التي تعمل في اطار المضاربة والشركة ، قد تصبح اقوى من البنوك المركزية نفسها ، ففي حين يتمتع المصرف المركزي في النظام التقليدي بسلطة اصدار العملة تتمع المصارف بسلطة خلق الودائع من التوسع النقدي. للنظام المصرفي (واخص بالذكر النظام الحالي) تأثير كبير على العالم من حولنا والسبب الى جانب سلطة اسواق السندات هو انهم هم من يقومون بتزويدنا بالنقد فقط ليس الا، ان الحكومات لا تستطيع ان تترك النظام المالي للبنوك عرضة للفشل

لكي لا تختفي 97% من اموالنا، فقولد مان ساكس[1] هم من يحكم العالم وليس الحكومات، ولذلك دائماً ما تنقل الحكومات تلك الازمات الى ميزانية الضرائب المدفوعة من قبل المواطنين فهذه القوة الحقيقية التي تمتلكها البنوك تنبع من انها تمتلك 97% من النقود والتي تكون عبارة عن اموال رقمية في الحواسيب الالية (من خلال عملية التوسع النقدي) وليست حتى ورقية عوضاً عن كونها مال حقيقي او ذهب ومن ثم تستطيع اقراضها بفائدة مع ان هذه الاموال ليست ملك لها لذلك يجب ان نحميهم عندما يقومون بصنع ازمات جشعهم المتتالية وان نظمن عدم فشلهم ويجب علينا ان نسمح لهم بالاستمرار لان كارثة انهيار البنوك ستؤثر علينا بطريقة مدمرة واي شخص اقترح خلال الازمة العالمية عدم انقاذ البنوك فهذا يدل في الحقيقة على انه لا يفهم طبيعة نظامنا النقدي، ان عدم انقاذ النظام المصرفي يعني ان نقوم بحذف كومة مهولة من نقودنا نهائياً، ولكن انقاذ البنوك ايضاً هو عباره عن دعم استمرار نظام لن ينجح في عمله على اية حال، لذلك مهما كان الذي نقوم به في ظل النظام المصرفي والاسواق المالية الحالية سوف نستمر في تلقي هذه الحلقة المزعجة من كيف يتم خلق النقود وستظل البنوك تستطيع عمل ما تريده ، بحجة ان لديهم عمل – مشروع – مثل أي عمل مشروع اخر وتلك تعتبر حقيقه في اي نظام اقتصادي يسمح للاسواق المالية بان تكون قطاع خاص لذلك لا نستطيع اخضاع البنوك او شركات الائتمان او الاسواق المالية لمبداء الملكية الخاصة او المساهمة لاننا لا تستطيع ان ندعها تتحمل المسئولية في المقام الاول فيجب ان تتحمل المسؤلية الدوله عن كل اخفاقاتهم وكما ان المتضرر دائماً من انهيار هذه المنشأت هو العميل او الزبون وليس الشخص المساهم هو من سيتضرر من انهيارها وذلك بعكس كل الاسواق الحقيقية والتي عادتاً ما يتضرر من انهيارها المساهمين والمالكين وانهياراها هذا لا يؤثر على زبائنها بصورة مباشرة بتاتاً كما ان كل البنوك في كل دول العالم لم يتم تقليص امكانياتها بالمنافسة عبر التاريخ، ولكن بقوة القانون بل ان الدولة في احدى مزاياها عندما تملك الاسواق الوهمية انها لن تضطر للتأميم المستمر والمتواصل واللازم للأسواق المالية باستمرار وهو ما يعطي الصيارفة المساحة الكافية لكي تبتز هذه الدول. اصبحت المصارف والاسواق المالية هي المحرك الرئيسي للاقتصاديات على مستوى كافة بلدان العالم فحجم الاموال التي تدار في الاسواق المالية تصل الى عشرة اضعاف الناتج القومي العالمي ، والأموال التي تدار في المصارف على مستوى العالم تصل الى 100 تريليون. بما ان الاسواق المالية لا تنتج اي شيء بمعنى اذا تم الغاء كل الاسواق الحقيقية فلن تزيد الثروة نهائياً اذاً يفترض ان لا يحقق السوق القائم على الاستثمار الوهمي أي ارباح مالم يكن في الامر عملية احتيال لأنه لا ينتج شيء واذا كان الشيء هو نفسه ولا فرق اذاً لماذا تمتنع البنوك او مؤسسات التمويل أيا كانت من خلال التحول الكامل الى المشاركة لكسب ارباح اكثر وتتحمل في نفس الوقت مخاطر وخسارة بشكل منفصل لكل مستثمر على حده وهنا نحل الخلاف نهائياً !! ففي ظل النظام المصرفي الحالي يجب اخذ الضريبة المخفية من الجميع والفقراء هم الاكثر في المجتمع وتوزيعها على فئات متسلطة تسيطر على عملية التوسع الائتماني، والتي لا يستفيد الفقراء والمعوزين والاغلبية منها بتاتاً والسؤال المهم والرئيسي للإقتصاد والعالم اجمع هو من الذي يجب ان يستفيد من عملية التوسع النقدي؟. بما ان فقر الدوله يعني فقر الشعب ، وغنى الدوله يعني غنى الشعب ، فان هذه السلطة التي تتمتع بها القطاعات المصرفية يجب ان تكون في يد الشعب ، وهي ما سيغني الدولة وبالتالي سيغني الشعب ايضاً فدائماً ما تتحمل الشعوب عبء الازمات عندما تكون الاسواق المالية قطاعات خاصة كما تعودنا في خلال القرنين الماضيين.

الاسواق المالية وتركز الثروة

تتعمد الاسواق المالية لدفع النظرية الاقتصادية للتركيز على الثروة المتراكمة للتغاضي عن جانب العدالة فالاهتمام بالثروة المتراكمة وليس بالدخل السنوي يخلق صورة غير واضحة الملامح عن الاقتصاد، ويتفق معظم الاقتصاديين ان الفجوة بين الاثرياء والفقراء تتسع بشكل مستمر."[2] ويعتقد بعض الاقتصاديين ان هذه الفجوة الى جانب دورات الازدهار والركود الاقتصادي امر حتمي نتيجة النمو، وان القطاع المصرفي لعب دوراً في تعزيز

---

[1] اكبر مصرف امريكي

2الاقتصاد عارياً صـ155ـفحة.

الفوارق الاقتصادية ولا اعتقد بانهم توقعوا ان يكون هذا القطاع الى جانب البنوك المركزية هو سبب الدورات الاقتصادية وايجاد الفوارق في المقام الاول و لولم اقل في هذا الفصل الا ان الدورات الاقتصادية و البطالة وتركز الثروة لم توجد الا بعد وجود البنك ولم توجد قبل ان يوجد البنك وبعد ان يختفي البنك ستختفي البطالة والدورات الاقتصادية وتركز الثروة لكان كافياً لمعرفة خطر ما نحن مقبلين عليه. فكلما كنت مطبقاً لنظرية الخطر كنت ابعد عن الازمات وتركز الثروة ففي حين ان الكفاءة مرتبطة 90% بالأسواق الحقيقية – باستثناء الحد الادنى للأجور والذي بالرغم من انه اضعف حلقات العدالة فقد سببت كل ازمات القرن الماضي – فان العدالة مرتبطة 90% بالأسواق المالية لذلك لا يوجد سبب لتركز الثروة الا الاسواق المالية الخاصة فقبل نظرية المخاطرة كان من الاحداث التي قد تصيب العقل بانفصام او بالذهول هو انك تجد دولاً ترتفع بسرعة صاروخية عند فك القيود الحكومية عن القطاعات الخاصة والعكس صحيح ، تجد دول تذهب مباشرتاً الى الحضيض عند فك القيود الحكومية عن القطاعات الخاصة ولكنك الان تعرف لماذا ، فمثلاً نجد ان امريكا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمملكة المتحدة كانت في مجمل التفاوت في الاجور اكثر تبايناً في الثمانينيات منها في السبعينات من القرن الماضي لانه رافقها فترة تحرر في الاسواق المالية في فترة ريغن وتاتشر فالتفاوت في المملكة المتحدة على سبيل المثال شهد زيادة سريعة بين العامين 1977، 1990،في فترة خصخصة القطاعات المالية التي قامت بها مارجرت تاتشر وكانت معدلاته هي الاعلى منذ الحرب ، وكانت درجة زيادة التفاوت في المملكة المتحدة اكبر من غيرها في أي بلد ، باستثناء نيوزلندا التي كانت اكثر خصخصة لاسواقها المالية "[1] و هذى ما ادى الى تركز الثروة وفي الجانب الاخر كانت فترة تحرير الاسواق (الحقيقة) السبب في الوفرة المتنامية في الصين خلال منتصف التسعينات حيث قللت بصورة ملحوظة من عدد الفقراء الذين يحصلون على دولار في اليوم فعندما اتجهت الصين للسوق الحر بتحرير الاسواق الحقيقية وفي نفس الفترة اتجه الغرب لتحرير السوق بتحرير الاسواق المالية ، قفزت الصين قفزات كبيره للأمام في اكبر عملية انتشال للفقر في التاريخ ، بينما انفجرت فقاعات الازمات في كل دول الغرب التي حررت اسواقها المالية ، وفيما تزال الصين هي حجه مؤيدي الاسواق الحرةالدائمة ، لا تزال نسبه تقلص عدم المساواة في دول مثل الدنمارك — والتي تنظم اسواقها المالية بشدة – هي حجه باقي الاطراف الرئيسية اي انهما مثالين متماثلين تقريباً. ان العمل المصرفي هو عمل غير معرض للمخاطر بالنسبة للمصرفيين ، فالمصارف اذا حققت ربحاً فهو فردي واذا خسرت فالجميع سيتحملها وهذا هو الفارق الجوهري بين المؤسسات المالية والمؤسسات الحقيقية ، لذا فان وضع انظمة وقوانين جديدة تعمل على تجنب او الحد من الجشع او الشهية للمخاطرة يعد كذباً لا طائل منه بعد كل المحاولات التي فشلت، فالحقيقة ان هناك ما يكفي جشع كل شخص في العالم ، ولكن ليس احتيالهم. ان الاجابة لكل التساؤلات الاقتصادية تكمن في اجابه واحده وهي ان السبب في ذلك كله هو النظام الاقتصادي ، أي ان الخلل جوهري وفي اصل النظام, ولعل تأخير تطبيق نظام المخاطرة سيعيد الناس للتخبط وفي انعدام الخيارات، وفي ظل استمرار احتيال الاسواق المالية وهذا الاحتيال لا تشابه مكاسب في اي مجالات اخرى حتى ارباح ملتزمي مناجم الفضة في البيرو مثلاً ليست كبيرة جداً في العادة، فعندما يعمد أي شخص الى تشغيل منجم جديد فان الناس بأجمعهم ينظرون اليه باعتباره رجلاً كتب عليه الافلاس و الخراب ، وهم لذلك يتحاشونه ويبتعدون عنه ، فالاستثمار في المناجم ينظر اليه (هناك) ، مثلما ينظر اليه هنا باعتباره يا نصيب لا تكافئ فيه قيمة الجوائز قيمة الاوراق غير الرابحة ، وان كان عظم بعض الجوائز يغري الكثير من المغامرين بان يرموا ثرواتهم في مشاريع غير مضمونه كهده لذلك فان استثمار بلا مخاطرة افضل من اي منجم ذهب طبعاً. ان الاشتراكية كنظرية تحليلية للرأسمالية يمكن ان تكون سليمة تماماً اذا لم يوجد ثقب المخاطرة لإعادة توزيع الثروة الا ان فشل النظام الاشتراكي ككل كان غير مصحوب بازمات اقتصاديه او دورات الازدهار والكساد والسبب هو انه لا توجد سوق مالية خاصة ولذلك استمرت في النزول بشكل ثابت الى ان فشلت تماماً ، اي ان اساس الازمة كان في عجز الميزانيات وانعدام الكفاءة، بدون اي حضور لأي دورات اقتصادية، وكما تحدثنا سابقاً فان البنوك تقوم بتوزيع المخاطر بين رؤوس الاموال فعملية جمع البنك لكل ارباحه وقسمتها على جميع المودعين فذلك في حد ذاته عملية حجز بين الفقراء والاغنياء او بالأصح بين مالك الثروة الاقل ومالك الثروة الاكثر، بمعنى انها تجعل تدفق الاموال في اتجاه الصعود فقط ولا تسمح للأموال بالتدفق للأسفل فإن أي اقتصاد يعتمد على الفوائد البنكية يصير فيه الاغنياء اغنياء اكثر فأكثر في حين ان الشعوب تصبح افقر اكثر واكثر ولكن هل من مهام الحكومة اعادة توزيع الثروة ؟؟ نعم عبر نظام المخاطرة بما فيها تحرير الاسواق ومنع الاحتكار ولكن ليس بصوره مباشرة لذلك أي حكومة ستحاول القيام بذلك (اعادة توزيع الثروة بصوره مباشرة) ستفسد الاقتصاد وانما يتم اعادة توزيع الثروات من خلال الاسواق لذلك فان اساس التجارة والاعمال بشكل عام هو انه يجب ان تتقبل الربح او الخسارة واذا لم يوجد هذا الخيار فهي ليست تجارة وكما ذكرنا سابقاً عندما ندخل في ما يسمى بزنز (أي عمل تجاري او صناعي او غيرة خارج الاسواق المالية) فنحن نخوض مخاطرة او مجازفة وحينها من

---

[1] باركلي 1995، 6

الممكن ان نعاني من خسارة او نحقق ربح وهذا هو باب اعادة توزيع الثروة ولا يمكن باي طريقه من الطرق اغلاق هذا الباب (المجازفة) فمتى اغلق تتركز الثروة مباشرتاً واغلاقه عبر ايجاد أي سبل امنه من المخاطر (التحصين ضد الخسارة), والحقيقة الاقسى انك اذا اردت ان تفتح بنك فانت لا تحتاج رأسمال نهائياً، كل ما تحتاجه هو ورقه اعتباريه من أي بنك تفيد بانك تملك مبلغ محدد ومن ثم يقوم الناس بالايداع اي انهم يعطوك اموالهم. وهذا لا يمنع ان البنوك والاسواق المالية تستطيع استغلال كل المدارس الاقتصادية لتحقيق ارباح على حساب عرق ومجهود وتعب العامة وبسبب اغلاق باب المخاطرة فحتى المستثمرين في الفوائد البنكية في مراحلة بين المستثمر بالفوائد والمستثمر الاكبر منه و المصرفي وهو الاكبر او المتحكم في العملية يخسر الاصغر ويربح الاكبر أي ان الفوائد البنكية ضمان اكبر بان مهما كانت المراحل بين المشتركين هو ان الثروة ستدفق للأعلى بغض النظر عن المجهود او التركيز او أي شيء اخر أي ان التدفق سيكون للأعلى دائما وابداً (تركز الثروة) حيث ان المقرض للمال لا يزرع ولا يبذل أي مجهود ولذلك لا يمكنه ان يحصد لانه يحدد العائد من البداية فلا يهتم حتى اذا زرعوا ام لا , لأنه في نهاية الامر سوف يستولي على العقار مقابل الفائدة ويبيع ذلك العقار مقابل ربح اضافي فالمشكلة الاساسية والرئيسية في البنك انه يحصد دون ان يزرع فعلى الدولة اذا ان تلزمه بان يزرع اذا اراد ان يحصد وهذا الحصاد الغير عادل تنفذه الاسواق المالية من خلال الازمات ، بمعنى عندما يصل النظام المصرفي في العالم الى المرحلة الحرجة ، يتم اختلاق ازمة مالية لحصد كل المجهود الذي بذلته كل الطبقات في الاسواق الحقيقية في الفترة الماضية ، ومن ثم بعد ان تنتهي الازمة مع مدخرات الناس ، يعيدون تحفيز النظام بنفس الثغرة السابقة ، وعندما يحصرنا النظام في ركن ضيق يعيدون نفس الحركة، أي انه اساساً يحصد ما يزرعه الاخرين فكما ذكرنا سابقاً انه في ازمة عام 2008 تم حصد ما يزيد عن 10 تريليون دولار من مجهود كل الطبقات في كل الدول، فالثروة اساساً هي العمل كما اوضح لنا ذلك ادم سميث وبما ان العمل أياً كان يمكن دائماً تبسيط عملية تقسيمه الى مرحلتين فقط وهي زراعة ثم حصاد باستثناء سوقين فقط فهما ينتقلان الى الحصاد مباشرتاً وهما اسواق النقد واسواق المخاطر لذلك فان عمليات اعادة توزيع غير عادلة للثروة مثل ما يحصل في بعض دول الرفاهية افضل من هذا النظام الاقتصادي فاذا زرعت انا ، فباي حق تقوم انت بجني ما زرعته انا؟ بمعنى اذا كانت الاسواق المالية لا تصنع الثروة فمن اين تأتي ثرواتهم الطائلة بدون عمل شيء يذكر؟ لماذا تجني انت المليارات من استثمار حقيقي انشأته انا وسهرت على نجاحه وبحثت عن العمالة وقمت بشراء المعدات، لذلك أي شخص يهبط اليوم من كوكب المريخ على كوكب الارض سيجد مفارقة غير مفهومة : اذ كلما ساء الوضع بالنسبة للنمو ، او القدرة الشرائية ، او اوضاع العمالة ، تضخمت أرباح القطاعات المالية، وهي حقيقة مثيرة للتساؤل بشكل تلقائي. وقد تحدثنا عن سوء توجيه الفائدة للموارد بالتفصيل سابقاً الا ما يجدر ذكره انه وبعكس الاعتقاد السائد فإن السماح بالفائدة يمنع عملية القرض او الدين او الائتمان – الذي اوصلنا الى العصر الحديث – فبلا فائدة مهما توفر لديك من فائض لن تقوم باقراضة مجاناً حتى لإقرب الناس اليك فهو في الجانب الاخر يكسر كل الروابط الاجتماعية، وكسرها يعني تركز الثروة وان كان من الجانب الاخلاقي لا من الجانب العملي لذلك فان المحاولة خارج نظام المخاطرة وهم ، ولا يمكن ان نتخلص من الازمات الاقتصادية ولا من التفاوت في الثروات والدخول الا بتطبيق نظام المخاطرة.

امثله على سلطة الاسواق المالية

يذكر الدكتور محمد عمر شوبرا في كتابه نحو نظام نقدي عادل انه في الولايات المتحدة الامريكية بلغت الودائع الاولية حوالي 1973 مليار عام 1981م وشكلت ما يزيد قليلاً على سدس مجموع الودائع البالغة 12778 مليار دولار ويعني ذلك ان الودائع المشتقة تكاد تشكل خمسة اسداس الودائع الاجمالية ، وتمثل الودائع المشتقة في النظام التقليدي جزءا اساسياً من مجموع عرض النقود (العملة+الودائع) في حين ان المساهمون في جميع المصارف التجارية الامريكية يمتلكون اسهماً تبلغ قيمتها الاسمية 13.8 مليار دولار (عام 1981) لكنهم اصبحوا يتحكمون بجملة اصول بلغت قيمها 1692.3 مليار دولار وهي في ازدياد من ذلك الحين وبذلك لا تتعدى نسبة الاسهم الى الاصول 1.4% في عام 1981م وهذه النسبة في تناقص مستمر وستستمر في التناقص الى ان تصل نسبة الودائع المشتقه الى 19730 مليار دولار اذا لم تنمو الودائع الاولية ، ففي حين بلغت نسبة حقوق المساهمين (الاسهم + الفائض + الارباح غير الموزعة + الاحتياطي) 7% وتجدر الاشارة الى ان ارباب السلطان الفعلي على هذه الاصول لا يملكون الا نسبة قليلة جداً من الاسهم البالغة 23.8 مليار دولار وطبقاً لدراسة 100 اكبر مصرف ونيف في 9 بلدان اجرتها شركة بانكينغ اناليسيس لمتد ، كانت في عام 1981م نسبة راس المال الى الاصول 6.1% في المصارف البريطانية 3.2% في المصارف الالمانية 2.5% في المصارف اليابانية ، 2% في المصارف الفرنسية وكان هناك هبوط مستمر في هذه النسبة لدى اغلب المصارف في السنوات الاخيرة ، ترافق مع تدهور ملحوظ في نوعية اصولها ، وتآكل في قواها ، ولما كانت اقتراضات المصارف التجارية ذات نسبة عاليه من راس المال ، و ضياع 5 الى 10% فقط من قروضها قد يمسح راس مالها ، وهذا هو في الحقيقة ابسط الاسباب في افلاس بعض المصارف الكبيرة بينما الاسباب هو حس استعجال

الاحتيال لكي تقوم بفتح مصرف اخر تعيد فيه نفس عملية الاحتيال السابقة و مثال على مصرف ترافق تدهور نوعيه اصوله بسبب اقتراض ذات نسبة عاليه من راس المال هو فرانكلين ناشيونال بانك, فقد كانت قاعدته الرأسمالية في انخفاض مستمر من 8.1% من اجمالي موارده في عام 1964 الى 5.9% في عام 1969م الى 4% في عام 1973م ، واعتمد اعتماداً متزايداً على الافتراضات القصيرة الاجل لتمويل القروض الطويلة والمتوسطة ،مما ادى الى تقويض ربحيته وتعرضه للصدمات. صارت هذه المصارف والشركات المالية هي التي تدير دفة الاقتصاد على مستوى العالم من خلال الخدمات المصرفية التي تقدمها سواءً بجذب المدخرات من الافراد ، او توجيه هذه الاموال نحو العملية الاقتصادية المتمثلة بالقروض والتسهيلات بكافة انواعها. ولذلك نجد ان قروض الفائدة غير المدفوعة في استحقاقها التي قدمها على سبيل المثال بنك تشس منهاتن 48% من اسهم راس المال عام 1982م ، اما سيي كورب فكانت 32%، ولكونتيننتال النوي 121% وبقدر حدة مشكلة قروض البنوك، فان الارقام التي تذكر عنها هي اقل من الحقيقة لانها لا تتضمن العديد من القروض المشبوهه بالنسبة للدول الاجنبية.

الهيئة الخاصة التي تتمتع بها الاسواق المالية

وكما قلنا سابقاً يبدو ان الداعين الى تشجيع الادخار هم دائماً من انصار السوق الحره وذلك طلباً من الناس للإدخار في البنوك لتركيز الكثير من القوة هناك كما انه سيتيح لهم مجال اكثر للاحتيال على الاسواق الحقيقية التي في مصلحتها الاستهلاك وليس الادخار وسيتيح لها مجال اكثر للإحتيال على الافراد الذين يقررو المضاربة في اسواق البورصة. ان الاسواق المالية و المضاربين فيها لا يهتمون اذا استمر المستثمرين في الثقة بهم ام لا والسبب انه دائم سترجع كل الاموال الى الاسواق المالية ولذلك اذا راو فرصة للحصول على المال فسينخرطون فيها ، وهم حقيقة لا يهتمون في كيف سيصلحون الاقتصاد، او كيف سيقومون بإصلاح الوضع بأكمله لان عملهم اساساً هو ان يحققوا ارباح من هذه الازمات ولذلك اذا سألتهم عن رأيهم في كيفية انهاء ازمة مالية عالمية ستجد اجابات صادمة، حيث انهم جميعاً يحلمون بكساد اقتصادي لأنك اذا لم تجد ما تفعله تستطيع ان تصنع ازمة وتحصل على الكثير والكثير من الاموال بمعنى ان هواية البنوك المفضلة هي، استخدام الاموال في تمويل المضاربات والمخاطر غير الملائمة ، لأنها في كلا الحالتين الرابح الوحيد ، بمعنى ان ربحت فهو لها وان خسرت فهي في اسواء سيناريو لن تخسر شيئاً (لأنها ليست اموالها) وليس هذا السيناريو البسيط الذي يرجى من الازمة ولكن يكون التخطيط مسبقاً انه عند حدوث الازمة تكون الفرصة المثالية لتكون هي الرابح الوحيد وسط الخسارة الجماعية الهائلة للعالم باسرة. ففي السوق القائم على الاستثمار الحقيقي تتحقق المكاسب عندما يأخذ احد المستثمرين موارد ذات قيمة سوقية محددة ، ويحولها الى سلع (او خدمات) نهائية ذات قيمة سوقية اعلى ، وهذا هو السبب الذي من اجله يقبل المستهلكون على الخدمة في المقام الاول فكيف يحول السوق المالي النقود الى نقود ذات لون براق كملصقات للجدار مثلاً ؟؟ والحقيقة ان تقديم بديل للبنوك ليس كتقديم منافس لتقديم خدمات افضل ولكن يتوقف على مقدار الفائدة بمعنى انه يجب ان يكون الاقتصاديين على ثقة بان الزبون دائماً على حق اذا ارادو الوصول الى حلول للمشاكل الاقتصادية ، فالرؤساء الفعليون المفترضين في ظل النظام الرأسمالي هم المستهلكون فهم من خلال شرائهم او احجامهم عن الشراء الذين يحددون من ينبغي له امتلاك راس المال وادارة المصانع ، وهم الذين يحددون ما ينبغي انتاجه من السلع ، وباي كمية ، وعلى ذلك فسلوكياتهم اما ان تؤدي الى تحقيق المستثمرين ارباحاً او تكبدهم خسائر فهم من يجعلون من الفقير ثرياً ومن الثري فقير علاوة على ذلك فانهم ليسوا برؤساء طيعين ، بل تملؤهم الأضواء والنزوات ؛ فهم متقلبو المزاج ولا يمكن التنبؤ بأفعالهم فهم لا يعبئون بمثقال ذرة من اي فضل سابق ؟ فما ان يعرض عليهم منتج افضل او اقل سعراً ، حتى يسارعوا بترك المزود الذي كان يمدهم بهذا المنتج من قبل ، وعندما يتوقف مشروع تجاري ما عن العمل ، فمعنى ذلك ان المستهلكين لم يكونوا على استعداد لانفاق ما يكفي من المال على شراء المنتج النهائي لهذا المشروع ، بحيث يغطي التمويل الذي يحتاجه صاحب المشروع للحصول على المدخلات النادرة من المستثمرين الآخرين الذين يريدونها لمشروعاتهم ، فالسؤال المهم من عند هذا الحد هل الرؤساء الفعليون هم المصرفيين ام المقترضين بمعنى هل المستهلكون هم الرؤساء الفعليون حقاً عندما تكون البضاعة المعروضة هي النقود ؟؟ واذا كانوا كذلك هل سبق لهم ان قرروا اغلاق بنك مثلاً لان نقوده غير شهية مثلاً ؟؟ واذا كانوا كذلك هل سبق لهم ان قرروا ان يفلس بنك كما افلست الالاف من المشاريع والمصانع والشركات؟؟ وكلها افلست بسبب اختيار المستهلكين وقراراتهم ، بينما كل البنوك التي افلست بسبب جريمة تم التخطيط لها من قبل السلطة في البنك للاحتيال حيث مهما كانت جريمة الاحتيال فانها تستطيع ان تمضي بثرواتها كاملة بعد ذلك فتضحي بالبنك لفتح اخر ومن ثم عمل جريمة اخرى ، هكذا ودواليك واشتهار هذه التصرفات هو ما يدفع البنوك لاتخاذ افضل المباني والزخارف المعمارية لضمان عدم هروبها كالعادة فلا يوجد لديها آلات او بضاعة مثلاً !!.

تأثير الاسواق المالية على الاسواق الحقيقية

عندما يتم وضع نظام فائدة متغير ، يكون الغرض الاساسي مواجهة حده التضخم فقط لا غير، ولكن البنوك عندما وضعت نظام فائدة متغير على الرهون العقارية، وضعته لانهم كانوا يخططون منذ البداية لصنع ازمة اقتصادية تهديداتها عالمية – بحيث يمكن استخدام هذه التهديدات لاحقاً في الضغط لجني الكثير من الاموال – وستنفذ هذه الازمة من خلال رفع معدلات الفائدة مره واحده وبذلك يحصلون على نصيب الاسد من كل الاموال كما فعلوا ذلك لعشرات المرات خلال القرن الماضي في كل القطاعات. اذا اردنا ان نعرف من يتحكم في القرار في واشنطن عندما تمت عملية انقاذ البنوك بعد انهيار بنك ليمن بروذرز ، فكل ما علينا ان نتذكره ان 80% من الشعب كان ضد عملية الانقاذ تلك، وبالرغم من ذلك قام الكونجرس بتمرير عملية الانقاذ وهو ما يدلنا – الى جانب وجود اسباب حقيقية خرى لما قام به الكونجرس – على مقدار تأثير القطاع المصرفي في الكونجرس وقد اجريت دراسة في الولايات المتحدة لاكبر مائتي شركة غير مالية فاثبتت ان المؤسسات المالية تمتلك 60% من كل الشركات الصناعية ، وتتمتع لذلك بنفوذ سياسي كبير سواء على مستوى الولاية او على المستوى الاتحادي ، وكشفت هذه الدراسة عن ان القوة الفعلية تقع في ايدي اصحاب المصارف من كبار حملة الاسهم وكبار المقرضين في الشركات الكبرى الحديثة ، كذلك توصل كل من تقرير باتمان او تقرير لجنة الاوراق المالية والبورصة الى النتائج نفسها ، وتستمر هذه المؤسسات المالية في الانكار على وجه العموم من انها تمارس سيطرة كبيرة على الشركات غير المالية التي تمتلك اسهماً فيها والتي تزودها برؤوس الاموال الا ان هذه الكوارث التي ظهرت عبر التجربة التاريخية لهذه الاسواق تدل على ان هذه التاكيدات لا يمكن ان تؤخذ على ظاهرها. وقد ثبت ذلك في الازمة العالمية لعام 2008م حيث ضغطت المصارف على اغلب الشركات الصناعية لاغلاق ابوابها وتسريح العمال لكي تدفع الحكومات لانقاذها توفرت الادله الكافية ان البنوك في الازمة العالمية من خلال سيطرتها على الشركات العالمية امرت هذه الشركات بتسريح العمال لكي تدفع الحكومات لإعطائها المزيد من المعونات في تلك الازمة المفتعلة. فعندما تعرف ان الركود هو الصندوق الذهبي لثراء اشخاص معينين لا يهمهم الناس وهذا اقرب مثال و الامثلة لا حصرلها، وتعد تدرجت الاسواق المالية في الاستفادة من هذه الازمات عبر الزمن لتستفيد اكثر من سابقاتها فماذا بعد اصطناع الازمة؟ عندما يتأثر اقتصاد بلد ما بتراجع النشاط، او ارتفاع اسعار المواد الخام، يجري –نظرياً – (تقاسم) النقص في الدخل بين العائلات والشركات والدولة. ويدل التاريخ الحديث عل ان هذا التقاسم يتوقف على القدرة التفاوضية لكل من هذه الاطراف في الاسواق المختلفة (اسواق السلع والعمل) ، وبالطبع على السياسات الاقتصادية السارية. ومن المفيد العودة لثلاث أزمات قريبة (الصدمة البترولية وما تلاها من تراجع اقتصادي في اوائل الثمانينيات ، وأزمة بداية التسعينيات ، وازمة الفترة القريبة الماضية)، ودراسة الطريقة التي جرى بها هذا التقاسم في فرنسا في كل من الحالات الثلاث :

1- أزمة السبعينيات وبداية الثمانينيات وهي ازمة غير مفتعله ناتجه عن الحرب الاسرائيلية الاسلامية. تتميز هذه الفترة بالنتائج المباشرة وغير المباشرة للارتفاعات المتتالية لسعر البترول (وقد مس هذا السعر في احد الاوقات حد الستين دولاراً لبرميل مزيج برنت) . ولا تتوفر البيانات الاحصائية في حالة فرنسا، الا بالنسبة للصدمة البترولية الثانية. ويدل تحليل هذه البيانات أن الصدمة أثرت بشدة (وبشكل مستمر) على ارباح الشركات واستثماراتها ، وذلك بسبب عدم القدرة على وقف ارتفاع الاجور الحقيقية في وقت الصدمة. وكانت القوة التفاوضية للأجراء قوية بشكل سمح حتى بارتفاع سريع في الاجور الاسمية في اوائل الثمانينيات . ولكن العمالة – وبعدها الطلب العائلي – تحملت النتائج بعد ذلك . وفي الوقت ذاته ارتفعت تكاليف اداء الخدمات العامة ، وبالتالي ارتفعت النفقات العامة .
2- أزمة بداية التسعينيات وكانت تعود اساساً في بلدان اوروبا بصفة عامة لارتفاع نسبة الفائدة ، المصاحبة لتوحيد المانيا ، وأزمة النظام النقدي الاوروبي. وفي حالة فرنسا انخفضت الاجور الفعلية ، والدخول الفعلية للعائلات بشكل كبير ابتداء من عامي 1990 و 1991 ، وزادت البطالة . ولم تتأثر أرباح الشركات كثيراً ، وارتفع عجز ميزانية الدولة كثيراً في 1991م الى 1993م .
3- الازمة القريبة (2004-2001). وهي تعود كما نعلم لازدياد مديونية الشركات، وانهيار اسعار الاسهم في البورصة، خاصة لشركات التكنولوجيا، وكذلك – خاصة ابتداء من عام 2002 – لارتفاع اسعار المواد الخام وقد خفت آثار الازمة، في جميع البلدان بزيادة عجز الميزانيات، ورسم سياسات اقتصادية شديدة التوسع، سمحت بزيادة مديونية العائلات. وفي فرنسا حدث تراجع كبير في الاجور الحقيقية، وفي

الدخول الحقيقية للعائلات، مع ارتفاع ارباح الشركات ابتداء من عام 2003، مصحوباً بارتفاع كبير في الانتاجية مقارنة بارتفاع الاجور، وحدث ذلك في بقية البلدان الخمسة الكبار. وبالتالي حدث ثبات كبير في نصيب الاجور في تكلفة الوحدة اما عجز الميزانية العامة، فقد ارتفع كثيراً، في حين انخفضت بشكل كبير الحاجة لتمويل الشركات ابتداء من اوائل عام 2001.

النتيجة الأولى : في فرنسا ، تحملت نتائج الصدمة البترولية الاولى كل من الشركات والدولة والسبب ان القطاعات المالية لم تكن مستعده لها وانما جاءت الازمة بالرغم من القطاعات المالية والمصرفية.

النتيجة الثانية : في فرنسا ، تحملت نتائج الارتفاع الكبير لمعدل الفائدة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كل من الدولة والعائلة حيث كانت قد استعدت لها الاسواق المالية وحاولت ان تربح من الاحداث الحاصلة وقد نجحت.

النتيجة الثالثة : في فرنسا، تحملت نتائج ازمة فقاعة الانترنت (وحدث نفس الشيء في المانيا واليابان) كل من الدولة والعائلات والسبب ان الاسواق المالية هي من قامت بهذه الازمة لجني الكثير من المال المجاني وبالعكس، تحسن موقف الشركات كثيراً بسبب التشوية الذي اصاب تقاسم الدخل (وحدث الشيء نفسه في الولايات المتحدة ، واليابان ، والمانيا). وما يثير الانتباه بالمقارنة بالحالات السابقة ، هو عدم تحمل الشركات أية أعباء بسبب الأزمة ."[1] فنلاحظ من خلال المثال السابق ان الازمة الحادثة بشكل عرضي لا تسلم منها الشركات ، ولكن في المثالين التاليين لان الازمة مصطنعة فأنها لم تصب مصالح البنوك ومحيطها.

عندما يحتكر كارتل او (اتحاد منتجين) في الاسواق الحقيقية فانه غير قانوني وعندما يدخل منافس جديد فقد يسعون لافشاله ولكن سرعان ما يتم فضح ذلك، ولكن البنك عندما يحتكر شيء فانه يقوم بافشال كل المنافسين الجدد قانونياً وبلا ادنى مسألة يمكن توجيهها اليه مهما كان الجميع متأكداً من (الجريمة). اما اذا تم منع الرافعة المالية في النظام الاقتصادي وتم الاستثمار في حالة منع الفائدة فان الحال تكون نسبة نجاح المشاريع تصل الى 30% من نسبة نجاحها في حالة عدم تواجد التضخم والفائدة بمعنى اذا قام احدهم بشراء اسهم من شركة وبعد عام حصلت الشركة على خسارة النقدية في السجلات الرسمية ليست سوى تكلفة بديلة لنفقات صريحة تم تحصيلها مثل توظيف عمالة وانتاج حقيقي وتقوية القوة الشرائية في السوق وافتتاح مشاريع جديدة فيما لو اذخرها فانه سوف يخسر 2.5% وفي نفس الوقت لن يفيد أي شخص آخر. ولعل هذا الشيء حتى مع فشل المشروع سوف يقوم بتوسيع الطبقة المتوسطة بعكس وضع النقود في فائدة بلا مشروع؛ سبب اخر يستحيل معه ابقاء الاسواق الوهمية خاصه هو أنه لا يمكن تقليل المنافسة المدمرة بين المؤسسات المالية ولا اظن احد يستطيع القضاء على المتسلطين على العالم والذين يسببون كل مشكلة اقتصاديه وعلى مرى ومسمع من الجميع سواء المثقفين او غيرهم. اضف الى ذلك انه لا يستحيل وضع حد ادنى للأجور ومن ثم تسمح لهم ان يذهبوا للمقامرة بتلك الاموال ، التي اغتصبتها من صاحب العمل في الاسواق الحقيقية لانه وكما ذكرنا سابقاً عندما يذهب المضاربين المبتدئين للبورصة يكونون "واقعين تحت وهم تكوين الثروات ، وبالذات بالمضاربة الذكية، وهم يجهلون ان المضاربة لا يستفيد منها الا كبار المسيطرين على الشركات (الذين يتلاعبون بالتقارير ربع السنوية التي تصدر اليوم طبقاً للمعايير الجديدة للمحاسبة المفروضة في اوروبا)، ويدفع ثمنها صغار المدخرين الذين يعيشون لفترة ، تحت وهم ان مدخراتهم تنمو ، وأنهم صاروا أثرياء ، وفجاءة يصحون على ان ثروتهم المزعومة قد تبخرت وصارت صفراً ، بما في ذلك مدخراتهم الاصلية !"[2] انني استطيع ان اخبرك عن مضار البورصة الى الصباح ولن انتهي ولكن لن نستطيع ان نعمل شيء ضدها اذا لم تأمم الاسواق المالية لان قوة المنع والسماح في ايدي اباطرة المال وليست في ايدي السلطة الحاكمة لذا لنركز على الحلول.

هناك امر هام يجب ذكره قبل ان اختم هذى الفصل وهو هل يلام ملاك البنوك ام اللوم يقع على النظام ذاته !! في الحقيقة ان اللوم يقع على النظام ذاته فلذلك عند انهاء البنوك يجب اعطاء كل شخص نقوده في حالة مضي وقت استحقاق الفائدة اما اذا لم يمضي وقت الاستحقاق فيرجع اليه المبلغ الاصلي اذا لم تسلم له والسبب ان قناعه من يشتغلون في البنوك ان هذا هو ربح شرعي 100% ولا يلامون على ذلك فهم على حق من ناحية واحده انهم سعوا بالطريقة القانونية للربح في حدود المتاح، لذلك و لتعقيدات القناعات عند هذه النقطة ، مهما بحثت فانه لا يمكن استبقاء الثقة في النظام المصرفي الحالي في شكل قطاعة الخاص على المدى القريب او البعيد بأي صورة من الصور ، فما نحتاجه هو نظام مصرفي واسواق مالية حكومية بشكل كامل الى جانب منع الفائدة بشكل نهائي وفرض نظام نقدي بقيمة حقيقية.

[1] الراسمالية في طريقها لتدمير نفسها صـ34 -36فحة.
[2] الراسمالية في طريقها لتدمير نفسها صـ8فحة .

الاسواق المالية الحكومية

ان الحكومات دائماً محط انتقاد جميع الاطراف الاعلامية وسيكون عليها رقابة وتدخل في طريقة سير عملها عندما تمتلك الاسواق المالية اكثر من كونها في ايدي خاصة وفي نظام غير ديمقراطي فان الدولة هي من تتحمل تبعات تصرفاتها فلذلك لا تملك الدافع لتدمير نفسها و لطالما كنت اتطلع لمعرفة ، اذا كان للحكومات حصة من اسهم تلك الشركات العملاقة، كيف كانت ستتصرف؟ وقد كان الجواب في الحكومة الصينية في الازمة العالمية حيث كانت ردة فعلها قوية وفعالة وفي غاية الامانة. فاذا عني الرجل الاول في الدولة بنجاح شيء وسمعت هذا الشيء فسوف ينجح فمثلاً في اليمن رغم كل الاخفاقات المتعمدة التي تسبب بها الا انه عندما عني الرئيس السابق علي عبدالله صالح بنجاح كاك بنك تخطى كل الشركات الخاصة في نفس المجال وباقي الاسواق المالية ليست استثناء، لذلك اذا وجد رجل الدولة الأول في الدولة الحافز الكافي لإنجاح شيء فسوف ينجح بغض النظر عن أي صعوبات، فكيف به اذا توفر له الحافز الكافي وهو ما سنتطرق اليه لاحقاً وكذلك الحال في الاسواق المالية. اذا اصبحت كل الاسواق المالية حكومية وهو سيفرض نسبة ربح صفرية على الايداعات فبتحويل (المدخرين الى منظمين) عن طريق منع الفائدة، سنثير اهتمام المدخرين او الممولين بنجاح عمل المؤسسة او المدير التنفيذي لها ومن ثم ستتاح خبرات اعظم للمنظمين ، تؤدي الى زيادة المعلومات والمهارات والفعالية الربحية، وكلما كان تنظيم المنظم اكثر انتاجية كان ذلك سبباً في زيادة الاستثمار لذلك فان فتح باب المخاطرة وفرض ضريبة الزكاة لفرض الخطر يوجد حافز للتقدم التكنولوجي والادارة الخلاقة وزيادة الفاعلية ، فاذا بقيت سائر الاشياء الاخرى على حالها كان هذا هو الطريق الوحيد امام رجل الاعمال، او رجل الصناعة لتخفيض التكاليف وزيادة الارباح. ارباح الاسهم اكثر من الفائدة على المدى الطويل حيث تصل ارباحها الى 15% و 16% ولكن الفرق هو ان الارباح تضيع اذا ضاع الاهتمام وتتحول الى خسارة لذلك يجب ان يلتفت الى نشاط الشركة وانواع المنتجات وكذلك احتمال الخسارة في المنشئة الفردية وارد وهنا وهذه نقطه محوريه حيث عبرها يتم توزيع الثروة وينشأ الحافز لأصحاب الاموال في محاولة تحسين الانتاج وبذلك يكون الناتج لمن ينتج فقط (بدنياً او فكرياً في محاولة تحسين المنتج او الخدمة) بعكس الفائدة فلا تضيع مهما كنت مهملاً طالما انك امتلكت مقدار محدد من الثروة يزيد عن 40 كيلو و 800 جرام ذهب باعتبار ان معدل التفضيل الزمني هو 2.5% فان المصروفات الحياة الفارهة تكون اقل من الفوائد ؛ ستكون حالة الناس مزدهرة بشكل استثنائي جداً عندما يعيشون نجاح المشاريع الحقيقة فعندما تكون العملة حقيقية سيشكل ذلك حافز للاستثمار لان العملة الورقية تثبط الناس عن الاستثمار ؛ كما ان ما سيدفع الناس للاستثمار اكثر في حال منع الربا والتضخم (العملة الورقية) هو ان العائد على راس المال ليس الربح بالمعنى الرأسمالي بل هو شامل للربح بالمفهوم الاسلامي والذي يشمل (الربح + الفائدة + التضخم) بالمفهوم الرأسمالي او ما يسمى (العائد على راس المال) (راس مال الاسهم + الاقتراض) لانه من الصعب اجملاً اذا بذل الجهد المطلوب لأي مشروع ان يكون مجموع الفائدة والربح سلبياً في المشروعات ولا سيما في جميع المشاريع الا في حالات استثنائية، لذلك في نظام قائم على نظام ضريبة الزكاة هذا سوف تجبره نفسه (التنافسية ، والاستملاكية ، و ...) الى الدخول في استثمارات لتعويض النقص في ثروته بدل ان يجري الاخرين على دولاب الافقار. خطر الاسواق المالية يكمن في تدميرها للاسواق الحقيقية تدمير خلاق حيث انه عندما تقرض هذه المنظومة المالية احدى هذه المؤسسات (اذا لم تكن هذه المؤسسة من الفئة المتنفذه) فان هذه المؤسسة تنتهي الى :

1- ان تفلس وتضيع فرصة استثمار حقيقي بسبب استثمار وهمي

2- ان ترجع هذه المؤسسة ذلك القرض وتذهب المؤسسة الحقيقية الى الاستثمارات الوهمية

3- (ان تكون هذه الاستثمارات ملك للسلطة المتسلطة في البنك) بلا مخاطر حقيقة او حافز حقيقي فراس المال ليس ملكه اساساً الى جانب تضخمها الذي يمكنها عبر البنك من احتكار مجال معين في حين ان المنشاة الكبرى اذا واجهت مصاعب اعيدت جدولة قروضها وتخفيض معدلات الفائدة وزيدت القروض الممنوحة لها.

البطالة

في الاسواق الحقيقية الحقيقة الواضحة الى حد ما، وهي ان المؤسسة الاقتصادية الحديثة، أي المنشأة الضخمة المميزة، تحتاج الى تنظيم كبير للغاية حتى تمارس نشاطها. وذلك يعني تقسيماً دقيقاً للعمل فيما يتعلق بالمهام — الانتاج، والتسويق، والإعلان والتمويل، وعلاقات العمل، والعلاقات

العامة والعلاقات بالحكومة، وتطوير منتجات جديدة، واستراتيجية الحيازة، والكثير جداً غيرها. كما يجب ان يوجد ايضاً تقسيم للعمل فيما يتعلق بالبحث عن المعلومات، وهناك اشخاص مختلفون يجلبون للمنشأة مؤهلات شتى في العلوم والهندسة والتصميم والقانون والمالية والتسويق والاقتصاد."[1]
وهذا كله لا يوجد في الاسواق المالية فكل ما تحتاج اليه هو مجرم فقط او شخص بلا ضمير او رحمة ، لذلك اعتقد انه قبل ظهور الفائدة لم يعرف الناس ابداً شيء يسمى البطالة لان هناك طلب من الاسواق الحقيقية ولا يستطيع احد الهروب الى الاسواق المالية والان ظهرت البطالة يقول ادم سميث في كتابه ثروة الامم بانه كان كل ما يلتقي اصحاب الاعمال يوصي بعضهم بعض بعدم اعطاء أي زياده في الاجور لان عماله سيطالبونه بزياده بدورهم ايضاً بمعنى لم يوجد ما كان يسميه ماركس جيش العمالة الاحتياطي، ولعل أي متتبع دقيق للتاريخ الاقتصادي للبطالة والفائدة سيتفق مع هذه الاجابة.

لإيجاد حل جذري لكل مشاكل الاقتصاد في العالم والى الابد وخصوصاً مشكلة البطالة يجب علينا دمج سعر الفائدة مع الضريبة وذلك بتخفيض سعر الفائدة وتثبيته عند -2.5% الى الابد ؛ وبناء عليه فان هذا النظام الضريبي سيساعد على كسر الحلقة المفرغة للركود التي تحدث عنها كنز لأنه عند تحويل الضريبة من المؤسسات الى الاشخاص فان الاشخاص يعرفون مهما كان الوضع سواء اكان ركود او غيره، سيتم اخذ تلك الضريبة فيجب ان يعوضوا ما سيخسرونه.

بمعنى اذا فرضت الضريبة بهذا الشكل فان الاثار للضريبة السابقة عند عزلها عن باقي المؤثرات سيكون كالتالي:

1- اختفاء البطالة في فتره تقدر بعام بصرف النظر عن الوضع الاقتصادي
2- انفجار استثماري
3- أختفاء الطلب المضاربي على النقود وتوفرها للاستثمارات الحقيقية
4- انعدام الاثر المانع لمعدلات الفائدة
5- استقرار الطلب الكلي على النقود
6- يبقى الحائز على السيولة المالية امام خيارين اما خسارة 2.5% منها او ان يقوم بمخاطرة محسوبة ويستثمرها في اصول مشاركة في الربح والخسارة (اكتساب عائد على الاقل)
7- بافترض توقع ركود وشيك الوقوع "مع انعدامه في ظل نظرية الخطر" سيقوم المستثمرين باخراج الدوله منه حتى اذا لم تتدخل الدولة مع وجوب تدخلها بمعنى ليس هناك رأسمالي غير رشيد الى درجة يدخر معها الارصدة الفاضلة عن الصدقات والاحتياجات الاحتياطية ، طالما كان من الممكن استخدام الارصدة المعطلة واستثمارها في اصول مدرة للربح لكي لا تختفي النقود بسبب الضريبة.
8- لا يوجد ما يدعو الى تجميد الاموال (كسيولة) بانتظار ارباح السندات و المضاربة في البورصة والاصول الربوية لتعطي عائد لان الانتظار قد يعني هنا وجود مكسب اعلى حينما ترتفع اسعار الفائدة ؛ فيما يرى الكثير من الناس انهم سيحتفظون السيولة لاختيار الوقت المناسب لشراء اصول استثمارية معينة،كما ان معدل اقتسام الارباح يستند الى اعراف اجتماعية واقتصادية وكل تغيير فيه لابد وان يتم من خلال قوى السوق بعد مفاوضات مطوله .فاذا ارتفعت التوقعات الاقتصادية ارتفع الربح تلقائياً،حيث ان الفائدة تلغي قانون ساي حيث ان قانون ساي صحيح في حالتين الاولى عدم وجود تسرب زمني — فارق زمني بينهما – بين الانتاج والاستهلاك ، وقد يوجد لكنه لن يوجد بين الاستهلاك والانتاج الا في حالة الاسواق المالية الخاصة والذي يولده الادخار بدلاً عن الاستهلاك ولذلك تروج الاسواق المالية للإدخار بينما تروج الاسواق الحقيقية للإستهلاك ثانياً ان الطلب السلعي يجب ان يكون على كل شيء ينتج اما الاسواق الوهمية لأنها لا تنتج فأنها تأخذ مقدار من الطلب للمضاربه وهو ما كان يفترض به ان يتم توجيهه الى الاسواق الحقيقية وهذا ما يوسع فجوة الطلب السلعي.

1تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبرث ، صـ 256فحة.

9- في نظام المشاركة المساهمة نعتمد فيه الربح على نسبة المشاركة لا يمكن ان يتقلب نصيب المنظم او الممول ولا حتى من شهر لشهر. والاثار ستكون مضاعفة في التحسن في الاسواق المالية الحكومية. تبرز لنا مشكلة هنا او معضلة بالأصح وهي كما ذكرنا سابقاً انك لا تستطيع ان تطبق هذا النظام — المخاطرة – وبالتالي تحل مشكلة البطالة بشكل جذري الى الابد اذا كنت تتبع سياسة تضخمية او انكماشية او تستخدم عملة ورقية.

العدالة

تحاول الحكومات انقاص حدة تركيز الثروة بمزيد من تركيز الثروة (عبر اعطاء القروض بفائدة الى الفقراء) وهذا ما ادى بجانب البنوك المركزية الى انه بالرغم من كل النشاطات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية ومن كل انواع الصناعات المختلفة، لازلنا الى حد الان لم نتمكن من حل مشكلة الفقر والجوع ، هناك المليارات من البشر الذين يذهبون الى الفراش ليلاً بلا عشاء ، وهو ما يجعلنا نتسأل لماذا في عصر توفرت فيه التكنولوجيا والمعلومات لازال كوكب الارض يكافح بغير جدوى في عملية اعادة توزيع الثروة بشكل عادل ومنع تركيزها ، وكيف ان البشرية قامت بتطوير نظام من الحكومات والاقتصاديات التي تخدم الاقلية في الاسواق المالية على حساب الاكثرية ، حتى ظهر هذا القدر المزري من الفقر في عصر الثروات ، وما الذي لا يدفعنا لتغيير هذا الهيكل الاقتصادي ، اذا لم تطبق هذه النظرية ففي نهاية تآكل الرأسمالية سيرجع كل الناس للاشتراكية وستتحقق نبؤه ماركس غياب نظام المخاطرة يعني ان يكون هناك اتجاه واحد للثروه وهو للإعلى اي ان الاقتصاد لن تتم فيه عملية اعادة توزيع للثروة ، ويكون الاغنياء فيه اغنياء بشكل دائم والفقراء فقرهم دائم ، حيث اصبح العالم اليوم فيه من الاغنياء 60 شخصاً فقط يمتلكون اكثر مما يمتلكه 50% من سكان العالم بل ان 1% من سكان العالم يمتلك 40% من ثرواته ، وفي الجانب الاخر يموت 34 الف طفل كل يوم من الفقر والامراض التي يمكن الوقاية منها ، الى جانب مليار يعيشون على اقل من 2 دولار يومياً، بينما فجوة الدخل بين خمس البشر في اغنى البلدان، مقابل خمس البشر في افقر البلدان كان 1:74 في عام 1998 ولا زالت الفجوة في ازدياد ، وفي حين ارتفع الناتج الاجمالي القومي العالمي بنسبة 40% بين 1970-1985 ازداد عداد الفقراء بنسبة 17% في نفس الفترة أي ما يقارب خمس سكان الكرة الارضية بينما في الفترة من 1985 الى 2000 ، ارتفعت نسبة اولئك الذين يعيشون على اقل من دولار واحد يومياً بنسبة 18% أي ما يقارب خمس سكان الكرة الارضية و عندما اقرض البنك الدولي للاكوادور قروضاً كبيرة وخلال الـ 30 سنة التالية ، نما الفقر من 50% الى 70% ، وارتفع الدين العام من 240 مليون دولار الى 16 مليار دولار في حين ان حصة الموارد المخصصة للفقراء انخفضت من 20% الى 6% ، في الواقع ، بحلول عام 2000، كان لا بد من تخصيص 50% من الميزانية الوطنية للإكوادور لتسديد ديونه، ولكن مهاتير محمد عندما رفض الدين من البنك الدولي نجحت ماليزيا ليس بسبب قوانين الدولة التي كانت محل الخلاف ولكن لأنه تم تطبيق نظام المخاطر من حيث لا يدري ، وعليه فقد قفزت ماليزيا قفزات كبيرة للأمام عملاق الاقتصاد الولايات المتحدة يعد مكانا لعدم المساواة بكل المقاييس حتى مع بداية الالفية الثالثة ويزداد انعدام المساواة بها بكل المقاييس، فقد قفز متوسط دخل خمس السكان الأكثر ثراء من تسعة اضعاف دخل الخمس الافقر ليصل الى نحو خمسة عشر ضعفاً في الفترة ما بين 1979م و 1779م. ومع بداية أطول فترات الازدهار الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة، صار الأغنياء أكثر ثراء، وبقي الفقراء على نفس حالتهم وربما ازدادوا فقراً ، وبالفعل انخفض متوسط دخل خمس الامريكيين الاكثر فقراً بمقدار 3% في الفترة بين عامي 1979م و 1997م (مع اخذ التضخم بعين الاعتبار) قبل ارتفاعه بحدة في نهاية التسعينيات. تشير الإحصائيات الى ان 20% من السكان هم سكان اوروبا وامريكا يستحوذون على 80% من الناتج القومي العالمي و 80% من سكان العالم لديهم فقط 20% وكنت اتمنى ان يكون هناك عدالة حتى في 20% من الدول الرأسمالية الا انه للأسف في ظل اسواق مالية خاصة 1% فقط منهم يحظى بنصيب الاسد واما البقية فهم اقرب لدول العالم الثالث منهم الى العدالة المفترضة في ظل الثروة الضخمة و اذا كان الاقتصاديين والخبراء على يقين في خلال مسيرتهم ومعرفتهم من شيء واحد فقط فسيكون انه ليس بإمكاننا اصلاح الاقتصاد بوضعه الحالي سواء في شكلة الرأسمالي – السوق الحر – او في شكلة الاشتراكي او حتى في شكلة الكينزي اما الشخص العادي سيرى بوضوح ان

هناك شيء واحد اكيد وهو ان هناك شيء ما خاطئ بشكل جنوني في هذا النظام فهذا النظام بالتأكيد ليس افضل نظام اقتصادي بل ان الشخص يشعر بالخجل عندما يقول ان هذا افضل نظام اقتصادي، فالحقيقة ان هذا استعباد ليس اختياري بل انه فرض فرضاً على البشرية، لذلك اذا اخرجنا عنصر المخاطرة من راس المال فان الكثير من المشاكل سوف تظهر باستمرار. لا اظن بانه يجب علينا ان ننتظر الازمة الاقتصادية القادمة فالبنوك سيكولوجياً تربي عقلية اجرامية وعند حدوث ازمة عالمية فإنها ستكون من صميم البنوك كما حصل سابقاً لا من الطبقة العاملة كما يتوهم البعض ولا يخفي ذلك التوتر المستمر في الظهور بين طبقة 1% مقابل 99% .في مقابل العدالة التي يوفرها نظام المخاطرة لا يضمن لك الاستمرار في بقائك غنياً ففترة تكاسلك قد تؤدي الى فقرك فيجب ان تجازى بقدر مجهودك فلا يمكنك ان تبقى غنياً على حساب الاخرين على النقيض من عدم السماح لك بالنجاة من المخاطرة.

الاسواق الحقيقية

الدولة لا يحق لها ان تتدخل في أي تجاره خارج الاسواق المالية بعد فرض السوق الحر الا بالمنع او السماح فقط لا غير. ان الاحتكار يعمل على تربية وحش لا قدرة للدولة على مجابهته في المستقبل كما انه يترك للمحتكر الوقت الكافي للتفكير في الاعمال التخريبية للدولة والانقضاض على الحكم سواء كان الاحتكار بشكله التقليدي او الذي تفرضة الانظمة المصرفية عبر ضرب الشركات المنافسه. وهناك قوانين عديده كحقوق الملكية الفكرية وغيرها ، ولذلك على الحكومة ان تجابه هذه التحديات بقدر المستطاع بحث انها لا تقتل الحافز للأنتاج الابداعي فمثلاً على الحكومة ان تقوم بشراء براءة اختراع وتجعلها سلعة قابلة للتطوير وتخضعها للمنافسة في السوق الحرة باستمرار، وبذلك تشجع براءة الاختراع والتأليف وتمنع الاحتكار. "ماذا سيحدث على سبيل المثال اذا كان الحد الأقصى لصناعة ما، من حيث الكفاءة، هو وجود شركة واحدة؟ وماذا سيحدث اذا كان هناك احتكار (طبيعي)؟ ان الرد التقليدي على هذا السؤال في بريطانيا هو قبول فكرة وجود عدد معين من الاحتكارات الطبيعية، او على الأقل وجود قطاعات تكون فيها المنافسة مضيعة للوقت وغير مجدية. وكما كانوا يتجادلون حول الداعي لوجود شركتين متنافستين لضخ الغاز عبر أنابيب متجاورة لامداد المنازل و المصانع والمكاتب، او وجود نوعين من كابلات الكهرباء، فالحل في هذه الحالة هو السماح بتواجد القوى الاحتكارية في هذه المجالات، ولكن على ان تكون في ظل الملكية العامة، بغرض الحد من حصولها على أرباح باهظة. لقد كان العديد من الصناعات المحلية في بريطانيا في الأصل شركات احتكارية، ثم جعلتها تحت لواء الملكية العامة حكومة حزب العمال 1945- 1951م. ولكن بعد ان اصبحت تحت السيطرة صار من الصعب عليها تحقق أرباح على حساب المستهلك. وفي الواقع لم يستطع معظمها تحقيق أية أرباح على الإطلاق. لقد سبب وجود احتكارات للقطاع العام في الغاز والكهرباء والماء والفحم والسكك الحديدية والاتصالات ومجالات أخرى مشكلة لحكومة حزب المحافظين، عندما أرادت خصخصتها في الثمانينيات من القرن العشرين. فمن ناحية، كانت طبيعتها الاحتكارية عامل جذب للمستثمرين، الذين كانوا يحلمون بتحقيق الأرباح المحتملة من هذه المشروعات بمجرد ان تنقل الى القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، كانت هناك مخاطرة تكمن في خلق وحوش فرانكشتاين — أي شركات ضخمة جداً ولكنها مربحة جداً وتسيطر على المعروض من الخدمات الضرورية. لقد تكون منظور الناس لهذا الموضوع مع الوقت فقد خصخصوا شركة الاتصالات البريطانية لتصبح احتكاراً، وقد قامت الحكومة بطرح اسهم الشركة للبيع عام 1984م. وقامت الحكومة بوضع نظم خاصة بشركة الاتصالات ومنحت الهيئة المنظمة للاتصالات دور المراقب على سلوك تلك الشركة الكبيرة المحتكرة، ولكن سيطرة هذه الهيئة المنظمة على الأمور لم تكن محكمة في البداية. مما ادى الى نجاح المستثمرين في جني الكثير من الأموال. وتدريجياً تطور الامر بأسلوب أكثر تعقيداً عندما تمت خصخصة الغاز والكهرباء والماء، مما أتاح لهذه الشركات النجاح في تخفيض الأسعار، فيما يتعلق بالأرباح المتاحة، ولكن مع زيادة صعوبة المنافسة في مرحلة مبكرة. في الوقت الذي قامت فيه الحكومة بخصخصة السكك الحديدة في بريطانيا في عام 1996م، فقد كان من المعروف ان العملية قد تطورت بدرجة كافية للسماح بالمنافسة منذ اليوم الاول. لذلك فقد ألغي التأميم عن سكك الحديد البريطانية وانقسمت بدورها الى ثلاثة اقسام كبيرة: يختص قسم منها بالخطوط والإشارات والمحطات والأرض ويسمى ريلتراك، ويضم القسم الثاني سلسلة متكاملة من شركات تشغيل القطارات وتقوم بالخدمات المختلفة، اما القسم الثالث فيضم شركات تأجير عربات السكك الحديدية، حصلت على قاطرات وعربات الركان والبضائع من شركة السكك الحديدية البريطانية ثم قامت بتأجيرها للشركات المشغلة. لم تكن النتيجة فقط القضاء الفوري على الاحتكار، ولكن قد يقول البعض: إنه حدث تفتيت أدى الى العديد من المشكلات المتتالية للسكك الحديدية، بما في ذلك قصور شركة ريلتراك، مما أثر في قرار حكومة حزب العمال

الذي وضعها تحت سيطرة الحكومة في أكتوبر/ تشرين الأول 2001م. من الممكن ان يكون الاحتكار سيئاً، ولكن يجب ان تأخذ حذرك عندماتقوم بتفكيكة. في الواقع طرحت المناقشة حول خصخصة السكك الحديدية عدداً كبيراً من الأسئلة عما اذا كان تأميم الصناعات من الممكن اعتبارة احتكاراً، واذا كان هناك حل أفضل لاستثمار المزيد من الاموال فيه، مع الحفاظ على ملكيته العامة ."[1] الا ان للحفاظ على المليكة العامة مضارها والتحول للأسواق الحرة ان امكن فوائدها فقد يقضي التحول الاقتصادي على ربحية الشركات القديمة (عن طريق استبدال اصولها النادرة او مطابقتها) ، بينما تواجه الشركات الجديدة التي حلت محل نظيراتها القديمة خطر ارتفاع معدلات الفشل والارتفاع الهائل في تكاليف تطوير اعمالهم اما الثمار فيجنيها العمال الذين يحصلون في المتوسط على رواتب اعلى، ويجنيها ايضاً المستهلكون في صورة اسعار منخفضة او حصولهم على سلع وخدمات احدث وافضل"[2] ولتقليص الجدال حول الاحتكار الطبيعي والحفاظ على الملكية العامة مقابل الخصخصة نستطيع دائماً تقسيم الاحتكارات الطبيعية الى ثلاثة اقسام رئيسية، وهي اولاً المياة وما يندرج تحتها من صرف صحي وغيرها والتي تتعلق باحتياجات الناس الاساسية ، ثانياً الطاقة والكهرباء وما يتبعها والتي تتعلق باحتياجات الناس الاساسية من اضاءة وطبخ وغيرها، القسم الثالث هو ما لا يستطيع الناس الوصول لسبل العيش بدونه ولا يبذل صاحب المورد اي مجهوداً نهائياً في انتاجه او استخراجه وانما تنتجه الطبيعة وتستخرجه الطبيعة ، مثل مرعى الحيوانات وغيرها الكثير جداً والتي تستخدم كطعام او كوسائل انتاج في الحراثة في الارض، وهذه هي المجالات الوحيدة التي تستطيع الدوله ان تفرض فيها سقف لا يزيد عن 2.5% للربح من هذه الاشياء المشتركة للعامة وهي تندرج تحت الثلاثة الاشياء الماء ومشتقات خدماتها والطاقة ومشتقات خدماتها و الكلاء ومشتقات خدماتها لأنها تمس احتياجات الناس الاساسية فهي مسألة حياة او موت كالشرب والتدفئة في المناطق المتجمدة او الطبخ او لأنها تعلق بها حق ضرر العامة، ولا يزال الخيار الامثل امام الاسواق الحقيقية هو الخصخصة متى كان ذلك ممكناً.

الادخار

لقد ذكرت سابقاً ان التشجيع للإدخار يكون من قبل الاسواق المالية وهذا صحيح تماماً الى انه ليس كاملاً فهناك حالات يفضل فيها الادخار عن الاستهلاك وقبل ذلك يجب ان نعرف ان السؤال "أيهما اهم الادخار ام الاستهلاك؟" لا يمكن الاجابة عنه بدون تطبيق الشروط الاقتصادية للمجتمع التي ذكرناها سابقاً – اي ان نمنع البضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية والدعارة و الكهانة والسمنة خارج حد محدد كما في القانون الياباني على سبيل المثال – وخارجها يفضل الاستهلاك لا الادخار في كل الحالات عدا ثلاث حالات، الحالة الاولى هي الادخار المخطط، بمعنى لديك مشروع حقيقي سيدر عليك دخلاً قمت بالتخطيط له مسبقاً وقمت ايضاً بعمل دراسة جدوى له ولكنك تحتاج طرق لتمويله ولا تستطيع ايجاد ذلك التمويل، والحالة الثانية اشياء اكثرت منها بدرجة مبالغ فيها جداً واحسست بانك اصبحت مبالغ جداً جداً في شرائها فعندها تعرف ان لديك فائض يجب عليك تحويله للادخار لأنه لا يوجد شيء تحتاجه من الكماليات وانما هي حالة نفسيه فقط فالأفضل حينها ان تبدا في التفكير في فتح استثمار او المشاركة في استثمار، الحالة الثالثة عندما تكون مدين، على ان لا يقل انفاقك عن حد الكفاية وهو اوقية ذهب عيار 24 شهرياً، وما دون ذلك فلا يوجد اقتصادي يدعوا الى الادخار مالم ينخرط في الاسواق المالية بطريقة او بأخرى.

الحد الادنى للأجور

في الحقيقة ما سأتكلم فيه عن الطبقة العمالية اغلبه تقريباً عن الكفاءة، ولكن ما احب ان ابداء به هذا الفصل هو الجانب الاخر وهو جانب يجب ان لا نهمله وهو جانب العدالة، ان الطبقة العمالية باعتبارهم الاكثرية (وبذلك سميت الثورة الروسية بالبلشفية وان كانت لاسباب اخرى) لا يستطيعون ان يشهدوا ازدهار لا يشاركون فيه بالحد الأدنى على الاقل، بمعنى ان من حقوقهم ان يحصلوا على اقل حدود الحياة الانسانية السلمية والا فالازدهار لا يعنيهم برغم انهم الاغلبية، والحقيقة ان كارل ماركس قد فهم هذه النقطة جيداً رغم ان حلوله افترضها على وقائع متطرفة غير حقيقية ولكن اذا افترضنا ان وقائع كارل ماركس التي افترضها اصبحت حقيقية سينفجر العالم الرأسمالي بأكمله (عاجلاً ام اجلاً). ولكي نفهم هذه النقطة اكثر لنضرب مثال كتبسيط واقعي تقريبي؛ ان اقرب مثال مبسط لكي نستطيع ان نستوعب هذه النقطة بالتحديد هو ما يسمى بالدولتين الإسرائيلية والفلسطينية ، ولمن لا يعلم هما دولتان في نفس الحدود الجغرافية (وكيف يتم ذلك؟ لا أدري!! الا انهما كذلك). ان ما يهمنا في مثالنا هو انه قبل انشاء اسرائيل كدولة كان هناك العديد من الساكنين في تلك الارض (واعني شعب بأكمله) حيث كان يمتلك الإسرائيليين صفر% تقريباً – لأنه

1دعوة غداء صـ103، 104فحة.
2المخبر الاقتصادي صـ158فحة.

كان يوجد إسرائيليين من ابناء الشعب نفسه هم 19200 نسمة تقريباً بأملاك ضئيلة – من المساحة حتى عام 1878م ومن ثم ارتفعت املاكهم بالشراء الطبيعي الى 3% عام 1923م ، ثم بالشراء الى 6.5% عام 1947م ثم ارتفعت بالشراء المشوه (تحت ضغط المشاكل والاغتيالات لجماعات الهاغانا وغيرها) الى 8.8% عام 1948م وامتلك الشعب الاصلي من المساحة 91.2% ، وفجأة امتلك الشعب الاصلي 22% وامتلك الباقي الإسرائيليين بالقوة ولم يستمر ذلك طويلاً حتى عام 1967م حيث امتلك الاسرائيليين ما يزيد عن 98.7% بالقوة واصبح باقي الشعب في 1.3% من الاملاك لا أكثر الا ان هناك نقطة مهمه جداً يجب ان لا نغفلها ان كل عمليات الشراء رافقها هجرات واسعة للشعب الاسرائيلي من جميع انحاء العالم الى الدولة الجديدة. الان لنرى ، (شعب جاء من جميع انحاء العالم بمعنى لا يوجد لديه حافز او حافز مضاد للعودة لبلده الأصلية خصوصاً بعد العولمة وذلك لكي ينتقل للعيش في ارض يمتك وثائق تملكها شعب بأكمله ؛ اذا تحدثنا عن العدد فهم 6.12 مليون مقابل 2 مليار الا ان منهم 11.8 مليون شخص تضرروا بشكل مباشر واغتصبوا حقوقهم بشكل شخصي ، ويوجد ما لا يقل عن 1.93 مليون داخل حدود ما يسمى بالدولة الإسرائيلية (يعتبرون قنابل موقوته ينظرون الى املاكهم المنهوبة ليل نهار وهو حافز) وخمسة ملايين على الحدود (داخل الدولة لا تسألني كيف الا انهم خارج حدود اسرائيل داخل فلسطين) ينظرون الى املاكهم المنهوبة ليل نهار (حافز) ، الى جانب من تم تهجيرهم من بلادهم قسراً وهم على اقل تقدير 5 ملايين في انحاء العالم يتحينون الفرصة للانقضاض (حافز) ، والجميع من جميع الاتجاهات يتطلعون لاسترجاع تلك الاملاك (حافز) وهذه الاملاك تبلغ 89.9% من المساحة الاجمالية للدولة .الان انظر الى الاسرائيليين (6 ملايين) على انهم الرأسماليين وانظر الى المسلمين (1000مليون) على انهم الطبقة العاملة ،وانظر الى الحد الأدنى للأجور بانه يشكل بالتحديد احقية كل من يمتلك وثيقة ملكية لأرضة في اخذ حقه (بمعنى ارجاع 89.9% من الارض الى شعبها الاصلي كحد ادنى بعيداً عن حكمه الدوله) ففي حالة انك لا تملك الحد الادنى من استرجاع حقك الاساسي سوف تقوم بحرق الدولة بأكملها (وقد فعلوا ذلك في دولة مجاورة – سوريا – ولأسباب مقاربه مع اختلاف في المقدار حيث ان المقدار هو اضعاف مضاعفة في فلسطين) والدولة وازدهارها يمثلان النظام الرأسمالي في صورته الماركسية التي لا تعطي العامل الا ما يسد به الحد الادنى من الجوع فقط (لكي لا يموت). يخبرنا علم الاقتصاد (الحافز) ان دولة اسرائيل ستنفجر مثلها مثل الرأسمالية في النظرة الماركسية وستنتهي مثلها مثل الرأسماليه قد يكون ذلك عام 2024م ففي نهاية المطاف ليس لديك ما تخسره عندما تكون في هذه الحالة. ولذلك فان الحد الأدنى للأجور من جانب العدالة، الا انه مهم ايضاً من جانب الكفاءة وقد يكون اهم بكثير من جانب العدالة (في وجهة نظري على الاقل).

لقد تحدثنا عن سوقين وهما سوق البضائع وسوق راس المال ولم نتحدث عن سوق العمالة لذا سنتحدث عنه قليلاً الان ؛ " ليس ثمة شك في ان القضاء على البطالة يشكل اكبر تحد لا لكفاءة النظام الرأسمالي فحسب، بل للسياسة الاقتصادية عامة وللنظرية الاقتصادية على وجه الخصوص؛ لان هذه النظرية ، على وجه التحديد، هي المطالبة بصوغ المناهج القادرة على حل مشكلة البطالة ؛ بهذا المعنى فتطوير الدواء الناجح لحل هذه المشكلة هو المحك الجوهري لاختبار مصداقية النظرية الاقتصادية وكفاءتها"[1] "وتعكس البطالة المخيمة (التي تسير على هديها ادارة الاقتصاد الكلي) على الاقتصادات الغنية في الوقت الراهن مشكلة تنظيمية تضرب جذورها في التوجيهات التي تسير على هديها ادارة الاقتصاد الكلي"[2] قلنا سابقاً ان البطالة ملازمة للفائدة ، وفيما يظن الاقتصاديين ان البطالة حاله ملازمة للاقتصاد الحديث – وهذا خطاء – فان العرض والطلب على العمالة سيظل في حاله عجز دائماً في ظل تطبيق نظام المخاطرة، ولكن لا يمكن ضمان ان يتم تطبيق نظام المخاطرة بشكل مستمر على مر العصور لذا وجب التحدث اكثر عن سوق العمالة؛ يجمع الاقتصاديين على ان الهدف لأي نظام اقتصادي هو العدالة والكفاءة ، الا ان المؤشرات الدالة على الاقتراب من الاهداف للعدالة يأتي من خلال منع تركز الثروة وللكفاءة عبر التشغيل الكامل لعناصر الانتاج (العمال وراس المال والارض الخ ...) .واذا اردت ان تترجم العدالة لحقائق فيجب ان تضمن بطالة صفرية (بمعنى ان معدلات البطالة تساوي صفر) وتضمن حد ادنى للأجور يساوي حد الكفاية ، وقبل ان نذكر ما الذي نعنية بحد الكفاية يجب ذكر انه في الحقيقة ان من اكثر المواضيع جدلاً في الاقتصاد هو موضوع الحد الادنى للأجور، فحقيقة الجدل الدائر حول هذه النقطة ينطلق من افتراضين متعارضين، الاول هو التشغيل الكامل للعمالة، بمعنى عدم وجود احتياطي عمالة ينتظر الفرصة للالتحاق بوظيفة ، والافتراض الثاني يأتي من افتراض ان هناك الكثير من من لا يملكون الاعمال وبانتظار ادنى فرصة للالتحاق باي عمل يدر عليهم دخلاً، وبالرغم من ان تطبيق هذه نظام الخطر سيؤدي الى بطالة صفرية في فترة لا تزيد عن عام الا اننا سنلقي نظره على الافتراضين، ان حقيقة الجدل الدائر هو انه من وجه نظر البعض بانه عندما يتم تحديد حد ادنى للأجور فان الاستثمار يتسرب الى خارج الدولة

1الرخاء المفقر صـ7ـفحة.
2الرخاء المفقر صـ29ـفحة.

وذلك بسبب كلفة العمالة في الدول التي تحدد حد ادنى مرتفع للأجور مما يتسبب الى ظهور بطالة جماهيرية عمالية من العمالة غير الماهرة (التي لا تملك حرفة) غالباً وذلك نتيجة لاختلال مبادئ العرض والطلب وبذلك يفقد الكثير من العمال المحتاجين الى تلك الوظائف بأجور ادنى لنفس الوظائف ، لكي تحتفظ مجموعة من الموظفين بمستوى رفاهية عالي ومن ثم تبدا هنا مرحلة الركود والتي تولد ركود اكثر الى ان يتم انتزاع الدولة من ذلك الركود عبر تدخل حكومي غالباً. اما وجه النظر الاخرى فانه عندما لا يتم تحديد حد ادنى للأجور ويجري استغلال الطبقة العاملة، فانهم يضطرون الى انفاق مبالغ اقل مما ينفقها المستهلك العادي وذلك يسبب قصور في الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى تسريح العمال لعدم وجود ارباح كافية في المؤسسات وذلك التسريح للعمال يؤدي الى ركود مما يؤدي الى تسريح المزيد والمزيد من العمالة والذي يوصلنا اخيراً الى ركود وبنفس الطريقة السابقة لا يتم انتزاع الدولة من ذلك الركود الا عبر تدخل حكومي. وعندما يقف المتأمل للنظريتين في المنتصف يجد النظريتين صحيحتين والاصح هي التي تأخذ الاولوية في السلم الزمني ولا يوجد سلم زمني واضح لأي من التصورين المنطقي لتسلسل الاحداث الا اننا نجمع جميعاً على اننا لا نريد ان نرى عامل يقوم بالتسول في أرصفة الطرقات، والا فما الهدف ان يطلق على احدهم تسمية (عامل)، اذا كان سيضطر للتسول او سيعيش تحت خط الفقر، وحينها فسنطلق عليه اسم عاطل بدلاً عن عامل، ولذلك يجب ان ينال أي عامل ما يسمى بحد الكفاية؛ وهذه ليست دعوة لإعادة النظم الاشتراكية فالنظم الاشتراكية شرعت اول ما شرعت به لرفع الظلم كان بالظلم بأسواء صوره واخذ حقوق الناس وتأميم ممتلكاتهم ولم تستطع التفريق بين الحقوق الخاصة والحق العام او الثروات والموارد العامة وبين سبل منع تركز الثروة وبين نهبها ولكن عندما نذكر العمالة يتبادر الى ذهن الاقتصاديين دائماً الاشتراكية بالرغم من انها اكثر من ظلم العماله ففي الدول الاشتراكية لا تستطيع أي نقابة عمالية تنظيم مظاهره عماليه فيما يمكنها ذلك في غير الدول الاشتراكية. ولم يعد خافيا مقدار كارثية الاشتراكية ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب ولكن الحقوقي والانساني والسياسي وغيره ، واكبر دليل على ذلك الفشل الكارثي هو تحول اول واكبر دولة اشتراكية وهي روسيا او الاتحاد السوفييتي من أقصى الاشتراكية الى أقصى الرأسمالية بعد ان عجزت حتى عن دفع المرتبات في تسعينيات القرن الماضي باعتبارها اكبر الدول مساحتاً وعليه فأنها تعتبر نسبياً اكثر الدول ثرواتاً ايضاً وتبعتها الصين في هذا التحول ، ولكننا عندما نلقي نظرة عن كثب في عيوب الرأسمالية التي تبدو صامده الى حد ما فيبدو ان عيوبها لا تقل عن نصف عيوب الاشتراكية. وكما قلنا سابقاً قال ادم سميث (ان العمل السنوي لكل امة هو راس المال او الرصيد الذي يمدها اصلاً بما تستهلكه هذه الامه سنوياً من ضروريات الحياة وكمالياتها، والتي تتكون دائماً إما من النتاج المباشر لهذا العمل، أو مما يشترى بهذا النتاج من امم اخرى ..) وقد لخص بذلك ما فحواه ان (الفعل المجرد) او الوظيفة هو المصدر الوحيد والفعلي لكل الانتاج الاقتصادي في أي دولة من دول العالم فأذا ما يحتاج اليه الاقتصاد هو اشخاص يعملون ومنتجين ولا نقصد بالعمل هنا المجهود العضلي، بل نقصد به الحركة البشرية في طلب القوت او الرزق بشكل حثيث في جميع المجالات وبشتى الطرق (المشروعة) والتي تكون مخرجاتها (العمل العضلي مضروب في مجهود التركيز الذهني مضروب في مقدار المخاطر) ، لذلك تكوين رأس المال البشري كما سنتحدث عنه لاحقاً يزيد من مجهود التركيز الذهني على حساب مقدار المخاطرة، بينما دعم المشاريع الصغيرة يزيد من مقدار المخاطرة على حساب مجهود التركيز الذهني ونخرج بنفس النتيجة في كليهما، ولذلك يجب دفع كل فرد لأن يكون منتج بأكبر قدر ممكن والسبيل لذلك يكون عبر منع اكتناز أي نقد وتدوير النقد في الاسواق بشكل كامل بعيداً عن أي مركز لخزن النقود، فقيمة أي سلعة عند الشخص الذي يمتلكها ، والذي لا ينوي ان يبيعها او ان يستهلكها بنفسة، بل يبادلها بغيرها من السلع، انما تساوي كمية العمل الذي يخوله حيازتها او استحقاقها، فالعمل اذا هو مقياس القيمة التبادلية الحقيقية للسلع كلها وهذا ما يدفع الاشتراكية للقول بان الطبقة العمالية يتم استغلال عملها كله لأنه لا يوجد لديهم رأسمال، والجواب هو ان راس المال في حد ذاته هو عمل لم يقم به العمال بل قام به صاحب راس المال باي صورة من الصور (مالم تمرر خلال السوق المالية) فهو لم يحز راس المال الا بالعمل (اذا استثنينا الفوائد) منذ اول يوم له بداء بشغله الى ذلك اليوم ، وحتى ان كان ورث بعضة فالأولى انه لم يكن ليحتفظ به لو لم يبذل مجهوداً باستثناء ادخارها للحصول على فوائد منها، والشيء الاخر ان مجهود الشخص الذي ورث عنه ذلك المال وكان عملاً في اساسه وكان ينوي مورثيه توريثه له على الغالب ، بمعنى اخر قبل ان تعمل الطبقة العمالية فان راس المال سعره الحقيقي وكلفته الحقيقية هو الجهد والعناء المبذول لحيازته في الاساس أي انه لم يكن فضة ولا ذهب بل العمل هو ما تم به ابتياع كل ثروات العالم في الاصل، وقيمه عند الذين يمتلكونه، والذين يريدون مبادله ببعض المنتجات الجديدة ، انما هي مساوية بدقة لكمية العمل الذي تقدر انها مكنتهم من ابتياعها او استحقاقها ، والدليل هو مناجم التنقيب فتشغيل العقل وتحمل المخاطر اذا لم يوجد ذهب يعد مجهود خرافي كما قلنا سابقاً حتى ارباح ملتزمي مناجم الفضة في البيرو مثلاً ليست كبيرة جداً في العادة،وعندما يعمد أي شخص الى تشغيل منجم جديد فان الناس بأجمعهم ينظرون اليه باعتباره رجلاً كتب عليه الافلاس و الخراب ، وهم لذلك يتحاشونه ويبتعدون عنه ، فالاستثمار في

المناجم ينظر اليه (هناك) ، مثلما ينظر اليه هنا باعتباره يا نصيب لا تكافئ فيه قيمة الجوائز قيمة الاوراق غير الرابحة ، وان كان عظم بعض الجوائز يغري الكثير من المغامرين بان يرموا ثرواتهم في مشاريع غير مضمونه كهده وبالتالي فان استثمار بلا مخاطرة افضل من اي منجم ذهب طبعاً لان كل شيء عدا الجلوس وانتظار النقود في البنوك وضمان الربح من بداية الاستثمار بعكس البيع الذي يحتمل الخسارة اكثر من الربح ،باختصار الثروة هي العمل الا اذا حزتها من الاسواق الوهمية. من اسواء الافتراضات الاشتراكية ان راس المال يذهب لطبقة متسلطة (عاطلة عن العمل) وان هذه الطبقة استطاعت ان تحقق لنفسها هذه المكانة من خلال "الاحتيال والعنف" وما سوى ذلك من اساليب الاكراه والسؤال الذي يجب توجيهه لهؤلاء الاشتراكيين هو كيف يستطيع عاطل عن العمل (في سوق حقيقي وليس وهمي) ان يوفر رأسمال الذي هو عمل في الأساس؟؟ ان توفير رأس المال يعد اصعب جزء في أي عملية انتاجية وكذلك واذا كانت الانتاجية تعتمد في جزئها الاكبر على الارهاق والجهد الفكري وهو الجهد الاكبر والذي يقوم به الرأسمالي (من متابعة وتقييم واعادة تقييم وتوجيه وتحفيز وتحمل مشاكل الاخطاء البشرية التي لا حصر لها والكثير من الاشياء) لا العامل وما على العامل الا تحمل الجزء الابسط بكثير جداً مما يتحمله الرأسمالي. ولذلك عندما نتعرض للعلاقة بين العمل الضروري والعمل الفائض فان العمل الضروري يرتكز على العمل الفائض لان اكبر جزئية وهي الاساس لأنها الاهم في العمل وفيها يوجد اهم شيء وهي المخاطرة والحقيقة ان العمل الفائض هو من انتاج الرأسمالي وليس العامل لان العامل لم يكن ليتحفز ولا يستطيع ان ينتج فوق كفايته لولا التحفيز من الرأسمالي والتنظيم الذي يقوم به ولا زال العامل يأخذ فوق ما يسمى بالعمل الضروري ويحظى دائما بشيء من الفائض في أي مكان في العالم ولذلك يوجد ما يسمى بالزيادة السنوية في الرواتب ولم يعد الامر العمال امام الرأسمالية بل الدولة امام الرأسمالية يقول الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث ان الديالكتيك او الجدل الاساسي في عصرنا ليس – كما كان يفترض في الماضي، وكما لا يزال البعض يفترضون – بين راس المال والعمل، إنما هو بين المؤسسة الاقتصادية والدولة كما ان العمال والنقابات لم يعودوا هم العدو الأساسي لمؤسسات الأعمال، ومن يديرون عملياتها فالعدو هو الحكومة، اذا استبعدنا ما للإنتاج العسكري من دور يعود بأرباح تثير الإعجاب وتشكل المخاطر في آن واحد. إن الحكومة هي التي تعكس مشاغل وهموم فئة تتجاوز العمال بكثير؛ فئة تضم كبار السن، وفقراء الريف والحضر، والأقليات والمستهلكين والمزارعين، ومن يسعون الى حماية البيئة، والمطالبين بإجراء حكومي في مجالات يعاني الأفراد فيها قصورا، مثل عدم توافر المساكن او النقل العام او الرعاية الصحية، واولئك الذين يلحون في المطالبة بالتعليم والخدمات العامة على وجه العموم. فبعض ما يدعى إليه بمثل هذا الإلحاح من هذه الأنشطة يخل بسلطة المؤسسة الخاصة او استقلالها، وهناك آخرون يطالبون بان يتولى القطاع الخاص المسؤولية بدلا من القطاع العام، وكلهم – بدرجة او بأخرى – على اختلاف اما مع المؤسسة الخاصة، واما مع المشاركين فيها. ومن ثم يأتي النزاع الحديث بين دوائر الاعمال والحكومة. ومن أجل الدفاع عن المؤسسة الخاصة في مواجهة الحكومة تكون هناك أهمية رئيسية للالتزام بالسوق الكلاسيكية، فاذا كانت السوق تحقق الاداء الامثل بمعناه العريض، فان عبء الاثبات يقع على عاتق من يدعون الى التدخل العام او التنظيم العام."[1] وكما ذكرنا سابقاً كيف يتم التدخل العام والتنظيم العام وقد حملنا عبء الاثبات بشكل تفصيلي في فصول سابقه الا ان ما يهمنا في موضوع العمل هو ان الانتاج المتاح للمجتمع يتم إنجازه بتعاون اعمال كثيرة ومختلفة ؛ لذا فإنه سيكون من الصعب جداً تحديد إسهام كل فرد في تحقيق الإنجاز الكلي؛ من هنا، فان كل توزيع للناتج الوطني الذي تحقق بتعاون الجميع لن يكون إلا توزيعاً اعتباطياً؛ أي انه سيحدد من خلال طبيعة القوى والنظريات المهيمنة على الحياة الاقتصادية والسياسية. وتظل هذه الحقيقة قائمة حتى وان خدعتنا آليه التوزيع التي يتقبلها المواطنون عادة ؛ اعتقادً منهم ان هذه الآلية تفرز توزيعاً عادلاً الى حد ما؛ لأنها حصيلة المنافسة السائدة في الاسواق على سبيل المثال."[2] لذلك فإننا لسنا في حاجة لأن نتطرق لهذا الموضوع لأننا لن نصل لنتيجة عن العدل ولكن ما يفترض به ان يهمنا حقاً هو حد الكفاية لذلك عندما تدخل في خضم النقاشات والتصورات المخيفة الاشتراكية العاطفية عن معدل الفائض والانتاج للعامل والزائد على الانتاج الخ، فكل ما تحتاج لتذكره لإيقاف هذى السيل الجرار من المشاعر وارساله في الاتجاه المعاكس شيئين فقط 1- الحد الادنى للأجور يكون حد الكفاية 2- تحديد عدد الساعات بثمان ساعات لمده خمسة ايام في الاسبوع لهذا الحد من الكفاية (الرواتب)، ثم عليك تذكيرهم بان الرفاهية يجب ان تكون حافز وانك اساساً لست مضطراً لجعلهم ينفقون ما لا يحتاجون لان ما لايحتاجون – بل يريدون – سيكون الحافز الاساسي لتغيير العالم للأفضل؛ وقبل ان ناتي للسؤال الاهم في هذا القسم ، وهو ما هو حد الكفاية ؟ يجب ان نعرف ان الحد الادنى للاجور الذي اتحدث عنه لا يكون فعال اقتصادياً حيث يسبب ثورة اقتصادية الا في حالة تطبيق الشروط الاقتصادية للمجتمع التي ذكرنها سابقاً وليس هذا فقط ولكن يجب ان تطبق في ظل نظام سوق

1تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبرث ، صـ 304، 305فحة.
2الرخاء المفقر صـ23فحة.

حر مثالي لا احتكار فيه في الاسواق الحقيقية؛ لان السوق الحره وبالتالي المنافسة على تخفيض الاسعار يعتبر زياده في دخول الطبقة العمالية اكثر من أي نظام اخر فاذا انخفضت اسعار الاسطوانات للنصف تحسنت حالي المادية تحسناً ملحوظاً، لماذا؟ قبل تخفيض السعر كان الدخل يوفر لي الماكل والمسكن والملبس والسفر وما الى ذلك، بالاضافة الى شراء عشرين اسطوانه في السنة. اما الان فنفس الدخل يوفر لي شراء اربعين اسطوانه بالاضافة الى كل الأشياء الاخرى. لذلك فان هذا الانخفاض في الاسعار يساوي زياده في الدخل. ومن هذا المنطلق فهي تعتبر مثلها مثل أية زيادة في الدخل ؛ لذلك لن اقوم بشراء المزيد من الأسطوانات عندما يزيد الدخل"[1] وهذه الاسواق الحقيقية لا تشمل الاشياء التي ذكرنا في الشروط الاقتصادية للمجتمع فمهما زاد الدخل في تلك الاشياء فذلك لا يؤدي الى تتناقص المنفعة الحدية لما سأقوم بشراءة وكما قلنا سابقاً فانه يستحيل على السوق تحديد الحد الادنى للربح في وجود فائدة او تضخم. وبمعرفة ان ارباح الاسهم كانت سابقاً على المدى الطويل 16% فانها ستكون في ظل نظام المخاطرة 12.5% وهو نقص توفره البيئة الاستثمارية المستقره في نظام المخاطرة بحيث يستطيع الجميع تخفيض نسبة ارباحه بثبات لمواكبة المنافسة بعكس بيئة تتذبذب فيها معدلات الفائدة التي تمول الاستثمارات وتتضخم العملات و تستقطع الضرائب والجمارك منها وهذا النقص في اجمالي الارباح بالاضافة الى جانب عدم وجود تضخم قيمة رواتب العمال او دفع فائدة او ضرائب دخل هو زيادة في دخول العمال لذلك في ظل نظام المخاطرة فان اجور الطبقة العمالية تزيد تلقائياً بما لا يقل عن نسبة 20% مقابل تضخم وفائدة وضرائب وتأمين وغيرها؛ اكتشف مكتب الإحصاء القومي في بريطانيا على أساس عينة من الأسر عددها أكثر من 7000 أسرة أنه في نهاية التسعينيات من القرن العشرين ولأول مرة كان الناس ينفقون على وسائل الترفيه أكثر من إنفاقهم على مأكلهم. يختص هذا المكتب بعمل مسح سنوي لإجمالي نفقات الأسرة. ففي عام 1999م و 2000م كان متوسط إنفاق الأسرة هو 360 جنيهاً استرلينياً في الأسبوع، منها 62 جنيهاً على وسائل الترفيه و 60 جنيهاً استرلينياً على المأكل والمشروبات غير الكحولية و 57 جنيهاً على العقارات (لسداد الرهن العقاري او لدفع الايجار) و 53 جنيهاً على المركبات ، 31 جنيهاً على مستلزمات المنزل و 21 جنيهاً على الملبس و 19 جنيهاً على مرافق المنزل و 15 جنيهاً على المشروبات الكحولية و 14 جنيهاً على المستلزما الشخصية (مثل الحلاق) و 11 جنيهاً على الوقود والطاقة وستة جنيهات على التبغ وهكذا"[2] وافترض انه في ظل نظام المخاطرة عند تطبيق الشروط الاقتصادية للمجتمع وبذلك سنتمكن من الغاء القمار والدعارة والفوائد و والكحوليات والتبع. وتبعاً للدراسة السابقة اذا افترضنا 360 –62 + 57+ 53+ 15+ 6 = 167 و هذا ما سيعطينا مجال للترفيه يبلغ 200 جنية بالاضافة الى ما لا يقل عن20% من ضرائب وتضخم وفائدة ، أي 40 الى 50 جنية تقريباً أي 250 جنية وهذا ما يعطينا انسانيتنا ، يجب ان يجد الشخص ما يجعلة يشعر بانسانيته من التمتع بالرفاهية الانسانية المعقولة، والتي تكون عند حد الكفاية اذا تم تطبيق الشروط الاقتصاية للمجتمع فما الذي سينقص ثروة الطبقة العمالية غير البضائع التي لا تخضع لتناقص المنفعة الحدية و غلاء ايجار العقارات، والتي ستنخفض اسعارها بفعل ادخال عنصر المخاطرة على العقارات ! لذلك فان حد ادنى للأجور يخرج أي شخص من دائرة الفقر (بمعنى انه يدخله في الطبقة المتوسطة). ولا ننسى الخرافة فالخرافة اشبه ما تكون بالفائدة المرتفعة والفائدة المنخفضة فان كانت صحيحة تلغي الخطر وعندها سيكون خالي من المخاطر وتؤدي الى تدفق الثروة باتجاه واحد او ان تثبط الاستثمار وفي الحالتين ستمنع من تدفق الثروة للأسفل , وان كانت غير صحيحة فهي مضره بالطبقة العمالية وتؤدي الى تركز الثروة لدى الطبقة الكهنوتيه والغالبية العظمى من الذاهبين اليهم هم من البسطاء والعمال وهذه احد طرق الاحتيال التي لا يمكن للدوله السماح باستمرارها. يقول المسلمون انه لا حظ في مبالغ الضمان الاجتماعي لمكتسب والمكتسب هو الذي له دخل سواء اكان عامل او موظف في قطاع خاص او له مشروعه الخاص او غير ذلك وذلك يعني تحديد الحد الادنى للأجور بحيث يكفي الشخص لكي لا يعطى من ضريبة صدقه الزكاة او الضمان الاجتماعي في الدولة ؛ حد الكفاية هو المبلغ الذي يكفي العامل او الشخص ذو الدخل المحدود بحيث يعيش حياة كريمة ، حيث ان حد الكفاية يمنع ما يسمى تضخم انكماشي – وهو عندما يكون معدل التضخم اعلى من معدل النمو – وحد الكفاية هو اوقية ذهب و عندما قمت بحسابها شخصياً كانت النتيجة التي توصلت اليها بالتحديد 17 جرام من الذهب عيار 24 شهرياً وقد ذهبت الى ان حساب مقدار الاوقية قد تعرض للكثير من الاختلاف بين 17 جرام و 24 جرام و 28 جرام و 30 و 31 و 32 و 34 جرام ذهب عيار 24 وقد ذهبت مع حساباتي لسبب ان الرفع العام للقدرة الشرائية ليس المقدمة للخروج من فخ النمو الضعيف، وانما يجب ان تكون النتيجة السعيدة لإقفال الدائرة الحميدة، وثانياً عندما قمت بحساب معدلات الفقر بين مختلف الدول في ضل امكانيات البحث المحدودة جداً المتوفرة لدي وجدت ان اعلى معيار استطعت الاطلاع عليه لحد الفقر كان – 32 دولار في اليوم –

1دعوة غداء ، صـ 36فحة.
2دعوة غداء صـ 37فحة.

في الولايات المتحدة مثلاً وهو ما يصل في الشهر الى اقل من 17 جرام في الشهر بقليل جداً واذا كان احد يعرف معدل للفقر اعلى منه في العالم بأكمله، فهو ما نسميه حد الكفاية واعتقد بانه سيكون بين الكميتين 17 و 34 جرام من الذهب عيار 24 شهرياً أي انه اوقية شهرياً فاذا ذهبنا مع حساباتي في الاوقية باعتبار ان الحد الادنى للأجور الشهري هو 17 جرام ذهب عيار 24 بمعدل 8 ساعات في اليوم خمسة ايام في الاسبوع، أي ان الحد الادنى في اليوم هو 0.85 جرام ذهب عيار 24 , أي الحد الادنى في الساعة هو 0.11 جرام ذهب عيار 24. بحيث تظمن ان لا تعطي الدولة مبالغ ضمان اجتماعي لمن توفر له عمل، وبالتالي تستطيع معرفة مقدار البطالة بدقه من خلال مبالغ الضمان الاجتماعي و حيث يستطيع العامل ان يجد ما يكفيه على الاقل بسبب ان رب العمل يأخذ كل وقته؛كما ان من سلبيات العولمة انها ضعيفة في مواجهة الازمات العالمية وذلك لان عالم المال ليس من العلوم الصحيحة (الدقيقة) بالإضافة الى ضعفة في مواجهة القوى المصرفية التي تتحكم بالاقتصاد, وعليه فيجب وضع حد ادنى للأجور ووضع الحد الادنى هو اوقية ذهب في الشهر الواحد قد لا يكون كافياً لان المستثمرين الاجانب اذا لم نستقطع منهم اسهم لكل عامل من كل شركة اجنبية بدوله بها بنوك او يمتلك اسهمها بنك او تدخل اسهمها في بورصة مضاربة او تصدر سندات، فإنها ستستغل تلك البنوك الشركات لتوسيع الازمة العالمية لكي تضغط لإنقاذها من خلال رمي كل العمال الى الشوارع، ان عملية فرض اعفاء الشركات الخارجية من الضرائب يضطرنا لمضاعفة الحد الادنى للأجور هو ضعف الكمية بالجرام بالذهب الى جانب انه يجب ان تلتزم هذه الشركات بتمليك كل عامل اسهم تكون عائدات هذه الاسهم السنوية معادلة لمقدار راتبه الا ان التمليك لا يكون بشكل فوري بمعنى ان يعطى كل موظف 20% سنوياً من الاسهم التي تعادل عائداتها راتبه الحالي على معدل سعر الاسهم لمتوسط فترة عشر سنوات مضت لأنه اذا لم نستقطع اسهم لكل عامل من كل شركة اجنبية بدوله بها بنوك او يمتلك اسهمها بنك او تدخل اسهمها في بورصة مضاربة ، فإن الاسواق المالية و البنوك ستستغل تلك الشركات لتوسيع الازمات العالمية لكي تضغط لإنقاذها من خلال رمي كل العمال الى الشوارع كما قلنا سابقاً ولكن اذا ملك العمال اسهم فيها فانهم سوف يأخذون حقهم حتى لو رحلت تلك الشركات متعددة الجنسيات التي هي طريق عمل الاسواق المالية. في القطاع الحكومي يكون اعلى راتب شهري لاي موظف حكومي 85 جرام من الذهب عيار 24 مع حد ادنى للإجور يقل عن القطاع الخاص بمقدار 12.5% وذلك مقابل الامن الجزئي الزائد الذي توفره القطاعات الحكومية حيث انها اقل من حيث نسبة الاستغناء عن موظفيها واقل رقابة على ادائهم. ومن بين جميع القطاعات الحكومية هناك استثناء في القطاع المالي الحكومي والقضاء عن باقي القطاعات، فالقطاع المالي له حالة خاصة جداً سواء من حيث الاجور او من حيث اختيار الموظفين فيه وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً. يجب تحديد حد ادنى للأجور للعمالة المؤهلة اعلى من باقي العمالة وذلك لرفع الكفاءة وبالتالي زيادة نسبة الثروة في المجتمع بأكملة؛ سنرمز للحد الادنى للأجور بالرمز ح خلال حديثنا عن العمالة المؤهلة. مع ان التعلم او الثانوية (O level) فريضة على جميع المسلمين الا ان الحد الادنى للأجور لخريجي الثانوية او (A level) او ما يعادلها يكون ح+1 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج دبلوم سنة بعد الثانوية او بعد (A level) او بعد ما يعادلها ح+ 3 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج دبلوم سنتين هو ح+ 5 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج دبلوم عالي 3 سنوات او لخريج بكالوريوس مدة 3 سنوات هو ح+7 جرام ذهب عيار 24، الحد الأدنى للأجور لخريج بكالوريوس مدة 4 سنوات هو ح+9 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج ماجستير بعد بكالوريوس 3 سنوات او خريج بكالوريوس 5 سنوات هو ح+11 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج ماجستير بعد بكالوريوس 4 سنوات او بكالوريوس 6 سنوات هو ح+13 جرام عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج ماجستير بعد بكالوريوس خمس سنوات هو ح+15 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج ماجستير بعد بكالوريوس ست سنوات او خريج دكتوراه بعد ماجستير بعد بكالوريوس 3 سنوات هو ح+18 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الأدنى للأجور لخريج دكتوراه بعد ماجستير بعد بكالوريوس اربع سنوات هو ح+20 جرام ذهب عيار 24 ، الحد الادنى للأجور لخريج دكتوراه بعد ماجستير بعد بكالوريوس خمس سنوات هو ح+22 جرام ذهب عيار 24 ، وما زاد عن فترة 10 سنوات تعليم بحسب المقرر من المؤسسات التعليمية فالحد الادنى للأجور ح+24 جرام ذهب عيار24 لعلك لاحظت انه مقابل كل سنة تعليم سيرتفع دخلك 2 جرام، ففي حين "ارتفعت الدخول كما اثبتت الدراسات بنسبة 2% سنوياً أي اعلى من نسبة التضخم (بمعنى أنها زيادة فعلية) "[1] في ظل الرأسمالية فيتوقع بان الدخول سترتفع اكثر من 6% سنوياً في ظل نظام المخاطرة ولكن السؤال هو لماذا يجب تحديد الحد الادنى للأجور السبب هو ان الشخص الذي سنقوم بدفع الزكاة او مبالغ الضمان الاجتماعي له يجب ان لا يكون لدية عمل والا فما فائدة الوظيفة التي اوفرها له ؟؟ بمعنى يجب ان اعرف ان الفقير هو شخص غير موظف وظيفة بدوام كامل على الاقل. اضف الى ذلك ان تحديد حد ادنى للأجور يقوم بحماية

1دعوة غداء صـ21فحة.

المشروعات الصغيرة مثل الصيدليات او التكاسي او البقالات في مقابل المشروعات الضخمة من سلاسل الصيدليات او شركات التكاسي او البقالات الضخمة وغيرها، فعندما يقوم مستثمر بفتح سلسلة محلات تجارية او سلسلة مطاعم فان الاعتراض القائم هو ان هذه السلسلة سوف تقوم بضرب النشاطات الصغيرة ولحل هذه المعضلة يوجد شيئين يجب مراعاتها وهما:

اولاً: تحديد الحد الادنى للأجور بحد الكفاية، فاذا كانت الشركات تعطي اجور مرتفعة فان المشروعات الصغيرة تقوم بعملية مبالغة في استغلال ورفع الارباح يشبه الاحتكار ولا يوجد طريقة لايقافها غير السوق الحر المثالي واما اذا لم يعط اجور مرتفعة فسوف تتعرض للأفلاس ، ويستطيع صاحب مشروع صغير ان يعمل لديهم ويجني اكثر مما كان يجني منفرداً نظراً لارتفاع الكفاءة، لنفترض ان سلسلة صيدليات قامت بفتح محلاتها في احد المدن ، ولنقل ان الحد الادنى للأجور هو 17 جرام ذهب ومن ثم نفترض ان هذه السلسلة اصبحت تنافس الصيدليات التقليدية والان اول شيء سوف يحصل هو احتدام التنافس حيث سيقلل كل منهم الربح الى ادنى مستوى له ، وعندها سوف يستقر السعر الا اذا كان احدهم يعمل بكفاءة اكبر، بمعنى لنفترض ان صاحب الصيدلية الصغيرة يستطيع الحصول على ربح مقدار 30 جرام ذهب شهريا بعد اخراج كافة التكاليف لينفق على عائلته ولنفترض ان سلسلة الصيدليات هذه وضعت الصيدلية بموقع جوار الصيدلية الصغيرة فعندما تقوم سلسلة الصيدليات بافتتاح الصيدلية الجديدة لا تستطيع ان تربح اكثر من 5 جرام ومن ثم قام بخفض الاسعار واصبح ربحه 20 جرام ذهب في حين قلت ارباح الصيدلية الصغيرة الى 15 جرام ذهب ووصلت الاسعار الى الحد الادنى حيث اصبح صاحب الصيدلية الصغيرة لا يستطيع ان يستمر اذا لم يربح ما يعادل 17 جرام او اوقية وهو الحد الادنى لكي يعيش حياة كرأسمالي او كنعصر من الطبقة المتوسطة ولكن صاحب سلسلة الصيدليات لا زال قادر على جني 20 جرام اذا اخرج كل التكاليف بدون راتب العامل الذي لديه ، ويعطي العامل 17 جرام ويتبقى لديه 3 جرامات ، الان امامنا شيئان هما سؤال و خيار ، اما السؤال اذا كان المفترض ان صاحب سلسلة الصيدليات لا يفترض به ان يجني اكثر من 15 جرام فلماذا اذا يستطيع ان يجني 20 جراماً ؟ والجواب هو الكفاءة ، فالكفاءة تجعلنا اغنى ، وهذه الكفاءة ليست من رزق الصيدلية الصغيرة فهما متكافئان في كل شيء ولو لم تكن سلسلة صيدليات هي التي قامت بفتح تلك الصيدلية ولكن قام بفتحها شخص اخر ليس له سلسلة صيدليات كان سيحقق فقط 15 جرام ذهب ، وهذه الكفاءة يحققها الرأسمالي وليس العامل ، فهي من حق الرأسمالي وليست من حق العامل ، والسيناريو الذي سيحصل سيكون كالتالي: على مالك الصيدلية الصغيرة اما ان يبيع الادوية ولا يستعيضها ويقوم بشراء اسهم في سلسلة الصيدليات او ان يقوم بالعمل لدى السلسلة بأجر 17 جرام وهو افضل من 15 جرام كان يحققها منفرداً او ان يقوم بالاثنتين معاً ، بمعنى ان يقوم بشراء اسهم ويشتغل في سلسلة الصيدليات وبالتالي سيحقق ارباح اكثر من خلال تحوله الى رأسمالي وقد يربح ما يعادل 32 جرام بدلاً عن 30 جراماً سابقة ، وهذه هي الكفاءة. فالحد الادنى للاجور ليس لحماية العمال ولكن لحماية الرأسماليين الصغار الا ان هؤلاء الراسماليين الصغار يجب ان يتحملوا مخاطرة، فاذا كان يكسب اكثر من حد الكفاية فسيضطر الى تخفيض ربحه، واما اذا كان يكسب اقل من حد الكفاية فوظيفة في واحده من هذه المحلات ستكون افضل له لأنها توفر له دخل افضل ويستطيع استثمار قيمة استثماره في أي شيء اخر مثل شراء اسهم في سلسلة المحلات هذه الى جانب عدم تحمله مخاطرة ولن تستطيع سلسلة احتكار السوق مثلاً ان تقوم برفع اسعارها لان ذلك سوف يجذب منافسين جدد وسوف يعود السوق الى حالته الطبيعية.

ثانياً: ان تكون الاسواق المالية حكومية لان ما يقوم ضرب المشاريع الصغيرة بغرض افشالها هي الاسواق المالية لدعم احتكار المشاريع العملاقة في حالة ان مالك السلسلة لديه بنك بحيث يستطيع اقراض أي مشروع جديد ومن ثم يقوم بسحب قرضه باي طريقة لأفشال ذلك المشروع.

الاشباع النسبي والاتمتة

يكمن عيب الاشباع النسبي انه يدفع نحو الادخار والذي يقلل الطلب والذي كما عرفنا انه غير صحي للإقتصاد لذلك اذا كان هناك حل لمشكلة الاشباع النسبي سيكون عبر ادخال المخاطرة على رأس المال من خلال النظام الضريبي وهو ما سيدفع استثمار هذه الاموال بطريقة او باخرى او اقراضها لمستثمر اخر ومن الناحية الاخرى يجب على النظام الضريبي ان لا يشمل وسائل الانتاج وهو ما سيدفع الى المزيد من الاتمته – الى جانب الحد الادنى للأجور — والدافع للاتمته في النظام الضريبي الذي لا يشمل وسائل الانتاج سيكون من خلال محاولة التهرب من دفع الضرائب وبالتالي شراء المزيد من الآلات والاتمته بشكل عام تزيد من تشكيل السلع والبضائع وهو ما سيزيل الاشباع النسبي للبضائع التقليدية بظهور بضائع جديدة.

وبعكس الاعتقاد السائد بين العامة وحتى بين عدد لا بأس به من الاقتصاديين فالتحول الى الاتمته عبر رفع الحد الادنى للأجور يرفع الكفاءة ولا يخلق بطالة لنفترض مثلاً ان الحكومة اصدرت على حين غرة قانوناً يحدد الحد الادنى للأجور، سيستجيب اصحاب العمل على الفور بخفض عدد العاملين لديهم،وعلى المدى الطويل (طوال الفترة التي يظن اصحاب الاعمال بقاء هذا القانون سارياً خلالها) سوف يغير اصحاب العمل انشطتهم

التجارية على نحو يقلل طلبهم على الايدي العاملة، فعلى سبيل المثال: يمكنهم تركيب معدات اكثر وادوات احدث تتيح لكل عامل احتفظ بوظيفته بعد اصدار القانون اداء مهام اكثر،وهذا من شأنه ان يرفع انتاجية العامل، أي ان العامل يستطيع زيادة انتاجه في الساعة اذا كانت بيئة العمل مجهزة بمعدات اكثر. على سبيل المثال: يمكن لاحد مطاعم الوجبات السريعة اليوم توظيف عدد قليل من الاشخاص ، ومع ذلك يقدم مئات الوجبات في وردية عمل واحدة، بينما نفس هذا العمل في احد مطاعم الوجبات السريعة في خمسينيات القرن الماضي كان سيتطلب عدداً اكبر من العاملين، وينسب جزء من هذا الاختلاف الى التقدم الهائل الذي طرأ على التشغيل الآلي خلال الستين عاماً الأخيرة، فبإمكان عامل مدرب جيداً تلقيم آلة المياة الغازية بكوب فارغ وضغط احد الأزرار، بينما يستخدم مغرفة خاصة لتعبئة البطاطس المقلية في علبة كرتونية موضوعة على حامل مخصص لهذا الغرض، وفي الوقت نفسه يتلقى من خلال سماعة متصلة بأذنه أحد الطلبات، ليبدأ على الفور تسجيل قيمة كل عنصر من عناصر الوجبة على لوحة مفاتيح. وإذا كان للزبون باقي نقود، فلن يكون العامل مضطرًا لعدِّها، لأن آلة النقود ستُخرج الباقي في صورة مزيج مناسب من الفئات النقدية المختلفة. وهكذا، بدلًا من توظيف ٨ عمال مثلًا مقابل ٨ دولارات في الساعة في ظل التجهيز القديم، يمكن لصاحب المطعم أن ينفق عدة آلاف من الدولارات في تحديث المعدات والتجهيزات. وهذا الاستثمار يتيح له تحقيق نفس الناتج لكن في وجود ٥ عمال فقط، ومن ثم يوفر ٢٤ دولارًا في الساعة الواحدة. ومع تعاقب الورديات، سيعوض الناتج ما أنفقه صاحب العمل في إعادة تجهيز المطعم بالمعدات الحديثة. لكن بعد عملية التجديد هذه، سيقل اعتماد المطعم دومًا على الأيدي العاملة في إنجاز العمل المطلوب."[1] ولكن السؤال هو اين سيذهب الثلاثة العمال الاخرين بعد ان تبقى لدى صاحب العمل خمسة عمال فقط من اصل ثمانية؟! سيزيد الطلب على المعدات بمجرد طلب التجهيزات الحديثة مما يدفع الى المزيد من الاستثمارات طويلة الاجل والتي ستكون بحاجة الى عمالة اكثر نتيجة لزياده الطلب على العمالة في تصنيع التجهيزات الحديثة فبمجرد ان يعرف صاحب العمل ان اجرة العامل كبيرة سيكون اول ما سيتبادر الى ذهنه هو استبدال هذا العامل بآلة وهو ما سيسبب نقص في الايدي العاملة وسترتفع الاجور وسيذهب الثلاثة العمال للعمل في مصانع تصنيع التجهيزات الحديثة برواتب افضل وهذا سيزيد من كفاءة النظام الاقتصادي ككل لان زيادة الطلب على العمالة سترتفع الاجور اكثر واكثر وبالتالي يرتفع الطلب الاستهلاكي بسبب الطلب على السلع الاستهلاكية الى جانب زيادة الطلب على السلع الرأسمالية فتزيد القوة الشرائية فيزدهر الاقتصاد، وهذا هو السبب الوحيد للثورة الصناعية في انكلترا اذا استثنينا الفحم الحجري، فقد كانت انكلترا تمتلك اعلى معدل للاجور في العالم ابان الثورة الصناعية. اذا فالحل الاخر لمنع الاشباع النسبي هو رفع الحد الأدنى للأجور مما يخلق طلب على البضائع بعد الطلب على الاتمته، وهو تحويل العمل من بشري الى عمل الآله ؛وفي السعي لاختراع هذه الآله يؤدي ذلك الى مزيد من الاختراعات في محاولة لاستبدال العمالة مما يؤدي الى رفع الكفاءة لان العائد للفرد الواحد سيكون اكثر من ذي قبل ،و وهو ما سيؤدي بالتالي الى طفرات اقتصادية ، و يؤدي الى دفع الجميع للبحث عن تعليم افضل لغلق فجوة الطلب على عمالة مؤهلة قادره على صناعة الاله وهو ما يزيد الكفاءة ككل وبالتالي يؤدي الى طفرات اقتصادية ايضاً حيث ان الآله لا تاتي الا بعد عمل كثير وتلك البراعة لا تاتي الا بعد وقت طويل من العمل والمجهود ورفع الكفاءة العلمية لذلك لها قيمتها التي ترفع الكفاءة ولنعرف معنى رفع الكفاءة لنفترض ان شخص جديد اتى لقرية يكفي محصولها لسكانها فقط ، حينها سيقوم سكانها بالطلب من هذا القادم الجديد المغادرة وحتى انهم سيقومون بافتراق ثمن تذكرة رحلة لهذا القادم الجديد الى خارج القرية ، لنفترض الان ان هذا القادم كان مهندس زراعي ، وعندما جاء الى القرية قام بزيادة المحصول لهذه القرية للجميع وقام الجميع بالدفع له مقابل زيادة محصولهم بنسبة من تلك الزيادة مما سيجعلهم جميعاً افضل حالاً والمهندس الزراعي افضلهم حالاً. كما ان الآله بحد ذاتها، دائماً ما تمثل مجهود كبير وهذا المجهود هو مجهود ايجادها وقد يكون هذا المجهود احياناً اكثر من المجهود البشري للقيام بالعمل الذي تقوم به الآله لمده طويله الا انه يقوم بذلك باختصار في الوقت وبنفس العائد اي عائد اكثر في وقت اقل؛ في الحقيقة اننا تقريباً عاجزون عن زيادة الانتاجية اذا لم نحدد حد ادنى للأجور ، لأننا لن نبحث عن اتمتت الانتاج كما حدث في بريطانيا قبل الثورة الصناعية، اذا عرفنا ان السبب الرئيسي الى جانب الفحم الحجري في انبثاق ما يسمى بالعصر الصناعي هو ان بريطانيا كانت حينها اكثر دولة في العالم من حيث معدل الاجور والذي كان عشرة باوند بريطاني للعامل بينما كان اقل من 2 باوند للشخص في الهند وكل الشروط الاخرى التي يجادل بها بعض الاقتصاديين كانت تنطبق على الهند والصين ومناطق كثيرة اخرى في العالم وفي اوروبا ايضاً ، سنعرف ما مدى اهمية وضع حد ادنى للأجور، الحد الادنى للأجور يرفع الكفاءة بشكل داله اسية وليس داله عددية كما يحدث عند عدم وجود حد ادنى للاجور.

التراكم الرأسمالي

[1] دروس مبسطة في الاقتصاد صـ248ـفحة.

هل الفجوة التي تحدث عنها كارل ماركس حقيقية ام هي وهمية ؟ الا جابة المختصرة ستكون "حقيقية" وهي اجابة غير مكتملة، اما الاجابة الحقيقية تحتاج ان نعرف اولاً ماهي هذه الفجوة التي تحدث بين تراكم رأس المال والاجور التي تحدث عنها كارل ماركس !! الفجوة باختصار شديد هي:

لنفترض ان كل اصحاب المصانع والشركات في العالم ينتجون سلع بمقدار مليار ، ومن ثم لنفترض انه لا توجد طبقة فقيرة غير عاملة ولا توجد طبقة رأسمالية لا يوجد لديها عمال وكذلك ان الطبقة الرأسمالية لا تنفق شيء فان اجمالي الانفاق لكل الطبقة العاملة هو نصف مليار وهو ما يعادل اجمالي الاجور فما الذي سيحصل! ستزداد الفجوة بين السلع المعروضة والتي تساوي مليار دولار والقوة الشرائية واجمالي ما تستطيع الطبقة العاملة ان تشتريه (باعتبارها كل الناس) وهي نصف مليار ومن ثم بعد ان تزداد هذه الفجوة اتساعاً من خلال تراكم رأس المال وضعف القوة الشرائية سيضطر الراسمالي لتقليص الاعمال و نفقات الاعمال من خلال تخفيض الاجور اكثر واكثر حتى تثور ثائرة العمال وتحصل الثورة باعتبار ان العمال هم الاكثرية واصحاب الشركات والاعمال هم الاقلية !! ويفترض المؤيدين للنظرية التي تقول بالفجوة ان الازمة العالمية ما كانت الا نتاج لهذى الفرق وهو انه عندما اتسعت الفجوة لجاء العالم لتغطية هذه الفجوة للديون على نطاق اوسع عبر بطائق الائتمان لتغطية الفجوة واصبح العالم بأكمله يقف على فقاعة من الديون وعندما انفجرت هذه الفقاعه مثلما تنفجر كل الفقاعات حصلت الازمة العالمية ، ولكن هل هذا صحيح !! ليس صحيح تماماً بالمعنى الحرفي ولا يمنع هذى انه يوجد في هذا التحليل الكثير من الصحة بسبب اغفال نظرية المخاطرة من عده نواحي لعل ابرزها ان الفرق الاساسي بين الرأسمالي والعامل هو عامل المخاطرة بمعنى ان العامل لا يتعرض لعنصر المخاطرة الذي يتعرض له الرأسمالي فهو اخيراً سوف يستلم راتبه ، لكن الرأسمالي يتعرض للمخاطرة وهذه هي النقطة الفاصلة والتي اذا لم تتوفر في الرأسمالي سوف تحتم على الاموال بأن تتسرب للأعلى فقط اذا اهملتها وبالتالي تكون تلك الفقاعة من الديون التي انفجرت (بحسب وجه نظر مؤيدي فقاعة الفجوة)، ولأنها تحدي فكري, يراه الكثير من الاقتصاديين انه معجزة وخلاصة الفكر الاقتصادي – رغم انه ليس كذلك – فسوف اتعرض للحلول بشيء من الدقة ؛ قال ماركس: لتحقيق الربح ، يخفض الرؤساء ما يدفعونه للعمال وتأتي الأزمة عندما لا يجد العمال ما يكفي من المال لشراء ما يحاول اصحاب العمل بيعه لهم. الوقائع التي فهمت عن كارل ماركس غير واقعية فمثلاً يفترض بانه كان يتكلم وكأن البرجوازيين لا ينفقون أي شيء من الاموال، وهم اكثر الناس انفاقاً كما ان الوقائع التي افترضها في تلك المرحلة لا تتسق مع كل المرحل التاريخية فمثلاً اصبح العمال يمتلكون اسهم في شركات وكذلك اصحاب الاعمال اصبحوا يعملوا لا نفسهم أما اذا طبقنا نظرية المخاطرة فسيكون العامل اليوم رأسمالياً غداً وما يفترض به انه يزيد من عمق هذه الفجوة اصبح في جانب دفن تلك الفجوة ولا يوجد شخص او حتى اسره ستظل برجوازية الى الابد، سيأتي اليوم الذي سيرجعون تلك الاموال الى ابناء العمال عن طريق البرجوازية ذاتها, والبرجوازيين سينفقون اموالهم باي طريقه كانت وبالتالي فسيكون الشخص غني وغداً نفس الشخص سيكون فقير , ومهما حصل فتلك البضائع لن تتبخر وسوف تستهلك بطريقة او بأخرى حتى اذا تأخرت الى موت الرأسمالي وتوزيع امواله بين ورثته وسوف يشترى بها ما تم تصنيعه ، ولكن يجب عليك ازالة الحاجز بين الفقر والغنى سواء كانت الفائدة البنكية او أي نوع من التأمين ضد المخاطر فالشخص الذي لا يفتقر ابداً هو الصيرفي ، فهو جيد في اوقات السلم وهو جيد في الحروب لذلك يختلقوا الحروب وهو جيد في الازمات الاقتصادية لذلك يحلمون بها لذلك فهو يعتبر حاجز بين ان تتدفع الاموال في الاتجاهين ولكنها ستضمن تدفع الاموال للأعلى فقط والى تركز الثروة اكثر واكثر، فمشكلة كل الاستثمارات المالية او الوهمية شيئين الاول عدم وجود استثمارات حقيقيه وتخفيف الانتاج الحقيقي ولا يوجد أي انتاج نهائياً وفي نفس الوقت يضمن الثراء لفئة محددة للأبد ويضمن الفقر لفئة مهولة للأبد , تقول النظرية الماركسية ان الضغط على الاجور هو السبب الأساسي للأزمة الاقتصادية الضخمة التي نعيشها ولكنك قد ترى مشكله في التفسير الماركسي اذا كان كل شيء يرجع الى تدني الاجور ستتوقع الازمة التي قد تبدا حين ينفق الناس رواتبهم في الاقتصاد الحقيقي بطريقة او بأخرى ولكن لم يكن الشارع الرئيسي السبب الذي أغرق المدينة بل على العكس الانفجار الذي هز الاقتصاد العالمي في عام 2008 حدث في صميم البنوك كما كل الازمات الاقتصادية السابقة, وكما قامت النظرية الكينزية على اسس النظرية الماركسية فان النظرية الماركسية قامت على تصديق الناس لقانون ساي (الذي ثبت خطاه خارج نظام المخاطرة) الذي يقول بان العرض يخلق الطلب الخاص به كما انه تجاهل مصدر رئيسي لخلق الاموال من لا شيء في الاقتصاد الحقيقي عبر فائض المستهلك في التجارة او عبر الكفاءة في باقي القطاعات. شخصية ماركس اتسمت بتفجر الثورات في اعماقها و ربما لم يقلل ماركس من معارضة الرأسمالية لكنه بالتأكيد بالغ في معارضتها، اعتقد ان النظام يحتاج الى أعادة تشكيل بنيته الآن، ومرة اخرى ، اذا كان يمكن التراجع عن هذا سنتحدث بشكل اقل عن ماركس بعد قرن من الآن. تكلمنا عن التحليل بالحد الادنى ولكن يبدو باننا بحاجة لحلول للجزء الحقيقي من هذه الفجوة بمعنى لن ننتظر كما يفكر انصار السوق الحر لان تذهب الازمة من تلقاء نفسها ، ولكن سنقوم بذكر الحلول كما فعل كينز، و سنقوم بردم فجوة التراكم الراسمالي بخطوات من خلال التالي:

1. أولاً: توحيد القطاع المالي بحيث يكون قطاع مالي حكومي وتوسيع الانفاق الحكومي ليصل الى النسبة الذهبية باقصى دقه وهي 61.8% من اجمالي الايداعات حيث تعتبر نسبة الإنفاق في بريطانيا من مستوى إجمالي الناتج المحلي 40% (ووفقاً لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 39.4% عام 2002م) نسبة عالية مقارنة بالولايات المتحدة، حيث النسبة 30% (31.2% في 2002م) نسبة طبيعية ولكنها منخفضة مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي مثل المانيا، 46.2%، وفرنسا ، 50.9% والسويد 53%. وهذا لا يعني في الحقيقة ان مستوى النفقات يعتبر من الاختيارات السياسية عند عدم وجود أي تأثيرات اقتصادية لها."[1] وبعد بحث طويل لم استطع معرفة نسبة الناتج الاجمالي الى اجمالي الايداعات بعد عدة محاولات لكن افترض ان النسبة الذهبية ستكون اكثر من نسب الانفاق في دول العالم في ظل نظرية المخاطرة ، أي ان الانفاق سيكون عبر المدخرات والتوسع النقدي الكسري وهذا الحل وحده كفيل بان يغلق الفجوة ، لان كل الارباح وراس المال النقدي ستتحول الى مدخرات بطريقة او باخرى داخل الحدود الجغرافية ، بمعنى اذا احتفظنا بنسبة كاحتياطي نقدي وانفقنا النسبة الذهبية كنفقات حكومية فهذا سوف يغلق الفجوة بدقه لان هذه النفقات ليست من اجور الموظفين والعمال للقطاعات الربحية الرأسمالية كما انه لا يأخذ ارباح من القطاعات المالية ، فليست قطاعات استثمارية بل هي قطاعات حكومية.
2. ثانياً: عبر تحويل كل عامل الى رأسمالي ،فلردم فجوة عدم تكافؤ الفرص منذ المولد تقوم الدولة بتحويل كل عامل او موظف الى رأسمالي لان واجب الدولة تخصيص 12.5% من ميزانية الدولة لتحويل كل موظف او عامل لدية الرغبة ان يصبح راسمالي الى رأسمالي وليس العكس مثل الدفاع عن حقوق العمال او السماح بتنظيم الاتحادات العمالية او تأميم اموال الرأسماليين او غيرها. وتسمى هذه الخانة بخانة (في الرقاب) في الاسلام لان الطلب على العمل يزيد بتزايد راس المال مهما كانت ارباحه ، وبعدها فمن الجائز لا ان يستمر راس المال في التزايد فحسب، بل وان يتزايد بسرعه اكبر من قبل، والحال مع الامم المجتهده في العمل والمتقدمة في امتلاك الثروات، كالحال مع الافراد (الجادين) ، كما يقول المثل ، المال يصنع المال ، فعندما تحوز القليل منه فمن السهل في كثير من الاحيان ، ان تحصل على المزيد ، والصعوبة الكبرى في الحصول على هذا القليل طبعاً هذا اذا لم تعترض طريقك البنوك لتفشلك او الاسواق المالية ككل , كما ان العمالة المؤهلة (المحترفة او الاحترافية او التي لها حرفة) تصنف بين (الرأسماليين)، ولكن لماذا يتمتع راس المال البشري بكل تلك الأهمية؟ في الواقع يرتبط راس المال البشري ارتباطاً وثيقاً بواحد من اكثر المفاهيم اهمية في علم الأقتصاد، وهو مفهوم الانتاجية، والانتاجية هي الكفاءة الي نحول بها مدخلات الإنتاج الى سلع وخدمات. بعبارة أخرى، ما مدى براعتنا في القيام بالأعمال؟ هل يستغرق الأمر 2000 ساعة لصناعة سيارة في ديترويت، ام يستغرق 210 ساعة؟ هل تنتج مزارع الذرة في ولاية ايوا ثلاثين بوشل من الذرة لكل فدان ام 210 بوشل؟ كلما زادت انتاجيتنا، اصبحنا أكثر ثراء. والسبب يسير، وهو ان اليوم سيظل دائماً 24 ساعة، وكلما زاد انتاجنا خلال تلك الاربع والعشرين ساعة، زاد استهلاكنا، ويتم تحديد الإنتاجية وفقاً للموارد الطبيعية المتاحة الى حد ما — فمن الاسهل ان تنتج القمح في ولاية مانزاس من ولاية فيرمونت — ولكن تتأثر الانتاجية في الاقتصاد الحديث أكثر بالتكنولوجيا، والتخصص، والمهارات، وكلها تنبثق من رأس المال البشري."[2]
3. ثالثاً: عبر اخذ الضريبة من رأس المال لا من الارباح ، والسبب هو ان اخذ الضريبة من الارباح يزيد فجوة كارل ماركس اتساعاً بشكل منتظم بحسب نسبة الضرائب من الارباح مالم تنفق باقي الارباح فانها ستشكل تلك الفجوة ، بينما اخذ الضريبة من رأس المال كما في نظام المخاطرة يردمها بمعنى ان الضريبة يجب ان تكون على رأس المال وليست على الارباح او الدخل وهي 2.5% من الثروة كما ذكرنا سابقاً وبذلك لن تتسع الفجوة فانت لا تقتسم الارباح ، فاذا لم يربح أي شيء او حتى اذا تعرض لخسارة لا زلت تاخذ منه ضريبة وهذا سيقلص الفجوة حتماً.
4. فرض سوق حر لتقليل هامش الربح الى الحد الادنى من خلال المنافسة الحرة وعدم وجود اي احتكار الا ان الوصول الى الحد الادنى وهو يبلغ في تقديري حوالي 12.5% و بما انه ثبت بان الارباح على المدى الطويل تصل الى 16% من قيمتها و يتوقع بانها في ظل نظام المخاطرة ستنخفض الى 12.5% لعدم وجود معدل فائدة ولا تضخم الا انه في وجود فائدة او تضخم ستكون تلك النسبة شبه مستحيله وسيظل عند 16% ، ولن تنخفض الى اقل من 15%.
5. الرأسمالي قد يتحول الى عامل عبر باب المخاطرة حيث ان الرأسمالي معرض للخسارة ففي عدم وجود المخاطرة ستذهب الاموال كلها لشخص اكثر ثراء لكن في وجود المخاطرة ستذهب هذه الاموال للعمال او الموظفين او الطبقات الاقل ثراء وهو ما سيسد تلك الفجوة.

1دعوة غداء صـ135،136ـفحة.
2الاقتصاد عارياً صـ149ـفحة.

6. الضريبة تأخذ من الرأسمالي أي من يمتلك اكثر من 85 جرام ذهب قام بتخزينها لأكثر من عام ، ولا تاخذ من يمتلك اقل منها اولم يخزنها لمدة لا تقل عن عام فالعمال لا يأخذ منهم شيء مهما كان راتبه كبيراً طالما انه لا يدخره لاكثر من عام وتوزع هذه الضرائب على الطبقات الفقيرة والتي توسع الطلب على السلع والخدمات بمعنى انها تأخذ من خارج نطاق الاجور او الارباح وتنفق فيها.
7. انتاج الكماليات والتي يستهدف بها اصحاب الممتلكات الاكثر ثراء لا العمالة والموظفين والتي ستزيد دخل العمال والموظفين أي تشجيع انفاق الطبقة الرأسمالية والاستهلاك اكثر.
8. تحويل العمال الى طبقة رأسمالية ستوجد طبقة رأسمالية لا يوجد لديها عمال او موظفين أي انهم يمتلكوا اعمالهم الخاصة، ولذلك لن توجد تلك الفجوة لان الراسمالي هو العامل.
9. منع الاتجار وانتاج الاشياء التي لا يملك المستهلك فيها خيار او التي لا تخضع للمنفعة الحدية مثل المخدرات والمسكرات والدخان و القات لانها تركز الثروة عند المنتج وتقتل القدرة الشرائية لدى الطبقة العامله وتصبح امكانية الشراء عندهم ضعيفة فتكسد البضائع.
10. تطبيق الشروط الاقتصادية للمجتمع والتي تعني منع القمار والمضاربة و الكهانة و الدعارة والتي تقتل القوة الشرائية عند مرتاديها من الطبقة العمالية كما انها تعدم الانتاجية عند المتفرغات لمهنة الدعارة وتعدم الانتاجية لمرتادي هذه النشاطات المشينه.
11. عند فرض سوق مالية حكومية غالباً ما سيشتغل الرأسمالي لنفسه لانه لن يدير بنك او مجموعة مالية منفصلة عن الواقع وهذا سيزيد شعورة بمن حولة وبأحوال التوظيف والعمالة.

تلك الفجوة لا وجود لها في ظل تطبيق نظرية المخاطرة والسبب باختصار انه لا يمكن ان يتحقق التراكم الرأسمالي اذا تم تدوير الثروة بين طبقات المجتمع المختلفة من خلال المخاطر والسوق الحر؛ ما يتحمله الرأسمالي والذي يستحق عليه الربح هو في الحقيقة زيادة حجم الثروة من خلال الجهد الفكري والارهاق البدني وساعات الراحة واوقات الفراغ الذي يضحي بها والقدرات التنظيمية المرهقة والاهم من هذا كله هو المخاطرة وهذا الاشياء التي كان يتوجب ان يتحملها العامل الا ان صاحب العمل يقاسم كل عامل نصف هذا المجهود باستثناء المخاطرة فهو يتحملها كاملة اما العامل فهو اخيراً لا يتحمل أي مخاطرة باستثناء الحد الادنى وهو الطرد وهذه المخاطرة هي الفرق بينه وبين العبد وكل ما على العامل او الموظف فعله في اخر الشهر هو ان يستلم راتبه فقط ولذلك الفارق الرئيسي الذي يجعل صاحب العمل يستحق ربحه عن جداره هو " المخاطرة " الى جانب ان العامل ينقل الجزء الاكبر من الجهد الفكري الى صاحب العمل ، وغالباً عملية الضمان من المخاطرة هي فقط بالنسبة للعامل كل ما يسعى له في اطار قناعته بالبحث عن عمل بدلاً عن محاولة انشاء مشروع صغير مهما كان صغر حجمة في ظل نظام المخاطرة والذي يلزم الدولة بتحويل كل موظف وعامل الى رأسمالي.

تعليقات على الضرائب

ان الاتجار بالبضائع تكون ضريبتها هي 2.5% كالتجارة مثلاً "بيع وشراء" او مواد خام كما في قطاعات القيمة المضافة او القطاعات الصناعية. ما نقوم به هو حصر البضاعة من السنة للسنة شاملة البضائع في المخازن والحد الادنى بين الجردين الاول و الاخير مضافة اليها كل ثروة مالك التجارة يخرج منها 2.5% نقداً اذا كانت قيمة البضاعة اكثر من 85 جرام ذهب عيار 24. الا ان ما يعيق هذى النظام شيئين (بعد ان عرفنا ان التفضيل الزمني 2.5% وعرفنا استحالة ضبط التضخم بنسبة صفر % وان الانكماش الحاد اسواء من التضخم) الاول هو وجود بنك يعطي فائدة على القروض ، لان ذلك سيحطم الاساس الذي قام عليه نظام الضريبة الذي ذكرته سابقاً ، والشيء الثاني التضخم ، فيستحيل ان يعمل الحافز اذا تحرك معدل قيمة النقود باي نسبة ، فهذه معضلتان يجب حلهما اذا اردنا الوصول الى النظام الاقتصادي الامثل ، لذلك بما ان الفائدة تعتبر احدى الطرق الكثيرة التي يعالج بها الناس المخاطر وهو ما سيقوم بتشوية الحافز فالى جانب ان انتظار الفائدة هو استثمار خالي من المخاطر بنسبة 100% ، فأي نسبة فائدة سوف تشوه نسبة 2.5% بالسالب ، بمعنى لنقل انهم سيعطوك نسبة فائدة 2.5% بالموجب والدولة ستأخذ منك 2.5% بالسالب اذا لن تخسر شيئاً وكما ان أي مبلغ اقل من 2.5% بالسالب سيشوه الحافز لنسبة التفضيل الزمني , حتى اقتطاع رسوم خدمية او حتى رسوم حراسة النقود سيشوه النسبة ولذلك من واجب الدولة ان تقوم بهذه الخدمة دون مقابل مهما كان رمزي. ولذلك لا تستطيع ان تستثمر

في استثمار يتم فيه توزيع المخاطر من خلال البنك لأنك تغلق باب المخاطرة نهائياً. تحدثنا عن العقارات سابقاً ولكن العقارات ليس الاصل الثابت الوحيد ، لذلك يجب التمييز بين الاصل الثابت من الاموال ، وذلك لإدخال عنصر المخاطرة على الاصول الثابته، والسبب ان 2.5% لا يدخل عليها المخاطرة ولا يمكن تطبيقها.

المنتجات الزراعية

ضريبة المنتجات الزراعية تكون 10% حصرياً في كلاً من الحبوب والتمور والزبيب فقط اما بقية المنتجات الزراعية فلا يؤخذ منها ولا من ثمنها الا بعد حولان الحول وقد يكون احد الاسباب ان هذه الاصناف المذكورة يمكن تخزينها لمدة تزيد عن عام بدون تكلفة اضافيه كما انها تستخدم كوحدة نقد اضف الى ذلك ان انتاج مردوداتها لا يحتاج الى مجهود اكثر وانما هي اصل يولد غالباً بحد ادنى من المجهود وحد ادنى من المتابعة ، وليس بلا مجهود كالأسواق المالية. الارض التي لا تزرع ولا مشروع فيها ولا بناء بداخلها او مسكن او غيره وليست مؤجرة لاي سبب كان ، سواء بسبب انشغال مالكها بأشياء اكثر كسباً او بسبب بعده عنها او بسبب كسله من القيام باستثمارها، يجب دفع 10% من متوسط المبلغ الذي يمكن ان تؤجر به او دفع 10% مما يفترض به حد ادنى من انتاجها للحبوب اما اذا امتنع صاحب الارض عن تحمل هذه المخاطر حينها يقوم مالك الارض بتأجير هذه الارض للدولة لعمل أي نشاط فيها مؤقتاً حتى يستخدمها مالك الارض فيجب عليه تأجير هذه الارض للدولة بعقد بحيث تستخدمها الدولة لمصالح الناس حتى يطلبها مالكها في فترة لا تقل عن عام طبعاً.
لنأخذ بعض الخطوات العملية ونلخص العملية الضريبية

اولاً نحدد النسبة للضريبة

النسبة هي كما بين لنا آلن روجرز هي 2.5% من أي مال يمكن دفعه للاستثمار (يمكن الدفع من راس المال ، وليس من الارباح) وذلك لان التفضيل الزمني كما بين لنا الن روجرز 2.5% بمعنى ان الشخص سيدفع امواله للاستثمار اذا اعتقد بانها ستقل بنسبة2.5% والسبب اننا نكرة الخسارة كثيراً.

ثانياً نحدد على ماذا ستكون تلك الضريبة

عند عمل دراسة جدوى لاستثمار بسبب الضرائب على الارباح يلغي المستثمرين استثمارتهم عند اضافة الضرائب ونسبة الفائدة لذلك نسبة الضرائب الصفرية على الارباح سيرفع الحافز للاستثمار ،ولكي نضمن ان تكون نسبة البطالة الاختيارية (بطالة يختارها العامل طوعا بسبب نسبة ضرائب على دخله) صفرية كذلك او بمعنى اخر لكي نرفع نسبة النمو في الانتاجية نسبة تكون الضرائب على الدخل صفرية.
وكما ذكرنا سابقاً يفضل الاقتصاديين ضريبة الرأس بمعنى انها ضريبة تفرض على شخص بغض النظر عن دخله او أي شيء اخر ، الا ان هذه الضريبة كما ذكرنا سابقاً عندما تم تطبيقها في ايام رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر خرج الناس الى الشوارع وحصلت الكثير من اعمال الشغب والمظاهرات مما اضطرها لإلغائها ، والسبب هو غباء طريقة فرض تلك الضريبة فهي لم تميز بين غني وفقير ، وهل هذه الضريبة في حقيقتها لم تتحدث عن النسبة بل كانت مبلغ ثابت وهذا المبلغ الثابت يتعدى نسبة 2.5% للاغلبية من الاموال وهو ما ينطوي على شيء من القسوة!!

ثالثاً الضريبة على ثروات الاشخاص النقدية تفرض باتباع الخطوات التالية:

1. يتم حصر الثروة في يوم محدد في السنة باستثناء الاراضي والعقارات لانه تم استقطاع الضرائب منها فور انتاجها من ناتجها مباشرة وباستثناء الاسهم في المشاريع الخدمية او مشاريع القيمة المضافة لانه لا بد من استثناء وسائل الانتاج.
2. يتم حصر الثروة شاملة البضائع والمواد الخام للمشاريع التي يمتلكها وليس المساهم فيها جزئياً وبحسب التحديد في البند السابق في نفس اليوم من السنة القادمة.
3. نقوم باقتطاع 2.5% من الثروة (الحد الادنى من الحصرين السابقين) كضريبة سنوية اذا تجاوزت ثروته 85 جرام من الذهب باستثناء العقارات والاسهم.

4. لا يتم اخذ ضريبة على السيارات والمركبات اذا كانت وسيلة انتاج او كانت خدمية كالتسويق او وسيلة خدمة تكسب في المواصلات كالباصات والتكاسي مثلاً حينها لا يأخذ منها زكاة ويأخذ منها اذا كانت للتجارة بمعنى اذا كانت معروضة للبيع والتجارة ولا تستخدم استخدام شخصي الى جانب عرضها للبيع كالتواصل بها بشكل يومي او يتم استخدامها في خدمات خدمية لها عائد كتكسي مثلاً او كباص نقل فيأخذ من اجمالي قيمتها التي تم شرائها بها 2.5%.
5. ضريبة الانعام تكون في الانعام التي لا تعمل في الحرث او غيره وانما التي يتم تربيتها بالرعي دون الخسارة على تربيتها كالعلف الذي يتم شرائه ، وتكون في الأبل اذا امتلكت اكثر من اربع لأكثر من عام ، فاذا كان عددها من 5 الى 9 فبعد حولان الحول يتم دفع شاة عنها ، واذا كان عددها من 10 الى 14 فيتم دفع شاتان ، اما اذا كان عددها من 15 الى 19 فيتم دفع ثلاثة شياة عنها اما اذا كانت 20 الى 24 فيتم دفع اربع شياة عنها ، اما اذا كان عددها من 25 الى 35 من الابل فيتم دفع ابل انثى لم تبلغ العامين وقد اكملت عامها الاول ، اما اذا كان عدد الابل من 36 الى 45 فيتم دفع ابل انثى لم تكمل العام الثالث من عمرها ولكنها اكملت عامها الثاني ، اما اذا كان عدد الابل من 46 الى 60 فيتم دفع ابل انثى لم تكمل عامها الرابع ولكنها انهت عامها الثالث ، اما اذا كان عدد الابل من 61 الى 75 فيتم دفع انثى ابل اتمت عامها الرابع ولكنها لم تكمل عامها الخامس، اما اذا كان عددها من 76 الى 90 فيتم دفع اثنتين من انثى الابل لم تكملان العام الثالث من عمرهما ولكنهما اكملتا عامهما الثاني ، اما اذا كان عددها من 91 الى 120 فيتم دفع اثنتين من انثى الابل لم تكملان عامهما الرابع ولكنهما انهتا عامهما الثالث ، ومن ثم في كل اربعين من الابل يتم دفع انثى من الابل لم تكمل العامل الثالث من عمرها ولكنها اكملت عامها الثاني ، وفي كل خمسين من الابل يتم دفع انثى من الابل لم تكمل عامها الرابع ولكنها انهت عامها الثالث. ولا ضريبة في 29 من البقر وما دونها ، اما اذا بلغ عددها 30 الى 39 ففيها صغير من البقر انهى عامه الاول ولم ينهي عامه الثاني سواء اكان ذكر ام انثى ، واذا بلغ عددها 40 الى 59 ففيها انثى بقر انهت سنتها الثانية ولم تنهي سنتها الثالثة ، اما اذا بلغ عددها 60 الى 69 ففيها اثنين من صغيري البقر لم ينهيان عامهما الثاني ولكنهما انهيا عامهما الاول سواء اكانا ذكرانا ام اناثاً، واذا بلغ عددها 70 الى 79 ففيها انثى بقر انهت سنتها الثانية ولم تنهي سنتها الثالثه بالاضافة الى صغير بقر لم ينهي عامه الثاني ولكنه انهى عامه الاول سواء اكان ذكر ام انثى والمجموع يكون اثنان ، اما اذا بلغ عددها 80 الى 89 فيتم دفع اثنتين من انثى البقر انهتا سنتهما الثانية ولم تنهيا سنتهما الثالثة ومن ثم في كل ثلاثين من الابل يتم دفع صغير بقر لم يتم عامة الثاني لكنه انهى عامه الاول سواء اكان ذكر او انثى ، وفي كل اربعين منها يتم دفع انثى بقر انهت سنتها الثانية ولم تنهي سنتها الثالثة. ولا ضريبة في الغنم من دون 39 فاذا كانت من 40 الى 120 ففيها انثى غنم لا يقل عمرها عن عام ، واذا بلغ عدددها من 121 الى 200 ففيها اثنتين من انثى النعم لا يقل عمرهما عن عام ومن ثم في كل مائة من الشاه يتم دفع شاه واحدة لا يقل عمرها عن عام.
6. يستثنى من الضرائب بعض الاغراض التي تكون للاستخدام الشخصي من اثاث او وسيلة مواصلات او ملبوسات اذا كانت لا تحتوي على ذهب او فضة.
7. تستثنى من الضرائب الديون التي مر عليها اكثر من عام من وقت الاقراض ولم يتم استردادها الى وقت التحصيل الدين بمعنى يدفع عنها العام الاول المقرض ومن العام الثاني يدفع عنها المقترض حتى يستردها فاذا استردها يدفع عنها مباشرتاً باعتبار انها كانت عنده وليس بعد ان يحول عليها الحول وذلك لدفع الجميع نحو توفير الائتمان لان الائتمان هو سبب كل التطور الذي وصلنا اليه كما ذكرنا ذلك سابقاً.

رابعاً الضريبة على ايرادات العقارات تفرض باتباع الخطوات التالية:

1. يتم احتساب الايجار الافتراضي للعقار بناء على العام السابق او على سعر الشارع للوحدات العقارية المشابهة.
2. يقوم بدفع 10% من الايجار الافتراضي لكل عقاراته ونستثني سكنه الخاص اذا كان ايجار سكنه الخاص لا يفوق مبلغ 85 جرام من الذهب شهرياً ولا نستثني عقاراته التي يستثمرها في استثمارات خاصة به وليس استثماراها عبر تأجيرها لأشخاص اخرين باستثناء ما لا يريد ايجاره عندها يتعاقد مع الدولة لايجار هذه العقار مجاناً للدولة (لمدة سنه قابل للتمديد اذا لم يكن بالامكان ايجاره العام التالي).
3. عقارات الارض التي لا بناء فيها ما تم زرعه منها يقوم بدفع 10% من موارد ارضة اذا كانت مزروعة وقت الحصاد عن كل من الحبوب والتمور والزبيب التي زادت عن 654 كيلو جرام من نفس النوع فقط لانه يمكن تخزينها لأكثر من عام لكي لا يتهرب من الدفع عن جزء من الثروة بعذر تخزينها وعدم بيعها.

4. ما لم يتم زرعة يقوم بدفع 10% من الايجار الافتراضي لكل الاراضي التي لم يزرعها او يدفع 10% من المردود المتوقع في حالة زراعتها ؛ اما ما لا يمكن ايجاره او لا يريد ايجارة ولا يريد زراعته او لا يمكنه زراعته فانه يتعاقد مع الدولة ليؤجره لها مجاناً بفترات سنوية قابلة للتجديد.

خامساً الضريبة على ايرادات الاسهم في الشركات المساهمة غير المحدودة وانما الموضوعه للاكتتاب العام للجميع تفرض باتباع الخطوات التالية:

1. تقسم الشركات المساهمة الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي شركات مساهمة تجارية وشركات مساهمة خدمية وشركات مساهمة ذو القيمة المضافة ، ولكل من هذه الشركات حالة خاصة ، في الشركات التجارية يتم الاخذ من الاسهم ذاتها ضريبة 2.5% حيث يتم اخذ سهم من كل اربعين سهم من الضرائب على الاشخاص. الشركات الخدمية لا يؤخذ منها ضرائب باستثناء المواد الخام المستخدمة في تلك الخدمات وليس وسائل انتاج تلك الخدمات الغير مستهلكة او التي يعاد استخدام نفس الاداة في كل مره يتم انتاج تلك الخدمة، ويتبقى لدينا الشركات التي تتعلق بالقيمة المضافة او المصانع ، وهذه يتم حصر موادها الخام وكذلك بضائعها واخذ الضريبة منها بمقدار 2.5% سنوياً.
2. اذا كان العقار المستخدم في الشركة مستأجراً فيخضع للقسم الرابع ، اما اذا كانت الشركة تمتلك العقار فيتم اخذ 10% من الايجار الافتراضي للعقار بالإضافة الى الضرائب المتبقية.
3. شركات النفط والغاز والمعادن التي تستخرج ذهب او فضة او نفط او غاز او المنيوم او حديد او زئبق او أي مادة من باطن الارض بعد الاستخراج الاولي او بعد اكتشاف الثروة واكتمال عام على التشغيل الطبيعي من نفس المصدر او بمعنى اخر اصبحت عملية الاستخراج روتينية وليس هناك حاجه للاستكشاف بتحمل مخاطر كبيره هي 20% من جنس المنتج في مقابل تحمل الدولة لتأمين المخاطر البيئية التي تتسبب فيها هذه الشركات بشكل خاص والاستقرار السياسي الناتج عن المعارضة لمن يملك هذه الارض والتي يفترض ان تكون ملكاً للدولة.
4. يتم استقطاع 10% من الاسهم التي تباع قبل توزيع ارباح وحولان حول من شرائها وذلك لمنع المضاربة.

الكتاب الثاني

النظام السياسي الجديد

و بعد أن عرفنا افضل نظام اقتصادي يبدو اننا سنكون قادرين على بناء نظام سياسي وبالتالي سنتمكن من وضح نهاية للحكمة التقليدية الاقتصادية التي تنص على انه "ما بدا متناسقاً من الناحية الاقتصادية في سير النظام، ثبت انه غير متناسق من الناحية السياسية فالانكماش والبطالة كانا يتطلبان زيادة في النفقات العامة وخفضا للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماماً من الناحية السياسية، ومن الناحية الاخرى كان تضخم الاسعار يطلب تخفيضاً للنفقات الحكومية وزيادة للضرائب، وهما امران غير مقبولين سياسياً"[1] ومن الناحية الاخرى لن تكون ناجحاً اقتصادياً حتى تجد النظام السياسي الانسب الذي سيسمح لك بتطبيق هذا النظام الاقتصادي و ليس هذا فقط بل يبدو ان لن يكون بالامكان تطبيق هذا النظام الا عندما يصير السواد الاعظم من الشعب هم اشخاص اقتصاديين يعرفون كل شيء عن الاقتصاد الامثل وهو ما اتطلع ان يوفره لنا بساطة نظام المخاطرة في نظامة السياسي، ولا يزال فهم النظام الاقتصادي غير كافي مالم يولد لديهم طريقة تفكير تتمثل في الاستعداد للتضحية بالدماء والارواح وكل غالي ونفسي من أجل الرجل الاول في الدولة اذا قام بتطبيق هذا النظام الاقتصادي وعلى النقيض من ذلك ستكون كل الجموع على استعداد تام للتخلص منه اذا لم يتم تنفذ هذا النظام الاقتصادي مثلاً او بشيء من التطرف يصل الى مستويات اعلى من هذى المستوى. اظهرت الاحصائات ان الناس يخشون الطيران اكثر من خوفهم من قيادة السيارة، والسبب انهم يفكرون كما يلي: بما انني اسيطر على السيارة فانا الذي احتفظ بسلامتي، بينما لا استطيع السيطرة على الطائرة فانها تحت رحمة عدد كبير من العوامل الخارجية. اذن ايهما يجب ان نخشاه فعلاً، الطيران ام قيادة السيار؟ قد يساعد في البداية طرح سؤال اكثر جوهرية ؛ مالذي نخافة بالتحديد ؟ ربما الموت. لكن الخوف من الموت يحتاج الى تضييق. طبعاً نعرف جميعنا اننا مقدر علينا لموت، وقد نقلق بشأنه بصورة عرضية. ولكن اذا علمت ان احتمال موتك في العام القادم هو 10% فانك ستقلق أكثر، وربما تختار ان تعيش بطريقة مختلفة. وان علمت ان احتمال موتك في الدقيقة الآتية هو 10% فانك من المحتمل ان تفزع. بمعنى ان الاحتمال الاكبر للموت هو ما يدفعنا الى الخوف، وهذا يعني ان الطريقة المعقولة أكثر هي حساب الخوف من الموت الذي يمكن حسابة على أساس الساعة. فان كنت ستقوم برحلة ، ولديك خيار قيادة السيارة او ركوب الطائرة، فانك قد ترغب في ان تفكر بمعدل الموت في الساعة في القيادة مقابل الطيران، فانك قد ترغب في ان تفكر بمعدل الموت في الساعة في القيادة مقابل الطيران. والحقيقة ان العديد من الناس يموتون في الولايات كل سنة في حوادث السيارات (ما يقرب من 40 الف) وذلك العديد اكثر بالتأكيد من حوادث الطائرات (اقل من 1 بالألف) ولكن من الصحيح ايضاً ان جميع الناس يمضون وقتاً اطول في سياراتهم مما يقضونه في الطائرات"[2] بمعنى ان نسبة الفشل الاقتصادي – اذا كان اسواء ما يحدث في اي نظام سياسي هو الفشل الاقتصادي وهو ما يساوي نسبة الموت في مثالنا السابق – فإن نسبة الفشل هذه هي (اقل من 1 بالألف) في النظام السياسي الجديد مقارنة

1تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبريث ، صـ 285ـفحة.
2الاقتصاد العجيب صـ165-166ـفة.

بالديمقراطية فاذا كانت كل الانظمة السياسية تسعى لتحقيق نظام اقتصادي امثل فالديمقراطية ليست الطريقة المثلى لانها كانت الاداة الاساسية التي استخدمت لتدمير الانظمة الاقتصادية واي دوله قامت بافتتاح بنك مركزي شهدت ما لا يقل عن 100 عام من الاضطرابات المفتعلة قبل تشييده وذلك لتشييد ذلك البنك، ومن الامثله على ذلك بنك انجلترا وبنك الاحتياطي الفيدرالي، فاذا لم يمكن ذلك عن طريق النظام الحالي يتم الترتيب لثورة لكي يتم ادراج ذلك النظام النقدي، و النظام السياسي الجديد بعد هذه الثورات كان الديمقراطية بمعنى ان النظام الديمقراطي هو امثل النظم السياسية لتحقيق مصالح الاسواق المالية على حساب الشعوب لذلك هذا النظام السياسي الجديد سيكون افضل من الديمقراطية بنفس المعدل و سيتواجد عدد من الدول لن تستطيع بكل تأكيد تطبيق هذا النظام السياسي والسبب ان الديمقراطية اصبحت هوس وكأنها دين جديد وصار المعارض للديمقراطية يتعرض للكثير من التلميحات التي تقدح فيه، بمعنى أننا اصبحنا نعاني انحراف شديد جداً في الفكر السياسي حيث اصبحت محاولة تعديل اعوجاجه ضرب من الجنون. اما الفكرة الساذجة عن الديمقراطية فما هي الا اساطير ورثتها الاسواق المالية منذ نشأتها وافضل ترياق لمثل هذه العقائد الفاسدة هو العلم فالمنهج العلمي هو الترياق ضد التنجيم، اما الترياق ضد مذهب الديمقراطية الساذج فهو علم الاقتصاد، فمثلاً يخبرنا علم الاقتصاد بان الحروب تكون في مصلحة الاسواق المالية كما حصل في اغلب الثورات وفي الحرب الاهلية الامريكية وكذلك في الحروب العالمية فكلها كان لها دافع هو الاسواق المالية، كما ان هذه الحروب هي اكبر عدو للأسواق الحقيقية ، لذلك الغاء الاسواق المالية يجعل العالم اكثر استقراراً بلا خلاف ، ولا يعلم الكثير عن مراحل تحول العالم الى ما يسمى بالديمقراطية حيث مرت دول العالم الديمقراطية بثلاث مراحل وهي المرحله الاولى الاقناع المنطقي والسببي لتحقيق اهداف هذه المنظومات المالية ، والمرحلة الثانية هي مرحلة الضغط من خلال القلاقل والمرحلة الثالثة هي الثورة يقول الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي " ونحن نرى ان كل الثورات الحديثة — الامريكية والفرنسية والروسية — قد حصلت على النقود عن طريق إصدار النقد الورقي. وتلقى الثورات نفسها ، وبخاصة الثورتان الفرنسية والامريكية ، كثيراً من الأعجاب والإشادة ، في حين ان المؤرخين لم يكفوا بعد عن التنديد بأوراق النقد التي قامت بتمويلها "[1] والتي كانت هدف اساسي لكل الثورات بلا استثناء، وهنا تحضرني مقولة لجوان ولفقانق تقول "لا يوجد من هو مستعبد اكثر ممن يضنون انفسهم احراراً وهم مخطئون" بمعنى ان الناس يخافون من الموت وبالتالي يفضلون السيارات على الطائرات مثلاً وكما ذكرنا سابقاً بانه عندما تم حساب نسبة الموت بالطائرة ونسبة الموت بالسيارة فان النسبة لا تقارن ، فنسبة الموت بالسيارات تزيد عن الف ضعف من نسبة الموت بالطائرة ولكن لا زال الكثير من الناس يفضلون السيارات على الطائرة فقط لانهم يظنون (خطاء) ان السيارات تحت سيطرتهم بينما الطائرة تحت سيطرة شخص اخر، وهذا التفضيل هو اوضح تفسير لتفضيل الناس للديمقراطية على النظام الذي سأقوم بالكتابة عنه في الصفحات القادمة والسؤال هو لماذا نريد الديمقراطية اذا كان افضل نظام اقتصادي يمكن ان تصل اليه البشرية هو بهذه السهولة ولا يقف في طريقة سواء الديمقراطية؟ ولماذا لا نريد استقرار سياسي اذا كان يسهل فهم هذه النظام السياسي لكل فرد مهما كان عامي؟ والجواب هو لأننا نظن اننا ونحن مخطئون اننا نسيطر على النظام في ظل الديمقراطية ولا نعرف الحقيقية المره وهي ان الاسواق المالية هي المستفيد الوحيد من الديمقراطية ومن خلالها تسيطر على كل شيء وابسط مثال يجمع عليه الجميع هو ان النقود تشتري الانتخابات. وفي حين يبدو ان 80% من الناس لا يهتمون بالسياسة طالما كان الوضع الاقتصادي في وضع امثل الا ان فيروس الديمقراطية قد يقف في الطريق احياناً فقط لكي تتمكن من عرض ابسط مثال على هذا النظام الاقتصادي ، بمعنى لكي نتمكن من بناء نظام سياسي امثل يكون عبر نظام اقتصادي ناجح وقد اعتاد الناس القول بان الشخص الوحيد الذي يكون راتبه من اعلى المرتبات في الدولة بينما عشرة بالمئه مما يقوله صحيح هو المستشار الاقتصادي ، لذلك ان نظام اقتصادي تكون نسبة نجاحه 50% تعد احدى معجزات السياسة فكيف بنظام اقتصادي ناجح حيث ان من يتبع هذا النظام لاقتصادي سيحقق النتائج المرجوة في كل المؤشرات والمعايير الاقتصادية كمعدل النمو وانعدام البطالة ، واختفاء الفقر، واختفاء المشاكل الاجتماعية والسياسية، وتحقيق اقل معدل جرائم، وحتى تحقيق اقل عدد مساجين!.

[1] تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبريث ، صـ160،159ـفحة.

ان الاعتقاد الاجوف لدى البعض بان سيطرة الدولة تكون عبر الاوراق النقدية هو اعتقاد غير صحيح بمعنى ان الحكومة التي تصدر نقود ورقية تقوم بتضييع سلطتها من بين يديها وتعطي السلطة الحقيقة للبنوك والمنظمات المالية ويتجلى ذلك في سعي المنظومات المالية عبر التاريخ الى الانظمة الديمقراطية التي تتيح لهم فرض العملات الورقية وهو ما سنفرد له فصل لاحق. فمالفرق بين سالم وناصر اذا كان كلاهما لا يستطيعان ان يضيفا أي شيء الى هذا النظام، واذا لم يغير احدهما فيه بدون تخطي الخطوط الرئيسية فان تغييره لن يتعدى 1% في اكثر الحالات تطرفاً.و يخبرنا علم الاقتصاد بانه لا يمكن استبقاء الثقة في النظام المصرفي الحالي ولا حتى في النظام المصرفي الحكومي في ظل ما يسمى بالديمقراطية لإن الديمقراطية سوف تعود لنا بالنظام المصرفي الحالي، لذلك نحتاج الى تغيير نظام الحكم فما نحتاجه هو نظام مصرفي حكومي تحت قيادة شخصية تخاف من انهيار النظام من دافع خدمة مصلحة الشخصية في المقام الاول وثانياً لأنه هو فقط من يتحمل مسئولية الانهيار البلاد بأكملها.

كارثة اقتصادية تسمى الديمقراطية

لكي تتمكن من فهم شيء يجب عليك ان تتحرر منه اولاً ويبدو ان علم الاقتصاد يحرر من الديمقراطية لذلك يجمع الاقتصاديين على سوء الديمقراطية وقد جمعت اقوال الكثير من علماء الاقتصاد وذلك لأبين مدى استياء كل علماء الاقتصاد من جميع الأنظمة السياسية الحالية وخصوصاً الديمقراطية، و بافتراض ان عدو الشعوب الاول هي الاسواق المالية فان العدو الثاني سيكون الديمقراطية وهو ما توضحه كلاً من التحليلات الفلسفية والحلول المنطقية، فالتكيف على مرض الديمقراطية ليس دليلاً على الصحة وفي حين ان نظام المخاطرة سينتشر انتشار النار في الهشيم الا ان التحدي الاكبر يكمن في الديمقراطية والسبب ان الغالبية العظمى من سكان المعمورة يعتنقون عقيده ان المخلص الاعظم هي الديمقراطية ولذلك اعتقد ان التحدي الاعظم يكمن في هذه الجزئية و ينعكس سؤ اثر الديمقراطية اقتصادياً في ان 8 دول من اصل عشر دول حول العالم هي الاعلى من حيث متوسط الدخل مقاساً بالقدرة الشرائية هي دول غير ديمقراطية باستثناء سنغفوره والولايات المتحدة والتان تقبعان في النصف السفلي من هذه القائمة بالإضافة الى ما كان من نجاح الكثير من الدوله في تخلصها من الديمقراطية حيث انها في خلال ما يقارب عقد من الزمن انجزت ما انجزته الدول الديمقراطية في خلال مئة عام كالصين وروسيا مثلاً والعديد من الدول الاخرى. يقول ستيفن لاندسبرج "إن إحدى مشكلات نظرية حكم الأغلبية أنها لا تدلنا على كيفية التصرف في حالة وجود خيارات متعددة لا يحظى أي منها بتأييد الأغلبية، فمثلاً لن يرغب الكثيرون في اختيار سياسة خاصة بالاقتصاد القومي لم تتلق إلا 4% فقط من الأصوات في حين تلقت كل من السياسات الاثنين والثلاثين الاخرى المطروحة 3%. ان أي عملية اقتراع لا بد ان تتضمن قواعد يجب اتباعها عندما تتعدد الاختيارات، فلو ان لدينا عدداً من السياسات او عدداً من المرشحين لشغل منصب ما، هل نخضعهم لانتخابات أولية تليها انتخابات إعادة تجري بين أفضل اثنين أو ثلاثة من المرشحين؟ أم الأفضل ان نخضعهم لتصفيات بحيث يتنافس كل اثنين أو ثلاثة من المرشحين ؟ ام الأفضل ان نخضعهم لتصفيات بحيث يتنافس كل اثنين والفائز منهما يتنافس مع مرشح ثالث وهكذا حتى يتبقى مرشح واحد فقط يكون هو الفائز؟ ام نترك للناس الحرية في وضع قائمة بأفضل اثنين او ثلاثة او حتى عشرة مرشحين حتى يفوز أحدهم بأغلبية واضحة؟ من الخطأ ان نختار بين كل هذه البدائل عشوائياً ، كما ان الاختيار على أساس الميول الشخصية غير المبررة لا يعد حلاً أفضل، الحل الامثل اذن هو اتباع خطة منهجية تقوم على سرد الخصائص (غير) المرغوب فيها في العملية الانتاخبية، ثم نقوم بعمل قائمة بها بحيث يمكننا استبعادها.

أولاً لنتفق على أنه في حالة إجماع الناخبين على تفضيل تينكر على تشانس، فلن يستطيع تشانس ابداً ان يفوز في اقتراع يتنافس فيه مع تينكر وينبغي الا يقبل أي تلاعب في القواعد من شانه ان يؤدي الى فوز تشانس على تينكر، وبذلك يمكننا استبعاد المحاولات السخيفة لإنجاح تشانس، مثل الادعاء بان الفائز هو من يحصل على أكبر عدد نقاط حتى وان كان اكثرمن حصل على المركز الاخير في ترتيب اختيار الناخبين.

ثانياً نتيجة التصويت لا بد ألا تعتمد بأية حال على اختيارات اعتباطية بالنسبة لترتيب خطوات العملية الانتخابية، وبذلك نستطيع استبعاد عمل تصفيات بين المرشحين، حيث ان المرشحين الذين يدفعهم سوء الحظ الى دخول التصفيات في مراحلها الأولية ترتفع احتمالات خروجهم من اللعبة عن أقرانهم الذين يدخلونها في مراحلها المتقدمة.

ثالثاً: دخول مرشح ثالث فرصته في الفوز ضئيلة الى السباق يجب ألا يؤثر على النتيجة النهائية لسباق ثنائي، وبذلك نستطيع استبعاد قاعدة (الفوز باكثرية الأصوت) فان قاعدة الأكثرية النسبية تجعل احتمالات فوز احد المرشحين أعلى عندما يدخل السباق مرشح ثالث يسحب أصواتاً من خصمة.

في بداية الخمسينيات وضع الاقتصادي كينيث آرو (الذي فاز فيما بعد بجائزة نوبل) قائمة من الشروط المنطقية التي تؤدي الى عملية انتخابية ديمقراطية، وكلها تحمل نفس الأفكار الثلاثة السابق ذكرها، ثم بدأ آرو في البحث عن الإجراءات الانتخابية التي تستوفي هذه الشروط، فاكتشف قلتها، وفي النهاية توصل بالحسابات المجردة الى إثبات ان الطريقة (الوحيدة) لاستيفاء جميع الشروط هي اختيار مرشح واحد ومنحه جميع الأصوات، بمعنى آخر فان الاجراء (الديمقراطي) الوحيد الذي يستوفي الحد الأدني من شروط العملية الانتخابية الديمقراطية هو ان نختار (ديكتاتورا)! هذه النتيجة التي توصل اليها آرو لابد ان تدفع كل من يتصورون إمكانية قيام نظام انتخابي ديمقراطي الى إعادة التفكير في ذلك الرأي، ويبدو لي ان هناك سبباً أكثر أهمية يدفعنا الى الشك في إمكانية قيام الديمقراطية حتى وان كانت مصحوبة بميثاق من الحقوق الفردية، هذا السبب هو أننا لا نملك مطلقاً ما يبرر النتائج الجيدة التي نتوقع ان تحققها الديمقراطية، وكيف نبررها ونحن لا نزال نحوم حول المعنى الحقيقي لكلمة (الجيدة)؟ "[1] وقد اوضحنا ما معنى النتائج الجيده في الفصول السابقة، يكمل ستيفن لاندسبرج "فهل من المفيد ان تتغلب ميول الأغلبية على المعارضة الشديدة لأقلية كبير؟ لا يرى معظم الناس ذلك، ويفضلون نظاماً انتخابياً يستطيع تجنب مثل هذه النتيجة، وكثيراً ما نؤكد ان نظام حكومتنا الجمهوري يتعامل جيداً مع هذه القضية، وذلك لان الاقلية المتحمسة تستطيع ان تنتظم لممارسة ضغط على ممثليها أكثر مما قد تمارسة الأغلبية المتباطئة، يبدو هذا التاكيد مقبولاً ظاهرياً، إلا ان هذا لا يثبت صحته، إذن ما الدليل الذي نحتاج إلية لنثبت أن نظام الحكومة الجمهورية يؤدي الى نتائج جيدة؟:

أولاً: نحتاج الى نظرية سياسية قاطعة، وسياسيين ومجموعات ضغط (عندما أقول نظرية قاطعة ، فانا اعني انها تستطيع التنبؤ بالنتائج دون التعرض لمدى تقبل الناس لها"[2] وبما ان النظرية السياسية القاطعة هي ما سأذكره في الفصل القادم فان النتائج قد ذكرناها في الفصول السابقة ، ويكمل ستيفن " هذه النظرية قد تضع بعض الافتراضات حول تصرفات السياسيين ، ومن أمثلة هذه الافتراضات: (يسعى السياسيون الى زيادة فرص إعادة انتخابهم الى الحد الأقصى)، او (يسعى السياسيون الى زيادة سلطتهم الى الحد الاقصى خلال مدة شغلهم لمنصبهم) أو (يسعى السياسيون الى إثراء أصدقائهم)، أو أشياء أخرى من هذا القبيل. اما النظرية الاقتصادية فتنقلك من مرحلة الافتراضات لتصل بك الى مرحلة النتائج المنطقية لهذه الافتراضات، بحيث تمكنك من التنبؤ بأنواع التشريعات المختلفة التي قد تسن في ظل ظروف متنوعة، وأغلب الظن أنك سترغب في اختبار النظرية على أرض الواقع قبل ان تضع فيها ثقتك الكاملة.

ثانياً: سوف تحتاج الى ان تحدد بدقة النتائج التي تراها مرغوبة، وما حجم المعارضة ومدى الحماس اللذان لا بد ان تتمتع بها الأقلية بحيث تستطيع الوقوف أمام رغبات الأغلبية؟ لاحظ ان الاجابات المحايدة من نوعية (متوسطة الحجم والحماس) لن يعتد بها، فلا بد ان تكون اجابات محددة ودقيقة دقة حسابية، هذه الإجابات المحددة الدقيقة تؤدي في النهاية الى نظرية (قياسية)، تمييزاً لها عن النظرية (القاطعة) السابقة ، فهي تطرح النتائج المرغوبة وليس بالضرورة النتائج التي سنحصل عليها. وتستطيع في النهاية ان تعقد مقارنة بين ما تنبأت به النظرية القاطعة حول النتائج الفعلية، وبين المعايير التي وضعتها النظرية القياسية للنتائج المرغوبة، وأن تحاول الوصول الى استنتاج بشأن عدد مرات تطابق النتائج، ومن جديد نجد أنفسنا في حاجة الى الكثير من النظريات، والأفضل ان تكون في سياق رياضي. ان النظرية القاطعة التي تتناول موضوع مجموعات الضغط لا تزال نسبياً في مهدها، وفي الاعوام الخمسة عشر الأخيرة ظهرت كثير من الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع، وكان الكثير منها بالفعل مثيراً للأهتمام، الا ان أياً منها لم يحسم الموضوع نهائياً ، وحتى اذا توافر لدينا ذلك الترف الفكري (الذي يستحيل توافره في الوقت الراهن) والذي يتمثل في امتلاك نظرية قاطعة تامة التطور أجريت عليها اختبارات كافية، فسوف نظل بحاجة الى نظرية قياسية تخبرنا اذا كان نظامنا مرغوباً ام لا. وبذلك نرجع الى نفس النقطة وهي أننا نحتاج الى فلسفة اخلاقية لنميز الصواب من الخطاء[3].

ان الميل البسيط الى الديمقراطية بأي صورة من صورها حتى اذا كانت ديمقراطية محدودة هو في ذاته فلسفة اخلاقية، او على الأقل بدايات فلسفة أخلاقية، ويرى بعض الناس في هذا قدراً كافياً من الفلسفة ، غير ان هذه الفلسفة الأخلاقية (لا تهتم بالنتائج) فهي تحكم على النظم السياسية وفقاً

1فيلسوف الاقتصاد صـ79 - 81فحة.

2فيلسوف الاقتصاد صـ81فحة.

[3] وقد ذكرنا سابقاً ان الفلسفة الاخلاقية التي نستطيع من خلالها تحديد الصواب من الخطاء هي المخاطرة.

لمعيار اعتباطي يفترض وجود ميزة جوهرية في العملية الديمقراطية، هي ان (الديمقراطية فكرة حسنة)، دون ان تهتم بأثرها في السعادة البشرية."[1] والحقيقة ان الديمقراطية ليست فكرة حسنة واثرها سلبي جداً على السعادة البشرية وما يسند صحة كلامي ما يقوله ايضاً ستيفن" لا توجد أي نظرية اقتصادية تشير الى ان المؤسسات السياسية الحالية تؤدي عملاً يقترب حتى من الكفاءة او النجاح بأي صورة ، واذا كانت افضل الاقتراحات السياسية تبدو غريبة فقد يرجع هذا الى سبب واحد هو عدم اعتيادنا على رؤية افضل الاقتراحات السياسية موضع التنفيذ"[2] ومن خلال التحليل الاقتصادي السابق نستطيع ان نعرف لماذا الاقتصاديين يعرفون ان النظام السياسي الحالي فاشل بشكل كامل اما اذا سألتهم بما ان الجميع يفهمون السياسة العامة فلماذا كل هذه الفوضى في البلاد فسيجيبك بالآتي: يقول تشارلز ويلان "عندما يوافق خبراء الاقتصاد بالأجماع على سياسات معينة – والتي من شأنها ان تؤدي لمزيد من الرخاء – تصطدم تلك السياسات بجدار من المعارضة السياسية. وتعد التجارة الدولية خير مثال على ذلك. ولا اتحدث هنا عن رجل اقتصاد واحد تابع لتيار فكري يعتقد ان التجارة الدولية لا تشكل ايه اهمية بالنسبة للتقدم الاقتصادي في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، بل انها قضية ادت بالفعل الى خروج المحتجين وقيامهم بأعمال شغب بالشوارع، وحتى قبل ان يقوم مناهضو العولمة بحركات الاحتجاج العنيفة في اماكن مثل مدينة سياتل ومدينة جنوة (بسبب المؤتمرات التي عقدت هناك)، فقد تسببت اتفاقيات توسيع التجارة – مثل اتفاقية امريكا الشمالية للتجارة الحرة – في معارك سياسية ضارية. كل ذلك والكونجرس يهتم بتشريع القوانين القائمة على المحسوبية والاسترضاء[3]، التي تبدد المال على المشاريع الصغيرة والتي لا يمكن ان تدعم المصلحة القومية باية حال من الاحوال. فقد تضمنت الميزانية الفيدرالية مدفوعات نقدية لمن يربون ماعز الموهيز خلال فترة امتدت طوال اربعين عاماً تقريباً (ياتي الموهير من ماعز الانجورا وهو بديل للصوف) فقد بدأ صرف تلك الاعانات عام 1955م بامر من القوات المسلحة لضمان توفير ما يكفي لصناعة السترات العسكرية في حالة حدوث حرب ولم يكن هذا تصرفاً سديداً ؛ اذ ان القوات المسلحة بدات تستخدم الالياف الصناعية لصناعة سترات الضباط والعساكر مع بداية عام 1960م. ومع ذلك، استمرت الحكومة في دفع تلك المبالغ السخية لهؤلاء المزارعين طوال خمسة وثلاثين عاماً اخرى، لماذا ؟ ليس لان مربي ماعز الموهير ذوي نفوذ هائل او محنكين سياسياً ، فهم لا هذا ولا ذلك. ولكن كان السبب يكمن وراء عددهم الصغير الذي ساعد على استمرارية حصولهم على الاعانات السخية من الحكومة دون ان يلاحظ دافعوا الضرائب. افرض ان هناك الفاً ممن يربون ماعز الموهير الذين يتلقى كل منم شيكاً من الحكومة الفيدرالية بقيمة 100.000 دولار مع حلول كل فصل صيف ؛ فقط لكونه يربي ماعز الموهير،ستجد بالطبع المتلقين لهذا الدعم الحكومي يهتمون به للغاية – وربما اكثر من اهتمامهم بأية سياسة حكومية اخرى، وتجدنا نحن ممن ندفع مجرد بضعة قروض اضافية للحفاظ على المخزون غير الضروري من الموهير لا نكترث بذلك المبلغ على الاطلاق. فاي رجل سياسة يعرف انه اذا جرى تصويتاً على ضرورة دعم صوف الموهير سيحظى بتأييد قوي من جانب المربيين لماعز الموهير ولن يلقى حماساً من المقترعين الآخرين،وهذا امر واضح وضوح الشمس من الناحية السياسية. ولكن المشكلة ان مربي ماعز الموهير ليسوا فقط من يصطفون للحصول على دعم حكومي ، او تخفيض ضريبي، او حماية تجارية ، او أية سياسة حكومية أخرى تحشو جيوبهم بالنقود[4]، لذلك يستغل هذه النقطة اكثر السياسيين ذكاء لتبادل المصالح – فان قدمت انت الاعانات لمزارعي الموهير في بلدتي، اقدم انا بدوري الاعانات لنشاط اخر في بلدتك، اذكر اثناء فترة عملي ككاتب للخطابات التي يلقيها محافظ ولاية ماين، اعتدنا ان نشير الى ميزانية الولاية على انها مثل شجرة عيد الميلاد التي يضيف اليها كل مشرع قانوني قطعة او قطعتين من الزينة، اما الان فانني اقطن في الدائرة الخامسة بولاية الينوي التي مثلها دان روستنكاوسكي لعدة عقود، فنحن– قاطني شيكاغو– نشيد بما فعله روستنكاوسكي، فعندما احتاج متحف العلوم والصناعة عشرات الملايين من الدولارات لبناء موقف انتظار سيارات تحت الارض، استطاع دان روستنكاوسكي ان يجلب التمويلات الفيدرالية اللازمة لبنائة، فهل كان لزاما على دافعي الضرائب في مدينة سياتل او في ريف فيرمونت ان يدفعوا المال لبناء موقف انتظار سيارات في متحف شيكاغو؟ بالطبع لا، ولكن اذكر عندما اصطحبت ابنتي الى المتحف الاسبوع الماضي، وانهمرت الامطار الغزيرة، كنت مسروراً لتمكني من ركن سياري في الداخل، وهذا يفسر لماذا لا يزال دان روستنكاوسكي، الذي خرج مؤخراً من السجن الفيدرالي، يتمتع بكل تقدير واحترام في المحافل السياسية في شيكاغو. اما الان فقد انتهى الدعم المقدم لهذة الفئة، ولكنه اصبح مثالاً على سياسات كسب التأييد الدعائية التي لُعنت بسبب سخافتها المحضة، ولكن الاجواء التي تسببت في دفع هذا الدعم لمدة ثلاثة عقود لمربي ماعز الموهير لا تزال موجودة، لنتحدث قليلاً عن الايثانول وهو نوع من الوقود مستخرج من حبوب الذرة، يفترض

1فيلسوف الاقتصاد صـ81 - فحة

2فيلسوف الاقتصاد صـ227فحة، وسيبدو النظام السياسي القادم غريب جداً طبعاً بالرغم من انه النظام السياسي المثالي.

3 مثل انقاذ البنوك في الازمة العالمية.

4 فهناك مجموعات تمتلك ايضاً ليس فقط قدرة عدم التصويت بل ايضاً قدرة عدم تمويل الحملات الانتخابية مثل الاسواق المالية.

البعض انه آمن بيئياً، فالضريبة المفروضة على جالون الجازولين المخلوط بإيثانول تقل 4□5 سنتاً عن الضريبة المفروضة على الجازولين الخالص، والسبب فيما يبدو هو ان الجازولين المخلوط بإيثانول انظف في احتراقة من الجازولين الخالص، كما انه يقلل اعتمادنا على النفط الاجنبي، ومع ذلك، فان العلماء وكذلك انصار حماية البيئة غير مقتنعين ان الايثانول رائع الى هذه الدرجة، فقد كشفت دراسة قام بها المعنيون في جهاز المحاسبة الحكومي الامريكي – ذراع التحقيق الذي يساعد الكونجرس – ان الايثانول لا يقدم هذا النفع للبيئة، كما انه له تاثيراً ضئيلاً على اعتمادنا نحن – الامريكيين – على النفط الاجنبي ومع ذلك، فقد اضاعت الاعانات الحكومية المقدمة لمزارعي الذرة – من اجل صناعة الايثانول – على الخزانة ايرادات ضريبية تبلغ حوالي 7.1 مليار دولار، والاسواء من ذلك ان الايثانول يلحق التلوث بالهواء بطريقة افظع، فهو يتبخر اسرع من الجازولين الصافي، الامر الذي يسهم في تفاقهم مشكلة الاوزون مع ارتفاع درجة الحرارة،وقد توصلت دراسة أجرتها الاكاديمية الوطنية للعلوم عام 1999م الى نتيجة مشابهة. ولا يقتصر الامر على الصعيد العلمي فحسب، فقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز خلال معمعة السباق الرئاسي عام 2000م الآتي :"بغض النظر هل كان الايثانول وقوداً رائعاً للسيارات ام لا ،فهو بالتأكيد يصنع العجائب في حملات الانتخابات الرئاسية بولاية ايوا" فالخفض الضريبي على الايثانول يزيد من الطلب على حبوب الذرة، الامر الذي يعود بالمكسب على المزارعين؛ حيث تفيد الرابطة الامريكية لمزارعي الذرة ان برنامج اعانات مزارعي الذرة لصناعة الايثانول زاد 30 سنتاً من سعر بوشل الذرة، ولما كان بيل برادلي يعلم ذلك، فقد عارض تلك الاعانات خلال فترة عمله عضو مجلس شيوخ ممثلاً لولاية نيوجيرسي لثلاث فترات (وهي ولاية فقيرة نسبياً في زراعة الذرة) وكان احد اهم انجازاته كعضو مجلس شيوخ إلغاء قانون الضرائب الخاص بالاعانات المالية الحكومية والثغرات القانونية التي تضر اكثر مما تنفع، ولكن بعد توجهه الى ولاية ايوا كمرشح رئاسي من الحزب الديمقراطي وتحدث اليه بعض المزارعين وجد من واجبه ان يؤيد الخفض الضريبي على الايثانول، وذلك بعدما ادرك ان الايثانول على جانب كبير من الاهمية للناخبين في ولاية ايوا، وولاية ايوا على جانب كبير من الاهمية في السباق الرئاسي، لذلك قام كل المرشحين الرئاسيين في ذلك الوقت بتأييد منح الاعانات لمزارعي الذرة عدا جون ماكين، الذي لم يقم بحملة رئاسية في ايوا لأنه كان يعلم ان موقفه ازاء تلك السياسة سيمحو اية فرصة ليحصل على اصوات الناخبين هناك (ومع نزاهة عضو مجلس الشيوخ مكين التي تحوز الاعجاب لم ينتخب رئيساً للولايات المتحدة) قبل انعقاد اللجان الانتخابية بولاية ايوا عام 2000م، اجرت صحيفة النيويورك تايمز حديثاً مع مزارع الذرة بالولاية هو مارفين فلاير الذي قال :" اظن احياناً انهم — أي المرشحين — جاءوا فقط للمتاجرة بنا" ثم اضاف قائلاً :"بالتاكيد هذا ليس اسواء مافي الامر". ليس الايثانول بالقضية التي تخدم بعض اصحاب المصالح الخاصة وتقمع باقي الافراد، فالمزارعون يمثلون نسبة ضئيلة تكاد تكون 2 او 3 بالمائة من اجمالي السكان، وثمة نسبة اقل منهم من مزارعي الذرة، فلا يعمد استغلال العملية السياسية لخدمة المصالح الخاصة على القوة الغاشمة فقط، ولكن يعتمد على الذكاء ايضاً؛ اذ من الممكن ان يتجمع الامريكيون ممن يستخدمون ايديهم اليمنى – أي الاغلبية – لكي يدلوا باصواتهم في الانتخابات، مطالبين بتخفيض ضريبي على حساب الآخرين ممن يستخدمون أيديهم اليسرى – أي الأقلية – وحينها من الممكن ان نحدد سياستنا تجاه من يربون ماعز الموهير ، لكن ذلك لا يحدث على أرض الواقع. وقد توصل الاقتصاديين الى نظرية عن السلوك السياسي تتشابة مع ما يحدث بالفعل ، فعندما يتلق الامر بمصالح رجال السياسة، تصبح الاعانات الحكومية مبلغاً ضئيلاً، كتب جاري بيكر – الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل الذي وضح لنا اهمية راس المال البشري – بحث في اواخر الثمانينيات يلخص بدقة ما يعرف باقتصاديات التنظيم، استناداً على ما ذهب اليه ميلتون فريدمان في رسالة الدكتوراه الخاصة به، يفيد بيكر فيه ان الفئات النقابية قليلة العدد تكون ناجحة جداً في العملية السياسية، لماذا؟ لان أي تكاليف تنتج من استغلالهم للنظام لصالحهم توزع على شريحة كبيرة غير نقابية من السكان. نعود مرة اخرى لحديثنا عن الايثانول : فالاعلانات المتمثلة في الدعم الضريبي التي تبلغ 7 مليارات دولار تمنح لفئة قليلة العدد من المزارعين، الامر الذي يدر عليهم عظيم الربح وتوزع التكاليف على باقي السكان، أي الـ 98 بالمائة المتبقين، الامر الذي يجعلهم غير مبالين بقضية الايثانول وسط همومهم اليومية، وسيكون العكس صحيحاً مع خطتي لجعل الناخبين ممن يستخدمون اليد اليسرى يدفعون الاعانات للناخبين الذين يستعملون اليد اليمنى، ولكن ثمة شخص اعسر واحد فقط، من بين كل تسعة امريكيين تقريباً ،لذلك ان كان سيحصل كل ناخب على اعانة حكومية قدرها 100 دولار، فكل ناخب اعسر سيضطر لدفع 900 دولار كضرائب لتمويل الاعانة، الامر الذي سيتسبب في استشاطة امثالة غضبا، حتى انها قد تغدو اهم القضايا السياسية التي تؤرقهم، وسيبتهج من يستخدم يمناه لما سيحصل عليه من اعانة قيمتها 100 دولار، اما السياسي الماهر فسيعزز توقعاته المهنية بان ينحاز لجانب من يستخدمون اليد اليسرى. واليك هذا الاكتشاف الغريب الذي يوضح ما ناقشناه للتو: ففي الدول التي يشكل بها المزارعون نسبة ضئيلة من اجمالي عدد السكان، مثل الولايات المتحدة واوربا، توفر الحكومة المبالغ الضخمة كاعانات للمزراعين. ولكن في الدول التي يشكل بها المزارعون قطاعاً كبيراً من السكان نسبياً ، مثل الصين والهند، تكون مبالغ

الاعانات ضئيلة للغاية، بل على العكس، يجري اجبارهم على بيع المحاصيل باسعار اقل من سعر السوق حتى يتمكن سكان المدينة من الحصول على متطلبات الغذاء الاساسية باسعار رخيصة، ففي الحالة الاولى، يحظى المزارعون بالمساندة السياسية، وفي الحالة الثانية، هم الذين يدفعون للحكومة، ان ما يجعل تلك الامثلة على نسق واحد هو ان الفئة الكبيرة تدعم الفئة الصغيرة، اما في السياسة ، فا الامور الصغيرة هي التي تتحكم في الامور الكبيرة وقد يؤثر هذا بعمق في الاقتصاد. قد تؤدي الاف الاعانات الى موت محقق؛ تعد التكلفة التي انفقها دان روستنكاوسكي على موقف انتظار السيارات بمتحف العلوم والصناعة تكلفة غير كبيرة مقارنة باقتصادنا البالغ حجمة عشرة تريليون دولار، وكذلك منح الاعانات لمزارعي الذرة، من اجل صناعة الايثانول، والحماية التجارية لمنتجي السكر، والتنزيل الضريبي لشركات الأدوية التي لها نشاط في بورتو ريكو، ودعم الاسعار لُمصنعي منتجات الالبان ولكن في الاجمالي، تتجمع تكاليف كل تلك الاعانات – والآلاف منها على نفس المنوال – لتصبح تكاليف ضخمة، فتلك الامثلة الضئيلة من عدم الكفاءة ان اجتمعت مع بعضها البعض تبدأ من خرق وظيفة اقتصاد السوق الاساسية الا وهي استخدام المدخلات في انتاج سلع وخدمات ذات اكبر كفاءة ممكنة،فان اضطرت الحكومة لدعم سعر اللبن، تصبح المشكلة الحقيقية ان هناك اعداداً كبيرة من مصنعي منتجات الألبان، ان افضل تعريف سمعته للملجأ الضريبي هو انه نوع من الاستثمار او السلوك الذي لم يكن ليصبح ذي معنى في غياب الاعتبارات الضريبية، وهذه هي المشكلة هنا: لا يجب على الحكومة ان تعطي للأفراد دافعاً للقيام باعمال لم يكونا ليقوموا بها لو لم تكن اعطتهم ذلك الدافع. وبوجود كل الاسباب التي تجعل الحكومة الجيدة ليست فقط على جانب كبير من الاهمية ولكنها ضرورية ايضاً، ومع ذلك، فعندما يهتم الكونجرس باحدى المشكلات، ينتهي الامر بوجود الكثير من قطع الزينة على شجرة عيد الميلاد، لقد قام الراحل جورج ستيجلر – استاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو ، الحاصل على جائزة نوبل عام 1982م – باقتراح واثبات احد المفاهيم التي قد لا يتقبلها المنطق: وهو ان الشركات والصناعات تستفيد في اغلب الاحيان من القوانين التنظيمية الحكومية، وبالفعل، قد تستخدم الشركات والصناعات العملية السياسة لسن قوانين اما لمساعدتهم او للحد من حرية منافسيهم. هل يبدو هذا الحديث غير مألوف؟ اليك ما يحدث مثلاً مع ترخيص مزاولة مهنة التدريس، فكل ولاية في الولايات المتحدة تشترط على المعلمين بالمدارس الحكومية تنفيذ بعض الاجراءات قبل حصولهم على الترخيص، ولاقت هذه الفكرة اعجاب معظم الافراد وزادت الشروط للحصول على ترخيص في ولاية الينوي بشكل متزايد مع مرور الوقت، مره اخرى، بات هذا معقولاً نظراً لاهتمام الولايات المتحدة الشديد باصلاح التعليم الحكومي، ولكن عندما نبداء في تفحص سياسة هذا الترخيص، تغدو الامور اكثر ظلمة، فدائماً تساند اتحادات المعلمين – وهي احدى اكثر القوى السياسية فاعليه في الولايات المتحدة – الاصلاحات التي تشترط مرور المعلمين بتدريبات واختبارات اكثر صرامة قبل تعيينهم، ولكن اقرأ المكتوب بخط صغير، تعفي تلك القوانين تقريباً وبدون استثناء من يزاول مهنة التدريس بالفعل من أي شروط جديدة تطرأ لاستخراج التراخيص للمعلمين الجدد، بعبارة اخرى، يتعين على الافراد ممن يودون ان يصبحوا معلمين حضور حصص اضافية او اجتياز اختبارات جديدة، ولا يضطر للقيام بكل هذا المعلمون الموجودون بالفعل، وهذا لا يهم ان كانت قوانين منح التراخيص موضوعة لمصلحة الطلاب، فان كان قيم المعلمين باجراءات معينة امراً ضرورياً لمزاولة مهنة التدريس، فمن المفترض ان أي شخص يقف امام الطلاب ليلقي درساً يتعين عليه القيام بها هو الآخر. وحتى الجوانب الاخرى من القانون منح الترخيص ليست معقولة هي الاخرى ، فالمعلمون بالمدارس الخاصة، ومعظمهم لدية عشرات السنين من الخبرة لا يمكنهم التدريس في المدارس الحكومية دون اجتياز اختبارات قاسية (والتي من ضمنها اختبارات التدريس للطلاب) وغير الضرورية على الاطلاق ولا حتى لاساتذه الجامعة، عندما تقاعد البرت اينشتاين من جامعة برينكتون بنيو جيرسي، لم يكن مؤهلا من الناحية القانونية لتدريس الفيزياء لطلاب المدارس الثانوية، واذا نظرنا لواقع الامر سنندهش حين نعرف ان الباحثين اكتشفوا ان شروط الحصول على ترخيص العمل بالتدريس ليست ذات علاقة باداء المدرسين في الفصول، وسيبرهن السيد ستيجلر لنا على صحة هذه النقطة، فتلك الشروط لمنح التراخيص يستفيد منها المعلمون وليس الطلاب، فعندما يصبح من الصعب العمل بالتدريس يقل عدد المزاولين لتلك المهنة، الامر الذي يستفيد منه الموجودون بالفعل من المعلمين، فاي حاجز يمنع دخول افراد معينين يبدو جذاباً لمن يقفون خارجة. انا شخصياً اتحمس لكل انواع التراخيص الوظيفية (أي عندما تشترط الولاية ان يحصل الافراد على تراخيص قبل امتهان وظائف معينة) لقد تناولت رسالة الدكتوراه الخاصة بي شرحاً لاحد الانماط التي بدت شاذة في ولاية الينوي؛ فقد كانت الولاية تفرض شروطاً على الحلاقين والعاملين بتقليم وتجميل الاظافر لمنحهم تراخيص، ولم تفرض أي نوع من الشروط على عمال صيانة الكهرباء، فالاعمال المتعلقة بالكهرباء ان لم تتم كما ينبغي يمكن ان تتسبب في اشعال حي باكملة، اما تقليم الاظافر او قص الشعر على نحو سيء يبدو كارثة اكثر لطفاً بشكل نسبي، ومع ذلك، فالحلاقون وعمال تجميل الأظافر هم التابعون لنقابات في الولاية، يتلخص تفسير ذلك النوع من منح التراخيص في كلمين: اصحاب المصالح، فحجم وميزانية اتحادات هذه المهن في ولاية الينوي هي التي تتحكم في اهمية حصول الممتهنين الجدد على تراخيص

(كل العاملين بمهنة معينة قليلو العدد مقارنة باجمالي سكان الولاية، لذا كل هؤلاء الافراد يتمتعون بالميزة التي يتمتع بها مربو ماعز الموهير، فحجم وميزانية اتحاد مهنة ما يعكس الى أي مدى يجري تنظيم الافراد للانتفاع من وراء تلك المهنة) الرائع هو ان تنظيم ذلك الامر سياسياً عن طريق منح التراخيص يحمينا من الافراد الذين يكون من الخطر مزاولتهم لمهنة معينة ذات اتصال مباشر مع الجمهور (كل وفقاً لأهليته التي يحددها القانون) فقد كان جورج ستيجلر على حق: تسعى الفئات النقابية لتنظيم مهنها عن طريق التراخيص. تزاول الفئات النقابية قليلة العدد عملها على مسمع ومرأى من المجتمع، بل وتدفع المشرعين لإصدار تشريعا ليست بالضرورة تجلب النفع على بقيتنا يتسم أحياناً الاقتصاديون – وخاصة المهتمون باتساع نشاط الأسواق الحرة – بالعدائية تجاه الحكومة. فكلما اتسع نطاق سلطة الحكومة، زادت المساحة لأصحاب المصالح الخاصة لعقد الصفقات لصالحهم، تلك التي لا تمت بصلة للوظيفة التشريعية للحكومة التي اشرنا اليها. ان كان بامكان المجموعات قليلة العدد استخدام العملية التشريعية لصالحهم ، فبإمكانهم ايضاً ايقاف ما يتعارض مع مصالحهم ، او على الاقل محاولة ايقافه، لقد وصف جوزيف شومبيتر – الذي صاغ تعبير التدمير الخلاق – الرأسمالية على انها عملية تدمير متواصل للبنية القديمة، وخلق بنية اخرى جديدة. قد يستفيد العالم من هذا الامر، في حين تتضرر منه الشركات والصناعات التي تشكل البنية القديمة. وان الافراد الذين يقفون في طريق تقدم الرأسمالية — او التدمير من وجهة نظرهم — سيستخدمون شتى الوسائل التي يحتمل ان تحول دون حدوث عملية التدمير ، والسياسة[1] احدة تلك الوسائل ولماذا لا يستخدمونها؟ فالعملية التشريعية تساعد من يساعدون أنفسهم، والفئات التي تحاصرها المنافسة قد تسعى للحصول على حماية تجارية – وهي عملية انقاذ توفرها الحكومة – وقد تسعى لتحميل الافراد الاخرين ضرائب تقدم اليهم كمساعدة، او لفرض القيود على التقنيات المنافسة، او بعض الاجراءات من هذا القبيل، فتسريح العمالة او التعرض للافلاس امور تجعل من اللجوء للسياسة لطلب المساعدة امراً قهرياً. مالمشكلة اذا؟ المشكلة اننا لن نحصل على الفوائد الناتجة من البنية الاقتصادية الجديدة لو قرر رجال السياسة حماية البنية القديمة، يعلل روجر فرجسوسون جونيور، نائب رئيس مجلس محافظي البنك المركزي الامريكي ، هذه النقطة قائلاً :" ان واضعي السياسات الذين يفشلون في تقدير قيمة العلاقة بين الانتاج المتدفق الذي تصنعه الاوساط التنافسية وبين تكوين الثروة — سينتهي بهم الامر بتركيز جهودهم على الأساليب والمهارات الآخذة في التراجع. ومن ثم، يضعون سياسات تهدف الى حماية الضعفاء والتقنيات عتيقة الطراز التي من شأنها ان تعرقل مسيرة الاقتصاد عن المضي قدماً." تقوم السياسة بدافع من الشفقة بمد ايدي المساعدة الى من قصمت المنافسة ظهورهم. فان كان حدوث تغيير ما سيؤدي بنا الى التقدم، فلا بد اذن ان تصبح الكعكة الاقتصادية الاكبر حجماً، وان ازداد حجم الكعكة، فلا بد ان يحصل الخاسرون على نصيب منها : سواء في صورة إعانة تساعدهم على اجتياز المرحلة الانتقالية، او اعادة التأهيل الوظيفي، او أي نوع اخر من انواع المساعدة لمن طرحتهم المنافسة ارضاً حتى يقفوا على ارجلهم مرة اخرى، ان ما جعل اتفاقية امريكا الشمالية للتجارة الحرة مستساغة لدى الكثيرين فقرة بالاتفاقية نصت على تعويض العاملين الذين يتسبب توسع التجارة مع المكسيك في خسارتهم لوظائفهم. بالمثل، تستخدم الكثير من الولايات مبالغ التسويات القانونية السخية مع صناعة التبغ لتعويض مزارعي التبغ ممن يهدد رزقهم تناقص استخدام التبغ. ومع ذلك، ثمة فرق حاسم بين استخدام العملية السياسية لبناء شبكة أمان للمتضررين من التدمير الخلاق وبين استخدام السياسة لايقافة في المقام الاول. اليك ما حدث مع صناعة التلغراف وشركة بوني اكسبرس لتوصيل البريد: فقد كان الحل الوحيد لمساعدة عمال الشركة الذين جرى تشريدهم (بعد دخول صناعة التلغراف في مجال الاتصالات) هو اعادة تاهيلهم ليعملوا كعمال تلغراف، او نساعدهم عن طريق منع صناعة التلغراف تماماً، احيانا، تصنع العملية السياسية ما يشبه هذا الخيار الثاني؛ لأسباب شبيهه بمشكلة مربي ماعز الموهير. فالمكاسب الاقتصادية الناجمة عن المنافسة مكاسب ضخمة، ولكنها توزع على شريحة كبيرة من الناس؛ فالتكلفة تكون صغيرة نوعاً ما ولكنها مركزة للغاية. نتيجة لذلك، يصبح من الصعب على المستفيدين من التدمير الخلاق ملاحظة ما يسببه من ضرر لبعض الافراد ؛ فنجد الخاسرين محتشدين عند مكتب احد اعضاء الكونجرس طالبين الحماية ، مثلما سيفعل أي منا اذا تعرض رزقه او معيشته للخطر. وهذا ما يحدث في عالم التجارة الدولية التي يستفيد منها المستهلكون،فنجدنا ندفع أسعار اقل مقابل شراء الأحذية، والسيارات، والغذاء وكل السلع الاخرى التي يمكن ان تصنع على نحو افضل او باسعار ارخص في مكان اخر في العالم (او تصنع في بلدك باسعار اقل بسبب المنافسة). من هذا المنطلق، تتحول حياتنا للأفضل من وراء صغائر الامور التي لها تأثير تراكمي كبير. في عهد الرئيس كلينتون، قال وزير المالية السابق روبرت روبين ذات مرة: " ان المكاسب الاقتصادية العائدة من خفض التعريفات الجمركية التي كانت تبحثها المفاوضات خلال الثماني سنوات المنصرمة تمثل اكبر خفض ضريبي في تاريخ البشرية." ربما ما زالت الاحذية الأرخص ثمناً واجهزة التلفاز الأكثر جودة غير كافية لتجعل المواطن العادي يهتف مؤيداً للاتفاقيات التي تبرمها منظمة التجارة العالمية لنشر التجارة الحرة. في غضون ذلك، أرسل الاتحاد الفيدرالي للعمال

[1] تنحصر السياسة هنا في الديمقراطية.

قرابة ثلاثين عضواً من اعضائة لمؤتمر سياتل للاحتجاج ضد توسيع نطاق التجارة الحرة، وكانت حجتهم الواهية ان المنظمة تراودها مخاف بشان الاجور وظروف العمل في العالم النامي، وهذا هراء، فما كان يقلق الاتحاد هو الا يفقد الامريكيون وظائفهم، فمزيد من التجارة يعني توفير سلع أرخص لملايين المستهلكين الامريكيين، وكذلك فقدان الكثير لوظائفهم، واغلاق المصانع، وهذا بالتأكيد سيدفع العمال للتظاهر في الشوارع، مثلما حدث في التاريخ من قبل حينما حطم اللاضيون luddites وهم فرق من عمال الغزل والنسيج البريطاني، ماكينات صناعة النسيج احتجاجا على الاجور المنخفضة والبطالة التي تسببت فيها دخول تلك الماكينات؟ مع بداية القرن الخامس عشر، كانت الصين متقدمة تكنولوجيا كثيراً عن الغرب. فقد كانت تتمتع بالريادة في مجالات العلوم الزراعية والهندسة وحتى الطب البيطري. فقد كان الصينيون يسبكون الحديد قبل الميلاد بمائتي عام، أي قبل الاوروبيين بألف وخمسمائة عام. ومع ذلك، قامت الثورة الصناعية في اوروبا في حين ضعفت الحضارة الصينية، لماذا؟ يفرض احد التفسيرات التاريخية ان القادة الصينيين كانوا مهتمين بالاستقرار على حساب التقدم. ومن ثم حال هؤلاء القادة دون ظهور انماط جديدة من التغييرات المجتمعية، الامر الذي اعطى فرصة لقيام الثورة الصناعية في اوروبا فعلى سبيل المثال منع الحكام الصينيون في القرن الخامس عشر التجارة بالسفن التي تبحر لمدد طويلة لما في ذلك من مخاطرة، الامر الذي كبت التجارة، والتطور الاقتصادي، والاكتشاف، والتغييرات الاجتماعية المصاحبة له. لقد نجحنا في سن بعض القوانين التي تساعد على ان تعم الفائدة على الجميع،فعلى سبيل المثال، يسعى الرئيس الامريكي دائماً لوجود سلطة المسار السريع بالكونجرس للتفاوض في مجال الاتفاقات التجارية، يجب ان يصدق الكونجرس على اية اتفاقية يصل اليها المفاوضون، ولكن عن طريق التصويت بالاقتراعز فلم تعد هناك تلك العملية القديمة التي يستطيع فيها المشرعون اضافة التعديلات، المنطق هنا هو ان المشرعين ليس لديهم الصلاحية للتعديل في الاتفاقية باعفاء صناعات معينة من ان تنطبق عليها تلك الاتفاقيات؛ فاتفاقية التجارة، التي توفر حماية للبعض من ذوي المصالح الخاصة ذوي الاعداد القليلة في كل منطقة ، ليست اتفاقية جارة على الاطلاق. فعملية المسار السريع جعل من السياسيين رجال افعال لا اقوال فحسب. ان منظمة التجارة العالمية – التي يعيب فيها البعض على نحو خاطئ – هي في الواقع تفعل ما تفعلة سلطة المسار السريع ولكن على نطاق عالمي. فالتفاوض لإزالة العوائق امام التجارة في الكثير من البلدان — مع الوضع في الاعتبار ان كل بلد بها من يريدون تعزيز مصالحهم الخاصة – عمل في غاية الأهمية. فمنظمة التجارة العالمية تجعل من الاتفاقيات التجارية امراً يمكن التحكم به سياسياً، وذلك بواسطة تحديد الشروط التي يجب ان تتوافر في الدول التي ترغب في الانظمام الى تلك الاتفاقيات ، ومن بعض تلك الشروط: الأسواق المفتوحة، والغاء الاعانات، والغاء التعريفات الجمركية .. الخ. هذا هو سعر العضوية، فالدول التي تنضم الى الاتفاقية تحصل على حق المشاركة في اسواق كل الدول الأعضاء بالاتفاقية، الامر الذي يشكل عامل ترغيب قوي يحفز المشرعين على رفض الاعانات المقدمة لمربي ماعز الموهير. فلندع الان انتقاد السياسيين قليلاً؛ في خريف عام 2000م، كنت على وشك ان اتقلد منصباً سياسياً ، فلقد جرى انتخابي رئيساً لجمعية ملاك المنازل في بلدة سيميناري (ربما تعد كلمة "تم انتخابي" اقوى مما حدث بالفعل؛ فلقد سألني الرئيس هل كنت ارغب في تولي هذا المنصب، وكنت ساذجاً بما يكفي لأعتذر له رافضاً) خلال نفس تلك الفترة تقريباً، اعلنت هيئة النقل بولاية يشكاغو خططها لتوسيع محطة القطار العلوي، لتقترب كثيراً من منازلنا نحن القاطنين في هذا الجوار. اتى هذا التوسيع المقترح في صالح الامريكيين ذوي الاحتياجات الخاصة جسمانياً، كما ستسمح هيئة النقل بشيكاغو بالتعديلات لاستيعاب مزيد من الركاب، ومن ثم ستنقل خط سير القطار العلوي (بكل الضوضاء المصاحبة له) الى مكان اقرب بثلاثين قدماً من منازلنا، باختصار، كانت تلك الخطة جيدة بالنسبة للنقل العام في شيكاغو وسيئة بالنسبة لاتحاد ملاك المنازل. ولكن لو كان الاتحاد تحت قيادتي الممتازة ، لكنا كتبنا الرسائل، وعقدنا الاجتماعات، واستشرنا منفذي المشروع، وقدمنا الخطط البديلة (التي كانت بعضها سيتضمن مصادرة وهدم المنازل في مكان اخر في الجوار) فلا يخصني ان تبقي منطقة فوليرتون افينيو بلا محطة قطار علوي جديدة حتى الآن. واليكم هذه الحقيقة ايها السيدات والسادة: إننا جميعاً أصحاب مصالح خاصة، قد لا تكون مربياً لماغز الأنجورا، او زارع ذرة ، ولكنك بالتاكيد تنتمي لفئة ما – وربما لاكثر من فئة واحدة – ذات مصالح خاصة: ربما تكون مهنة ما، او فئة عريقة ، او فئة سكانية ، او حيا بالجوار ، او صناعة ، او منطقة بالدولة، وكما في المقولة القدمية :"وضع الشخص يحدد اراءه" من السهل ان تقول ان رجال السياسة يجب ان يتخذوا القرار الصائب، ان الفكرة الغابرة عن القرارات الصعبة صحيحة، فاتخاذ القرار الصائب – أي القرار الذي تغلب منافعة على تكاليفة – لن يجعل الافراد يهللون له في سرور، من النادر جداً ان يلاحظ الاشخاص الذين تسببت تلك القرارات في تحسين اوضاعهم الاقتصادية، ان هذا القرار هو الذي تسبب لهم في هذه الفائدة، ومن المحتمل جداً ان تجد القلائل ممن تتضرروا من مثل هذا القرار يحتجون بقذف سيارتك بسيل من ثمار الطماطم. هل تغير برامج الاصلاح المالي من أي شيء؟ اذ فعلت ذلك ستكون فقط تغييرات هامشية، ان الاموال بالتاكيد احد الوسائل التي تجذب انتباه رجال السياسة ، ولكن هناك اخرين يمكن اللجوء اليهم ايضاً، فان كان مصنعو منتجات الألبان (الذين يستفيدون

من الاسعار المدعمة فيدراليا) لا يمكنهم دفع المال، فيمكنهم اللجوء الى اعضاء اللوبي، وقرع الأجراس، وعقد الاجتماعات، وكتابة الرسائل، والتهديد بالإضراب عن الطعام، والتصويت لصالح الأحزاب المعارضة، لا تغير حملات الاصلاح المالي من حقيقة ان مزارعي منتجات الالبان يهتمون للغاية بالدعم الذي يتلقونه، ولا يكترث بها من يدفعون الضرائب لتمويل هذه الاعانات على الاطلاق، لهذا السبب تنحاز الديمقراطية دائماً للفئات النقابية قليلة العدد على حساب الفئات الكبيرة الأكثر انتشاراً. ذكر بوب كيري ذات مرة – عضو مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي عن ولاية نبراسكا – أنه لا يعتقد ان برامج الاصلاح المالي قد تغير الكثير، حيث يقول في صحيفة ذا نيويركر :"لن يختفي اسوأ انواع الفساد الذي نجده في الاجواء السياسة حتى لو قمنا باقصى حملات تمويل لتلك البرامج" ويضيف" سأذكر امراً سيجعلكم تستاءون مني : لو كان علي الاختيار بين القاء جملة اطرائية لمدة ست وعشرين ثانية يجعلكم تصفقون لي، وبين اخباركم بالحقيقية وسماع أصوات الازدراء ، فسأختار الهتاف والتصفيق" لذا اذا سألني احدهم مرة اخرى : لماذا لا تجعل معرفتنا المتزايدة بالسياسة العامة من هذا العالم عالماً مثالياً ؟ سيكون هذا الفصل هو اجابتي الكاملة "[1] ولذلك يؤمن الاقتصاديين بشده بانه في ظل فشل الديمقراطية بأنه لا يوجد ما يسمى بنظام سياسي امثل "فلا مناص من ان قادة الدول ليس لديهم مناعة ضد سياسات جماعات المصالح: اذ ان تفضيل مصلحة جمهور الناخبين في فلوريدا خلال الانتخابات الرئاسية الاخيرة يضمن الحماية لمصنعي السكر على حساب باقي الامة، اذ ما من نظام يسمى بالنظام السياسي المثالي"[2] والذي يخدم الصالح العام لجميع الناس ، وليس هذا فحسب بل ان الديمقراطية تعتبر هدف لتحقيق الربح المالي فعلى سبيل المثال تشكل قيمة الشركة وقيمة اسهمها هدفاً للهجوم الفكري (هناك ما يسمى اشاعة او اخبار غير رسمية والاخبار تنتقل لتكون اشاعات وأخبار غير رسمية) والسبب في كوننا نساهم كل هذه المساهمات في هذا الحزب السياسي وذاك الحزب السياسي و هذا الشخص يسعى لأن يكون العمدة وهذا الشخص يسعى لان يكون عضو مجلس البلدية هو اننا عندما نستثمر في هذه الاحزاب ونحصل على هذه المناصب فإننا نحصل بذلك على الأخبار والمعلومات، والمعلومات في السوق تعني المال (بهذه المناصب سنتمكن من معرفة حقائق وأخبار لا يعلمها عامة الناس وهذه الحقائق والاخبار ستمكننا من معرفة سير السوق وكيفية الحفاظ على المال وتجنب الخسارة الى جانب انها ستمكننا من اطلاق الاشاعات عبر اجهزة الدوله لتحقيق الربح على حساب المغفلين) والاسواق المالية تريد طريق للوصول للمعلومات وهذا العمل يسمى تجارة العارفين ببواطن الامور ، والعارفين ببواطن الامور هم حقيقة من يستحوذون على كل الارباح في البورصة ، والبقية لا يجنون شيئاً ؛ بل ان الديمقراطية تحتوي على عيب جوهري في اصل العملية ذاتها فمن عيوب تمويل الحملات الانتخابية بانهم يدعون انهم يفكرون بمعايير ديمقراطية ، وهو مستحيل في نظام نقدي ، فاذا كان لديك المزيد من المال للإعلان عن موقفك ، فهذه ليست ديمقراطية ، فهي تخدم من هم في مراكز متميزة تفاضلية " فهي دائماً دكتاتورية نخبوية " للغني مالياً او المصارفة المسيطرين على القطاعات المالية، يقول ستيفن دوبنر "من الحقائق البديهية المتعلقة بالسياسة كلها تبقى واحده منها اكثر من البقية : المال يشتري الانتخابات و يوافق معظم الناس على ان للمال تأثيراً كبيراً في الانتخابات وان الكثير من المال ينفق على الحملات السياسية ولكي نجد العلاقة بين المال والانتخابات ،فمن المفيد التفكير بالحوافز، وهي تلعب دوراً في تمويل الحملات، ولنقل :انك من الاشخاص الذين قد يساهمون بالف دولار لصالح مرشح ما، ان القصة هي انك تعطي المال في حالة او في حالتين: سباق قريب من حيث تعتقد ان المال سوف يؤثر في النتيجة، او حملة يكون فيها احد المرشحين متأكداً من الفوز وتود ان تنعم بالفوز المنعكس او ان تتلقى بعضاً من الاعتبار في المستقبل[3] ونحن معتادون تماماً على التصريحات العامة والكاذبة للسياسيين انفسهم. لكن الناخبين يكذبون ايضاً، فكر بالانتخاب بين مرشح اسود ومرشح ابيض. هل يمكن للناخبين البيض، ان يكذبوا في استطلاعات الرأي، فيدعون انهم سيصوتون للمرشح الاسود حتى يبدو انهم غير مهتمين للون اكثر مما هم بالواقع؟ ما بين ديفيد دينكنز (وهو مرشح اسود) ورودولف غويلياني (وهو مرشح ابيض)، فاز دينكنز بنقاط قليلة، ومع ان ديكينز اصبح اول عمدة اسود للمدينة، فهامش فوزة البسيط كان مفاجأة؛ لان استطلاعات الرأي قبل الانتخابات أظهرت ان ديكينز سيفوز بفارق ما يقارب من 15 نقطة، وعندما ترشح ديفيد ديوك المتعصب لسيادة البيض لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في 1990 جمع ما يقرب من 20% زيادة، حسبما قدرت استطلاعات الراي التي اجريت قبل الانتخابات، وهذا اشارة الى ان الآف الناخبين من لويزيانا كانوا يريدون القول بانهم يفضلون مرشحاً يهتم بالتمييز العنصري، لقد اثبت ديوك مع انه لم ينجح بالفوز في المركز السياسي انه كان غالباً فيما يسعى اليه هو نفسه السيد باستغلال المعلومات، وأنه كالساحر العظيم في جمعية الكوكلوكس كلان فاستطاع ان يجمع قائمة بريد لآلاف من أعضاء الجمعية (من المراتب والملفات) والمؤيدين الآخرين الذين اصبحوا في النهاية قاعدته السياسية. ولم يمتنع باستخدام

1الاقتصاد عارياً ص186-200فحة.
2المخبر الاقتصادي صـ230فحة.
3 او وضع المرشح الذي تريد

القائمة فقط لنفسة، لكنه باعها مقابل 150000 دولار الى حاكم لويزيانا. وبعد سنوات سيستخدم ديوك القائمة شخصياً، لذلك ترك مؤيديه يعرفون بأنه عانى من اوقات عصيبة وافتتاح تبرعاتهم. وبهذه الطريقة تمكن ديوك من جمع مئات الآلاف من الدولارات لاستمرار عمله في مجال سيادة اللون الابيض، وشرح ذلك الى مؤيدية برسالة يقول فيها: انه مفلس جداً الى درجة كان فيها البنك يحاول امتلاك بيته. وفي الحقيقة كان ديوك قد باع بيته بربح كبير (ولا يعرف ان كان قد استخدم وسيطاً عقارياً) ومعظم المال الذي جمعه من مؤيديه كان يستخدم لارضاء عادة لعب القمار عند ديوك، وليس لترويج قضية سيادة اللون الابيض. وكان ترشحه لعبة صغيرة حلوة للكسب. الى ان اعتقل واودع السجن الاتحادي في بيغ سبرينغ، تكساس"[1] ولك ان تتخيل هذه المساحه التي حضي بها ديوك كيف يمكن للأسواق المالية استغلالها ، وقد يتخيل أي شخص بان للديمقراطية أي اثر في الثورة الصناعية او في أي تقدم شهده العالم ، وهذا غير صحيح تماماً ، يقول غريغوري كلارك "طالما انه باستطاعتنا العثور على امثله عن مجتمعات مالثوسية ، مثل انكلترا ابان العصور الوسطى ، محفزة بالكامل ولكنها لم تشهد وتيره تقدم تكنولوجي بطيئة في عصر ما قبل الصناعة ، سيكون ذلك بمثابة دليل على انه لا يمكن ان تكون المؤسسات الرسمية سبب هذه الهيمنة الطويلة للحقبة المالثوسية وفقاً للطريقة البسيطة التي يتخيلها اغلب الخبراء الاقتصاديين بشكل روتيني" [2] من المثير ان نلاحظ كيف تبرز شخصيات غير معروفة بشكل سحري على المسرح السياسي كمرشحين للرئاسة في امريكا مثلاً (اوباما وريغن)، و قبل ان تنتبه للأمر بطريقه ما، تجد نفسك مضطراً للاختيار بين احد هذه الشخصيات او مجموعة صغيرة من فاحشي الثراء والذين " بصورة مريبة " تكون لديهم نفس الآراء الاجتماعية العامة ، ومن الواضح انها مهزلة ، عندما يتم ترشيح اشخاص معينين ، والسبب أنها قد تمت الموافقة عليهم مسبقاً من قبل السلطات المالية التي تدير العرض في الحقيقة غالباً ما يظن الكثير من الذين يدركون وهم الديمقراطية هذا "لو كنا فقط نستطيع ايصال سياسيينا الشرفاء الاخلاقيين الى سدة الحكم بعد ذلك سنكون على ما يرام" حسناً في حين ان هذه الفكرة بالطبع تبدو معقولة في نظرنا العالمي الموجه مؤسساتياً لكنه من سوء الحظ مغالطة اخرى ، عندما ندرك ما هو مهم حقاً على ارض الواقع " المؤسسة السياسية وبالتالي السياسيين انفسهم " ليس لديهم اية صلة حقيقة بما يجعل عالمنا ومجتمعنا يعمل على المدى القصير في ظل اسواق ماليه خاصة و في فتره انتخابية كما في الانظمة الديمقراطية وفشل النظرية الاقتصادية في التحديات الفكرية وتركز قوة المال في القطاع المالي ولعل ريغن و اوباما احد الامثلة التي سنتطرق اليها قبل نهاية الكتاب والتي تثبت فشل نظرية سياسيينا الشرفاء. جيمس بوكنان جونيور الحاصل على جائزة نوبل للسلام عن ابحاثة في ان النظام السياسي سيفسد مهما عملنا كان يضع كل افتراضاته في ظل الديمقراطية، بمعنى ان السياسة يفسدها المال في ظل الديمقراطية وبما ان الديمقراطية فاسدة باي طريقة كانت وفاشلة ولم يكن لها اثر في حقيقة ما وصلنا اليه فالحل يكمن في نظام سياسي جديد ولكن عقيدة الديمقراطية تدعمها ثغرة بالغة الخطورة وهو الامان الوهمي المفترض، بمعنى ان الناس يفضلون الديمقراطية لأسباب نفسية ايضاً وهي غير حقيقية، اذا اردت مثال للمقارنة بين النظام الديمقراطي والمخاوف من النظام السياسي في الفصل القادم فاليك المثال التالي "فكر في والدي ابنة عمرها ثماني سنوات واسمها لنفرض (مولي) ، وافضل صديقتين لها هما آمي وايماني، تعيشان قريباً منها، يعرف والدا مولي ان آمي تحتفظ بمسدس في بيتها، لذا منعا مولي من اللعب هناك، يعرف والدا مولي ان آمي تحتفظ بمسدس في بيتها، لذا منعا مولي من اللعب هناك. وبدلاً من ذلك، تمضي مولي الكثير من وقتها في بيت ايماني، حيث يوجد مسبح في الحديق الخلفية، ويشعر اهل مولي سعادة ؛ لانهما اتخذا هذا الخيار لحماية ابنتهما ولكن بحسب المعطيات، لم يكن اختيارهما ذكياً مطلقاً ففي سنة معينة غرق طفل واحد في مسبح من كل 11000 يسكنون في المناطق السكنية في الولايات المتحدة. (وفي قطر فيه 6 ملايين مسبح، هذا يعني ان ما يقرب من 550 طفلاً تحت سن العشر سنوات يغرقون كل سنة.) هنا طفل يقتل من كل مليون مسدس (وفي بلد يقدر ان فيه 200 مليون مسدس، هذا يعني ان ما يقرب من 175 طفلاً تحت سن العشر سنوات يقتلون بالمسدسات) ان احتمال الموت في المسبح (1 من 11000) مقابل الموت بالمسدس (1 من مليون او اكثر) ليس احتمالاً قريباً،فمن المحتمل ان تموت مولي اكثر من 100 مرة في حادث بالمسبح في بيت ايماني من الموت بالمسدس في بيت آمي. لكن معظمنا مثل والدي مولي، نقدر الخطر تقديراً مرعباً. اوضح هذه النقطة بيتر ساندمان، وهو يصف نفسه (مستشاراً بتوضيح الخطر) في برنستون، نيوجرسي في اوائل سنة 2004 بعدما أثارت حالة من مرض جنون البقر في الولايات المتحدة حماساً ضد البقر. قال ساندمان لمجلة نيويورك تايمز: (ان الحقيقة الاساسية هي ان الاخطار التي اخافت الناس، والاخطار التي تقتل الناس، هما حقيقتان مختلفتان) وقدم ساندمان مقارنة بين مرض جنون البقر (وهو تهديد مخيف جداً، لكنه نادر جداً) وانتشار الفيروسات التي يحملها الطعام في المطبخ المنزلي العادي (وهو عام، ولكن ليس مخيفاً جداً). يقول ساندمان :ان الاخطار التي نستطيع السيطرة عليها هي مصدر لغضب اقل

1الاقتصاد العجيب صـ97-98ـفحة.
2الاقتصاد العالمي صـ223ـفحة.

من الاخطار التي لا ليست تحت سيطرتنا ففي حالة جنون البقر، اشعر ان المرض خارج عن سيطرتي فلا استطيع القول: ان كان في اللحم فيروسات ام لا ولا استطيع رؤيتها، ولا استطيع ان اسميها بينما الاوساخ في مطبخي هي تحت سيطرتي تماماً فاستطيع ان انظف الاسفنجة واستطيع ان انظف الارض. ان مبدأ (السيطرة) عند ساندمان يمكن ان يفسر لماذا يخشى الناس الطيران اكثر من خوفهم من قيادة السيارة، فهم يفكرون كما يلي : بما انني اسيطر على السيارة فانا الذي احتفظ بسلامتي، بينما لا استطيع السيطرة على الطائرة فانها تحت رحمة عدد كبير من العوامل الخارجية. اذن ايهما يجب ان نخشاه فعلاً،الطيران ام قيادة السيار؟ قد يساعد في البداية طرح سؤال اكثر جوهرية ؛ مالذي نخافة بالتحديد ؟ ربما الموت. لكن الخوف من الموت يحتاج الى تضييق. طبعاً نعرف جميعنا اننا مقدر علينا لموت، وقد نقلق بشأنه بصورة عرضية ولكن اذا علمت ان احتمال موتك في العام القادم هو 10% فانك ستقلق أكثر، وربما تختار ان تعيش بطريقة مختلفة وان علمت ان احتمال موتك في الدقيقة الآتية هو 10% فانك من المحتمل ان تفزع. اذن ان الاحتمال الاكبر للموت هو ما يدفعنا الى الخوف، وهذا يعني ان الطريقة المعقولة أكثر هي حساب الخوف من الموت يجعلنا نفكر فيه على أساس الساعة. فان كنت ستقوم برحلة ، ولديك خيار قيادة السيارة او ركوب الطائرة، فانك قد ترغب في ان تفكر بمعدل الموت في الساعة في القيادة مقابل الطيران، فانك قد ترغب في ان تفكر بمعدل الموت في الساعة في القيادة مقابل الطيران. صحيح ان العديد من الناس يموتون في الولايات كل سنة في حوادث السيارات (ما يقرب من 40 الف) اكثر من حوادث الطائرات (اقل من 1 بالألف). ولكن من الصحيح ايضاً ان معظم الناس يمضون وقتاً اطول في سياراتهم مما يقضونه في الطائرات"[1] لكن الفارق يظل كبير بشكل مخيف جداً ، ولكن ذلك يحصل لان الناس يحسون بانهم يسيطرون على السيارة الا ان هناك حقيقة وهي اننا لا نتحكم بالطيران رغم امنه، وان لم نكن نحن بالضبط الا ان الطيار هو من يتحكم في الطائرة ،وفي النظام السياسي مالذي نخافه بالضبط ربما الفقر! المشاكل الاجتماعية! انفلات الامن! وكلها متوفرة في النظام الاقتصادي السابق والذي سينتجها النظام السياسي الجديد. ليس المنطق البسيط للسياسيين هو الذي يستطيع حل المشاكل كلها (خاصة الاقتصادية في القضايا التي أوضحتها في كلاً من نظرية المخاطرة وتدخل الدولة في السوق الوهمية ورفع يدها من السوق الحقيقية) لانهم لا يعرفون اساساً كيفية حلها ، حتى ولو كانوا صادقين ، فهم لا يعرفون كيفية حل تلك المشاكل , وكذلك نظام الحكم لا يعرف الناس ماهي الطريقة المثلى للحكم في ظل فشل الانظمة المختلفة وبالأخص الديمقراطية، ان الازدهار هو الهدف وما كانت النظريات الديمقراطية والاشتراكية سوى طريقاً لهذا الهدف، وليس للنهايات بحد ذاتها ويجب ان نلاحظ انه يجب ان لا يهتم احد لطبيعة الوسيلة طالما أنها تعطي النتيجة المطلوبة ولكن تكمن المشكلة في ان البنوك تحتاج حقيقتاً الى الديمقراطية، لأنها تملك المادة فاذا لم تستطع تمرير ما تريده من خلال المال تستطيع اثارة الشارع ضد الدولة وتستطيع ايضاً ان تدفع اكثر واكثر للحصول على نتائج الانتخابات التي تريد، واذا فشلت في المرة القادمة تستطيع ان تحقق ما تريد من خلال الرشوة وتحاول في المرات القادمة وتستمر الدول في قلاقل، حتى يحقق المصارفة ما يريدون، وهو ما يسانده حقيقية ان أي نظام حكم "موقت" سيضع الارباح قبل الناس كما يخبرنا الاقتصاد ما دمنا لسنا في مدينة افلاطون الفاضلة ، بينما ذلك اقل حصول بكثير في نظام حكم "دائم" وهذه حقيقة وهي ما ادركها الرئيس الاوكراني في شكل النظام الحقيقي الذي يحتاجه الناس ولذلك توجه لروسيا بدلا عن اوروبا الديمقراطية بعد ان ذهب اليها مسبقاً الا ان روسيا في الوهلة الاولى وبسبب خوف الناس (من ضمنهم الادارة الروسية) ورعبهم من أي شيء يقال ضد الديمقراطية ذهبت في اتجاه التعاون مع المعارضة ، وكانت تنوي الاستمرار على هذا كما بينت كل التقارير الاخبارية، لولا ان اخذتها العصبية القومية على جزيرة القرم. لمعرفة ما اقصده ما عليك سوى سؤال جميع المحيطين بالرئيس الاوكراني السابق عن شخص الرئيس ذاته والاجابه ستكون بألاجماع على نزاهته وذكائه وكل صفاته الحميدة وانهم تفاجأوا عندما قام بقتل المتظاهرين ولست مع قتل المتظاهرين ولكن اجتهاده المصحوب بذكاء كافي لان يدرك مدى امتداد الخلل في شكل النظام الديمقراطي هو ما دفعه لذلك وكما ذكرنا سابقاً بالتفصيل بان الحكومة اذا اردت تطبيق السوق الحر في ظل نظام ديمقراطي فان البنوك بالطبع لن تسمح بذلك وسلاحها الوحيد هو الديمقراطية.

وافضل مثال لمعرفة هشاشة الديمقراطية اقتصادياً هي الازمة العالمية ولو لم يتغاضى المسؤلين القادمين من خلال الديمقراطية عن ثغرات واضحة لا خلاف عليها لما شهدنا ازمة عالمية قط اظف الى التبلد الناتج ان قل الحافز الذي تنتجه الديمقراطية بمعنى انه في وضع كارثي مثل الذي رأيناه في الازمة العالمية وفي طريق حدوثة ترى الانظمة الديمقراطية تخلق لك وضع من التبلد مثلاً من الذي كان سيعارض الازمة العالمية؟ البنوك التي تكسب النقود واخترعت النظام برمته؟ ام الاسر الذين يحصلون على منازلهم؟ ام الساسة اصحاب مقومات السعادة التي يخافون من زوالها؟ لا احد طبعاً

1الاقتصاد العجيب صـ165-166ـفة.

والسبب من جديد كما يخبرنا الاقتصاد هي الديمقراطية !ان ديمقراطية مليئة بالثغرات التي لا تملئها الا النقود فهي مثلاً تضطرك لان تخرج الى الشوارع للمظاهرات لأنك من بين مئات الالاف الذين فقدو اعمالهم في نفس الاسبوع ومع كل هذه المظاهرات الا انه لا طائل من ورائها و لا طائل منها.

مخلوقات فضائية (جنودك المخلصين) : الأيديولوجية

عليك ان تتذكر بان اولئك الذين يتخلون عن الحرية سعياً وراء بعض الامن لا يستحقون امناً ولا حرية فاذا تنازل رجل الدولة الاول عن حريته وبالتالي حرية الشعب بأكمله للاسواق المالية فهو لا يستحق امناً ولا حرية ويجب ازالته بالقوه مباشرتاً فبعد ان ثبت فشل الديمقراطية كما بينا في الفصل السابق السؤال المهم هو ما هو البديل؟! والسؤال الاهم هو من سيكون الرجل المناسب للحكم؟ اذا كان هناك جواب في كلمه واحده ستكون انت! نعم انت، لقد لاحظت من خلال مسيرتي في علم الاقتصاد انه كلما كان رجل الاقتصاد يحظى بمستوى ذكاء اقل نسبياً كلما اقتربت نظريته من الصواب ولذلك اعتقد انه على الاقتصاديين ان يتعلموا التواضع. يطلق على المخلوقات الفضائية على نوعين من البشر ، النوع الاول هم الموظفين الوهميين (بسبب الفساد) ويقصد ان هؤلاء الموضفون لا يوجدون على هذا الكوكب ولكن توجد اسمائهم على قوائم المرتبات فقط لا غير اما النوع الثاني فهو من اختراعي وهو الذي يستطيع ان يرى الى كوكب الارض بشكل كامل ويعرف كل شيء اساسي وبالتالي يكون باستطاعته ان يساعد الناس على تخطي اكبر المصائب وهي القوة التي يجب ان يستند عليها رجل الدولة الاول في نظام الحكم جديد، ولهذا اضفت هذا الفصل الذي لم اخطط لادراجة منذ البداية، فبعد ان قمنا بوضع الديمقراطية تحت المجهر الاقتصادي لنرى ماهيتها سوف اتطرق لأهم قضية وهي القضية الجوهرية في هذا الكتاب والتي تتحدث عن الكيفية في فرض هذا النظام الاقتصادي وما هو النظام السياسي الامثل لتطبيق هذى النظام الاقتصادي فما فائدة وجود افضل نظام اقتصادي فيما لا يمكن تطبيقة؟ وقد قيدت النظرية السياسية بشروط بسيطه يمكن للجميع فهمها لا تتعدى بنودها الخمسة عشر ، ولا يمكن تطبيق هذا النظام السياسي اذا لم نتمكن من استيعاب النظام الاقتصادي الذي يجمع عليه الاقتصاديين وبما ان علماء الاقتصاد كانوا لا يعرفون كيف يتفقون في السابق لانهم لم يفهموا نظرية المخاطرة لذلك قمت بتوضيح هذه النظرية اولاً وعليه فسوف اوضح ماهي الطريقة المثلى لاستخدام الطريقة التي يمكن رجل الدوله الاول استخدامها واستغلالها لمصلحة الجميع. ولكن للوصول الى هذا النظام السياسي الامثل هناك عيب جوهري لدى القادة الفاعلين التابعين للقطاع الخاص او العام يجب التخلص منه اولاً وهو امر مشترك يتلخص برفضهم جميعاً التقيد بايديولوجية واحده والسعي الى ايجاد نتائج علميه الا ان ما يتمناه كل عالم اقتصاد ان نضمن افضل النتائج الاقتصادية لكل العصور ووضع نظام سياسي بامكانه تطبيق هذا النظام فلا يهم لون القطه اكانت سوداء ام بيضاء طالما انها تقوم بامساك الفئران كما قال رئيس الوزراء الصيني السابق.
ولكن لكي تكون انت الشخص الذي سيحكم هناك 15 قانوناً يجب ان تلتزم بها وهي شروط اقتصادية وخارج هذه الـ15 قانوناً تكون كل الامور سواء بمعنى اذا استثنينا تلك الخمسة عشر فقط وهي التي تضمن افضل نظام اقتصادي في كل العصور فخارج هذه الخمسة عشر شرطاً مهما كان قرارك خاطئ فكل الامور سواء حينها ومهما كانت القدرات العقلية لك فانت الشخص المناسب للحكم بل يجب ان تؤمن بانك اذا قفزت خارج هذه الخمسة عشر شرطاً من اعلى منحدر فانه لا يوجد قاع لترتطم به لذا لا تتردد باي قرار. هناك نظرية جميلة جداً استوقفتني كثيراً وطالما الهمتني في الكثير من مراحل حياتي وارجوا ان تلهم الجميع!! هذه النظرية هي كالتالي:

اذا افترضنا بان الحروف الابجدية باللغة الانجليزية وهي A B C D E F G H I J K L M N O P G R S T U V W X Y Z
تساوي 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26
أي اذا اعطي كل حرف في اللغة وزناً بناءً على ترتيبه الابجدي، مثلاً اول حرف هو A ووزنه يساوي 1 واخر حرف Z ووزنه يساوي 26 ، فان :
العمل الجاد

H+A+R+D+W+O+R+K =8+1+18+4+23+15+18+11= 98%

المعرفة

K+N+O+W+L+E+D+G+E =11+14+15+23+12+5+4+7+5=96%

الحب

L+O+V+E =12+15+22+5=54%

الحظ

L+U+C+K =12+21+3+11=47%

لا شيء مما سبق سوف يعطيك نتيجة 100% التي تريد ، اذاً هل هي النقود ؟؟ طبعا لا!!!

النقود

M+O+N+E+Y=13+15+14+5+25=72%

القيادة ؟ ايضاً لا !!

القيادة

L+E+A+D+E+R+S+H+I+P =12+5+1+4+5+18+19+8+9+16=97%

لكل مشكلة حل ، فقط ربما اذا غيرنا سلوكنا واسلوبنا في التعامل معها.

فالسلوك او التصرف يكون

A+T+T+I+T+U+D+E =1+20+20+9+20+21+4+5=100%

اذا اذا غيرنا سلوكنا تجاه الحياة ، سوف نحدث تغيير حقيقي في العالم

في الحقيقة انت تتعامل مع سلوك الانسان ، وسلوك الانسان يبدو انه يتحدد بيئياً ، معنى ذلك اذا تمت تربيتك من قبل هنود السيمينول منذ كنت طفلاً ، ولم تر أي شيء اخر ، فكنت ستحافظ على نظم قيمك تلك، وهذا ينطبق على الامم والأفراد، لأن الاسر تحاول تلقين أطفالها على دينهم المعين ووطنهم، وجعلهم يشعرون أنهم جزء من ذلك، وقاموا ببناء مجتمع، وسموه "مؤسس مسبقاً" لقد انشؤوا وجهة نظر يمكن العمل انطلاقاً منها، ويسعون لتكريس ذلك، لكن في الحقيقة كل المجتمعات يتم توجيهها وليست"مؤسسه مسبقاً" ولذا فهي تحارب الأفكار الجديدة، التي من شأنها ان تتداخل مع "المؤسسة مسبقاً" فالناس عادتاً لا يبحثون عن الدولة لتغيير الاشياء ولكن لإبقاء الامور على ماهي عليه، ان الشيء الوحيد الذي بامكانك ان تقوم بتغييره هو فكرك فالحقيقة هي ان النداءات القديمة للعصبية والعرقية، والجنسية والوطنية والقومية بدأت بالفشل بل فشلت الغالبية العظمى منها كما انك لا تستطيع ان تغير العرق او الجنس او البلد التي ولدت فيها، اما مسألة من انا وهل انا جيد او سيء محقق لأهدافي ام لا كل ذلك نتعلمه على الطريق انها مجرد رحلة ويمكننا تغييرها في أي وقت نريد، انها ليست سوى خيارات، (لذلك يجب ان تتأكد بانك تلعب اللعبة الصحيحة اذا اكتشفت انك كنت تلعب اللعبة الخاطئة) فاللعبة هي ان تكتشف ماذا تريد ان تصل اليه عبر اكتشاف من انت فيها، فمن لا يعتمد على حسن الطالع يحفظ نفسه على أفضل حال، دعني اجعل الامر واضحاً اساس النجاح هو عندما لا تميل الى التمسك بالقيود الفكرية الحالية "كالنظام الاقتصادي العالمي الحالي على سبيل المثال" فبالفعل تجد من ناحية من النواحي ان الشيوعية والاشتراكية والفاشية ونظم المشاريع الحرة وجميع الثقافات الفرعية الاخرى هي نفسها او كان لها جميعاً مصدر واحد جميعاً لذلك يجب ان تكون مستعد للتغيير، وسترى الى أي مدى تبلغ اهمية ان تحدث تغييرا ثورياً في العقل البشري، فالأزمة ازمة وعي واعتقد بانها ازمة لا يمكنها ان تتقبل القواعد القديمة لمدة اطول او الانماط القديمة او التقاليد القديمة، وهذا التغيير يجب ان يعتمد على عنصر واحيد ثابت مع كل التغيرات والحوادث العظيمة التي حصلت فلا زال هناك عنصر كما كان لم يتغير وسيستمر لأن يكون كذلك (هذا العنصر هو الانسان فهو لا يزال استملاكي وتنافسي) وقد بنا مجتمعات بالتوازي مع هذه الصفات، ولذلك يجب عليك ان تتأكد من ان تجعل هذه الصفات تعمل دائماً لصالحك، و اكثر سمة اساسية يجب استغلالها هي سمة ضرورة البقاء، لنقول في اسواء الحالات ان العلاقات بين السياسة وبين الانسان هي علاقة تبادل منفعة بمعنى ان الحكومة تحتاجهم وهم يحتاجونها والكل مستفيد الدولة وعامة الناس وهذا ما سأسميه كاقتصادي المنفعة القصوى فهو الافضل سياسياً واقتصادياً للأغنياء فهم سيتخلصون من الضرائب، وهو الافضل ايضاً للفقراء فهو سيتخلصون من الفقر الى الابد الا ان رجل الدولة سيظل الرابح الاكبر لأن سيكون نصيبة 12.5% من الميزانية كما سنوضح كل تفاصيل الموازنة بشكل كامل قبل نهاية الكتاب وهذه الموازنة تظل تحت تصرفه الخاص لا يسأل عنها لانها حق وليست فضل، وليس هذا فقط بل يتم إجبار الرجل الأول في الدولة على أخذها، والا فإن جيش كامل اعضاءة كل فرد في الشعب مستعد ليفنى عن اخره دفاعاً عن ضرورة حفظ هذا الحق لك. الا ان عبقرية النظام السياسي في انه، ليس كل شخص يستطيع بقدراته العقلية او لديه الوقت الكافي للبحث في السياسة ومعرفة الصواب من الخطاء، ولكنك تحتاج كل شخص في المعركة السياسية، فاذا استطعت وضع خمسة عشر محدد من المحددات لتشكل السياسة بكامل ابعادها في

الدولة والتي تضع خط واضح بين الصواب والخطاء هو ما يستدعي سند النظام السياسي او الانقلاب عليه كما ذكر ذلك لنا مسبقاً في الفصل السابق ستيفن لاندسبرج ، فهنا تكون عبقرية تكوين النظام السياسي الامثل في العالم ،ان الديمقراطية الحقيقية هي الذهب (المال الحقيقي بكل أشكاله) ان الذهب يمنح السلطة في الحكم فالمال الحقيقي يبقي السلطة في يد الشعب، فبوجود المال الحقيقي يتقلص دور الحكومة الى حد انها تنفق من ايداعات الشعب والضرائب وفي هذه الحالة سيقاوم الشعب الضرائب ويقوموا بسحب ايداعاتهم اذا ارادوا اسقاط الحكومة ولكن اذا امكن الحكومة ان تطبع المال ببساطه وان تقترض فعندئذ تكون المقاومة اقل ويسهل على القطاعات المصرفية السيطرة على الحكومات و ان تنمو حين يمكنها ان تخلق شيء من لا شيء وهكذا يكون الذهب ما يحمي الناس من السياسات المتهورة للحكومة التي يتستر خلفها المصرفيين، فالذهب – بالإضافة للموازنة التي سنذكرها لاحقاً – هما رقيب الحكومة فهو يقف في طريقها لذا فان الذهب هو عدو الحكومات الفاشلة ومنظومات الصيارفة لكنه صديق الشعوب، انه سلاح الافراد الحقيقي وليست سلاح ضدهم كالديمقراطية، بمعنى ان الخطوة الاولى لتقويض الحكم، هي منع الزكاة (الضرائب) وعدم الايداع في بنك الدولة.

اذا ما ما نحتاجه الان هو اناس فيهم خاصيتين ،الاولى انها مستعده للتضحية بارواحهم لأجل تطبيق ذلك النظام الاقتصادي المثالي الواقعي السهل الفهم المحدد بسهولة وبوضوح شديد، ومن ناحية اخرى مستعدين للتضحية بارواحهم ايضاً في حالة الخلل بهذه الشروط في النظرية الاقتصادية وذلك لأزاله أي شخص من موق الحكم لا يقوم بتنفيذ تلك الشروط .وكما تعودنا من خلال قراءة هذا الكتاب لا يمكننا ان نعرض مشكلة الا بحلها ،ولذلك سوف اعطيك الحل هنا ايضاً. ولتسهيل عملية شرح كيفية التخلص من هذه المشكلة يجب ان نعرف اكثر عن المسلمين في الوقت الحالي ومن ثم تطبيق وضعهم في علاقتهم مع رجل الدولة الاول على النظرية الاقتصادية السابقة في علاقتها بالسوق. ينقسم المسلمين الى ثلاث جماعات فكرية رئيسية وهي 1- الاخوان 2- السلفيين 3- الخوارج (قاعدة وداعش...) وهذه الفرق الثلاث تتعامل مع الحاكم كما يتعامل انصار السوق الحر والاشتراكية والكينزية مع السوق أي انها مثلها مثل الثلاثة التوجهات الاقتصادية 1- الكينزية وهم الاخوان 2- السوق الحره وهم السلفية 3- الاشتراكية وهم الخوارج بمعنى اذا قارنت السوق برجل الدولة الاول في الشرق الاوسط، فانك ستجد ثلاثة توجهات رئيسية الاول يتعامل مع الرجل الاول في الدولة عبر ازاحته مثل الاشتراكية في ازاحة السوق ويسمون (الخوارج) بمعنى انهم يرون التخلص من السوق او الحاكم بتطرف وكل شخص يتخلص من سابقة وهكذا. والفريق الثاني (السلفيين) يتعاملون مع الرجل الاول بإعطائه الحرية الكاملة مثل نظام السوق الحر المثالي بمعنى ان السوق الحرة او السلفية ترى باننا يجب ان نترك كل شيء للحاكم وان لا نتدخل نهائياً واي تدخل سيجعل الامور اسواء كما قالت مارجرت تاتشر (تينا بمعنى لا يوجد بديل) واي بديل سيكون اسواء والثالث مثل الكينزية، يعرفون انهم يجب ان يقيدوا الحاكم وفي نفس الوقت يعرفون انه لابد ان تترك للحاكم طريق ليستطيع تحقيق اعلى نتائج، ولكنهم لا يعرفون بالضبط الى اي مدى يمكنهم ان يتدخلوا في هذه الحرية مثل الكينزية ويدعون (الاخوان المسلمين) حيث يرون انه يجب ان نتدخل في حدود صلاحية الحاكم الى حد ما ولكنهم لا يعرفون حدود هذا التدخل مثل الكينزية ترى ان الدولة تستطيع ان تتدخل في السوق لتجعل الاقتصاد يسير بشكل افضل لكنها لا تعرف الى أي حد ولا باي طريقة بالتحديد يمكنها فعل ذلك وكما رأينا سابقاً انه قد ثبت خطاء كلاً من الثلاث النظريات السابقة المتمثلة في الاشتراكية والسوق الحر المثالي والكينزية مع اصابة كلاً منها في جانب ، فهذه الثلاثة ليست على صواب الى جانب انها كلها بها جانب كبير جداً من الاصابة وبما ان كلاً منها بها جانب من الخطاء فأين الصواب اذاً، لمعرفة الى أي حد يصيب كل منهم عليك ان تفهم الاقتصاد اولاً ومشكلات الثلاثة الانظمة لتعرف اين النظام الصائب اقتصادياً (الاسلامي او نظام المخاطرة) فكذلك ستعرف النظام الصائب والصواب في كل منهم. ولكن هذا الكلام مطاطي جداً ويمكن تفسيرة بالكثير من التفسيرات لذلك لنفصل ما نقصده بالضبط. اذا سئلت اي مسلم ماهي الاركان التي يقوم عليها الاسلام سيجيبون جميعاً بانها خمسة اركان لا خلاف عليها واذا قمت بسؤالهم عن ما هو اكبر ذنب يمنع من بدء تنفيذ كل ركن من هذه الاركان الخمسة وما هو اكبر ذنب يمنع من استمرار تنفيذ نفس هذا الركن، بمعنى "فقط ذنب واحد فقط" فلن يجيبك احد، ليس لانهم لا يعرفون ولكن فقط لانهم لم يفكروا فيه من قبل ،وهنا يحضر الجديد في هذا الكتاب في هذا الجانب ،كما يأتي دور رجل الدولة الاول في الضريبة التي يجب ان يدفعها لكي يتمكن من تثبيت حكمه وحقه في 12.5% من الميزانية

السنوية لحسابه الخاص دون ان يكون عليه أي مسئولية اذا طبقت النظرية السابقة في الكتاب من أي شخص مهما كان حجم المشكلة التي حصلت، ولا احد يستطيع ان يقترب من موقعه مهما كانت الثروة التي يمتلكها ذلك الذي يريد الانقضاض على الدولة الى جانب ان رجل الدولة الاول سيجد الوقت الكافي ليكون مثل أي شخص طبيعي اخر، بمعنى اذا اشتغل 8 ساعات في اليوم لمدة 5 ايام في الاسبوع فسوف يقوم بواجبه بشكل مثالي بل واكثر من مثالي، كما ان سيتمكن من ان يصنع له اسماً في التاريخ كواحد من اعظم الحكام في كل العصور في جميع المجالات الاقتصادية والعلمية. لذلك نحتاج لان يتوحد الجيش الفكري. ويبدوا ان مفتاح توحيد الجيش الفكري هو من خلال الفائدة فالوحي بداء مع ابونا ادم واستمر لالاف السنين وعندما اختتم الوحي وتوقف من السماء في الاسلام (اخر الديانات السماوية) اختتم (بشيء اعطى ما اعتبره خلاصة تكون هي السبب لجمع شمل كل الوحي) وليس هذا فحسب بل ان هذا الشيء الذي جاء في اخر ايتين تم اعلان حرب ايضاً ولم يعلن حرب في القران على أي ذنب بحد ذاته غير الربا وفيها بيان لجمع شمل البشرية اذا اهتدوا به ودلاله بحسب اعتقادي على انه اذا اردت ان تعرف الحل لكل مشاكل العالم فعليك ان تركز عليها ، الى جانب ان محمد خاتم الرسل قد توفي قبل ان يفسرها وفي ذلك حكمة ايضاً وهو ان باب الاجتهاد فيه هو اهم باب للاجتهاد حيث ان الاجتهاد فيه يعتبر شرح للبنة اساسية في الشرع فاذا عرفت كما ذكرنا سابقاً ان النظام الاشتراكي مثلاً يكون السوق المالي والسوق الحقيقي بيد الدولة تعرف ان الخوارج لا ينتجون ثروة كما هو في النظام السياسي لا يوجد دولة والسوق الحر السوق المالي والسوق الحقيقي تحت سيطرة القطاع الخاص تعرف ان الدولة كلها تكون قابعه تحت ظلم الصيارفة، تعرف ان الدولة في السلفيين تكون تحت ظلم تأثير الجماعات الضاغطة على الحاكم مثل الاسواق المالية، وفي الكينزية عندما تعرف ان جزء من التدخل في كلا السوقين يكون جيد، تعرف ان الاخوان يعرفون انهم يجب ان يتدخلوا في حدود سلطة الحاكم ولكن لا يعرفون كيف ولا الى أي مدى يمكن ان يتدخلوا ولذلك كانوا يعتقدون ان الجواب يكمن في الديمقراطية وقد تحدثنا عن فشل الديمقراطية في الفصل السابق كما تحدثنا عن فشل الكينزية ايضاً ، اما النظام الرابع الذي هو كنظام المخاطرة هو النظام الاسلامي وهو مقيد بما ساذكرة في الشروط الخمسة عشر ، بمعنى لا يحق لاحد ان يتدخل في الحكم ما دام الحاكم يلتزم بالخمسة عشر الشرط اللاحقة. وهذه الشروط الخمسة عشر هي امر منهي عنه في القران علانية وبشكل صريح ولا خلاف عليه بين علماء المسلمين مع وجود ما لا يقل عن اكثر من حديث صحيح واضح صريح بتحريم ذلك الشيء، ولكني قد حملت تلك الاشياء وعددتها ووضحتها نقطه نقطه وفعل فعل كما وضحت بان نظام المخاطرة يعتمد على ان تكون الاسواق المالية قطاع عام والاسواق الحقيقية قطاع خاص. ولكن قبل ذكر الشروط يجدر بي ذكر ان الفرق الجوهري بين الاسلام وباقي الديانات السماوية، وهو فرق اقتصادي سياسي وذلك الفرق هو ان الاسلام اتى كدين يقيم دولة، اي ان كل الانبياء كانوا يقومون بمختلف مهنهم الا محمد رسول الله فقد كان رسول وحاكم او رئيس الدولة او ما شئتم ان تسموه وعليه فان الاسلام قد عني اشد العناء بشكل الدولة واستقرارها وقد شدد على ذلك بان وضع بعد كل امر من الاوامر الخاصة بشكل الدولة اشد وعيد للمسلم اذا لم ينفذ تلك الاوامر لكي يحفظ شكل الدولة وهذه الاوامر حري بها بان تتلخص بأبسط صوره واقل تفصيل لكي تكون سهلة الفهم لأغبى رجل مسلم عاقل بالغ وتلك الاوامر تلخص في عده نقاط اولها انه من مات وليس في ذمته بيعه لولي امر مسلم مات ميته الجاهلية (مات غير مسلم) اي لزوم وجود حاكم للدولة ووجوب طاعته في الخمسةعشر الشرط التي سينظبط بها رجل الدولة الاول وثانيها وجوب طاعة ولي الامر او رجل الدولة الاول وان اخذ مالك وضرب ظهرك مالم يظهر كفراً بواحاً والكفر البواح هو مخالفة هذه الـ15 شرطاً اي وجوب طاعه كل شخص لولي الامر مهما كان ومهما كانت صعوبته او غرابته مالم يخالف الـ15 شرطاً وعبارة كفراً بواحاً عباره مطاطية بل ومطاطية جداً ولذلك تم وضع الخمسة عشر شرطاً، واليكم السر، ان سر القوة يكمن في ان التعامل مع ولي الامر يوجد احد الخياران الاثنان الذي لا ثالث لهما وهو فرض عين (أي واجب على كل مسلم) لا فرض كفاية وهما الاول وجوب الطاعة له او الثاني وجوب الخروج عليه ولا جواز بينهما اي لا يوجد شيء في الاسلام اسمه جواز الخروج على ولي الامر او جواز طاعة ولي الامر بمعنى انك اذا لم تلتزم بهذه الخمسة عشر فان الحاكم ليس انت مهما حاولت والسبب انه لا يوجد جواز، وقد يتسأل احدهم لماذا لا يوجد جواز و السبب هو ان ذلك يهدم الدولة ويشق المسلمين ولكن يوجد ما يسمى بوجوب الخروج على ولي الامر او

وجوب طاعة ولي الامر اما ما يسمى بالكفر البواح – واذكره هنا لأنه يعد امر من اوامر الاسلام وهو كذلك في حقيقه الامر – الا انه ايضاً في اصله هوالحد الادنى لاستقرار الدولة سياسياً واقتصاديا واجتماعياً وفكرياً واعلامياً وثقافياً و... الخ و الخروج على ولي الامر باليد ليس فقط عند القدرة بالقوة العسكرية بل فوراً بوجود القدره او بعدم وجودها وباللسان من خلال المظاهرات والاحتجاجات السلمية وتشكيل احزاب معارضه او جماعات اسلامية بكل اشكالها معارضه والاعلام بجميع اشكاله وسحب كل الايداعات في بنك الدولة والامتناع عن دفع الضرائب وبالقلب وهو الحديث في المقاهي والجلسات الاجتماعية والشوارع وغيره وان لا تستثنى طريقة في الخروج عليه خاصتاً العسكرية، ومن لم ينفذها فيقول الاسلام بانه اضعف الايمان، أي لا يوجد بمن لم يخرج عليه ايمان، وبعد ضبط القواعد السابقة ما يسمى (يرى منه كفر بواح عندكم فيه من الله برهان) ولم يقل كفر ولي الامر بل قال يرى منه بمعنى ليس في تصرفاته الشخصية بل في قوانين الدولة الرئيسية والتي لا تخرج الى الكفر البواح فيه غيرها والان حان وقت ذكر الشروط:

شروط التمسك والموت من اجل ولي الأمر هي نفسها شروط خلعه

(رجل الدوله الاول في ميزان المخاطرة)

الشرط الاول : ان يكون من ابوين سنيين وبناء عليه لا يعلن او يشتهر عنه في ملاء كوسائل الاعلام او اجتماع يزيد حاضريه عن 40 شخصاً عنه مقاله تخالف رأي اهل السنة والجماعة (وهي ماثبت في جميع الاحاديث الصحيحة و اجمع عليها الصحابه والائمة الثلاثة مالك والشافعي وابن حنبل وابن حزم الظاهري وابن تيمية وابن كثير وابن الجوزية والنووي والذهبي وهي نفس اقوال ما يسمى بالسلفية في العصر الحديث) في الاركان السته (الله وملائكته وكتبه ورسله والأخرة والقدر) اما اذا كان ابويه غير سنيين ان لا يقل اعلانه عن اعتقاده بصحة اعتقاد اهل السنه بالأركان السته عن ثلاثة مواضع كسابقاتها، اما غيره فيعتبر ولي امر غير مسلم ويمنع توليته اذا كان عدد المسلمين في الدولة اكثر من 50% ويجب الخروج عليه بالقوة فوراً.

الشرط الثاني :ان لا يشرعن وجود السحرة والكهنة او يجعله رسميا لانه يمنع الناس من الدخول في الاسلام لمن لم يكن مسلم.

الشرط الثالث :ان لا يشرعن الردة عن دين الاسلام في القانون او المجاهرة بالردة ، او استخدامها اعلامياً ومن ارتد يقتل بعد ثلاثة ايام اذا لم يرجع للإسلام لأنه يمنع الناس من الاستمرار في الاسلام.

الشرط الرابع :ان لا يمنع المسلمين عن الصلاة في المساجد بقانون كوضع عائق مهما كان كطلب بطاقات المصلين.

الشرط الخامس :ان لا يشرعن ممارسة الدعارة في قانون الدولة لأنه يمنع الناس من الدخول في الصلاة لمن لم يكن يصلي.

الشرط السادس :ان لا يشرعن اللواط في قانون الدولة لأنه يمنع الناس من الاستمرار في الصلاة لمن كان يصلي.

الشرط السابع :ان يلزم جميع المواطنين المسلمين بضريبة 2.5% من رأس المال لأدخال الخطر على اموالهم وهو ما يجبرهم على استثمار اموالهم.

الشرط الثامن :ان لا يسمح بالربا (الفائدة البنكية باي زيادة على الاموال تحت أي عذر او الامان من المخاطر) لأنه يمنع الناس من دخول الخطر على اموالهم وبالتالي فقر المسلمين كما انه يركز الثروة في غير المسلمين اي الذين لا يتعاملون بالفائدة.

الشرط التاسع :ان يمنع أي نوع من انواع المضاربة او أي نوع من انواع القمار لأنه يشوه عملية توزيع الضريبة على الناس ويولد تهافت على السلطة يدمر استقرار الدولة.

الشرط العاشر :ان لا يمنع الناس من صيام شهر رمضان كمحاولة توزيع رمضان على باقي العام او غيره.

الشرط الحادي عشر :ان يمنع الناس من تناول المسكرات لأنه يمنع الناس من الصيام.

الشرط الثاني عشر :ان يمنع الناس من الدماء باي صورة كانت ميته ام لحم الخنزير او دم مسفحوح والسبب هو أنه يمنع الناس من الاستمرار في الصيام بسبب المرض ويزيد كلفة التامين بشكل مباشر.

الشرط الثالث عشر :ان لا يمنع الناس من الخروج من حدود الدولة التي يحكمها للذهاب للحج او للمدينة المنورة او للقدس.

الشرط الرابع عشر :ان لا يعلن الحرب على الدوله التي تحتوي حدودها على مكة لان هذا يمنع الناس من الذهاب للحج. وهذا هو معنى قوله تعالى (الم ترى كيف فعل ربك باصحاب الفيل ... والتي تعني كفر بواحاً.

الشرط الخامس عشر : ان لا يعلن الحرب على دولة مسلمه اذا كانت تلك الدولة لديها حرب مع دولة غير مسلمة مالم يكون يملك مكة ولم تنفذ تلك الدولة – المسلمة التي لديها حرب مع دولة غير مسلمة – الشروط السابقة جميعاً وخصوصاً الشرط الرابع عشر والذي سيشعل ثورة في تلك الدولة قبل ان تعلن عليها انت الحرب لان هذا يهدم وحدة المسلمين التي حققها الحج. وهذا معنى قوله تعالى (ومن يتولهم منكم فانه منهم ... والتي تعني كفراً بواحاً.

وبعد معرفة هذه الشروط الخمسة عشر نستطيع تحديد – خصوصاً من انخرط في ثورات الربيع العربي – ما اذا كان الشخص الذي فقدناه او قتل في خضم هذه الاحداث يصنف بين الشهداء ام لا بصوره عامه ولا تخصيص فردي للصفات الفردية للأشخاص.

وكل هذه الشروط الخمسة عشر لها اهداف اقتصادية كبيرة جداً وهذه هي الشروط الخمسة عشرة ولكي اسهل الامر على الجميع سأضع سيناريو مفترض لمن خالف هذه الشروط، اتوقع ان ينتظر الجميع لثلاثة ايام بعد التأكد من مخالفة الشروط ومن ثم سوف تستمر ثورة لا اعتقد ان تزيد عن اسبوع لتحقيق اهدافها لان ثورة مسلحة سوف تندلع من الداخل بإجماع الجميع والذي يمنع الخلاف عليها ان الشروط اصبحت واضحه جداً بعد قرون من عدم الثقة من النقطة الفاصلة بين الطاعة والخروج، اذا كانت انظمة السوق الثلاثة قد تصارعت لما يقارب 400 سنة بين نظامين في حين انظم ثالث لهما قبل 100 او 200 عام تقريباً فان الانظمة الاسلامية الثلاثة قد تصارعت ما يقارب 1400 سنة في حين ان النظام الثالث انظم لها قبل 100 عام ، ولن تسلم الدولة من الانحرافات الفكرية داخل حدود الفكر الاسلامي و التي سيتم ادخالها ولكن عند وجود مثل هذا الانحراف يجب على رجل الدولة الاول ان يتأكد من شيئين 1- ان لا يستخدم سياسياً 2- ان تقطع عنه مصدر تمويل غير شرعي على المدى القصير وركز اكثر على قطع مصدر التمويل على المدى البعيد يخبرنا الاقتصاد ان أي انحراف فكري سيموت اذا انقطع عنه التمويل لأنه لا يوجد حافز له ليستمر وفي اسواء حالاته سينتهي بانتهاء الجيل الذي ظهر فيه المنحرفين فكرياً مالم يكن هناك حافز مادي، ولا تقلق من فرض تلك القوانين على غير المسلمين او حتى على الملحدين فالقمار والشرب وممارسة البغاء عادات منبوذة في كل المجتمعات وليست اختراع سيعارضه الاغلبية اياً كان فلا زال الناس يشيرون الى السكير باحتقار ، وكذلك للمقامر ، فالقانون الامريكي كان يمنع الشراب في ذروته الفكرية في القرن التاسع عشر وقد عرفنا مقدار ضرر هذه الاشياء على الطبقة العاملة كما ذكرنا سابقاً بان الدولة لا يمكن بان تسمح بالبضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية مثل المشروبات والسجائر و غيرها اياً كانت ، كما عرفنا بان العلاقات العابرة ترفع معدلات الجريمة كما اثبتنا ذلك سابقاً ، ولن يعارض الا اقلية من تلك المجموعات غير المسلمة وهم يعتبرون الجانب السيء في نظر مجتمعاتهم الخاصة بهم. بقيت مجموعة اخيرة وهي تسمى الشيعة او الشيعية وهي مجموعة عنصرية وقد رافق النجاح للإشتراكية والديمقراطية المذهل والمؤقت بشكل عام عدم وجود عنصر العنصريه فيها وقد كان هذا العنصر اساسي في فشل كلاً من الفاشية والنازية الفوري، واحذر من العنصرية فالمسلمين يبجلون الانبياء بمختلف عرقياتهم ومن بعدهم اصحاب الرسول احدهم حبشي يسمى بلال وفارسي يدعى سلمان ورومي يدعى صهيب وهم من اهم رموزهم التاريخية على الاطلاق بعد الانبياء كما ان القران مدح لقمان وهو نبي اسود البشرة

كما ان القران قد ذم ابو لهب وهو عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو ان المذنب من عرقية اعز على الله من عرقية اخرى لذكر الله ابو جهل في القران ولم يذكر ابا لهب. الا ان المعضلة مع هذه الطائفة تمتد الى ابعد من هذا فاذا ناقشت احدهم في كيف نفسر القران سيقول لك اهل البيت يفهمونه قله فلماذا ليس مؤلف كتاب نظام المنفعة القصوى منهم ؟! بل هو من نسل معاوية الذي يعتبر الاسواء في الفكر الشيعي؟! بل هم بشر ممن خلق! ولا يجب ان يكون خلافك معهم في هذه الحيثية ولكن اجعل خلافك معهم حول نقطه وحيدة وهي انه لا خلاف حول اي شيء مالم يتطرق الموضوع الى الحقوق الاقتصادية والسياسية عن البقية، باستثناء نقطه وحيده وهي غنائم الحرب فغنائم الحرب تقسم على المقاتلين باستثناء 20% منها فانها تقسم الى اربعه اقسام القسم الاول لأبناء شهداء تلك الحرب ويكون لهم 5% من اجمالي الغنائم زيادة على معاشات الضمان الاجتماعي وذلك مقابل المجهود الذي بذله ابائهم والارواح التي قدموها في تلك الحرب و 5% توزع على المصابين في تلك الحروب اصابات لا تعالج او التي تسمى بعاهات مستديمة و 5% يعاد بناء البنية التحتية التي هدمت، ويبقى 5% تعطى لذرية الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك انه في اوقات الحرب قد يضطر الناس للتسول لضعف الدولة في مثل هذه الاوقات وقد لا تتوفر حتى مبالغ الضمان الاجتماعي وفي حالة ذرية رسول الله ولقرابتهم من رسول الله لا يسمح لهم بالتسول ليس تشريفاً ولكنه سبب اقتصادي بحت، يخبرنا علم الاقتصاد ان السبب هو منع استعطاف الناس بالقرابة من رسول الله للحصول على الامول كما تفعل الصوفية وكما قامت بذلك لقرون والتي تستطف الناس في الحرب والسلم لجني الاموال باسم الدين وباسم القرابة من رسول الله، وفي المقابل يعطون 5% من الغنائم لضرورة صبرهم على عدم التسول في اوقات الشدة، ومن لم يذكر صلة قرابته برسول الله فيحق له السؤال على الفاقة ولا يكون له من ال5%، اي ان السبب هو حماية الاغلبية لا تشريف عنصري للاقلية، وهناك نقطة جوهرية اخرى قد لا تمت للإقتصاد والسياسة عن قريب او عن بعيد الا انها جوهرية في الاستقرار الفكري الديني وهذه النقطة تتعلق بمصلح آل البيت ، ما اقصتده هو انه ليست كل القرابه (الذين ذكرهم القرأن) هم ال البيت ولا اظن باحد يستطيع ان يخالفني بنص صريح في قضية حصر ال البيت، ان حصر ال البيت يكون في من عاشوا ايام رسول الله وعرفوه سواء صغاراً ام كباراً وماتوا على الاسلام ومنهم ازواج بناته واباء زوجاته وابناء عماته وخالاته واخواله ومنهم الخلفاء الاربعة من بعده والعشره المبشرين وهم الذين نصلي عليهم في كل صلاه ولذلك ادخال اصحابه في الصلاه المحمدية لا تزيد شيئاً والصلاه على اله لا تصل ذريته كما يعتقد الجميع بل ان الصلاه تصل الى معاوية ولا تصل الى القليل ممن يعتقد بانه يتقرب الى الله ببغض معاوية، فلو كانت تصل الى ذريته لكانت وصلت الى جميع اليهود، وبما ان الرابط الوحيد بين الخلق هو الفكر فحب الصالح واجب من اي جنس او قومية كان وبغض من كانت تجارته المعاصي واجبه بغض النظر ان اصله وعرقه وجنسة ولونه لان الشيء الوحيد الذي تستطيع ان تغيره هو فكرك فقط كما فصلنا ذلك سابقاً، وفي حين يتم تبجيل رسول الله والاستفاده باسمه من قرابته من قبل بعض ضعيفي النفوس الا انهم عندما تذكر لهم فعل لرسول الله او كلام قاله فتجد الجواب يقترب من قولهم ، ان ذلك رأي رسول الله وانا لي رأي اخر لذلك يعتقد ان رأيه افضل من رأي رسول الله ولا يجب ان يطبق ما قاله او ان يأتمر بامره لان الدين رجعية واصبح العالم متطور جداً ويجب فصل الدين عن السياسة. في حين التمسك بسلاله رسول الله يعد شرف لمن اراد طالما انه لم يصل الى الكبر لان الكبر يضمن له الجحيم الا ان هذا التشريف له نتائج عكسية اذا اخذ بعدً يطبق على الواقع فمن يقف اعلى جبل ليرى الناس صغاراً سيرونه الناس صغيراً وهم كثير وهو وحيد.

مميزات هذه الايديولوجية

لماذا قمنا بإختيار هذه الايدلوجية بالتحديد؟ اخترناها لعدة اسباب الى جانب سبب آخر لا يمكن لاحد ان يتوقعه وهو اني منها وهذه الاسباب هي:

اولاً: لأنها الاكثر انتشاراً في العالم

ثانياً: تضمن لرجل الدولة الاول الحكم وتضمن للجميع السعادة.

وثالثاً: انه اقل الاديان تركا ممن ولد فيه او اعتنقه لفترة طويلة نسبياً.

ورابعاً: لأنه يثبت لك الاقتصاد المثالي بجميع جوانبة.

خامساً: لان اتباعها اكثر الناس تمسكاً بها.

سادساً: لأنه اخر تحديث نزل من السماء فليس لديهم مشكله مع عيسى او موسى او غيره الى جانب كونهم اكثر الناس حباً للانبياء وتنزيهاً لهم اكثر من اصحاب ديانات اولئك الانبياء انفسهم.

ولهذه الاسباب اذا كان هناك دين واحد فقط صحيح فسيكون هذا وان لم يكن هناك دين صحيح فيجب عليك ان تصنع واحداً وليكن هذا . ان هذا النظام السياسي يعتمد اساساً على التولية بالتتابع لنأخذ مثال لنظام بالتولية بالتتابع كماليزيا مثلاً فمهاتير محمد مثلا قام بتولية عبدالله بدوي من بعده وهو افضل من أي نظام ديمقراطي مزعوم الا انك لا تستطيع ان تترك الحكم طوعاً ولا كرها اذا لم تخالف هذا الكتاب في اقل من 23 سنة ، والا سوف يتم اغتيالك بحكم تفريق الجماعة مالم تفقد حواسك الخمس او العقل او القدرة على المشي والحركة ولا زال عمرك لا يتعدى 69 سنة وليس بك عاهة واضحة ولا تستطيع مخالفة هذه الشروط لغرض التخلي عن الحكم لانه لن يكون كافياً عزلك بل يجب التخلص منك بمعنى ان تنتهي حياتك بنهاية حكمك. الان لننتقل لموضوع انتقال الحكم وسنقوم بتقسيمة الى قسمين الاول في وجود دولة مسلمه واحدة فقط والقسم الثاني في ظل وجود اكثر من دولة مسلمة في العالم.

القسم الاول: لنفترض بانه كان هناك دولة وخالف رجلها الاول القوانين الخمسة عشر وتم ابعاده عن الحكم فالسؤال هو من سيكون خليفته !! يكون خليفته الرجل الاول لاي دوله مسلمة اخرى باعلى نسبة نجاح اقتصادي.

القسم الثاني: استراتيجية انتقال الحكم عندما يتوفى رجل الدوله السابق او يتنازل عن عمر فاق 69 عام او عن طيب خاطر لفتره فاقت 23 عاماً فتكون باختيار احد اعضاء مجلس الشورى من قبل الخليفة السابق او عبر اجماع باقي اعضاء هذا المجلس عليه او التصويت بين كل عضو ممن طلبها لنفسه مالم يجمع الجميع على شخص اخر لم يطلبها لنفسه منهم باستثناء من طلبوها لانفسهم، لذلك انصح الرجل الاول في الدوله ان لا يضيف الى مجلس الشورى الا من يرى فيه القدره على حكم البلاد اذا علم اكثر عن اساليب الحكم الرشيد وليس له ميول اكثر للأنانية المفرطة لان الانانية الطبيعية حس انساني طبيعي وهو منحه اكثر من كونه نقمه.

لا اظن في تقديري الشخصي ان شيء سيضرك اكثر من التكبر ، وهي من الصفات الشخصية التي يجب ان يتحلى بها رجل الدولة ، ولا يعفيك الالتزام بالشروط الخمسة عشر من تفعيل مبداء الشورى وهو الذي قام بتفعيله ستالين والكثير من اداراة الانظمة الاشتراكية كالصين مثلاً وهذا المبداء هو الذي جعلهم يتحولون الى الانظمة الرأسمالية، ولكن ذكرنا الشورى ولم نشرح مفهوم هذا المبدء ، مفهوم هذا المبداء يقوم على تشكيل مجلس استشاري يستمع رجل الدولة الاول الى كل فرد منهم قبل اتخاذ اي قرار كبير، وفي حين انه لا يحق لهم التدخل في القرار الذي ستتخذه مهما كان لانك انت الوحيد الذي تتحمل عواقب ذلك القرار فان ذلك لا يعفيك باي صوره من الصور من الاستماع اليهم بانصات كامل وفهم عميق لكل ما يريدون ان يقولوه وافترض ان لا يقل عدد اعضاء هذا المجلس عن شخص لكل مليون من التعداد السكاني ، وفي حين تكون لك حرية اختيارهم بشكل كامل لا يعفيك ذلك من البحث عن اكثر الاشخاص تأثيراً لا شهرتاً بمعنى قد يكون الشخص مشهور لكن ليس له تأثير وقد يكون الشخص مشهور في نطاق محدد لكن له تأثير على كامل ذلك النطاق.

التاريخ

يعد التاريخ خلاصة لطريقة سير الاقتصاد بالترافق مع السياسة وكيفية تأثيرهما في تعاستنا لذلك بعد قراءة التاريخ من خلال نظارات اقتصادية سترى العالم بشكل جديد تماماً. تقريباً اغلب ما ساكتبه في التاريخ تم نقله بتصرف من كتاب احجار على رقعة الشطرنج وسبب نقلي للاحداث بتصرف هو خلافي الشديد مع مؤلف الكتاب في طبيعة الاسباب للاحداث والتسلسل المثالي التي سردها في كتابه. وافضل مكان نبداء منه هو معرفة أن اليهودية والإسلام والمسيحية وان كل الديانات تحرم الاستفادة من اقتراض المال؛ كما اننا سنتحدث عن أن السبب الرئيسي لصلب المسيح إن كان حصل له أم لشبيهه بعيداً عن الاختلاف وذلك السبب هو الفائدة على الاقتراض ، فمنذ بداية هذا الكتاب لم نتحدث عن مقولة الرئيس الامريكي توماس جيفرسون عندما قال بان الأمريكيين إذا سمحوا لمصرف خاص أن يسيطر على إصدار أموالهم بداية بالتضخم ومن ثم بالتفريغ وكل ذلك عبر ديون بفوائد للاحتياطي الفدرالي فالبنوك والشركات سوف تحرم الشعب من أملاكهم حتى يستيقظ أطفالهم ذات يوم مشردين على القارة التي استولى عليها أجدادهم كما حصل في 2008 بعمليات حجز المنازل ولأنهم لا يستطيعون سداد مبالغ لم يقترضوها هم ولا أجدادهم أصلا ،ولا عن اغتيال الرئيس الأمريكي جون كندي لأنه كان المحاولة الثالثة في تاريخ كل الرؤساء الأمريكيين الذي عزموا على إغلاق البنك الاحتياطي الخاص وليس الفيدرالي، بعد الرئيس ابراهام لينكولن والذي تم اغتياله أيضا واندروا جاكسون الذي نجا من محاولة اغتيال وقام بإغلاق البنك الفيدرالي، بالرغم من أنهم قد لخصوا لب الفكرة ولكننا تحدثنا عنها من باب الكفاءة بطريقة التفكير الرأسمالية البحتة، و الآن لنتحدث عن التاريخ و في حديثنا عن الصراع بين الجميع من جهة والأسواق المالية المتمثلة في الصيارفة من جهة أخرى لن نتحدث عن تاريخ الفكر الاقتصادي كما يتحدث كل

الاقتصاديين غالباً فما سنتحدث عنه هو تاريخ المال والسبب - إلى جانب أن العديد من الاقتصاديين تحدثوا عن تاريخ الفكر الاقتصادي بأكثر حتى مما يجب وهو تاريخ أجده شخصياً شيق جداً وينم عن الكثير من نفاذ البصيرة – والسبب هو أن الخلل الذي لا يمكن رؤيته يكمن في المال الذي يقول عنه الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث " أن دراسة النقود، دوناً عن كل مجالات الاقتصاد، يستخدم التعقيد فيه لإخفاء أو تجنب الحقيقة لا لإيصالها" فالنظام النقدي ليس معقد وذلك التعقيد ما هو الا قناع صمم لأخفا واحد من اكثر الهياكل الاجتماعية التي عانت منها الانسانية و إذا فهمنا التاريخ سيسهل علينا فهم البقية ومعرفة سبب استخدام ذلك القناع. لذلك لنتحدث عن التاريخ يقول الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي " ونحن نرى ان كل الثورات الحديثة – الامريكية والفرنسية والروسية – قد حصلت على النقود عن طريق إصدار النقد الورقي. وتلقى الثورات نفسها، وبخاصة الثورتان الفرنسية والامريكية، كثيراً من الأعجاب والإشادة، في حين ان المؤرخين لم يكفوا بعد عن التنديد بأوراق النقد التي قامت بتمويلها"[1] يبدو اذاً ان الحروب والفقر والثورات كلها ناتجه عن عوامل اقتصاديه، والاقتصاد يعتمد على عامل رئيسي هو النقود ، والتي في عصرنا الحالي نستخدمها كل يوم في كل معامله نقوم بها ونقضي حياتنا بأكملها نعمل من اجل الاموال وقلقين عليها وعلى تجميعها وانفاقها وادخارها لبعد التقاعد كما انها اصبحت تعرف حالتنا الاجتماعية وتغير حتى من أساسيات اخلاقياتنا فالناس اصبحوا مستعدين للقتال والموت والقتل من اجله ولكن ما هو المال بالضبط ومن أين يأتي وكيف يتم أنشائها ومن يتحكم به، تبدا القصة في اوروبا فالحروب والثورات التي كانت تعصف بحياتنا والفوضى التي تسيطر على عالمنا ليست سوى مصالح للأسواق المالية - بعكس الأسواق الحقيقية التي من مصلحتها الاستقرار - حيث أن تجار الحروب كانوا دائماً هم الصيارفه و الأسواق المالية بحسب درجه السيطرة على الاقتصاد حيث كانت تستخدم الدعايات لتقسيم الإنسانية إلى معسكرين متناحرين بدوافع ، سياسية أو اجتماعية أو قومية أو دينيه باستخدام أدواتهم الاقتصادية بحيث كان بإمكانهم دوماً استثارة كلا المعسكرين حتى يصلا بنا إلى درجة الهيجان التي ينقضان بها على بعضهما ويدمر كل منهما الأخر، ولكن هذا لم يحدث قبل تحقق شيئين، أولهما الفائدة وثانيهما السندات، ولكن كيف ظهرت الفائدة في المقام الأول، لقد حاولنا جاهداً تجنب ذكر هذا الموضوع كثيراً ولكن يبدو انه لا احد يستطيع أن يتحدث عن الاقتصاد بدون الحديث عن الفائدة ولا تستطيع التحدث عن الفائدة بدون الحديث عن اليهود.

اليهود والنقد

عندما بدأت العقيدة اليهودية التي جاءت مع موسى عليه السلام كليم الله – والذي سمعوه بأنفسهم يكلم الله وسمعوا الله يكلمه - في الألواح أو الكتب السماوية بجميع النواهي و الأوامر ، كان من بين النواهي الربا أو الفائدة على القروض "وافترض أن احد اليهود قام بشيء خاطئ تجاه شخص غير يهودي – كسرقة شيء من شخص غير يهودي – وحينها ولدت الفكرة الجديدة. ان الفكرة الجديدة التي ظهرت هي لماذا نهتم اذا تم ظلم شخص غير يهودي لفساد عقيدته، فكانت أول محاولاتهم بعد أن كانوا الفئة الوحيدة الموحدة لله على وجه الأرض في حينها ان قالوا أنه من خلال معرفة العلل الحقيقية للنواهي نستطيع استخدام تلك النواهي لكي نصبح أفضل من أولئك الذين رفضوا الحق وهم غير اليهود لذلك فعلينا أن نستخدم كل الطرق واهمها الربا للسيطرة وبذلك نستطيع نشر اليهودية على نطاق أوسع وافترض بان من جاء بالفكرة كان حسن النية جداً بل انه كان في قمة الإخلاص حيث انه لم يترك باب في نصره الله إلا وطرقه حتى باب النواهي" وهذا يعتبر من المبالغة في التفاني وان كان بغباء، ولكن بعد مده قصيره وصل الحد بهم ان قالوا ليس علينا في الاميين – غير اليهود - سبيل سواء قمت بسرقته او ظلمته وبعد مده أو عده أجيال من اخذ الربا استحلاها الصيارفة وعاشوا روعتها و سيطرتها، إلا أن الله حينها أرسل إليهم الرسل ليخبرهم باني لست إلهكم وحدكم بل أنا اله الناس جميعاً لذلك لا يمكنكم اخذ الفائدة على غير اليهود، ومن هنا نشب الخلاف بين الرسل وبين الصيارفة الذين كانوا يدعون أنهم يخدمون الله بذلك، إلا أنهم قاموا بتكذيبهم لكي لا يتركوا الربا "وافترض بان الحجه التي استخدموها انه يوجد رسول مذكور في التوراة (محمد) سوف يأتي فلماذا لم يذكركم موسى لو كنتم أنبياء و رسل!؟ بل نحن أذكى منكم ولهذا السبب أصبحنا نسيطر على القوه من خلال المال – مع انهم في مرتبه العبودية بالهرب من الخطر كما ذكرنا سابقاً - والرب يعرف ذلك وانتم كاذبون" ولكنهم واجهوا معضلة حقيقية عندما أرسل الله المسيح عيسى ابن مريم فقد أتى من خلال معجزة ولا مجال لتكذيبها، وقد كان رسول وليس نبي بمعنى انه جاء بشيء جديد ولم يأتي بتجديد دعوة الرسل السابقين فقط وعندما اشتد الخلاف بينهم – بسبب الربا - تقولوا عليه الأقاويل وعلى أمه عليها السلام ، وهم في يقين بأنه ليس نبي لأنهم أكثر ذكاء منه ويعرفون كيف يخدمون الدين

1تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبريث ، صـ160،159فحة.

اليهودي – وذلك باعتقادهم بانهم عبر معرفه الأسباب الحقيقية للتشاريع مثل منع الربا والخمر والسحر والدعارة وغيرها واستخدامها في حرب غير المؤمنين – وعندما تعصى عليهم المسيح بسبب شده انتقاده للأسواق المالية والربا على وجه الخصوص، الى جانب عذر آخر استخدموه ليبرروا له العداء وهو انه اخبرهم بانه سيتم تدمير معبد الهيكل عام 70 ميلادية، وعندها ذهب كاهن يهودي إلى الملك الرومي هيرودوس واخبره بأن المسيح سيكون خطر على عرشه وسيأخذه منه بداءو يدبروا طريقه لكي يتخلصوا من عيسى عليه السلام حيث صلب شبيه المسيح كما يؤمن المسلمين – أو المسيح كما يؤمن المسيحيين رغم اتفاقهم على عودته حتى اليهود يتفقون على عودته رغم قولهم بانه سيكون ملك اسرائيل لا نبي كما كان – قبل أن يذيع صيته و يؤمن به الناس، وعندما تعصى عليهم التغلب على الدين المسيحي جاء الوقت لاستخدام استراتيجية جديدة تسمى حصان طروادة الشهير بالدخول الى حصن اعدائهم خلف قناع، كما فعل محاربو اليونان القدامى الذين دخلوا الى مدينة طروادة المحاصرة مختبئين في قلب حصان خشبي كبير، فبعد ان رفع أو ذهب عيسى عليه السلام بحوالي 15 عاماً ظهر رجل يهودي رومي أسمه شاؤول الطرسوسي والذي اشتهر بعدها باسم بولس الرسول وكان يعذب أتباع عيسى عليه السلام في أيامه ، إلا انه ادعى بعد ممات عيسى عليه السلام بحوالي 15 عاماً بان عيسى عليه السلام ظهر له وهو في طريقه إلى دمشق فامن شاؤول الطرطوسي به وجعله احد الحواريين مع انه لم يرى عيسى بعينيه أبدا في حياته، ومن حين لأخر كان يأتي الطرطوسي ويقول قال لي عيسى كذا وكذا ويأتي بأحكام جديدة عن إيمان منه بان المسيحية هي الديانة المنحرفة التي تشوه الدين اليهودي العظيم، واهم فكره جديدة جاء بها هي بان عيسى إله وبذلك يتأكد جميع اليهود بان المسيحية ديانة ضالة لأنهم يعرفون أن جميع الرسل أتوا لسبب وحيد وهو أن يخبروا الناس بأنه لا يوجد الا إله واحد، وعندها نشب الخلاف بينه وبين جميع الحواريين الذين كانوا يلقبون بالايبانيين الذين قالوا بان هذا الكلام لا يوجد في الانجيل او أي كتاب سماوي، واصراراً منه على تحريفها قام بالدعوة الى الديانة المسيحية المحرفة ليزيد من انصاره في مقابل الحواريين وقد نشر المسيحية على اوسع نطاق ممكن على نظريته بان عيسى اله في غير المسيحيين الاصليين او اليهود طبعاً وهو ما ضاعف عدد المسيحيين المؤمنين بان عيسى اله في مقابل الذين يؤمنون بانه نبي وهم لا يقومون بالدعوه للمسيحيه الا في محيطهم المسيحي اصلاً و كان اليهود بذلك منتظرين النبي الأخير "وافترض بانهم ضنوا بان هذا النبي سيقول لهم بأنهم على صواب في حربهم ضد المشركين والوثنيين والذي سيكون من اليهود، وبانه يجب ان تستخدم كل السبل في مصلحه الديانة السليمة ومحاربه غير المؤمنين بها وخاصة الربا والاغراءات الجنسية والخمر وغيرها". الى حد الان مشكله اليهود لا زالت 50% فقط ، ولم تكتمل المشكلة بشكل مكتمل ، وظلوا يستخدمون الربا والاسواق المالية فمثلاً قام الصيارفة في الامبراطورية الرومانية بقتل الفيلسوف والمصلح الاشهر سينيكا في 65 ميلادية بعد قتل المسيح والكثير من الانبياء ، وقد مات لأنه حاول ردع الصيارفة الذين تسربوا الى روما كما حاول جميع الانبياء، واستمروا على ذلك فمثلاً الامبراطور جوستينيان اصدر قوانينه الشهيرة التي حاول فيها وضع حد للأعمال المشروعة التي يمكن للصيارفة ان يقومو بها وهي ما جعلتهم في وضع متميز بالنسبة لمزاحميهم من التجار غير الصيارفة، وكان المجال الذي يمدهم بالثراء هو استخدام الاسواق المالية في التهريب والتجارة اللامشروعه بحيث تمكنوا من افلاس منافسيهم والتخلص من كل العقبات التي وضعتها في وجههم قوانين جوستينيان مع الاستفادة في الوقت نفسه من مزاياها وحمايتها الشرعية، وقد بقي قانون جوستينيان حتى القرن العاشر المصدر الحقوقي الأساسي، و من ثم توسع الصيارفة كما هي طبيعة الاسواق المالية في كل العصور من اجل المال لتنظيم احتكارات للتجارات الفاسدة من مخدرات ودعارة ومسكرات ولجأوا الى رشوة كبار المسؤولين في الامبراطورية البيزنطية وشراء الذمم والضمائر لتأمين مصالحهم حتى استطاعوا افساد المجتمع الروماني كالبيزنطي تماماً بواسطة الرشوة و المخدرات، والنساء والمسكرات ، وترى من دراسة حكم جوستينيان انه عبثاً حاول وهو الامبراطور الحازم ايقاف هذا التيار العارم من الفساد ووضع حد للنشاط الذي سببه الصيارفة اليهود المخرب. ومن ثم جاء الرسول الذي كانوا ينتظرونه حيث رحلوا الى المنطقة الموعودة التي ذكرها لهم الله في التوراة ، واقاموا فيها طمعا من كل شخص ان يكون من عائلته، ولكن عندما جاءت الصاعقة الكبرى بانه كان من العرب ، هنا انقلبت الموازين رأساً على عقب ، فهناك شيئين فقط يشعرانك بالتفوق العرقي بعيداً عن الامراض نفسياً، وهما التاريخ، والفائدة الربوية، فالتاريخ يجعلك تعتقد بانك افضل من غيرك ولذلك فتاريخك افضل، والربا يجعلك تعتقد بانك اذكى من الاخرين وليس اشد جشعاً من الأخرين، واليهود يملكون الحافزين فقد كان من الصالحين منهم في الزمان السابق الكثير من الانبياء – رغم انهم قاموا بقتلهم بعد تكذيبهم في الربا – وبدل ان يعطيهم هذا حافز عكسي بمعنى لو لم نكن بهذا السوء لما احتجنا لكل اولئك الرسل ولكن يبدوا ان لدينا الكثير من السيئات فلذلك وجب تنبيهنا كثيراً الى اخطائنا، والثاني هو الربا ، فبدل ان يظن الصيارفة بانهم قد خالفوا اوامر الله بالربا يظن اولئك بانهم اذكى الناس ولذلك يسيطرون على العالم من خلال الاموال، ولكن الخلل ليس هنا، الخلل هو انهم في هذه المرحلة قرروا ان يستخدموا حصان طروادة مره اخرى في المسلمين ولكن المحاولة نتج عنها نجاح نسبي فقط كاد يصل الى 2% فقط وظهر ما يسمى بالشيعة في حينها "وافترض انهم هذه المرة

خافوا من يقوم احد بتقليد ذكائهم باستخدام حصان طروادة ويقول ليس علينا في اليهود سبيل" وافترض انها كانت أول مره يمنعوا الناس فيها من الدخول في الدين اليهودي الا اذا كنت من ام يهودية من سلاله يعقوب عليه السلام وهذان الشيئين اللذان يجب ان يبغضهما أي شخص في أي دين، وهما ان يسمح ذلك الدين او العرق او القومية او أياً كان بظلمك او انتقاصك وفي نفس الوقت لا تستطيع ان تكون من ذلك الدين او العرق او القومية او أيا كان. لذلك لا توجد ديانة اخرى على سطح البسيطة تمتلك هذه الخاصيتين غير الديانة اليهودية – والنازية و الفاشية و القوميات المعاصرة جميعا والتي ليست ديانات طبعاً الى جانب ان كل الديانات وهي التي سيطرت على العالم بأجمعه تمقت التمسك بالقومية ولكنها تدعو بكل ما اوتيت للتمسك بالفكر وهو ما سبب ان اختلط الناس اختلاط عظيم – وهنا اكتملت الكارثة بالعنصرية في اعتناق اليهودية. والحقيقة ان الغالبية العظمى من اليهود وخصوصاً من ذرية اسرائيل عليه السلام قد تحولوا الى الاسلام والكثير منهم دخل المسيحية قبل تحريفها وهم الذين كانوا مؤمنين بالمسيح على عقيده التوحيد، الا ان هناك عائق عظيم امام البقية — وخصوصاً ذريه من استمروا على نفس الديانة – وهو انه بعد ان جاء اخر الانبياء من غير اليهود ، قال اليهود بان الرب قد اصابته الشيخوخة — حاشا لله – بعد ان جاء ذلك النبي من غيرهم ، وندم على ذلك — حاشا لله — ولا ادري كيف عرفوا بذلك؟ " وافترض انهم اعتقدوا بان كل الموانع التي منعهم منها الله يجب ان تسخر لخدمتهم لانهم الشعب الذي اختارهم الله وانهم على الدين الصحيح" وبذلك في هذه اللحظة من الزمن اصبح استخدامهم كل الاهداف من النواهي عن المعاصي شرعياً وواجباً اذا كنت مؤمن حقيقي. وهنا ارتبطت في هذه اللحظة الاسواق المالية غالباً باليهود لكنها لم ترتبط بالحروب والقلاقل الا من بعد عائله ديميرتشي والذي سنتحدث عنها لاحقاً ؛ واكتملت السيطرة المصرفية عندما سقطت الامبراطورية الرومانية اخيراً ، ودخلت أوروبا في المرحلة القائمة التي يطلق عليها المؤرخون العصور المظلمة او القرون الوسطى، تقول الموسوعة البريطانية عن موضوع التجار والمرابين في روما الذين هم من اليهود : (اتجه المرابون والتجار اليهود بصورة لا تقاوم الى السيطرة على التجار الذين كانوا يمتلكون بالنسبة اليها مؤهلات خاصة، منها تشعبهم في كل مكان وارتباطهم ببعض ، ومنها تعلقهم الشديد بالمال، وكانت التجارة في القرون الوسطى في ايديهم بصورة رئيسية).

تتبع الأمراء الزمنيون الذين اشتركوا في المجمع المسكوني الرابع حركة مقاومة التسلط المصرفي اليهودي والانعتاق والتحرر من سيطرة المرابين او الصيارفة ، هذه الحركة التي اشتد ساعدها واخذ يتسع نطاقها فاصدروا بدورهم قوانين تكرس عزلة اليهود بسبب الصيارفة ، وتجبرهم على العيش في أحيائهم الخاصة ثم صدرت قوانين أخرى حظرت عليهم استخدام المسيحيين لديهم او توكيلهم في معاملاتهم وكان الدافع لهذا التدبير الاخير منع الصيارفة من التملص من مسؤولية اعمالهم لانهم كانوا يجرون صفقاتهم المشبوهة بواسطه بعض الاجراء المسيحيين الذين يتخذون منهم واجهة لهم ويلقون اليهم بالفتات ثم يحملونهم مغبة اعمالهم، وقد حظرت القوانين على اليهود استخدام المسيحيات في منازلهم او مؤسساتهم بغية حماية الفتيات المسيحيات اللواتي كن في السابق هدفاً لشراك الصيارفة واعمالهم فكان هؤلاء يعملون على اغوائهن او الاحتيال عليهن بشتى الوسائل حتى يصبحن فريسه لهم ثم يستخدموهن بعد ذلك في اغراضهم ولا يتورعون في المتاجرة بأجسادهن كما هي طبيعة الاسواق المالية في كل العصور من اجل المال او اغراء ذوي النفوس المريضة او استجلاب الصفقات، ومنعت قوانين اخرى بعد ذلك اليهود من ممارسة بعض الفعاليات المالية وتضييق الخناق على الاسواق المالية من خلال تنظيمها. وهكذا اعتقدت الشعوب الاوروبية ان المشاكل الناتجة عن الصيارفة في طريقها الى نهايتها وان المرابين في سبيلهم الى الاضمحلال ، غير ان الاحداث اثبتت العكس : فقد عجزت هذه القوانين الصارمة المدعومة بقوة الكنيسة عن القضاء على الربا او اقناع المرابين بعدم جدوى اساليبهم واحترام شرعية القوانين وكانت نتيجتها على العكس اشتداد حقد الصيارفة على الكنيسة المسيحية وظهور نواة مشروع اضعاف العقيدة المسيحية – ومن هنا ظهر خلق فكرة ما يسمى بالعلمانية – وتقويض دائم لسلطة الكنيسة ، هذه النواة التي تبلورت فيما بعد في خطة منظمة تقوم على ثلاث ركائز اساسية تمكنهم من ممارسة اعمالهم المصرفية ، وهي أولاً بث فكره فصل الدين عن كل ارتباط مع انظمة الحكم او الدولة من ناحية ، على ان تغذى هذه الحملة على اوسع نطاق وبشكل دؤوب مستمر، دون مبالاة بما قد تتكفله من ارصده وجهد من خلال العمل على اثاره وتنمية الخلافات بين الامراء والبارونات وبين الكنيسة، وتشجيع وتمويل الاتجاهات اللاأخلاقية لدى الجميع وبذلك تظهر عيوب الكنيسة الى جانب الانحرافات العقائدية التي تم زرعها سابقاً بعد ايام المسيح وبذلك تقوم بمسح كل ايجابيات الكنيسة الكثيرة جداً و الفعالة، ومن الجانب الاخر يمكن استغلال تلك الانحرافات في اخلاق الامراء لإجبارهم على اتاحت الاسواق المالية الخاصة، ثانياً ابعاد الناس عن الدين بكل الطرق الممكنه وخصوصاً بالسحر الى جانب المشروبات الروحية و الدعارة والمخدرات وغيرها ، ثالثاً تشويه انظمه الحكم واظهار نظام الحكم كعدو للعامة بدل ان كان الحامي لهم كالعادة سواء اعلامياً او عملياً، ومع ذلك لم تظهر المشكلة حينها بشكلها الحالي فقد كانت المرحلة الاولى فقط فقد كان كل ما يطمحون اليه هو ان يتمكنوا من ان يمارسوا الربا فقط لا غير، ولعل ابرز مثال على تلك المحاولات على طريقه حصان طروادة لتحقيق هدف فصل الناس عن

الدين هي فرسان الهيكل حيث ان الهيكل هو مطلب يهودي في المقام الاول وليس مسيحي بالرغم من اقامتهم في التل الموجود بجوار آثار معبد سليمان فليس سبباً كافياً ان يتم تسميتهم بأكبر معتقد يهودي في فتره كانت المسيحية ترى اليهودية من اكبر الاخطار بسبب قتلهم المسيح الى جانب انه عندما دخل المسيحيين الى القدس لم يقتصر قتلهم على المسلمين فقط فقد ذبحوا الكثير من اليهود ذبحاً شنيعاً كالمسلمين بالضبط. فبعد ان نجحت الحملات الصليبية في احتلال القدس تم تشكيل الجماعة لإحضار كتب السحر من تحت معبد سليمان عليه السلام لان السحر يمنع أي شخص من الاقتراب من أي دين وهو ما يعطيهم مساحه اكبر للتخلص من منع الربا "وافترض ان الغرض الاخر لها كان حمايه اليهود هناك "و عندما وصلوا القدس بعد اخذهم مبالغ كبيره من الحجاج المسيحيين مقابل الحماية. اول شيء قاموا به عند وصولهم اقراض المال بفائدة مع أعطا الصكوك وهي محرمه في المسيحية عند العامة فكيف بالمتدينين؟ ولكن اليهود يجب ان يأخذوا الفائدة على القروض من غير اليهود طبعاً، كما انهم كانوا من اقسى الناس على المسلمين فقط وليس على اليهود وكانت قسوتهم اضعاف ما عمل المسيحيين عند دخولهم القدس فقد كانت قسوة المسحيين هي مره واحدة فقط وليس باستمرار كفرسان المعبد لذلك عندما استعاد صلاح الدين القدس صفح عن المسيحيين ولم يصفح عن فرسان المعبد، المتواجدين هناك، ويصفهم وليام الصوري رئيس اساقفة صور بان فرسان المعبد لا يلتزمون بالمسيحية ولا يتورعون عن ارتكاب المحرمات فهم يشربون الخمر وياكلون لحم الخنزير ويقتلون ويسرقون الحجاج النصارى. واخيراً انفرط العقد حيث عمد ملك فرنسا فيليب الرابع والذي كان يسمى بالملك العادل والملك الوسيم الى حل جذري لمشكلة الصيارفة عام 1253 ، فقد امر بطردهم جميعاً لمخالفتهم القوانين بحكم انهم جميعاً من اليهود لم يكن فرسان المعبد استثناء حيث اعلن تحريم هذه الطريقة والقاء القبض على اعضائها عام 1307 وتم القاء القبض عليهم وغالباً المسيحيين منهم اي من لم يستخدموا اسلوب حصان طروادة الذين فروا – حيث اعترف الكثير منهم بأنهم قد تركوا الدين المسيحي فعلاً وانهم كانوا يهينون السيد المسيح وامه والذين لا يخرجهم من دينهم الا ارتكابهم السحر وما لا يعرفه الكثير ان الدخول في السحر يتطلب الكثير من الممارسات ايضاً والتي اهمها الخروج من اي ديانة سماوية واهانة الكتب السماوية وغيرها الا ان اهانه السيد المسيح وامه كانت تتم من قبل اليهود ايضاً والذين "افترض انهم لم يكونوا يمارسون السحر الحقيقي ولكن يقومون بإهانة عيسى عليه السلام وامه فقط" لذا تم اعدامهم وعلى رأسهم جاكوس مولاي – فقد اتجه قسم كبير من المطرودين الصيارفة وفرسان المعبد اليهود الى انكلترا مع جلاء اليهود التي الجأتهم ، لا سيما وانهم كانوا قد تمكنوا في الفترة التي سبقت عام 1255 من السيطرة على عدد كبير من كبار رجال السلك الكنسي الانكليزي وعلى الكثيرين من النبلاء والسادة الاقطاعيين الذين كانوا بحاجة دائمة الى القروض لتمويل حروبهم ومعاركهم المستمرة. يقول شابير و فالنتاين في كتاب هارون لينكولن بانه تكاثر عدد اليهود كما ازدادوا رفاهاً واصبح هارون اوف لينكولن – اليهودي الصيرفي – اغنى رجل في انكلترا كلها، فكانت معاملاته المالية ترتبط بكل ركن في البلاد ويرتبط بها عدد من كبار النبلاء ورجال الكنيسة ومع ذلك لم تظهر المشكلة بشكلها الحالي فقد كانت المرحلة الثالثة فقط ، ولكن الملك استولى بعد موته على مجموع املاك هارون واضطر الملك آنئذ لإنشاء لجنه خاصة في وزاره المالية لإدارة املاكه. وقد وجد البرهان القاطع فيما بعد على قيام هؤلاء الصيارفة كما هي طبيعة الاسواق المالية في كل العصور من اجل المال بفضائح احتيال ورشوة وجرام متاجرة بالأجساد والابتزاز التي فاحت روائحها بعد موت هارون اوف لينكولن ، واثبت التحقيق بالدليل القاطع ان ثمانية عشر مصرفياً يهودياً كانوا هم الذين ينظمون تلك العمليات فقدموا الى المحاكمة وحكم عليهم بالإعدام ، مات الملك هنري عام 1272 فخلفه على عرش انكلترا الملك ادوار الاول الذي اصدر امراً حرم بموجبه الصيارفة او اليهود من ممارسة الربا، ثم استصدر من البرلمان عام 1275 قوانين خاصة جعل لهم بموجبها اوضاعاً خاصة وسميت هذه القوانين (الانظمة الخاصة باليهود) وكان الهدف من هذه القوانين تقليص السلطان الذي يمارسه المرابون الصيارفة اليهود على كافه مدينيهم، ليس فقط من المسيحيين بل حتى من الفقراء من اليهود انفسهم، ولعل الأنظمة اليهودية هذه كانت القوانين الاولى في التاريخ البرلماني الانكليزي الذي لعب مجلس العموم دوراً فعالاً في وضعها ولا يمكن وصم هذه الانظمة معاديه للسامية – او لليهود – لانها حمت في الوقت نفسه المسيحيين واليهود العادلين لا سيما الضعفاء منهم وقد ظن المرابون اليهود انهم في هذه المرة ايضاً، وكما حدث سابقاً – ولاحقاً – مرات عديدة في التاريخ سيتمكنون من تحدي اوامر الملك، كما تحدوا قرارات المجمع المسكوني بفضل السلطة التي يمارسونها على بعض رجال الكنيسة والدولة. ولكن ذلك كان خطأهم الأكبر لعدم وجود الديمقراطية، اذ ان الملك عمد الى اصدار قانون آخر بطرد جميع اليهود من انكلترا وبذلك جنى الصيارفة شر اعمالهم دون ان يمنع عنهم نفوذهم وذهبهم الضر، وجلبوا الويلات على رؤوس بقية اليهود العاديين الذين لم يرتكبوا ذنباً سوى انهم كانوا يهود. كان ذلك بدء المرحلة التي يسميها المؤرخين (الجلاء الاكبر) اذ اخذت الدوامة منذئذ تعصف باليهود في كل انحاء اوروبا التي اسرعت رؤوسها المتوجه تحذوا حذو الملك ادوار ففي 1306، أي بعد فتره وجيزة من انتهاء الحروب الصليبية وظهور نتائجها عادت فرنسا فطردتهم مره ثانيه بصورة كامله ، وتبعتها سكسونيا – احدى الدول الجرمانية عام 1348 –

ثم هنغاريا عام 1360 فبلجيكا عام 1370 وسلوفاكيا عام 1380 والنمسا عام 1420 ثم هولندا عام 1444 وأخيراً اسبانيا عام 1492م ويتخذ طرد اليهود من اسبانيا أهمية خاصة، اذ انه يلقي الضوء على محاكم التفتيش الاسبانية، ذلك ان العديد من الناس في اوروبا يظنون انها اسست من قبل الكنيسة الكاثوليكية بهدف تعذيب واضطهاد المنشقين على كنيسة روما ومنهم البروتستانتيين فيما بعد، اما الواقع فهو ان من اهم الاهداف التي قصدها البابا (اينوسنت الثالث) من انشائها هو جعلها وسيلة لكشف فئة من اليهود الذين لجأوا استخدام حطان طروادة في كل مكان باستمرار أي الى طريقة التظاهر باعتناق المسيحية والعمل تحت هذا القناع لتهديمها من الداخل، وقد شعرت الكنيسة بوجود مؤامرة من هذا النوع لتحطيم دائم للمسيحية وامكن في عده حالات تقصي الأثر واكتشاف المخادعين الذين انكشفت مسيحتيهم المزيفة. كما تم كذلك العثور فيما بعد على نص الرسالة الجوابية التي ارسلها الحاخام الاكبر المقيم آنئذ في الاستانه – اسطنبول حالياً – عاصمة الخلافة العثمانية في ظل التسامح الاسلامي (الحاخام خيمور) رئيس الجالية اليهودية في مدينة اكس – آن – بروفانس الفرنسية رداً على استشارته اياه بعد ان طردت معظم الاقطار الاوروبية اليهود، وقد تضمنت هذه الرسالة التي وقعها الحاخام الأكبر بإمضاء (امير اليهود) وارسلت بتاريخ 13 كانون الثاني عام 1486 ، تعليماته التي ينصح فيها مستشاريه باتباع استراتيجية (حصان طروادة) الشهير بالدخول الى حصن اعدائهم خلف قناع، كما فعل محاربو اليونان القدامى الذين دخلوا الى مدينة طروادة المحاصرة مختبئين في قلب حصان خشبي كبير، او بتعبير اوضح جعل ابناء اليهود قساوسة مسيحيين ومعلمين ومحامين واطباء و الخ , كيما يتمكنوا من تحطيم المسيحية من الداخل لكي يتمكنوا من انشاء اسواق ماليه خاصه ومن السهل ملاحظة التشابه الغريب بين هذا الاسلوب ومؤامرة الدونمة تلك الفئة الخفية من يهود سالولينيك واستانبول التي اعتنقت الاسلام ظاهراً بهدف تخريبه من الداخل بانشاء جماعات كالصوفية لكي تستطيع انشاء اسواق ماليه خاصه عن طريق نشر البدع والخرافات وتشوية تعاليمه الحقيقية ومحاربة كل حركة اسلامية بعقيدة سليمة غير ان محاكم التفتيش لم تقتصر على المهمة الأصلية التي انشئت من اجلها في الأصل ولم تتوقف عند هذا الحد بل تحولت الى أداة بطش شملت الجميع بدون استثناء ومنهم المسلمين والبروتستانت واعتقد الأرثذوكس اذا وجدوا هناك ، وعندما استن (المفتش الأكبر) الشهير (تور كومادا) مراسم الحرق الرهيبة كانت المحرقة تتلقف كل من تلصق به تهمة الهرطقة و (السحر الذي كان يمارس حقاً) او الخيانة وما ما ثلها دون تمييز بين اليهودي وغير اليهودي واعتقد ان ذلك كان صواباً لولا اختلاط العلم الى حد بسيط جداً بتهمه السحر واختلاط العقوبه الى حد كبير جداً للمسلمين باليهود. والى هذا فان النقمة التي تعرض لها اليهود في اسبانيا لم تكن ناتجة عن اسباب دينية بل جاءت كردة فعل عامة على تصرفات الصيارفة الاقتصادية والاجتماعية والتي تمكنت اسبانيا من الخلاص منها حينها لعدم وجود الديمقراطية والتي لا زالوا يمارسونها الى يومنا هذا في ظل ما يسمى بالديمقراطية ان الحقائق الدقيقة هي التي تلقي الضوء الكاشف على الواقع التاريخي الذي تبدو اسبابه مجهولة أحياناً، ففي القرن الرابع عشر تمكن الصيارفة اليهود للمرة الأولى في التاريخ من جعل الحكومة الاسبانية تمنحهم حق (جباية الضرائب) من الشعب مباشرة ولحسابهم الخاص كضمان للقروض التي كانوا يقدمونها للحكومة من الثروة التي جنوها من الاسواق المالية والفائدة والتي اردوا تطبيقها بحجم اكبر هذه المره حيث يقرضون الدوله التي تنفق من هذه القروض ثم تأخذ الدوله الضرائب من الشعب وتسدد الفوائد للأبد كما يحصل في عصرنا الحالي ، مما وضع الأهالي تحت رحمتهم المطلقة، فاستغلوا هذا الوضع ابشع استغلال الا انه خطائهم الفادح انهم كانوا يجمعون الضرائب شخصياً وقد استعملوا من القسوة والوحشية في طلب (افه اللحم) من السكان ما ملا افئدتهم بالحقد والغضب العارم بحيث اضحت شراره واحده كافية لتفجير البركان الكامن في القلوب فكانت هذه الشرارة الخطابات اللاهبة التي القاها (فرناند و مارتينيز) فهب الشعب على أثرها بصورة جماعية لارتكاب مجزرة دموية تميزت بفظاعتها ، وهذا مثل صارخ على بشاعة جرائم الصيارفة اليهود، الذين سقط بجريرتهم – وهم فئة قليله متوارية – آلاف الضحايا من اليهود البؤساء أنفسهم الذين لم يرتكبوا ذنباً بل أخذوا بما اقترفته ايدي تلك الفئة الجانية التي يأمرهم الدين اليهودي بان يرتضوا زعامتها وفيما يلي ما تقوله الموسوعة البريطانية عن الموضوع اليهود في اسبانيا (كان القرن الرابع عشر العصر الذهبي في اسبانيا ولكن خطابات احد قساوسة مدينة اشبيليا (فرناندو مارتينيز) أدت عام 1391 الى قيام اول مجزرة عامة لليهود الذين كانوا (محسودين) بثرائهم ومحط كره الجميع لانهم كانوا متعهدي جميع الضرائب) اما المتعهدون المذكورون فكانوا يشترون من الحكومة الحق لجباية الضرائب من الشعب في القرون الوسطى لقاء مبلغ مبين ثابت يدفعونه سلفاً، فتوضع السلطات العامة في خدمتهم ويمنحون حق التعذيب والتنكيل بالمواطنين في السجون ومصادرة الأموال لقاء جمع المبالغ التي يفرضون مقاديرها حسب اهوائهم وكما قلنا يبدوا بانها كانت طريقه صعبه جداً بان يكونوا هم في الواجهة ومن هنا ظهرت المشكلة بشكلها الحالي، فيجب ان تجني الدولة لهم الضرائب وليس هم شخصياً والا فان الصيارفة سيعانون من غضب الشعوب وهم اقليه مطلقه ومن هنا نشأت فكره البنك المركزي الذي يصدر النقود ومن ثم تعيد له الدوله القروض مع الفائده من الضرائب التي تستقطعها من المواطنين وبالتالي يحققون هدفين اولها الارباح وثانيها غضب الناس من

الحكومات ليتمكنوا من التحكم في تلك الحكومات .واستمرت العاصفة في واربا ضد اليهود، ففي عام 1495 طردتهم بلده ليتوانيا من اراضيها ثم البرتغال عام 1498 ثم ايطاليا عام 1540 بعد ان وصلت الى الحكم في فلورنسا اسره من الصيارفة هي اسره المديتشي بعد ان اطاحت بالجمهوريين والذين كانوا يمولون جميع الحروب في ايطاليا عبر سوق السندات منذ عام 1300 فخلال معظم فترات القرنين الرابع عشر والخامس عشر عاشت مقاطعات فلورنسا وبيسا وسينا التابعة لإقليم توسكانا في حرب فيما بينها وقد كان الصيارفة يحركون هذه الحرب اكثر مما يفعله الرجال فقد اوجدت ما تسمى (بالنهضة الإيطالية) أي الاسواق المالية الخاصة وتشويه الكنيسة، الى جانب العديد من الامور الاخرى وسيله جديده لتمويل الحروب الا وهي سندات الخزينة فبخل الصيارفة لا يمكنهم من الحكم والمخاطرة بأموالهم ولذلك لتمويل الحروب اخترعوا السندات. كما انهم جبناء ولا يمكنهم خوض الحروب بانفسهم لذلك لخوض الحروب استخدمت المقاطعات متعدين عسكريين (الكوندو كييري) لحث الجيوش على ضم الاراضي ونهب ثروات الاخرين وقد برز من بين المتعهدين الذين عملوا في الفترة الممتدة بين عام 1360م و 1370م رجل واحد وهو ابن مقاطعه اسكس البريطانية وادت براعه السيد (جون هوك ورد) في تمويل الحروب الى تسميته لدى الايطاليين (جيوفاني اكوتو) أي جون الحاد الذكاء لكن هوك وود كان مرتزقاً مستعداً للمحاربة من اجل أي مدينه تدفع له المال على غرار ميلانو وباقوا وبيزا او باباروما في 1364م كان هوك ود يحارب دفاعاً عن بيزا ولكن بعد 15 سنه انتقل الى الجبهة الاخرى والسبب يعود الى وجود المال في فلورنسا حيث اوقعت تكاليف الحروب المستمرة هذه المدن الإيطالية في ازمه وكانت النفقات حتى في زمن السلم تخضع لضرائب مضاعفه ناتجه عن الفائدة المضاعفة ولدفع الضرائب التي يفرضها امثال السير جون هوك وود باتت فلورنسا ترزح تحت عجز كبير وقد تضاعف عجز مقاطعه فورنتينا حيث كان خمسين الف فلورين في اوائل القرن الرابع عشر وبلغ خمسه ملايين في عام 1427وعملياً كان هذا المبلغ اشبه بجبل من الديون ومن هنا جاء اسمه (مونتي كوميونو) ولكن ممن اقترضت فلورنتينا هذا المبلغ ؟ والإجابة من نفسها، حيث كانت فكره ثوريه في حينها من شائنها تغيير عالم المال من تلك اللحظة حتى ظهور نظام المخاطرة فعوضاً عن دفع الضرائب المباشرة بات السكان مجبرين عملياً على اقراض المال لحكومتهم ومقابل القروض الإجبارية والتي لا يستعيدونها كاملة مستقبلاً خصوصاً عند خسارة الحرب كانوا يتقاضون الفوائد، الى جانب ان الصيارفة الآن استطاعوا ان يجعلوا الناس يراكمون ثروتهم عملياً فيما يسمى بالبنك او الادخار وهو شيء جيد اذا كان القطاع المالي حكومي ولا يقوم باستقطاع الفائدة بطرق ملتويه ولكن عملياً الى جانب ذلك كانت هذه اكبر نقطه تحول في تاريخ الاسواق المالية حيث اصبحت من الان فصاعداً الحروب تجاره مربحه جداً، فمثلاً بين عام 1509م و 1529م تهاوت قيمه سندات منتون ويفوا الصادرة عن البندقية وباتت تباع بـ 10 % فقط من قيمتها الاسمية ، الان اذا اردت شراء سند اثناء نشوب الحرب فانك تخاطر بان لا تعيد لك المدينة مالك او لا تدفع لك الفائدة فيجب ان تتذكر ان الفائدة يجب ان تدفع حسب القيمة الاسمية للسند فاذا تمكنت من شراءه بعشره بالمئة من قيمته الاسمية فستحصل على فائدة مرتفعة قد تصل الى خمسين بالمئة ، هكذا يعمل سوق السندات بطريقه ما تحصل على عائدات نتيجة المجازفة الغير محسوبة التي تكون مستعدا لأخذها والتي يستطيع حسابها الصيارفة العارفين ببواطن الامور عن طريق الديمقراطية لجني الكثير من المال، ان سوق السندات هي ما يحدد نسبه الفائدة بالنسبة للاقتصاد فاذا كان على المقاطعة دفع فائدة بنسبه خمسين بالمئة فان ذلك ينطبق على باقي المقترضين، لقد اخترعت اسواق السندات للمساعدة في دفع تكاليف الحروب الإيطالية لكنها اضحت الان تفرض نسبه الفائدة على الجميع وقامت السندات بتسلم زمام السلطة فخلال القرنين المقبلين سيحكم الصيارفة عالمنا هذا من خلال السندات.

ومن ثم تم اجلاء اليهود من بارفاريا عام 1551م, وبالرغم من تهجير مجموع اليهود من كل مكان الا ان ثراء بعض الصيارفة الفاحش مكنهم بطريقه او اخرى من يتدبروا امرهم للبقاء، وقد استطاعوا الحصول على مراكز لهم في (بوردو) و (أفينونون) و (مارسيليا) في فرنسا مثلاً ، و في بعض مقاطعات الباب وفي شمال الألزاس (وفي قسم من ايطاليا الشمالية) وتصف الموسوعة البريطانية الموضوع كما يلي : (وهكذا وجد اليهود انفسهم من جديد وجموعهم تنصب في الشرق فتستقر في بولونيا او في الامبراطورية العثمانية التي استقبلتهم مع المسلمين العائدين من اسبانيا الذين لاقوا نفس المقدار الذين لاقوه الصيارفة هناك وجالياتهم الضئيلة التي سمح لها بالبقاء في اوروبا الغربية ، فقد فرضت عليها كافة القيود التي تولدت في المحلة السابقة) وهكذا نستطيع القول ان القرون المظلمة اليهودية بدأت في الوقت الذي ابتداء في عصر النهضة في اوروبا ، ويتجلى لنا بوضوح منطقي في هذه النتيجة الأخيرة مدى صحه التحليل التاريخي الذي ينادي به بعض المؤرخين الذين يقولون ان امم اوروبا الغربية لم تبدا عصر النهضة والاحياء الحظري الا بعد ان تمكنت من تحرير انفسها من براثن السيطرة الاقتصادية اليهودية، الا ان هذا الكلام غير صحيح بشكل كامل، فالأسباب اخرى هي الائتمان والفحم والحد الادنى للأجور و لعل اهمها من وجهة نظري الشخصية هي الحروب الصليبية حيث ان الاوربيين اخذوا كل العلوم التي كان المسلمون شغوفين بتطويرها منذ ان قاموا بنقلها من اليونانيين الى جانب العلوم الكثيرة التي اخترعوها مثل الجبر والكيمياء والوسائل التي غيرت

العلوم للأبد مثل المختبرات والمعامل وكذلك ما يسمى بفريق بحث او فريق عمل، وكانت ثروه لهم انطلقوا منها الى النهضة ، وحصرت الجاليات اليهودية في اوروبا بعد حركات التهجير الكبرى داخل احيائها التي سميت بإسم (الغيتو) والتي يسميها اليهود (الكاحال) حيث فرض على اليهود ان يعيشوا معزولين عن جماهير الشعوب التي يقطنون بين احضانها يحكمهم حاخاماتهم او من يسمونهم حكماءهم الذين كانوا بدورهم خاضعين للصيارفة الذين لبثوا في مراكزهم التي تمكنوا من الحصول عليها في بعض المدن الأوروبية كما ذكرنا سابقاً وكان عملاء الصيارفة منبثين في (الغيتو) ينفثون سموم الحقد و الكراهية وروح الانتقام في قلوب الجماهير اليهودية كما كان الحاخامون بدورهم يلقنون – اليهود انهم شعب الله المختار – وليس من يؤمن بان هناك شخص افضل عرقياً غير عرقه بأقل اثماً ممن يضن بان هناك عرقه متفوق — وبالتالي اشاعوا في عامة ا ليهود بان يوم الانتقام آت دون ريب وسيرثون فيه الارض ومن عليها، اما اليهود الذين رحلوا الى واربا الشرقية فقد كانوا مجبرين بدورهم على العيش (في مناطق الاقامة) التي سمح لهم بها، والواقعة بصوره عامه على الحدود الغربية لروسيا، من سواحل البحر البلطيقي في الشمال حتى سواحل البحر الاسود في الجنوب، وكان معظم هؤلاء من اليهود الخزر في الاصل، وهم الذين اشتهروا على مر العصور بخبثهم وبخلهم الشديد واساليبهم المنحطة في الامور المالية كعادة الصيارفة في كل زمان ومكان، وكذلك بأخلاقهم الدنية في كل معاملاتهم، الا ان هذا غير صحيح تماماً فهي فئه منهم الصيارفة التي اشتهر عنها ذلك فاخذ الباقين منهم وزر الصيارفة، ويقال ان احقاد القرون تراكمت داخل اسرار احياء (الغيتو) وترعرع الظمأ الى الانتقام حتى تحولا الى عقيده وثنيه سلبية قائمه على البغضاء والطغيان والتدمير , لتزيح تعاليم الدين الموسوي عن محلها، وهذا غير صحيح تماماً في اعتقادي ولكن الاهم من ذلك هو انهم لن يستطيعوا ان يسيطروا على اصدار النقد او الاموال اذا كان الدين موجود فلا مجال لإيجاد نظام مصرفي للدولة يقوم على الفائدة الا باختفاء اي دين من الاديان، وفي هذه اللحظة بما انه لا يسمح لاحد ان يكون يهودي، فسوف يدعون العالم كله للعيش تحت رايه واحده بعيده عن اي ديانه سماوية، فمن هذه اللحظة يعتقد بانه ستستخدم كل النواهي في الشرائع لتدمير غير اليهود، ومن امثلة هذه النواهي السحر الذي حصل على كتبه فرسان المعبد من القدس مثلاً والربا كما حصل على مر العصور، ولإنجاح ذلك يجب ان يكون الهدف تهديم الاديان والشرائع السماوية وتقويض الاسس الاخلاقية المستمدة منها و تمزيق كيان المجتمعات، كل ذلك انتقام من نقمه الناس على الصيارفة والاسواق المالية التي لا هدف لها الا السيطرة على كافه خيرات الجنس البشري وتجريد الجميع مما يمتلكونه ثم حرمانهم حق التملك الى الأبد وقد يكون ذلك لا يزال سعياً لنصره الإله ، الذي يظهرونه بمظهر المجرم والعنصري، بدلاً عن العادل والخالق، الا انه لم يستمر كما كان سابقاً وبقوه المال التي حضي بها الصيارفة استطاعوا تطوير اعمال الشغب والارهاب المحلية او الفردية الى حركات عصيان وهيجانات منظمة مترابطة ومن هنا نشأ مصطلح ارهابي والذي استخدم على مر العصور في غياب ما يسمى بالديمقراطية لوصف اتباع الصيارفة وخططوا لعودة اليهود خفيه الى البلدان التي طردوا منها عن طريق التسلل المستمر الذي كان الوسيلة الوحيدة بأيديهم، لان عودتهم كانت محرمه قانونياً، وهكذا انشئت بالتالي شبكات خفيه في جميع المدن الأوروبية مهمتها استقبال اليهود المتسللين، ويغذي هذه النشاطات ويمولها منظمات الصيارفة اليهود, ولما كان من المستحيل على هؤلاء اليهود المتسللين الحصول بعد عودتهم على عمل مشروع لان قدومهم غير قانوني فقد قدمت لهم هذه الشبكات الرساميل التي مكنتهم من انشاء نظام السوق السوداء في كل بلد اوروبي, ومارسوا في هذه الاسواق السوداء كل انواع التجارب والمعاملات المصرفية الممنوعة الممكنة، وكانوا يعملون حسب منهج الشراكة الخفية الاحتكارية فيما بينهم جميعاً، وقد لبثت اسماء سادة المال الذين يملكون هذه الشبكات — او يسيطرون عليها تحت ستار الكتمان، وهكذا نرى كيف استخدم الصيارفة اليهود لخدمه جشعهم في اسواقهم المالية بالزج بالملايين من البشر في حروب وثورات ومجازر، ليست في الواقع سوى مخططات في الطريق الذي رسمته كل فئه في زمنها والتي كانت ذات فكر مصرفي احتكاري في كل مرحله من مراحل التاريخ، فقد تسلل اليهود عائدين الى انكلترا عام 1600م، والى هنغاريها عام 1500م ولكنهم طردوا منها ثانيه عام 1582م، وعادوا الى تشيكوسلوفاكيا عام 1562م ولكنهم طردوا منها ثانية ايضاً عام 1744م وعادوا الى ليتوانيا عام 1700م ... الخ , وفي كل مره طردوا فيها كانت اموال الصيارفة تقوم بتحريك الهيجانات والفوضى، وزادت سيطرة الصيارفة على التجارة والمبادلات الشرعية وغير الشرعية في القرون الوسطى واشتدت وطأتها واتسع نطاقها حيث وصل الى درجه اصبحت معها اقتصاديات كل بلد في اوروبا دون استثناء في ايديهم وحدهم، ونستطيع ان نلمس بوضوح آثار تلك السيطرة المطلقة حين نرى مثلاً، ان قطع العملة البولونية و الهنغارية القديمة التي تحمل نقوشاً وكتابات عبرانية، ويكشف لنا استهداف الصيارفة بهذه الصورة الملحة للسيطرة على النقد، وجعل اصدار العملة في ايديهم، ان الصيارفة اعتنقوا منذ تلك الأزمنة الشعار الذي اشتهر به بعد ذلك بردح طويل آمشل ماير باور (دعنا نتولى اصدار النقد في أمه من الأمم والاشراف عليه ولا يهمنا بعد ذلك من الذي يسن قوانين هذه الامه) فاقصر الطرق واسرعها واكثرها ربحاً دون بذل اي مجهود هو عن طريق الفائدة خلف اصدار النقد وهنا انتقلنا الى مرحله جديده من السيطرة وهي السيطرة على النقد ولكننا نحتاج الى شيء

يساعدنا في ذلك، ولا بد ان يكون له صدى رنان ولنسميه الديمقراطية والحرية، وقد طرح آمشل ماير باور (روتشلد) إذ ذاك هذا الشعار على شركائه من الصيارفة المتآمرة على ماليات العالم في ذلك الاجتماع المشهور جداً والذي كان كل اعضائه الصيارفة في ذلك الوقت من اليهود – ومن هنا نشأت كل نظريات المؤامرة التي يعتقد كثيرين انها قديمة قدم اليهود، والتي لا وجود لها اساساً في اعتقادي الا ان اشهارها والترويج لها يبعد النظر عن البنوك المركزية – وقد طرح هذا الردح ليبين لباقي الصيارفة جوهر الدافع الذي حمل الصيارفة مدفوعين بثروة طائله من خلال انشاء ما يسمى بالبنوك المركزية في تكريس مؤامرات تلو المؤامرات فقبل انشاء أي بنك مركزي او قيام ثوره لتسمح بانشاء بنك مركزي سبقتها مائه عام من القلاقل والتي لها اسباب اقتصاديه مفتعله، تماماً كما تم تكريس المؤامرة خلال مرحلة من التاريخ استمرت حتى عام 1640 للسيطرة على بنك انكلترا ، ومن هنا نشأت هذه المعضلة بشكلها المعاصر الحالي او المرحلة الرابعه والأخيرة.

الثورة الانكليزية

لما كان الملك ادوارد الاول ملك انكلترا هو الاول الذي طرد الصيارفة من بلاده فقد قرر الصيارفة في فرنسا وهولندا والمانيا ، ان انكلترا بالذات هي التي يجب ان تكون الهدف الاول الذي يطبقون فيها بنك مركزي بعد اسبانيا في تطبيق نظام البنك الصغير على البلد بأكمله وهكذا شرعوا بإيجاد المبررات لإيجاد بنك مركزي من خلال الاضطرابات (او ما يسمى بالارهاب) فدب النزاع اولاً بين ملك انكلترا وحكومته ثم تبعته المشاحنات بين ارباب العمل والمستخدمين وبين العمال والمالكين (ومن هنا نشأت فكرة الاشتراكية) ثم ثار الخلاف بين الدولة والكنيسة للقضاء على كليهما واستغلوا الثغرات في التغيير في الدين المسيحي في نظرياته المتناقضة بحلول مختلفة في امور السياسة والدين ولم تلبث انكلترا ان وجدت نفسها مقسمة الى معسكرات عديده يتحفز كل منها للانقضاض على الآخر، بل قسموا المعسكر نفسه الى اقسام عدة: فقد انقسم الشعب الانكليزي المسيحي الى معسكرين بروتستانتي وكاثوليكي ثم انقسم المعسكر البروتستانتي الى طائفتين (الملتزمون) و (المستقلون) وانهمر الذهب في ذلك كله من الصيارفة على المحرضين ورؤوس الفتن. كان ملك انكلترا آنئذ شارل الأول، وعندما تم الايقاع بينه وبين البرلمان اتصل احد رؤوس جماعة المرابين العالميين اليهود في هولندا المدعو (مناسح بن اسرائيل) بالقائد الانكليزي الشهير (اوليفر كرومويل) وعرض عليه المبالغ الطائلة من المال لتنفيذ المشروع الخفي الرامي الى الإطاحة بالعرش البريطاني والذي كان هدفة اقامة بنك انكلترا المركزي بعد ان فشلوا في اقناع شارل الاول بذلك، وقد تقبل كرومويل هذا العرض وتألفت مجموع من الصيارفة لتمويله ومساندته كان فيها الى جانب مناسح بن اسرائيل الزعيم اليهودي البرتغالي الأشهر (فرنانديز كارفاجال) الذي تلقبه كتب التاريخ بـ (اليهودي العظيم) والذي اصبح فيما بعد رئيس المستشارين العسكريين لكرومويل، وقد نظم هذا انصار كرومويل الذين اشتهروا باسم (الرؤوس المستديرة) وحولهم الى جيش نظامي انهالت عليه الإمدادات بالسلاح والعتاد والاموال بوفره، وعندما بدا تنفيذ القسم المسلح من المؤامرة (او ما يطلق عليه الارهاب) تدفق الى انكلترا عن طريق التهريب مئات من الثوريين المحترفين المدربين وانضم الجميع الى الخلايا اليهودية الفوضوية التي برزت آنئذ على شكل منظمات ارهابيه ، شرعت حالاً في عمليات الارهاب على نطاق واسع يهدف الى ترويع السكان واشاعه جو من الذعر والقلق يمهد للحرب الأهلية والصدام المسلح مع قوات الامن والجيش النظامي، وتكشف الدراسة الواعية لأسلوب التدفق الفوضوي هذا عن طريق التهريب واستخدام افواج المخربين المدربين بواسطة الخلايا والشبكات وتكوين المنظمات الارهابية التي تمارس عمليات الارهاب والترويع، وتمويل الخطة كلها من قبل الصيارفة، كانت خلايا الثورة جميعاً في انكلترا آنئذ بقيادة زعيم يهودي اسمه (دي سوز) وكان هذا في الوقت نفسه سفيراً للبرتغال في انكلترا بفضل اليهودي العظيم فرنانديز كارفاجال الذي تمكن بنفوذه والاعتمادات المفتوحة له من الحصول له على هذا المنصب، وبذلك اصبح مسكن (دي سوز) المحمي بالحصانة الدبلوماسية مقراً لمخططات الصيارفة، واخيراً بدأت الثورة الإنكليزية وقد بدأت بالنزاع الديني الذي أثير بين الكاثوليكيين والبروتستانتيين من مذهب (كالفن) ومنشئ هذا المذهب كان يهودياً في الأصل، وعلى ايه حال فان اسمه الحقيقية هو كوهين الذي حرفه اللفظ الفرنسي الى كافين ثم اصبح كالفن فيما بعد ثم شرعت الخلايا الخفية بتنظيم مظاهرات مسلحه تنطلق في كل مناسبه ودون مناسبه فتسمم الجو العام في البلاد وشاعت الفوضى والقلاقل. نجد الشرح الوافي لهذه الناحية من خفايا الثورة الإنكليزية والتفاصيل المرتبطة بهذه الفترة في جزئي الكتاب الضخم (حياة الملك شارلس الثاني) الذي وضعه (اسحاق دزائيلي) احد كبار اليهود الانكليز فيما بعد ووالد بن يامين دزائيلي الذي اصبح من اقطاب الدولة و السياسة وتولى منصب رئاسة الوزارة عدة مرات ومنح لقب (لورد بيكوسفيلد) وقد بين اسحق دزرائيلي في كتابه انه حصل على معظم المعلومات من سجلات (مليخور دي سالم) الزعيم اليهودي الذي كان سفيراً لفرنسا في الحكومة البريطانية في عصر الملك شارلس الأول كما اوضح ايضاً نواحي التشابه الغريب بين الثورتين الانكليزية والفرنسية فيما بعد مشيراً الى صلة القرابة او التماثل التي تربط بينهما وهكذا

فأننا نستطيع ان نرى بجلاء ان الصيارفة كانوا هم منظمي حركه الهيجان العالمية في كلتا الثورتين بل في كل حركات الفوضى والحروب المفتعلة الى يوم الناس هذا. ان البرهان المطلق الذي يدين (كرومويل) زعيم الثورة ودمية الحكم في انكلترا بعدئذ بتهمة الاشتراك في المؤامرة في ثورة الصيارفة، هو الذي حصل عليه اللورد (الفريد دوغلاس) الذي كان يشرف على المجلة الاسبوعية الإنكليزية (بلين انقلش) والذي اعلنه في مقال نشره في هذه المجلة في عددها الصادر في 3 ايلول 1921م فقد شرح اللورد دوغلاس في هذا المقال كيف وصل الى حوزه صديقه السيد فان فالكرت الهولندي مجلد نادر كان قد فقد من سجلات كنيس موليخيم في هولندا خلال حروب نابليون، ويحتوي هذا المجلد على سجلات الرسائل التي ارسلها وتلقاها الحاخامون المتعاقبون الذين ترأسوا هذا الكنيس، وتقول احدى هذه الرسائل المحررة باللغة الالمانية والمرسلة من اوليفر كرومويل الى رئيس هذا الكنيس آنئذ الحاخام (اينزبرات) بتاريخ 16 حزيران 1647م بالحرف الواحد :(سوف ادافع عن قبول اليهود في انكلترا مقابل المعونة المالية، ولكن ذلك مستحيل طالما الملك شارلس لا يزال حياً، لا يمكن اعدام الملك دون محاكمة، ولا نمتلك في الوقت الحاضر اساساً وجيهاً للمحاكمة، يكفي لاستصدار حكم بإعدامه لذلك فإنني انصح باغتياله ولكننا لن نتدخل في الترتيبات لتدبير قاتل غير اننا سوف نساعده في حالة هربه) ويحتوي السجل على رد الحاخام برات على هذه الرسالة بتاريخ 12 تموز 1647 ، ويقول في اجابته لكرومويل :(سوف اقدم المعونة المالية منذ خلع الملك شارلس وقبول اليهود في انكلترا، والاغتيال خطر جداً ويجب اعطاء شارلس فرصه للهروب حيث كان مسجوناً حينئذ، وعندئذ سيعطينا القبض عليه ثانيه سبباً وجيهاً للمحاكمة والاعدام وسوف تكون المعونة وافره ولكن لا فائدة من مناقشة شروطها قبل بدء المحاكمة) وفي الثاني عشر من تشرين الثاني من ذلك العام مهدت الفرصة للملك شارلس الاول للهرب وقد القي القبض عليه بالطبع، ويتفق المؤرخان البريطانيان الكبيران (هوليس و لودلو) على ان هرب الملك ثم ايقافه كانا من تدبير كرومويل. وقد جرت الاحداث بعد ايقاف الملك بسرعه وعلى ما اراد كرومويل الذي صفى اولاً جميع اعضاء البرلمان الانكليزي المخلصين للملك، ولكن المجلس في جلسته التي عقدها طوال ليلة 5 ايلول 1648، قرر بالرغم من هذه التصفية وبأغلبية اعضائه قبول التنازلات التي اعلنها الملك واعتبارها كافية لعقد اتفاق جديد معه، بمعنى ان اعتبار بريطانيا ليبرالية ووجود برلمان بالرغم من انه يحتوي على اعضاء مخلصين للملك الا ان ذلك لم يكن كافياً لمنع تغلغل الصيارفة لفرض تنازلات على الملك ومع ذلك فقد كان ذلك بالنسبة لكرمويل انتهاء دوره وحرمانه من الاموال التي وعده بها سادة المال العالميون، فاصدر امره بالتصفية الى احد اتباعه وهو الكولونيل (برايد) الشهير في التاريخ الانكليزي وهو ايضاً الذي قام بتصفية جميع اعضاء البرلمان الذين صوتوا بالموافقة على عقد الاتفاق مع الملك، وعملية التصفية الكبرى هذه التي قام بها الكولونيل برايد هي التي تسميها كتب التاريخ المدرسية في انكلترا تصفيه برايد،لم يبق في المجلس بعد انتهاء هذه التصفية سوى 50 خمسين عضواً استولوا لحساب كرومويل على السلطة المطلقة، وفي 9 كانون الثاني 1649 ، اعلن تشكيل محكمة سميت (بمحكمة العدالة العليا) عهد اليها بمهمة محاكمة ملك انكلترا، وكان ثلثا اعضاء هذه المحكمة من اعضاء جيش كرومويل، وعندما لم يستطع المتآمرون ايجاد محام انكليزي واحد يقبل بالقيام بدور مدع عام ضد الملك كلف اليهودي العظيم كارافاجال احد اليهود الاجانب واسمه اسحاق دور يلاوس الذي كان عميلاً لمناسح بن اسرائيل في لندن بهذه المهمة وهكذا ادين شارلس الاول بالتهم التي قررها بشأنه الصيارفة وليس كما تقوله كتب التاريخ التي قررها الشعب الانكليزي وفي يوم 30 كانون الثاني 1649م تم قطع راسه بالبلطة علنا امام المصرف اليهودي القائم في ساحة (هواتيهول) في لندن بالتالي تم للصيارفة ما ارادوا مره اخرى وتمت السيطرة على اقتصاد انكلترا وانشاء بنك انكلترا المركزي نتبين هذه النتائج بسهوله منطقيه بتتبعنا لتسلسل الاحداث الزمني في انكلترا منذ اعدام الملك شارل الأول عام 1649 حتى تأسيس بنك انكلترا عام 1694: فقد ازداد مبلغ القرض الوطني الانكليزي ازدياداً مطرداً من ناحية ، وتمكن الصيارفة من ناحيه اخرى من جعل شعوب اوروبا ينقض بعضها على البعض الاخر ولعل خير وسيلة لإدراك حقيقه تلك الفترة من التاريخ هي استعراض الاحداث المتعاقبة وفيما يلي جدول بهذه الاحداث بحسب تسلسلها الزمني.

1649م هاجم كرومويل ايرلاندا معتمدا على تمويل الصيارفة وانصبت نقمه الايرلانديين الكاثوليكيين من جراء الكوارث التي نزلت بهم على يد البروتستانتيين الانكليز.

1650 ثار القائد الانكليزي (سونتروج) على كرمويل ولكنه فشل وقبض عليه.

651 أعد شارلس الثاني ابن شارلس الاول، هجوماً على انكلترا، ولكنه فشل بدوره ايضاً وابحر عائداً الى فرنسا.

1652 دخلت انكلترا الحرب ضد الهولنديين.

1653 اعلن كرومويل نفسه دميه(حاكم) واتخذ لقب (اللورد الحامي لإنكلترا) او بمعنى اخر سيد انكلترا المطلق.

1654اشتبكت انكلترا في عدد من الحروب الاوربية الاخرى.

1656 بدأت الاضطرابات في المستعمرات الامريكية التي تمتلكها والتي كونت فيما بعد الولايات المتحدة الامريكيه.

1657 موت كروموبل واعلان ابنه (ريتشارد) الحامي الجديد لانكلترا.

1659 ريتشارد يشمئز من التآمر المستمر ويعتزل الحكم.

1660 الجنرال الانكليزي مونك يحتل لندن واعلان شارلس الثاني ملكاً على انكلترا.

1661 كشف الستار عن المؤامرات التي اشترك فيها كروموبل وحدوث هيجان في لندن حيث ينبش الشعب جثته وجثث كبار اعوانه امثال (ايرتون) و (برادشو) ويعلقها على المشانق.

1662 الشقاق الديني بين مختلف الطوائف البروتستانتيه واضطهاد الطوائف الدينية التي لم تقبل بالخضوع للكنيسة الرسمية (الانكليكانية).

1664 اشتباك انكلترا من جديد بالحرب مع هولندا.

1665 ازمه اقتصاديه شديده تحيق بإنكلترا، والبطالة والمجاعة تأخذان بخناق الشعب، ونشوب حريق هائل، يدمر لندن ثم تفشي الوباء الذي عرف بالتاريخ باسم (الطاعون الاكبر) توقف بعد نشوب الحريق.

1666 انكلترا تشترك بحرب جديده مع فرنسا وهولندا.

1667 نشوء نوع جديد من التحزب السري في الاوساط الحاكمة عرف في التاريخ الانكليزي باسم كابال على اسم السحر الذي ذهب لإخذها فرسان المعبد من القدس من تحت معبد سليمان عليه السلام المسمى بالهيكل في الحروب الصليبية وقد اثار موجه جديده من الاضطهاد الديني والسياسي.

1674 تخطيط جديد لجماعة المؤامرة العالمي لإنشاء البنك المركزي اقتضى اسناد ادوار جديده لأشخاص جدد وايقاف الحرب بين هولندا وانكلترا: فقد عهد بالدور الاول الى الهولندي (وليام استراد هولدر) الذي رفع الى رتبه القائد العام للقوات الهولندية واصبح لقبه دوق اوف اورانج ثم رتب لقاء بينه وبين الأميرة ماري ابنه وريث عرش انكلترا المنتظر الدوق اوف اوراق (دوق اوف يورك).

1677 زواج الأميرة ماري ب دوق اوف اورانج الذي اصبح لا يقف بينه وبين عرض انكلترا سوى حائلان: الملك شارلس الثاني والدوق اوف يورك بحيث يصبح العرش بين يديه لو تم القضاء عليهما.

1683 تدبير المؤامرة التي عرفت في التاريخ الانكليزي مؤامرة منزل رايل لاغتيال الملك شارلس الثاني والدوق اوف يورك معاً واخفا المؤامرة.

1685 موت شارلس الثاني وصعود الدوق اوف يورك باسم الملك جيمس الثاني الى العرش، ثم نشوب حملة اشاعات وتلطيخ شاملة ضد هذا الملك حال صعوده الى العرش، وقبول الدوق اوف موتموث – لأسباب مجهولة – بتزعم ثوره ضد جيمس الثاني وهزيمة الدوق اوف موتموث في معركة (سبدجحور) الشهيرة في التاريخ الانكليزي والقاء القبض عليه واعدامه في 15 تموز نفس العام، وقد تلى ذلك حمله محاكمات واعدام بالجملة واضطهاد عارم ضد اعداء الملك هبت فجأ بفعل خطه الصيارفة التي غيرت استراتيجيتها، وانتج هذا الاضطهاد نقمه عارمة ضد الجيش الثاني الذي كان الصيارفة مصممين على القضاء عليه باي ثمن، وفتح طريق العرش لدوق اوف اورانج.

1688 اقدام الصيارفة على خطوه جديده فقد هاجم الامير وليام اوف اوارنج انكلترا ورست سفنه في 5 تشرين الثاني على شاطئ (توربای) مما اجبر الملك جيمس الثاني على التنازل عن العرش ومغادرته بلاده الى فرنسا، بعد ان اصبح مكروها من قبل الشعب بسبب حملة الاقاويل المنتظمة المستمرة ضده من ناحيه وبسبب حمله الاضطهاد والاعدامات التي هبت ضد اعدائه بعد سحق ثوره الدوق اوف موتموث.

1689 واخيراً حصل الصيارفة على جائزتهم الموعودة بعد اعلان وليام اوف اورانج والأميرة ماري زوجته ملكاً وملكه على انكلترا ولما كان الملك جيمس الثاني كاثوليكيا مما قد يدفع الكاثوليكيين الانكليز الى محاولة اعادته الى العرش فقد اظهرت القوات المصرفية وليام اوف اورانج كبطل البروتستانتيه، وبالفعل وصل الى ايرلاندا (الكاثوليكية) في 15 شباط في هذا العام حيث لم تلبث ان جرت معركة (بوين) الحاسمة الشهيرة في التاريخ الانكليزي التي وقف الكاثوليكيين والبروتستانتيون الانكليز فيها وجهاً لوجه وسحق فيها المعسكر الكاثوليكي في 12 تموز 1698م ولا يزال البروتستانتيون الانكليز يحتفلون كل عام منذئذ بذكرى هذه المعركه دون ان يعلم احد منهم ان اولئك الذين حاربوا فيها لم يكونوا سوى العوبة في ايدي المرابين اليهود العالميين الذين كان هدفهم من كل المعارك والهيجانات التي نشبت في انكلترا منذ عام 1640 حتى عام 1689 هو الوصول لإنشاء بنك انكلترا وترسيخ القروض القومية التي كانت انكلترا مدينه لهم بها لقاء الأموال التي اقرضوها اياها للقيام بالحروب، هذه الحروب التي خططوا لها وحرضوا على قيامها هم بأنفسهم ويبين لنا التاريخ كيف مضوا قدماً في افتعالها عندما كان لويس الرابع عشر عندما وجد نفسه في مواجهة

اغلب القاره الأوروبية دفاعاً عن محمياته ومقاطعاته، بينما ملك انكلترا وليام الثالث كان في وضع حاجه شديده بصدمته من هزيمه اسطوله وحاجه لإعادة بناء الاسطول الانجليزي ولكن هناك مشكله واحده وهي النقود، فقد كانت الحكومة منهكه بسبب تكلفه الحرب وكان رصيد وليام يشارف على الانتهاء، ولكن مصرفي اسكوتلندي كان له حل مصرفي وهو "تشكيل شركه لإقراض مليون باوند للحكومة بمعدل ارباح 6% بالإضافة الى رسوم اداريه تبلغ خمسه الالف مع اعطاء الحق بإصدار النقد الورقي "وبحلول عام 1694م كانت الفكرة قد تم تعديلها تعديلاً طفيفاً فقد ارتفع المبلغ الى 1.2 مليون باوند بمعدل 8% فوائد و اربعه الاف رسوم اداريه ولكن الفكرة مضت الى الامام البنك الذي تم تسميته بصوره شهمه بنك انكلترا تم انشاءه، فالاسم تم اختياره بعنايه فائقة ليظهر كذبه وهي ان يظهر البنك كبنك حكومي الا انه ليس بنك حكومي بل بنك خاص وله مساهمين صيارفه لأرباحهم الخاصة مع تصريح من الملك بطباعه النقود للعامة من لا شيء والقيام بقرضه للعامة بفائدة والذي حصل عند ولاده بنك انكلترا في 1694م هو خلق نموذج ليتم تكريره في دوله بعد اخرى في جميع انحاء العالم وهو بنك مركزي يتحكم به الصيارفه حيث يقومون باقراض الاموال للحكومة بفائده حيث ان هذه النقود يتم طباعتها من لا شيء والهدف من الصيارفة من خلق هذا النظام هو السيطرة الاقتصادية على اكبر اقتصاديات العالم وكما هو الحال الان مصادفة ان تكون الولايات المتحدة هي تلك الدولة، وكان هدفهم التالي اثاره عدد من الحروب بعد ذلك بين انكلترا ومختلف الدول الاوروبية، وذلك ان الحروب تتطلب مبالغ ضخمه من الاموال يضطر الحكام الاوروبيون لاستقراضها من الصيارفة انفسهم بالربا الفاحش وهذا ما يؤدي الى نتيجتين: اولاً حصول هؤلاء المصرفيين على بنوكهم المركزية وبالتالي ارباح خيالية وازدياد القروض الوطنية التي ستثقل كاهل مختلف الامم الاوروبية، وثانياً وضع حكام اوروبا بموقف التبعية والحاجة بالنسبة للصيارفة، وتكشف لنا الاحداث ان الدول والشعوب التي اقدمت على اثاره الحروب ومهاجمة الغير والتحريض على الثورة والهيجان والزج بنفسها بما لم تحصل في النهاية على ايه نتيجة ذات فائدة حقيقيه ولم تتمكن من تحقيق أي ربح ثابت فعلي او الوصول الى حل لأية مشكلة تعاني منها، سواء كانت مشكلتها سياسيه او اقتصاديه او حضارية. اما الرابح الوحيد المستمر فلم يكن دوماً سوى الصيارفة والذين مولوا جميع تلك الحروب والهيجانات ولعبوا فيها دور المحرض الخفي، وتؤدي دراسة هذه الاحداث ايضاً الى العودة بالذاكرة الى حقيقة معروفه في التاريخ البريطاني ترتدي – على ضوء هذه الدراسة – اهميه خاصه، ذلك انه ما ان وصل ذلك القائد الهولندي (وليالم اوف اورانج) الى عرش انكلترا حتى اضطر الخزانة البريطاني الى استقراض مليون وربع جنيه استرليني بعمله ذلك العصر من الصيارفة الذين نصبوه في مكانه، ويستطيع أي طفل انكليزي ان يرى هذه الحادثة في كتب التاريخ التي يدرسها في المدرسة، ولكن هذه الكتب تذكر له ان المفاوضات من اجل القرض اجراها عن انكلترا مبعوثان هما (جون هوبلن) و (وليام باترسون) ولا تشير بحرف واحد الى اسماء الصيارفة الذين قدموا هذا القرض الضخم، واجريت المفاوضات داخل كنيسه مغلقه مبالغة من المصرفيين في الحفاظ على سرية العمل، وقد كانت الشروط التي فرضها الصيارفة هي ان تبقى اسمائهم سريه ويمنحون ميثاقاً يسمح لهم بتأسيس بنك انكلترا، وتضمن لبريطانيا لمديري بنك انكلترا الحق الشرعي بوضع سعر الذهب وسعر معادلة من العملة، وهذا ما يضمن لهم :اولاً يستطيعوا اصدار قروض بقيمه عشره جنيهات استرلينيه مقابل كل جنيه من الذهب يضعونه في ارصدتهم الخاص في البنك، وهو ما يسمى بالتوسع النقدي، الاحتياطي النقدي الكسري لصالحهم ثانياً ان يسمح لهم بتوثيق القرض الوطني البريطاني وتامين دفع الاقساط الرئيسية منه ومبالغ العوائد عن طريق فرض ضرائب مباشره على الشعب الا ان من يستقطعها لهم هي الدولة وليس هم لكي لا يحدث لهم ما حدث في اسبانيا مره اخرى.

وهكذا وبصوره جليه وصلت اول قوه مصرفيه بعد اسبانيا الى التحكم في اقتصاد دوله بأكملها، وحيث انهم هذه المرة يأخذون الضرائب بصوره غير مباشره الى جانب الفوائد المباشرة، فاستقطاع الضرائب كما قلنا سيقود لإرجاع تلك الاموال التي اقترضتها الدولة بفوائد، ووصل هؤلاء اخيرا الى مآربهم بجعل بنك انكلترا تحت سيطرتهم الاقتصادية، وحصلوا على حق اصدار العملة البريطانية ومن البديهي ان القوانين اصبحت عاجزه عن ان تمسهم او تعيقهم بشيء بعد ان اصبحت مقاليد السلطة المالية في ايديهم وغرقت الحكومة الإنكليزية في القروض , قد لا يدرك – لأول وهلة – سوى الخبير الاقتصادي المعنى الحقيقي لسيطرة فئه ما على اسعار الذهب وتعادله مع العملة ، ولكن يكفينا لذلك ان نذكر عمليه واحده بسيطة تنجم عن هذه السيطرة من ان باستطاعة مدراء بنك انكلترا اصدار قرضهم بمبلغ (1000) جنيه استرليني مقابل كل مائه جنيه من الذهب يضعونه في ارصدتهم كضمانه وهذا يعني انهم بذلك يحصلون على الفائدة عن كامل القيم أي 1000 جنيه ، لا عن المبلغ الحقيقي الذي رصدوه وهو عشر هذه القيمة ، وتعادل هذه الفائدة مبلغ 50 جنيهاً في العام ، وهذا يعني بوضوح ان مدراء البنك يحصلون منذ نهاية العام الاول على 50% من مجموع المبلغ الاصلي الذي رصدوه فعلاً لاجل القروض ... الخ , وعندما يتقدم احد الاشخاص او المؤسسات فان البنك يفرض عليه تقديم تأمين او رهن على شكل عقارات او اسهم او ممتلكات، ويقدر قيمتها غالباً باقل بكثير من الحقيقة واذا تأخر المقترض عن دفع الفوائد او الاقساط عن

اصل القرض فان البنك يحجز على التأمينات حالاً وهذا اجراء يشترطه البنك سلفاً عاده في العقود فتكون النتيجة ان ساده البنك يحصلون على قيمه قرضهم اضعافاً مضاعفة.

لا يهدف مخطط الصيارفة الى دفع الشعوب لدفع تلك القروض، بل ان الهدف هو عدم السماح بدفع القرض كاملاً وانما استمرار الدفع الى الابد بأعلى قدر ممكن وبالتالي الجري على دولاب الفئران، اما في انكلترا فقد قفز القرض الوطني في اربعه اعوام فقط من 1694 الى 1698 من مليون وربع الى 16 مليون جنيهاً استرلينياً، وقد تجمع آنئذ هذا المبلغ الطائل بعملة ذلك العصر بسبب الحروب المتواصلة، هذه الحروب التي لم تلبث ان امتدت الى معظم اقطار اوروبا فقد جلب الصيارفة الحروب الأوربية التي عرفت بالتاريخ باسم (حروب الوراثة الاسبانية)،وفي عام 1701 عين الدوق مارلبورد قائداً عاماً للقوات المسلحة الهولندية، وتعترف الموسوعة اليهودية بالذات وهي خير من يعلم بالموضوع ان الدوق مارليورد كان يتلقى آنئذ بسبب خدماته الجلية مبلغ 6000 آلاف جنيه استرليني بعمله العصر في العام من الصيرفي اليهودي الهولندي سلومون مدينا.

وترينا احداث التاريخ التي تسلسلت حتى قادت الى الثورة الفرنسية عام 1789 كيف تضخم مقدار القرض الوطني البريطاني حتى وصل الى مبلغ 885 مليون جنيها استرلينياً عام 1815 ، اما في عام 1945 فان هذا القرض وصل الى مقدار خيالي هو 22 ونصف تريليون جنيهاً استرلينياً وكان مقدار الفائدة السارية فقط عن عام 1945 – 1946 مبلغ نصف ترليون جنيهاً استرلينياً.

ان هذه الآلاف الأخيرة من الجنيهات الى جانب الملايين ليست في الواقع – على ضخامتها– الا كسوراً فرديه لا تذكر بجانب المبلغ الاصلي الذي يفوق طائلة الخيال. الى حد الان لا يزل الموضوع عشوائي وغير منظم، على الاقل تم التخطيط له في بريطانيا بدون اي نوايا اخرى الى ان ظهر آمشيل ماير باور روتشيلد او روتشيلد الأول وهو من اكثر الاشخاص تأثيراً في التاريخ على الاطلاق ، وتأثيرة يسبق تأثير ماركس بكثير. تشمل الموسوعة الإنكليزية على تاريخ اسرة روتشيلد الصيارفة اليهود فمنذ نشؤ هذه الأسرة لعبت دوراً هاماً في تأسيس الاسس والطرق والخطط التي سيسير عليها الصيارفة في التاريخ الخفي وصولاً الى المرحلة المعاصرة في العالم، كان مؤسس هذه الأسرة (آمشل موس باور) مصرفياً كبيراً واحد اثرياء الصاغة اليهود الذين انهكهم التجوال الطويل في كافه اقطار اوروبا الشرقية فاستقر عام 1743 في مدينه فرانكفورت في المانيا حيث اسس في شارع (وندن ستراس) متجراً جعله مركزاً للمعاملات المالية والمصرفية ثم توفي عام 1754 فخلفه ابنه الصغير (آمشل ماير باور) المولود عام 1743 وقد علمه الاب منذ حداثه سنه كل المعلومات الأساسية عن مهنه الصيرفة ودربه على المرابا ة وتجارة الذهب بالرغم من انه كان ينوي ان يجعل منه حاخاماً في المستقبل، غير ان موته حال دون ذلك، بدا الابن حياته كمستخدم في مصرف اوبنهايمر اليهودي ولم تمض فتره طويله حتى برهن على حذاقه وموهبه خارقه في شئون الاعمال المالية، مما حدا بأصحاب المصرف الى ادخاله معهم كشريك جزئي، ثم لم يلبث ان عاد الى فرانكفورت بعد ان اشتد عوده ، واستلم المؤسسة المصرفية التي ورثها عن ابيه, كان يعلو هذه المؤسسة شعارها المكون من درع أحمر اللون، ولم يكن اختيار الاب لهذا الشعار عبثاً فقد كان ذا دلاله معينه بين يهود اوروبا الشرقية، وكلمه الدرع الاحمر تلفظ بالألمانية (روت شيلد) فاتخذ باور من هذه الكلمة ذات الدلالة اليهودية الخاصة اسماً لأسرته التي اصبح اسمها روت شيلد او روتشيلد. تكونت اهميه روتشلد عام 1773 عندما وفد اثنا عشر من الصيارفة العالميين الى فرانكفورت بدعوه من آمشل باور او روتشيلد الاول الذي كان آنئذ من الثلاثين من عمره، وعقدوا مؤتمر لتأسيس احتكار عالمي – والكلمة الاساسية هنا التي تنم عن عبقرية روتشيلد هي عالمي – يضم جماعه سلطانهم المالي وامكانيات كل منهم، وكما ذكرنا سابقاً انه من هنا نشأت كل نظريات المؤامرة التي يعتقد كثيرين انها قديمة قدم اليهود، والتي لا وجود لها اساساً في اعتقادي – الا ان إشهارها والترويج لها يبعد النظر عن البنوك المركزية – ومن ثم توحيد العالم في دوله واحده بعقيده ملحده لها بنك مركزي واحد وعمله يصدروها هم وبالتالي تعميم نظرية الفائده على العالم باكمله لصالحهم هم فقط. فقد استرسل ليبين لهم جوهر الدافع الذي حمل الصيارفة مدفوعين بثروة طائله من خلال انشاء ما يسمى بالبنوك المركزية في تكريس المؤامرات تلو المؤامرات فقبل انشاء أي بنك مركزي او قيام ثوره سبقتها مائه عام من القلاقل والتي لها اسباب اقتصاديه مفتعله، تماماً كما تم تكريس المؤامرة قبل هذا الاجتماع خلال مرحلة من التاريخ استمرت حتى عام 1640 للسيطرة على بنك انكلترا، ومن هنا نشأت المشكلة بشكلها المعاصر الحالي او المرحلة الثالثة والأخيرة حيث ان البنك المركزي هو بمثابه اقراض الجميع النقود لكي يعيدوها بفائدة وهي اكبر مرحله من مراحل الربا. ان الناحية الاخرى لعبقرية روتشيلد تكمن في دراسته العميقة لكل نواحي اللعبة مع كل عفويتها وتدرجاتها و التي تمكنت اخيراً من خلق المصرف الانكليزي وتطبيقها لخلق البنك المركزي العالمي والذي لا يمكن تطبيقه الا بدوله عالمية واحده. وقد بين لهم روتشلد في هذا الاجتماع الدور الذي لعبته الرغبة في خلق المصرف الانكليزي في تدبير الثورة الإنكليزية كما قدم لهم دراسة عن الاخطاء التي ارتكبت و المخططات التي يجب ان تطبق في الخطوات التالية.

كانت الاخطاء تنحصر في الاتي :
اولاً: البطء في التنفيذ وعدم الوصول بنتيجة ذلك الى سيطرة مطلقه شامله بسبب نظام الحكم رغم ادخال الليبرالية الا انها لم تكن كافية.
ثانياً: بقاء عناصر كثيره ذات نفوذ قوي وقادره على الوقوف في وجه انشاء البنك مثل الحكومات والانظمة والكنيسة والديانات والعقائد وغيرها ومحاربتها وهذا ما يقتضي برايهم ما يلي: سرعه التنفيذ بلا هوادة والتخلص من العناصر المعارضة والتي قد تتمكن من الوقوف في وجه الصيارفة اليهود يوماً ومن ثم السيطرة المطلقة العمياء على الجماهير وتسهيل قيادتها عن طريق فرض الارهاب الفكري والمادي عليها.
على ان هذه الاخطاء لم تمنع من تحقيق الهدف الاصلي لمدبري الثورة الإنكليزية فقد تمكن الصيارفة من السيطرة على الاقتصاد الوطني الانكليزي واثقلوا كاهل انكلترا بالقرض الوطني الذي رسخوا دعائمه اولاً ثم عمدوا عن طريق المخططات الى تضخيم هذا القرض باطراد ، وهكذا اخذوا منذئذ يجرون انكلترا الى غمار الحروب التي كانوا يثيرونها هم بأنفسهم خفيه، ويقدمون في الوقت نفسه الى انكلترا المجبرة على اللجوء الى قروضهم، وبعد ان بسط للصيارفة براهينه المبنية على الحجه والواقع مثبتاً لهم ان النتائج المالية التي تم الحصول عليها بنتيجة الثورة الإنكليزية لا تعد شيئاً مذكوراً الى جانب الغنائم التي سيتمكنون من الاستلاء عليها نتيجة اشعال نيران الثورة في فرنسا – والتي ستطبق بعدها باستمرار ليعقب كل ثوره في كل دوله في العالم بنك مركزي وروسيا ليست استثناء — ومن ثم العالم باكملة في المستقبل واكتملت حجج المجتمعين بحجج روتشيلد الواقعية وتم التفاهم بينهم على توحيد هدفهم وتبني مخططه الثوري المدروس بعناية لتفجير الثورة الفرنسية. ويقوم هذا المخطط على توحيد الامكانيات المالية الطائلة للمتآمرين وكل ما يتبعها من تسهيلات، فتنصب طاقه هذه الشركة المالية العالمية للصيارفة على تنفيذ المشروع.
وعندما تم الاتفاق النهائي على المخط بسط لهم روتشيلد خفاياه حيث يعتمد المخطط على المناورة بهذه الثروات الضخمة المتحدة مما سيؤدي بصوره حتميه الى خلق ظروف اقتصاديه مشبعة بالقلق بحيث تتفشى البطالة بصوره اجباريه بين جماهير الشعب الفرنسي، وتدفع البطالة هذه الجماهير الى حاله قريبه من المجاعة، فتنهال اذ ذاك الدعايات المرسومة والموجهة خفيه من قبل جماعة المصرفيين، بحيث تنصب العلاقة ومسؤولية الانهيار الاقتصادي على عاتق ملك فرنسا والبلاط والنبلاء والكنيسة والصناعيين وارباب العمل، وينبث المحرضون والدعاة المأجورون بين صفوف الشعب ليشيعوا مشاعر الحقد والبغضاء ويطالبوا بالانتقام من الطبقات الحاكمة التي يشهرون بالفضائح الجنسية التي ينسبونها اليها ويلصقون بها امام الملا كل انواع الاتهامات الحقيقية و الباطلة ويكيلون لها الاتهام بالظلم والعدوان والاضطهاد ثم يلفقون قصصاً مشينه يلطخون بها علناً سمعه كل من يمكنه ان يقف في وجه مخططاتهم حتى ولو لم يكن من اخصامهم المباشرين، واوضح لهم روتشيلد ان الحرية السياسية (الديمقراطية حديثاً) ليست سوى فكره فهي ليست امراً واقعياً، أي انها لا يمكن ان تصبح امراً واقعياً مع اني اعتقد ان حدوثها واقعياً اسواء من وقوعها صورياً، فكل ما يقتضيه الوصول الى سلطان السياسي هو ان يبشر شخص ما او هيئه ما تابعين للصيارفة بالتحرر السياسي بين الجماهير ، وعندما تعم هذه الفكرة تقبل الجماهير بالتنازل عن امتيازاتها وحقوقها التي تمنحها اياها الأنظمة الشرعية دفاعاً عن هذه الفكرة وهو ما يحصل من تنازل العالم بأكمله عن حقوقه كما ذكرنا سابقاً في قسم منع المخاطرة ويستطيع الصيارفة آنئذ الاستيلاء على جميع هذه الامتيازات والحقوق، ولا خوف من تحقيق الحرية السياسية بالفعل، وكما ذكرنا سابقاً ان الصيارفة اعتنقوا منذ تلك الأزمنة الشعار الذي اشتهر به بعد ذلك بردح طويل آمشل مااير باور (دعنا نتولى اصدار النقد في أمه من الأمم والاشراف عليه ولا يهمنا بعد ذلك من الذي يسن قوانين هذه الامه) وهنا انتقلنا الى مرحله جديده من السيطرة وهي السيطرة على النقد ولكننا نحتاج الى شيء يساعدنا في ذلك ، ولا بد ان يكون له صدى رنان ولنسميه الديمقراطية والحرية، وقد طرح آمشل ماير باور (روتشلد) إذ ذاك هذا الشعار على شركائه من الصيارفة المتآمرة على ماليات العالم استهداف الصيارفة بهذه الصورة الملحة للسيطرة على النقد، وجعل اصدار العملة في ايديهم، وقال بان سلطه الذهب تمكنت دائماً من التغلب على سلطه الحكام الأحرار، وقال بان الديانات كانت هي المسيطر على المجتمع ذات يوم ثم استعيض عنها فيما بعد في العديد من البلدان بفكره الحرية، ولكن الناس لم يعرفوا كيف يتصرفون بهذه الحرية باعتدال، وهذه حقيقه واقعه في عدم معرفتهم الفرق بين الحرية الشخصية وبين ايذاء الاخرين التي تستند على نظام المخاطرة بالتالي تجعل هذه الحرية من المنطق ان يعمدوا الى استخدام واستغلال فكره الحرية حتى يثيروا النزاع داخل المجتمع الواحد .وقال لا يهم من يدمر الحكومة القائمة لان المنتصر كائناً من كان سوف يحتاج الى المال والمال بكامله بأيدينا نحن، وقال لهم ان حيازتهم للبنوك المركزية يبرر استعمال أي وسيله كائنه ما كانت لان الحاكم الذي يحكم بموجب القواعد الخلقية ليس بالسياسي الماهر في المناورات لأنه يلتزم بالحق والشرائع ولا يقبل بالكذب على الجماهير ولا يعاقب خصومه الا اذا ثبت عليهم الجرم — ولا يمكن اثبات الجرم على الصيارفه بالطرق التقليدية – وهي حقيقه ولذلك فلا احد يستطيع مجابهة الصيارفة من الطرفين سواء الخيرين او الدمى بايديهم فاذا سمحت للنظام المصرفي بان يكون خاص فانت ذاهب الى قدرك المحتوم. وقال بوجوب تبني نفسيه التجمعات الجماهيرية للتمكن

من السيطرة على زمام الجماهير وبين لهم ان السبب في ذلك هو ان الجماهير عمياء وعديمة التفكير وسريعة الانفعال وانها دوماً تحت رحمه أي تحريض من أي طرف جاء وهي ما نسميها سياسة القطيع التي تحدث عنها كينز الا انها ليست من ناحية اقتصادية وقال بانه في اللحظة التي تسيطر فيها هذه الجماهير على حريتها تنقلب هذه الحرية حالاً الى فوضى، وقال بانه يجب الاعتماد على الخمر والمخدرات والفساد الاخلاقي والجنسي والرشوة، وذلك كأمثله على الرذيلة بكافه انواعها التي يترتب على الصيارفة تبنيها وتخطيط استعمالها بصوره نظاميه مدروسة وموجهه لتدمير البنيان الخلقي للشباب في الامه التي تتسلل اليها لإقامه أي مصرف مركزي. وقال بانه يجب انتقاء نساء لكي يعملن في امكنه اللهو والفجور والدعارة من الجوييم (أي غير اليهود) واضاف قائلاً اضيف الى هذه الفئه الأخيرة من النساء – نساء المتعة – بعض سيدات المجتمع اللواتي سوف يتطوعن من تلقاء انفسهن لمنافسه الاخريات في ميادين الفساد والمتعة ، على انه لا يجب ان نقف عند أي حد ، في ميادين الرشوة والفساد والفضائح والخيانة ويجب ان نستغل كل شيء في سبيل الهدف النهائي. وقال بانه ليس هناك مكان في العالم لما يسمى بالحرية والمساواة والاخاء حيث انها ليست سوى شعارات كنا اول من تظاهر تبنيها ووضعناها في افواه الجماهير لترددها الببغاوات واضاف بان هذا المبدأ يقوم على اثاره حروب معينة بصوره مدروسة منهجيه، تم توجيه مؤتمرات الصلح بعدها بالصورة المرسومة لها سلفاً ، اما الحرب ذاتها، فتوجه بصوره تغرق معها الامم المتحاربة في الديون التي تتكفل المنظمات المذكورة سابقاً بفرضها وعقدها – وترتبط هذه الديون بصوره خفيه بنا (الصيارفة) وذكر حينها الانتخابات والتسميات للمناصب والطريقة للصول الى المناصب عن طريق استخدام الدعايات الواسعة باسم شعارات تحريه مزعومة للتحريض على الفوضى والعصيان وتأليف الجماهير بحملات تمولها الاموال العالمية التابعة للصيارفة. وقال ان ازمات البطالة العامة الناتجة عن توقف الاعمال وازمات المجاعة التي سوف نخلقها جميعاً ونفرض على الجماهير بفضل ما نمتلكه من سلطان يكفل لنا افتعال انعدام المواد الغذائية من البلاد، وستؤدي الى ولاده حق جديد هو حق راس المال في السيطرة، وتابع مبيناً للمؤتمرين كيف ستقوم المنظمة بتسيير الجماهير والسيطرة عليها، وكيف يصبح من الممكن بالتالي اكتساح كل من يجرؤ على الوقوف في وجه المنظومة المصرفية عن طريق توجيه الجماهير للانقضاض عليها. ويبدو ان عملية انشاء البنوك المركزية يقف في وجهها الديانات السماوية سواء كانت المسيحية او غيرها فقال بانه سيقوم بإنشاء محافل يشترك فيها اعضاء وسيعهد الى هؤلاء الاعضاء بعد التدريب والتعليم بمهمة نشر العقائد الإلحادية والمادية في غير اليهود، ومن هنا ظهرت كل نظريات المؤامرة وما يسمى بالنورانيين ومحافل الهياكل وما الى ذلك من كل تلك التي قد تسمع عنها في دهاليز البحوث عن المؤامرات التي تمتد عبر التاريخ مستخدمين في ذلك كتب سحر فرسان الهيكل بعد تصوير الله عدو لهم وبما ان عدو الله هو الشيطان ولانه خلق من نار فهم يعبدونه لانه نور النار فهم نورانيين ببعض من شعارات الحرية والتحرر من العبودية سواء لله او للدوله او لغيرهما ذهبوا ليكونوا عباد للشيطان وهذه ستكون دائماً نتائج الحرية بالمعنى المصرفي والذين تدفعهم رغبه حقيقيه في الحرية وليست مزيفة، حيث ذكر بانه سوف يثيرون حماسه الجماهير وانفعالها الى درجه قصوى عن طريق استعمال تعابير خلابة مثل الحرية و التحرر الى آخره، وحينئذ يمكن توجيه جماهير الجوييم الى تحطيم واكتساح كل شيء حتى القوانين الطبيعية والإلهية والخلقية وعندها سيكون سهل محو القوانين الإلهية مثل منع الربا من الطبيعة واسم الله من معتقدات الجوييم، وجاء بعد ذلك دور تفاصيل العصيان المسلح (حينها تم اختراع الارهاب في تنظيم معد) واهميته في حرب الشوارع والذي سيستخدم لاحقاً في احتلال فلسطين ايضاً ، فأشار روتشيلد الى ضرورة حكم الارهاب لأنه اوفر الطرق تكاليفاً واشدها فعالية بحيث لا يمكن الاستغناء عنه بعد أي تمرد مدبر لنشر الذعر في أفئدة الجماهير وفي الاخير السيطرة على النقد العالمي باسره حيث قال سيكون من الضروري انشاء احتكارات عالميه ضخمه تدعمها ثرواتنا المتحدة بمجموعها بحيث تصل هذه الاحتكارات الى درجه من السلطان والهيمنة لا يمكن لاي ثروه وطنيه يمتلكها الجوييم في البلدان الا ان تقع تحت وطأة هذه الاحتكارات، وعندما يحين الوقت الذي نضرب فيه اقتصاد تلك الامه الضربة القاضية تتهاوى هذه الامه اقتصادياً وسياسياً، وتتهاوى معها جميع الثروات الوطنية فيها. واضاف حينئذ لافتاً انتباه المؤتمرين: (ان جميع الحاضرين هنا من خبراء الاقتصاد والمال الصيارفة) وهذا يعني اننا جميعاً ندرك النتائج التي لا تقدر لهذه العملية وانتقل بعد ذلك الى تفاصيل الحرب الاقتصادية التي يحترفها اكثر منهم فطرح على بساط البحث مختلف المشاريع المرسومة الرامية الى الاستيلاء على اراضي الجوييم وانتزاع ملكياتهم الزراعية والعقارية والصناعية (وان كان بإسم الدولة كما حاولوا ذلك عندما تبنوا انشاء فكرة الاشتراكية) وكان المخطط فرض ضرائب مرتفعة عن طريق المنظومه وافتعال ظروف يسود معها الظلم في المنافسة الاقتصادية الداخلية – والنتيجة الحتمية هي انهيار الحياه الاقتصادية لدى الجوييم وضرب استثماراتهم ومصالحهم المالية اما في المجال الدولي فعلينا تضييق الخناق على الامه المقصودة شيئاً فشيئاً حتى تطرد نفسها بنفسها من الاسواق العالمية ويتم الوصول الى ذلك عن طريق السيطرة على اسواق المواد الأولية التي تتعامل بها هذه الامه ثم تدبير الاضطرابات الداخلية في صفوف العمال ودفعهم الى التوقف عن العمل والمطالبة بأجور غير معقوله وشراء المتنافسين بالأموال (ولذلك تم دعم الاشتراكية في بداياتها ويبدو ان الصيارفة اصبحوا يسعوا للعكس الان

وخاصه في الاجور) وقال بانه يجب اثاره المجازر بين امم الجوييم واستعمال افظع الأسلحة الممكنة فيها حتى يأتي الوقت الذي تصبح فيه هذه الامم منهكه ليس فيها سوى الفقراء والكادحين الذين يستثمرهم المصرفيين (وقد ثبت خطاء هذى الافتراض ايضاً فالثروة هي العمل ولم يسلم الكثير من اليهود من هذه المجازر في الحروب العالمية او غيرها كما فشلت النظرية في روسيا والتي سنتحدث عنها لاحقاً مع الاشتراكية) لذلك بعد محاوله الصيارفة السيطرة على اصدار العملة الإسبانية ومن ثم نجاحهم في تأسيس اول بنك مركزي وهو بنك انكلترا والذي ولد لديهم الاحساس بالتفوق العرقي اصبحت الفكرة الان اذا استطعنا ان نسيطر على اصدار العملات في جميع انحاء العالم او العملة العالمية سنصير اغنى الناس ولا ادري لماذا الا انه قد يكون من بعدها انه سيكون باستطاعتهم ان يحكموا العالم اقتصادياً ولا ادري ما الفائدة من ذلك الا اذا كانت تطبيق هدف ديني كحكم السلالة المختارة. عاش آمشل ماير باور او (روتشيلد الاول) حتى عام 1812 وكان له خمسه اطفال دربهم جميعاً منذ نعومه اظافرهم حتى يصبحوا ذات يوم من اعرق المتخصصين بالربا والمعاملات المصرفية المالية الضخمة، وكان أقدر هؤلاء الابناء (ناثان) مما حمل والده وجماعه الصيارفة على ارسالة الى انكلترا منذ مطلع حياته العملية وقد استطاع بدعمهم وتعليمات والده عبر الحمام الزاجل ان يكون احد المسيطرين على بنك انكلترا، والدخول في اسهم البنك والاحتكار الذي يسيطر على بنك انكلترا من الصيارفة هناك وكان الهدف التالي والأبعد ان يستخدم هذه السيطرة فيما بعد ليؤسس بالاشتراك مع ابيه واخوانه الاربع احتكاراً مالياً عالمياً للصيرفة وتجاره الذهب والمال بشكل مصغر لما كان يخطط له والده من بنك مركزي عالمي ويمتد هذا الاحتكار كالأخطبوط في كل انحاء اوروبا، وقد تلقى ناثان روتشلد لدى سفره مبلغ عشرين الف جنيهاً استرلينياً فاستطاع اثبات مقدرته المالية بتحويلها الى ستين الف جنيه بعد ثلاث سنوات فقط، حيث كانت جماعه الصيارفة الذين ارسلوا ناثان الى انكلترا هم النقطه الزمنية الفاصلة للمنظومة المصرفية الجديدة في مجموعة الصيارفة الا انهم كانوا اقوى نقطة صيارفة في كل العصور بوجود عبقرية روتشيلد الطموحه جداً بينهم وقد كان المجتمعين مجموعة من الصيارفة المتدينين نسبياً، ولا يوجد لديهم المعرفة الكافية لكيفية دفع الناس جميعاً بعيداً عن الدين، ولكي يقوموا بتنفيذ ذلك كانوا بحاجة الى متخصصين في مجال اللاهوت، وقد قاموا باستجار مختص لوضع البروتوكولات الارتجالية التي وضعوها بانفسهم وذلك لكي يقوم بتخطيطها على أسس حديثة بالدين الجديد وذلك للتمهيد لإنشاء دولة عالمية لها بنك واحد بايديهم ولا بد ان تكون ملحدة لكي يستطيعوا ان يقيموا ذلك البنك، ولذلك قاموا باستأجار آدم وايزهاوبت الذي كان اكليروسيا جزوتيا واستاذاً للاهوت والقانون الديني في جامعة انغولد شتات لكي يضع الديانه الجديده التي تسمح بالربا وهذه الديانة كانت عبادة الشيطان وهي التي يفترض بها ان تمهد لقيام الدولة العالمية والتي ستفرض المذهب الشيطاني على البشر وسبب اختيار هذه الديانة يعد احد اهم اسباب شتات جميع مراكز الدراسات والبحوث عن السبب الرئيسي لكل ما يجري من حولنا وهي البنوك المركزية. وأنهى وايزهاوبت مهمته في الاول من مارس 1776م اي بعد ثلاث سنوات. ويقوم المخطط الذي رسمه وايزهاوبت على تدمير جميع الحكومات والأديان الموجودة، ويتم الوصول الى هذا الهدف عن طريق تقسيم الجوييم الى معسكرات متنابذة تتصارع الى الأبد حول عدد من المشاكل التي تتولد دونما توقف، اقتصاديه وسياسية وعنصرية واجتماعية، ويقتضي المخطط تسليح هذه المعسكرات بعد خلقها، ثم يجري تدبير حادث في كل مرة يكون من شأنه ان تنقض هذه المعسكرات على بعضها بعضاَ فيضعفون أنفسهم، ويحطمونها وبالتالي يحطمون الحكومات الوطنية والمؤسسات الدينية والقواعد الدينية، وكان هذا المخطط هو مولد ما يسمون بالنورانيين والذين تم تسميتهم باسم نور نار الشيطان الخافت بحسب اعتقادهم لانه خلق من نار وبالتالي سيتخلصون من هيمنة الله، والذي نظمة في مخططاته بالقول انه بما ان الشيطان من نار اي نور فسوف يكون عكسه اله الظلام، وبالتالي عندما يبدأ هؤلاء في اعتناق مذهبهم فانهم يجدون بالفعل مبرر حقيقي للإنظمام، تحت اسم هذه الدعاية، وهي الحرية تحت نور النار ويعرف الجميع ان العكس هو الصحيح فالله نور السماوات والارض، والشياطين لا يعيشون الا في الظلام والاماكن المظلمة والكئيبة وفي عام 1776 نظم وايزهاويت جماعة النورانيين او حملة النور وياله من اسم جميل تم اعطاءه لهذه المجموعة الفاشلة، للبدء في تنفيذ مخطط المؤامرة وكان الهدف الوصول الى حكومة عالمية واحدة تتكون من ذوي المقدرات الفكرية الكبرى ممن يتم البرهان على تفوقهم الفكري وبما ان الهدف ليس الدولة الجديدة بل النظام المصرفي فيها فلم يهمهم من يحكمها بل من يسيطر على اصدار النقد طالما ان نظامها لا يمنع الربا ويبدو ان كانت لديه كارزما قوية استطاع من خلالها ان يضم ما يقرب من الفين من الاتباع من بينهم أبرز المتفوقين في ميادين الفنون والآداب والتعليم والعلم والاقتصاد والصناعة. وأسس عندئذ محفل الشرق الأكبر ليكون مركزاً يتضمن رجال المخطط الجديد الذي نظمه وايزهاويت للتعليمات الآتية التي يجب على الصيارفة استعمالها للوصول الى الهدف، وقبل ان اذكر التعليمات ، يجب الذكر بانه لا يوجد طريقة تمكن من عبادة الشيطان غير السحر اما التعليمات فهي:

1- استعمال الرشوة بالمال والجنس للوصول إلى السيطرة على الأشخاص الذين يشغلون مراكز حساسة على مختلف المستويات في جميع الحكومات في مختلف مجالات النشاط الانساني، حيث يستنزف هؤلاء للعمل في سبيل الصيارفة بالابتزاز او الدمار المالي او الفضائح او التهديد بالاغتيالات او اغتيال اسرهم.

2- يجب عليهم السيطرة على التعليم وان يولوا اهتمامهم الى الطلاب المتفوقين عقلياً والمنتمين الى اسر محترمة ليولدوا فيهم الاتجاه نحو نظام عالمي جديد واحد ومن ثم تدريبهم عليه ويتم هذا عبر ترسيخ فكره ان تكوين حكومة واحدة في العالم باسره هو الطريقة الوحيدة للخلاص من الحروب والكوارث المتوالية و بعد ترسيخ الفكرة التوضيح لهم بان الاشخاص ذوي المواهب والملكات العقلية الخاصة لهم الحق في السيطرة على من هم أقل كفاءة وذكاء منهم، لان الناس لا يعرفون ماهو صالح لهم.

3- استخدام عملاء واحلالهم في المراكز الحساسة خلف الستار لدى جميع الحكومات بصفة خبراء او اختصاصيين، بحيث يكون بامكانهم تقديم النصح الى كبار رجال الدولة لتطبيق سياسات تنتهي بتدمير جميع الاديان والحكومات في نهاية المطاف.

4- محاولة السيطرة على الصحافة والاعلام والترويج للحكومة الواحدة في العالم لحل كل مشاكل العالم.

اما الدفعه الثانية من اموال الصيارفة بعد كانت الدفعة الاولى قد ذهبت الى وايزهاوبت فقد ذهبت الى (تفاك) وهو كاتب الماني وذلك ليجمع مخططات وايزهاوبت في كتاب اسماه المخطوطات الاصلية الوحيدة. وصادفت حدوث حوادث ادت الى معرفة حكومة بارفيا بكل المخططات بكل تفاصيلها وبالتالي قامت حكومة بارفيا بفضح كل المخططات النورانية واغلقت محفل الشرق الكبير في 1785م واعتبرت جماعة النورانيين خارجين عن القانون وفي عام 1787م نشرت سلطات بافاريا تفاصيل المؤامرة وكان عنوان هذه الوثيقة الكتابات الاصلية لمذهب ومنظمة النورانيين، وارسلت نسخا منها الى كبار رجال الدول والكنيسة، وبالتالي انتقل النورانيين الى الخفاء ووقفوا خلف اسم جديد هو الماسونية، ان الماسونية ليست كالنورانيين او كالحركة الصهيونية او كمحفل الجمجمة والعظمتين او غيرها، ان فكرة الماسونية تقوم على فكرة بسيطة جداً وهي انه في العصور الغابرة لم يكن هناك تقدم فعلي وعملي في اي علم سواء علم وحيد وهو علم العمارة والبناء وكمثال على ذلك هو عجائب الدنيا السبع التي كانت تثير لعاب الجميع لروعتها وكانت تبهر الجميع ولذلك عندما حاول المهندسين المعماريين عمل احتكار لهذه المهنه بعد ان شاهدوا الاهرامات ومعبد الهيكل للنبي سلميان قاموا بانشاء هذه المجموعة بطريقة عفوية الا انها كانت ممن كان يدعم فكرة قتل عيسى عليه السلام لانهم خافوا نبوئته بانه سيتم تدمير افضل بناء معماري وهو معبد هيكل سلمان في ذلك الوقت عندما بشر بانه سوف يتم تدميره في 70 ميلادية ، واندثرت علنية فكرة الماسونية من حينها لتصير عملية احتكار لمهنة ا لهندسة المعمارية ولكن في عام 1600م عندما شاهد المهندسين المعماريين روعة الاهرامات، ارادوا اخراج الفكرة من جديد الى العلن عبر انشاء مجموعة تتبنى فكر تقدمي افضل وان الماسوني لا يكون كافراً عابثاً ولا يكون مفكراً حراً غير متدين وان يحترم السلطات المدنية و لا يشترك في الحركات السياسية، وكان شعارها توحيد الإله عبر عين الإله الواحد الذي يرى كل شيء باعلى هرم وكانت تضم اليهوديه مع المسيحية الذين تم تعديلها غالباً بصورتها البروتستانتيه تحت فكرة الصلاح وهو ما ادى الى شيئين اولها رواجها في امريكا بشكل كبير جداً حيث ان هذا الخليط المثالي لمثل هذه الفكره الجيده بهذا المقدار تواجد في امريكا بعد هجرة اليهود والبروتستانت اليها وثانياً كانت دافع كبير جداً للثورة الصناعية والتي تقوم على ان فكرة الهندسة تعتبر فكرة اساسية للتطور في العالم بأكملة .اي ان الماسونية هي فكرة دينية صالحه في الاساس ولكنها لم تستمر على هذى النحو كثيراً حيث بعد فشل النورانيين وفضيحتهم من قبل سلطات بافاريا تم تسمية الماسونية في المانيا بالماسونية النورانية للتخفي وراءها لان لها تاريخ جيد وفكر قويم وبالتالي بدات تتحول فكرتها الى تلقين الناس على النظام العالمي الجديد ذو الدولة الوحيدة و الذين يبرهنون ميلهم اليه وكذلك يبرهنون عن هجرانهم لكل فكرة إلهية او دينيه ، وتم تركيزها في فرنسا وجنوب اوروبا وامريكا اللاتينيه. واصدر وايزهاويت قانونه الجديد للصيارفة بان يتم التسلل الى صفوف الجمعيات الماسونية والتي كان لها طابع احتكاري لأسرار مهنة البناء فكان يعتقد بانها جمعيات سرية. عندما شرعوا في التمهيد للتسلل الى المحافل الماسونية الانكليزية وجهوا دعوة الى جون روبنسون وهو احد كبار الماسونية في استكوتلندا، واستاذ الفلسفة في جامعة اديمبورغ واميناً عاماً للجمعية الملكية في اديمبورغ، والذي اخذ مخطط مؤامرة وايزهاويت ونشر كتاب سنة 1798 اسماه المؤامرة لتدمير كافة الحكومات والاديان.

الثورة الفرنسية

اول دوله تم البدء بها في تطبيق نظرية تغيير نظام الحكم من اجل فرض بنك مركزي هي فرنسا كما كان مخطط فلم يكن لها بنك مركزي وكانت قريبه من المانيا او فرانكفورت ومن بنك انكلترا, فتم في فرنسا تعميم روح التمرد على السلطة الشرعية آنئذ وتثار هذه الروح في افرده وافكار الجماهير، اما القضاء الفعلي على تلك السلطة وعلى كيان المجتمع القائم فيتم في ظل حكم ارهابي ومخطط مرسوم سلفاً من قبل الصيارفة ، او ما يسمى بحكماء اليهود او النورانيين او الماسونيين او البنائين الاحرار او ما اردت ان تسميهم، وتكون كالتالي اولاً ان يوزع الصيارفة افكار روح التمرد والافكار الإلحادية او المادية لانهم لن يستطيعوا عمل شيء اذا لم يتم كسر ظهر الكنيسة لأنها ستمنعهم من بناء نظام نقدي معتمد على الربا وثانياً نحتاج ديمقراطية او ثوره يصير بعدها الحكم مشاعاً لا مسئوليه، ولا طريق يمكن تحقيق ذلك عبرها الا الديمقراطية, وهو ما يعطيهم مساحة لكي يتحكموا في الدول، ثالثاً نشيع بان السلطات الاقتصادية منفصله ومستقله تماما عن السلطة السياسية وخاصه اصدار العملات، رابعاً يتم اكتشاف الخطة من قبل الحكام بعد مده وكل ما اكتشف شخص ان النظام الاقتصادي وخصوصاً العملة القائمة على نظام الفوائد لا يمكن ان يكون منفصل عن السياسة نقوم بتغييره من خلال الانتخابات، فاذا تم تقدير ان الشخص في موقع الحكم يحتاج ليدرك ذلك اربع سنوات ويحتاج الى ثمان سنوات ليتمكن من تغيير ذلك، فلنجعل هذه المدة التي يجب ان يحكم فيها اكثر رئيس ديمقراطي، فترتين رئاسيتين فقط، لقد تم ايجاد وثائق كما يذكر عن الثورة الفرنسية قبل حدوثها كانت مرسله من المانيا الى دوق فرنسا للمحافل الماسونية وهو الدوق دور ليان الشهير وتحولت المحافل تحت اشرافه الى شبكات ومنظمات سريه تهيء للاحتقان. ارسلت شقيقه الملكة انطوانيت الى الملكة انطوانيت عدداً من الرسائل المتتالية تنبهها فيها الى وجود مخطط المؤامرة، واضطلاع المرابين وارباب الذهب العالميين فيها والى المطية التي تمكنوا من اتخاذها، وهي المحافل الماسونيه الفرنسية، ولكن ماري انطوانيت ملكه فرنسا وابنه الامبراطور (فرانسوا الأول) امبراطور النمسا لم تستطع – وهي ربيبه القصور الملكية – ان تصدق مثل هذه الاشياء المخيفة التي تتحدث عنها اختها في العالم, وعندما الحت عليها شقيقتها في رسائلها منبهه اياها الى البراهين القاطعة التي تم الحصول عليها والتي تثبت ان النورانيين يعملون في فرنسا تحت ستار الماسونية واعمالها الخيرية بهدف تدمير الدولة والكنيسة في فرنسا اجابتها ماري انطوانيت في احدى رسائلها المطولة بما يلي :اما فيما يتعلق بفرنسا فإني اعتقد ان قلقك مبالغ فيه بشان الماسونيه، فهي هنا أضأل اهميه من أي مكان اخر في اوروبا ...) وقد اخطأت ماري انطوانيت خطاء كبيراً خصوصاً في ظل وجود اسواق مالية خاصة في هذا العالم قد بين لنا التاريخ مدى خطا ماري انطوانيت، هذا الخطأ الذي اودى بها وبزوجها الملك لويس السادس عشر الى المقصلة ويعتقد معظم هواه التاريخ ان الملكة ماري انطوانيت كانت امراه لعوباً انساقت وراء تيار المرح والملذات الذي كان يسود البلاط الفرنسي، كما يتحدثون عن قصص غراميه كثيره و مثيره ينسبونها اليها كحقيقه واقعه وعن خياناتها لزوجها مع اعز اصدقائه وعن حياتها الخليعة المتهورة .. الخ،اما الحقيقة الواقعية فهي ان هذه الصورة عنها ليست الا الصورة التي رسمها (بالسامو) ودعاته في نطاق حمله التشهير الواسعة التي شنوها عليها، حتى رسخوا في عقول الجماهير كل ما نسبوه اليها من فضائح ومباذل ، والسبب ان زوجها كان رجل ضعيف وطيب القلب اما هي فكانت امراه ذات قرار ورؤيه واضحه وقويه الشخصية وبذلك تمكنوا من حمل المتظاهرين على المطالبة برأسها، وقد برهن المؤرخون على هذه الحقيقة التي يوكدها لنا الجلد الشديد الذي ابدته في تحمل الآلام التي سببها لها اعداؤها والترفع الذي قابلت به مصائب القدر، والثبات والأنفة اللذان واجهت بهما الموت تحت سكين المقصلة, فهذه جميعاً من الخصائل التي لا يمكن ان تتصف بها امراه ينسبون اليها الخلاعة والخفة، وكانت القضية المشهورة التي عرفت في التاريخ باسم قضيه عقد الملكة بمثابه السم الزعاف في حمله التشهير لتي انصبت على ماري انطوانيت، وقد نبتت فكره هذه القضية في مخيلة (وايزهاوبت) و (ماندلسوهن) وتتلخص بما يلي: كانت الازمه الاقتصادية على شفه ولسان وفي ذلك الوقت الذي كانت الخزينة الفرنسية فيه شبه خاليه وكانت حكومة فرنسا بالتالي مجبره على استخدام الصيارفة العالميين ليمدوها بقروض اخرى، اتجه مندوب ارسله رؤساء المؤامرة هذان ذاتهما الى جوهري البلاط الملكي الفرنسي حاملاً اليه طلباً مزعوماً باسم الملكة ليصنع عقداً مرصع بالجواهر الثمينة شبيه بعقد الكنوز الأسطورية اذ ان ثمنه بلغ ربع مليون ليره فرنسيه بعمله ذلك العصر وهو مبلغ طائل خيالي، فقام الجوهري بصنع هذا العقد وقدم به الى البلاط لعرضه على الملكة ولكن ماري انطوانيت رفضت العقد بصوره قاطعه كما نفت علمها بأية رساله منها بهذا الصدد ، بيد ان الاقاصيص عن هذا العقد الخيالي كانت قد شاعت في كل مكان كما شاء لها الصيارفة وتمت له الدعاية التي يشرف عليها بالسامو بكل قواه فلم تلبث ماري انطوانيت ان غرقت في بحر عرمرم من الاستهجان لبذخها الخيالي المزعوم والانتقادات اللاذعة لشخصيتها وتصرفاتها وسقطت سمعتها في الاوحال نتيجة لحمله الهمسات القارصة, وكان من المستحيل كما هي الآده في مثل هذه المجالات وضع اليد على الشخص الذي انطلقت منه شائعات التشهير، وعندما وصلت الحملة الى هذه الذروة ضرب (بالسامو) ضربته الرئيسية فدارت مطابعه لتطبع الآلاف تلو الآلاف من الاشعار

والاهازيج الشعبية التي تندد ساخرة حاقده بالملكة زاعمه ان عشيقاً سرياً لها، هو الذي اهداها هذا العقد اعجاباً بمفاتنها المبذولة له, وثمناً للاستمتاع بهذه المفاتن, على ان الامور لم تقف عند هذا الحد فقط، بل وجد مخططو التشهير فكره اخرى شيطانيه تصغر امامها الفكرة الأولى: فقد لفقوا رساله الى احد كبار امراء فرنسا ، وهو في الوقت نفسه من امراء الكنيسة ، هو الكاردينا دي رومان ، زيفوا فيها توقيع الملكة التي تطلب في هذه الرسالة المزعومة من الامير الكاردينال ملاقاتها في منتصف الليل في احدى الخمائل المنعزلة في حدائق قصر الباليه رويال , للتحدث بشان العقد وعهد المتآمرون الى احدى غانيات هذا القصر بالتنكر بزي الملكة ومقابله الكاردينال الامير ليلاً، وكان ان انهمر سيل من المطبوعات السرية والاهازيج الجنسية الرخيصة عمت فرنسا بأكملها ممرغه بالوحل سمعه ملكه فرنسا واحد كبار رجالات الكنيسة، ويبين لنا التاريخ كيف نقل هذا العقد بعدئذ الى انكلترا وجيء به الى هنالك بعد ان ادى الغرض المنشود منه في فرنسا والمعتقد ان معظم جواهره الثمينة حفظت لدى صيرفي يهودي اسمه الياسون ومكثت في لندن، هنالك برهان قاطع اخر على ارتباط الصيارفة الانكليز بالمؤامرات التي ادت الى قيام الثورة الفرنسية، وقد ظل هذا البرهان قيد التمام اعواماً طوالاً حتى نبشته اللادي كونبسبورو زوجه اللورد كوبنسبنور ومؤلفة كتاب حكم الكهنوت الخفي وقد تم لها ذلك خلال ابحاثها عندما عثرت على مطبوعة قديمة اسمها (العداء للسامية كتبها عام 1849 اليهودي بنيامين غولد شميلد، وتمكنت الليدي كونبسبورو بفضل المعلومات التي استخلصتها من هذه المطبوعة من البرهان على ان غولد شميد المذكور واخاه ابراهام غولد شميلد وشريكهم موسى ميكاتا واب اخ هذا الاخير الذي حصل على لقب نبيل انكليزي فيما بعد، واصبح اسمه السير موسى مونتيفيور وهم جميعاً من كبار الممولين في انكلترا كانوا تابعين في الواقع لساده المال اليهود في اوروبا القارية ويعملون ضمن نطاق المنظومة التي اعدت للثورة الفرنسية، وقد وجدت براهين اخرى ايضاً فيما بعد اثبتت ان المتجول اليهودي الالماني الجنسية الشهير في برلين دانيال ايشتينغ وابن زوجته داوود فريد لاندر والمرابي اليهودي الالزاسي هرزغيربي كانوا بدورهم ايضاً يشكلون حلقه تعمل مباشره في ذلك العهد تحت اوامر روتشيلد، وهكذا ينكشف لنا القناع عن الاشخاص الذين كانوا يشكلون في ذلك الوقت قوه الصيارفة التي تشد حبال المؤامرة، ولسنا بحاجه لان نشير الى اهميه دراسة الوسائل التي استعملها الصيارفة في مناوراتهم التي اوقعت الحكومة الملكية في العجز المالي, ويمكننا عن طريق المقارنة والتفكير استنتاج الوسائل التي اتبعوها منذئذ في روسيا واسبانيا وامريكا. يقول المؤرخ والكاتب البريطاني الاشهر السير والتر سكوت عن تلك الوسائل في معرض تحليله الوضع عندئذ، لقد عامل هؤلاء الممولون الحكومة الفرنسية الملكية كما يعامل المرابون وارثاً مسرفاً متلافاً, اذ يقرضونه باليد وبالربا الفاحش الاموال اللازمة له لنفقاته الباذخة، ويقبضون باليد الاخرى الارباح غير المعقولة لقاء هذه القروض مما يؤدي به بصوة مباشره الى الافلاس. وهكذا تتالت سلسله طويله من قروش هؤلاء الصيارفة الهدامة تعقبها حقوق وامتيازات مختلفة حصلوا عليها كضمانات لوفاء ديونهم وبذلك شمل الارتباك مالية الدولة الفرنسية وبالرغم من المكانة الكبرى التي يتمتع بها السير والتر سكوت فان هذه الحقائق التي كشف الستار عنها جعلت المهيمنين على دور الطباعة والنشر وقسم كبير من الصحافة يضربون نطاقاً من الصمت والنسيان حول قسم من انتاجه مكون من تسعه كتب عالج فيها موضوع الثورة الفرنسية، وبعد ان جرت الحكومة الفرنسية الى وضع اصبحت مجبره فيه على استجداء القروض المرتفعة بالربا الفاحش لتدبير نفقات الحرب المتواصلة التي زجت فيها، وكان هؤلاء يقبلون عن طيب خاطر تقديم هذه القروض لها لقاء شرط اساسي: هو السماح لهم بكتابه صكوك القرض بالشروط التي يرونها، وكانت هذه الشروط لا تثير شبهه ما للوهلة الاولى، الا انها لم تكن في الواقع سوى فخ منصوب استطاعوا معه ادخال الثعبان الى داخل الغرفة كما يقول المثل الفرنسي، أي ادخال مندوبهم الى قلب الحكومة الفرنسية, ولم يكن هذا المندوب سوى المالي الاشهر (نيكر) الذي عينه الملك وزيراً مطلق الصلاحية للشؤون المالية،كان الصيارفة قد افتعلوا دعايه ضخمه حول نيكر أظهرته بمظهر الشخص الوحيد القادر على انتشال فرنسا من وحدتها المالية في وقت سحري ولكن الحقيقة الواقعة هي ان فرنسا تردت خلال السنين الأربعة التي تلت توليته وزاره المالية الى وضع بلغ من السوء بلغ معها مقدار الدين المترتب على الحكومة الفرنسية مبلغ 170 مليوناً من الجنيهات الإسترلينيه بعمله ذلك العصر وهو مبلغ يفوق حسب قيمته آنئذ مقدار التصور, يصف المؤرخ الانكليزي الكابتن آ.رامزي هذا الوضع وصفاً حساساً في كتابه حرب دون اسم كما يلي (كانت الثورة الفرنسية ضربة انقضت على جسم مشلول، ذلك ان مخالب الديون كانت قد نشبت في اعماق ذلك الجسم وتبعتها سيطرة المصرفيين على كل وسائل الاعلام والنشاط السياسي. ولم تلبث هذه المخالب ان نشبت في الصناعة الفرنسية و بطريقها في ارباب العمل والعمال) وبذلك كان المسرح تام الاعداد للبدء بالثورة وحين ارتفعت اليد اليسرى للصيارفة وهي الثوار انفسهم بمجموعهم، لتنقض بالخنجر على الجسم الملكي المتداعي، كانت اليد اليمنى هي الفساد الخلقي العام الذي تم نشره عبر المحافل الالحاديه وعبر قصر ابن عم الملك والذي استقطبوه سابقاً واختصرنا قصة جره الى كل انواع الانحلال الخلقي من خلال الديون التي اقرضوها له لعدم الإطالة فقد كان مديون لهم فاخذو قصره ليكون من اشهر مراكز الالحاد والدعاره على مر العصور باسم الحرية وكذلك لتشويه العائلة المالكة ايضاً، وهذه

الهجمة كانت قد شلت هذا الجسم ومنعته من الحراك، وهكذا فيما كانت منشورات (بالسامو) التحريفية تستمطر اللعنات على رؤوس الملكة والكنيسة كان عملاء المؤامره ينظمون ويدربون الاشخاص الذين تقرر جعلهم زعماء حكم الارهاب الذي سيتلو انهيار العهد الملكي، وكان بين هؤلاء الزعماء (روبسبير) الأشهر و (دانتون) الذي لا يقل عنه شهرة وكذلك (مارا)...الخ كان الاشخاص المنتقون للهجوم على الباستيل لإطلاق سراح السجناء والآخرون المهيئين لخلق الجو الذي سيؤدي الى قيام حكم ارهابي معد سلفاً، كانوا يلتقون لتنسيق خططهم في دير في باريس اسمه دير اليعاقبة "فتشكل ما يسمى بالأحزاب اليوم بناء على نموذج العاقبة" وهكذا رسمت تفاصيل الخطط الدموية بين جدران ذلك المبنى الديني، وهناك وضعت القوائم بأسماء النبلاء وانصار العهد القديم الذين يجب تصفيتهم، وقد تقرر فيه ان ينطلق المحرضون وفي اعقابهم بعض المجرمين والمجانين فيعملون الذبح والقتل والاغتصاب العلني مما ينشر الرعب في افئدة السكان، وفي الوقت نفسه يقضي مانويل الذي عين مدعياً عاماً (كومون) — أي حكومة باريس الثورية المقبلة — على جميع الشخصيات المعروفة بولائها للملك والبلاد، والى هذا فقد تم في نوادي اليعاقبه تدريب الرجال الذين اعدوا للانطلاق من خلايا المؤامرة المنظمة ودربوا على يد خبراء في تنظيم الارهاب ليقودوا فيما بعد عمليات الفضائع بالجملة حين اوعز لهم الصيرفيين بذلك ،وهكذا تحركت المؤامرة خطوه اخرى الى الامام في طريقها المحفوف بالويلات، كان الهدف كما قلنا من الثورة الفرنسية هو بنك مركزي فرنسي تتالت الاحداث بعد ان تفجرت الثورة كما بينا سابقاً فاستولى اليعاقبة اولاً على الحكم كما كان مبيتاً وتابع هؤلاء استخدام الدوق اورليان مطيه لهم كما في السابق، حتى جاء الوقت الذي طلبوا منه فيه ان يصوت في الجمعية الوطنية على اعدام ابن عمه الملك لويس السادس عشر، وكانوا قد حملوه على الاعتقاد بانهم سوف ينصبونه ملكاً دستورياً لفرنسا عوضاً عن ابن عمه وهكذا صوت الدوق على اعدام الملك متحملاً بذلك المسؤولية بينما ظل المتآمرون الحقيقيون في خفايا الظلام, على ان التعليمات التي تلقاها اليعاقبة من الصيارفة التي تسير الثورة الفرنسية كانت مغايره لما يعتقده الدوق اورليان، فقد اوعزت هذه التعليمات بتصفيته بدوره بعد ان اصبح عائقاً في وجه انشاء البنك المركزي و لا فائدة منه, وكان ان دارت عجله الآله الرهيب: آله التشهير ضد الدوق اورليان هذه المرة كما دارت في السابق ضد ماري انطوانيت، فلم تلبث حبال الفضائح والتلطيخ ان التفت حول عنقه مجتذبة اياه رويداً رويداً نحو سكين المقصلة التي لم يطل بها الامر حتى اقتيد اليها ضمن قافله من القوافل اليمينية المحكوم عليهم بالإعدام وحينئذ استمع بأذنيه وهو على طريق المقصلة الى صراخ الجماهير وهي تندد بفضائحه وتعبر عن بغضها. اما ميرابو فكان الامر مختلفاً بالنسبة اليه، فقد احس بالخطر الداهم وادرك انه كان آله في يد اولئك الذين يكمنون وراء هذا الخطر، فشعر بالندم بالرغم من انهياره الخلقي ولم يستطع ان يتقبل مشاهد الفظائع التي يرتكبها اليعاقبه في كل يوم، وكان الى ذلك معارضاً اسلوب اتباع العنف ضد لويس السادس عشر ويعلم انه كان رجلاً ساذجاً، طيب القلب، ضعيف الإرادة، لا يدري شيئاً مما يجري حوله، وكان كل ما يهدف اليه ميرابو شخصياً هو انتزاع السلطة المطلقة من الملك وجعله واجهة دستوريه يملك ولا يحكم على ان ينصب هو ميرابو المستشار الأول آنئذ لهذا الملك، ولذلك فانه عندما تحقق من ان هدف الصيارفة هو مقتل لويس السادس عشر اقدم على محاولة لتهريبه من باريس التي كان سجيناً فيها ونقله الى مقر القوات التي لا تزال له، ولكن هذه الخطة فشلت وكانت نتيجتها ان الصيارفة اصدروا امراً بتصفيته هو ايضاً, على ان الامر اختلف بالنسبة له، لأنه لم يكن لدى منظمات التشهير الوقت الكافي لحبك شبكه الفضائح والاتهامات حوله، فلجأ المنفذون الى تسميمه بصوره بدت معها الجريمة كأنها حادث انتحار، جاءت بعد ذلك الفترة المرعبة التي عرفت في التاريخ الفرنسي باسم حكم الارهاب تلك الفترة التي كان الضحايا يساقون فيها الى المقصلة يومياً بالمئات, وتجسد الارهاب في شخصين هما :دانتون و روبسبير وعندما ادى هذان الجلادان مهمتهما جاء دورهما ايضاً، فارسل روبسبير اولاً بزميله دانتون الى المقصلة ثم لم يطل به الامر فما لبث ان لحقه اليها عندما جاء دوره. ادرك المؤرخ البريطاني الكبير السير والتر سكوت من خلال تحليله العميق لأحداث التاريخ لا سيما التاريخ الاوروبي الدور الذي لعبته القوى الخفيه وراء واجهة الثورة الفرنسية، ويستطيع من يتاح له الاطلاع على مؤلفه الضخم (حياه نابليون) متابعه التفصيلات الدقيقة للأحداث التي تكشف الاصل اليهودي وراء الصيارفة للمؤامرة، وقد اشار والتر سكوت في كتابه الى حقيقه تبعث على التساؤل وهي ان معظم وجوه الثورة الفرنسية كانت وجوها اجنبيه عن فرنسا وهو ينوه كملاحظة مستغربه, هي استعمال هؤلاء لعدد من التعابير اليهودية الخالصة، وقد جذب انتباهه بشكل خاص حدث معين هو ظهور الشخص المدعو (مانويل) بطريقه غامضه وتعيينه في منصب المدعي العام (كومون) باريس وكان مانويل هذا، هو المسؤول عن اعتقال آلاف من الضحايا في سجون فرنسا، وهم بعينهم الذين قضوا نحبهم في المجزرة الكبرى المدبرة التي جرت خلال شهر ايلول عام 1792 في داخل هذه السجون وذهب ضحيتها 8000 من اولئك السجناء في سجون باريس وحدها. وكان يساعد مانويل هذا شخص اخر يهودي اسمه (دافيد) او (داود) وهو احد الاعضاء المتنفذين في دائرة الامن القومي الباريسية التي اشتهر خلال الثورة (كما اشتهر دافيد) بنداءاتها الداعية للمطالبة بالمزيد من الضحايا وسفك الدماء. ودافيد هذا هو الذي ادخل مبدأ عباده الكائن الاعظم

(الشيطان) الذي احلته الثورة الفرنسية محل الدين المسيحي الذي صدر الامر بإلغائه, ويشير السير والتر سكوت الى (كودير لوس دي لاكو) السالف ذكره والذي كان يهودياً اسبانياً كما يذكره دوره في اعداد الجو للثورة عن طريق القصر الملكي (الباليه رويال) الذي حوله الى مقر ضخم للدعارة والفساد. ويشار الى ان هذا السفر الضخم المكون من تسعه مجلدات الذي الفه السير والتر سكوت بعنوان حياه نابليون والذي يكشف فيه عن جانب كبير من الحقائق قد اختفى تماماً تقريباً بحيث نستطيع القول انه قد ضرب حوله جدار من النسيان .يجب التنويه ايضاً بكتاب اخر الفه رينيه باسم حياه روبسبير فهو يتضمن فقره على جانب كبير من الأهمية : فقد نقل في هذه الفقرة كلمات تفوه بها روبسبير ذات ادله عميقه, و منها ما يلي مع الفقره التي جاءت في الكتاب: بلغ حكم الارهاب ذروته القصوى في الفترة بين 27 نيسان – 27 تموز 1714 ، ففي هذا اليوم الاخير خذل روبسير امام الجمعية الوطنية فالقي آنئذ خطاباً طويلاً شن فيه هجوماً عنيفاً على من اسماهم بالإرهابيين المتطرفين يتضمن هذا الهجوم اتهامات جاءت بصيغه عامه، أي ضد اشخاص مجهولين و يعتقد ان الكلمات التي تفوه بها حرفياً كانت التالي (انني لا أجرؤ على تسميتهم في هذا المكان وفي هذا الوقت, كما انني لا استطيع كشف الحجاب الذي يغطي هذا اللغز في الثورات منذ اجيال سحيقة؟ غير انني استطيع ان اؤكد وانا واثق كل الوثوق ان بين مدربي هذه المؤامرة عملاء، اثر فيهم ذلك المنهج القائم على الفساد والرشوة, وهما أكثر وسيلتين فعاله بين جميع الوسائل التي اخترعها اجانب عنا لتفسيخ هذه الدولة واعني بهؤلاء كهنة الالحاد والرذيلة الدنسين) ويضيف المؤلف رينيه معلقاً: لو لم يتلفظ روبسبير بهذه الكلمات لما كانت نهايته امراً محتوماً،كان وربسبير قد تلفظ في الواقع بأكثر مما يجب ولذلك فقد تلقى بالفعل طلقه ناريه في فكه اخر سنه بصوره عمليه حتى اليوم التالي الذي سبق فيه الى المقصلة، وهكذا تم القضاء على اجير اخر اتيح له ان يعلم اكثر مما يجب، ولا يزال الجميع يجهلون – باستثناء افراد قلائل – ان روبسبير و مارا ودانتون الذين كانوا رؤوس مرحلة حكم الارهاب لم يكونوا في الواقع سوى آلات بيد الصيارفة. بعد ان انتهى الصيارفه من القضاء على جميع الضحايا الذين قرروا التخلص منهم او اي شخص عارض وجود بنك مركزي بدأوا مرحلة جديده من التآمر العالمي، فارسل آنشليم مايرروتشيلد ابنه ناثان ماير الى انكلترا بمهمه افتتاح فرع لمؤسسة روتشيلد في لندن وكان الهدف من ذلك تامين اتصال الصيارفة العالميين في انكلترا واوروبا القارية و ترسيخ هيمنتهم الاقتصادية وتأمين الاتصال بصوره خاصه بين المهيمنين على بنك انكلترا والمهيمنين على كل من بنك فرنسا المنشأ حديثاً وبنك هولندا وبنوك المانيا التي انشئت سلفاً وقد عهد الى ناثان ماير روتشيلد بهذه المهمة وسنه لا تزيد على 26 عاما. مما يدل على مدى التدريب الذي تلقاه منذ نعومة اظافره، ومن ثم بدء ظهور الرجل الجديد الصاعد نابليون بونابرت و بما ان الحروب تعني الثروة قرر الصيارفة استغلال نابليون، وبدأت منذئذ سلسلة الحروب النابليونية الشهيرة التي كان هدفها الإطاحة بعدد كبير من العروش الاوروبية، اجتاح نابليون بجيوشه اوروبا جميعاً حتى وصل عام 1804 الى الذروة فنصب نفسه امبراطوراً على فرنسا وعين اخوته ملوكاً للدول الأوروبية: جوزيف ملكا لمملكة نابولي، ولويس ملكاً لهولندا، وجيروم ملكاً لوسنفاليا (احدى الممالك الالمانيه آنئذ) اما ناثان روتشيلد فدبر الامور بحيث جعل من اخوته الأربعة ملوك المال في اوروبا واصبح هؤلاء بالتالي الصيارفة وراء العروض التي احدثها نابليون، وقرر الصيارفة حينها اختيار سويسرا لجعلها مركزاً آمناً لأموالهم والتي تصدر اغلب النقود الورقية الى يومنا هذا، فقرروا بالتالي اخراجها عن نطاق جميع الحروب والمنازعات وجعلها حياديه الى الابد, لكي يجدو على الاقل مكاناً امناً لهم ولعائلاتهم من الاحتراق بعد ان يشعلوا النار في كل مكان ثم اتجه ارباب العمل والصيارف الى تجاره الحروب التي تعود عليهم بالأرباح في كل الاحوال ودون ان يهمهم في شيء من الذي يحارب و من خسر الحرب او ربحها، و قد سارت مشاريع ساده المال على عجلات ذهبيه وتدفق عليهم سيل الأموال من تقديم مواد الحرب الى كافه المتحاربين دون استثناء غير ان عائقاً جديد ظهر في الافق: الامبراطور نابليون, كان نابليون مرتاباً في البدء من حلفائه – اصحاب الاموال الضخمة الذين يمدنه بالقروض والمؤن كلما احتاج اليهما لتمويل جيوشه واعداد حملاته ولكن الشك خامره في طبيعة العمليات التي يقوم بها هؤلاء وادرك بنظره الثاقب ان شيئاً ما يجري في الخفاء وان هنالك جهات غامضه تحرك هؤلاء من وراء الستار،فقد كان آميشيل ماير روتشيلد مقيماً في المانيا حينئذ يدير منها أعماله ويمد الحكومة البريطانية بجنود محترفين يجمعهم من الريف الالماني مقابل 8 ليرات استرلينية لكل جندي، فالتزم نابليون جانب الحذر تجاههم منذئذ واخذ يترصد الفرص لضرب تجار الحروب والخلايا السرية للصيارفة ضربه قاضيه حين يستكمل المعلومات والبراهين وبحثه عن هذه المعلومات اظهرت لهم منذئذ تجاههم نواياه لكنه كان منهمكاً في الحرب الروسية وكان مصيره ومصير جيشه الجرار معلقاً بنتيجة هذه الحرب، فوجد الصيارفة الفرصة مواتيه لتسديد ضربتهم اولاً، كما يفعلون دائماً مع كل من يستشفون منه رائحة معرفته لمخطط اصدار المال، وكان انهيار الجيش النابليوني في الحملة الروسية انقلابً لمجرى الامور. يسود الاعتقاد بان شتاء روسيا وبردها القارس هما اللذان قلبا حملة نابليون الظافرة في مطلعها الى اكبر فاجعه عسكريه عرفها التاريخ، اما الحقيقة فهي ان سبب الهزيمة كانت تخريب خطوط الاتصال بأيد خفيه في الوقت الذي تدفقت فيه الذخائر على الجيوش القيصري، واصبحت هذه الخطة التي اتبعها الصيارفة لتحطيم جيش نابليون

واجباره على التنازل عن العرش منذئذ منهجاً تقليدياً للصيارفة يتبعونه في كل حركاتهم التالية, و من الممكن وصف هذا المنهج يقوم على تسلل العملاء السريين الى مناصب في المواصلات والتموين والنقليات وغيرها من المراكز الحساسة التي تمكنهم من بث الفوضى والاضطراب في تموين الجيش المحارب وامداداته ومواصلاته واثاره الاضطرابات الجماعية آنئذ والبلدان في غمار المعركة. اما ناثان فقد تمت تسميته بونابارت عالم المال لأنه كان امبراطور اسواق السندات في القرن التاسع عشر فقد كان صاحب ثروة مطلقه حيث كان يتباهى بانه الحكم بين السلم والحرب وان اعتمادات الامم رهن اشارته فرؤساء الحكومات تحت امره كما وصفه توماس دونسكند العضو الراديكالي في البرلمان و اسس فرع لندن الذي اصبح اكبر مصرف في العالم فيما بعد بين عامي 1810 و 1836 ميلاديه، ويبدو انه بعد كل المجهود للتحكم في المصارف اتت ثروه روتشلد من السندات اكثر منها من المصارف المركزية، اما ناثان فقد كان قصيراً وبديناً ويعتقد بانه كان حاد الذكاء بعكس ما اعتقده حيث انه كان شديد الاجتهاد بينما ابوه كان حاد الذكاء وهو من اوصله الى ما وصل اليه وليس هو ولا يعتقد بان التعامل معه كان امراً ممتعاً. وقدر ارسل رساله الى اخيه ونص هذه الرسالة يدلنا على شخصيه ناثان ولا شيء يوضح ذلك اكثر في رساله ارسلها لأخيه يقول فيها (عزيزي امتشلد انا اكتب لك لأعبر عن رأيي لان واجبي اللعين يملي عليا ذلك عاده ما اقراء رسائلك مئه مره لا مره واحده فحسب لأنني كما يمكنك ان تتصور لا اقراء الكتب بعد العشاء ولا العب الورق ولا اذهب الى المسرح فمتعتي الوحيدة هي في عملي) فنرى انه كان شديد الاجتهاد والتصميم ولا اعتقد ان الذكاء كانت احداهن، ومره اخرى برزت فرصه جمع المال الوفير عن طريق الحرب في صباح الثامن عشر من يونيو من عام 1815م توجه 67 الف جندي بريطاني وهولندي والماني بقياده لينغنتون نحو اراضي واتر لو للالتحام بعدد مماثل تقريباً من القوات الفرنسيه بقياده الامبراطور الفرنسي نابليون بونابارت حيث مثلت معركه واتر لو ذروه نزاع متقطع استمر اكثر من عقدين بين بريطانيا وفرنسا لكنها كانت اكثر من مجرد معركه بين جيشين كانت مباراة بين نظامين ماليين متنافسين احدهما النظام الفرنسي المرتكز على (النهب) او الضرائب لرفض نابليون الانصياع للطرق الماليه التي كان يرى فيها حمل مبالغ فيه الى جانب الضرائب التي تسدد للبنك المركزي، والاخر البريطاني المرتكز على الدين بالفائدة او السندات ولتغطيه تكاليف الحرب استحق على الحكومة عدداً لا نظير له من السندات وحسب اسطوره قديمة فان عائله روتشيلد ربحت اول مليون جنيه عبر تصور كيفيه تأثير نتائج معركه واتر لو على اسعار هذه السندات، الحقيقة كانت ان روتشيلد كان قد خطط جيداً لاحتمال انتصار نابليون او احتمال انتصار ويلنغتون بمعنى ان روتشيلد لم يجمعوا ثروتهم من وتر لو بل بالرغم عنها فلم يكن ليخسر في كلا الحالتين فالأسواق المالية وحدها تتيح لك المقدرة على الربح من الحرب بالرغم عنها لقد رد بيع السندات الكثير من المال للشعب على الحكومة البريطانية لكن لم تكن السندات ولا اوراق البنك مفيدة لولينغتون فقد كان بحاجه الى عمله متداوله عالمياً لتمويل قواته وللدفع لحلفاء بريطانيا ضد فرنسا، لقد اوكلت الى نيثان روتشيلد مهمه اخذ الاموال التي جمعت من سوق السندات وايصالها ذهباً الى ولينغتون وكان مصير الامبراطوريات المتحاربة وقد كان مصير الامبراطوريات المتحالفة واوروبا بأكملها منوطا بنجاح هذه العملية في الحادي عشر من يناير عام 1814م ارسل وزير المال رساله الى الضابط الاعلى عن تمويل الجيش لتعيين ناثان روتشيلد مندوباً عن الحكومة البريطانية وكانت مهمه ناثان جمع كل ما تقع عليه يده من ذهب وفضه في القاره الأوروبية وارسالها الى دوق ولينغتون وجيشه الذين كانوا قد حاربوا وشقوا طريقهم للتو عبر اسبانيا باتجاه الجنوب الفرنسي. كانت عمليه تعتمد كثيرا على شبكه اعتمادات روتشيلد الأوربية وعلى قدره ناثان على جمع الذهب التي توازي قدره ولينغتون على حشد القوات. ان نقل كميات كبيره من الذهب اثناء الحرب كان مخاطرة كبرى لكن من وجهة نظر ال روتشيلد فان تحكمهم في الحكومات يقلل من المخاطر الى جانب ان العمولة الضخمة التي يمكن ان يتقاضوها كانت تبرر الخطر الذي يعرضون انفسهم له، لم يعد ممكناً الاستغناء عن آل روتشيلد في الجهود المبذولة من اجل الحرب البريطانية وحسب الضابط الاعلى المسؤول عن تموين الجيش فان روتشيلد نفذ الخدمات المختلفة الموكلة اليه بطريقه تبعث على التقدير وبالرغم من كونه يهودياً فإننا نثق به كثيراً، ويبدو انه ناثان قد خان هذه الثقة عندما سيطر على الاقتصادي الانكليزي بكاملة ان عمل آل روتشيلد كممولين للحرب كان فعالاً جداً نظراً الى الشبكة المصرفية الكبرى الجاهزة ضمن العائلة بوجود ناثان في لندن وامشن في فرانكفورت وجيمس في باريس وكارل في امستردام وسليمان المتنقل حيث ما يجد ناثان مكاناً مناسباً فعلى سبيل المثال اذا كان سعر الذهب في باريس اغلى من لندن كان جيمس يبيع في باريس وناثان في لندن يشتري في مارس اذار من عام 1815م عاد نابليون من منفاه في البا الى باريس مصمماً على أحياء طموحاته الإمبراطورية وفوراً سرع ال روتشيلد عمليه شراء الذهب فاشتروا كل السبائك والقطع الذهبية التي تمكنوا من وضع ايديهم عليها كان هدف ناثان من شراء هذه الكميه الضخمة من الذهب بسيطاً، افترض ان هذه الحرب ستكون طويله على غرار جميع حروب نابليون وسيسعون وراء ذهبه وهو ما سيزيد من قيمته، لكن ذلك كان سوء في التقدير كاد يقضي على خطة ربحه الرئيسية، قال ولينغنتون عن معركه واترلو انها اسرع معركه شاهدتها في حياتي بعد يوم من الهجمات العنيفة والهجمات المضادة والدفاع البطولي

كان وصول الجيش البروسي ولو متأخراً حاسماً للنتيجة وبالنسبة الى ولينغتون كان نصراً مجيداً ولكن ليس بالنسبة الى آل روتشيلد في بدء الامر الا انها كانت الفرصة التي مكنت ناثان من ان يسطو سطواً حقيقياً على ماليات اوروبا: كان جيمس روتشيلد قد اتخذ مقراً له في العاصمة الفرنسية قصراً يطل مباشره على نوافذ القصر الذي يقيم فيه لويس الثامن عشر وريث عرش فرنسا بحيث اصبح باستطاعته مراقبه الحالة فيه عن كثب، وعمد من ناحيه ثانيه الى تنظيم شبكه الجواسيس والعيون لتنقل اليه اولاً بأول اخبار معركه واترلو الوشيكة الحلول عن طريق الحمام الزاجل، لاشك في ان اخبار ناثان روتشيلد قبل غيره بهزيمه نابليون بفضل سرعه بريد ال روتشيلد كان امراً مرضياً فقد سمع ناثان الخبر قبل 48 ساعه من وصول الرائد هنري برسي حاملاً برقيه رسميه من ولينغتون الى الحكومة البريطانية ولكن لا يهم مدى سرعه وصول الخبر الى ناثان لان اخبار واترلو لم تكن ساره له فقد راهن على امتداد الحرب فتره اطول بكثير واصبح الان واخوته يجلسون على كومه من نقد لا يرغب فيها احد لدفع تكاليف حرب قد انتهت وبحلول السلام صار بالإمكان تسريح الجيوش التي حاربت نابليون أي انتفاء الحاجه الفورية الى الذهب، كانت ثمة طريقه واحده ممكنه للاستفادة من الوضع بإمكان ناثان استخدام ذهب ال روتشيلد للقيام برهان كبير فيه الكثير من المجازفة وذلك في سوق السندات في 20 من يوليو تموز عام 1815م صدر في العدد المسائي من صحيفه كوريا اللندنيه ان ناثان اشترى كميات كبيره من الاسهم أي سندات الخزينة البريطانية وراهن ناثان على ان يرفع النصر البريطاني في واترلو من سعر السندات البريطانية، نظم روتشلد في الوقت نفسه شبكه اخرى لنقل اخبار ملفقه — اذا كانت جريمة تلفيق الاخبار مألوفه في العصر الحالي لصنع الازمات ونهب الدول فليوقفني احد – عن المعركة الى انكلترا، عن طريق الحمام الزاجل ايضاً، وهكذا كان كل شيء معداً حين طارت اليه الانباء عن تفوق (ولينغتون) قائد الجيش البريطاني وقرب انتصاره الاكيد على نابليون، فاصدر اوامره حالاً الى مندوبية بأرسال اخبار معكوسة تماماً الى انكلترا تؤكد انتصار نابليون وتمزق الجيش الانكليزي, عم الذعر الشعب الانكليزي لهذه الاخبار وانهارت السوق المالية انهياراً كاملاً بحيث هبط سعر الليرة الإسترلينيه الى شلن واحد في الوقت نفسه كان ناثنان روتشيلد في طريقه الى انكلترا بأسرع ما يمكنه على متن مركب صغيره استأجره خصيصاً لهذا الغرض، وما ان وطئت قدماه لندن حتى اصدر اوامره بشراء جميع ما يمكنهم شراؤه، وهكذا عمدوا الى شراء كل ما وقع تحت ايديهم من اوراق ماليه واسهم واسندات وصكوك ملكيه...الخ وبالرغم من رغبه اخوته الملحة على البيع عندما بدأت اسعار السندات ترتفع حافظ ناثان على رباطه جأشه لمده سنه اخرى وفي النهاية في يوليو تموز من عام 1817م بعدما ارتفعت الاسعار بنسبه 40% باع سنداته وبلغت ارباحه ما يساوي 600 مليون جنيه استرليني في ايامنا هذه، بذلك اظهر ال روتشيلد ان السندات لم تكن وسيله تمول بها الحكومات حروبها فقط بل يمكن بيعها وشرائها وكسب المال من ورائها ومع المال تأتي السلطة ولطالما كرر ماير روتشلد على مسامع ابنائه ان لم تقدروا على جعل الناس يحبونكم فاجعلوهم يهابونكم، في منتصف القرن التاسع عشر وبعد ان بات ال روتشيلد اسياد سوق السندات اضحى الناس يخافونهم اكثر مما يحبونهم لكن الان باتوا يكرهونهم ايضاً لتصرفاتهم كصيارفة، كما يكره الناس الصيارفة في كل زمان و اكثر ما اثار سخط الناس على آل روتشيلد والصيارفة عموماً قدرتهم على السماح باندلاع الحروب او منعها، ومنها ظهرت رغبة ال روتشيلد في حاجتهم الى اندلاع الحرب ففي نهاية الامر ان صفقات ناثان سببتها الحرب، فلولا الحروب لما احتاجت الدول في القرن التاسع عشر الى اصدار سندات يشتريها ويبيعها آل روتشيلد. في منتصف القرن التاسع عشر لم يعد ال روتشيلد متعاملين في السندات بل باتوا مديرين ماليين في مجالات عده من بينها محفظة كبيره من سندات خزينه حكومتهم اي البنوك المركزية، وقد ساهم ال روتشيلد في تحديد نتائج حروب نابليون بوضع ثقلهم المالي من جهة بريطانيا.

الاستقلال وتاريخ البنك المركزي الامريكي(الاحتياطي الفيدرالي)

يقول الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت "الحقيقة الحقيقية التي نعرفها انت وانا هي ان (عنصر مالي) في المراكز الكبرى قد ملك الحكومات منذ ايام اندرو جاكسون" وفي عصرنا الحديث يحاول الصيارفة دائماً خلق انطباع بان الاقتصاد ممل ولا يستحق الوقت الذي نستغله في معرفه العلوم الاقتصادية. "يجب ان تعرف الحكومات عدوها بشكل دقيق وهو الاسواق الماليه وعدائها معها لا يكمن فقط في كونها تسبب لك الازمه تلو الاخرى ، والمشكلة تلو الاخرى ، ولكن ماهو اكبر من ذلك هو تركز سلطة المال (الايداع) في يده بغض النظر عن نوع هذا البنك. ولذلك مهما كانت القيود على الاسواق المالية فانها ستنتجح في التخلص من تلك القيود او تغيير الحاكم او نظام الحكم او حتى تنفيذ ثورة او التخطيط لاصطناع هجوم فضائي – وهذه ليست مبالغة – اذا احتاج الامر لذلك لانها اولاً واخيراً تمتلك السلطه والقدرة على ذلك. في اواخر القرن السابع عشر بعد

خلق بنك انكلترا المركزي من العديد من النواحي يعد التاريخ الامريكي تاريخ يصف بوضوح الصراع بين الشعوب والصيارفة الذين يحاولون التحكم باصدار النقود ،بداء الصيارفة محاولاتهم لبسط نفوذهم على الولايات المتحدة الناشئة حينها قبل ان تظهر هذه الى الوجود كدولة وحين كانت لا تزال مكونة من ثلاث عشرة مستعمرة انكليزية. بدأ تفكير مجموعة الصيارفة يتجه الى المستعمرات الامريكية منذ العهد الذي وصل فيه بنيامين فرانكلين رجل الدولة الامريكي الشهير الى لندن مندوباً عن هذه المستعمرات فقد التقى به هناك الصيارفة الذين كانت السيطرة قد تمت لهم على بنك انكلترا، نجد في الصفحة 98 من وثيقة مجلس الشيوخ الامريكي رقم 23 تقريراً كتبه (روبرت اوين) الرئيس القديم للجنة البنوك والنقد في الكونغرس الامريكي عن مقابلة جرت بين شركاء روتشيلد وبنيامين فرانكلين، ويذكر هذا التقرير كيف اخذ هؤلاء في الاستفسار من المندوب الامريكي عن السبب – في راية – الذي يعود الى ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الامريكية ، وقد ادلى فرانكلين بالإجابة التالية: (ان الامر بسيط فنحن نصدر عملتنا بانفسنا، كما اننا حين نصدرها نفعل ذلك بصورة تتناسب بمقدارها مع حاجيات الصناعة والتجارة لدينا) ويلاحظ روبرت اوين ان هذه الاجابة لفتت انظار جماعة روتشيلد الى الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني ارباح طائلة، اذ يكفيهم لذلك استصدار قانون بمنع المستعمرات من اصدار نقدها بنفسها واجبارها على اللجوء الى بنك انكلترا الذي يكلف بذلك، وكان آميشيل ماير روتشيلد لا يزال مقيماً في المانيا حينئذ يدير منها أعماله ويمد الحكومة البريطانية بجنود محترفين يجمعهم من الريف الالماني مقابل 8 ليرات استرلينية لكل جندي، فكان نفوذه والحالة هذه كافياً لاستصدار القانون المطلوب من الحكومة الانكليزية بشان اصدار النقد الامريكي. صدر اخيراً هذا القانون وقامت سلطات الاحتلال البريطاني في المستعمرات الامريكية تنفيذاً له بايداع المبالغ بالنقد الامريكي السابق لدى بنك انكلترا كغطاء نقدي للقروض بالفائدة التي سيقدمها المصرف لهذه المستعمرات بالنقد الجديد، ونترك الحديث عن نتائج هذه العملية الى بنيامين فرانكلين ذاته، كما وردت اقواله في وثيقة الكونجرس رقم 23: (انقلبت الاوضاع بعد عام واحد من صدور هذا القانون الى عكسها تماماً فانتهى عصر الازدهار وحلت محلة أزمة اقتصادية حادة بلغت من السوء مبلغاً اصبحت معه شوارع المستعمرات غاصة بالعاطلين عن العمل) وتضيف الوثيقة: (اما بنك انكلترا فقد رفض ان يقدم اكثر من 50% من قيمة الاوراق المالية الامريكية التي عهد بها اليه بموجب القانون الجديد، وهذا يعني ان قيمة النقد الامريكي خفضت الى النصف تماماً بجرة قلم) ينسب المؤرخون والباحثون السبب المباشر للثورة الامريكية على انكلترا الى ضريبة الشاي الشهيرة كما يشيع الصيارفة، اما فرانكلين، وهو احد الوجوه البارزة في هذه الثورة، فيحلل الاسباب كما يلي: كانت الولايات الامريكية مستعدة عن طيب خاطر لتقبل هذه الضريبة البسيطة وما ماثلها لولا اقدام انكلترا على انتزاع حق اصدار النقد من الولايات المتحدة، مما خلق حالة البطالة والاستياء، عم هذه الاستياء شيئاً فشيئاً كل سكان الولايات، ولكن احداً منهم لم يدرك ان الضرائب الباهضة الجديدة والسلب الاقتصادي كانت نتيجة فعالية عصابة من اللصوص العالميين كانت تسلب في الوقت نفسه اقتصاديات انكلترا ذاتها، وهكذا لم تلبث الثورة ان تفجرت وحدث الصدام الاول المسلح بين الثوار الامريكيين والقوات الانكليزية في (لكسنغتون) 1775م. ثم تناولت الاحداث المعروفة جيداً مما لا لزوم لذكرة حتى عين جورج واشنطن قائداً لقوات الثورة واعلن الكونغرس (بيان الاستقلال) في 1776م. دام الصراع بعد ذلك اعواماً سبعة تعهد الصيارفة خلالها بتمويل هذه الحروب الاستعمارية التي كانت الى جانب ذلك، فرصة اجتذبت خلالها مجموعة روتشيلد أموالاً طائلة عن طريق امداد الحكومة البريطانية بالجنود المحترفين من مقاطعة هس الالمانية، وانتهت الحرب باستسلام قوات القائد الانكليزي الجنرال كورنواليس وعقد معاهدة باريس التي كان المفاوض الامريكي الرئيسي فيها فرانكلين، واعترف فيها باستقلال الولايات الامريكية في 1783م، ولكن ذلك لم يكن ناتج الا عن انجاز مهم جداً انجزه الصيارفة قبل الاستقلال فبحلول عام 1781م اي قبل عامين من انتهاء الحرب حينما كانت المحميات لا زالت تقاتل من اجل استقلالها، حصل الصيارفة على امنيتهم بطريقة اخرى بدلاً عن ان تكون عملة النقد مباشرة من خلال بنك انكلترا، والتي افتعلوا الحرب من اجلها ففي عام 1781م كان وضع الولايات المتحدة المالي في تدهور فعمله (الكونتيننتال) التي تم اصدارها بواسطه مجلس نواب القاره لدفع نفقات الحرب فقدت قيمتها بسبب تزويرها من قبل صيارفه يقال انهم بريطانيين، وفي محاوله ملحه لتمويل الحرب اتجه الكونجرس الى روبرت موريس كما خطط الصيارفه والذي تم التحقيق معه قبل سنتين بتهمه استغلال الحروب للأرباح، ولكن بعد ان مول الحرب تم اعتباره الان كالشخص الاكثر نفوذاً في امريكا بجانب جورج واشنطن، وفي مقدراته التي سمحت له بتمويل الحرب طلب موريس بأنشاء بنك مركزي يكون ملكاً للقطاع الخاص، متعمداً جعله بنفس النموذج الذي تم تنفيذه في بنك انكلترا، والذي كانت المستعمرات تقاتل ضد النتائج الناتجه عن اي شيء مقارب له، ولكن الكونجرس تم حصره في زاويه ضيقه من متطلبات الحرب حيث كان مجبر على الاقتراض من المصرفيين كما كان الملك وليام عندما تم أنشاء اول بنك مركزي، وبالضبط كما بدء البنك المركزي لإنكلترا بإقراض الحكومة 1.2 مليون باوند، بداء البنك المركزي الامريكي الذي كان يسمى بنك شمال امريكا بإقراض 1.2 مليون دولار للكونجرس وبنهاية الحرب اصبح موريس خارج نطاق مفضلات

السياسيين وبالتالي بدأت العملة بالسقوط في اوساط جمهور متشكك فاشتد الضغط الشديد على هذا البنك المركزي عندما كان الشعب واعياً ولم يستسلم الصيارفة بالطبع بل عمدوا عن طريق مندوبيهم بكل مافي وسعهم من جهد واللجوء الى كل ما يمكن من مناورات لتفادي تضمين الدستور الامريكي اية فقرة تتعلق باصدار النقد، غير ان أبطال الاستقلال الامريكي كانوا متيقظين لهذا الخطر، ومتنبهين لمؤامرات اولئك الصيارفة، وهذا ما تبرهن عليه مناقشاتهم المحفوظة في سجلات الاجتماع الذي عقدوه في مدينة فيلادلفيا عام 1787م والمعروف باسم اجتماع الاباء المؤسسين للولايات المتحدة، وهذا ما جاء في نص الفقرة الخامسة من القسم الثامن من المادة الاولى للدستور الامريكي: (الكونجرس هو صاحب السلطة في اصدار القوانين المتعلقة بتنظيم النقد) وهذا كان سبب حروب الاستقلال في المقام الأول وبذلك سقط الانجاز الجشع الذي حققه الصيارفة وتم تحويل البنك من بنك مركزي الى بنك خاص وسمي بنك امريكا و ضاع الهدف الرئيسي الذي تم من اجله افتعال الحرب في المقام الاول – اصدار النقد من انكلترا – ومن ثم قبول الاستقلال – انشاء بنك شمال امريكا المركزي – وذلك لان الدستور اتخذ منذئذ طابعاً مقدساً في اعين الامريكيين فلم يعد باستطاعتهم الوصول الى مآربهم مباشرة على انهم لن ينفضوا ايديهم و لم يستسلموا بعد، وقبل ان يجف الحبر على ورق الدستور قامت نفس مجموعه الصيارفة من المانيا والذين كانوا مديرو بنك انكلترا بتعيين مندوب لهم في امريكا ضمن جماعه والتي تزعمها الكسندر هاملتون في امريكا و كانوا يخططون لبناء بنك مركزي خاص ثاني للولايات المتحدة الجديدة التي تم تشكيلها مؤخراً، وتم صبغة بصبغة الزعيم الوطني التحرري وبالنسبة لهاملتون لم يسعى لإخفاء أجندة انشاء البنك المركزي بعكس من سبقه ومن جاء بعده حيث يقول هاملتون لتمييع المخاطر والجرائم الناتجه عن انشاء البنك المركزي"بان الدين الوطني، اذا لم يكن مبالغ فيه، سيكون لنا رحمه للوطن بأكمله " كما كتب لجميس دوين في رساله في عام 1781م حيث قال هاملتون ايضاً "سيكون قوه دعم قويه لوطننا، وسوف تخلق ايضاً حاجه لمواصلة اقتطاع الضرائب الى درجه من غير ان تكون اضطهاديه, ستكون حافز للصناعة" واقترح بان يقوم باصدار العملة والاشراف عليها عوضاً عن الحكومة وان يكون هذا المصرف مؤسسة خاصة تعود ملكيتها الى اشخاص وبالتالي الصيارفة، واضاف هاملتون الى اقتراحه ان يكون رأسمال هذه المصرف 12 مليون دولار يقدم منها بنك انكلترا مبلغ 10 ملايين دولار – بعملة ذلك العصر – بمعنى ان يكون مالكي بنك انكلترا هو مالكي البنك الامريكي بنسبة 83% اما الباقي فيسمح للموليين الامريكيين بالاكتتاب به. لم يأت عام 1783م في الواقع الا وكان هاملتون وشريكه روبرت موريس قد نظما بنك امريكا وكان موريس هذا المراقب المالي في الكونغرس الامريكي فتمكن بحكم اشرافة المالي على النفقات من ان يجعل الخزينة الامريكية في حال عجز مالي حين الاستقلال الى جانب الحرب طبعاً، وقام موريس ايضاً بالاجهاز على 250 الف من الدولارات عن طريق الاكتتاب به في راسمال بنك امريكا، ومع ان توماس جيفرسون والذي كان احد مؤسسي الولايات المتحدة ورؤساء جمهوريتها اصبح تلميذا لوايزهاوبت الذي كتب بروتوكولات الصيارفة في انشاء البنك العالمي وكان جيفرسون شديد الدفاع عن لوايزهاوبت عندما اعلنته حكومة بلادة خارجاً على القانون حيث ان لوايزهاوبت كان يلبس قناع الحرية وهو ما قدس شخصية لوايزهاوبت في عيني توماس جيفرسون فقد اتخذ الحرية سبباً في رغبته في عبادة الشيطان ويبدو ان لوايزهاوبت كان له تأثير شخصي شديد على الكثير من الناس حيث ان توماس جيفرسون بعد ان كتب إعلان الاستقلال عاد الى فرجينيا ليدخل تعديلات على نظام الحكم وأول ما اتخذه توماس جيفرسون هو قانون حرية العقيدة والتي تدعو الى التسامح الديني وتدعو الى فصل الكنيسة عن الدولة ومثل هذه التعديلات سرعان ما اخذت بها الولايات الاخرى ثم ادرجت في دستور الولايات المتحدة كلها، والذي من شأنه ان يمهد الطريق لقيام بنك مركزي، وكان جيفرسون يدعم الافكار الماسونية لا الافكار النورانية الا ان تغلغل تلك الافكار النورانية الى البيئة الماسونية اثر فيه بشدة حيث انه اصبح يعتنق الفكر الربوبي وهو وجود اله واحد مع عدم وجود دين ولكن ذلك التغلغل لم يتمكن من السيطرة على فكره الاقتصادي والذي يعد الاساس للحركة النورانية برمتها، لذلك كانت المفاجئة ان المعارضة لأكسندر هاملتون ونظامه القائم على الديون لتأسيس مخاوف للولايات المتحده لا حاجه لها، قادها جيفرسون وماديسون حيث كانت لهم وجهة نظر اقتصادية متعارضة تماماً، وتجمع انصار هاملتون وراءه وكونوا الحزب الاتحادي. وتجمع اتباع جيفرسون ليكونوا الحزب الديمقراطي الجمهوري الذي اصبح بعد ذلك الحزب الديمقراطي. ولذلك فان المصرفيين ونظامهم القائم على الدين والعبودية تم وضعهم تحت طائله التدمير بكتابه جيفرسون، قال جيفرسون ان "روح الحروب والاتهامات منذ ظهور النظرية الحديثة المراكمة للديون اغرقت الارض بالدماء وحطمت سكانها تحت وطاءه ثقل لم تحتمل مثله اطلاقاً" ولان جيفرسون الذي كان يحظر تلك المحافل الماسونية تأثر بالافكار النورانية وخصوصاً بفكرة الحرية في ثناياها والتي كان قد حذر منها دافيد بابلان رئيس جامعة هارفارد للمتخرجين عام 1798م واوضح لهم النفوذ المتزايد للنورانيين – وبالتالي الصيارفة – في الاوساط السياسية والدينية في الولايات المتحدة وهو ما ادى الى خسارته امام جون كوينسي ادمز الذي كان يسعى لفترة رئاسية ثانية وكانت رسائل جون كوينسي ادمز الذي نظم محافل الماسونية في انكلترا الجديدة الى الكولونيل وليم استون شارحاً كيف استخدم

جيفرسون المحافل الماسونية لأهداف تخريبية ولا تزال الرسائل محفوظة في مكتبة ديتنبورغ سكوير في مدينة فلادلفيا. واصبح جيفرسون نائب للرئيس بنص الدستور وعندما اصبح رئيساً للجمهورية اتضحت فلسفته في الحكم فهو رجل معتدل وأميل للمصالحة مع كل خصومة ولذلك بالاضافة الى المحافل وتاثره بالافكار النورانية فقد فاز هاملتون بحجه ان النقد الذي يصدره الكونغرس والمستند الى قرض وطني سيكون عديم القيمة في الخارج في حين ان النقد المستند الى القروض العامة والخاصة سيكون قابلاً لكل انواع المعاملات المالية الخاريجة وقابلاً للتحويل، وانشاء بنك مركزي ولما كان مدراء بنك امريكا مندوبون لبنك انكلترا – بالطبع – فان النتيجة المنطقية كانت حتمية، وقد حدد الرأسمال الجديد للمصرف بمبلغ 35 مليون دولار اكتتب فيها الممولون الاوربيون بمبلغ 28 مليون اي ان الصيارفة كانوا مساهمين بنسبة 80% وكانت هذه المجموعة من الصيارفة خاضعة لروتشيلد ،ما يهمنا هو انه تم انشاء بنك امريكا المركزي الاول في 1791م بنفس الطريقة لبنك انكلترا وبنك شمال امريكا ، بنك خاص مع صلاحيه لإقراض مال خلقته من العدم للحكومة في الحقيقة نفس الناس الذين انشؤا البنك الجديد هم نفس الاشخاص الذين انشأو البنك القديم بنك شمال امريكا لموريس فقد كان الكسندر هاملتون مساعد روبرت موريس السابق وهو – الكسندر هاملتون - هو من اقترح ان يكون موريس المشرف الاعلى المالي للبنك، والشخص الاخر هو مدير بنك شمال امريكا توماس ويلينق الاثنين تم احضارهم في مجلس اداره بنك امريكا الاول فنفس المدراء الجدد هم نفسهم المدراء القدامى، وفي اول خمس سنوات من وجود البنك اقترضت الحكومة الأمريكية 8.2 مليون من البنك وارتفعت الاسعار 72%. بحلول عام 1795م عندما تقاعد هاملتون وزير المالية الجديد اعلن بان الحكومة تحتاج اموال اكثر وعليها ان تبيع الـ 20% المتبقية من اسهمها في بنك امريكا الاول مما جعله بنك خاص بشكل كامل ومره اخرى تم سلب الاقتصاد الامريكي بينما الصيارفة كانوا يضحكون بملء افواههم ابتهاجاً بالبنك المركزي الذي انشأوه، وكالعاده بعد انشاء البنك بداءت عمليات التلاعب بالاقتصاد على اوسع نطاق فاوعزت مجموعة روتشيلد التي اصدرت اوامرها الى مندوبيها الامريكيين الذين وضعتهم في الواجهة امام الرأي العام باطلاق حملة دعائية ضخمة تبشر بالرفاه المقبل والرخاء للجميع، كما تلقى مدراء البنوك الامريكية التعليمات بالتوسع في منح القروض والكفالات واعتمادات الثقه، وهكذا عمد الامريكيون الى الاكتتاب بكل ما يستطيعونه في المشاريع الجديدة التي انبثقت في كل مكان، وعندما وصل الامر الى هذا الحد اصدرت مجموعة روتشيلد تعليماتها السرية بالامتناع عن تقديم القروض والاعتمادات وضغط مقادير العملة المتداولة في الاسواق مما ولد ازمة مالية حادة ادت الى انهيار اقتصادي مريع – اذا كان هذه الكلام مألوفاً فليوقفني احدكم – اما الصيارفة فقد تكدست صناديقهم بالارباح الخيالية والسندات والضمانات ووثائق ملكية العقارات من كل نوع. على ان هذه الازمة لم تمر دون ان تثير انتقاد عدد كبير من الامريكيين وقادتهم وعلى رأسهم جون ادامز وتوماس جيفرسون واندرو جاكسون الذين اصبحوا ثلاثتهم رؤساء للولايات المتحدة، ومن الانتقادات فقرات من رسالة كتبها جيفرسون الى آدامز جاء فيها: (إنني مؤمن بان هذه المؤسسات المصرفية – البنوك – اشد خطر على حرياتنا من جيوش غازية، وقد خلقت بوجودها ايضاً ارستقراطية مالية اصبحت تتحدى بسلطانها الحكومة، وارى انه يجب استرجاع امتياز اصدار النقد من هذه المؤسسات واعادته الى الشعب صاحب الحق الاول فيه) عندما جاء الوقت لتجديد فتره البنك في عام 1811م عبر التصويت،كان قد تم قتل هاملتون في تبادل اطلاق نار مع هارون بورغ، ويبدوا انه الصيارفة لم يملكوا سند لهم سياسي في ذلك الوقت ايضاً، فالناس كانوا حينها اكثر اطلاعاً بمخاطر امتلاك بنك مركزي من قبل اجانب، والاكثر من ذلك لم يكونوا يروا أي فائدة للبنك المركزي في اوقات السلم، وعليه فالتصويت تم بأغلاق البنك، وبالفعل قام الصيارفة بوضع تهديدهم موضع التنفيذ واثارت الحكومة البريطانية مدفوعة من قبل بنك انكلترا حرب وذلك بعد اقل من عام من أغلاق البنك، وعادت الحرب بين امريكا وبريطانيا، وبعد سنتين من الحرب التي كان الهدف منها افلاس الخزانة الامريكية نتيجة مصاريف الحرب الطائلة، تضاعف الدين الى ثلاثة اضعاف تقريباً من 44.2 مليون دولار الى 119.2 مليون دولار، وركدت التجارة ، وارتفعت الاسعار، وارتفعت نسبه التضخم، وتراكمت جبال من الديون، وبعد ان تحقق هذا المخطط بصورة كاملة صوت الكونجرس على تجديد امتياز بنك امريكا وحينها وقع الرئيس ماديسون على وثيقه لإنشاء بنك مركزي اخر وتم تسميته بنك امريكا الثاني عام 1816م، وكما البنكين الذين سبقهما كان مملوك من قبل الصيارفة، ويضمن خلق النقود من لا شيء واقراضها بفائدة للحكومة، لكي تعيدها بعدئذ من الشعب عبر كل وسائل الجباية وفي مقدمتها الضرائب. من الحوادث التي حصلت في فترة البنك الثاني، هو ان الكابتن وليام مورغان قام باعلان مخططات النورانيين وهدفهم النهائي فكلف الصيارفة واحداً منهم، وهو انكليزي اسمه (ريتشارد هوارد) بتنفيذ حكمهم وهو قتله لانه خائن لهم ،وحاول مورغان الهرب الى كندا ولكنهم تمكنوا منه بالقرب من حدود كندا وتم اغتياله في وادي نياغارة، وقام شخص اسمه آفري آلن بالقسم بانه سمع هووارد وهو يقدم تقرير في اجتماع لجميعة سرية في نيويورك اسمها فرسان المعبد – مشتقه من النورانيين الذين يعبدون الشيطان عبر كتب السحر التي استخرجها فرسان المعبد - تشرح كيف نفذ حكم الاعدام، وتم نقل القاتل الى انكلترا ولا يعلم سوى القليلون اليوم ان هذا الحادث ادى الى استياء

وغضب ما يقرب من 40% من الماسونيين في شمال الولايات المتحده وهجرانهم للماسونية وفي عام 1830 مات وايزهاوبت بعد ان قال انه قد تاب وعاد الى احضان الكنيسة ونتمنى ان يكون ذلك صحيحاً على اية حال، واستمر البنك لعشرين عاماً بحسب العقد حتى عام 1836م ولكن في الفترة الانتخابية الاولى للرئيس اندرو جاكسون – والذي قام بحملته الانتخابية كممثل للرجل من الطبقة المتوسطة – كان قد صوت بعدم تجديد فتره البنك المركزي ، فبعد ان انشاء ما يسمى بالحزب الديمقراطي والذي كان يسمى حزب جيفرسون الديمقراطي والذي كان اعضائه غالباً من الفقراء والطبقة المتوسطة غالباً من الفلاحين والذين كانوا قلقين من اتساع الهوه بين الفقراء والاغنياء والتي كان يعتقد بانها بسبب ثوره السوق الحر وكانوا قلقين خصيصاً بخصوص الصيارفة والمضاربين والذين كانوا يبدون كمتحولين الى اشخاص فاحشي الثراء بدون انتاج أي شيء " والتي تبدو مألوفة في ايامنا هذه " وعندما اعتقد الصيارفة بان جاكسون لن يخاطر بفرصته في فتره رئاسيه ثانيه في عام 1832م قام الصيارفة بعمل التصويت على التجديد لفتره البنك في يوليو من ذلك العام أي قبل اربع سنوات من انتهاء فتره البنك، حيث اثارت انتقادات جاكسون المكشوفة مخاوف الصيارفة ونبهتهم الى قرب قيام صعوبات في وجههم بمناسبة حلول موعد تجديد امتياز (بنك امريكا) عام 1836م فعمد ناثان روتشيلد الى توجية تهديد بنفسه الى الرئيس الامريكي آنئذ اندرو جاكسون جعل مضمونة على الشكل التالي: (هناك حلان فقط: فاما الموافقة على تجديد الامتياز او الرفض، وعندئذ ستجد الولايات المتحدة نفسها وقد داهمتها حرب مريعة) ولكن الرئيس جاكسون لم ينصع لهذا التهديد الذي لم يصدقه، واجاب وفد الصيارفة العالميين بكلمات قوية حيث قال لهم (لستم الا مجموعة من اللصوص والافاعي وسوف اعمل على تحطيمكم بل واقسم بالله انني سوف احطمكم) وحينها قام جاكسون بالتصويت لإغلاق البنك واعتمد على اصوات الشعب الداعمة لقراره حيث كتب في رساله اعتراضه بمصطلحات غير واضحه في معارضته للبنك "مهما كانت فائدة او تأثيره للعامة او للقطاع الخاص، الذي اعطى الحق بالوجود لهذا القانون، لا يمكن ايجادها لا من ناحيه الآمال او الضرورة للسلطة التنفيذية، حيث ان الإقدام على هذه الخطوة تعتبر غير ناضجه و قوه الاقتراح ليست فقط غير ضرورية ولكنها خطيره للحكومة والدولة ايضاً وسوف نندم عندما يكون المتسلطين والاغنياء غالباً ما يوجهوا سياسات الحكومة لأغراضهم الأنانية، اذا لم نستطيع بشكل كامل ان نرسخ بعدالة مصالح الشعب وجعل حكومتنا ما يفترض بها ان تكون بسبب قوانين قصيره النظر، فعلى الاقل يجب ان نأخذ موقف ضد كل ضمانات الاحتكاريين و التمييزات الحصرية، والتي تظهر الحكومة بمظهر العاهره بتقديم الأقلية المستفيدة على حساب الشعب، وبتقديم مصلحه الشركات عبر تغيير تدريجي في القانون ونظام الاقتصاد السياسي" وقد قال في عبارة أخرى عبقرية لخص فيها نظام المخاطرة" ان القوه والتفضيل والتشريف الممنوح في قانون منح البنك المركزي الثاني للولايات المتحدة برفع قيمه الاسهم فوق قيمتها المحددة والتي تأخذ من الملايين من الناس الى مالكي الاسهم فكل المحتكرين وكل التشريفات الحصرية الممنوحة والتي تم ضمانها لهم على حساب العامة كان يفترض بها ان تكون من نصيب العامة والتي سيكون لها نصيب عادل. ان الملايين العديدة من الاموال والتي يفترض بهذا القانون ان يضعها في حساب مالكي اسهم البنك المركزي الثاني للولايات المتحدة يجب ان تأتي بشكل او غير مباشر من عرق ومجهود الشعب الامريكي. من غير المعقول كيف ان باستطاعة مالكي اسهم البنك المركزي ان يكون لهم أي مطالب لمنافعهم الذاتية على الحكومة. هل يجب ان يكون تأثير البنوك متركز كما ستكون في قانون كهذا والتي ستكون في ايدي مجالس اداره ينتخبون انفسهم بأنفسهم؟ الن يسبب ذلك هزه كبيره لنزاهة الانتخابات؟" حيث كانوا سيستخدمون اموال البنك ضده في الانتخابات، كما يتم استخدامها في كل الانخابات، وحينها تم انشاء الحزب اليميني (الويقز) والذي جاء هذه المرة باسم الديمقراطية كالعادة حيث ان جيفرسون اخذ شهرته قبل توليه الحكم من خلال كل الحروب التي خاضها وشهرته العسكرية وهو ما شكل ثغرة للمرور من خلالها لإظهاره بمظهر الديكتاتور تحت قرقعه صوت الحرية، والمفارقة المضحكة في الامر بانهم كانوا يقولون بان جيفرسون يحول نفسه الى ملك لأنه يقف امام مصالحهم الأنانية وفي نفس الوقت كانوا داعمين حكومة فيدرالية قويه ناشطه بقوانين اقتصاديه مثل الجمارك وغيرها، وكان داعموهم الاساسيين من الصيارفة والذين كانوا المستفيدين من الجمارك ومن البنك المركزي وبعدها وقف الناس بجانب جاكسون وتم كتابه "جاكسون لا البنك" خلف شعاره، ونفذ الرئيس وعده وفي عام 1833م قال بان الحكومة ستتوقف عن استخدام البنك وستدفع ديونها، وعندما مرر الكونجرس في 1828 قانون التعرفة الجمركية دعم جاكسون هذا القانون لضعف خلفيته الاقتصادية والذي كان يفترض بانه سيفيد الصناعات المحلية ولكن القانون رفع قيمه الواردات وعندها اضطر الناس ل انتاج متطلباتهم المحلية من ملابس وغيرها لكي يتمكنوا من تجنب ارتفاع الاسعار عبر ذلك لم يستطيع الصيارفة وطبقه مرفهه من ذلك والسبب ان الصيارفة اساساً لا يستطيعون انتاج اي شيء وقاموا بالتهديد بنقض القانون وعندما مرر الكونجرس القانون الجديد في 1832م والذي خفض الواجبات، قامت حكومة بالميتو المحلية بنقضه وكان رد جاكسون بالطلب من الكونجرس تمرير قانون جمع الضرائب باستخدام القوه، وتم تجنب الأزمة بين جاكسون وداعميه من المزارعين والطبقة المتوسطة من ناحية واتباع الصيارفة من ناحية اخرى عندما

مرر الكونجرس القانون عام 1833م واضطر الصيارفة للين حينها ولكنهم قاموا بلصق تهمه الاستبداد عليه عبر اليمنيين، ولكنه انتصر في الاخير على جميع المستويات. واستمر الصيارفة في محاولاتهم ففي عام 1834م قاموا بعمل ازمه اقتصاديه في محاوله لوضع اللوم على جاكسون، ولكن الخطة لم تعمل وفي 8 يناير 1835م نجح الرئيس جاكسون في دفع الديون ولأول مره وكانت المرة الوحيدة في تاريخ الولايات المتحدة التي تمكنت من التخلص من قيد الديون للصيارفة وفي عام 1836م، عندما كان يحتضر جاكسون على فراش الموت تم سؤاله ما هو اعظم انجاز لك في حياتك؟ كل ما استطاع قوله هو (قمت بإغلاق البنك المركزي). انتهى البنك بعد انتهى عقده وظل الصيارفة يحاولون لسبعه وسبعين عاماً قبل ان ينجحوا مره اخرى من وضع المجوهرات على تاجهم بشكل مباشر ولكن ليس بسبب قل المحاولة ولكن لانهم رجعوا للطريقة التي كانت مستخدمة قبل الاستقلال عبر التحكم بالنقد من انكلترا فمباشرتاً بعد اغلاق البنك قامت عصابه الصيارفة عبر التحكم في اموالها في انكلترا بمقاوله التجارة، وازاله رؤوس الاموال من الولايات المتحدة، الا ان كلمة السر في اعادة النظام الذي كان قبل الاستقلال يكمن في سر يتم تطبيقه في العالم باجمعه اليوم وهو طلب الدفع بعملات صعبه لكل الصادرات كما قاموا بخنق الائتمان وتقليصه، مما ادى الى العديد من الازمات الاقتصادية المعروفة بأزمه 1937م ومره اخرى تم القاء اللوم على جاكسون بسبب حملته لإغلاقه البنك المركزي. ولكن يبدو ان ذلك لم يكن كافياً وفي عام 1875 عقد في لندن زواج (ليونورا) ابنة عميد الفرع الانكليزي لاسرة روتشيلد وهولونيك من قريبها الفونسو روتشيلد عضو اسرة روتشيلد في فرنسا وكانت حفلة الزواج مناسبة كبرى جمعت في لندن عدداً كبيراً من ارباب المال العالميين واقطاب السياسة، وكان بين هؤلاء الاخيرين دزرائيلي السياسي اليهودي الشهير الذي اصبح فيما بعد رئيساً لوزراء انكلترا عدة مرات – بالرغم من يهوديته – وأشهر رجال الدولة الانكليز على الاطلاق في القرن التاسع عشر، وقال في كلمته في الحفل (يجتمع الان تحت هذا السقف اسرة روتشيلد التي امتدت شهرتها الى كل مدينة في اوروبا وكل ركن من اركان العالم، واستطرد موجهاً حديثة الى رئيس فرعي اسرة روتشيلد في باريس ولندن: (اذا اردتما فسوف نقسم الولايات المتحدة الى شطرين نعطي احدهما الى جيمس (رئيس الفرع الفرنسي) والآخر الى ليوفيل، اما نابليون الثالث – امبراطور فرنسا آنئذ – فسوف يفعل ما اشير عليه به، وفيما يتعلق ببسمارك مستشار امبراطور المانيا فان الخطة التي اعددناها له هي من ثقل الوطأة بحيث ستشغلة عنا تماماً). يبين لنا التاريخ كيف عين آل روتشيلد بعد ذلك يهوذا فيامين وهو احد اقاربهم مندوباً رئيسياً لهم في امريكا، وكيف تتالت الاحداث بعد ذلك حتى نشبت الحرب الأهلية واصبحت حقيقة واقعة. نفذ الصيارفة بالفعل الخطة التي نوه دزرائيلي بطرق منها، انه اقنع نابليون الثالث باحتلال المكسيك وضمها الى امبراطوريته ضماناً لانشغاله وسكوته، واقتنعت الحكومة البريطانية بإعادة احتلال الولايات الشمالية المتحدة بنتيجة هذه الحرب، وكان هدف الصيارفة انشاء بنك مركزي جديد وايضاً تخلق لهم فرصة لبيع الربا الفاحش لنابليون من اجل حربه في المكسيك و لقوات الولايات الجنوبية الفتية، وكان هدفهم ايضاً اعادة احتلال الولايات الشمالية من قبل بريطانيا وبذلك تصبح هذه الولايات تحت سلطانهم المباشر، ولم تسر الحرب كما اشتهاها المرابون العالميون، فقد وجدت قوات الجنوب نفسها بعد عامين من الحرب بحاجة الى المساعدة، فاتجه الصيارفة الى نابليون الثالث بغية زجة بالحرب الى جانبها وعرضوا عليه مقابل ذلك مقاطعتي لويزيانا وتكساس ولكن عقبة غير متوقعه ثارت في وجههم هي قيصر روسيا الذي وصلت اليه اخبار هذه المحاولات فوجه انذاراً الى الحكومتين الفرنسية والانكليزية ابلغهما فيه بانه يعتبر الهجوم على الولايات الشمالية هجوماً على اراضي الامبراطورية الروسية ذاتها، وارسل تأكيداً لتحذيره عدداً من السفن الحربية الروسية الى موانئ الولايات الشمالية (نيويورك) و (سان فرانسيسكو) ووضعها تحت امرة لينكولن، وهكذا سقط في يد المتآمرين ولبثت الحرب مقصورة في المجال العسكري الامريكيين انفسهم من شماليين وجنوبيين وانتهت بانتصار الشمال، ويبدوا ان الحرب لم تجبرهم على انشاء البنك لانهم اصبحوا يستخدمون اموال البنوك الاوربية في عدم وجود عمله وطنية بل عملات خاصة تصدرها بنوك خاصة وبالتالي كانت البنوك الاوربية هم من يتحكمون بالنقد عن بعد فانتقلت المعركة الى صعيد اخر حين عمد الرئيس الامريكي لينكولن الى التمسك بتطبيق الدستور الامريكي والذي يمنح الكونغرس حق اصدار العملة في الفقرة 5 القسم الثامن من المادة الاولى، واصدر 450 مليوناً من الدولارات الرسمية التي جعل غطائها القرض الوطني، بمعنى ان الرئيس لينكولن خلال الحرب الأهلية الامريكية منع ارتفاع الفوائد على القروض التي توفرها البنوك الاوروبية وقرر ان يفعل ما دعا الآباء المؤسسين إليه، وهو إقامة عملة مستقلة وخالية من الديون بطبيعتها بمعنى ان لايكون الافلاس في اصل النظام النقدي واطلق عليها اسم (the greenback) وبعد وقت قصير من اتخاذ هذا التدبير، تم تداول وثيقة داخلية بين القطاع الخاص المصرفي البريطاني والمصالح الأمريكية في العمل المصرفي تقول "أن الخطة الاوروبية، هي ان يسيطر رأس المال على العمال عن طريق التحكم في الأجور، وهذا يمكن ان يتم عن طريق السيطرة على المال، ولا يمكننا ان نسمح بأستمرار (greenback) لأننا لا يمكن ان نسيطر عليها" وحينها استعد الصيارف بجميع قواهم لمواجهة لينكولن الذي اصبح خطراً شديداً عليهم وشرعوا بمناوراتهم ودسائسهم الخفية بهدف تجريد العملة الجديدة من قيمتها اولاً والقضاء على لينكولن ذاته بالتالي، وقد

وصلوا الى هدفهم الاول عن طريق استصدار قانون من الكونغرس من ناحية بمنع تسديد فوائد القرض الوطني او ثمن المواد المستوردة بهذة العملة، وعن طريق شن حرب شعواء عليها في الأسواق المالية والمصارف من ناحية ثانية، حتى هبطت قيمتها هبوطاً شديداً متدنية الى ثلث قيمتها الأصلية، وعندما وصلوا الى هذا الحد اشتروا جميع اوراق هذه العملة من التداول، واشتروا بهذه الاوراق سندات حكومية بالسعر الكامل للدولار، وبذلك ضربوا عصفورين بحجر فسببوا انهيار العملة الحكومية من ناحية وحققوا ارباحاً كبيرة من ناحية اخرى جاء في رسالة وجهها صيارفة اوروبا الى صيارفة امريكا تم ذكر الفقرات التالية (نحن لا نستطيع ان نسمح بتداول العملة الجديدة في امريكا الا اذا اصبحت تحت اشرافنا، ونستطيع ان نصل الى هذا الهدف عن طريق السيطرة على سندات القرض الوطني مما يؤمن لنا بالتالي السيطرة على النقد الحكومي) ولم يقف الصيارفة عند هذا الحد بل عمدوا الى تمويل الحملات الانتخابية لعدد من النواب والشيوخ، وبهذا تمكنوا من حمل الكونجرس على التصويت عام 1863م على قانون المصارف الذي وضع لمصلحتهم بالرغم من معارضة الرئيس لينكولن الشديدة، مسجلين بذلك ظفراً آخر في معركة السيطرة على الاقتصاد الامريكي ،وهذه رسالة اخرى وجهتها مؤسسة روتشيلد واخوانه للصيرفة في لندن الى مؤسسات مالية كبرى في شارع وول ستريت الشهير، مقر المؤسسات الكبرى في نيويورك حتى عصرنا الحاضر في 1863م (سادتي الاعزاء: كتب الينا السيد جون شيرمان من مقاطعة اوهايو في الولايات المتحدة لاعلامنا عن تقديراته للارباح التي يمكن اجتباؤها بنتيجة القانون الاخير الذي اصدره الكونغرس بشأن المصارف، ويقول السيد شيرمان انها فرصة لم يتح لاصحاب الرساميل العالمية مثلها ابداً من قبل لتجميع الأموال، ويبدو ان هذا القانون يؤمن لبنك امريكا السيطرة الكاملة على الاقتصاد الامريكي) ويستطرد روتشيلد في رسالته حتى يبدي رأيه هو اخيراً : (ان القلائل يدركون ان النظام الجديد للصيرفة سيجعلهم امام حلين لا ثالث لهما ، فاما اتباعنا للحصول على بعض الارباح، او ان يصبحوا وقد ارتبطت شؤونهم بهذا النظام بحيث لا مفر لهم من انتظار ثمارة، وهكذا فان أية معارضة من هذه الفئة ستكون معدومة، اما مجموع الشعب فانهم غير قادرين فكرياً على تصور المزايا الخيالية التي تعود لرأس المال العالمي بنتيجة هذا النظام، ولن يصدر عنهم اي تذمر او شكوى ولن يخامرهم اي شك في ان هذا النظام ضد مصالحهم " المخلصون روتشيلد واخوانه") وهذه فقرات من الرسالة الجوابية التي ارسلتها ابكلهايمو ومورتون وفاندرقولد الى روتشيلد واخوانه: (سادتي الاعزاء: تلقينا رسالتكم، ويبدو لنا ان السيد جون شيرمان يتصف بصورة ملحوظة بالصفات التي تميز رجل المال العالمي الناجح فهو لا يقيم وزناً لأية مشاعر يمكن ان تحول نظرة عن الارباح الكبرى، وهو الى ذلك شاب حاذق وطموح، وقد وضع نصب عينية الوصول الى رئاسة الولايات المتحدة، وهاهو منذ الآن عضو في الكونغرس، وقد قادة تفكيرة الصحيح لان يدرك ان الربح الأكبر هو بالحفاظ على صداقة الاشخاص والمؤسسات ذوي الموارد المالية الواسعة، الذين يعلم انهم لا يقتصرون على الوسائل العادية وحدها، اذا اقتضى الامر اما للحصول على دعم الحكومة لهم او لمعاقبة من يتصدون لمصالحهم) ويتلوا ذلك تعداد لمواد قانون الصيرفة الجديد والفوائد الممكن الحصول عليها من كل منها، وتنتهي الرسالة الخلاصة التالية. (لقد منحت البنوك حق انقاص او زيادة العملة المتداولة كما تشاء، كما منحت حق اعطاء القروض او سحبها كما تراه، وبما ان للبنوك منظمة عامة فهي تستطيع ان تعمل ضمن سياسة واحدة فتكيف السوق المالية كما تريد فتسبب مثلاً — اذا شاءت — تدني كل منتجات البلاد على الاطلاق في خلال اسبوع واحد او يوم واحد حتى، والى هذا فان المصارف اعفيت من الضرائب على سنداتها وعلى رساميلها وعلى ودائعها، ونحن واثقون من ان هذه الرسالة ستعتبرونها رسالة خاصة مكتومة بصورة قطعية "بكل احترام واخلاص، المخلص ايكلهايمو، ومورتون، وفاندر غولد ") لا تحتاج هاتان الرسالتان الى تعليق، ومن نافلة القول ان نذكر ان المصارف اصبحت بنتيجة هذا القانون هي المهيمنة على الاقتصاد الامريكي لا الحكومة، والمصارف تعني بالتالي المؤسسات المالية، وهي تعني بدروها حين لا تكون الرساميل الوطنية قوية والدولة معتمدة على دخل كبير ثابت، تعني صيارفة عالميين مسيطرين على معظم المؤسسات المالية والمصارف العالمية. اما الرئيس لينكولن فلم يعد امامه سوى توجية تنبيه علني للشعب فلجأ الى هذا الطريق معتقداً ان الشعب الامريكي سوف يصغي لصوت العقل هذه المرة، وهكذا شن هجوماً علنياً شديداً على الصيارفة العالميين، وجاء في هذا الهجوم ما يلي حرفياً: (انني ارى في الافق نذر أزمة تقترب شيئاً فشيئاً، وهي ازمة تثيرني وتجعلني ارجف خشية سلامة بلادي، فقد اصبحت الرشوة المنهج السائد وسوف يتبعها الفاسد الى اعلى المناصب، كما ستصبح ثروة البلاد باكملها تحت سيطرة فئة قليلة لن تتورع عن ابتلاع وعن تحطيم الجمهورية بعدها. كان لينكولن آنئذ في نهاية مدة رئاسته ولكن الانتخابات الجديدة حملته الى الرئاسة مرة ثانية وهو معتزم هذه المرة ان يقوم بعمل تشريعي للقضاء على سلطان الصيارفة، مما تحتم معه على هؤلاء الصيارفة العمل بسرعة لتدارك الخطر، وكان ان اغتيل لينكولن 1865م في المسرح من قبل شخص يهودي اسمه جون ويلكزبوث، ويجهل معظم الامريكيين سبب هذه الجريمة كما ان كتب التاريخ لا تعطي اي تفسير لها وذلك بالرغم من ان المحققين انئذ عثروا على رسالة بالشيفرة في امتعة القاتل ووجدوا هذه الشيفرة بحوزة يهوذا بنيامين، عميل روتشيلد الاول في امريكا، ومن الحق ان هذه الرسالة لم تتضمن اية اشارة الى الجريمة الا انها تشكل برهاناً قاطعاً على وجود علاقة

مابين القاتل وبين الصيارفة، انزاحت باختفاء لينكولن العقبة الكبرى التي كانت تسد الطريق امام الصيارفة واصبحت المسالك ممهدة للسعي الى السيطرة على اقتصاد الولايات المتحدة، وهكذا ظل الصيارفة يعملون هذه المره من رواء ستار قد يبدو اقل كسباً من البنك المركزي الا انهم استطاعوا استغلاله في الاسواق بشكل كامل لاصطناع الازمات لكي يمتصوا ثروات الناس مع خوفهم من صدور عملة وطنية لا تصدر بفائدة لانها ستعيق قوتهم في تدمير الاقتصاد وقد كان ذلك مستمر الى ان يحين القرن القادم. وبامتداد اواخر القرن التاسع عشر حصلت العديد من الهزات الاقتصادية التي افتعلها الصيارفة من خلال المضاربة ومقاولات حاده في الائتمان، كان النظام النقدي والمالي للولايات المتحدة قائماً على أساس معدن الفضة بخلاف النظام الاوروبي والانكليزي بصورة خاصة الذي كان قائماً ولا يزال على اساس الذهب ويعود الامر لاسباب طبيعية محضة، ذلك ان الولايات المتحدة كانت تمتلك مقادير كبيرة من الفضة والقليل من الذهب والعكس بالعكس بالنسبة لبريطانيا ولاوروبا بوجه عام، ولم تكن تلك بالعقبة السهلة كما قد يظن، لانها كانت تؤدي بصورة طبيعية الى حفاظ الولايات المتحدة على استقلالها المالي دون ان تتأثر بالتقلبات النقدية الاوروبية او العالمية، فتظل بمعزل عن ان تتحكم الصيارفة العالميين بالنقد الامريكي وبالتالي باقتصاديات الولايات المتحدة، ولذلك قام الصيارفة بتغير الوضع. ارسل الصيارفة لهذا الغرض احدهم مندوباً عنهم الى امريكا هو ارنست مايد، ووضعوا تحت تصرفة مبلغ نصف مليون دولار بعملة العصر لتقديمة رشاوى ونفقات حسب متطلبات مشروعهم، وبدأت سلسلة من عمليات شراء الضمائر والافساد حتى تمكن المرابون من طرح مشروع بقانون على الكونجرس وكان الذي طرحة السيناتور جون شيرمان ذاته وصدر هذا القانون عام 1873م هو: قانون اصلاح العملة المعدنية وقد شمل على مواد لا تلفت النظر للوهلة الاولى ، وتبدو وكأنها ليس لها سوى غرض اصلاحي محدود، بيد ان هذه القانون كان يتضمن في ثناياة السم الزعاف، وعمل الصيارفة من ناحية اخرى على ايصال ارنست مايد الى منصب المستشار النقدي للجنة المالية في الحكومة الامريكية، وكان مايد هذا يعمل بالطبع حسب اوامر مجموعة روتشيلد وبدأت عمليات سحب العملة الفضية من التداول تتوالى بحماية هذا القانون وباشراف مستشار اللجنة المالية مما سبب أزمة اقتصادية متزايدة حملت الكونغرس عام 1879م على اصدار دفعة جديدة من العملة الفضية اوقفت هذه الازمة المصنعة لفترة وجيزة بيد ان البنوك تلقت تعليمات جديدة بهذا الصدد من احتكار روتشيلد الاوروبي وقد وجهت مجموعة روتشيلد نصائحها وتعليماتها الى اتحاد البنوك الامريكية الذي لعب دور الوسيط بين روتشيلد ومجموع هذه البنوك وقد نصت هذه التعليمات على ضرورة اصدار سندات جديدة على اساس ذهبي بحيث تصل قيمتها الى مليار دولار ومنح قروض على اساس هذه السندات في الوقت نفسه الذي تعمد فيه البنوك الى سحب الاوراق المالية الحكومية المستندة الى الفضة من التعامل وكذلك الاوراق المالية المختلفة المغطاة بالفضة وقد قرر خبراء روتشيلد ان هذه العملية ستسبب ذعراً شديداً في الحياة الاقتصادية الامريكية بحيث لن يتبقى من الاوراق ذات القيمة في الاسواق سوى الاوراق الصادرة من قبل البنوك والمستندة الى غطاء ذهبي وقد حدث هذا الذعر بالفعل ورافقته حملة دعائية ضخمة عهد بها المرابون العالميون الى خلاياهم وعملائهم من ناحية والى الصحافة المأجورة من ناحية ثانية، بحيث حملوا الشعب الامريكي على الاعتقاد عن قناعة بان مسؤولية الازمة الاقتصادية تقع على عاتق الحكومة. بانتهاء القرن كان معظم المال في الاقتصاد الامريكي قد تركز في ايدي مجموعه صغيره من الصيارفة — بالرغم من عدم امتلاك بنك مركزي - مما مكن من السيطرة على الاقتصاد الحقيقي، فقد كان الاسترز مسيطرين على قطاع السكك الحديدية للدولة، والكرنقيز والشوابز في الحديد والصلب، و الهيرمنز والاستانفردز و فاندربلز في السكك الحديدة، والميلنز والروكلفيلرز في النفط، وقام كل هؤلاء الصيارفة بتركيز ثروتهم في النظام المصرفي وشكلوا شبكه ماليه تركزت حول رجل واحد فقط اخطبوط الصيرفة في غياب البنك المركزي جون بيربون مورجان الذي كان ابن جونير سبنسر مورجان وهو مصرفي اخر مما يطلق عليه ناجح بمنعى محتال محترف، فقد قام مورجان باستغلال احتكار ابيه ليشكل مؤسسته الخاصة فيما يسمى اليوم بجي بي مورجان والتي انشائها عام 1871م فهو من قام بعمل الصفقة مع الرئيس كروفر كليفلنت لحفظ احتياطي ذهب الدولة من خلال بيع 62 مليون دولار من ذهبهم للخزينة مقابل سندات حكومية. وبدا طور اخر بالنسبة للصيارفة من التغلغل الاقتصادي بعد ان انزاحت عملياً كافة العقبات الرئيسية ، وفي عام 1899م عقد اصحاب البنوك العالميون مؤتمراً لهم في لندن حضرة جي بي مورجان و انتوني دريكسيل مندوبين عن البنوك الامريكية وعندما عادا الى امريكا عهدت مؤسسة روتشيلد الى مورغان بتمثيل وادارة مصالحها الظاهرة والخفية في الولايات المتحدة، وقد برهن على كفاءته لهذا المنصب عندما باع كميات من الاسلحة القديمة الى الحكومة الامريكية، وكان لهذا المؤتمر نتيجة أساسية اخرى بخلاف هذه فقد تكون احتكار عالمي من المؤسسات المالية العملاقة التالية: شركة مورغان وشركاءة في نيويورك، وشركة دريكسيل وشركاة في فيلادلفيا، و شركة مورغان هارجيس وشركائهم في باريس، ومؤسسة م.م.واربورغ في المانيا وهولندا وكانت واربورغ تعتبر الاكثر سيطرة على مستوى العالم وكانوا اكثر قدرة من روتشيلد بل كانوا الرأس الجديد في حركة الصيرفة في حينها. ووضع هذا الاحتكار تحت اشراف مؤسسة روتشيلد. تتالت بعد ذلك خطوات تملك مرافق الاقتصاد الامريكي،

وتمت في عام 1901م عمليتهم الكبرى، فقد اقتحم الاتحاد المالي مورغان – دريكسيل ميدان الصناعة – وتمكنوا من اجبار الشركة الكبرى (هابنز- مورز) على بيع جميع اسهمها لهم، وكانت هذه الشركة عدداً من المصارف والسفن ومصانع الحديد والفولاذ وغيرها، فاصبحت جميعاً بحوزة مورغان – دريكسيل. واصبح بامكان هذين بالتالي، بنتيجة سيطرتهما على هذه المرافق الضخمة، التدخل في الانتخابات الامريكية الاتحادية، وهكذا تمكنوا من دعم – تيودور روزفلت – حتى وصل الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية، ولم يكن هدف الاحتكاريين من ايصال تيودور روزفلت الى سدة الرئاسة الحصول على النفوذ فقط، بل كان هناك غرض آخر هو حماية رؤوس الاحتكار من يد العدالة الامريكية التي كانت قد تحركت وبدأت التحقيق في امر هذا التكتل غير المشروع ووسائلة المريبة التي كان يسحق بها منافسية في الاسواق الحقيقية بصورة منظمة من خلال الاسواق المالية، ولدى وصول روزفلت (الأول) الى الرئاسة عين رئيساً للجنة التحقيق السناتور (نيلسون الدريك) الذي تبين فيما بعد انه كان شريكاً خفياً في احتكار التبغ والمطاط الذي كان فرعاً لاحتكار مورغان – دريكسيل، وهكذا لم يؤد التحقيق الى نتيجة. وعندما وصل الى الولايات المتحدة مندوب مؤسسة واربورغ المذكوره هو بول واربورغ مصحوباً بدراسات دقيقه عن الاوضاع المالية في كل قطر اوربي وفي امريكا، ولم يلبث ان اصبح شريكاً في مجموعة كوهين لوب المالية الكبرى في نيويورك وانضم اليهم بعد فترة وجيزة شريك آخر لم يكن سوى (يعقوب شيف) الذي تعرفه اوساط المخابرات المالية جيداً فقد كان هو الذي يمول الحركات الارهابية والفوضوية في شرق اوروبا وروسيا منذ عام 1883م حتى قيام الثورة الروسية عام 1917م، وقد انضم الى هذه الشركة مندوباً عن روتشيلد، عندما وصل بول واربورغ عام 1907م الى الولايات المتحدة الذي كانت شهرته آنئذ تشير اليه كأغنى رجل في العالم، كان مورجان قد اعد التحركات الى اوصلت الى ازمه 1907م التي كانت السبب الذي دفع الجميع للدعوة لتنظيم الاسواق المالية وانشاء عملة محلية خالية من الديون كعملة الكونتننتال او الخضراء الظهر بمعنى إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي. قام مورجان في تلك السنة بنشر اشاعات عن شركه نيكر بروكر ترست وهو منافس لمورجان وواحد من اكبر المؤسسات المالية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت وقد كانت الازمه الناتجة عن تلك الاشاعات ادت الى ازمه 1907م مما هز النظام المالي للولايات المتحدة حتى النخاع، ومن ثم قام مورجان بتمثيل نفسه كبطل عارضاً المساعدة لبعض البنوك وبيوت السمسرة الضعيفة لمنعهم من السقوط وبعد تعدي الازمه تقريباً تم تعيين لجنه للتحقيق في الازمه وقد تابع العامة الموضوع باهتمام شديد ومن ثم تم تعريف عدد من الصيارفة المتمكنين في النظام المالي للدولة ومن ضمنهم بول ولبرغ – والذي جاء من المانيا وكان له علاقه مباشره بالاجتماع الذي عقده روتشيلد وبنفس تلك الاستراتيجيات - وبنجينمين سترونق جونير و جي بي مورجان. اندرو مارشال معد مشروع كتاب الناس شرح ذلك قائلاً: في بداية القرن العشرين كان هناك تحقيق بعد ازمه 1907م وهذا التحقيق كان فيما يسمى بالثقة الائتمانية الإجمالية مما اظهر ان ثلاثة بنوك وهي جي بي مورجان و ناشونال سيتي بنك و يعتقد ان البنك الثالث هو سيتي بنك اوف نيويورك تقوم اساساً بالتحكم بالنظام المالي والمصرفي بأكمله وهي هذه الثلاثة البنوك وكانت كراهية العامة لهذه الثلاث المؤسسات شائعه، وكان هناك اجماع ساحق في البلاد على انشاء بنك مركزي ولكن كانت هناك العديد من المصالح في الدفع لهذا وكل شخص كان له نوعاً ما من الهدف المحدد خلف الدفاع عن انشاء بنك مركزي لذلك لتمثيل اغلب الناس حيث يوجد لديك مصالح المزارعين، والمروجين والصحفيين، والتقدميين (الذين كانوا من محبين المحافل التي انشأها الصيارفة) الذين كانوا يروجون لبنك مركزي والسبب انه لم يكن باستطاعتهم تحمل ازمه اخرى، بمعنى انهم ارادوا ان تتحكم الدولة في اصدار النقود كما طالبوا بذلك في حروب الاستقلال، وارادوه ان يكون حصرياً تحت اداره العامة والسبب انهم خافوا من البنوك لانه اصبح لديها الكثير من التأثير والتحكم والذي يزداد يوماً بعد يوم لذلك فان البنك المركزي اذا اصدر عملة لا ترتكز على الدين ولا يتحكم بها القطاع الخاص بالنسبة لهم ستكون طريقه لثني قوه التأثير من هذه المؤسسات المالية الخاصة، وفي الجانب الاخر هذه المؤسسات الخاصة نفسها كانوا يروجون لبنك مركزي لكي يخدم كمصدر لاستقرار سيطرتهم على النظام وكي يكون كملجاء اخير لهم، وبذلك لن يضطروا لمواجهة انهيارات لكن ايضاً لكي يتحكموا اكثر من خلال البنك المركزي والاهم من هذا كله لكي ينعموا بجني الضرائب من الشعب لصالحهم بدون اي منافسة من اي شخص جديد يقوم بإفتتاح بنك، فلجنه نيويورك الخاصة ارادت بنك تحت سيطرة حصريه لهم، وبوجود كل هذه المصالح المختلفة والتي تتقارب اكثر واكثر فقد كان الاكثر تأثيرا في الساحة هم من يتحكمون باموال الجميع وهي المؤسسات المالية في نيويورك وهي المحرك الاساسي لكل شيء والتي كانت اكثر اتساقاً مع المؤسسات المالية الأوروبية أكثر من أي شيء اخر في امريكا، الشخصية الرئيسية خلف ايجاد بنك الاحتياطي الفيدرالي كان بول والبرج والذي جاء من المانيا كما ذكرنا سابقاً والذي كان شريكاً مع شركه كوللونبن بيت المال الاوروبي، واخوانه كانوا صيارفه رئيسيين في المانيا في ذلك الوقت وكان لديه بالطبع اتصالات قريبه مع كل مؤسسه مصرفيه في الولايات المتحدة واغلب تلك الموجودة في اوروبا وكان يناقش كل تلك الافكار مع الباقيين في الترويج لبنك مركزي وفي عام 1910م قام والبرج بدعم من السيناتور الدريدج - والذي بعدها كانت له علاقه مصاهره مع عائله

الروكوفلارز وربما كانت المصاهرة فقط مجرد مصادفة – اولدريدج قام بدعوه والبرج وعدد اخر من الصيارفة لاجتماع خاص سري حيث انه تحت غطاء الظلام في الثاني والعشرين من نوفمبر 1910م كانت مجموعه من اغنى واكثر الناس سلطه في امريكا تنتظرهم سيارة خاصه في محطه قطار لا يمكن توقعها بسهوله هي محطه هويكن في نيوجرسي، السيارة والتي تم تعتيمها لكي لا يتمكن احد من الرؤية الى داخلها والتي كانت تخص اول الواصلين اليها وهو السيناتور نيلسون اليدريدج والذي كما قلنا سيكون حمو جون دي والكرفيلر جونيور حيث ان اليدريدج كان شخصيه مركزيه في لجنه المالية بمعنى انه كان يشاهد السياسة النقدية للدولة عن قرب، وقد كان يشار اليه في الصحافة بالمدير العام للدولة وقد وصل برفقة احد كبار وزارة المالية الاميركية ومساعد وزير المالية وهو آ.بيات، وقد انظم لذلك الاجتماع في تلك الليلة سكرتير الدريك وهو شلتون ونخبه الصيارفة في الدولة وهم فرانك فاندرليب رئيس ناشنوال سيتي بنك اوف نيويورك، و هندي بي دايفيسون شريك قديم في شركه جي بي مورجان وممثل لها، وبنجمين سترونج جونيور احد اقطاب وولستريت و مساعد في جي بي مورجان ورئيس بانكينق ترست كو وهو الذي وكلت اليه مهمة اثارة ازمة الذكر المالية الكبرى عام 1907م والتي جنى المحتكرون منها ارباحاً خيالية، و اكثر رجل في العالم ثراء وهو بول والبيرج احد صيارفه عائله والبيرج وزوج ابنه سليمان لوب الشخصية المشهورة في مؤسسه الاستثمار المشهورة في نيويورك المسماة شركه كونلوبن، وقد تم اخبارهم بأن يصلوا الى هناك شخص بعد الاخر من بعد غروب الشمس لجذب اقل انتباه ممكن في الحقيقة كانت السرية مهمه جداً لدرجه ان المجموعة لم تستخدم الا اسمائها الاولى فقط والبعض استخدم اسماء مستعارة على طول الرحلة والاجتماع وذلك لكي يحفظوا هويتهم الحقيقة كسر فقد استخدم مورجان اسم هولا قيرل بينما استخدم روكفلر اسم لوب جوب، حتى بين خدمهم وطاقمهم، لان أي حركه لأي شخص منهم كانت ستكون سبب كافي لجذب انتباه صحافه نيويورك الدقيقة خاصه في عصر حيث كانت الصيرفة واصلاحات السياسة النقدية تعتبر قضيه محوريه لمستقبل البلد، اما اجتماع لهم جميعاً هذا بالتأكيد كان سيكون قصه القرن وقد كانت قصة القرن بالفعل فيبدو انه اهم اجتماع للصيارفة على الاطلاق بعد الاجتماع الذي عقده روتشيلد في المانيا .اما وجهتهم فقد كانت جزيرة جاكلل بالقرب من شاطئ جورجيا في نادي جاكلل لأصحاب البرستيج والذي كان اعضاءه يضم عائله مورجان وعائله روكلفلرز وعائله ويلبرجز و عائله روتشيلد وفي حين اعلنوا لبعض الصحفيين المحليين الذين صادفوهم انهم ذهبوا لصيد البط لكن في الحقيقة اجتمعوا لوضع نظام صيرفه الدولة في سريه تامه، يقول جيد واقرفن مؤلف اكثر الكتب مبيعاً المسمى المخلوق من جزيره جيكلل ايلاند وباحث في شؤون بنك الاحتياطي الفيدرالي لمده طويله شرح ذلك قائلاً: ما حدث هو ان الصيارفة قرروا طالما انه سوف يكون هناك قانون ليتحكم في الصيرفة المالية فانهم لن يجلسوا فقط وينتظروا ماذا سوف يحصل ومن ثم يتمنوا ان كل شيء سوف يكون جيداً لذلك قرروا ان يقوموا بما يقوم به العديد من التكتلات اليوم وهو ان يأخذوا زمام المبادرة ويحققوا حلم طال انتظاره طويلاً وسيقومون بذلك من خلال المناداة بالإصلاح ويسهل خداع الناس باستخدام كلمه اصلاحات فقد كانت الموضه في تلك المرحلة كما كانت الديمقراطية، فقط كل ما عليك القيام به هو وضع تلك الكلمة في أي قانون فاسد، ومن ثم الناس سيساندون ذلك ومن ثم سوف يصوتون لها او يقبلونها، لذلك قرروا بانهم سوف يقومون باستغلال فرصة بحث عنها الصيارفة لقرن وذلك هو عبر أعاده تشكيل (مجالنا)، بعباره اخرى سنقوم باحتكار طالت محاولات الصيارفة لإيجاده، وسنعطي احتكارنا قوه الحكومة وهو ما تقوم به كل البنوك المركزية فلم يكن شيء جديد، وسنأخذ موافقه احتكارنا، وعليه سنقوم بالتنظيم وفقاً لمصالحنا الخاصة وسنسميه قانون الاحتياطي الفيدرالي ومن ثم سنأخذ هذا الاتفاق الى واشنطن ونقنع اولئك الاغبياء هناك لجعله قانون، وهذه بالضبط كانت الاستراتيجية وكانت ذكيه لأننا نشاهدها تحدث دائماً وعليه فقد قام الاحتكار المصرفي بكتابه قوانينهم الخاصة واسموه قانون الاحتياطي الفيدرالي وقاموا بتمريره كقانون وكان بالضبط كما يتمنوه لانهم قاموا بكتابته وفي الاساس ما قاموا بإنشائه كانت مجموعة قوانين مما جعلته من الممكن لهم ان يقوموا بتنظيم النظام المالي لمصالحهم الخاصة, ولكنهم لم يكتفوا بذلك لقد ذهبوا ابعد من ذلك في الحقيقة لقد كان واضحاً بالنسبة لي عندما كنت اقراء رسائلهم و محادثاتهم في ذلك الوقت والجدال بينهم انهم لم يحلموا حتى بان الكونجرس سوف يوافق وايضاً ان يعطيهم الصلاحية لإصدار اموال الدولة بأكملها، بمعنى انهم لن يقومون الان فقط بتنظيم الاسواق المالية في مصلحتهم وهو ما بدأوا محاولين فعله في الدرجة الاولى بحسب ما قالوا ولكنهم حصلوا على الهديه الكبيرة التي لا يصدقوا او حتى يحلموا بالحصول عليها لفشل محاولتها منذ الاستقلال بالرغم من انهم كانوا يفاوضوا من اجلها والذي حصل ان الكونجرس قام بإعطائهم الصلاحية بإصدار نقد البلد بأكملها ، يا لها من مفاجأة لقد اعطى الكونجرس اصدار اموال الدولة بأكملها لسلطه اخرى خاصه غير الدولة بعكس القانون ولذلك فكل هذا الذي كان في قانون الاحتياطي الفيدرالي وكان الامريكيين سعيدين جداً لأنه تم اخبارهم وتم اقناعهم بان هذا كان اخيراً الوسيلة للتحكم في النقد وفي النهاية ازمه الثقة في المال الذي كان خلف احداث ازمه 1907م استخدم غيض العامة ضدهم ليكملوا خطتهم بأيجاد بنك مركزي لكنهم لم يعرفوا بانه سيكون بالطبع مملوك من قبل الصيارفة ويخدم مصالحهم الخاصة وفي 1911م قام

الدريدج بتسميتها خطه الدريج او فاتورة الدريج في الكونجرس الامريكي وقد تم التصويت عليها بالنفي والسبب ان العامة شكوا في صلات الدريج مع الصيارفة وقاموا برفض احتكار جاكلل ايلاند المسماة بخطه الدريدج ولكنهم لم يستسلموا على أي حال فقد قاموا بمراجعه الخطة واعاده تسميتها واعطوها وجه للعامة اخر باسم السينيتور روبرت اون و ممثل احتكار قلاس، وقد قاموا بضربتهم يوم 23 ديسمبر 1913م عندما كان اعضاء مجلس الشيوخ يأكلون حلوى العيد، كان هؤلاء المصرفيين يعرضون القانون الجديد على مرشحهم الجديد للرئاسة، ويد روب ويلسون والذي تلقى الاتفاقين لتوقيعهما قبل انتخابه اصلاً، وهذان الاتفاقان هما اتقاف وزاره الخزينة والايراد الداخلي الذي سيجني الضرائب لهم واتفاق بنك الاحتياطي الفيدرالي، والان بحقهم الحصري لطباعه النقد الامريكي، وعندما اقرضوا النقد الى المصارف والحكومة بفوائد واضعين دين مباشر على النقد مما اضطرنا لطلب طباعه المزيد والمزيد لذلك لك دولار طبعوه اصبح اقل قيمه من الذي سبقه وستدفع الحكومة الدين للاحتياطي الفيدرالي، فالضرائب لا تذهب للحكومة بل تذهب لعصابه الصيارفة، انها اعظم سرقه في التاريخ الانساني، فخزينه الايراد والاحتياطي الفيدرالي لا يأخذون الضرائب عبر الحكومة مباشرتاً فقط، ولكن يأخذونها عبر التضخم ايضاً، وبذلك فان الناس يدفعون ضرائب بدون أي زياده في الدخل وهذا الاختلاس يجعل الناس يملكون اقل وبذلك فقد قاموا بأخذ ممتلكات الناس امام اعينهم تماماً كما قال توماس جيفرسون، الى جانب انه وضع الصيارفة الامريكيين والاوربيين في مركز يسمح لهم بتمويل وتوجية الحرب العالمية الاولى التي لم تلبث ان نشبت وجرت امريكا اليها. ففي عام 1914 لدى صدور قانون الاحتياطي المذكور توزعت مقادير من سندات الاحتياطي الأمريكي بموجب هذا القانون بين 12 بنكاً، دفعت قيمة هذه السندات مبلغ 134 مليوناً من الدولارات، وقد بلغت ارباح هذه السندات حسب إحصائية الكونغرس رقم 8896 بتاريخ 29 مارس 1939م مبلغاً هائلاً مقدارة 23 مليار دولار، اما بالنسبة للحرب العالمية الثانية فان مقدار الاحتياطي كان عام 1940م خمسة مليارات دولار فاصبح عام 1946م خمسة واربعين مليار دولار، وهذا رقم علني بمعنى ان الارباح من هذه الحرب كانت اسطورية. ومنذ انشاء البنك الاحتياطي حتى السبعينات افلس 14 الف مصرف عادي وفرع مصرفي في امريكا وذهبت ملايين الملايين من ودائع المدخرين الصغار سدى، ولكن هناك حقيقة واحدة لا مراء فيها وهي ان النقود او الثروات لا تتبخر في الهواء بل تنتقل من يد الى يد اخرى، فما هي اليد الاخرى الماهرة التي انتقلت اليها المدخرات!. كان اخر رئيس وقف بوجه الاحتياطي الفيدرالي هو الرئيس جون اف كيندي حيث انه في 4 يونيو 1963 وقع على الامر التنفيذي رقم 11110 وهذا الامر يعطي الحق للخزينة الأمريكية في اصدار مال حقيقي بدون الرجوع للاحتياطي الفيدرالي بمعنى انه كان يقوم بما قام به لينكولن وكانت سينجح في تفكيك الاحتياطي الفيدرالي ولكن بعد 6 اشهر ذهب الرئيس الى دالاس ولم يرجع بعدها فقد اغتالوه هناك، واما الرئيس الجديد ليندون جونسون قام بالغاء اوامر كيندي ومنذ ذلك اليوم لم يجرؤ أي رئيس على مجابهة الصيارفة الواقفين خلف الاحتياطي الفيدرالي، ومن ذلك دمجوا مصارف اكبر واكبر وطبعوا مالاً اكثر مما اهلك الثروة المحلية لصالح الصيارفة.

الاشتراكية وهتلر وعصابة الصيارفة

لقد ذكرنا سابقاً أكثر من مره ما قاله الاقتصادي المرموق جون كينيث جالبريث حول اصدار الاوراق التي دعمت الثورات الفرنسية والامريكية والروسية، بمعنى ان الثورة الروسية تم دعمها من قبل الصيارفة ولكن هل يعقل ان يدعم الصيارفة الاشتراكية التي قاموا بتدميرها في العالم بأكمله وقاموا بدعم هيتلر لتدميرها بل انهم اطلقوا قنبلتين نوييتين لا لشيء ولكن فقط لإرعاب الاشتراكيه؟ في الحقيقة ان السعي لتكوين جماعات ملحدة حيث ان افكار هذه المجموعات لن تجد مشكله في الربا واعتزام استخدام الحرب والاضطرابات حتى يصل باحدى الطرق، لإنشاء حكومة على أي شكل كان، تسيطر على العالم، نستطيع انشاء بنك لها نستطيع من خلاله اصدار العمله للعالم باكمله يجعل من الاشتراكية للوهلة الاولى فكرة جيده بل اكثر من ممتازة لانجاز ذلك، حيث ان فكرة الاشتراكية قد نجحت جزئياً في الثورة الانكليزية في انشاء الاضطرابات بين العمال واصحاب العمل وكذلك في الثورة الفرنسية فقد انشأت الكثير من الاضطرابات و لكن الحقيقة انه ثبت فشل هذه النظرية لسببين، و لكن قبل ذكر الاسباب دعونا نتكلم قليلاً عن التاريخ، اهم عنصر في الفكر الاشتراكي كان كارل ماركس وقد جاء كارل ماركس من عائلة يهودية حيث كان ابوه يهودياً غير ملتزم بالديانة اليهودية ولذلك قام بالتحول الى الديانة المسيحية للتخلص من الضرائب التي تفرض على غير المسحيين، اما ماركس نفسه فقد كان ملحداً متأثراً بالافكار الالحادية نتيجة للافكار اليهودية العنصرية وتحول والده للمسيحية وهو ما جعلة شخصية مثالية لإستغلالها، ومن هنا دخل الى حياته الرأسمالي الاحترافي فريدريك انجلز الذي استطاع توجيه حماس ماركس وقوته الفكرية لصالح عصابة الصيارفة. عندما نرى ماركس للوهلة الاولى بعد تحول والده للمسيحية ونشره للألحاد وانه كان في المانيا يبدو وكانه الشخص المناسب بل المثالي لتطبيق نظرية حصان طرواده مرة اخرى، ويبدو ذلك مثالياً جداً باستثناء شيء واحد وهو الا انه لم يكن كذلك. فقد كان ماركس يؤمن بالفكرة التي كان يحارب من اجلها وكانت له نظريات حقيقية

وليست مصطنعه بمعنى ان لها اسباب واقعية، كما انه كان شديد الاخلاص لما كان يكرس حياته له، و نقطة الشبة بينه وبين ديفيد ريكاردو هو مقت العنصرية في الديانة اليهودية باستثناء ان ديفيد ريكاردو جاء مقته للعنصرية الموجوده في عمق الديانة اليهودية من حبه لتوماس مالثوس وتأثره به في المقام الثاني بعد حبه لزوجته التي كانت مسيحية والتي طرده والده بسببها من عمله ليقوم بإنشاء عمله الخاص والذي كان مصرفي أيضاً، ورغم انه كان مصرفي الا انه كان يعتقد بالصيرفة كمهنه حقيقية كما يعتقد الصيارفة دائماً وقد كان كثير الخلاف مع الصيارفة اليهود وشديد الانجذاب الى الطبقات التي كانت تتضرر من الصيرفة الا انه كان يرجع ذلك الى التملك ومثله مثل ماركس فقد كانا متمسكان بمعتقدات خاطئة عن ايمان حقيقي في صلاحها ويبدو ان ايمانهما هذا قد وصل الى مئات الملايين من البشر. ما يهمنا هو ان ماركس قام بأنشاء فكرة الاشتراكية ومن حيث لم يعلم فقد كان الصيارفة يدعمونه عبر انجلز لكي يكمل الفكرة التي يخططون في استخدامها لأنشاء النظام العالمي الجديد تحت دولة واحده والتي توجد فكرتها في الاشتراكية، وهذا الدعم تم الاعلان عنه في نيويورك عام 1829م حيث سيتم ضم الحركات الهلنسية والمجمتعات الالحادية في اوربا الى بعضها، في منظمه عالمية يطلق عليها اسم الشيوعية، مما سيمهد لإثارة الحروب والهيجانات، وقد تم تعيين ثلاثه اشخاص وهم كلينتون روزفلت وراس غريلي وشاس وهذه المنظمة هي التي مولت انجلز ليقوم بتمويل ماركس. وبعد ان اصبحت النظرية جاهزة تماماً حيث انها نظرية ملحدة لا تلتزم بقومية محددة تدعوا لحكم عالمي لا تحرم الربا وتدعو الى الحرية في اكثر صورها تطرفاً اي الحرية فيما يملك الاخرين بمعنى انها اكثر نظريات الحكم عرضة للأستغلال من قبل الصيارفة، بدأت محاولات تطبيقها في روسيا في اعقاب الحرب العالمية الاولى، فقد وجد الصيارفة ضالتهم في الكسندر كيرينسكي وعندما فشل كانو قد قاموا بتجهيز ليون تروتسكي صاحب نظرية الثورة الدائمة و الذي كان له الكثير من المحاولات على لينين وكان يمتاز باستخدام حصان طروادة، فقد كان لزاماً عليه الرجوع الى لينين بعد فشل مارتوف في انجاز المهمة وهي اشتراكية تقود الى المزيد من الدعوة الى الحرية والالحاد على النظرية الديمقراطية والتي يستطيعون من خلالها التسلل لأنظمة الحكم لفرض البنوك المركزية، ومن قبل تروتسكي كانوا قد قاموا باعداد لومي الذي كان حاخام ومارتوف وفيرازا سوليش و اكلرود وكلهم كانوا يهود يدعون الى ثورة ملحدة ذلك ان الصيارفة ادخلوا تعاليم عبادة الشياطين في المراتب السفلى من الماسونية، التابعة لمحافل الشرق الأكبر او التابعة لمجالس الطقوس البالادية، ثم ينتقى اشخاصاً قلائل فيتلقون الاسرار الكاملة والحقيقية للإيديولوجية التي تقوم عليها المؤامرات ويصبحون بدورهم من كهانها الرئيسيين، وكان الممولون لنشاط وفعالياته اصحب البنوك العالميون في بريطاني وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة. كانت الحكومة الروسية تحاول من ناحيتها في الحقبة الاخيرة ارضاء الطبقات العمالية التي كانت تعاني بالدرجة الأولى من الاوضاع الاقتصادية المتدهورة ولذلك شجعت تأليف النقابات واتحادات العمل دون ان تغفل عن منع المتطرفين والفوضويين من الدخول فيها، وبرز نتيجة النشاط العمالي زعيم نقابي فعال هو القس الارثوذكسي الاب غابون، الذي التفت حولة قلوب العمال واصبح الناطق باسمهم مما أثار حفيظة المنشفيك والفوضويين، غير انه كسب احترام الجهات الرسمية التي اصبحت تستقبله — من القيصر حتى الوزراء — في اي وقت لتتناقش معه في الشؤون العمالية. وعندما هزمت روسيا امام اليابان بسبب وقوف الصيارفة الى جانب اليابان، سرت الاضطرابات في صفوف العمال مطالبين بالاصلاح، فقرر الاب غابون تنظيم مظاهرة سلمية كبرى تتجه الى الاقصر الامبراطوري لتقدم عريضة القيصر بمطالبها وكانت مكونه من العمال الذين صحبوا معهم نسائهم واطفالهم حاملين لافتات تعبر عن الولاء للقيصر، وعند وصول المظاهرة قام احد المدفوع لهم من قبل الصيارفة بارتكاب مجزرة يوم الاحد الدموي استغلالا لعدم تواجد القيصر في قصرة. وانتشرت روح الثورة كالنار في الهشيم بعد هذه المجزرة في صفوف العمال واصبح نيقولا الثاني عدو الشعب الذي حاول جاهداً اظهار برائته فامر بتشكيل لجنة تحقيق في الاحداث ثم اصدر قانوناً لانتخاب مجلس تشريعي اسماه الدوما، واصدر عفواً عاماً عن جميع المجرمين السياسيين، واستفاد الجميع من هذا العفو وعادوا جميعا الى روسيا ليزيدوا اشعال النار فيها، حيث قام مارتوف ببدء حركة الاضراب العام في كافة مدن روسيا الرئيسية التي خرج سكانها احتفالاً بالاصلاحات فما لبثت تلك الاحتفالات ان تحولت الى اضرابات ومن ثم في سان بطرسبرغ او لينينغراد اليوم قام تروتسكي برئاسة حكومة ثورية ويزعم بان الامبراطورية كانت اقوى من الثورة فما لبثت ان عادت الى العاصمة وتم ايقاف تروتسكي و300 من زعماء الحركة، ويبدو ان الصيارفة تراجعوا في اللحظة الاخيرة عن الدفع بكل قوتهم خوفاً من ان يستولي على الحكم لينين الذي لديه الاغلبية وامروا تروتسكي بان يسلم العاصمة ويتراجع فقط ويسلم نفسه وسوف يخلصونه، وعندما تجددت الاضطرابات مره ثانية في سان بطرسبورغ وموسكو تمكن الجيش الامبراطوري مره ثانية من سحق الحركة واعادة توطيد النظام. تم عقد مؤتمر على اثر فشل الحركة عام 1907م في موسكو وحضره مارتوف و 81 مندوباً عن البلشيفية، وحضرت اليهودية روزا رئيسة الحزب الشيوعي البولوني مع 44 مندوباً واليهودي روفائيل ابراهيموفيتش رئيس الحزب الشيوعي الالماني وهم شخصيات متدينه تدعوا لحركة الحادية بمعنى انهم صيارفه. اما الجانب الاخر فقد كان بزعامة لينين وكان عدد المجتمعين 312 عضواً من بينهم ستالين الذي كان متعلقاً جداً بلينين ولم يكن ذو اهمية حينها، وقد تكرس

انقسام الحركة الشيوعية من هذه اللحظة بين المنشفيك او الصيارفه اليهود وبين الاكثرية او البلشيفيين، وبعدها في عام 1908م اصدر البلشيفيك جريدتهم الناطقة باسم الطبقة العمالية باشراف لينين ودوبرو فينسكي وزينوفيف وكامينييف كما اصدر المنشفيك او الاقلية وهم مجموعة الصيارفة جريدتهم باللغة الالمانية غولوس وستسيال ديموكراتا والتي عهد بالاشراف عليها الى بليخانوف واكلورد ومارتوف ودان، ولعله يجب ان نذكر هنا ان جميع هؤلاء المحررين وزعماء الشيوعية المذكورين كانوا كلهم من اليهود باستثناء لينين وبليخانوف، اما تروتسكي وهو يهودي ايضاً فقد اتخذ لنفسه خط شبة مستقل وانشاء في فينا عاصمة النمسا جريدة ناطقة بلسان اتجاهه اسماها فيينا برافدا على امل ان يسبق لينين ليستطيع السيطرة على الثورة لصالح الصيارفة ولكنه فشل وما لبث ان اعاد الصيارفة التفكير مره اخرى وامروا كلاً من زينوفييف و كاميغيف بهجر كتلة الزعماء اليهود والانظمام دون قيد او شرط الى لينين لكي يتمكنوا من التأثير عليه في حالة نجاحه في الثورة ووصوله الى الحكم، وقد استمرت هذه الجبهه على ترابطها حتى وفاة لينين عام 1924م. وبعد ذلك قام القيصر باجراء اصلاحات كثيرة اقتصادية صحيحة وكفل الحقوق المدنية للفلاحين ونص على قوانين اصلاح زراعي تقوم على اساس منح الفلاحين مساعدات مالية لشراء اراضيهم... الخ وذلك بالطبع لم يعجب الصيارفة لان هذا يعني عودة الاستقرار الى البلاد وسيرها في حكم اصلاحي هادئ فقرروا اغتيال الرجل الذي كان اكبر وزير مصلح عرفته روسيا في تاريخها والتي فجرت عدة محاولات لاغتياله حتى نجحوا بذلك عام 1911م في مسرح كييف من قبل محامي يهودي اسمه مرداحي يوغروف بنفس طريقة اغتيال لينوكولن في مسرح من قبل يهودي اخر مدفوع من قبل الصيارفة، ومع ذلك حاول القيصر تطبيق اصلاحات ستوليين بعد مقتله لكن الصيارفة لم يرق لهم ذلك فبدء العمل على طريقة الثورة الفرنسية وفجاءة اخذت الفضائح الاجتماعية والخلقية والجنسية تحيق بكبار شخصيات وسيدات الامبراطورية، وتمرغ في الاوحال سمعة وحياة اميرات الاسرة المالكة وزوجات رجال المجتمع والحكم والاقتصادو... الخ كما اصبحت الرشوة والفساد قاعدتين عامتين واخذت تسري بين صفوف الشعب اقاصيص خيالية او حقيقية يطغى عليها الخيال طابعاً مثيراً، عن الدعارة وحفلات المجون الجماعية التي تقام في كل ليلة في ابهاء ومخادع القصور والبلاط الملكي ذاته، وعن مناصب الدولة التي تباع وتشترى في احضان العشيقات او عن طريق الوسطاء، وعن خيانات وتهتك الطبقات العليا في المجتمع الخ... ولكن هذه الاقاصيص لم تكن جميعها من قصص الخيال، بل كانت هنالك شخصية اساسية هو محور شبكات الفساد جميعاً، وليست هذه الشخصية سوى الراهب المزيف راسبوتين، فقد استطاع اقناع زوجة القيصر بانه الشخص الوحيد القادر على شفاء ابنها، وبذلك تمكن من السيطرة على القيصر وزوجته والامبراطورية الروسية كلها، وقد تمكن راسبوتين من السيطرة على قسم من سيدات المجتمع الروسي، وكذلك على قسم من الشخصيات الروسية بسبب صداقته للقيصر او عن طريق تهديدهم بالفضائح او بالانتقا ، وكان شهوانياً الى درجة حيوانية وقد تبنى مذهباً اباحياً شيطانياً عزاه الى فلسفة مزعومة تقوم على وجوب اغراق الجسد والروح باقصى انواع الرذيلة حتى يمكن تطهير الروح بعد ذلك وانقاذها وانقاد لهذا المبدأ عدد كبير من الاباحيين والمهووسات والمحترفات للرذيلة من كافة الاوساط الاجتماعية وتمكن من خلال سيطرته على اوساط القصر الملكي من جعل هذه الاوساط مقراً للإباحية والملذات الفاسدة الجماعية مما لم يشهد له مثيل من قبل ذلك سوى في قصر البالية رويال – الملكي – في باريس قبيل الثورة الفرنسية، وقد تكفل الصيارفة بحمايته حتى اللحظة الاخيرة بعد ان اسلمته زمام الاسرة المالكة. كانت الخطة الاساسية في روسيا هو ان يحصل شيء مشابه تماماً لما حدث في المانيا حين تمكنت الخلايا التابعه لهم في مجموعة روزا لكسمبورغ من التغلغل في اوساط الجيش المحارب ولا سيما في صفوف البحرية التي ركز المخطط جهوده عليها، وهكذا انتشرت الشائعات فجأة في مطلع عام 1918م بين بحارة الاسطول الالماني بان القيادة الالمانية قررت التضحية بمعظم السفن الحربية في هجوم انتحاري شامل على الاساطيل الامريكية الانكليزية والفرنسية حتى تصيب هذه الاساطيل باضرار فادحة تشلها عن العمل – ولو ادى ذلك الى انتحار الاسطول الالماني باكملة – وذلك تمهيداً لغزو انكلترا بعد ان تصبح شواطئها دون حمايلة وعملوا على تغذية هذه الشائعات والتحريض على العصيان هامسة بان هذا الهجوم سينتهي بالفشل حتماً وموجهة هذه الشائعات بصورة خاصة الى وصف الأهوال التي ستصبها طائرات الحلفاء وبواخرهم بالوسائل الكيماوية الحديثة التي ستحيل كل باخرة المانية تدفع بها قيادة الجيش الالماني الى الانتحار، الى قطعة من اللهب تشوي فيها شيأ أجسام من لم يمت خنقاً او غرقاً من البحارة الابريا، وعندما وصلت الشائعات الى اشدها اخذ دعاة العصيان يتحدثون علنا على سطح السفن كوسيلة وحيدة للنجاة من هذا المصير المحتوم الناجم عن خطة حربية فاشلة، ومن ثم اعلن بحارة الاسطول الالماني العصيان، وتلى ذلك فرار افراد وحدة بحرية كبيرة كانت في طريقها الى الجبهة الفرنسية فانتشرت بينهم فجأة شائعة تقول انهم ذاهبون ليؤدوا دور كبش المحرقة في طليعة الهجوم الانتحاري المزعوم، وفي ذلك الوقت نفسه قامت اضطرابات شديدة في عدد من القطاعات الصناعية ادت الى تعطيل انتاجها وظهر أشخاص كثيرون في أمكنة متعددة أخذوا ينشرون روح الانهزامية، وهكذا تأزمت الحالة في المانيا الى درجة لم يجد معها القيصر بدا من التنازل عن العرش حالاً قامت بعد تنازل القيصر حالاً حكومة اشتراكية كان اول ما

فعلته توقيع الهدنة بعد يومين وليس الاستسلام والفرق بعيد جداً بين هاتين الحالتين، ثم ان القيادة الالمانية لم تطلب الهدنة لأن القوات الألمانية هزمت او كانت معرضة حتى للهزيمة، فقد كانت الجيوش الالمانية صامدة لم تدحر أبداً في ميادين القتال، بينما القى الجنود الفرنسيون بنادقهم ورفضوا كل اوامر الحرب، ولكن المانيا طلبتها حتى تتفرغ للخطر الداخلي، ولم تكف الاضطرابات بل ازدادت عنفاً ضد الجمهوريين الاشتراكيين هذه المرة، ولعبت روزا لكسمبورغ ورقتها الكبرى حين اشترطت على الحكومة الجمهورية تسريح الجيش الالماني وحل القيادة مقابل انهاء الاضطرابات، وعندما اصبحت المانيا خالية من جيشها النظامي المدرب القادر على قمع الاضطرابات انقلبت الزعيمة الشيوعية اليهودية على الاشتراكيين فاعلنت الثورة في برلين عام 1919م وانتزعت الحكم مع عدد من اعوانها الذين كان معظمهم من اليهود، وكان لهذه الثورة اثر خارجي طبعاً في روسيا فقد اختلف لينين وتروتسكي بشانها حين رفض لينين رفضاً باتاً مساعدة ثورة روزا لكسمبورغ الذي كان تروتسكي يطلب دعمها بكل قوى الاتحاد السوفياتي. وفاز لينين وانعزلت روزا لكسمبورغ مع اعوانها اليهود في الحين الذي ادت فيه هذه الثورة الى رد فعل عنيف لدى القوميين الالمان فقد ثارت فيهم ثائرة القومية الالمانية الآرية بعد ان تشربوا كتابات كارل بينز الذي كان المانياً قريباً من مقر كتابة بروتوكولات الصيارفة التي وجدها ووجد اثار تنفيذها في المانيا وهو ما اشعل فيه القومية بشكل متطرف جداً فانقض القوميين على انصار روز لكسمبورغ وامعنوا فيهم القتل والتذبيح، وقبض على روزا لكسمبورغ ومعاونها الاول كارل ليبكنخت وافرغوا الرصاص فيهم وانقلب الامر الى مجزرة شاملة تفجر فيها الحقد الكامل على اليهود بسبب الصيارفة لانهم اعتبروا سبب خسارة الحرب واعدم الالاف الرجال والنساء والاطفال وقال لينين ان روزا لكسمبورج هي المسؤولة عن عاصفة العداء للسامية في المانيا. ما يهمنا هي روسيا، كان المخطط الاساسي يقتضي عمل شيء مماثل الا ان ما حصل في روسيا كان مختلفاً، دخل القيصر نيقولا الثاني ورعاياه في الحرب العالمية الاولى بحماسة يدفعها الصيارفة عبر استثارة شعروهم الوطني واحساسهم القومي، اي الدفاع عن اخوة الروس من السلافيين الارثودوكس والصرب ضد معكسر دول المحور، وفي اغسطس دخل الجيش الروسي المانيا لدعم الجيوش الفرنسية، وصور الصيارفة الحكومة الروسية على انها غير كفء لتولي شؤون البلاد والعباد، وسرعان ما ادى ذلك الى اثارة غضر الكثير من الناس وزيادة نقمتهم على الدولة والنظام الحاكم، قطعت السيطرة الألمانية على بحر البلطيق والسيطرة الالمانية العثمانية على البحر الاسود وصول المدد الى روسيا عن طريق حلفائها والاسواق الخارجية، وانختفضت المعنويات بحلول 1915م ومره اخرى نشر الصيارفة شائعات بنفاذ المواد الغذائية والوقود وبازدياد عدد الضحايا على الرغم من بقاء عدد الضحايا اقل من عدد ضحايا باقي الدول المتحاربة وبان معدل التضخم يتصاعد، ومن الناحية الاخرى ارتفع عدد الاضرابات التي قام بها عمال المصانع وتم نشر تقارير بان الفلاحين ضاق صدرهم وانهم على وشك الثورة، وانخفضت ثقة الشعب بالنظام الحاكم بعد ظهور تقارير وسائل الاعلام المعادية للحكومة والتي تفيد بان راسبوتين له تأثير سياسي عظيم داخل الحكومة وانهى اغتياله عام 1916م هذه الفضيحة ولكن تاثيره كان قد اخذ مداه كاملاً فلم يعد للدولة هيبة. وفي 1917م تم تنظيم اضراب من قبل عمال احد المصانع في سانت بطرسبرغ وفي غضون اسبوع تقريباً توقف جميع العاملين في المدينة من متابعة اعمالهم، واندلع القتال في الشوراع، ثم تفجرت الثورة عندما حل القيصر مجلس الدوما وامر المضربين بالعودة الى العمل، ولان الديمقراطية تقوم بإدخال من اراد الصيارفة الى بعض اروقة الحكم رفض مجلس الدوما الانحلال الذي اثارها بعض الاعضاء، وعقد المضربون اجتماعات جماهيرية تحدياً للنظام، ووقف الجيش علناً الى جانب العمال، وبعد بضعة ايام نشأت حكومة مؤقته برئاسة غيرغيوري لفوف المسمى من قبل مجلس النواب، وفي اليوم التالي القي القبض على القيصر واعلن انه قد تنازل عن الحكم، وقتل نيقولا الثاني وزوجته وابنه وبناته الاربع وطبيب العائلة وخادم القيصر وسيدة الامبراطورية واسرة الطباخ جميعاً في غرفة واحده على ايدي البلاشفة في 17 يوليو من سنة 1918م وشكل الاشتراكيون مجلساً من العمال لتزويدهم بالشعبية والسلطة اما غيورغي فقد خلفه الكسندر كيرينسكي وهو ما اثار الشكوك لدى البلاشفة بعد توطد حكمهم ثم اطلقوا سراحه بعد ان عرفوا انه لم يكن من ضمن الدائرة اما كيرينسكي الذي كان عضواً في اللجنة المؤقتة الممثلة لمجلس الدوما الروسي والذي رفض الانحلال فكان وزير للحرب للعدل في الحكومة المؤقته لغيورغي لفوف وقام ببذل جهود لا يستهان بها من اجل تنظيم الهجوم الروسي في الجبهة الالمانية الاروسية الذي باء بالفشل وفي يوليو 1917م حل كيرينسكي محل غيورغي في منصب رئيس الوزراء وفي نفس الوقت ظل وزارة الحربية، ويبدو ان الصيارفة قد وجدوا صندوقهم الذهبي، الا ان القائد الاعلى للقوات المسلحة لافر كورنيلوف ادخل وحدات الجيش الى بتروغراد للحيلولة دون وقوع الفوضى فاضطر للتحالف مع البلاشفة، الذين عقدوا مؤتمر السوفيت لعموم روسيا وقاموا بتكليف لينين بتشكيل حكومة هو وانصاره، واطاحوا بحكومة كيرينسكي الذي هرب من المدينة وحاول توجية بعض الوحدات المرابطة في ضواحي بتروغراد ضد الحكم الجديد، لكن المحاولة لم تكلل بالنجاح، واظطر كيرينسكي بعد ذلك الى مغادرة روسيا سراً متوجهاً الى بريطانيا، لكن هذا لم يكن كل شيء بالنسبة لروسيا، فيبدو ان الصيارفة قد قاموا ببناء اكبر مشكله ستواجههم في القرن القادم، ان فكرة الاشتراكية التي لا تقوم على العنصرية العرقية كانت مثالية للسيطرة على

العالم من خلال من ارادوا لكن يبدوا انهم امام مشكلتين هنا، الاولى ان الاشتراكية لم تكن ديمقراطية في طريقها السياسية وبالتالي اغلقت الفجوة التي يتسلل من خلالها الصيارفة فقد كانت تقترب من نظام ما يسمى بالشورى، الا انهم لا زال بامكانهم التسلل من خلال الفكر الاشتراكي لكن يبدوا ان قدرت الشورى تعد شيء استثنائي سيقوم بإغلاق هذه الفجوة وذلك انهم كانوا يتخذون القرارات من خلال مجلس الا ان القرار النهائي يكون لشخص واحد فقط، وهذا اقرب ما يكون لنظام الشورى ولو انه بصوره بسيطة جداً لا أساس او حدود لذلك القرار النهائي مثل تلك الشروط الخمسة عشر التي ذكرناها سابقاً، الا انه انجح نظام سياسي وجد حتى الان، لكن الصيارفة وجدوا ضالتهم في الثغرة الاقتصادية والتي من خلالها اطاحوا بالاتحاد السوفييتي الا انهم لم يطيحوا بالعامة بل انهم نقلوا العامة لوضع افضل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ويبدو ان قورباتشوف وباليس يلسن كانا الدعامتين الاساسيتين لتفكيك الاتحاد السوفيتي والذي كان تفكيكه شيء جيد على جميع المقاييس كما كان سقوط الاشتراكية اكبر جائزة حضيت بها البشرية من الصيارفة الذين لم يقوموا بأي شيء جيد نهائياً باستثناء اسقاط الاشتراكية. ولم تكن كلمة السر في الاشتراكية هي لينين، رغم انه المؤسس الا ان كلمة السر كانت في ستالين والذي كان لديه حس داخلي بالعظمة لم يستطع التغلب عليه رغم محاولته والذي ادى به الى جانب النظام الاقتصادي الفاشل للقيام بالعديد من الكوراث ورغم كل هذا استمر نظام الشورى ليكون الرائد على مستوى العالم في التصدي لعصابة الصيارفة، وقد حاول الصيارفة شب نار الخلاف بين لينين وستالين الا ان مبداء الشورى تغلب عليهم مرة اخرى، فقد عهد لينين بالاشراف على الحكم الى ادارة ثلاثة مكونة من ستالين وزينوفييف وكامينيف ولم يلبث لينين ان اصيب بنوبة شلل ثانية فارق الحياة على اثرها، كانت قيادة المكتب السياسي تتألف لدى تكون الادارة الثلاثية من لينين وزينوفيفف وكامينيف وتروتسكي وبوخارين وتومسكي وستالين، وكان زينوفييف وكامينيف اليد اليمنى للينين منذ توليه الحكم مما جعلهما ينظران الى نفسيهما بصورة طبيعية كالعضوين الرئيسيين في هذه الادارة، والخلفين الطبيعيين للينين، ويذكر تروتسكي في كتابه الذي الف فيما بعد بعنوان ستالين، ان زينوفييف كان يعامل ستالين معاملة الرئيس للمرؤوس اما كامينيف فكانت معاملته له مشوبة بالسخرية، لرؤية خطر صعوده وتأثيره الشخصي وكان الجميع ينظر الى زينوفييف كعضو اكبر في الادارة الثلاثية، ولذلك عهد اليه بصورة منطقية بالقاء الخطاب الافتتاحي في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي، وكانت تلك المهمة يحتفظ بها لينين لنفسه قبل مرضه، ولكن زينوفييف اظهر عدم جدارته لقيادة الجلسات واسرع ستالين بمحاولة اغلاق هذه الفجوة فادار الجلسات عوضاً عنه، وعندما انتهى المؤتمر خرج ستالين وقد سيطر على المركز الاول في الادارة الثلاثية، وبقي الوضع على ذلك حتى وفاة لينين ، وقام ستالين بازاحة تروتسكي من منصبة كمندوب لشؤون الدفاع، ثم قام بتقريب كلاً من بوخارين وريكوف وتومسكي وذلك ما ادى الى ان تروتسكي وزينوفييف وكامينيف اتحدوا ليعارضوا ستالين الذي قام بطرد زينوفيف من المكتب السياسي ثم من رئاسة سوفيات لينينغراد ثم من رئاسة الاممية الثالثة، وجاء دور كامينيف وتروتسكي بعده مباشرة، فطردهما ستالين من المكتب السياسي، وفي العام التالي طردهم الثلاثة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ثم انتهى به الامر الى طردهم من صفوف الحزب بأكملة، وجاءت الاوامر لتروتسكي بالانتفاضه الاخيرة للتمرد على ستالين متهماً اياه بالانحراف عن الايديولوجية الماركسية والنزوع الى دكتاتورية شخصية وذلك لم يكن سليماً تماماً، رغم ان حس العظمة اظهره بهذا المظهر في اغلب المواقع وكان رد ستالين عنيفاً جداً فقد بدأ حملة التطهير الكبرى الشهيرة التي كلفت الملايين من الارواح وأرسل فيها الآلاف المؤلفة الى المنفى في سيبيريا. قضى ستالين على الموسوسين الذين بعثهم الصيارفة قرب اذن كلاً من لينين وستالين، حيث قضى على معظم الزعماء الشيوعيين الأوائل اليهود وعلى أقطاب الاممية الاولى الذين كانوا أول من بدأ بالثورة الشيوعية وكان من بين من قضى عليهم بالنفي او بالاعدام او بالسجن تروتسكي وزينوفييف وكامينيف ومارتينوف وزاسوليش وآكلرود ومارتوف والكثيرين وبالتالي تخلص من كل اطاف الصيارفة في بادئ الامر الا انه بعد ذلك قام بقتل كل من كان سانداً له في المقام الاول من من كان لهم دوافع حقيقية لمعاداة ستالين، ولكنه فاز مجدداً وبقيت شخصية مؤثرة اخرى كان يعتقد ستالين انه هو المفتاح المحرك لكل تلك المشاكل وعزم على اغتياله وهو توروتسكي وبعد اول محاولة لاغتياله تنبه الصيارفة لذلك، ولكن ستالين نجح باغتيال تروتسكي الا انه حين اغتاله كان بيت تروتسكي اشبه بثكنة عسكريه، فيكف استطاع توفير كل تلك الحماية رغم انه اشتراكي!. بعد الحرب العالمية الثانية وتولي ستالين في روسيا طرح الصيارفة اموالاً ضخمة في اسواق الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى والمحادية مما ادى الى ارتفاع الاسعار وتزايد الانتاج ونشاط الاعمال ثم سحبت هذه الاموال فجأة، فنشبت أزمة عام 1925م والتي ادت الى هبوط اسعار القيم المالية وعندما طرحت المنظمات المالية اموالها ثانية في الاسواق عن طريق القروض والشراء عادت القيم المالية فارتفعت ثانية وجنت بذلك المنظمات المالية الارباح الطائلة. تأكد الصيارفة آنئذ من نجاح خطتهم بعد هذه التجربة الاولى، فاقدموا على العملية الرئيسية التي تشكل محور خطتهم والتي ادى الى الازمة الاقتصادية العالمية التي شملت معظم الدول عام 1930م، وأسميت بأزمة الكساد الكبرى. بدأت هذه العملية بتحويل، التمويل من شركات النقل البري الامريكية خاصة والغربية بصوره

عامة، وتقديم قروض ضخمة بشروط مغرية وتسهيلات كبرى الى السفن الالمانية خاصة واليابانية والايطالية عامة، مما ادى الى انتعاش حركة السفن الى وجهت منظمات المال العالمية اهتمامها اليها، وبصورة خاصة سفن نقل الحبوب واللحوم المجمدة الامريكية واليابانية في بحار العالم التي تجوبها دون انقطاع. وفي المرحلة الثانية امتنعت البنوك الكبرى وفروعها والمؤسسات المصرفية التابعة لها عن تقديم القروض والسلف اللازمة لتسويق الحبوب واللحوم المبردة والمعلبة، وتأمين مراحل انتاجها المختلفة في امريكا والغرب بصورة عامة، حتى تكدست هذه بمقادير هائلة في الصوامع والمستودعات وازدادت تكاليفها والمصروفات الناجمة عنها والفوائد المترتبة على القورض المتعلقة بها الخ ... في نفس الوقت الذي طرحت فيه القوى المالية كميات ضخمة من اللحوم والحبوب في جميع اسواق العالم باسعار متهاودة بشكل مفتعل تقل بصورة مستغربة عن مستوى الأسعار العالمي، وكان مصدر هذه اللحوم من استراليا والارجنتين، والحبوب كان مصدرها الاتحاد السوفيتي التي قام بتصديرها ستالين لتخفيف العبء على من كان يضن انه يساعدهم من الفقرءا حول العالم باسعار مخفضة، الى جانب ضرب الرأسمالية وهو ما سيسبب ثورة اشتراكية في الغرب والتي استغلها الصيارفة بأخذ مجهود الشعب الروسي لعمل ازمة اقتصاديه يستفيدون منها في سوق الاسهم والسندات لجني الكثير من المال حيث ان الازمة انصبت بصورة مباشرة على القطاع الزراعي والغذائي وعلى الاقتصاد الريفي وهكذا عم الانهيار الاقتصادي وتداعت القيم المالية والاسهم والسندات ووثائق ملكية العقارات والاراضي لقاء الرهونات والتأمينات والفوائد التي ترتبت للبنوك ومؤسسات القروض والصيرفة في جميع انحاء العالم لدى استحقاق القروض التي قدمتها لتسيير الانتاج الزراعي، وعجز المزارعون والفلاحون والمنتجون عن وفائها كنتيجة حتمية للكساد الشامل، وعندما وصلت الازمة الى ذروتها وبلغ الاقتصاد العالمي الحضيض، اخذت البنوك والمنظمات المالية العالمية تبتلغ مختلف القيم المالية لقاء روهونها وقروضها وفوائدها، او تشتريها بالأسعار الزهيدة التي وصلت اليها، وهكذا تسربت ملايين الملايين من الدولارات من حوزة اصحابها في جميع انحاء العالم الى خزائن المرابين العالميين، ويبدوا ان ستالين كان له الفضل في فهمة الخاطئ الاقتصادي في اعطائهم الدفعه الكبرى لعمل ذلك، وادت الازمة الى انتحار الآف المنكوبين والى خراب عدد كبير من البيوت، والى انتشار الرذيلة والفساد والدعارة واللصوصية على نطاق واسع، ولكن هذا هدف الصيارفة طبعاً لجني مال اكثر مستقبلاً اما ستالين فكالعادة عندما نسيء فهم الانظمة الاقتصادية قدم خبز ملايين الفلاحين من الروس الى الصيارفة لقمة سائغة ليضاعفوا بها من ثرواتهم. وتكدست المنتوجات في المستودعات دون شار، والسفن متجمدة في موانئها عاجزة عن الحراك، في حين تفتك المجاعة بالملايين من الناس في أقطار عديدة من العالم، حتى في البلدان المنتجة للحبوب واللحوم نفسها ، ولكن تم استثناء المانيا وايطاليا واليابان من الازمة ، فاحتكرت سفنها النقل البحري ولا سيما الحبوب واللحوم والمصنوعات اليابانية مما ادى الى انتعاش صناعاتها واشتداد ساعدها، وظهر فرانكلين روزفلت وقام بتحويل امريكا الى دولة صناعية بعد ان نظم الاسواق المالية باحكام شديد جداً ، وفي 1933م طرح الصيارفة الاموال مره اخرى في الاسواق لكي يقوم الناس بشراء ما حصل عليه الصيارفة ببخس الاثمان في الازمة التي سببوها، اما ستالين فانه لم ينجح بالطبع في اثارة الشيوعية في الغرب، بل نجح فقط في تحويل عدد من اصحاب الملايين من الدولارات ومجهودات العديد من الفلاحين الى الجانب الاخر من العالم ولكن ليس لكل الشعوب وانما فقط لعصابة الصيارفة، وبعدها ادرك ستالين كم تم استغلاله، الا ان حرب الصيارفة ضد ستالين كانت في اولها فقط، فبعد ان شارك الصيارفة في تسليح المانيا بتقديم القروض الضخمة الى الصناعات الالمانية الناشئة، اصبح اقتصادها يعتمد بصورة اساسية على القروض الاجنبية المرتبطة بصورة مباشرة او غير مباشرة بالمنظمات العالمية المالية، عن طريق تشعباتها الكثيرة، وعن طريق البنوك الكبرى وكانت الفوائد المركبة تتراكم لكي تصبح اضعاف اضعاف القروض والتي تصبح غير كافية لسداد الفوائد الثانوية لها فقط، ولما كانت الطريقة الوحيدة لتسديد المبالغ المستحقة هي فرض الضرائب المباشرة على الشعب وعلى الصناعة والزراعة والتجارة وموارد الدخل القومي الاخرى مما يدفع ثمنه المواطن العادي في خاتمة المطاف كما في كل دول العالم فان المعنى الحقيقي لهذه القروض هو الاستعباد الاقتصادي للأمة، وقد كان رجال الدولة وخبراء الاقتصاد الالمان مدركين لحقيقة هذه الاوضاع في الاقتصاد ومدى الأخطار الناجمة عنها وهكذا حدث بينهم ما يشبه الاجماع على ضرورة الخروج من هذا المأزق وايجاد العلاج الناجح لانقاذ المانيا من ازمتها، وهكذا صعد هتلر الذي كان يدعوا بتحرير الاقتصاد الالماني من القيود الاجنبية والاهم من هذا هو خلق عملة المانية لا تستند الى القروض بل تعتمد على الدخل القومي والممتلكات الوطنية وعلى موارد الزراعة والتجارة والثروات الطبيعية وعلى الطاقة الانتاجية للأمة، اي انه كان على اطلاع كامل بتاريخ الصيارفة وطرقهم في التحكم الدول، اما الصيارفة فقد شجعوا الدعوة القومية لهتلر لان هدفهم كان ستالين، وتدمير كل حكومات اوروبا بشكلها التقليدي رغم انه جعل محور نقمته اليهود، وذهبوا الى ابعد من ذلك فقد سحبوا الشروط القاسية من قروضهم بالتنازل عما اغتصبة هتلر منها بل ومنحوه المزيد من القروض بشروط متساهلة للصناعة والتجارة الالمانية، ويبدوا ان كينز كان قد قلب الفكر العالمي وهو ما استغله الصيارفة لجعل الغرب يلتزم صمت اكثر امام رفض هتلر دفع الغرامات واحتلال منطقة الرور الصناعية وبناء الصناعة الحربية الالمانية ولم

يتوقف هتلر عند ذلك فقد ذهب لاحتلال السوديت والانقضاض على تشيكوسلوفاكيا الخ .. وكما كان ستالين ميالاً للغرب ضد هتلر كان هتلر ميالاً للغرب ايضاً باعتقاده بالتفوق العرقي الانكليزي ويرى انحطاط الشرق ومنهم اليهود وكان هدف هتلر هو روسيا ورغم ميوله للغرب الا انه يذكر انه في الاجتماع الذي حصل بين الوزير البريطاني اللورد لوندو نديري مع هتلر ومساعده غورنغ في برلين، قام هتلر ببسط موقف المانيا بالتفصيل للورد لوند نديري في هذا الاجتماع من المشاكل المتعلقة ولا سيما من الشيوعية ومن المنظمات الرأسمالية الكبرى كما اوضح له الاسباب التي تجبرها على التصدي لليهودية العالمية وقلقها من التغلغل الصهيوني في اوروبا وامريكا، واخبره ان هدفه المباشر هو القضاء بصورة جذرية على مجموعة الصيارفة العالميين ذاكراً له على سبيل المثال اقوالاً ادلى به (درازئيلي) رئيس الوزراء الانكليزي الاشهر في القرن التاسع عشر وضمنها مذكراته (ان الذين يحكمون العالم هم اشخاص مختلفون جداً عمن يتخيلهم اولئك الذين يجهلون ما يدور وراء الستار) وتحدث فون دينتروب بعد ذلك مؤكداً اقوال رئيسه فذكر اللورد لوند نديري بتقرير (اللجنة الملكية) التي كلفت عامي 1927 – 1928م بالتحقيق في اوضاع الجمارك الكندية برئاسة المستر ستيفن وكان فون دينزوب آنئذ في كندا شخصياً، فقد برهن التقرير على ان عصابات التهريب المرتبطة بمنظمات المرابين العالميين تحصل سنوياً على ارباح تفوق مائة مليون دولار بعملة تلك الفترة، تسرقها من الشعب الكندي عن طريق التهريب المنظم الذي يتم باشراف عملاء المرابين العالميين وبواسطة تمهيد الطريق له بالرشاوى وشراء الذمم على كافة المستويات مما يؤدي الى تعميم الفساد في الحياة الاجتماعية وفي الجهاز الاداري في كندا واضاف فون دينتروب قائلاً مستندا الى التقرير – الانكليزي – ان الفساد في الولايات المتحدة وفي اوروبا نفسها يفوق هذا القدر اضعافاً مضاعفة. واضاف الى الحديث قوله ان من الجلي والحالة هذه ان الطريقة الوحيدة لاجتذاذ الفساد من جذورة هي القضاء على اصله، اي على مجموعة المرابين العالميين ذاتها ويبدو ان هتلر لم يعرف ان النظام سيعيد اليه صيارفة المرة بعد الاخرى، وانتهى هذا الحديث عندما عرض فون دينتروب وغورنغ على اللورد لوند نديري مجملاً لأبحاث وآراء البروفسور كارل ربنز ، وغيره من فلاسفة النازية ، اختتم هتلر الاجتماع بما طلب الى الوزير الانكليزي ان يعود الى انكلترا ليقنع الحكومة البريطانية بوجهة نظرة ويقدم اليها رسمياً عرضه بانشاء حلف يضم الرايخ الثالث والامبراطورية البريطانية. ومن غير المستغرب ان اجابت الحكومة البريطانية بالرفض بسبب وجود الديمقراطية فيما لا يزال بنك انكلترا ملك لعصابة الصيارفة، ورغم ان هتلر كان لا يعرف عن نظام المخاطرة شيئاً الا انه كان يشعر بان الخلل في الاسواق المالية وكانت اجابته تقتضي ابادة اليهود الذين تم اخذهم بجريرة الصيارفة والاسواق المالية الخاصة، وكان يرى ان الدولة يجب ان تتدخل في السوق ولكن لا يدري الى اي حد فكان يرى فكرة الدولة الآله لانها ستأخذ دور كامل في الاسواق الماليه او في التحكم في الاسواق دون الدخول في عملها ولا يعلم كيف يقوم بذلك، ولعل كارل بينز كان له التأثير الكبير عليه في تحليلاته للصيارفة تاريخياً والسبب انهم قاموا باجتماعهم المشهور الاول في المانيا فكانت المصادر متوفره عن قرب الا ان رسالة البابا بيوس التي رفضت فكرة الدولة الآله كان لها تأثير اخر علية حيث انه ظن ان الدين هو عكس الفكرة وهنا حصل الانحراف الاكبر، وبعيداً عن المسمى كمسمى – الدولة الآله – الا ان ما كان يقصده بدون ان يعرف هو دولة باسواق مالية حكومية رغم خطاء الفكرة العنصرية التي كان يمتلكها عن الاعراق وخاصة الآري والبريطانيين. ولتاريخ القبائل الجرمانية في العقيدة الموحدة منذ ازل التاريخ في الفكر المسيحي اليد الطولى في محاربة التثليث بل انهم اسقطوا الامبراطوريه الرومانية باكملها من اجل عقيدة التوحيد، واستغل الصيارفة كالعادة ثغرة التحريف الديني عبر التاريخ، مره اخرى وهو ما اغضب النازيين المتطرفين وهو ما كاد يؤدي الى ما يشبه حرباً أهلية دينية، فعمد هتلر بغية تهدئة النازيين الى اصدار قانون صارم حظر فيه على رجال الدين انتقاد الاوضاع السائدة او التعرض لفكرة السيادة المطلقة للدولة تحت طائلة العقوبات القصوى، اجرى ستالين عام 1939 حملة تطهير اخرى قضى فيها فيمن قضى عليهم، على عدد من العناصر اليهودية التي نظمت الشبكات السرية، وكان ستالين يرى خطر هتلر و الذي كان يحترمه كثيراً في نفس الوقت لذلك كان دائماً يطلب من الغرب تشكيل جبهه في مواجهة هتلر ولم يكن يلقى رفضاً ولكن كان يقابل بالتجاهل، فقام ستالين بالتحالف مع هتلر، وهنا اكتملت مشكلة الصيارفة حيث اجتمع عدوان لهما، ولكن لم تكن كتلك التي حدثت عندما جاء غزو بولونيا لان الحرب جعلت اروربا باسرها تقريباً في قبضة المانيا الهتلرية، وهكذا صب هتلر جام غضبه على اليهود في المانيا وبولونيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا الخ في حين كان هؤلاء جميعاً ضحية دفع الصيارفة للحرب منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، وقد صبت الدعاية التي يشرف عليها المرابون العالميون اليهود سيولاً من الاكاذيب والاوصاف الملفقة جعلت الرأي العام يعتقد ان هتلر هو الذي فرض قضية دانزينغ والممر البولوني طالباً فيها للمرة الاخيرى معالجة القضية بصورة ودية للوصول الى حل سلمي ، وكان قد حاول قبل ذلك مراراً الوصول الى حل سلمي دون نتيجة، وهذا ما تهمل الدعاية ذكرة ،وقد لبثت مذكرته الاخيره هذه ايضاً دون جواب اشهراً عديدة، وعمدت الحكومة البولونية الى تجاهلها تماماً حتى نفذ صبر هتلر واخيراً حملة الدعاية العنيفة التي شنتها عليه الصحافة الموجهة من قبل الصيارفة فهاجم بولونيا في 1939م، وبعدها تطورت نظرة هتلر واصبح

يقارن نفسه بنابليون ودب فيه جنون العظمة اكثر واكثر. كان هتلر يؤمن بالعرق الاري الى جانب الانكليز، و قد رسخ اعتقاده هذا فشله في احتلال بريطانيا بسبب استخدامهم للرادار وهو ما رسخ ايمانه بصعوبة احتلال بريطانيا واعطاه الدافع بالتوجه لروسيا ،ولكن قبل ذلك كانت مخابرات ستالين تخبره عن قرب هجوم هتلر على روسيا وكان يشكك في مخابراته لانه كان يعتقد ان الصيارفة يسعون لاشعال الحرب بينهما من خلال التسريبات المخابراتيه، وهجم هتلر، ووصل الى حدود موسكو ودفعت روسيا 27 مليوناً نسمة للتخلص من هتلر، ورغم كل وعود الغرب للدخول في الحرب لكنهم ظلوا يماطلون بغية ان يقضي احدهم على الاخر، وعندما اقترب ستالين من برلين، تدخلوا لكي يتجهزوا للمرحلة التالية وهي ضرب ستالين، الذي ظل صامداً الا ان الصيارفة نفذوا الى ستالين من ثقب اخر وهو البعد عن الديانات والالحاد حيث استغلوا ما تسببه من ازمات اجتماعية ونفذوا اليه، فحين لم يقدر لزواج ستالين الثاني ان يصبح موفقاً لانه التقى فيما بعد بامرأة يهودية حسناء اسمها روزا كاناماتوفيتش فعاشرها لم تلبث زوجته ناديا ان انتحرت، وقد اثر فيه ذلك كثيراً حيث لم يرى يبكي علناً الا في موتها، ويبدو ان انتحارها كان ناتج عن اسباب سياسية كم يسمع في وسائل الاعلام فقد كان شديد القسوة على خصومة، اما روزا كانمافوفيتش فهي شقيقة لآزار كانمافوفييش الذي اعطاه ستالين الاشراف على الصناعات الثقيلة وزوج ابنته سيفتلانا من ابنه ميخائيل، ويبدوا ان ستالين اصبح يعيش في أسرة شبه يهودية :كما ان مولوتوف كان متزوجا من يهودية هو ايضاً وهي شقيقة سام كارب صاحب شركة الاستيراد الامريكية كارب اكسبورتنغ وابنة مولوتوف خطيبة ابن ستالين فاسيلي، وكثيراً ما تراودني فكرة ان ستالين تم اغتياله، والتي تقول الدلائل على عدم صحتها في نظر الاعلام لانه بالرغم من كونهم يهود الا انهم وقفوا بجانبه في احلك المواقف. لقد تعرضت لتاريخ اهم ست دول اقتصادية تاريخياً باستثناء أيطاليا ولكن باب البحث مفتوح امام مؤرخي الدول على حدة لربط عملية اصدار النقد الورقي بتاريخ القلاقل والثورات في كل بلد على حدة منذ عام 1777م الى يومنا هذا، اما في بلدي اليمن فقد قامت في 1962م ثورة 26 سبتمبر حيث يروي احد الثوار وهو الرئيس السابق القاضي عبد الرحمن الارياني في مذكراته بان ثورة 1962م لم يتم التجهيز لها، وقد حصلت بشكل مفاجئ للثوار انفسهم، بمعنى انها كانت مخططه مسبقاً وتم انشاء البنك المركزي اليمني بعد ان رفض الامام احمد استصدار اي نقد ورقي حتى توفي قبل قيام الثورة بأيام معدودة وقد كان غير مخطط للثورة لدرجة ان الثوار ذهبوا الى الرئيس المصري حينئذ جمال عبد الناصر وطلبوا منه ان يحكم اليمن.

احتيال الازمات الاقتصادية العالمية و الازمة المالية العالمية

نعود مرة اخرى الى الولايات المتحدة حيث يبدو ان اكبر وأهم مثال لمعرفة سؤ الاسواق المالية الخاصة يكمن في اكبر كارثة واجهها العالم سابقاً ويواجهها حالياً وسيواجهها لاحقاً وهي الازمات العالمية لذلك سنذكر تفاصيل ازمة الاسكان العالمية لعام 2008 في هذا الفصل بتاريخة وكل تداعياته وقد اقتبست الاحداث من عدد من الافلام الوثائقية مع بعض التعديلات و الاضافات.

1929م: ان طبيعة الاسواق الخاصة اجراميه كما ذكرنا ذلك سابقاً نظرياً ولعل افضل مثال عملي على ذلك هو الازمات العالمية فقد سببت الاسواق المالية بإجماع الاقتصاديين والمؤرخين الكساد العظيم حيث انخفض مؤشر داو جونز عام 1929م بمقدار 38 نقطة في اليوم الاول لاحداث الانهيار بنسبة 13% ،ووصل انخفاضه في اليوم التالي بمقدار 30 نقطة تمثل 12% من متوسط الاسعار وهو ما ادى الى اربعة اعوام من الكساد لذلك فقد تم تنظيم الاسواق المالية بإحكام شديد من قبل الرئيس فرانكلين روزفلت بعدد من القوانين الصارمة مثل قانون الاندماج "glass-steagal act" (قانون التامين على الايداعات الفيدرالي) والذي صدر بعد الانهيار العظيم عام 1930 والذي يمنع البنوك التي لديها نقود مودعين من الدخول في أي استثمارات بها نسبة مخاطرة مرتفعة مثل التي ذكرناها في قسم منع المخاطرة سابقاً وقد سبب تنظيم الاسواق المالية بأحكام ان عاشت امريكا 40 سنه من النمو الاقتصادي بدون أي ازمه اقتصاديه من بعد الكساد العظيم بعيداً عن تركز الثروة النسبي، وكانت معظم البنوك العادية والشركات المالية المحلية ممنوعين من المضاربة بمدخرات اصحاب الودائع بينما البنوك الاستثمارية والتي كانت اهتماماتها تكمن في الاسهم والسندات كانت شركات مساهمه صغيره في القطاع الخاص – ولم تكن هذه المصارف فعالة على أية حال حال صغرها – ولكن ذلك لن يستمر طويلاً فطبيعة الاسواق المالية الخاصة تضخميه في حجمها كما حصل منذ تاريخ الاستقلال الى ان تمكنوا من انشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي الخاص كما ان غياب نظريه المخاطرة يعطيهم دائماً اسباب ماليه تبدو منطقيه لإقناع العامة الى جانب قناعاتهم الشخصية الحقيقية بكل العمليات الاجرامية التي يقومون بها ففي الخدمات المصرفيه الاستثماريه التقليديه والتي تعتمد على نموذج الشراكه يقوم الشركاء بوضع نقودهم ويقومون بمراقبه تلك الاموال بعنايه فائقه لانهم ارادو العيش بشكل جيد ولكنهم لا يريدون المراهنه بأي شيء فهم اساساً دخلوا هذا المجال — الاسواق المالية – هرباً من المخاطره ونقل اموال الاخرين اليهم ببطاء بدرجة امان كاملة ولم يكن يتراود الى ذهنهم الامان من المخاطرة عن طريق استخدام الاستراتيجية التي

تقتضي بان يصبحوا اكبر من ان يفشلوا. فمثلاً بنك مورجان ستانلي كان لديه في 1972م 110 موظف في مكتب واحد ورأس مال يقارب 12 مليون والان اصبح لديه 50 الف موظف ورأس مال بالمليارات ولديه مكاتب في جميع انحاء العالم.

1981م: وبعد ان قام رولاند ريغن في عام 1981م باختيار وزير مالية جديد وهو المدير التنفيذي لبنك " ميريل لينش" حيث انه هو الذي قام مدعوماً بباقي زملائة في عصابة الصيارفة بإيصال ريغن الى سدة الحكم من خلال سلطة المال التي يمتلكونها وحينها صرح وزير المالية – المدير التنفيذي لميريل لينش – بان " وجهة نظر وول ستريت تنطبق مع وجهة نظر الرئيس وبأنه قد تحدث مع كثير من كبار وول ستريت وكلهم يقولون أنهم سيساندون الرئيس مائة في المائة" ومن حينها قامت ادارة ريغن مؤيدة باللوبي المالي والاقتصادي ببداية مرحلة 30 عاماً من الغاء سيطرة الحكومة على القطاع المالي ونجح النظام المصرفي في البدء بتغيير النظام.

1982م: تم تعديل النظام عام 1982م وحينها غمرت الرئيس ريغن سعادة كبيرة، حيث صرح بقوله "عموماً حققنا نجاح ممتازاً لقد نجح (البعض) نجاحاً باهراً" وبعد ان قامت ادارة ريغن بإلغاء سيطرة الحكومة على شركات الادخار والقروض (البنوك) تمكن الصيارفة من القيام باستثمارات محفوفة بالمخاطر بنقود المودعين، وتحولت البنوك الاستثمارية الى بنوك عموميه وهو ما منحهم كميه هائله من نقود ممتلكي الاسهم وبدأ المصرفيون بالثراء بدون عمل اي شيء في المقابل ونتيجة لذلك تضخم القطاع المالي في الثمانينيات فعندما كان معدل دخل الفرد 40 الف كان معدل دخل المصرفي يفوق 100 الف دولار سنوياً. ووجد ان هناك بعض الابواب المفتوحة لجني بعض المال الوفير من تجارة التسليفات العقارية التي كانت مملة دائماً وبرفع نسبة الفائدة على الودائع استقطبت الشركات الكثير من اموال المودعين ومن ثم قامت بتوظيف الودائع كراس مال لتقديم قروض بقدر ما تشاء، في الحقيقة هناك شيء لم يتغير، لا زالت الحكومة هي التي تضمن ودائع الناس، فاذا كانت الحكومات هي دائماً من تقوم بضمان الودائع فلماذا لا زال قطاع البنوك قطاع خاص ولماذا لا زلنا نستقطع الفوائد من الفقراء للأغنياء من هذه الودائع ، بالطبع لا يوجد سبب ومن الناحية الاخرى اذا لم تقوم الحكومات بضمان القطاعات المالية وحدث ان حصلت قضيه مشابهة لإزمة 2008م فهل ستقوم الحكومات بطرد الناس من منازلهم حتى لو لم تضمنها؟؟ وفي حالات اكثر تطرفاً هل ستسمح بان ينهار العالم بكامله؟ وهذا ما يسعى لاستغلاله الصيارفة، وبما ان الحكومة لا زالت تضمن ودائع الناس فهذا يعني انها كانت مجرد دعوه لا اسياد المال لحضور وليمه مجانية هائلة، وقد حصلت دالاس على الحصة الاكبر من الودائع والقروض الاحتيالية، ففكره قروض الاسكان اذا لم تكون مدعمه بلجنه حكومية لها نزول ميداني لكل شخص الى منزلة لكي تتأكد اللجنة الحكومية من عدم امتلاكة منزل سابق نهائياً وعدم تسليم هذه القروض نقداً بل اتخاذ اجراءات توجد اكبر نسبة من الضمان بان هذه القروض ستذهب لبناء بيت جديد، فهي عباره عن عملية احتيال منظمه من قذارات مصرفية تم زرعها داخل الحكومات. قصة احتيال شركة امباير للودائع والقروض بداءت عندما عمل سباينسر باين مع طالب نشيط ترك دراسته الثانوية وتحول الى مجال تطوير العقارات (اسمه داني فولقنر الذي كان يهوى التبذير لكن من اموال الاخرين كما كل الصيارفة) لقد حصلوا على هذه الاموال على شكل ودائع ودفعت شركة امباير نسبة فائدة عالية ومغرية، كانت خطة الشركة هي شراء بعض قطع الارض بثمن بخس ثم بيعها لاحقا لبعض المستثمرين السذج الذين كانوا قد استدانو المال من شركة امباير للودائع والقروض، لم يحصل المستثمرين على فرصة لأن يرو استثماراتهم عن كثب والسبب ان فولقنر كان ياخذهم بطائرته ليحلق فوق المنطقة التي يفترض بان يوجد بها المنزل ويشير الى المنطقة بعشوائية بين عدد المنازل بمعنى انه لم يحط بطائرته مطلقاً، وكل الاستثمارات كانت لا تزيد عن عدد الاصابع وكان يتم الذهاب بكل الاشخاص لنفس المنطقة بشكل متكرر.

1984م: وبحلول عام 1984م ، لم يعد بالامكان السيطرة على سوق العقارات (التي كانت تمول عبر الودائع التي تضمنها الحكومة وتصب هذه الاموال مباشرة في جيوب المقاولين) ونمت اصول شركة امبير من 12 مليون دولار الى 257 مليون دولار خلال سنتين فقط، تكمن المشكله في عدم التوازن بين الطلب على الشقق في انترستيت 30 والعرض الفائض من امباير واخواتها و في مارس من عام 1984 تلقت الحكومة الامريكية نسخة من شريط فيديو يظهر المباني شبة المنجزة الممتدة على طول أميال على طريق سيربط بين الولايات وهو اندرستيت ثلاثين (يقع خارج مدينة دالاس خارج ولاية تكساس) وبعد التحقيق حصلت احدى اكبر الفضائح المالية في التاريخ، انه ضرب من الاحتيال سيؤدي الى الاستهزاء من فكرة الاستملاك التي تعد استثماراً امناً، المسئلة لا تتعلق بالعقارات بل تتعلق بالعقارات غير الواقعية والتي توجد على الاوراق ولا توجد في الواقع. دق المسئولون ناقوس الخطر مصرحين بعدم جدوى الاختباء خلف الغربال وبات مصير مئات المباني المشيدة الحرق او الهدم، ان الآثار بليغة جداً حيث انه الان وبعد ربع قرن من عملية الاحتيال لازالت تكساس منطقة خراب، وانهارت في اعقابها خمسمائة شركة من شركات الودائع والقروض وتعرض ما لا يقل عن نصف المواطنين لاعتداءات اجرامية، وبلغت حصيلة الازمة 153 مليار دولار وسجلت اكبر الخسائر وذهبت 153 مليار الى

جيوب اسياد المال كهدية مجانية وكالعادة وافقت واشنطن على ازالة اغلب القروض ومرة اخرى وتحملت الحكومة الفدرالية العواقب، والحقيقة انه لم يتم تمويل حملة ريغن الا لكي تتحمل الحكومة الفيدرالية العواقب، بمعنى ان الحكومة قامت بتسديد الديون من اموال دافعي الضرائب ولذلك سنقوم بتحديد ميزانية الدولة قبل نهاية هذا الكتاب بحيث لا يمكن ان يكون للميزانية أي مصارف غير ما ذكرناه سابقاً من فقراء وعمال ضرائب وتطوير نوعي للسلاح وغيرها.

1985م: واحدة من اشذ الحالات كانت حالة تشاريلز كيتنج، عام 1985 عندما بدأ المدققون الفيدراليون في التحري عنه قام كيتينج بتوظيف اقتصادي اسمه "الن غرينسبين" وهو الرئيس الحالي لبنك الاحتياطي الفيدرالي وفي خطاب مرسل الى المدققين الفيدراليين اشاد الن غرينسبين بخطة كينينج الراقية وخبراته وقال "انه لا يرى أي خطر في السماح لكيتينج باستخدام نقود عملائه، وقام كيتينج رسميا بدفع مبلغ 40الف دولار لجرينسبان، ولقد تم سجن تشارلز كيتينج بعد ذلك بوقت قصير، اما الن جرينسبان فقد تعرض لإشد العقاب نتيجة لهذة والجريمة كانت العقوبة القاسية هي ان قام الرئيس ريغن بتعيينه مدير للبنك المركزي الامريكي "الاحتياطي الفيدرالي" واستمرت العقوبة حين تم أعادة تعيين جرينسبان في ادارة الرئيسين كلينتون ودبليوبوش. استمر إلغاء الرقابة الحكومية خلال ادارة كلينتون تحت اشراف كلاً من "غرينسبن ووزير المالية روبرت روبين والذي كان المدير السابق لبنك "قولدمان ساكس" واشراف لاري سمرز – استاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد" وانطلاقاً من القوة المالية في وول ستريت ومن حيازتهم مراكز القوة و" الكثير من الاموال" التي تتضخم في البنوك مع ايداعات الناس الاولية الى جانب التوسع النقدي الذي يشكل الايداعات الثانوية، وخطوه بخطوة تمكن الصيارفة من غزو النظام السياسي اكثر واكثر في الجانبين الجمهوريين والديمقراطيين وليست هذه حالة خاصة بالولايات المتحدة بل هي حالة ملازمة للنظام الديمقراطي كما تطرقنا لذلك سابقاً.

1987م: يعتبر عام فاصل تاريخياً في تاريخ الاسواق المالية حين تم تطوير اسلحة مالية جديدة للإحتيال بظهور ما يسمى باسواق العقود المستقبلية والخيارات والتي لعبت دوراً رئيسياً و مدمراً في احداث الانهيار الذي اجتاح الاسواق العالمية في اكتوبر 1987م والذي كان اشد سوءاً من احداث الانهيار الذي اجتاح هذه الاسواق عام 1929. ففي حين انخفض مؤشر داو جونز عام 1929م بمقدار 38 نقطة في اليوم الاول لاحداث الانهيار بنسبة 13% ووصل انخفاضه في اليوم التالي بمقدار 30 نقطة تمثل 12% من متوسط الاسعار كما ذكرنا سابقاً، الا انه لا وجه للمقارنة بين انهيار السوق في ذلك الحين والانهيار الذي شهدته الاسواق في 19 اكتوبر 1987م والذي لعبت فيه المشتقات دوراً مدمراً حيث سجل مؤشر داو جونز الصناعي "dow jones industrial average" تراجعاً غير مسبوق لينخفض بمقدار 508 نقاط، وتجاوزت بذلك الخسائر 22% من متوسط اسعار اليوم السابق.

وبنهاية العقد، افلست المئات من شركات الادخار والقروض، وقد كلفت هذه الأزمة دافعي الضرائب 124 مليار دولار، وكلفت كثير من الناس كل مدخراتهم، وقد علقت بعض القنوات الاخبارية بقولها "قد تكون هذه اكبر سرقة بنكية في التاريخ " وتم توجيه تهم احتيال الى الالاف من المديرين التنفيذيين للبنوك بتهمة اختلاس وسرقة شركاتهم، بدون وجه حق فقد كانوا يقومون بعملهم وهو الاحتيال فقط لا غير. هؤلاء الصيارفة لم يأتوا من كوكب اخر، ولكن عندما نقول ان الخلل في النظام نقصد بذلك انه منذ نهاية الحرب الباردة ان الكثير من علماء الرياضيات والفيزياء السابقين عندما ارادو تطبيق مهاراتهم ليس في حرب تكنولوجيه بارده ولكن في شيء قانوني يعود عليهم بالثراء كان هذا الشيء في الاسواق المالية وجنباً الى جنب مع البنوك الاستثمارية قاموا بصنع اسحلة مختلفة تماماً، وكما قال وارن بوفيت اسلحه دمار شامل، المنظمون الحكوميون والسياسيون ورجال الأعمال لم يأخذوا على محمل الجد خطر الابتكارات المالية الجديدة في استقرار النظام المالي ويبدوا نهم قد نسوا الكساد العظيم في حينها. كما استمرت عملية دمج القطاع المالي في بضع هيئات عملاقة فمثلاً في اواخر التسعينات كان كل من بنك سيتي كوربريشن وبنك ترافيلارز عملاقان لدرجة ان انهيار احدهما يمكن ان يهدد النظام بأكمله ومع ذلك فقد قامت ادارة كلينتون على مساعدتهم لكي يزدادوا ضخامة، وتم دمج بنك سيتي كوربريشن مع بنك ترافيلارز عام 1998م ليصيرا بنك سيتي قروب "اكبر شركة خدمات مالية في العالم، هذا الاندماج خالف قانون الاندماج "glass-steagal act" (قانون التامين على الايداعات الفيدرالي) والذي صدر بعد الانهيار العظيم عام 1930 الذي ذكرناه سابقاً والذي يمنع البنوك الي لديها نقود مودعين من الدخول في أي استثمارات بها نسبة مخاطرة وفي حين كان دمج ترافليرز غير قانوني لم يقل "غرينسبان" أي شيء، وعلى العكس من ذلك فقد قدم الاحتياطي الفيدرالي لهذا الدمج استثناء لمدة عام، ومن ثم قاموا بتمرير القانون، عام 1999م وتحت الحاح طلب "سامرز روبين" مرر الكونجرس قانون تحديث الخدمات المالية وهو ما يعرف باسم "gramm-leach-bliley act" او ما يعرف للبعض باسم قانون صلاحية " سيتي قروب citigroup relief" وهو ما عكس قانون التأمين على الايداعات"glass-steagal" واخلى الطريق

امام اندماج الشركات، وكانت المكافأة ان جنى روبرت روبين 126 مليون دولار من عملة كتائب رئيس بنك سيتي قروب وليست المشكلة في اشخاص بحد ذاتهم بل ان المشكلة تضرب في جذورها في اصل النظام الاقتصادي حيث ان البنوك تصبح كبيره رغم عنها وليس باختيارها بالإضافة الى ان البنوك تعشق السلطة الاحتكارية كما انها تعشق سياسة الأروقة للتأثير على القرار في النظام الديمقراطي كما ان جميع البنوك اصبحت تعلم انها عندما تكون كبيرة جداً فستتم كفالتها وقت الأزمة، وسنظل في ازمات طالما تواجدت الاسواق المالية في القطاع الخاص فالاسواق" المالية" بطبيعتها غير مستقرة او على الاقل هي غير مستقرة بشكل مستمر، فعندما عرف الرئيس فرانكلين روزفلت ذلك بعد الكساد حصل ان اصدرت هيئة التنظيم بتفعيل سياسة قاعدة "الغرف المنفصلة في الناقلات البحرية" الصارمة، والتي تعني ان ناقلات البترول البحرية "البواخر" ولانها كبيرة جداً لذلك يجب تقسيمها الى غرف شديدة الاحكام لمنع الزيت من التخبط بالداخل حتى لا يقلب الناقلة ويغرقها في قاع المحيط، ويجب اخذ هذه القاعدة في الحسبان عند تصميم الناقلة ولقد ادى إلغاء رقابة الحكومة الى نهاية نظام "الغرف المنفصلة في الناقلات البحرية" وتضخمت هذه البنوك ورغم عن الجميع.

وبعد ان عرف الجميع الطبيعة الاجرامية للأسواق المالية قام المجلس الفيدرالي الاتحادي بإعادة السلطة لنفسه لتنظيم قطاع الرهن العقاري من خلال قانون ملكية المنازل و حماية المساواة وحينها رفض رئيس الاحتياطي الفيدرالي "الن غريسبن" استخدامه، حيث قال انه لا يؤمن في أي قيود وبما اننا نعرف انه لا يؤمن الصيارفة بشيء غير الاحتيال فقد رفض استخدامة والغرض من عدم استخدامة هو حماية عصابة الصيارفة، حيث ان الن غرينسبن كان يعبر عن شهوة القطاعات المالية لجني المال على طاولة المال المجانية اكثر من خلال العقارات بطفرة رواج غير مبرره في مجال الاسكان وتشييد المباني لا معنى لها على الاطلاق وهو خلق شهية في القطاع المالي على التمويل والتي بدورها ادت الى ما فعلة كل الناس.

المشتقات المالية

وفي بداية التسعينات بعد ان تم الغاء السيطرة الحكومة على المنظومة المالية بالإضافة الى التقدم التكنولوجي الحاصل ادى ذلك الى انفجار في تعقيد المنتجات الاقتصادية وهو ما يسمى المشتقات المالية (الاستثمار البديل) "

معنى المشتقات

المشتقات هي ادوات مالية تشتق قيمتها من الاوراق المالية محل التعاقد او من السلع او مؤشرات الاسعار، ويقول بعض الصيارفة – الذين يرغبون في الاحتيال بطابع اجرامي على الناس وليس بقناعات توفرها تعارضات الفكر الاقتصادي وفكرة المساواه المتمثلة في السماح بالاسواق المالية الخاصة لكي يقومو بالاحتيال باستخدام هذه المشتقات – يقولون بان المشتقات معقده والسبب في قولهم ذلك انهم لا يستطيعون شرحها بسهوله عندما يقومون بذلك، وحقيقة عدم تمكنهم لشرحها ليس بسبب تعقيدها ولكن ذلك يرجع لسببين الاول انها لا تلامس واقع يعرفه الناس لكي يجد من يحاول شرحها مدخلاً سهلاً لشرحها من خلال ذلك الواقع الذي يلامسه الناس بمعنى اخر انها لا داعي لها بتاتاً ولا يستفيد منها احد لانها لا تلامسهم الا من جانب الاحتيال عليهم والثاني لانها تتعلق بشيء من اشتقاق المعادلات في حسابات التفاضل والتكامل والتي يستطيع اي طالب ثانوية يعرف ما يفعله في مدرسته ان يفهمها اكثر منهم ويمكن استخدام هذه المشتقات للتحوط وهي احد عمليات الهروب من المخاطر او المضاربة وجميعها عمليات احتيالية وليس هذا فقط فهذة المشتقات تؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان واتساع مساحة امكانية تطبيق اساليب احتيال بالإضافة الى تلك المخاطر السوقية ولابد من ايجاد مبرر كالعادة لإقناع العامة وقد كان هذه المرة زعم المصرفيين انهم جعلوا الاسواق اكثر امناً من خلال المشتقات اي عكس الحقيقة تماماً فالحقيقة انها جعلتها غير مستقرة كعادة الاصلاحات المصرفية في القطاعات الخاصة. باستعمال المشتقات (الاستثمار البديل) استطاع المصرفيين ان يقامروا على أي شيء تقريباً، فقد استطاعوا المراهنة على ارتفاع او انخفاض سعر البترول او يراهنوا على افلاس شركة ما، او حتى على المناخ. وظهر لنا كوكب جديد اسماه الاقتصاديين الكوكب المالي حيث يكبر الكوكب المالي عن كوكب الارض بعدة مرات ففي اواخر التسعينات كانت قيمة هذه المشتقات 15 تريليون دولار في السوق الحرة (غير منظمة). بحلول 2006 أظهر مؤشر (SOP) ان 40% من كل الأرباح نتجت من المؤسسات المالية الا انها لم تكن فوائد حقيقية، لم تكن دخل حقيقي، لقد كان فقط مال، تم انشاؤه بواسطة نظام ارقام في كمبيوتر وتم حجزه كمدخلات فالاسواق المالية لا تنتج ثروة وانما تقوم بنقلها فقط ولذلك عليها الانتظار حتى يولد الثروة اصحابها الحقيقيين لكي تأخذها منهم.

المشتقات في القانون الامريكي

حاولت بروكسلي بورن تنظيم هذه الاسواق في 1998م. كانت بروكسلي بورن الاولى على صفها عند تخرجها من كلية ستانفورد للقانون، وقد كانت السيدة الاولى التي تنقح مسودة قانون رئيسي، وبعد ادارة اعمال المشتقات لدى ارنولد وبورتر عينها الرئيس كلينتون لترأس لجنة "التجارة في السلع بأسعار مستقبلية" حيث انها اشرفت على المشتقات، يقول مايكل جرينبرج (المدير السابق للجنة تجارة السلع بأسعار مستقبلية) قال"سألتني بروكسلي بورن اذا كان من الممكن ان اعمل معها لان هذا بالفعل سوق غير مستقر وقادر على زعزعة الاسواق بشكل جدي" وبعد العمل سوياً قاما في مايو 1998م عبر لجنة التجارة في السلع بأسعار مستقبلية بإصدار مشروع قرار لتنظيم المشتقات (الاستثمار البديل) وكعادة الاسواق المالية كان هناك رد فعل فوري من وزارة مالية كلينتون، وقد صادف ان كان حينها يدخل الى مكتب بروكسلي عندما كانت تضع سماعة التليفون وقد كان وجهها شاحب ونظرت اليه وقالت، كانت المكالمة من لاري سمرز، وكان لدية 13 من رجال البنوك، وقد اخبرها بأسلوب وقح بأن تتوقف عما تفعله ويبدو ان السبب هو ان البنوك اصبحت معتمدة في ربحها بشكل رئيسي على المشتقات المالية الغير منظمة التي تمكنها من الاحتيال على نطاق واسع، وقد ادى ذلك الى معركة خيالية لمنع مشروع قرار تنظيم المشتقات، وبعد مكالمة سمرز التليفونية، قام غرينسبن و روبين وأرثر ليفيت بإصدار بيان بإدانة بورن ويوصي بإصدار قانون ليبقي على المشتقات المالية بدون اشراف حكومي، فقد جاء مثلاً في تصريح غرينسبن امام الكونغرس "بان الاشراف الحكومي على معاملات المشتقات المالية والتي يتم التفاوض فيها سراً بين الخبراء الماليين امر غير ضروري" ويبدو ان الضروري من وجهة نظر غرينسبن هو العمولات التي يتلقاها فقط، في عام 2000 قام السناتور "فيل جرام" بدور رئيسي في تمرير مشروع القانون الذي يستثني المشتقات المالية من الاشراف الحكومي، ومن الاعذار التافهة لهذا الكلام التي صرح بها فيل قرام "انهم يوحدون الاسواق ويقللون عبء الاشراف الحكومي" بمعنى انهم يتحكمون في العالم ويمنعون اي حماية حكومية للناس وأكد الن غرينسبن انه يدعم بكل ما يملك من قوه اراء وزير المالية لاري سمرز، وتحت تأثير كل هذه الملايين التي تنساب من الاسواق المالية حصل في عام 2000 ان مرر الكونجرس قانون (بيع السلع المستقبلية) الذي كتبه المتخصصون الماليون بمساعدة لوبي الضغط في القطاع المالي وهو الذي منع الاشراف الحكومي على المشتقات و عندما حدث ذلك اصبح القطاع المالي يتجه بصوره أسرع لمن يستعمل المشتقات المالية وتلك الاختراعات بعد صدور القانون عام 2000م. في عام 2004 ساعد هنري بولسون عندما كان المدير التنفيذي لجولدمان ساكس على تكوين جماعة اللوبي الضاغطة للجنة الاوراق المالية والبورصات (أس أي سي) لتقليل القيود على الفاعلية او الفائدة الميكانيكية، مما يسمح للبنوك بزيادة اقتراضهم بشكل حاد كما ان المجلس الاعلى لهيئة الاوراق المالية والبورصات (اس أي سي) قرر السماح للبنوك الاستثمارية بالمقامرة اكثر بكثير، وكان ذلك جنوني اذا كنت رجل تهتم بدولة، لان ابسط شيء فد يتسبب به ذلك هو ان يصبح بامكان الأسواق المالية رفع معدل الفائدة على ملايين الناس بشكل مفاجئ وبالتالي التسبب بازمة عالمية. لعشرين سنه كان "روبرت جنازذا" رئيس لشركة "قرين لايتنينق" وهي مجموعة قوية للدفاع لدعم المستهلك والدفاع عنه" وقد كان يقابل غرينسبن بشكل منتظم وقال روبرت "بانه اعطاه – غرينسبن – مثل بمدينة كانتري وايد كمثال مع مائة وخمسين نوع معقد مختلف من الرهون العقارية ذات الفائدة القابلة للتغيير ورد غرينسبن "حتى اذا حصلت على دكتوراه في الرياضيات فلن يكون باستطاعتك استيعابهم بدرجة كافية لمعرفة الجيد من غير الجيد" لذلك فقد ظن بانه سيتخذ موقف ويفعل شيئاً ولكن مع استمرار المحادثة، بدا واضحاً انه كان عالقاً بأيديولوجيته، وقد قابلوه مره اخرى في 2005م وعادة ما يجتمعون مرتين سنوياً ولم يغير رأيه ابداً والسبب انه ليس ذل كلم يكن رأي وانما كانت خطة.

مكافات تمرير قانون المشتقات في القانون الامريكي

"وبعد ان خرج فيل قرام من الكونجرس اصبح نائب رئيس بنك "يو بي إس" اما زوجته ويندي فقد عملت منذ 1993 في ادارة انرون، اما وزير المالية لاري سمرز والذي مرر القرار معلقاً على تمرير القرار بقوله "ان املنا العظيم انه سيكون من الممكن هذا العام اصدار تشريعات بطريقة ملائمة، يحقق مصداقية قانونية للمشتقات المالية " ومره اخرى كانت الجائزة ان جنى لاري سمرز 20 مليون دولار كمستشار في شركة تعتمد على المشتقات المالية، اما هنري بولسن فقد كانت مكافئاته في 2005 هي 31 مليون دولار الى جانب ان بوش الابن اعلنه ليكون وزير المالية بحجه ان لديه خبرة طويلة في مجال الأعمال التجارية، وله معرفه عميقة بالأسواق المالية، و المضحك في الامر هو قول بوش عن بولسن بانه قد عرف عنه الاخلاص والاستقامة وهو الذي اشتهر عنه اسم الثعبان الغدار، وقد تظن انه من الصعب على بولسون ان يتقبل مرتب الحكومة الهزيل، ولكن قبوله مركز وزير المالية هو افضل القرارات الاقتصادية التي اتخذها في حياته، والسبب انه كان على بولسون ان يبيع سنداته لدى جولدمان ساكس التي قيمتها 485 مليون دولار عندما قبل المنصب الحكومي، ولكن نتيجة لقانون سبق اقراره في عهد الرئيس بوش الاب، لم يكن عليه ان يدفع أي ضرائب على ذلك وهذا ما وفر عليه 50 مليون دولار.

انرون وازمة اسهم الانترنت

مشاكلنا مع الاسوق المالية لا تقتصر على ذاتها فهي تتحكم بقطاع واسع من السوق الحقيقي فشركة انرون لم تكن لتقم بما قامت به لو لم تحظى بمسانده وول ستريت فنتيجة لفك القيود الحكومية وولادة المشتقات المالية ودمج المؤسسات المالية حدثت الازمة التالية والتي كانت في نهاية التسعينات حيث قامت البنوك الاستثمارية بدعم الفقاعة الضخمة عبر المشاركة في "أسهم الانترنت" ولحق ذلك الانهيار الذي حصل عام 2001م والذي تسبب في خسارة 5 تريليون دولار في الاستثمارات يقول باتريك عن استمرار تزييف الحسابات في الوول ستريت لتشوية الاقتصاد الحقيقي والذي كان سيستحيل حصوله في ظل اسواق مالية حكومية ووجود الرافعة المالية وعدم وجود نظام المخاطرة "حدثت جميع فضائح بداية القرن الحادي والعشرين في مرحلة موجة الانترنت، حيث انفجرت بعد انحسار المد. وهكذا كشف محاسب مستقل بعد افلاس شركة بارملات الايطالية في ديسمبر 2003م ان الشركة كانت ديونها الصافية تبلغ 14.3 مليار يورو(في مقابل الاعلان عن ديون مقدارها 1.8 مليار فقط) وذلك بعد مرور 10 اعوام من التلاعب في الحسابات. وبالمثل، كانت حسابات الشركة الامريكية وورلد كوم – عملاق الاتصالات الامريكية – مزيفة بما يصل الى حوالي عشرة مليارات من الدولارات، الامر الذي كلف حملة اسهمها ثروة كبيرة، كما كلف موظفيها عدة مئات من ملايين الدولارات من مدخراتهم الموظفة في اسهم الشركة، كما كلف البنوك التي تتعامل معها 6 مليارات من الدولارات (ولم تحدد القيمة الكاملة لخسائر البنوك حتى منتصف عام 2005). وكذلك حمل الافلاس بالتدليس لشركة انرون عام 2001 مساهمي الشركة الخمسين الفاً خسارة بلغت حوالي 40 مليار دولار، لم يحصلوا الا على جزء صغير منها. وهكذا نجد وول ستريت يشجع النماذج الاقتصادية المشوهة، والحسابات المزيفة، والديون المخبأة تحت البساط، ومديري الشركات اللامعين اعلامياً، والذين لمعهم اعلام الصيارفة ولكن الكثير منهم فاسدون"[1] في ديسمبر 2002 قام عشرة من البنوك الاستثمارية بتسوية قضية بمبلغ 1.4 مليار دولار، ووعدوا بتغيير اساليبهم وبوجود اسواق مالية خاصة ليس من المستغرب ان لجنة الاوراق المالية والبورصة للإدارة الفيدرالية "التي انشئت خلال فترة الكساد لتنظيم وضبط البنوك الاستثمارية" لم تفعل شيئاً وفي غياب أي اجراءات فيدرالية – حيث انه لم يكن هناك أي اجراءات – ظهر الى العيان الفشل الواضح في القدرة على التنظيم وقد اظهرت تحقيقات اليوت سبيتيزرز ان بنوك الاستثمار قامت بترقية شركات انترنت يعلمون انها ستفشل وقد تم الدفع لمحللين الاسهم بناء على كمية الاعمال التي يجلبونها، وما قالوه علنا كان مختلف تماماً عن ما قالوه سراً، على سبيل المثال اظهرت "انفو سبايس" اعلى تصنيف لما اعتبره المحللون تافه عديم القيمة، وكذلك اكسايت ايضاً اعطت أعلى تقدير لما وصف بالتافه عديم الفائدة، ولنعرف نوعية العقلية التي تولدها الاسواق المالية وهو ما سنتطرق اليه لاحقاً علينا ان نستمع الى الدفاع الذي تم تفضيله من قبل البنوك والذي لم يكن كما يتوقع الجميع بان يكون "انك مخطئ" بإتهمنا بهذه التهمة بل كان الدفاع المفضل هو ان "الجميع يفعل ذلك، والجميع يعلم ما يحدث لذلك لا ينبغي لاحد المحللين الاعتماد على هذا التحليل". اصل المشكلة لا يكمن في حقيقة ان القانون متسامح مع البنوك ولكن تكمن المعضلة في ان البنوك بشكل عام لها مبررات حقيقية ومنطقيه وللمنخرطين في الشؤون الماليه تبدو صادقه في تبرير الجرائم بناء على طبيعة الاسواق المالية الحقيقية والتي يمكن استخدامها للرد على أي ادانات. الذين ساعدوا هيئة انرون على أخفاء المؤامرة هم سيي بنك وجي بي مورجان وميريل لينش وهربوا 385 مليون دولار، وبينما واجهت الشركات غرامات غير مسبوقة، لا يجب على البنوك الاستثمارية ان تعترف بأي اخطاء تفعلها والسبب انهم ليسوا مخطئين عندما يقوموا بعملهم، فقطاع الخدمات المالية يتمتع بمستوى من الاجرام مرتفع الى حد ما لان ذلك عملهم فالسؤال هو متى كانت اخر مره عندما اي من الشركات سيكسو او انتل او ابل او جوجل او أي بي ام قامت بشيء من الاجرام المعهود على المنظومة المالية؟ الصناعات الحقيقية تتميز بانها صناعات خلاقة حيث ان القيم الاخلاقية بالإضافة الى الايرادات يقوم بإنتاج شيء او استحداث شيء جديد ومختلف وليس فقط بنقل الثروة من خلال الاحتيال وعدم جعل الكعكة اكبر. كما ان البنوك قد افسدت شركات محترمه مثل جنرال موتورز وكراسيلر.

ازمة الاسكان

تم الترتيب للإزمة العالمية في قطاع الاسكان والعقارات مع انضمام صيرفي اخر لحفلة الصيارفة وهو ابن صيرفي كان ثاني اكبر مساهم في مصرف الماني مول هتلر في الحرب العالمية الثانية وهو الرئيس جورج بوش الابن وهو الذي اعلن فور ترشحه بانه من حق كل امريكي بان يحصل على منزله الخاص مؤكداً للراغبين في التملك ان خمسة ملايين ونصف منهم سيضافون الى فئة المالكين نهاية العقد الحالي برعاية من الحكومة الفيدرالية ومن هنا بدأ التخطيط لإزمة 2008م. عندما وصل بوش عام 2001 الى الحكم اصبح القطاع المالي اكثر ربحاً واكثر تركيزاً وقوه من أي وقت، ولقد سيطر

---

[1] الراسمالية في طريقها لتدمير نفسها صـ66ـفحة.

على هذى القطاع خمسة بنوك وهي (قولدمان ساكس، مورغان ستانلي، ليمن بروذرز، ميرلي لينش، بير ستيرنز) وكتلتان او مجموعتان مالية عملاقه (سيتي قروب ،جي بي مورقان) وثلاث شركات تامين وهي (AIG, MBIA, AMBAC) وثلاث وكالات تصنيف (موديز، ستاندرد اند بوورز، فيتش) ومايربط هؤلاء جميعاً (سلسلة من الرهون العقارية) هو النظام جديد الذي يسمى (التوريق securitization)

التوريق

هذا النظام الجديد الذي يسمى التوريق يربط تريليونات الدولارات من الرهون العقارية والقروض الاخرى مع مستثمرين من كل انحاء العالم بعكس النظام التقليدي فمنذ ثلاثين عام مثلاً اذا اردت ان تقترض لشراء منزل، فان الشخص الذي يقرضك المال يتوقع منك ان تعيدها له، لقد اقترضت من مقرض يتوقع ان تعيد له ماله فقد كان يذهب القسط الشهري الى المقرض، ولان قروض الرهن العقاري تأخذ عقود لسدادها كان المقرضون حريصون، على اختيار من يقترض اموالهم، كما تميز النظام القديم بفائدة ثابته ايضاً وما يفترض ان يقوم به القطاع المصرفي هو ان يوفر للمقرض الحماية وهذا قبل ايجاد النظام الجديد الذي يدعى (التوريق securitization). في النظام الجديد يبيع المقرضون الرهن الى بنوك الاستثمار وتقوم البنوك بدمج الالف الرهونات والقروض الاخرى مثل (قروض السيارات وقروض الطلبة الجامعيين وبطاقات الائتمان) منتجين بذلك المشتقات المالية المعقدة وتسمى (التزام تأمين القروض CDO collateralized debt obligation) ثم تقوم البنوك الاستثمارية ببيع (التزام تامين القروض CDO) هذا الى المستثمرين، وبعد ذلك عندما يقوم ملاك المنازل بدفع أقساطهم الشهرية ستذهب هذه الاموال الى المستثمرين في كل أنحاء العالم، فعندما باع مالكو القروض غير الامنه هذه القروض للمصارف الموجودة في وولستريت وضواحيها بدلا من تعريض اموالهم للخطر قامت هذه المصارف بجمعها معاً ثم ثم قامت بقسمتها بحيث اصبحت اوراق مالية للاستثمار كما شرحنا ذلك سابقاً وبعد اذاً باعت المصارف الاوراق المالية هذه لمستثمرين يبعدون الاف الكيلومترات عن ديترويت وشعر اولئك المستثمرين بالسعاده لكونهم سيدفعون مبالغ صغيرة ويحصلون على نسبة من الفوائد بمعنى انه يعطي شعور الى المقرضون انهم لا يتعرضو لخطر عدم استرداد نقودهم، وتحت ضغط فصل الدولار عن الذهب في السبعينات و بداء من ثمانينيات القرن العشرين تم ادخال تعديلات كثيرة على نظام تملك العقارات في البلدان الناطقة بالانجليزية حيث تقلص امد القروض اكثر واكثر ليحول اهتمام الناس نحو نسبة الفوائد عن اختيارهم للقروض لان ارتفاع نسبة الفوائد اقلقهم كثيراً لذلك لم يبالي الدائنين بالمقترضين من الدرجة الثانية الذين سيتخلفون عن دفع الاقصاد اذا ارتفعت نسبة الفوائد، والحقيقية انطوت الدفعات من الاقراض عالي المخاطر على مشاكل خفية اضعاف تلك الموجودة في النظام القديم يكمن سر الاحتيال في التوريق في المسافة الجغرافية والتنظيمية داخل نظام البنوك في نظام التوريق التي تفصل المدينين (في ديترويت مثلاً) عن اولئك الذين يتلقون دفعات الفوائد، فعندما اشترت بلدات نرويجية صغيرة هذه الاوراق كانت في غفلة عما تخفيه هذه الاستثمارات اكثر من اولئك القريبين من الاسواق المالية الامريكية الذين يمكنهم المعرفة اكثر قليلاً عن التوريق ، وفي حين ان هذه تعتبر نظرياً اكبر عملية توزيع مخاطر ممكنه حيث انه حرفياً يضع خط بين الاغنياء والفقراء لا يمكن ان تنساب معه الثروة للاسفل نهائياً الا ان البنوك والاسواق المالية لا يهمها اذا تم التسديد ام لا فاذا تم التسديد سيدفعون للنرويجين على سبيل المثال شيء لا يذكر من القيمة واذا ما فشلت العملية فالمتضررين هم اصحاب النرويج وسوف يستفيدون هم من الجزئية التي تم تسديدها بشكل مباشر وسيستولون في دهاليز النظام المالي على الجزئية التي لم تسدد ويلقون باللوم على المقترضين بمعنى ان الاموال ستذهب للاعلى من الفئة المتوسطة الى الفئة الاكثر ثراء والمتمثلة فيهم وبالتالي لم يسترد المودعين في النرويج مثلاً سواء 15% من اصول ايداعاتهم بلا ارباح الى جانب ما جنوه من الجزئية التي سددها المقترضين.

التصنيف الائتماني

ربما تظن ان هيئة صندوق معاشات التقاعد قد قالت ان هذه الاسهم من النوع الخطر subprime لماذا اشتريهم؟ والسبب هي البدلة الباذخة التي البسها المختصون من مودي وستاندارد و كذلك بور الذين قيموها بأعلى تقييم AAA. لن يتمكن المصرفيين من الاحتيال على هذا العدد المهول من المحاسبين والمستثمرين بدون بدلة باذخة الثمن يلبسونها لنظامهم الاحتيالي هذا، وهذه البدلة لم تكن سواء التصنيف الائتماني و في ظل قطاع مالي خاص ما يحصل ولا غرابة في ذلك ان تقوم البنوك الاستثمارية بالدفع لوكالات التقييم لتقييم (التزام تأمين القروض CDO) وبما ان وضع الاسواق المالية خاص جداً كما ذكرنا ذلك سابقاً بمعنى ان المفترض به ان يكون المتحكم في القرار دائماً هو (الزبون) كباقي الاسواق ولان الزبون ليس الشخص الذي يدفع النقود لشركات التصنيف الائتماني بل من يدفع لكي يتم التقييم هي البنوك لذلك تم تقييم الكثير منها بدرجة AAA، وهي أعلى مرتبة ممكنه، بمعنى انه عندما تم دمج الالاف من هذه القروض او (الاقتراض عالي المخاطر) لخلق التزامات الدين المضمونة CDO تم تقييم الكثير منهما بدرجة AAA. وهذا جعل التزامات الدين المضمونة CDO امر شائع في أموال التقاعد والتي تشترى فقط بأعلى الضمانات. لم يصدر

أي من هذه السندات بدون ترخيص من هيئة المحافظة على المنازل ووكالات التقييم، ارباح موديز واس او بي قائمة على وضع تقارير مبالغ فيها وكلما زاد عدد المستندات التي يقيموها بأعلى تقييم وهو AAA كلما ارتفعت ارباحهم، تخيل انك ذهبت الى مجلة نيويورك تايمز وقلت لهم اذا نشرتم مقال ايجابي فسأدفع لكم 500 الف دولار، اما اذا لم تنشروا شيئاً فلن اعطيكم شيئاً، بالطبع ستنشر نيويورك تايمز وكذلك الحال مع وكالات التصنيف الائتماني، كان بإمكان وكالات التقييم ان توقف هذه العملية قائلة "ناسف عن ذلك لان معاييرنا قاسية" وفوراً سيتم ايقاف التمويل المحفوف بالمخاطر .ان الية التقييم بالفئة AAA تضخمت من عدد ضئيل الى الاف و مئات المليارات من الدولارات تم تقييمها سنوياً، وعند الحديث عن وكالات التصنيف الائتماني في الكونجرس يتمسك المحامون بتعديل الدستور الاول الشهير، وكانت حجتهم انه عند تقييم امر ما بأعلى تقييم AAA، فهذا مجرد رأي رأيناه ولا يجب ان تعتمد عليه. "ومن ثم عندما يسألوا امام الكونجرس بعد الازمة عن رايهم في هذه الرهون اصبحت آرائهم "انها لا تمثل القيمة السوقية للمستندات، ولا مصداقية اسعارها ومناسبتها كاستثمارات" وكالعادة عندما يتم انشاء اي نظام في الاسواق المالية يكون هذا النظام قنبلة موقوته، حيث ان (AIG) وهي اكبر شركات التأمين في العالم كانت تبيع كميات كبيرة من المشتقات المالية التي تدعى التبادل الائتماني الافتراضي (credit default swaps) ، بالنسبة الى المستثمرين الذين يملكون التزامات الدين المضمونة CDO عملت CDSكبوليصة تامين، المستثمر الذي يشتري (تبادل الائتمان الافتراضي credit default swap) يدفع لـAIG أقساط ربع سنوية، فاذا ما خسرت التزامات الدين المضمونة CDO فان شركة التامين AIG تعد بدفع الخسارة، ولكن خلافاً لشركات التأمين العادية في شركة AIG تستطيع الشركات المضاربة ان تقوم بشراء تبادل الائتمان الافتراضي من AIG. بمعنى انه في التأمين تستطيع فقط التأمين على شيء تملكه، لنقول مثلاً اني امتلك منزل، اذا فانا استطيع ان اؤمن على هذا المنزل مرة واحدة ولكن عالم المشتقات المالية يولد الامكانية لأي كان من التأمين على هذا المنزل ،وبالتأكيد أي شخص اخر يستطيع ان يأمنه، بمعنى انه بامكان 50 شخص اخرون مثلاً التأمين على منزلي، اذا ماذا سيحدث اذا احترق المنزل؟ عدد الخسائر في النظام تصبح كبيرة نسبياً، وبما ان تبادل الائتمان الافتراضي لا تشرف عليه الحكومة فلم تقم AIG بوضع أي مبلغ احتياطي لتغطية الخسائر المحتملة بل على العكس قامت AIG بمكافئة موظفيها بعمولات ضخمة بمجرد توقيع تلك العقود، ولكن اذا ما ساء وضع التزامات الدين المضمونة CDO مالياً فستكون AIG في مشكلة. بمعنى ان الصيارفة يجنون المال بالمخاطرة في الوقت المناسب حيث ينتج ذلك ارباح وعوائد قصيرة المدى ومع ان هذه الارباح هائلة بشكل مروع الا ان هذا ليس كل ما يجنوه من ذلك بل انهم يجنون عمولات ايضاً وهذا سيؤدي الى افلاس المؤسسة مع مرور الوقت وهذا سيفسد نظام التعويضات والتامينات تماماً فالتامين عملية مثيرة للشفقة كما شرحنا ذلك سابقاً. على سبيل المثال قام قسم تمويل المنتجات AIG في لندن باصدار ما قيمته 500 مليار دولار من CDS خلال الفقاعة, والكثير منها تم اصدارها من اجل (التزام تأمين القروض CDO) المدعوم من (الاقتراض عالي المخاطر subprime) العقاري حيث ان وكالات التقييم و التي يتم رشوتها من البنوك الاستثمارية، لم يكن عليها أي مسئولية في حالة اذا كانت تقديراتهم لالتزامات الدين المضمونة CDO ثبت خطائها ولم تكن لتصبح في المشنقة ولم يكن هناك قيود او ما شابه، ولم يعد المقرضين يهتمون بقدرة المقترض على السداد، ومن ثم فقد بدأوا بمنح قروض أخطر، وكذلك البنوك الاستثمارية لم تعد تهتم، فكلما باعوا التزامات دين مضمونه CDO اكثر كلما زادت ارباحهم، بمعنى ان كل العاملين في النظام من القاع حتى القمة لم يبالوا بجودة الرهن، واهتموا فقط بمضاعفة قيمة الرهون والحصول على عمولة من ذلك، و لذا فقد كان هناك ضوء اخضر، وكل ما عليك فعله هو ان تضخ المزيد والمزيد من القروض حتى ينهار النظام ويستفيد مخترعوا هذا النظام برمته من ذلك ثروات لا حصر لها دوان ان ينتجوا اي شيء بتاتاً فبين عامي 2000م و2003م عدد القروض العقارية تضاعف اربع مرات، يقول الن سلوان رئيس تحرير مجلة فورتشن "ان احد اصدقائه والذي كانت له اتصال بشركة لها حضور قوي في المنظومة المالية قال له "حسناً لقد حان الوقت لتتعلم اكثر عن الرهون العقارية عالية المخاطر" وبالتالي فقد عقد صديقه جلسة بين زميل له وبين الن وقد انفعل جداً صديقه التقني الذي عمل هذه التجربة وهرع الى كمبيوتره واخرج المعلومات منه في ثواني حيث كانت اوراق جولدمان المالية كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، في المتوسط اقترض المقترضون الجدد وهم العدد الاصغر – بمعنى الذين لم يرهنوا منزل مقابل منزل اخر لكي يتم تاميم البيتين لاحقاً – ما قيمته 99.3 من قيمة المنزل مما يعني انهم لا يملكون ايه اموال في هذه المنازل فاذا حدثت أي مشكله فسوف ينسحبون ويتركوا الرهن بعد ان دفعوا اقساطاً منه ويستحوذ عليها الصيارفة ولا يعيدوها لمن اقرض المال لان سلسلة التوريق قد عزلتهم تماماً ولن يوافق احد على مثل هذا القرض طبعاً والا لكان مجنوناً ولكن بوسيلة ما تم قبول 8000 رهن وفي نهاية هذه العمليات في جولدمان ساكس ووكالات التقييم حصل ثلثي هذه القروض على تقدير AAA مما يعني انها آمنه مثل السندات الحكومية انه جنون كامل. وتحت قوة تأثير التصنيف العالي الوهمي لهذه القروض السامة باعت قولدمان ساكس وحدها من هذه الـ CDO السامة بما لا يقل عن 3.1 مليار دولار في النصف الاول من

عام 2006م حينما كان هنري بولسون هو المدير التنفيذي لجولدمان ساكس (صاحب اعلى مرتب في وول ستريت) والذي كان وزير المالية في الازمة العالمية.

القروض عالية المخاطر

ان نظام التوريق خلق ما يسمى بقروض عالية المخاطر وكان هناك زيادة ضخمة في بداية القرن الواحد والعشرين في الاقتراض عالي المخاطر والذي يطلق عليه اسم (subprime) ومن اجل تسهيل شروط الاقراض عجت المناطق بشركات القروض السكنية والتي اخذت بتقديم العروض المغرية جداً، وكانت تترتب على المقترضين ديوناً متراكمة لذلك اطلق على القروض الممنوحة اسم القروض غير الأمنه قروض نينجا اي التي تقدم للشخص الذي لا مدخول له وعاطل عن العمل ولا ممتلكات لديه وفي حين كانت اخر مره مرت بها الولايات المتحدة بفقاعة اسكان وتشييد مباني كانت في اواخر الثمانينات صنفت كأكبر سرقه في التاريخ والتي تضائل امامها الكساد العظيم من ناحية المؤشرات الا انه في تلك المرة كان ارتفاع اسعار المنازل ضئيل، وادى ذلك الى ركود حاد نسبياً، الا انه منذ عام 1996م حتى عام 2006م تضاعفت اسعار المنازل فعلياً ولا يستغرب ان قولدمان ساكس وبير ستيرنز و ليمان براذرز وميريل لينش كانوا كلهم متورطين باعمق المستويات في جريمة اشتراكهم في الاقتراض عالي المخاطر "subprime lendig" التي اخترعوها حيث ارتفع التمويل من 30 مليار سنوياً الى لأكثر من 600 مليار دولار سنوياً في مدة لا تزيد عن عشر سنوات فقد فضلت بنوك الاستثمار هذى الاقتراض عالي المخاطر (subprime loans) لأن عائداتها أعلى، وادى هذا الى زيادة عاصفة من التسليف الجشع والمدمر. وبالتالي تم وضع المقترضين بلا داعي في وضع الاقتراض عالي المخاطر وكثير من القروض تم اعطائها لناس يعلم الجميع بانه من المستحيل ان يتمكنوا من ارجاع تلك القروض، فكل الحوافز التي منحتها لهم المؤسسة المالية المقدمة لسماسرة الرهن العقاري بنيت على اساس بيع اكثر المنتجات ربحاً والتي كانت قروض تستفيد من الضعيف لصالح الاسواق المالية، فالبنوك تجني ارباحاً اكثر اذا وضعتك في قرض عالي المخاطر وهذا هو المكان الذي سيضعونك فيه و فجأة تدفقت مئات من مليارات الدولارات سنوياً من خلال سلسلة التوريق، حيث انه كان باستطاعة أي شخص الاقتراض، و ارتفعت عمليات بيع المنازل واسعارها بسرعة صاروخية، وكانت النتيجة اكبر فقاعة مالية في التاريخ، ويبدو ان الصيارفة يملكون فقاعه اكبر منها لنا في خلال السنين القادمة، و حينها سنقول ثاني اكبر فقاعه مالية بعد ان كانت الاولى وسيرجع الكساد العظيم الى المرتبة الثالثة وهكذا فالاقتصاد يخبرنا بان الحافز لتنفيذ عمليات اجرام اوسع لا زال موجود. قد يعتقد البعض ان القروض والمشتقات ضرورة و الحقيقة التي يعرفها السياسيين والاقتصاديين جميعاً هي ان هذه المشتقات ليست ضرورة باي صورة من الصور، وحتى مع وجودها يمكن تقليل مخاطرها بمعنى انه كان من الممكن ايجاد منتجات للمشتقات المالية بمخاطر اقل نسبياً ولكن الصيارفة لم يحاولوا عمل تلك التي تحمل القدرة على تقليل المخاطر نسبياً، وحيث توجد حدود للأخطار التي يمكن قبولها في نظر العالم اليوم وهلم جرا، الا انهم لم يفعلوا ذلك في حيث انه كان لزاما عليهم فعله كما يعتقد المثاليين فطبيعة الأسواق المالية الخاصة تريك الخطاء صواب، كما انهم لن يجنوا الكثير من الاموال الا بوضع العالم كله في مخاطر اكثر، وبما ان الارباح تساوي المخاطر مضروباً في الكفاءة مضروباً في رأس المال كما قلنا سابقاً فقد وضعوا العالم كله في مخاطر مبالغ فيها ليجنوا ارباح هذه المخاطر لهم شخصياً. ولم يكن التصنيف الائتماني هو البدلة الوحيدة فقط التي تم الباسها لعملية الاحتيال هذه ولكن كان ايضاً هناك بدله اخرى يراها من لا يعرف نظام المخاطرة انها بدلة حقيقية وهي الترويج لهذا المشروع بكلام مثل "الملكية للعقارات حقيقية، يمكنك ان ترى اصولها، وباستطاعتك ان تعيش في ممتلكاتك، وبإمكانك تأجير ممتلكاتك" وسيستمروا في قول مثل هذا الكلام حتى يتمكنوا منك ومن ثم تصبح الاصول فقاعة وانت واقف اعلاها وعندما تنفجر الفقاعة تسقط وحيداً او يسقط العالم اجمع باستثناء الصيارفة الذين سيتم دفعهم للاعلى وليس هذا اسواء مافي الامر ولكن هناك فئة مالكي بيوتهم القدامى وهم المتضرر الاكبر فقد تم اللجوء الى اقناع الناس برهن بيت مقابل بيت اخر والسبب في ذلك هو انهم سوف يتمكنوا من ان يسيطروا على العقارات الاصلية وهي الكارثة الاكبر وسيضطر الناس الى استدانة المال لكي يشتروا بعض الممتلكات الباهظة في مقابل تلك البيوت التي رهنوها الا ان اغرائهم ليراهنوا في غير سوق العقارات تعتبر مجازفة كبيرة للاسواق المالية، وكان المفتاح الذي استخدمته الاسواق المالية لتبرير عملية الاحتيال هذه اي خارج نظرية المخاطرة هو تحقيق التوازن المناسب بين الدخل والدين، بحيث ان ما تحصل عليه من دخل يجب ان تعطية للأسواق المالية فقط و حقيقة الامر هي ان ملكية المنزل ليست ضمان لك بل لصاحب الدين.

في 2004 كان الـ FBI – والذي كان الهدف من ضرب برجي التجارة العالمي هو تغيير 500 مدير من مدراء الاف بي اي فيه من اعلى المناصب كانوا على دراية كامله بكل ما يجري في الاسواق المالية وانرون واسواق الانترنت حيث ان هذه المعلومات قد تودي باكبر الشخصيات ويصل الى اعلى المستويات في الاحتياطي الفيدرالي ورموز الصيارفة في الدولة الى جانب سبب اخر رئيسي وهو اعادة تجارة الافيون التي كانت تمارسها الاسواق

المالية في افغانستان كما كانت تمارسها في كل العصور على مستوى العالم وهذه التجارة قامت طالبان بمنعها عام 2000م والتي تمثل اكثر من 90% من تجارة الافيون في العالم وقد رجعت تجارة الافيون عندما سيطرت القوات العسكرية للصيرفي جورج بوش على افغانستان – ومع ذلك فقد حذر الـFBI من تفشي وباء الرهون المغشوشة، وابلغوا عن تثمينات مضخمة للقروض ذات مستندات مزيفه وانشطة احتياليه اخرى، في 2005م قام روجام راجان كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، بالتحذير من الحوافز الخطيرة التي يمكن ان تؤدي الى أزمة، و قدم تقرير في الندوة السنوية بقاعة جاكسون (وهو صفوة مؤتمرات المصارف). كان عنوان البحث "هل التطورات المالية تجعل العالم اكثر خطورة" وكانت نتيجة التقرير... نعم، لقد ركز تقرير راجان على هيكل الحوافز الذي ينتج عنه عمولات ضخمة ، بناء على الأرباح قصيرة الأجل، ولكنها لم تفرض أي عقوبات على الخسائر الناتجة اللاحقة حيث قال راجان "ان هذه الحوافز شجعت المصرفيين لتحمل المخاطر والتي ستؤدي في النهاية الى تدمير المنظومة المالية بأكملها. انه من السهل جداً تحسين الاداء باتخاذ خطوات اكثر خطورة، ولكن ما تحتاج لتقوم به هو التعويض للأداء حيث المخاطر معدله". لقد ضربهم راجان في مقتل، حيث ان ما قاله بالتحديد هو "ما أخبرتمونا به هو انهم انكم وجدتم وسيلة للحصول على ارباح اكثر بمخاطر اقل، ولكنني اخبركم انكم وجدتم اسلوب للحصول على ارباح اكثر بمخاطر اكثر، وهناك اختلاف كبير" ولان راجان وضع يده على المشكلة فبطبيعة الحال اتهمة سمرز بانه يحطم النظام. في فبراير 2006 اصبح بن بيرنانكي رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي، وهي اعلى سنه حدث فيها الاقتراض عالي المخاطر subprime lending وبالرغم من التحذيرات العديدة لم يفعل بن بيرنانكي ولا هيئة الاحتياطي الفيدرالي أي شيء، عندما اجتمع روبرت جنايزدا مع بن بيرنانكي وهيئة الاحتياطي الفيدرالي ثلاث مرات بعد ان اصبح بن بيرنانكي الرئيس، ولم يشر برنانكي الى انه قد تكون هناك مشكله حتى وان على الحكومة ان تبحث فيها الا في المرة الاخيرة في 2009م اي بعد الازمة العالمية بأكثر من عام. ومن ثم جاء تحذير نوريل روبيني في 2006م، وبعدها مقالات الن سلون في مجلة فورتشن واشنطن بوست في 2007، وتحذيرات صندوق النقد الدولي المتكررة، في مايو 2007 قام (بيل اكمان) مدير لجنة التجارة في السلع بأسعار مستقبلية (hedge fund) بتعميم منشور عنوانه (من الذي يمسك بالحقيبة ؟) حيث وصف هذا المنشور كيف ستنفجر الفقاعة ،وفي اوائل 2008م نشر تشاليز موريس كتابه عن الأزمة وشيكة الحدوث باسم "ذوبان اثنين تريليون دولار (الائتمان الميسر والمقامرة الواسعة النطاق وانهيار الاعتمادات العظيم)" كما تسربت قبل أزمة 2008 من الاسواق مقالات لكاتب كان يدعى فتى المدينة في الاسواق المالية البريطانية ومن ثم قام بتأليف كتاب اسماه فتى المدينة، كتاب فتى المدينة يقول ان الاسواق المالية شملت ما اعتبره الكاتب تصرفات شائنة وجرمية واسعة الانتشار في القطاع المالي في لندن، قال ان التجار كانوا يتأمرون لنشر شائعات كاذبة عن سبق اصرار عن شركة ما وذلك لرفع او خفض اسعار الاسهم فيها وكان ذلك يرتكز على الرهانات التي كانوا يضعونها, كما قال ان التجار كانوا يومياً يمررون لبعضهم البعض معلومات سرية على نحو غير قانوني بهدف تحقيق ارباح غير قانونية.

الازمة

الكيمياء المالية كانت بالفعل نموذج لتجارة احتيال رابحة ما دامت نسبة الفوائد منخفضة حيث يعتقد المواطنين بانهم بامكانهم ان يحتفظوا بوظائفهم وفي نفس الوقت تستمر اسعار العقارات في الارتفاع ولكن الحقيقية ان ديترويت على سبيل المثال لم تشهد أيا من هذا ففي عام 2006 فقط طرح مانحو القروض غير الامنه قرابة مليار دولار في ارجاء المدينة حيث كانت اسعار المنازل في هبوط وكانت نسبة البطالة ونسبه الفائدة على قروض الاسكان في ارتفاع وكانت ديترويت هي السباقة لتتبعها مدن اخرى في وقت قريب و عندما بداءت صفقات القرض غير الامنه بالتراجع في اوائل صيف 2007 توالت الهزات مستهدفة الاسواق العالمية وقضت على اموال المغفلين المتعاملين مع الشركات الاستثمارية المتخصصه في عمليات التحوط وهم عدد مهول وبالتالي تأميم او بيع مصارف الاستثمارات المهمة والتي هي عبارة عن كمية مهولة من اموال العامة ومكبدة بعض الناجين من المودعين مئات المليارات من الدولارات، تعاونت شركة فاني ماي التي كانت وراء الاصلاحات الجديده في سوق التمويل العقاري مع اخيها الاصغر فريدي ماك ووضعوا ايديهم على حوالي نصف القروض السكنية الامريكيه، ولذلك تم تأميمها في 2008م لتجنب انهيار سوق القروض العقاريه انهياراً تاماً ومره اخرى اضطررنا للتأميم ولجعل الاسواق المالية قطاع حكومي، تلاشت الاسماء التي كانت قد انتشرت في وولستريت مثل بيرسترينز و وليمن برذرز وميرولينتش، وانتشرت هذه الازمة في كل انحاء العالم فمثلاً كانت اربع بلديات نرويجية قد استثمرت ضرائب المواطنين في سندات مدعومة من الدرجة الثانية، اما اليوم فان استثماراتها بالكاد تبلغ 15% مما دفعوه، أي ان خسارة اربع بلدات فقط بلغت 100 مليون دولار التي ذهبت الى جيوب اسياد المال في دعوه مجانية. في العالم الناطق باللغة الانجليزية يميل الناس بالاعتقاد بأن الملكية هي الرهان المضمون فان الطريقة الاسهل لجني المال هي الخوض في سوق العقارات ومن الغباء ان تستثمر اموالك في غير ذلك وقبل ان نتحدث عن صحة هذه النظرية الا ان

الاسواق المالية تعرف ذلك تمام المعرفة وبذلك تعرف كيف تستخرج الاموال من الجميع وهذا الكلام قد يكون سليم جداً ليس من حيث البيع والشراء فقط بل ايضاً من حيث الايجارات حيث ستظل في ارتفاع جنوني اذا لم يتم ادخال عنصر المخاطرة او الزكاة على العقارات وايجارات المنازل بنسبة عشرة بالمائة من متوسط الايجارات في المنطقة فرضاً كما وضحنا ذلك سابقاً تراجعت اسعار العقارات في الازمة العالمية وهي حالة مؤقته من التشجيع على التملك سيخلق جمهوراً من المناصرين للرأسمالية وهذا ما يظهر الرأسمالية بطريقة مغلوطة وذلك بسبب اللجوء الى اقناع الناس برهن بيت مقابل بيت اخر وسيضطر الناس الى استدانة المال لكي يشتروا بعض الممتلكات الباهظة الا ان اغرائهم ليراهنوا في غير سوق العقارات مجازفة كبيرة، وكان المفتاح الذي استخدمته الاسواق المالية لتبرير عملية الاحتيال هذه اي خارج نظرية المخاطرة هو تحقيق التوازن المناسب بين الدخل والدين، بحيث ان ما تحصل عليه من دخل يجب ان تعطية للأسواق المالية فقط و حقيقة الامر هي ان ملكية المنزل ليست ضمان لك بل لصاحب الدين فالاستثمار الاكثر امناً هو ذلك الناتج من الدخل فوفقاً لتجربة الدكتور بيكنقهام في اربعينيات القرن التاسع عشر ووفقاً لما يعيشه مالكو ديترويت الان ووفقاً لما سيحصل مع مواطني ايرس لذلك من غير المفروض على كل مقاول في العالم النامي ان يرهن منزله كي لا نقع في التمييز وذلك يثبت ان الاستملاك ليس الحل الامثل لبناء مجتمع ثري اذا كان يجب على مالك العقار القيام برهن عقاره اما اذا لم يكن ليرهن عقاره فان الاستملاك حل امثل لبناء مجتمع مكتفي.

في عام 2007 نشر ألان سولان مقاله عن CEO التي صدرت خلال الاشهر الاخيرة من عمل بولسون كمدير تنفيذي " لقد صدرت هذه الفقرة في 2007م" بيت النفاية، اغلاق اتفاق واحد يدل كيف لهذه الرهون العقارية ذات القروض عالية المخاطر سيئة" وكان قد سبق التخلف عن دفع ثلث الرهون (خاسرة 200 مليار لألاف العائلات التي يتم نزع ملكية منازلها) وقد كان ذلك ما يحدث لمعظم هذه الرهون. احدى المجموعات التي اشترت هذه السندات عديمة القيمة كانت هيئة التأمينات الاجتماعية للمتقاعدين في المسيسيبي والتي كانت توفر معاشات شهرية لأكثر من 80 الف متقاعد، لقد فقدوا ملايين الدولارات، وهاهم الان يحاكمون قولدمان ساكس، متوسط المعاش السنوي للمتقاعدين في هيئة المسيسبي 18750 دولار، اما متوسط الراتب الشهري لموظفي جولدمان ساكس 600 الف دولار.

في اواخر 2006 اتخذ قولدمان ساكس خطوات اكثر خطورة، فلم يبع فقط CDO " التزامات الدين المضمونة" السامة فقط، ولكن لقد بداء في المراهنة بها في نفس الوقت، وكان قولد مان ساكس يقول للعملاء بان هذه الاستثمارات هي استثمارات عالية الجودة، وبقيامها بشراء عقود "تبادل الائتمان الافتراضي credit default swaps"من AIG استطاعت جولدمان ساكس المراهنة بـ CDO التي لا تمتلكها، لتقبض عند خسارة هذه CDO (عمليات بيع قصيرة الاجل التي جعلت ساروس ثري بشكل لا يصدق). لقد اشترى قولدمان ساكس على الاقل ما قيمته 22 مليار دولار من CDS (قروض قصيرة الاجل) من AIG لقد كان المبلغ ضخماً جداً لدرجه حتى انه جولدمان ساكس لاحظ ان AIG نفسها قد تفلس، لذلك انفقوا 150 مليون دولار، لتأمين انفسهم ضد انهيار AIG المحتمل، وفي عام 2007 تمادت جولدمان ساكس اكثر ، حيث انهم بدأوا في بيع CDO مصممه خصيصاً من أجل (انه كلما خسر عملائهم اكثر) كلما ازدادت ارباح جولدمان ساكس ويعتقد الاقتصاديين ان هذه حالة خاصة في قولد مان ساكس في تلك اللحظة الراهنة ولا يعرفون بان هذه هي الطريقة الوحيدة التي تعمل بها كل الاسواق المالية في العالم باجمعه. جون بولسون مدير لجنة التجارة والسلع بأسعار مستقبلية (hedge fund) ربح 12 مليار بالمراهنة على خسارة الرهونات، وعندما لم يجد جون بولسون أي سندات رهونات (قروض قصيرة الاجل) ليراهن على خساراتها، عمل مع غولدمان ساكس وبنك دويتش، لخلق المزيد من هذه المستندات، ايضاً شركة مورجان استانلي كانت تبيع سندات رهونات وهي تراهن (تضارب) على خسارتها، ولقد قامت هيئة متقاعدي الحكومة بفيرجين ايلاند برفع قضية عليها بتهمة الغش والتضليل، زاعمة ان مورجان استانلي تعلم ان (قروض الديون المضمونة CDO) كانت نفاية، بالرغم من تقييمها بالفئة AAA، راهنت مورجان استانلي على انهم سيخسرون، وبعد عام كانت (مورجان ستانلي) قد كسبت مئات الملايين من الدولارات، بينما المستثمرون خسروا كل اموالهم تقريباً، ولم يكن جولدمان ساكس وجون بولسون ومورجان ستانلي وحدهم (لجنة التجارة في السلع بأسعار مستقبليه the hedge funds tricadia and magntar) ربحت مليارات من المراهنة على خسارة هذه الـ CDO والتي صممها كلاً من ميرل لينش وجي بي مورجان وليمان براذرز وهذه الـCDO بيعت للعملاء على انها استثمارات آمنة. بحلول 2008م ارتفعت رهون المنازل بسرعة الصاروخ وانهارت سلسلة التوريق، لم يعد بامكان المقرضين ان يحصلوا على قروضهم من البنوك الاستثمارية، فساءت حالة الاسواق وافلس العديد من المقرضين، فانهار سوق CDO تاركاً وراءه عملاء بنوك الاستثمار بقروض تقدر بمئات المليارات من الدولارات و الـ CD التي ضاعت قيمتها. لم تقم جمعية تنظيم بيع السندات العمومية (اس أي سي) بأي تحقيق جاد عن البنوك الاستثمارية خلال فترة الفقاعة "حيث انهم قد

فصلوا الكثير من الموظفين وقاموا بتقليص العدد بشكل متعمد" خلال الفقاعة كانت البنوك الاستثمارية تقترض بكثافة من اجل شراء قروض اكثر وخلق المزيد من التزامات الدين المضمونة CDO النسبة بين النقود المقترضة وبين نقود البنوك الاصلية سميت معدل الفاعلية او معدل الفائدة الميكانيكية او الرافعة المالية "leverage" كلما زادت قروض البنوك كلما ارتفعت الفاعلية او الفائدة الميكانيكية او الرافعة المالية. في 28ابريل 2008م اجتمعت لجنة الاوراق المالية البورصة SEC للبحث في رفع حدود الفاعلية او ميكانيكية الفائدة او الرافعة المالية لبنوك الاستثمار لقد رفعت بنوك الاستثمار نسبة الفاعلية الى مستوى 33:1 والذي يعني ان انخفاض نسبة 3% فقط في قيمة الاصول ستتسبب في افلاسهم نظرياً بمعنى ان درجة المخاطر في النظام المالي تصبح مرعبة للغاية اكثر واكثر، فاذا حدث أي شيء خاطئ، ستكون هناك فوضى كبيرة، في الحقيقة هذه هي المؤسسات التي تقوم بمعظم أنشطة المشتقات المالية في الولايات المتحدة. لم يقم ليمان ولا الحكومة الفيدرالية بعمل أي تخطيط لمواجهة الافلاس والسر يكمن في ان عمل الاسواق المالية عند صنع الازمة ليس مواجهتها وانما الاستفادة من الافلاسات لجني المال، لذلك من المضحك انهم قالوا انه لتهدئة السوق يجب ان يعلن ليمان افلاسه. وفي نفس الوقت اجبر بولسون وجيثنير شركة ايه أي جي على ان تتنازل عن حقها في مقاضاة قولدمان ساكس والبنوك الاخرى بتهمة الغش بعد كفالتها بينما ارتفعت البطالة في امريكا و اوروبا الى 10% وتزايدت سرعة انتشار الركود في العالم، وصلت عمليات طرد الناس الى الشوارع من بيوتهم الوحيدة الى 6 مليون عملية في بداية 2010م مع توقع ان يطرد 9 ملايين اخرين الى الشوارع والتي قلنا في نظام المخاطرة ان واجب الدولة يكمن في اغلاق باب المخاطرة فيها.

خسائر الصيارفة

الرجال الذين دمروا شركاتهم ودفعوا بالعالم الى الكارثة تركوا الحطام ورائهم ومعهم كامل ثرواتهم، فاذا كنت تربح زيادة سنوية 2مليون دولار ومن ثم تصبح 100 مليون دولار في السنة في مقابل ان تضع مؤسستك المالية في خطر وسيدفع شخص اخر التكاليف وانت لن تدفع شيء، اذا كانت هذه هي الحالة وسألك احدهم "هل ستراهن على ذلك؟" كل الصيارفة و موظفي وول ستريت سيقولون نعم ساراهن على ذلك طبعا وهذه هي الاسواق المالية باختصار شديد ولا يهمهم كم سيبذلون في سبيل ذلك مقابل افساد الحكومات لان الاموال ليست اموالهم في المقام الاول وفساد الحكومات هي مصلحة الاسواق المالية بالتأكيد. استانا ونيل المدير التنفيذي لبنك ميرل لينش قبض 90 مليون دولار خلال 2006 و 2007م فقط بعد ان قاد مؤسسته الى الهاوية، وكالعادة سمح مجلس الادارة لميريل لينش بالاستقالة وقد جمع 161 مليون دولار مكافئات نهاية الخدمة. ليمان براذرز والذين كانوا على قمة الضامنين وهم اكثر من منح هذه قروض في الاقتراض عالي المخاطر (subprime lending) رئيسه التنفيذي "ريتشارد فولد" حصل على 485 مليون دولار؛ اكبر ثلاثة مديرين في ليمان براذرز كسبوا ما يزيد عن مليار بين عام 2000م و2007م وعندما افلس البنك كانوا قد خططوا بإحكام لإفلاسها مع تمكنهم من الحفاظ على كل اموالهم التي جنوها اساساً عبر افلاس مؤسستهم للاستحواذ على اموال الناس. ضاعف بنك فاني ماي ارباحه بما يزيد على 10 مليار دولار بين عامي 2003 و 2008م مائة واربعين منها جاءت من بيع اسهم كنتري وايد بأقل من سعرها خلال 12 شهر سابقه لانهيار الشركة. كل من وكالات التقييم الثلاثة، موديز واس او بي و فيتش، ربحوا مليارات الدولارات بإعطاء اعلى تقييم لسندات عالية المخاطر ، فقد تمكنت مودي من زيادة ارباحها اربع مرات بين 2000م و2007م. اما الموظفين في AIG فقد جنوا 3.5 مليار دولار بين 2000م و2007م اما جوزيف كاسانو (رئيس AIG) فقد كانت ارباحه الشخصيه هي 315 مليون دولار مع علمة الكامل بان مؤسسته ستفلس ففي عام 2007 أطلق مراجعي شركة AIG تحذير، احدهم كان جوزيف سانت دينيس والذي استقال محتجاً، بعد ما منعه كسانو من التحقيق في حسابات AIG مرات متكررة بمعنى انه لم يحصل على أي عمولة. عندما تمت كفالة أيه أي جي فان البنوك – ملاك القروض قصيرة الاجل CDS الخاصة بها – وابرزهم كان جولدمان ساكس تم الدفع لهم 61 مليار دولار في اليوم التالي وارغم بولسون وبيرنانكي وتيم جيثنير شركة ايه أي جي على دفع 100 سنت على كل دولار بدلا من المفاوضة على أسعار اقل، وفي نهاية المطاف كانت تكلفة انقاذ ايه أي جي 150 مليار دولار من جيوب دافعي الضرائب. وكعادة الاسواق المالية حصل في وول ستريت ان ارتفعت العمولات والمكافأة النقدية السنوية بجنون لمدراء البنوك في وول ستريت حيث ان التجار والمديرين التنفيذيين ارتفع ثرائهم بشكل فاحش من خلال الفقاعة ففقاعة الاسكان والائتمان هذه كانت تعود عليهم بمئات المليارات من الارباح، فمثلاً مؤسسة كنتري وايد المالية وهي اكبر مقرض لقروض "subprime" العالي المخاطر، اصدرت ما يساوي 97 مليار دولار من القروض، وقد حصلت على ارباح تزيد على 11 مليار دولار كنتيجة لذلك. في 2009م عندما تعدت البطالة اعلى رقم قياسي منذ 17 سنة، دفعت مورجان أستانلي لموظفيه ما يزيد على 14 مليار دولار، ودفع قولدمان ساكس ما يزيد عن 16 مليار دولار، وفي 2010 كانت المكافئات أعلى. في الشركات خارج المنظومة المالية مجلس الادارة يحمل المسؤولية

بصفه مطلقه عندما يفشل عمل لان مجلس الادارة هو المسؤول عن تعيين واقالة المدير التنفيذي والاشراف على القرارات الاستراتيجية الكبيرة، لكن المشكلة المضحكة في تكوين مجلس الادارة في المنظومات المالية، هي طريقة انتخاب المجلس، فالمجلس في اغلب الاوقات يتم انتقاء افراده بواسطة المدير التنفيذي لأنه لا توجد بضاعه والات ومواد خام وعمال وراس مال ملموس واي شيء، لا شيء ولكن توجد اموال الناس تحت تصرف المدراء التنفيذيين ليقوموا بشراء مجلس الادارة من خلال اعذار مثل التسهيلات الائتمانية بين البنوك وبذلك يتمكن المهندسين الماليين من هندسة اروع عمليات الاحتيال في التاريخ لماذا يجب ان ندفع للمهندس الاقتصادي 100 ضعف اكثر من المهندس الحقيقي؟ المهندس الحقيقي يبني جسور، اما المهندس الاقتصادي يبني احلام، وعندما نكتشف ان هذه الاحلام كانت كوابيس، يدفع الثمن اناس اخرين، للمرة الوحيدة و لمده عقود كان النظام المالي الامريكي مستقر وآمن اذا استثنينا تركز الثروة ولكن تغير شيء، استطاعت ادارات المنظومة المالية ان تتخلص من القيود مرة اخرى كما فعلت ذلك مئات المرات سابقاً وكما ستفعل ذلك مراراً وبالتالي وافسدت النظام السياسي وجرت العالم الى ازمات اقتصادية متتالية وبتكلفه هائلة تفادينا الكارثة، ونحن نتعافى الان، ولكن الرجال والمنظومة التي تسببت في الازمة سيظلون في مراكز القوه الذي يمنحهم عدم تطبيق نظام المخاطرة وهذا يجب ان يتغير، سوف يقولون انهم لن يفعلوا ذلك مره اخرى ولكننا لا نحتاجهم في المقام الاول لانهم لا يخدمون احداً باي شيء سوا انفسهم بعكس الاسواق الحقيقية التي تخدمنا وبشراسة ايضاً في سعيها لمصالحها الخاصة ،سوف ينفقون المليارات لمحاربة أي محاولة للإصلاح وسينجحون ،لن يكون سهلا محاربتهم ،ولكن هناك اشياء تستحق القتال من اجلها مثل اصلاح النظام المالي برمته فاتباع الصيارفة قادنا الى نتيجة ان العالم كله اصبح مدين كل الحكومات مدينة و كل الاشخاص مدينين ولكن كيف يمكن ان يكونوا كلهم مديونين ولمن هم مديونين!! بالطبع مديونين لعصابة المصارفة الذين اخترعوا النظام برمته.

مالذي تقوله الصحف عن الاسواق المالية

هذه بعض العناوين التي تجدها في الصحف بشكل مستمر حال حديثها عن الأسواق المالية:

" مؤسسات وولستريت تستعد لدفع مليار كغرامات"

" سيتي بنك تسجل نفسها كجزء من الطلب المكسيكي" ويقصد بها مخدرات

" تفكير نهب البنوك : كيف ساعدت البنوك انرون على الخداع "

"تقول الوكالات هناك اتفاق اخر بين انرون وميرل يتم التحقيق فيه"

"البحث في دور مجموعة سيتي قروب المالية في اتفاق انرون"

"شركة التامين أي أي جي تتلقى استدعائين من الولاية والاتحاد"

" بنكين ضخمين يدفعان 300 مليون لتسوية قضية انرون"

" الحاكم يستمع الى مصرفيي انرون"

"شركة التامين الامريكيه أي أي جي تعرض 1.6 مليار للتسوية مع الموظفين الحكوميين"

"ليمان ادعاء يقول انها وجدت تمارس اعمال احتيال"

ايضاً بعد ان رشا جي بي مورجان موظفين حكوميين "جي بي مورجان ينهي قضية رشوة الاباما"

وايضاً بعد ان قام بنك ريجز بغسيل اموال رئيس تشيلي اوجستو بينوشيه" بنك كرديت سويس "غسل اموال ايراد مخالفا لقرار الحكومة"

وكذلك غسيل الاموال الى هيئة الصناعات الجوية الايرانية لصنع صواريخ باليستيه و قد تم تغريم البنك 536 مليون دولار فعلاقة القطاعات المصرفية بإيران حميمة جداً في الخفاء منذ الثورة التي اطاحت بالشاة لتحقيق مصالح الصيارفة كما اطاح هو بمصدق لإسباب اقتصادية ايضاً تتعلق بالنفط.

"وول ستريت تستعد لدفع 1.5 مليار دولار غرامات منذ الغاء القيود (الرقابة الحكومية)"

"اكبر الشركات المالية في العالم تم القاء القبض عليهم في عمليات غسيل اموال واحتيال على العملاء، وتزوير كشوف حساباتهم مره بعد اخرى بعد اخرى"

اما بنك سيتي فقد ساعد في تسريب 100 مليون دولار من اموال المخدرات خارج المكسيك وعندما سئل رئيس بنك سيتي بانه هل طلبت منها انه ينبغي عليها فعل ذلك" تتلف أية وثائق متصلة بالحساب" واجاب رئيس البنك" كان ذلك في المراحل الاولى وقد قال ذلك مازحاً"

أمثلة على سيكولوجيا الصيارفة

سوف نذكر بعض اجابات الصيارفة والتي هي ناجمه عن ممارسة مهنة الصيرفة التي تشكل طريقة تفكيرهم.

احد المديرين السته في هيئة الاحتياطي الفيدرالي الذي يعمل مساعد لبيرنانكي الذي عينه الرئيس بوش عام 2006 كان فريدريك ميتشكين: سؤال لميتشكين في المقابله: هل اشتركت في الاجتماعات النصف السنوية هذه التي اشترك فيها روبرت جنايزدا جرينلينج مع هيئة الاحتياطي الفيدرالي؟

الجواب: نعم اشتركت، لقد كنت في اللجنة التي كانت معينة بلجنة جمعية شئون المستهلك

السؤال: لقد حذر بكل وضوح مما كان يحدث (يقصد جريلينج) وجاء الى هيئة الاحتياطي الفيدرالي بمستندات قروض من النوع الذي يتم عمله بصفة متكررة، ولقد تم الإنصات إليه بأدب ولم يتم اتخاذ أي اجراء!

الجواب: في الحقيقة مهما كانت المعلومات التي قدمها فانا غير متأكدا تماما، لكن لأكون صادقاً معك انا لا استطيع تذكر هذه المناقشة، ولكن بالطبع كانت هناك بعض المستجدات تظهر في الافق، ولكن السؤال هو الى أي مدى هي مؤثرة؟

السؤال: لماذا لما تحاولوا البحث؟

الجواب: اظن ان البعض بحثوا، لدينا فريق مجموعة كاملة تبحث في هذا الامر

سؤال او مقاطعه: عفواً لا يمكن ان تكون جاداً، لو انك بحثت، كنت ستجد اشياء!

الجواب : من السهل جداً قول هذا، وان تقول انك باستطاعتك ان تعرف الامر.

عندما شهد المدير التنفيذي لبنك جولدمان ساكس امام الكونجرس كان السؤال الذي تم توجيهه له: لقد بعت ما قيمته ستمائة مليون دولار من الاوراق المالية لـ"تمبر ولف" من هذه السندات الاحتيالية من هذه العملية، ولكن قبل البيع كان كل فريق التسويق لديكم يخبرون بعضهم بالتالي "عملية التيمبر وولف هذه حقيرة "

فقاطع: كان هذا بريد الكتروني وصل في اواخر يونيو

ومن ثم اكملوا له السؤال: حسناً لقد روجت للتمبر وولف بعد التنفيذ، لقد بعث تمبر وولف بعد ذلك ايضاً اليس كذلك!!

مقاطعه: نعم لقد بعنا بعد ذلك

تكملة السؤال: البريد التالي كان 1 يوليو عام 2007م " يأمر ادارة المبيعات بأن تكون الأولوية للتمبر وولف" لقد كانت الاولوية لديكم هذه العملية العفنة اذا تعارضت مصالحك مع مصالح عميلك هل يكون من واجبك ان تكشف له ذلك؟ وان تخبره عن ما هو هذا التعارض ؟ هذا هو سؤالي ؟؟

الإجابة: يا سيدي الرئيس انني فقط احاول الفهم

السائل: لا... انك لا تفهم السؤال جيداً ولا اعتقد انك تريد الاجابة عليه.

سؤال آخر: هل تعتقد انه يجب عليك ان تتصرف في مصلحة زبائنك ؟؟

الجواب: حسناً سوف اكرر كما تعلمين ان واجبنا خدمة عملائنا بأن نريهم أسعار التحويلات كلما طلبوا ذلك

سؤال أخر: ما قولك في بيع اسهم يعلم زملائك أنها نفاية هل يضايقك ذلك ؟

الاجابة: اعتقد نظرياً سيضايقني، حسناً اذن لن يضايقني حقيقتاً، ولم اسمع أي شيء يجعلني اعتقد ان هنالك شيء قد حدث خطأ

متابعة السؤال: الا يوجد تعارض في ان تبيع شيئاً لعميل ثم تقرر ان تراهن على خسارة ما بعته ولا تخبر العميل بذلك! الا ترى أي مشكلة في ذلك ؟

الاجابة: في مجال التسويق فعل هذا الامر لا يمثل تعارض.

عندما تلاحظ اجابات المدير التنفيذي لقولد مان ساكس المحزن في الامر انه يقول الحقيقة وليس العكس فلا يوجد تعارض في الاسواق المالية بين الاخلاق الشائنة و سيل طبيعة سير العمل الرئيسي لان الاسواق الحقيقية كما قلنا سابقاً لا تنتج شيئاً فاذا الغينا كل الاسواق الحقيقية فان مقدار الثروة لن يزيد بتاتاً لذلك يبدو السؤال الموجه له كأنهم يقولون له لا تأخذ مجهود احد وهذا مستحيل فلن يربح شيئاً اذا حينها.

سؤال اخر: عندما سمعت موظفيك في هذه الرسائل الالكترونية يقولون "ماهذه العملية القمامة ؟" هل شعرت بأي شيء ؟

الاجابة: اظن انه من سؤ الحظ ان يكون ذلك في بريد الكتروني ومؤسف للغاية، اعتقد انه من شيء سيء ان يقول أي شخص يقول ذلك

سؤال اخر: هل تعلم ان منافسيك انغمسوا في نشاطات مماثلة؟

الجواب: نعم بالطبع الى مدى ابعد من المدى الذي وصلنا اليه بكثير في معظم الحالات.

بمعنى ان الاجابات في الاسواق الماليه لا تكون "بانهم اسفون على ما حصل" بل كانت اجاباتهم جميعاً بان الجميع يقوم بذلك، والسبب ان هذا هو طبيعة عملهم الأساسية، ولو لم تكن كذلك لما استطاعوا مره اخرى ان يتخلصوا من القيود بعد كارثه مثل الكساد العظيم في خلال 40 فقط فمهما حاولنا فان طبيعة التضخم في الاسواق الماليه لا يمكن تجنبها باي صوره من الصور.

وكما قلنا سابقاً اذا كنت تربح زيادة سنوية 2مليون دولار ومن ثم تصبح 10 مليون دولار في السنة فقط لوضعك مؤسستك المالية في خطر، وسيدفع شخص اخر التكاليف، وانت لن تدفع شيء، اذا كانت هذه هي الحالة بالتأكيد ستراهن على ذلك "معظم موظفي وول ستريت سيقولون نعم ساراهن على ذلك ايضاً، ولن يقتنع المصرفيين ابداً، فهم لا يستطيعوا ان يسيطروا على ما يريدون وما لا يريدون في وجود الطاقة التي يولدها تخزين كل اموال العالم لديهم وبالتالي لا يريدون ان يمتلكوا منزلاً واحداً، بل يريدون ان يمتلكوا كل المنازل، وبيت (للرسم) في بارك افينو، ويريدون طائراتهم الخاصة.

لنأخذ امثله ..

اولاً المدير التنفيذي لليمن براذرز ريتشارد فولد يمتلك منزل على المحيط ثمنة 40 مليون دولار ويمتلك منزل صيفي في صن فالي بإيداهو، ولديه هو وزوجته مجموعة لوحات فنيه ثمن كل واحده منها بمليون دولار بل ريتشارد فولد لم يظهر ابداً في العلن، وكان له هناك دائماً مستشارين فنون، بل لقد كان لديه مصعده الخاص ودائما لا يمكن الوصول اليه، حيث ان مصعده يبرمجه افضل التقنيين، حتى سائقه بعد ان يتصل به، يبقيه الامن منتظراً، حيث ان المدة الفعلية التي يمكن للناس ان تراه فيها هي ثانيتين او ثلاث ثوان بالكثير وعندما يدخل الى مصعده الخاص فان المصعد يذهب مباشرة الى الدور 31 الى مكتبه وكان يملك مجموعة من الطائرات النفاثة الخاصة بالشركة يقدر عددها بست طائرات بالإضافة الى البوينج 767 واظف الى ذلك هليكوبتر.

انك تتعامل مع شخصيات من الطراز الاول تصل الى مرتبة العبودية في عقليتها في التهرب من المخاطر، هذه الشخصيات تعرف كل شيء في العالم من اساليب الاحتيال، واصبحت المنظومة المالية في ظل الفراغ الذي يولده طبيعة الاسواق المالية لديهم في مسابقة تبول، بولي اكبر من بولك، ما ماثل هذا النوع من المسابقات بين كل المصرفيين فاذا كانت صفقات 15 مليار ليست كبيرة فلنجعلها بمائة وخمسين مليار دولار.

لنستمع الى جوناثان البريت وهو طبيب نفسي وعملائه من أعلى المستويات في وول ستريت حيث يقول "هذه التصرفات جزء من شخصيتهم وهذا يظهر في تصرفاتهم خارج فترات عملهم ومن الطبيعي جداً انهم عندما يتنزهون فانهم يذهبون الى بارات وحانات التعري وان يتناولون المخدرات وقد رأيت الكثير منهم يستخدموا الكوكايين، والكثير من العاهرات و عندما سئل هل تمتد هذه التصرفات الى الادارة العليا للمؤسسات اجاب" بالطبع يمتد وهو يعرف حقيقة ذلك، ويمتد الى اعلى درجة واعلى المستويات".

قالت المالكه لاحد النوادي الراقية في تشيلسي ان 80% من زبائنها هم من طراز وول ستريت بمعنى انهم صيارفة.

اجرى جراحون الأعصاب تجارب حيث اختبروا أشخاص عدة بجهاز الرنين المغناطيسي، وجعلوهم يلعبون لعبة تكون فيها الجائزة نقود، ووجدوا انه عندما يكسب شخص نقوداً على حساب شخص اخر (بدون مجهود يذكر مثل القمار والربا) فان الجزء الذي يستثار من الدماغ هو نفس الجزء الذي يحفزه الكوكايين. فالصيارفة يخلق طبيعة عملهم الارادةي في ان يشتركوا حقاً في هذه التصرفات (تعاطي المخدرات)، ليرفعوا من شأنهم ويشتهرون. وفقاً لمقال بلومبرغ " الترفيه في العمل يمثل 5% من العائدات التي تأتي من "وسطاء المشتقات المالية في نيويورك" وغالباً ما تتضمن بارات تعري ودعاره ومخدرات، على سبيل المثال سمسار من نيويورك رفع قضية ضد مؤسسته، زاعماً انه كان مطلوباً منه جلب عاهرات للترفيه عن عملائه ويا لها من فكاهة عندما يستمع اليها القضاة. انه هذا احتقار صارخ يوضح الاثر البالغ الذي نتج بسبب افعالهم على المجتمع وعلى العائلات، حيث انه اصبح لا مشكلة لديهم في ان يعاشروا العاهرات وبعد ذلك يذهبون الى منازلهم وزوجاتهم (المؤسسات الانتاجية الاخرى لا تجد من الوقت ما يكفي لمثل هذه الاعمال في الغالب لأنك مشغول في زرع ما سوف تحصده اما في البنوك فانت فقط تحصد ما يزرعه الاخرون ولكن وقت الزراعة لا تجد وقت لمثل هذه الافعال الشائنة والمخزية).

لنستمع الى كريستين دافيس " والتي ادارت شبكة راقية للعاهرات في شقتها والتي تقع على بعد شوارع قليلة من بورصة نيويورك " حيث قالت ان لديها (حوالي 10 الف في ذلك الوقت "2007م"، حيث يبدا السعر من 1000 دولار حتى 1600 دولار، 15% لزوم كرت الائتمان، وقالت انهم كانوا من الفئة الرفيعة والمرموقة حوالي 40 الى 50% " 5000 الف شخص تقريباً" وكانت كل مؤسسات وول ستريت الكبرى

جولدمان ساكس، ليمان براذرز كلهم ذهبوا هناك، كذلك مورجان ستانلي كان اقل بقليل فقط منهم اما قولدمان فقد انغمس بشكل كامل في هذا الامر، حيث كان الكثير من العملاء يتصلون بها ويسألونها، اذا كان يمكنها ان تحضر لهم سيارة " لمبرقيني" لمدة ليلة من اجل تلك الفتاة، هؤلاء الاشخاص كانوا ينفقون اموال العمل، وقد كان لديها الكثير من الكروت السوداء من مختلف المنظومات المالية، حيث ان كل الخدمات كانت تدرج تحت حساب اصلاح للكمبيوتر، ابحاث تجارية، استشارات تسويق او أي شيء، عاده ما يعطونهم احدى الاوراق الرسمية ويقولون لهن اعملن فاتورتكن الخاصة بالطبع فهم يستطيعون فهم خبراء منظومه ماليه يتعاملون مع المال فقط.)

وماذا بعد!؟

وبعد ان حلت الكارثة رغبة من قف نزيف الخسائر التي حصلت للمتعاملون مع تلك الاسواق تم اغلاق معظم البورصات العالمية في الولايات المتحدة واليابان وهونج كونج وغيرها. وعلى الرغم من ذلك ذهب البعض لتبرئة المشتقات وبالتالي عدم تطبيق نظام المخاطرة من احداث الانهيار التي شهدتها هذه الاسواق، فذهب بعضهم الى ان الخسائر الفادحة التي منيت بها بعض المؤسسات، وكذلك الافراد، والدعاية السيئة والميل نحو ايجاد كبش فداء scapegoat ادى الى القاء التبعة من قبل المتعاملين في الاسواق على ادوات المشتقات"[1] ولكن الخلل يكمن اساساً في النظام ذاته. في امريكا مثلاً تورطت تلك المؤسسات قبل الازمة العالمية بسنوات في صفقات عقارية خاسرة, وفي السندات المرتفعة العائد ذات المخاطر الكبيرة ، وفي الاوراق المالية المضمونة برهن عقاري ، وفي مجموعة غفيرة من استثمارات المخاطر التي ادت الى افلاس الكثير من تلك المؤسسات وفي النهاية اغلقت الحكومة 747 مؤسسة مالية (كما ستفعل ذلك مراراً وتكراراً) وعوضت المودعين بمبلغ وصل الى 100مليار دولار (وتحملت مخاطرها كالعادة حيث يذهب كل اصحاب هذه المؤسسات بثرواتهم دون مساس للثروات او لهم) والمثير للعجب وسط كل ما حدث ان تلك الكارثة كانت ليست متوقعة فحسب بل كانت اكثر من متوقعة. في الازمة العالمية للبنوك كان هدف هذه البنوك وول ستريت هو الظهور بمظهر الخاسر امام العامة كما ان مصلحة أعضاء مجلس الشيوخ سواء كانوا من الجمهوريين او الديمقراطيين في الظهور بانهم كانوا اقوياء في مواجهة وول ستريت علماً بان ذلك مخالف للحقيقة. فعندما ندقق في الصفحات البالغ عددها 1500 صفحة من التحقيقات سنلاحظ كم من الثغرات لا تزال موجودة وقد ربح وولستريت بشكل مذهل بعد ان خسروا في المسابقة الخطابية وفازوا بالمسابقة التنظيمية التي تولدها طبيعة عمل الاسواق المالية. ويبدو ان الامل الوحيد يكمن في اوباما الماركسي المشهور حيث انه سيقوم بتدمير عصابة الصيارفة التي طالما توعدها في حملاته الانتخابية لسؤ اخلاقها او على الأقل سيقوم بإعادة تشكيل القطاع المالي. لكن يبدو ان اوباما ايضاً قام بتشكيل حكومة وول ستريت حيث اختار تيموثي جيثنير كوزير للمالية الذي كان رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك خلال الازمة، واحد محركين الاحداث الرئيسيين في اتخاذ قرار الدفع لجولدمان ساكس (مائة سنت لكل دولار) لمضاربتهم ضد الرهن العقاري، اما الرئيس الجديد لبنك نيويورك الفيدرالي فهو وليم دادلي الرئيس السابق لاقتصادي قولدمان ساكس، وصاحب التقرير المشترك مع جلين هابرد الذي نصح بالمشتقات المالية، اما رئيس جيثنير فهو مارك باترسون وهو كبير الموظفين في الادارة المالية ورئيس جماعة الضغط السابق في جولدمان ساكس واحد كبار المستشارين هو لويس ساكس وهو الذي اشرف على شركة تراكيديا، وهي شركة تورطت بعمق في المراهنة ضد سندات الرهونات التي كانت تبيعها. اختار اوباما جراي جينسلير ليكون رئيس قطاع التسليمات الآجلة بأسعار مستقبلية، وهو احد المديرين السابقين في جولدمان ساكس والذي ساعد على استبعاد أشراف الحكومة على المشتقات، ولإدارة الجمعية الامريكية لبيع السندات، اختار اوباما ماري شابيرو، المديرة السابقة لفيرنا، وهي التنظيم المركزي لصناعة الاستثمار البنكي، حصل رالف ايمانويل كبير موظفي اوباما على 320 الف دولار في عملة في مجلس ادارة فريدي ماك، كل من مارتين فيلدشتين ولورا تايسون هم اعضاء من مجلس اوباما للإنعاش الاقتصادي، اما كبير مستشارين اوباما الاقتصاديين هو لاري سمرز. في 2009 اوباما اعاد تعيين بن برنانكي, منذ الازمة العالمية وحتى الان لم يتم تجريم أي من كبار المديرين الاقتصاديين او حتى قبض على أي منهم ولم يتم تكليف أي مدعي عام للتحقيق، ولم يتم اتهام أي هيئة اقتصادية بتهمة الغش او التضليل الحسابي اداره اوباما لم تبذل أي محاوله اعاده أي من المكافات التي اعطيت الى المديرين التنفيذيين خلال الفقاعة. في وجود سلطة الكونجرس (ديمقراطية) كل ما عليهم عمله هو فقط الذهاب هناك والقول انهم اسفون وانهم لم يقصدوا ذلك، ولن نفعل ذلك مره اخرى، عليكم فقط ان تثقوا بنا، فيبدوا ان اوباما هو خليفة ريغن المثالي وهو النوع من الرؤساء الذين ليسوا من اباطرة المال وفجاءة وبدون سابق انذار يظهرون على الساحة ليصبحوا مرشحي الرئاسة والتي اظهرتهم الاسواق المالية بعد ان وجهتهم التوجيه المتسق مع مصالحها على المدى الطويل، فيبدو ان الديمقراطية تخذلنا مرة بعد اخرى كعادتها، وفي كل مرة تخذلنا اكثر من ما خذلتنا فيه في المرات التي سبقتها. البنوك الان اصبحت اكبر وأقوى واكثر تركيزاً مما

[1] المشتقات المالية صـ65ـفحة.

سبق على الاطلاق، اصبح هناك منافسون اقل، واصبح هناك الكثير من البنوك الصغيرة تم الاستحواذ عليها من قبل البنوك الكبيرة، اصبح مثلاً جي بي مورجان اكبر مما كان عليه قبل ذلك، فقد استولى جي بي مورجان على بير ستيرنس اولاً ثم على وامو، اما بنك اوف امريكا فقد استولى على كنتري وايد ثم ميريل لينيش، اما بنك ويلز فارجو فقد استولى على واكوفيا. منذ الازمة العالمية وفي ظل الحافز الذي يوفرة الاستحواذ على ثروات الاخرين اصبحت المنظومة المالية (تبذل مجهود اكثر من أي وقت مضى لمقاومة أي تغيير فيما تشغل المنظومة المالية 3000 موظف من جماعات الاروقة الضاغطة، أي اكثر من خمسة لكل عضو في الكونجرس وهذه احد نتائج الديمقراطية والاسواق المالية. تقوم المنظومة المالية بكتابه شيكات، او يشتركوا في التبرعات السياسية، حيث انفقت المنظومة المالية في امريكا لوحدها اكثر من 5 مليارات دولارات للتأثير على القرارات السياسية وعلى المساهمات لدعم السياسة الرأسمالية ومن بعد الازمة اصبحوا ينفقون اكثر، المنظومة المالية تبذل جهدها لبسط نفوذها بطريقة اكثر ذكاء وهو عبر افساد الدراسات لتعمل لمصلحتهم. القوه المتزايدة للمنظومة المالية في الولايات المتحدة ادت الى تغير اوسع في امريكا فمنذ ثمانينيات القرن الماضي اصبحت الولايات المتحدة مجتمع غير متكافئ بشكل اكبر، وتدهورت سيطرته الاقتصادية، اما شركات مثل جنرال موتورز وكريسلر وشركة الحديد والتي كونت سابقاً قلب الاقتصاد الامريكي اصبحت تدار بكفاءة اقل، وتخلفت عن منافسيهم الاجانب، وعندما فتحت بلاد مثل الصين اقتصادها، ارسلت الشركات الأمريكية اعمالها خارج البلاد لتوفير النفقات، واصبح التعليم بعيد المنال للأمريكي العادي، حيث ان كليات القمة الخاصة مثل هارفارد مثلاً لديها مليارات الدولارات من المنح المجانية يزداد تقليص تمويل الجامعات العامة، ومصاريف التعليم ترتفع ، فمثلاً ارتفعت مصاريف التعليم في جامعة كاليفورنيا العامة ارتفعت من 650 دولار في السبعينات الى ما يزيد عن 10 الف دولار في 2010، واصبح العامل الحاسم في تقرير ما اذا كان الامريكيين سيذهبون الى الكليات هو قدرتهم على ايجاد المال اللازم لذلك، ومن تخرج من هذه الجامعات تخرج وهو مديون لهذه المؤسسات المالية بالتالي ذهبت افضل العقول للعمل في هذه المؤسسات الهدامة. اما بالنسبة لتركز الثروة فقد اصبح اعلى الان من أي من الدول المتقدمة في وجود اسواق مالية خاصة بدون قيود حكومية، خسر كثيراً الناس الواقعين في 90% التي في القاع وذهب ذلك كله الى صفوة 1% في القمة ولأول وللمرة الاولى في التاريخ ستكون الطبقة المتوسطة اقل تعليماً واقل ثراء من ابائهم.

في الربيع العربي بالرغم من ان الانظمة الحاكمة في اليمن ومصر وسوريا كانت تتمتع بكل عيوب الانظمة الديمقراطية والدكتاتورية والعلمانية الا انه تم تفجير الثورة في تونس بجوار ليبيا والتي كانت ستصدر عملتها المصكوكه الذهبية بنهاية ذلك العام ويبدوا ان النظام المصرفي كان ولازال يستغل النوايا الحسنة والثغرات في الانظمة السياسية والاديان المحرفه، كما ان كينز قد غير نظر الاقتصاديين الى الطرق الاحتيالية التي يتخذوها فعليهم ان يحاولوا تنتفيذ تلك العمليات دون يفقد الناس اعمالهم لان الثروة هي العمل، وبالتالي لم يتسببوا بكساد طويل جداً لذلك تجدهم يركزوا عملياتهم الاحتيالية على الدول ذات الكثافة السكانية العالية فمثلاً تجدهم يستهدفون ماليزيا اكثر من سنغفورة وبروناي وهما جاراتان لها، وفي حين ان مصلحة الاسواق المالية افساد الانظمة الا ان افسادها الى درجة تصل الى ان لا يجد الناس اعمال وبالتالي لا يقومون بتوليد ثروة تستطيع هذه الاسواق نهبها لا يعد من صالحهم. وليس هذا فقط ايضاً مليتون فريدمان قد غير نظر الاقتصاديين الى الطرق الاحتيالية، فبعد ان عرفوا ان توقف المؤسسات المالية عن وضع النقود في الاسواق كان السبب في الكساد الكبير، قرروا ان لا يتوقفوا عن وضع النقود في الاسواق وبالتالي يجب على جميع الدول ان تضع الاموال في اسواقهم بمعنى ان تعطيها لهم بعد ان يتسببوا بازمة ترعب العالم.

بمعنى انه لازال اصحاب البنوك العالميين اليوم هم انفسهم الصيارفة المرابون في عهد السيد المسيح الذيين قاموا بصلب شبيهه وبالتالي فقدانه باي صورة كانت فباختصار حصلت المخابرات الامريكية والبريطانيه على وثائق تبرهن ان الصيارفة هم الذين مولوا كل الحروب والثورات التي نشبت منذ عام 1776م وذلك عن طريق مؤسساتهم المالية المنتشرة في كل أرجاء العالم. ويبدوا انهم بدأو ذلك من فرانكفورت بالمانيا في 1776م بعد ان كان تاريخ المصارف يرتبط بإيطاليا منذ ظهور الفكرة كنظام اسواق مالية وعندما ارادوا اشعال العالم بإجمعه ارادوا ملجاء الى جانب ظهور نابليون وبذلك قرروا الذهاب الى سويسرا. ولكن القدر قد ساقهم الى انكلترا والذي وفره لهم السيطرة الكبيرة التي يوفرها بنك انكلترا مع نجاح نيثان من السيطرة على الاقتصاد البريطاني وكذلك فرنسا واغلب الدول الاوربية وفي الحرب العالمية الثانية هربوا من هتلر ليستقروا في نيويورك، ويبدوا ان اسرة روتشيلد ابتعدوا قليلاً عن الصيرفة وذهبوا للاسواق الحقيقية الا ان السيطرة على البنوك المركزية لا زالت النقطة المركزية وبالتالي بدا عائلة ويلبرج وعائلة الركفلر في السيادة على ماليات العالم وتوجية خطط الاحتيال بالاضافة الى الكثير من الصيارفة الاخرين. عندما حلت مصائب هتلر على اليهود تم انشاء وطن قومي لليهود بعد ان افترضوا انهم سوف يقومون بجمع اليهود في وطن قومي فرجعوا الى الاعتقاد الاساسي الدافع لكل هذا فولدت الصهيونية وبالتالي الى جانب العديد من الاسباب تم التخطيط لإنشاء دولة اسرائيل الا ان ذلك لم يدم طويلاً فسرعان ما انتشرت فكرة العلمانية في اسرائيل

واصبح الناس يريدون فصل الدين عن الدولة وبالتالي تسللت الديمقراطية لإسرائيل الى جانب العملة الورقية التي بداء الصيارفة يستغلون اسرائيل ايضاً لجني الكثير من الاموال منها فاصبحت غنيمة وهدف اكثر من كونها فكرة وعقيدة، كما ان الاسواق المالية وحدت الهدف – الجشع – وخفت نبرة العنصريه قليلاً مع الوقت حيث ان البعد عن الديانات اصبح يجمع صيارفة من جميع الاعراق لتنفيذ اجنداتهم وهم من جميع الاديان والاعراق واصبحوا جميعاً لديهم هدف واحد هو من الذي يستطيع ان يجني الكثير من الاموال ولذلك فان الاسواق المالية بعد انشاء البنوك المركزية لم تتوقف عند هذا الحد، بل ان الصيارفة اصبحوا يسعون لجعل الناس يبذلون جهداً اكبر ليتضخم حجم الثروة ويزداد العائد ولايبدوا انهم مستمرون في خطة بنك مركزي عالمي بنفس مستوى الحماس السابق فبعد كل شيء من سيعيش حتى يرى العالم دولة واحدة! ومالذي يمكن ان يحصلوا عليه اكثر مما يحصلوا عليه من طرقهم الاحتيالية حيث وصلت ارباحهم الى التريليونات ولكن الحاجة الى ديانه موحدة تبعد عن جميع الديانات التي تتكلم عن الربا لا زالت حاجة ضرورية ولذلك ستكون ديانه لوسفرية لعبادة الشيطان او رب التنويريين، ولانه يجب ان يتم اظهار الله بعكس الحقيقية لانه يحرم الربا فقالوا ان الله هو رب الظلام، وهذا ما جعل بوش الاب يتحدث عن خطه اكبر وهي نظام عالمي جديد، وهو نفس السبب الذي جعل سابقة والممثل الضريف ريغن يتحدث عن الغزو الفضائي الذي اذا حدث فان العالم سيتوحد وبالتالي يستطيعون انشاء ذلك البنك الذي يقوم بنهب العالم بأكمله ويبدوا ان هناك العديد من العوائق فبعد الاحساس الذي دب الى نفوس الكثير من الصيارفة لعظم هول هذه المصائب التي يفتعلوها. بل واصبح كبار الصيارفة الذين يهتمون بالبنوك المركزية في خلاف في بعض النقاط مع باقي الصيارفة في باقي الاسواق المالية لان اولئك يسعون للاستقرار ليزداد حجم الثروة بكمية العمل وبالتالي عائداتهم من خلال البنوك المركزية واولئك يسعون للأزمات لحصد الكثير من المال بالطريقة السريعة. يعتري الغالبية العظمى من المسلمين شعور بان العالم يستهدف الاسلام من خلال مؤامرات خفيه كثيره فهل ذلك حقيقي؟ للإجابة على هذا السؤال يجب ان نستند مره اخرى الى الاقتصاد لنفترض ان لديك مصنع ولديك مدير تنفيذي ولديك ايضاً عشره عمال، واردت انا ان ادمر ذلك المصنع، في حين ان العمال سوف يحسون بخطر محاولة تدمير المصنع الا ان الامر يخصهم جزئياً فقط وذلك انهم لن يكون لهم رواتب مستقبلاً ، الا ان المدير التنفيذي سيشعر باستهدافه اكثر لان عائده اكبر من ذلك المصنع، اما المالك للمصنع فسيشعر بانه المستهدف الحقيقي لانه مالك ذلك المصنع، ولن يحس بان المستهدف هو المصنع وكذلك المسلمين بحكم قربهم الى التمسك باصول الدين في توجه العالم العلماني، فان هدف البنوك المركزية لهدم الاديان يعطيهم ذلك الشعور بان الاسلام مستهدف وليس الاسلام بذاته مستهدف ولكن كل الاديان مستهدفه لمحو تحريم الفائدة الموجود في اصل كل الديانات السماوية ولعل هذه احدى الطرق لمعرفة ما اذا كان اصل الديانة سماوية ام لا، وهو من خلال تحريم الفائدة في تشاريع تلك الديانة.

نستطيع الان المقارنه بين الله الذي خلق الانسان ليعيش سعيد ويموت سعيد ويبعث في الحياة الاخرة سعيد وبين الانظمة الاقتصادية البشرية وخصوصاً السعادة التي يتمناها لنا الصيارفة من خلال ديمقراطيتهم وبنوكهم المركزية وكما يظهر الى حد الان ان الحلول الاقتصادية كلها تكمن في الخطر ونظام المخاطرة وعليه فاعتقد ان الاقتصاد سوف يتجاوز الكثير من العلوم بعد تطبيق نظرية الخطر وسوف يحبه الناس جميعاً. حيث اتوقع شخصياً انعدام توقع ركود في ظل نظام المخاطرة او قصور في الائتمان او في التكوين الرأسمالي؛ بعكس الرأسمالية، كما انه في نظام المخاطرة منع الفائدة او توزيع المخاطر او منع المخاطر هو ما يدفع الرأسمالي او من له ثروة الى العمل محاولاً ان لا يعود الى الفقر حيث ان الثروة ستنتقل الى الطبقات الاقل دخلاً وهو الوضع الطبيعي بان الرأسمالي هو الذي يجب ان يجري على دولاب الفئران لتوليد ثروته هو وليس الشعوب، فاذا اضفنا اليها النظام الضريبي فستحصل الثورة الاستثمارية كما ان تطبيق نظام المخاطرة وفرض الضريبة بالطريقة هذه لا تدفع فقط للاستثمار ولكن تدفع ايضاً للاستهلاك ايضاً, مما يسبب ثورة استثمارية, لأنه لايوجد سبب لتأخير الاستهلاك أياً كان ولذلك لن يوجد قصور لا في جانب العرض ولا في جانب الطلب كما ذكرنا سابقاً. وكما ذكرنا سابقاً فان صاحب العمل يجب ان يدخل في المخاطرة فانه لا يستطيع توظيف احد اذا لم يقوم بصنع الثروة او اذا لم يتحمل مخاطر مقارنة بالعامل فالعمال اساساً يتخلون عن اهم شيء لديهم وهو تقريباً الحياة المترفة مقابل الامن الجزئي من المخاطر فاذا تساوى صاحب العمل مع العامل فلا يحق لاحدهما ان يوظف الاخر او يشتغل للأخر من وجهة نظري ويأتي في المرحلة الثالثة العبودية حيث ان تدخل الدولة فيما يسمى الخطر يضمن او من اصله ان تضمن الدولة حد الكفاف لكل مواطن، بمعنى (اذا افلس احدهم) تقضي عنه دينه مهما كانت حيثيات الوضع ولكل شخص على الدولة حد الكفاف من توفير الاكل والشرب والسكن والملبس فاذا اعطته الدولة سكن وقام ببيعة وعاد لينام في الشوارع مع استلامه لمبالغ ضمان اجتماعي ينفقها على احدى عادات الادمان بشكل سري او وجد وهو يقرض المال بفائدة او وجد يتعامل مع شركة تأمين خارج حدود الدولة بمعنى انه اراد ضمان المخاطر تماماً فعلية ان يصبح عبد ومالكه سيضمن له مأكلة ومسكنه لذلك العبودية

ضرورة لكي نمنع الشعب من محاولة الامن من المخاطر عبر الفوائد او غيرها، اعذرني يا هايك، فقد بذلت اقصى جهدك ولاكن لا توجد طريقة اخرى تمكنا من اقناعهم بها، فمن اراد ان يصير عبداً فطريق العبودية مفتوح عبر الهروب من المخاطر مثل ان تصبح مصرفي اذا كان للعامل في الاستثمار نسبة من الربح وليس مرتب فان نتائج الاستثمار تشمل الربح والخسارة ففي حالة الربح يقتسم الطرفان الربح اما في حالة الخسارة فيخسر العامل ما بذل من جهد ويخسر رب المال ما ضاع من مال، اما اذا كان للعامل مرتب او معاش محدد فلا تلزمه مخاطرة، وانما المخاطرة على الرأسمالي فقط. وماذا عن العبودية في النساء ؟ ان تحمل الرجل لمخاطر تلك النساء او الجواري والتي قد تحتاج لشيء من الاطعام او المأوى – في فترات الحروب وبعدها – من المحاربات او التي تحضر ساحات القتال هو باب المخاطرة الذي يجب ان تتحملة النساء. فيجب ان تنظم النساء للجيوش مقابل تقبل هذه المخاطرة فقط، اما الصنف الاخر من النساء الاتي يوجد لديهن باب لدخول نظام العبودية هن المجرمات التي عليهن فترات سجن واخيراً اولئك النسوة الاتي ترغب بتعدد العلاقات الجنسية بعمنى انها تستطيع ان تحظى بنصف التسامح في العقوبة او الامان من المخاطر مقابل كونها جارية او الانتقال الاسهل بين العلاقات الجنسية عبر البيع والشراء التي تستطيع الدفع باتجاهه بأساة التصرف كما يقل السؤال عن مكان تواجدها من قبل مالكها بمعنى ان الجارية لا تكون محور اهتمام مالكها كالزوجة فهي تكون اقرب (للقرل فرند) منها للزوجة مع وجود شخص واحد محدد يتحمل المخاطر كاملة ولا يأخذ العار لكنه يستطيع ان يغضب كشعور شخصي لا اكثر او يقوم ببيعها كرده فعل لذلك الشعور الشخصي بدلاً عن إساة التصرف معها كما يقوم بذلك كل من اراد التخلص من (صديقة) القرل فرند للحصول على اخرى – (وقد تحظى بعلاقات جنسية كثيره مع مالكها ولن تضطر للعزوف عن الزواج كما حدث ان توفيت ما يقارب 13% من النساء دون زواج في فترات ما قبل الثورة الصناعية في فرنسا وانكلترا و اسكندنافيا وغيرها) وفي المقابل على من امتلك جارية تحمل المخاطر للولد حتى وان لم يكن ابنه حيث ان كان الولد لمالك الجارية فهو يتحمل مخاطرة كأبن وان كان لغيره تحمل مخاطرة كإبن ايضاً ونسب اليه فالوالد عليه تحمل مخاطر اكبر حيث يعرف بانه سيكون والد الاطفال ويجب ان يتحمل مسؤوليتهم الكاملة خصوصاً من حصل على جارية من خلال الحروب فمن تحمل حرب يستطيع ان يتحمل مخاطر اكبر، ومن استطاع ان يدفع مبالغ اعلى لشراء جواري — مجرمات – ايضاً يستطيع ان يتحمل مخاطر اعلى. وفي حين ان المتزوجة تستطيع ان تطلقها اذا اعيتك اما المملوكة فاذا انجبت لك اولاد فتقريباً انت بين احد الخيارين الاول انك ستتزوجها وهو ما سيقوم به الزوج اذا حظيت بثقته من الناحية الجنسية غالباً وهو امر تم الحث عليه كثيراً من قبل جميع الديانات السماوية وهو الغالب او ان اولادها سيعتقونها لانهم لا يريدون ان يكونوا ابناء جارية الا ان ما يهمنا انك يجب ان تتحمل كافة المخاطر، ماذا اذا كانت متزوجه مسبقاً؟ لا تستطيع استملاك متزوجة مالم تكن محاربة او قضت حكم سجن لا يقل عن اربعة اشهر بحيث انها ستنقطع عن زوجها وتحتسب في عداد المفقودين مثلها مثل الرجل الذي ذهب للحرب ولم يرجع فسوف تتزوج زوجته تماماً لا فرق ،و بالنسبة للجارية قد يتزوجها احد الابناء مثلاً او قد يزوجها مالكها لعبد ويتكفل بنفقتهما وكافة مخاطرهما وحينها يمتنع عنها ولا يحق له الاقتراب منها كما انه لم يكن يقترب منها والا لما كان زوجها وبما ان طريق العبودية مفتوح فطريق الخروج من العبودية مفتوح باتساع اكبر وهو ما سنتطرق اليه بالتفصيل لاحقاً. كان جون ماينارد كينز يتوق الى اليوم الذي لا يصبح فيه علماء الاقتصاد علماء نظريات فحسب وانما (اشبه بأطباء الاسنان) بحيث يستشيرهم الناس في مشاكلهم اليومية وارجوا انه بعد وقت قصير ستتحقق هذه الامنية بسبب تطبيق نظام المخاطرة فإذا اقتفينا اثر بنثام في محاولته لمعرفة الصواب من الخطاء من خلال الالم فاعتقد ان الوسيلة الوحيدة لكي تجد الطريقة الوحيدة لمعرفة الصواب من الخطاء فما عليك فعله الا قياس هذا الشي على ميزان المخاطرة.

الموازنة بين المركزية واللامركزية

وفي حين ان على الدولة ان تنفق بسخاء الا ان تحديد بنود الموازنة تجنبنا احتيال الاسواق المالية والاشخاص على الدولة وبالتالي العامة كما ان توزيع الموازنة من الامور الحيوية في حياة الناس والتي تمس كل شخص تقريباً في المجتمع وتعكس طريقة توزيع الموازنة نوع من انواع العدالة من حيث التأثير المباشر للدولة على المجتمع الا انها ايضاً تظهر وجه الدولة الحقيقي من حيث اهتمامه بطبقة واسعة من الناس من الفقراء والمتقاعدين وقاطني المناطق الريفية وغيرهم ، وتظل الموازنة هي النقطة الاكثر جدلاً بين صانعي السياسات ، والسبب انها تعتبر منجم للمال لمن يمكنه استخدام بعض الحيل للحصول على ذلك المال ، لذلك تكون القناعات حول توزيع الموازنة بين بنودها غاية في التعقيد فمن ناحية لا يتم الاتفاق على تلك البنود فيما اشخاص يريدون ادخال بنود واخراج اخرى يرى اشخاص ان هذه البنود اخذت اكثر مما تحتاجه واخرى لم تأخذ المقدار الملائم لها ، وفي هذه

الصفحات القليلة التالية سنذكر بنود الموازنة كما سأحاول جاهداً من وجهة نظري الشخصية توزيع هذه البنود بين المركزية واللامركزية ولعل اهم مافي حصر هذه البنود هو اغلاق منجم النقود المجانية والذي يدفع الكثيرين للإهتمام بتغيير السياسات وبالتالي يتسببون في الكثير من الازمات التي لا داعي لها حيث تصبح مثلها مثل البورصة التي تجعل الجميع مهووسون بالترشح للحصول على المعلومات فالمعلومات تعني الثراء كما قلنا سابقاً، وفي حين يعتقد الكثير ان القيمة التي نحصل عليها من المدارس والشرطة اكبر من تكلفتهما التي ندفعها في صورة ضرائب، ولكن هذا الاعتقاد لا يرقى الى مرتبة اليقين عن عدد اخر من الاقتصاديين ولا يعني ذلك ان لا تقوم الدولة بتمويل هذه القطاعات ولكن يجب التفكير فيما هو اكثر من الضرائب بمعنى ان على الدولة ان تمول الشرطة والمدارس من مصادر تمويل اخرى والاقتصاد يخبرنا بانه يجب علينا عمل ما هو اكثر من ذلك فليس كل شخص يقطن في الريف لتمويل الطرق الريفية وليس كل شخص لديه خمسة ابناء فهناك من ليس لديه ابناء وليس كل شخص يقع تحت حماية الشرطة بشكل دائم كالمدن فهناك اشخاص في مناطق ريفية قد لا يرى رجل شرطة واحد لاعوام، وفي نفس الوقت يجب على الدولة الانفاق بسخاء في هذه البنود الثمانية التي سنذكرها والتي يجب ان توزع الموازنة بناء عليها والا فما سبب وجود الدولة ان لم يكن لها نفقات ووظائف تقوم بها تحتاج الى نفقات!! اما اذا سمحنا ببنود اخرى خارج هذه البنود الثمانية للميزانية حينها سيتم السماح للفساد ان يتسلل الى النظام بطريقة بمعنى انه سيتمكن احدهم من ان يستغل قدراته العقلية في استنزاف الميزانية كالقطاعات المالية عند عدم تحديد هذه البنود، ومثال لذلك ما حدث في عام 2008، حيث تم استغلال نظام هو عرضة للإستغلال وتكاد تجد لائحة موضوعه عليه كتب عليها " الرجاء استغلالي" كما ان تحديد الموازنة من اصل النظرية سيقلل عليك الكثير من التحديات الفكرية والكوارث الاقتصادية لان أي توزيع مخالف للنظام المالي المذكور ستكون نتائجه على المدى البعيد مشاكل متأصلة في اصل هيكل الدولة المالي وذلك سيؤدي مع الوقت الى ظهور خلل هنا وخلل هناك. بما اننا سنمول النفقات من الايداعات ، فانه يجب ان نحدد نسبة التوسع النقدي التي ستشكل دفعات مجانية خارج الحسابات في نسبة التوسع النقدي، وقد ذكرناها سابقاً وسنعيدها مرة اخرى هنا. ان نسبة التوسع النقدي تكون 61.8% من اجمالي الايداعات بدون حسابات او حاجه لإرجاعها وهو ما نسميها بالنسبة الذهبية لانها لا تؤدي الى تضخم اذا كانت العملة حقيقية ، بينما 12.5% يتم شراء اسهم من خلالها لملكية الدوله من السوق الحقيقي و 12.5% لتغطية الائتمان لمن كان له رهن ومنشأته غير مساهمه لذلك لا يستطيع التمويل عبر الاكتتاب او غيره ، ولكنه تصنيفه الائتماني المملوك للدولة موثوق بمعنى انه يملك المقدرة على اعادة العجز في الائتمان في وضعه العادي اذا استثنينا الخوارق الخارجه عن العادة ، ويتقى 13.2% تكون احتياط البنك النقدي للمودعين ، بينما نسبة التوسع التي تشكل نفقات الدوله يجب حصرها في البنوك التي ذكرناها سابقاً وهي نفقات الدولة المجانية في ثمان خانات فقط وهي كالتالي.

1- **الفقراء:** 12.5% كضمان اجتماعي للفقراء والذين لا مال لهم ولا عمل، تكون مبالغ الضمان الاجتماعي النصف من الحد الادنى للاجور في القطاع الخاص فاذا كان الحد الادنى للأجور 17 جرام على سبيل المثال حينها يكون مبلغ الضمان الاجتماعي هو 8.5 جرام من الذهب عيار 24 لكل مواطن عاطل عن العمل و يعيش تحت خط الفقر (بمعنى انه لا يدفع ضرائب) حيث ان من دفع زكاة او ضريبة لا يدفع له مبلغ ضمان اجتماعي وفي حين ان الفقراء هم جانبك الانساني الالزامي وهو ما يظهر الدولة بمظهرها الحقيقي من الاهتمام بمواطنيها فانه من الناحية الاخرى لا يكلفها اي شيء فهي لا تدفع شيء هي فقط تستخدم نقود المودعين بمعنى لا يحق لأحد ان يمن عليهم بما يعطى لهم ، لانه لا احد يعطيهم ذلك المال بمعنى لا فضل لأحد عليهم باستثناء الله حيث انه هو من خلق لهم هذا النظام
2- **المساكين:** 12.5% كنفقات للفئات العاجزة عن العمل والكسب مثل الاطفال والمتقاعدين و المعاقين و الارامل وغيرهم وهم ما يطلق عليهم بالمساكين اي العاجزين عن الكسب وينفق عليهم في كل من التعليم والصحه والمعيشة وغيرها لذلك يكون البند الاول والثاني والذان يشملان كلاً من مبالغ الضمان الاجتماعي والتقاعد والصحة والتعليم 25% من الميزانية والتي تصرف كرواتب ومشاريع تعليم وصحة ومعاقين (رعاية اجتماعي) العاجزين عن العمل سواء صغار قاصرين تحت سن 18 سنة او كبار في كل القطاعات سواء تعليم او صحة او

احتياجات اساسية او معاشات تقاعد او غيرها. المتقاعد من عمله والذي يكون قد عمل جاهداً خلال حياته هو من اهم عناصر المجتمع حيث قد عمل كل عمره جاهداً لخدمة هذا المجتمع وافنى عمره في ذلك وعليه فانه يجب ان يحصل على اخر راتب كان يحصل عليه قبل تقاعده بشرط ان يكون اقل من 85 جرام شهرياً، ومن ثم تأتي ثاني اهم فئة وهم الاطفال، فخلق مجتمع متعلم ومدرب تدريباً مناسباً يؤهله لكي يحيا حياة سوية تنطبق عليها ادنى معايير الانسانية يكون –كما هو في كل دول العالم الاول – عبر اجبارية التعليم الابتدائي والاساسي والثانوي وبذلك نضمن القدرة لكل من سيبذل مجهود مناسب للوصول لحصته الكاملة من الثروة الاجمالية. اعتقد بان الإنفاق على فئة الاطفال لن يكون مثالي مالم تصبح فترة التعليم خلال اليوم فتره طويلة تكفي لكي يتناول الاطفال ثلاث وجبات في مقر تعليمهم او مدارسهم ولكي يتلقوا رعاية صحية ايضاً في حالة اصابة احدهم باي مرض كان، وهذا يعني نظام تعليمي امثل بحيث ان الاطفال في دول مثل اليمن بنظامها التعليمي الحالي ، يشتكي فيها الاطفال من الذهاب للمدرسة صباحاً ومن ثم يعود في الظهيرة لبيته لكي لا يجد من يمكنه ان يستعين به كثيراً ان اعاقه شيئ اثناء مراجعته دروسة وهو ما يدفعه لإهمال تلك الدروس لكي يعود في اليوم التالي الى مدرسته دون ان يقوم بأداء وظائفة المدرسية التي كان يفترض به ادائها في منزلة وهو ما يعرضه للعقاب من قبل المدرسين واعطائه درجات متدنية وبالتالي يعود الى منزلة ليجد والدية ليعاقبانه على درجاته الدراسية المتدنية ويستمر في العيش من حلقة من العقاب بين المدرسة والبيت وهو ما يجعل طبقة واسعة جداً من الاطفال في بلد مثل اليمن يترك التعليم ، لذلك اقترح من وجهة نظر شخصية فقط والامر راجع لخبراء التعليم في ان يتم تدريس الطلاب في المدارس وايضاً يقومون بتخصيص حصص لمراجعة الدروس التي شرحوها مسبقاً لهم هناك و من ثم تخصص حصص اخرى يطلب فيها من الطلاب حل وظائفهم المدرسية هناك ايضاً قبل ان ينسى الطلاب ما تعلموه، وعندما يعود الطالب الى منزلة لا يعود الا للعب ورؤية والدية فقط لا غير. الا ان هذا النظام كنظام وظيفي يبدو قاسياً جداً فلن يتمكن المعلم من الاستمرار في دوام يمتد من عشر الى اثنيعشر ساعة لسته ايام في الاسبوع بمعنى ان هذا النظام لن ينطبق على المعلمين الذين سيكرسون نصف وقت الطلاب للتعليم، والنصف الاخر لترسيخ تلك الدروس ومراجعتها وحصص رياضة وتناول وجبات الطعام وغيرها من الانشطة، لذلك يجب ان يكون هناك كادر تدريس اخر ليغطي النصف الاخر من فترة الدوام الدراسي. وهو ما سيخلق مجمتع بقدرات اقتصادية ذو كفائة عالية جداً فالتعليم يرفع الكفاءة وبالتالي الثروة الاجمالية من خلال رفع الانتاجية لكل فرد.

القطاع الاخر الذي يخص فئة المساكين والفقراء وهو اهم قطاع على الاطلاق في حالات الطوارئ وبه يتم غلق باب المخاطرة في ناحية من النواحي وهي التأمين — وهو ما يدفع المستثمرين للإستثمار دون الخوف على ادنى حاجيات الحياة – هو قطاع الصحة، يخبرنا الاقتصاد بان وجود قطاع صحي حكومي غير فعال اقتصادياً فلن يستيقض احد الدكاتره بعد منتصف الليل ليقوم بعملية عاجلة لك وغير فعال صحياً ايضاً حيث صرح احد المسئولين البريطانيين انه اصبح يصاب بالفزع عندما يتذكر كمية الادوية المهولة التي يتناولها الشعب البريطاني ولذلك اقترح ان يتم صرف بطائق حكومية لكل شخص يجب ان يعالج بالمجان سواء كان من فئة الفقراء او المساكين بعد حصرهم — ولا يستثنى ابن او والد شخص بحكم التقاعد على سبيل المثال ليس من هذه الفئة – بحيث انه عندما يذهب احدهم للعلاج في احد المستشفيات الخاصة ، يقوم فقط بعرض البطاقة وحينها يقوم هذا المستشفى بإرسال فواتير علاجة الى الدولة لتقوم بتسديد تلك الفواتير والمهم في الموضوع هنا هو ان تحدد الدولة سعر العلاج ولا تلتزم بأسعار تلك الفواتير والسؤال المهم هنا هو كيف يمكن ان تقوم الدولة بتحديد سعر تلك الفواتير، اعتقد بانه يجب ان يتم تحديد تلك الاسعار عبر المتوسط لمعالجة الحالة في كافة المستشفيات التي تعالج تلك الحالة وبالنسبة للأدوية التي صرفت تقوم الدولة باحتساب نسبة ربح 12.5% على سعر التكلفة الذي تلقاه بمعنى ان يتم التعامل مع تكاليف هذى العلاج من خلال وحده متابعة طبية والتي تقوم بالتالي : تدرس الحالة التي تم علاجها (بحيث يكون عندها قاعدة بيانات لكل اسعار علاج هذا المرض

في كل المستشفيات) ومن ثم تأخذ المتوسط بين كل المستشفيات وتدفع لذلك المستشفى على المتوسط ، اذا لم يتم الكشف عن ان العلاج لم يكن سليم وفقاً للحالة المرضية.

3- **العاملين عليها**: 12.5% جميع موظفي القطاعات المالية لانهم محور الامانة التي ترتكز عليها الدولة فالمال هو ما يبقي كل شيء واقف على قدمية، ويبدو بان هذه الفئة ستحتك مع كل شخص في المجتمع لانها لا بد ان تعرف ثروة كل شخص بالتفصيل لتعرف المقدار الذي يجب ان تقتطع منه الضرائب ومن الناحية الاخرى يجب ان تسلم مبلغ من الضمان الاجتماعي لكل شخص ليس لدية ثروة بمعنى انها بطريقة او بأخرى ستظطر للتعامل مع كل شخص بالغ في المجتمع بادق تفاصيلة الاقتصادية والتي يرتبط بها الحافز في الاساس والذي يسير الحياة البشرية بأكملها بمعنى انه لن يوجد شيء داخل حدود الدولة لا تعرفة هذه الفئة من العاملين بمعنى ان العاملين عليها سيعرفونك على كل شيء ولا ننسى بان الرجل الاول في الدولة يعتبر الاب لكل مواطن بحيث ان كل مواطن يستحق جزء متساوي من اهتمامه وعليه يجب ان يصل النظام الاقتصادي الى كل فرد وتكتمل الحلقة بان تعرف من يعمل ومن لا يعمل وتعرف ان من لا يعمل او لا يملك ثروة حتماً يحصل على مبلغ ضمان اجتماعي (حد الكفاف أي الطعام ، والماء ، والكساء ، والمأوى) ولكي تضمن وصول تلك المعلومات فانك تحتاج نظام شبه مخابراتي محلي ، يتمثل في كل السابقين بصورة منظمة ودقيقه ، بحيث لا يعيش الرجل الاول في الدولة في برج عاجي وباقي الشعب في قعر بئر متسخ وتصبح دعاية الاسواق المالية عن الحكومات حقيقية. لذلك جميع العاملين في جميع القطاعات المالية تكون مرتباتهم متساوية وهي 85 جرام ذهب عيار 24 شهرياً للسببين الذين ذكرناهما سابقاً ولا تخضع هذا المرتبات للزيادات السنوية ويبدو ان تطبيق نظام المخاطرة يتطلب ان تمتد القطاعات المالية من تجميع المعلومات والجباية عند عقال الحارات والمجالس المحلية والمحصلين وموظفين البنوك وغيرها. وهؤلاء جميعاً يجب ان يخضعوا لشرطين وهما اولاً الكفائة بمعنى ان يكون متخرج من جامعة من قسم واحد فقط وهو قسم المحاسبة بمعدل اعلى من المتوسط لإجمالي معدلات خريجي ذلك العام، بمعنى انه يجب ان يكون لديه رأس مال بشري لانه يصنف معيشياً ضمن طبقة الرأسماليين في وضعه الاقتصادي وهو افضل وضع في الطبقة المتوسطة. ثانياً الامانة بمعنى ان على كل موظف ان يقوم بتسميع جزء من القران كل يوم لا يكون مماثل لما قام بتسميعه اليوم السابق او الذي قبله بمعنى ان يقوم بتسميع ما لا يقل عن ثلاثة اجزاء مختلفة من القران كل ثلاثة ايام واي تخلف عن التسميع او أخطاء تزيد عن اثنين في الجزء يتم طرده مباشرتاً وبدون مبلغ تقاعد مالم يتعدى 23 عاماً من الخدمة.

4- **المؤلفة قلوبهم**: 12.5% من الميزانية كنفقات الرئاسة او كراتب رجل الدوله الاول الخاص وبما انه لا يستطيع ان يأكل طعام يعادل هذا المبلغ مهما كانت قدرته الاستيعابية للطعام فنقول ينفقه فيما لا يمكنه الافصاح عنه اياً كان وهو يعتبر حافز في المقام الاول لحماية الدولة واستقرار الحكم "تخبرنا النظريات الاقتصادية بأننا اذا لم نستطيع مراقبة أفعال صناع القرارات – ولن نستطيع – فعلينا ان نحاول ان نقدم لهم الحوافز المناسبة على الأقل"[1] ولذلك فان 12.5% من الميزانية هي مرتب الحاكم ولكن تم تسميتها في الرقاب لسببين الاول لكي يحث الحاكم على انفاقها بأكملها لتجنب حصول ركود بمعنى ان لا يتبقى معك اكثر من نصاب الزكاة بحلول موعد الموازنة القادمة لان ذلك سيسبب ركود ، فاذا بقت معك الكثير من الاموال فاصنع بها أي شيء كمشروع أو مبنى أو منتزه او أي شيء قبل بداية الموازنة الجديدة لكي لا يحصل الركود ولا يصل اليك العاملين عليها في طلب الزكاة منك ووضعك في موضع محرج نسبياً لانهم يعرفون كل شيء وسيعرفون بالتأكيد والسبب الثاني هو حث الباقيين على عدم قبولها من رجل الدولة الاول لذلك تم تسميتها بالمؤلفة قلوبهم أي ضعيفي الايمان. ان امن الدولة في خانة العاملين عليها يقتصر على جمع المعلومات عن كل ما يتعلق بالدولة وامنها ولكنه لا يمتد الى التنفيذ فالأساس ان تستخدم هذه الخانة في وضعها الطبيعي لتثبيت اركان الدولة باي طريقة كانت وباي صورة مبالغ فيها قد تتخيلها كديوان الحكم وخارجية ومخابرات دولية واغتيالات باستخدام المخابرات اي دولية خارج نطاق الدولة ومجلس شورى وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً او حتى تعطى

1فيلسوف الاقتصاد صـ222ـفحة.

لرئيس مجلس الامن اوالامم المتحدة و أي شخص يمكن إعطاءه راتب لمصلحة المسلمين وذلك الراتب اقدره شخصياً بان يكون 85 جرام من الذهب لان اي زياده عنه لن تحفزه اكثر باي طريقة كانت أي هي موازنة مفتوحة وحافز ووسيلة للحاكم ليبذل كل جهده للحفاظ على حكمه وهذه الاستراتيجية في تحفيز الحاكم سوف تغير وجه العالم السياسي وهي ما سنتحدث عنها في الجزء الثاني من هذا الكتاب اضف الى ذلك انه يجب ان ينفق الرجل الاول في الدولة من المؤلفة قلوبهم ليظهر بكامل فخامته وبالتالي يؤلف قلوب كثيرين ممن يتأثرون بالمظاهر وهم الاغلبية.

5- **في الرقاب**: تخصص نسبة 12.5% لخلق الأعمال ، وقبل ان نتطرق لتقسيمها الى ثلاثة اقسام يجب ان نتطرق لثلاث قضايا وهي حجم العمل المحدود والاسواق المالية والشروط الاقتصادية للمجتمع حيث لا يمكن ان يتم تطبيق هذا البند من الموازنة مالم يتم تطبيق الشروط الاقتصادية للمجتمع حيث ان الحرية الحقيقية تكمن في خانة في الرقاب وليست في الديمقراطية وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً حيث ان الديمقراطية تدمر الشروط الاقتصادية للمجتمع ، اضف الى ذلك انك لا تستطيع تنفيذ بند تكوين رأس المال اذا كانت البنوك لا تزال في الوجود وليس السبب عدم وجود التمويل الكافي ولكن السبب يكمن في ان أي مشروع ناجح ستحاول المشاريع الاكبر منه في نفس المجال افشالة ، ولا يمكن لأي مشروع اكبر ان يفشله الا عبر بنك مما يخلق احتكار بمعنى انه يستحيل اعطاء مثل هذه القروض اذا سمحت الدولة باستهلاك سلع غير خاضعه للمنفعة الحدية او بالدعارة او الكهانة او القمار بل والسمنة ايضاً عند مقدار محدد او بوجود اسواق مالية خاصة والسبب ان انعكاس وجود مثل هذه الثغرات ستنعكس سلباً على ذلك المشروع الذي سيذهب ادراج الرياح وستقل نسبة نجاحة الى 30%، واخيراً سنتطرق للمفهوم الخاطئ المترسخ لدى البعض عن اجمالي حجم العمل، وهو واحد من اكثر مفاهيم السياسة العامة ابتعاداً عن الواقع، ويشير هذا الفكر الخاطئ الى ان الاقتصاد ينطوي على حجم عمل محدود، ولذا فأي وظيفة جديدة تأتي لتحل محل وظيفة فقدها احدهم في مكان آخر. وتزعم تلك الرؤية انني اذا كنت ابحث عن وظيفة فسأجد واحدة فقط، ان كان احد الافراد يعمل لساعات أقل، والا فلن اجد عملاً على الاطلاق. هكذا تظن الحكومة الفرنسية ان العالم يعمل بهذه الطريقة ، وهو اعتقاد خاطئ؛ فالوظائف يمكن خلقها في أي وقت يقدم فيه الفرد خدمة او سلعة جديدة، او عندما يجد طريقة أفضل (أو أرخص) لتقديم السلع او الخدمات الموجودة بالفعل. وتؤكد الإحصائيات مقصدي، فقد وفر اقتصاد الولايات المتحدة عشرات الملايين من الوظائف الجديدة في التسعينيات بما فيها قطاع الانترنت، (مازالت بعض تلك الوظائف شاغرة حتى الآن). انضمت ملايين النساء للقوة العاملة في النصف الثاني من القرن العشرين ، ومع ذلك ما زال معدل البطالة فيها منخفضاً مقارنة بالمعدلات السابقة في تاريخ الولايات المتحدة. وعلى نحو مشابه، اتت مجموعات كبيرة من المهاجرين للعمل في امريكا طوال تاريخ الولايات المتحدة دون ان يؤدي ذلك الى اية زيادة طويلة المدى في معدلات البطالة، فهل توجد عملية إحلال قصيرة المدى للعمال الأمريكيين؟ بالتأكيد، يفقد بعض العمال وظائفهم او تنخفض أجورهم انخفاضاً حاداً عندما يوضعون في منافسة مع الدخلاء الجدد على القوى العاملة ، ولكن هذا يخلق المزيد من الوظائف ولا يقلصها. تذكر انه لا بد ان ينفق العمال الجدد رواتبهم في نشاط اقتصادي اخر، الأمر الذي يخلق طلباً جديداً على منتجات اخرى، ومن ثم، تزيد الكعكة الاقتصادية وليس اعادة توزيعها فحسب كالاسواق المالية. واليك المثال التالي: تخيل ان هناك مجتمعاً يعمل في الزراعة، وفيه تمتلك اعداد غفيرة من العائلات الأراضي وتزرعها، وتنتج كل عائلة ما يكفي احتياجاتها المعيشية فقط أي لا يوجد فائض من المحاصيل كما لا توجد ارض غير مستصلحة ، ويمتلك كل فرد في هذه البلدة قوت يومه، ولكن لا يعيش أي من هؤلاء الأفراد حياة مرفهة، فكل عائلة تقضي اوقاتا طويلة في القيام بأعمال المنزل الروتينية: فهم يصنعون ملابسهم، ويذاكرون لأبنائهم، ويصنعون ادوات الزراعة التي يستخدمونها، ويصلحونها ... الخ، ثم افرض ان رجلاً اتى لتلك البلدة للبحث عن عمل، فقد يأتي هذا الرجل وهو لا يحترف القيام بأي شيء، كما أنه لا توجد ارض زائدة ليزرعها، لذلك يطلب منه افراد هذا المجتمع ان يعود من حيث أتى، وربما يبتاعون له تذكرة ذهاب فقط الى خارج البلدة، فهذه البلدة (ليست بها وظائف خالية.) اما اذا دخل

المدينة شخص حاصل على الدكتوراه في الهندسة الزراعية، بالإضافة الى انه صمم محراثاً يزيد من حصاد الذرة، فسيبيع المحراث الذي ابتكره للمزارعين مقابل حصوله على نسبة صغيرة من محاصيلهم. وهذا سيعود بالمكسب على الجميع حيث يصير بإمكان خبير الهندسة الزراعية أن يعول نفسه، بالإضافة لزيادة قوت المزارعين، حتى بالرغم مما يدفعونه لقاء حصولهم على المحاريث الجديدة) وإلا لم يكونوا ليشتروها في المقام الأول). فقد وفر هذا المجتمع وظيفة واحدة جديدة ، وهي بائع المحاريث. وسرعان ما سيصل احد النجارين الى تلك البلدة، وسيعرض ان يقوم بكل الوظائف الزائدة ليوفر الوقت للمزارعين ليتفرغوا للاهتمام بمحاصيلهم، وستزيد المحاصيل مرة أخرى؛ لأن المزارعين قد تسنى لهم المزيد من الوقت للقيام بأفضل ما يمكنهم إتقانه من عمل، وهو الزراعة، ومن ثم فقد جرى توفير فرصة عمل جديدة. من هنا، يزيد انتاج المزارعين ليفيض عن احتياجاتهم اليومية، ولذا (ينفقون) الزائد عن حاجتهم في تعيين معلمة في البلدة، وهي وظيفة اخرى جديدة، لتقوم بتعليم أطفال البلدة، الأمر الذي سيجعل الجيل القادم من المزارعين اكثر تثقيفاً وأكثر إنتاجية من آبائهم. وبمرور الزمن، سيتخرج في بلدتنا الزراعية، التي (ليس بها وظائف خالية)، الكتاب الرومانسيون، ورجال المطافئ، ولاعبو البيسبول المحترفون، وحتى المهندسون ممن يصممون آلات توزيع المشروبات. هذا باختصار هو التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة. فقد مكنت مستويات رأس المال البشري المتزايد الدول الزراعية من إنشاء أماكن غنية ومتطورة، مثل مدينة مانهاتن ووادي السيليكون. وبالطبع لا يبقى الحال مشرقاً دائماً، افرض ان احد المزارعين المتعلمين قام بتصميم محراث يساعد في انتاج محاصيل افضل من المحراث السابق، الأمر الذي سيدفع بائع المحاريث الأول الى التقاعد، ويخلق هذا نوعاً من التدمير الخلاق. صحيح ان هذه الطفرة التكنولوجية تمحو وظيفة واحدة على المدى القصير، اما على المدى البعيد، فستجعل حال البلدة أفضل فرفع الانتاجية يستحيل تحقيقها بدون وسائل تؤدي اليها مثل التكنولوجيا ورأس المال البشري. تذكر ان كل المزارعين أصبحوا الآن اكثر ثراء (بالقياس مع زيادة محاصيل الذرة)، الأمر الذي مكنهم من توظيف خبير الهندسة الزراعية في عمل آخر، مثل تطوير بذور مهجنة جديدة، (وهذا من شأنه ان يجعل البلدة اكثر ثراءً). تحل التكنولوجيا محل العمال على المدى القصير ولكنها لا تتسبب في بطالة جماعية على المدى البعيد، ومن ثم نصبح اكثر ثراءً. وهذا يؤدي لخلق الطلب على وظائف في الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وبالطبع، سيبلى العمال المدربون افضل بكثير من غير المدربين في تلك العملية، فهم اكثر مهارة في القيام بالكثير من الوظائف في ظل اقتصاد دائم التغيير، الأمر الذي يجعلهم اكثر صموداً خلال فترة التدمير الخلاق."[1] وبعد ان تطرقنا لذلك المفهوم الخاطئ حان الوقت لتقسيم هذا البند الى ثلاثة اقسام وهي

القسم الاول: التحرر من عبودية الجهل او ما يطلق عليه الحصول على فرصة للتعليم الجامعي او التعليم العالي وهو ما يسمى بخلق رأس المال البشري ففي حين كان يتبادر الى ذهني تسميه هذا البند في الميزانية باسم تنمية راس المال (المادي والبشري) الا انه يبدو ان رأس المال البشري يظهر اهمية اكثر من وجهة نظر اقتصادية ، اثبت جاري بيكر في "بحثه عن رأس المال البشري" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، ان اجمالي حجم التعليم والتدريب والمهارات حتى صحة الأفراد تشكل نحو 75% من ثروة الاقتصاد الحديث ، ويقول في احدى خطاباته (يجب ان نسمي اقتصادنا باقتصاد رأس المال البشري؛ لان هذا هو حاله حقاً، ويبقى رأس المال البشري هو الأكثر أهمية في حين تنطوي شتى انواع رأس المال الأخرى على جانب آخر من الأهمية مثل راس المال المادي الذي يضم الآلات للمصانع ، وراس المال النقدي. يشرح مارفين زونيس "استاذ بجامعة شيكاغو بكلية التجارة ومستشار الاعمال والحكومات حول العالم – تلك النقطة بشكل رائع في احد خطاباته لمجتمع الاعمال بشيكاغو قائلاً "سوف يصبح التعقيد سمة العصر وسيزداد الطلب على مستويات راس المال البشري العالية في كل مكان ، كما ان الدول التي تحقق ذلك على نحو صائب ، والشركات التي تعرف كيفية تكتيل جهودها والاستفادة من راس المال البشري بالاضافة الى المدارس التي تنتج هذا النوع من رأس المال ستصبحان اكبر الفائزين في عصرنا هذا، اما الدول الاخرى، فستظل قابعة في مزيد

1الاقتصاد عاريا صـ145-147ـفحة.

من التخلف والشقاء لمواطنيها وخلق المزيد من المشاكل لنا جميعاً. بمعنى اذا زادت انتاجية 500 مليون فرد في الهند ، وانتقلوا جميعاً بالتدريج من الفقر الى الطبقة المتوسطة ، فكيف سيؤثر ذلك على الولايات المتحدة مثلاً؟ ستصبح الولايات المتحدة هي الاخرى اكثر ثراء، فالقرويون الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد يومياً ليس بامكانهم شراء منتجاتها من برمجيات وسيارات وموسيقى وكتب وصادرات زراعية، فاذا كانوا اكثر ثراء، سيصبح بامكانهم شراء كل هذا ، وسيتحول بعض الافراد — من ضمن كل هؤلاء ممن لديهم طاقات معطلة بسبب عدم تلقيهم لأي تعليم — الى منتجين يقومون بانتاج سلع وخدمات اكثر جودة مما تنتجه الولايات المتحدة ، ومن ثم ستستفيد هي الاخرى من انتاجهم ، وقد يكتشف واحد – ممن سيتحولون من فلاحين غير متعلمين الى اشخاص متعلمين – لقاحا لمرض الايدز او وسيلة مشكلة ارتفاع درجة حرارة الارض ، ويجمل ممثلو صندوق تمويل كلية الزنوج المتحدين الامر في قولهم : انه من الخطر اهدار طاقة متمثلة في 500 مليون عقل بشري."[1] ؛ وبالفعل فان راس المال البشري في الاقتصاد الحديث يعد اهم نوع من انواع راس المال الذي يزيد الثروة ويدفع عجلة النمو فامريكا دولة ثرية لان الامريكيين يتسمون بالإنتاجية. اما على الجانب الشخصي فيقدر الباحثون ان التعليم الجامعي يجلب عائداً يزيد 10% عن تكلفته بمعنى اذا قمنا بتطبيق نظام المخاطرة في في الحد الادنى للأجور والذي يقتضي زيادة سنوية تقدر بجرام ذهب فإن الحد الادنى للأجور بالإضافة الى الزيادة السنوية بالإضافة الى التكلفة التي تم دفعها للتعليم الجامعي بالإضافة الى عشرة بالمائة من كل ما سبق ، سيكون مرتب المتعلم الجامعي مقارنة مع من سبقوه من المراتب التعليمية. لذلك قلنا ان رأس المال البشري (الكفاءة) هي خلاصة مجموعة من المهارات المتمثلة في الفرد مثل التعليم والذكاء والجاذبية والابداع والخبرات العملية والحس التجاري وحتى القدرة على قذف كرة البيسبول بقوة، ومن الواضح انه لا يمكن استغلال هذه المهارات في حالتين هما الاشتراكية لعدم وجود حافز لأي منها او في الاسواق المالية لان استغلال هذه القدرات في الاسواق الوهمية ستؤدي الى نتيجة وحيدة سنجنيها منها وهذه النتيجة هي الأزمات فقط لا غير، لذلك اذا وجدت الرغبة في مضاعفة الثروة باعتبار ان رأس المال البشري هو اهم رأس مال على الاطلاق فعلينا ان نشغلة بطاقته الكاملة في سوق حقيقية التي تزيد حجم الكعكة وكلما زادت القدرات في هذه الاسواق زاد حجم الكعكة بصورة اكبر واسرع.

القسم الثاني: التحرر من عبودية الفقر او ما يسمى الحصول على دعم المشاريع الجديدة الصغيرة وما يسمى بخلق راس المال المادي وليس النقدي و هذه الخانة هي التي تردم فجوة التراكم الرأسمالي كما اوضحنا ذلك سابقاً حيث انها تستخدم لتقديم قروض مشاريع صغيرة وبالتالي تحقق العدل والمثالية في آن واحد. الشيء الوحيد الذي تحتاجه في عالم الاسواق المثالية لتحقيق العدل والفعالية في آن واحد هو نظرية "بدء السباق قبل الآخرين" وهو البرنامج الذي يفرض الدعم ذا القيمة الثابتة النسبة التي من شأنها ان تضع الجميع على قدم المساواة وعلى هذا فان السوق المثالية تبحث عن كل فرصة ممكنة من أجل جعل الجميع أفضل حالاً من خلال نقاط بدايتهم المعدلة والتي يقوم بتعديلها بند في الرقاب حيث تقدم نقاط المتأخرين من خلال القروض، وكمثال سابق على تمويل المشاريع هناك فكرة التجارة المحدودة وان فكرة الاتجارة المحدودة تقتضي اعطاء قروض صغيرة جداً لا تصل الى 100 دولار بفائدة مرتفعة تصل الى 100% بدون اي ضمانات فمثلاً تعتبر بيتي فورس والتي تمتلك مقهى انشأته من خلال قرض مشابه هي واحدة من الاف النساء التي يتزايدن في العدد واللواتي يستدن المال بدون أي كفالة والتي تمثل حركة مالية جديدة ومهمة والتي اصبحت تنتشر بشكل كبير بالرغم من ان الفائدة تبلغ 96% لمبالغ لا تزيد عن 100 دولار والعجيب في الامر ان هؤلاء النسوة جميعاً يقمن بإعادة هذه الاموال التي اقترضنها مع الفائدة، فمثل هذا القرض هو اساساً عبارة عن فرصة لكل فرد لأن يكون رأسمالي، بمعنى انه في حين ان الرأسمالي يمكن ان ينحدر للإسفل الى طبقة العامل عبر فجوة المخاطرة كما شرحنا سابقاً ، فكذلك العامل يستطيع ان يصعد الى مرتبة الرأسمالي عبر بند في الرقاب . وليس هذا هو السبب الوحيد فهناك سبب اخر وهو ان مشكلة الادخار والتي تنشى في الادخار بسبب طموح الفقراء ليصعدوا في سلم الاقتصاد الشخصي يسبب قصور في الطلب السلعي ناتج

1الاقتصاد عاريا صـ152ـفحة .

عن قل استهلاك كما انه يسبب مضاربة على اسعار العقارات ايضاً ، بمعنى اخر ان الادخار يجب ان لا يكون ناتج عن قل استهلاك وانما عن اشباع احتياجات وكذلك امتلاك عقار يكون لغرضة الحقيقي وهو العيش فيه وليس المضاربة فيه.

القسم الثالث: التحرر من عبودية الجريمة وضعف النفس او العبودية التقليدية وحقيقة ضرورة وجود العبيد وعدم السماح بمنع العبودية تكمن في ثلاث نقاط اساسية وهي اولاً الهروب من المخاطرة ، فمن يحاول الهروب من المخاطر يصنف ضمن العبيد ويمكن استعبادة حرفياً من قبل الدولة والسبب الى جانب كل الاسباب التي ذكرناها سابقاً فإن الدولة لا تستطيع التحكم في تصرفاته خصوصاً الصيرفي مهما احكمت مراقبته ولكن عند وضعه في وضع العبودية سيتمكن مالكه من مراقبة تصرفاته اكثر وقد فصلنا ذلك سابقاً ، والنوع الثاني هم اسرى الحروب وقد تحدثنا عنهم سابقاً والنوع الثالث من عليهم احكام سجن طويلة المدى وهو ما سنتطرق اليه لاحقاً، الا ان الفكرة هي ان من اراد ان يحرر نفسة سواء كان من غير المسلمين الذين جاؤا الى الاسر عبر الحروب او حتى من المسلمين انفسهم سوا ان يعتنق الاسلام لمن كان غير مسلم ثم التوجه بطلب الى الدولة لإعطاة قرض لتحرير نفسه من العبودية فهو واجب الدولة ويوضع بند خاص به في الميزانية.

قبل ان نتطرق للمقدار وعدد المرات المسموح بها يجب ان نؤكد على ان لا تسلم هذه المبالغ نقداً في اي من الثلاثة الاقسام السابقه الى مقدم الطلب، ما اقصده بانه يجب ان تسلم للغرض الذي يريده المتقدم بالطلب اي تسلم للجهة التي يحتاج المتقدم بالطلب النقود من اجلها من خلال الدولة اي تحت اشراف مباشر وكامل لأحد موظفي العاملين عليها الذين ذكرناهم سابقاً فمثلاً في القسم الثاني من الخطاء الفادح افتراض ان نوع التجارة المحدودة نوع من انواع السحر الاقتصادي بمعنى ان توزيع القروض لا يقضي على الفقر مالم يتم التأكد بانه في مجال استثماري وليس مجال استهلاكي او ادمان واقرب مثال لتطبيق هذه العملية هو ما يتم تطبيقه في انظمة البنوك الاسلامية في ما يسمى بالمرابحة والتي اثنى عليها الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي في الازمة العالمية بقوله انه سيتم فتح نوافذ للصيرفة على نظام ما يسمى بالبنوك الاسلامية. عدد المرات التي يعطى فيها القرض هي ثلاث مرات فقط لا غير ولعل ابرز نتيجة لهذا هو انه لكل شخص ثلاث فرص سواء اكان عبد ليصبح رأسمالي متعلم او كان مجرم فله ثلاث فرص قبل ان يفقد حريته ليجد من يقوده لانه لا يستطيع ان يتحكم في تصرفاته الاجرامية او لمن اراد ان يصبح اكاديمي ويدرس من التعليم الجامعي الى الماجستير الى الدكتوراة عبر الثلاث المراحل. وبما ان مسألة اعطاء المال المجاني مسألة حساسة جداً فلا بد ان نتطرق للمقدار بشكل دقيق، لقد قمت بعدد من التقديرات الا انني وجدت ان اقرب تقدير سيفي بجميع هذه الاغراض دون مبالغة في قتل الحافز لدى الحاصل على هذا القرض هو ان يكون سقف القرض نصف كيلو ذهب في كل مرة منها لا تسلم له نقد كما ذكرنا سابقاً ولا تعطى له دفعة واحدة بمعنى يجب ان لا تقل فترة بداية الحصول على دفعة وبداية الحصول على الدفعة الثانية عن مدة سنتين.

6- **الغارمين:** 12.5% موازنة مخاطر الديون التي تحدثنا عنها سابقاً والتي قلنا ان غرضها الاساسي توفير الائتمان الى جانب الحفاظ على الحقوق والتي تتعامل مع الجرائم و النفقات المتعلقة بها من شرطة ونيابة ومحاكم قضاء وسجون وامن وسلطات محليه ومرور ومباحث ودفاع مدني وغيرها فتدرج باقي الخدمات القضائية والعسكرية في خانة الغارمين فيبدو ان الغارمين يمرون عبر كل قطاعات السلطات المحلية وتكون مصروفات محلية من اعادة ديون على الساكنين في حدود المنطقة الجغرافية للسلطة المحلية او المساعدة في تكملة الديات لمن لا تكفي ثروته لاستكمال الدية في القتل الخطاء فالأخطاء تحدث. فالسلطات المحلية هي من واجبات الدولة لتشهد استقرارها بالاضافة الى ان أفضل الطرق لكي تقلل المشاكل من حولك كونك رجل الدولة الاول وتحضى بالمزيد من الوقت لتعيش حياة طبيعية تجد فيها الوقت الكافي لعائلتك ولتستمتع بمركزك في الدولة هو من خلال اللامركزية. في الحقيقة الغارمين نصيبهم في الزكاة يتم عبر تسديد القروض المتعثرة من الجمهور في بنك الدولة فهي حلقة مغلقة تبدا الاموال في بنك الدولة وستنتهي فيه بعد تسديد ديون المفلسين. قد يجادل البعض بانه يجب معاقبة المفلس الذي اخذ اموال الناس والسؤال هو ما لذي خسرناه بإفلاسه ؟؟ لا شيء فالأموال لا زالت في بنك الدولة ولم نخسر له شيء

بسداد قرضه ذلك الى جانب انه يخبرنا علم الاقتصاد بانه ما الذي ستستفيدة الدولة او المجتمع او المقرض من حبس المقترض المفلس ؟؟ ان وجودة في السجن يعني ان لا ينتج شيئاً وبالتالي فإن الاقتصاد يخبرنا بانه يجب اخراجه لكي ينتج شيء او على الاقل سيزيد الانفاق في المجتمع من خلال مبالغ الضمان الاجتماعي التي سيتلقاها. ويخبرنا الاقتصاد اكثر من ذلك عن نظام السجون وهو بان نظام السجون الحالي غير فعال تماماً فالسجن كما يخبرنا الاقتصاد عباره عن نقص في الثروة ونفقات يمكن تقليصها وتكديس لعقول بشرية لا تبذل مجهود، ، فتكديس قوة بشرية مهولة في مباني يعتبر تكديس لقدرات كثيرة لا ينتفع منها المجتمع بينما ينفق عليها الجميع حيث تعتبر هذه الفئة هي اسواء فئة في المجتمع بإجماع الجميع تحت الظروف الطبيعية بمعنى انها اسواء فئة في ظل تطبيق نظام المخاطرة وليس تحت ظروف البيئة الرأسمالية او اي بيئة ظالمة للمجتمع قد يظطر احد افرادها الدخول للسجن فقط لسبب ان الافلاس موجود في اصل النظام النقدي المعتمد على الفائدة. فلا يمكن للدولة ان توفر لهم كل سبل الراحة مقابل لا شيء فمن زار السجون سيجد ان هناك قطاع عريض من المساجين من يخرجون من سجونهم لكي يعودوا اليها ولا يفرق معهم الامر ففترة المكوث في السجن تعتبر فترة راحة فقط لا غير. لذلك نقول ان من تمت محاكمته في احدى المحاكم وتم الحكم عليه بالسجن تكون افضل الحلول الاقتصادية هي ان يتم بيعه في الاسواق للعبودية لكي يقوم بخدمة احدهم او يستخدمه شخص لشيء ذو فائدة وبالتالي يتحكم مالكه في تصرفاته التي لا يستطيع ان يتحكم فيها شخصياً الا ان هذه المنفعة الاقتصادية لا تنطبق على ثلاثة اشخاص ، وهما القاتل ، والسارق ، والمضطرب جنسياً فالقاتل قد يبحث عنه اولياء الدم ليقوموا بقتله وما لذلك من مخاطر قد تسبب في الكثير من القتلى على سبيل المثال ، وفي القتل المضاد اما السارق فقد يسرق من الشخص الذي سيقوم بشراءة، لذلك يجب قطع يدة والتي لا تنتج شيئاً وانما تقوم بنقل الثروة فقط مثله مثل الاسواق المالية ومن ثم اعطاءة حريته مرة اخرى لان بيعه يعتبر عملية تدمير للمجتمع واقرب مثال له هو وضع سم في طعام لمن سيقوم بشراءة قد يؤدي الى افلاسة او نهايته الحتمية. ويتبقى شخص ثالث ، وهو الغير منضبط جنسياً والحديث عن هذا النوع يطول ولكن سأذكر نوعين رئيسيين وهما الشخص الذي لا يعرف شيئاً عن الوضع الجنسي في الوضع العائلي الطبيعي بمعنى ان الدافع هو الغريزة الجنسية فتقل عندها عقوبته لتتوقف عند هدف وحيد وهو لفت انتباه اولياءة الى مشكلته ليلتفتوا الى علاجها لا الى مفاقمتها وقد يكون مفاقمتها ناتج عن حلول خاطئة مثل – الامتناع عن الحديث معه – وبالتالي فلا تزيد عقوبته عن الجلد وهو ما سيضمن توفير حلول لمشكلته او مشكلتها. والنوع الأخر هو المجرم وهو الذي يكون على اطلاع تام على حدود الوضع الجنسي في وضع اقتصادي سليم في الوضع العائلي فلا عذر لإنفلاته وتكون عقوبته القتل لانه لا يستبعد وقوعه على محارمة ولا يمتلك تحكمة في ذاته حيث ان الدافع ليست الغريزة الجنسية وانما الطابع الإجرامي وقد يعمد الى الانتقام من جارة مثلاً بمعاشرة حليلته دون رغبة جنسية على سبيل المثال، او قد يتعرض للأطفال جنسياً ولا يستثني الرجال ولا البهائم حتى وغيرها من الاعمال التي ليس دافعها جنسي بقدر ما يخيل للبعض ولكنه اجرامي ولما لها من اخطار تحيق بالجميع. ما استثنينا من هؤلاء الثلاثة فان له ثلاث فرص لكي يستعيد حريته بعد جرم ارتكبه تكون عقوبته السجن. وبالاضافة الى كل الفوائد السابقة تبقى فائدة فريدة لنظام العبودية على نظام السجون وتكون في الرجل او المراة الذي او التي يتم اسره واستعباده من خلال الحروب فلا تنفق عليه الدولة من خلال نظام السجون والذي يزيد النفقات على السلطات المحلية غالباً ولكن تدفعه لاحدهم كعبد يخدمه ، واذا اراد تحرير نفسه فعليه اعتناق الاسلام والذهاب للدولة للحصول على قرض لتحرير نفسه لذلك سيدفع نظام العبودية الجميع الى اعتناق الاسلام. افترض بان مرتبات القضاة وجميع الاشخاص المؤثرين بشكل مباشر على النظام برمته تكون 85 جرام ذهب عيار 24 لكي لا يجد ما يغرية في موقعه الحساس.

7- **في سبيل الله:** 12.5% من الميزانية تنفق في الدفاع والبحوث العلمية المتعلقة به واحدث التقنيات العسكرية وامن الحدود اي في التقنيات العسكرية لتستعد للحرب (بين العلم والقوة) فيجب تخصيص 12.5% في الخانة الوحيده التي تكون صناعية وعلمية بنسبة 100% وتكون تحت رعاية الدولة المركزية مثلها مثل المؤلفة قلوبهم ولولا هذه الخانة لما امكن ان توجد اختراعات تغير مجرى التاريخ مثل الانترنت مثلاً فلو لم توجد خانة (في سبيل الله) للبحث العلمي في الجيش الامريكي لما تمتعنا بهذه النعمة، يجمع الاقتصاديين والمسلمين على ان ميزانية الدفاع

تكون 12.5% للتصنيع العسكري النوعي والبحوث العلمية العسكرية وغير العسكرية التقنية التي تستخدم لتطوير الكفاءة العسكرية من كافة النواحي، وليس لتكديس القوة البشرية عبر انشاء ثكنات عسكرية بمرتبات لا يبدو ان احداً سيقوم باستخدامها لعشرات السنين والسبب ان " تكلفة اعاشة جيش بأكمله تساوي قيمة فرص العمل التي تضيع على الشباب حال التحاقهم بالجيش ، وقيمة هذه الفرص تساوي المبالغ التي قد يكون الجنود على استعداد لدفعها مقابل استرجاعها ، فعندما يلتحق ميكانيكي ، او طالب ، او حتى واحد من محبي الشواطئ بالجيش ، فهذا معناه ضياع فرصة كل منهم سواء في اصلاح المزيد من السيارات ، او استكمال دراسته ، او الاستمتاع بأمواج البحر العالية ، وهذه الفرص تختفي فعلاً ؛ حيث ينقص عدد السيارات الصالحة للعمل في المجتمع، وينقص عدد من اكملوا دراستهم ويقل حجم الاستمتاع فيه، هذه الفرص الضائعة – تمثل التكلفة في أي تقديرات حسابية ، اما في تقديرات علماء الاقتصاد ، فهي تمثل الكلفة الوحيدة "[1] لذلك فان الثروة البشرية التي يتم تكديسها في القوات العسكرية هي هدر لا يقابله اية منفعة، ولذا تشتهر مقوله في السلك العسكري اليمني مفادها اننا لم نكتفي من النوم الا بعد التحاقنا بالسلك العسكري ولا يقتصر هذا التأثير على السلك العسكري اليمني فقط بل يمتد الى كل قطاع عسكري وجد في القرنين الماضيين ولا ننسى ان المبالغة في التصنيع العسكري الكمي وليس الكيفي بعد الانتهاء منه فانه يصبح ثروة مكدسة لا يستفاد منها لانه سيظهر دائماً سلاح احدث لا تتحرك الا عبر تخريب باقي دول العالم من خلال اختلاق النزاعات لإنفاق تلك الثروات المكدسة اذا لم تكن دولة التصنيع في حالة حرب وهو ما يقود الى ركود لذلك عندما تتحدث عن التصنيع النوعي وليس الكمي للأسلحة فإننا يجب ان نستخدم تلك الاسلحة بطريقة ما وافضل طريقة ان لا يوجد جيش اساساً غير الحد الادنى الممكن من حرس الحدود والعلماء الذين يقطنون في ثكنات مختبراتهم العلمية. اقترح ان يتم تدريب جميع فئات الشعب على الاسلحة التي تم اختراعها وبالتالي تم تصنيع عدد قليل منها على سبيل التجربة لمعرفة ادائها لا للتكديس، وفي حين يتم ذلك التدريب في فترات الكساد الاقتصادي عوضاً عن الدفع لهم لعمل حفر ثم دفنها في اليوم التالي او هدم جنوب المدينة واعادة اعماره من جديد وذلك لكي يتم الدفع لهم لتحفيز الطلب في الاقتصاد ، فالافضل تدريبهم ومن ثم الدفع لهم في مقابل حضور هذه الدورات وافترض ان هذه الدورات لن تحتوي أي تدريب جسدي وانما هي دورات نظرية مقابل بعض التطبيقات على بعض الاسلحة مثل دورات تعلم اللغات وبعض الاستخدام العملي للأسلحة لذا يجب ان تتجنب صنع جيش يكون قوه عاطلة لأنها مضره اقتصادياً الى جانب انك لن تستطيع ارضاء الجيش كما يخبرنا التاريخ. ولا تستطيع الحكومة ان تمول الحروب عن طريق السندات كما عرفنا ولان الاسواق المالية حكومية فلا يوجد مكان للإيداع غير السوق المالي الحكومي وعليه فتستطيع تمويل الحرب كيف ما اردت و لأنك لا تستطيع ان تتجنب الحرب دائماً لسببين الاول سبب يعطيك عدوك وسبب يعطيك شعبك ويتحمل عواقبه فنسبة الحاجة الى حرب تكون نسبة الاقتراض للعقارات مع عدم انتاج شيء بمعنى المضاربة بأسعار العقارات ، والتي مع كل المحاولات للتحكم فيها فانه لا يمكن ضبطها بنسبة 100% وبالتالي سيظل هناك تسرب يساوي نسبة ضعف الامانة في المجتمع وهذا يشمل ان يرتفع الدين العام ولا يرتفع الناتج الاجمالي ، وعندها نحتاج لحرب لموازنة الاقتصاد كما قام بذلك هتلر وروزفلت وستالين واليابان فالجانب العسكري يعتبر ضرورة في حالة نقص الامانة في المجتمع فلم يستطع اي شيء انتشال الولايات المتحدة من الكساد العظيم الا الحرب العالمية الثانية ، وكذلك الحال لالمانيا ففي حين كان الجميع يشتكي من الوضع الاقتصادي فان التصنيع العسكري اعاد هتلر الى الواجهة.وبما اني ذكرة التصنيع النوعي للأسلحة فيبدو انه من واجبي ان اذكر اين ينتهي هذا السباق في التسلح الى جانب انه ستظل الدول دائماً في حيرة الى أي درجة يجب ان تتم عملية تطوير تضخم السلاح النوعي واين ينتهي سباق التسلح، وللإجابة على ذلك يبدو بإننا نحتاج الى مرجع نرجع اليه، تنتهي مسابقة التسلح عندما تكون قوة السلاح عند الاستخدام في الحرب الحقيقية 90% من تلك القوة لا تستطيع باي طريقة من الطرق تجنب تأثيره على المدنيين غير المحاربين والمرجع هو ان الرسول امر بان لا يقتلوا طفل او امراه او شيخ في الحرب، وسلاح لا يمكن ان يتجنب هؤلاء بنسبة 100% لا يمكن استخدامة مهما كانت قدرات التسليح لدى العدو اضف الى ذلك انك كرجل الدولة الاول غير مستعد ان تدخل للتاريخ من اسواء ابوابه عبر منافسة هتلر وترومان في الاجرام الحربي.

8- **ابن السبيل**: 12.5% تخصص للمشاريع الحكومية خارج نطاق التعليم والصحة التي ذكرناها سابقاً وخارج نطاق النفقات المحلية وبالتالي ستكون متركزة اكثر نحو الطرقات والجسور والمنافذ البحرية والجوية والبرية والخطوط السريعة ونفقات حماية الخطوط السريعة والمنافذ من

1فيلسوف الاقتصاد صـ99ـفحة.

دوريات وخفر سواحل ومصاريف انقاذ الحوادث في الطرقات والمطارات وموانئ وترميمها وكذلك توفير مبنى ادارة محلية لانجاز معاملات اي واصل او مغادر ومرافق عامه على طول الخطوط السريعة مثلاً وغيرها هي افضل الطرق لبناء الكثير من المشاريع وغيرها والسبب ان افضل الطرق لتحفيز الطلب هي البنية التحتية الاساسية.

كيف ولماذا يجب ان تدفع الاقتصاد لإسلمة الدولة والعالم

اذا لم يوجد الاسلام يجب على الرجل الاول في الدولة اختراعه لانه يضمن له استقرار سياسي. اذا لم نستقطع اسهم لكل عامل من كل شركة اجنبية بدوله بها بنوك او يمتلك اسهمها بنك او تدخل اسهمها في بورصة مضاربة او تصدر سندات، او لا نعرف اين تودع كل نقدها فإنها كما قلنا سابقاً ستستغل تلك البنوك الشركات لتوسيع الازمات العالمية التي تقوم بها لكي تضغط لإنقاذها من خلال رمي كل العمال الى الشوارع. وثمه مخطط ثان موضوع بعناية للتعامل مع المنافسة هو الاندماج، وهذا هو الغرض من الشركة الدولية او المتعددة الجنسية. وقد كان يعتقد الى وقت طويل ان هذه الأخيرة تعد أداة للعدوان، بل للإمبريالية، على المسرح العالمي. غير ان ما هو اشد اهمية بكثير هو مقاصدها الحمائية وخدماتها البالغة الأهمية بوصفها وسيلة للإفلات من قيود السوق."[1] ان عملية فرض اعفاء الشركات الخارجية (دول غير مسلمة) من الضرائب فانه يضطر ان يكون الحد الادنى للأجور هو ضعف الكمية بالجرام بالذهب والزيادة السنوية ا تقل عن 2.15 جرام ذهب ويجب عليها ان تملك اسهم 20% سنوياً لكل موظف من المعاش الحالي على معدل سعر الاسهم لمتوسط فترة عشر سنوات مضت لأنه اذا لم نستقطع اسهم لكل عامل من كل شركة اجنبية بدوله بها بنوك او يمتلك اسهمها بنك او تدخل اسهمها في بورصة مضاربة ، فإنها ستستغل تلك البنوك الشركات لتوسيع الازمة العالمية لكي تضغط لإنقاذها من خلال رمي كل العمال الى الشوارع ولكن اذا ملك العمال اسهم فيها فانهم سوف يأخذون حقهم حتى لو رحلت تلك الشركات. ان الشركات متعددة الجنسيات يتم استخدامها من قبل القطاعات المصرفيه للاحتكار والافلات من قيود السوق الحرة (نسخة لعمل الاسواق المالية) .. "وهناك مخططات متعددة للإفلات من انضباط السوق، بما في ذلك الانضباط الذي يفرضه المنافسون الأحدث عهداً والأكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، والأكثر إقداماً. وفي مقدمة هذه المخططات العودة الى الحماية الجمركية. فالشركة الصناعية الكبيرة، عندما تواجه المنافسة الخارجية، تسعى الى الرسوم الجمركية، وكذلك الى الحصص التي يخفف عنها ضغوط السوق. بعد الإشادة الاحتفالية بالسوق الحرة ينشأ الإلحاح على استثناء له جدواه. وقد احييت بالفعل المشاعر والتشريعات الحمائية في البلدان الصناعية الاقدم، بل ان ذلك الاحياء سوف يتم حتى بدرجة اكبر في المستقبل. بعد ان كانت الرسوم الجمركية تفرض في الماضي من اجل حماية الصناعات الوليدة، فانها تفرض الآن لحماية الصناعات التي مضى عليها وقت طويل وتوشك ان يتخطاها الزمن.

اما الزيادة السنوية لموظفي الشركات الاجنبية والتي تمتلك منها البنوك نصيباً فيجب ان لا تقل عن 2.15 مضروب في 1.3% جرام ذهب عيار 24 سنوياً.ولا تنسى التركيز على المشاركة وتقسيم العمل فكلما تم تقسيم العمل اكثر تصبح نسبة التسامع مع الخطاء اقل ويصبح البحث عن عامل افضل اكبر. الضرائب على المؤسسات اذا كانت اجنبية ومالكيها ليسوا في حدود الدولة الجغرافية، حينها يجب على شركات النفط والغاز والمعادن بعد الاستخراج الاولي – بمعنى ان عملية الاستخراج اصبحت عملية روتينية وليس هناك حاجه للاستكشاف بتحمل مخاطر كبيره – هي 50% من ما استخرج؛ الاموال التي يتم استقطاع 2.5% من اجمالي املاك الشخص لآخر يوم من العام الماضي بالنسبة للشركات التي تستخرج ذهب او فضة او نفط او غاز او المنيوم او حديد او زئبق او أي مادة من باطن الارض تغطي وقت الاستخراج 20% للدولة مباشرتاً مجاناً مقابل السماح لها بالاستخراج فقط وهذه 20% تغطي معالجة التكاليف البيئية الناتجه عن ذلك.

يمكنك الاستعانة بالنظام الضريبي للتعامل مع غير المسلمين من المواطنين بعد ان ثبت ان الارباح للاسهم على المدى الطويل هي بين 15%، 16% ، دعونا نفترض ان لدينا شركة واحده راس مالها 100 دولار وحققت ارباح هي 16 دولاراً ، الان لنقوم بعملية حسابية بسيطة, لدينا 116 دولار ، لنأخذ ضريبة من 100 دولار وهي 2.5% والتي ستكون 2.5 دولار مقارنة ب2.9 دولار اذا كانت 116 دولار , من الدخل

[1]تاريخ الفكر الاقتصادي ، جون كينيث جالبرث ، صـ 314فحة.

16 عند حساب كم هي 2.9 من 116 دولار تصبح 19+% لذلك سنقوم باقتطاع 20% من الدخل او الربح لغير المسلم و 40% لمن كان دخله او ربحه اكثر من كيلو ذهب سنوياً و 60% لمن كان دخله او ربحه اكثر من 2 كيلو ذهب سنوياً لأعطاه الحافز لاعتناق الاسلام وبهذه الطريقة تقل الازمات في الدولة لان الاشخاص المؤثرين كلهم سيكون لهم دين واحد هو الاسلام ولا يمكن ان تجد التماسك لدولتك في أي دين غير الاسلام، لذلك اما المستثمرين الاجانب فاذا كان الاصل ثابت او غير معرض للإهلاك او ينبت من الارض او يستخرج من باطن الارض سواء اكان زرع او نفط او ذهب او فضة او عقارات او اسهم او غيرها ففيها ما لا يقل عن 50% من نفس جنس المنتج وليس من الارباح ,وذلك لدفع الشركات لإحضار المسلمين من تلك الدول للعمل لديها لكي يستفيد المسلمين او لإعطائهم الحافز الكافي للتفكير بجد وانصاف في حقيقة الاسلام والدخول في الاسلام لان ذلك سيخفف عنك الكثير من التوتر في الدولة كما انه

اذا ظننت انك تستطيع ان تتحكم في الغاء البورصة او المشتقات المالية او أي مشكلة اقتصادية بدون تأميم البنوك فقد اخطاءت واذا ظننت انك تستطيع تأميم البنوك بدون تاميم السوق الوهمية باكملها فقد اخطاءت واذا ظننت انك تستطيع ان تتحكم في الاسواق الوهمية الحكومية او غيرها وان تستمر تحت السيطرة بوجود معدلات الفائدة او اي رسوم فقط اخطاءت جداً مالم تكن خيرية بنسبة 100%.

خاتمة وتوصيات

ان اندفاع العالم بأكملة الى تطوير طرق التامين من المخاطر هو الهاوية التي يندفع اليها الجميع بكل حماس ويعطون الجوائز القيمة لكل من قام بتطويرها بطريقة افضل الا ان السيء في الامر ان اسفل هذه ا لهاوية لا توجد ارض – وهو ما سيؤدي حتماً الى انهاء حياة الجميع والى الابد ولكن ما يوجد اسفل الهاوية حقيقتاً هي حمم بركانية يجب ان يتذوق الجميع اشد العذاب الشديد قبل ان ينتهوا الى الموت. لقد حاولت جاهداً معالجت العديد من القضايا والتي كان عددها كبيراً جداً ولذلك يخبرنا الاقتصاد بان السر في الاتقان يكمن في التخصص وعليه فانا على يقين باني قد اخطأت اخطاء كبيرة جداً في عدد من المواضع والتي اتمنى ان يغفرها لي القارئ. ان النظام النقدي القائم على الفائدة يدفعنا لان نستهلك موارد الكوكب اكثر من حدود جشعنا وخلف تلك الحدود يوجد مايسمى الاحتيال، ولكن في ظل وجود نظام المخاطرة فاذا كان الاقتصاد يخبرنا شيئاً عن البيئة فهو اذا اردنا حماية الغابات من الانقراض فعلينا ان نقراء اكثر، وبالتالي فان شركات انتاج الورق ستقوم بزراعة غابات اكثر لذلك لا تستطيع ان تدعي انك تعرف شيء وانت لا تعرف ما هو بالضبط ولكن ما يجب عليك فعله هو ان تفعل ما تعرف وهذه هي حدود الاقتصاد وهذا ما لم يدركة هايك حين قال باننا يجب ان نرفع ايدينا عن الاقتصاد لأننا لا نعلم ما يكفي عنه ، وبالفعل سنرفع ايدينا عن كل ما لا نعرف عنه الا اننا الان نعرف نظرية الخطر ويجب ان نرفع ايدينا عن الباقي وفي ختام هذا الكتاب لا نريد ان نفرض رائياً ليس له اساس اقتصادي الا ان هذا الكتاب في نظرياته ياتي كحزمة واحده ومحاولة تجزئتها سيؤدي الى تشويه في النظام الاقتصادي مما سيؤدي مستقبلاً الى تعقيدات انت في غنى عنها ولا يعني هذا ان لا يتم الالتفات بعناية الى التدرج في تطبيق النظام والذي يستلزم تشكيل لجنة استشاريين من الاقتصاديين فمثلاً عند ذكرنا منع البضائع التي لا تخضع للمنفعة الحدية مثلاً يكون استخدام الكحوليات في الادوية والعطور مسموح به لإنتفاء العله وهي تبديد الاموال الناتج عن عدم تناقص المنفعة الحدية وذهاب العقل والذي يسبب الى ارتفاع ميزانية السلطات المحلية او ما يسمى ببند الغارمين ولكن هذا لا يجيز التجارة فيها حتى وان كانت لهذا الغرض فقط، كما انه لا يسمح ببيع الاعضاء البشرية او الدم مثلاً بعكس التبرع واذا تمكنت من تطبيق النظام الاقتصادي بالطريقة المثلى فتستطيع القول بانك استطعت ان تحول كل شخص الى مليونير بنقد حقيقي في عام. عندما ذكرنا الحد الادنى للأجور لم نتطرق للزيادة السنوية

للإجور والسبب انها ترتبط بتوصية سنذكرها وهذه التوصية ستقوم برفع الكفاءة حيث ان السباق بين التكنولوجيا من ناحية والتعليم من ناحية اخرى يبدوا ان التقدم التكنولوجي يسبق التعليم فمثلاً خلال القرن العشرين كانت التكنولوجيا في تقدم بطرق مختلفه وهذا التقدم غير طبيعة العالم الصناعي حيث اصبح يتطلب نوع جديد من العمال بخلاف الفلاحين، بمعنى عمال يعرفون كيف يصنعون المواد الكيميائية على سبيل المثال او الذين يفهمون الطبيعية الكهربائية او بالاصح عمال مؤهلين ورده الفعل عاده تكون عبر انفجار في الطلب على التعليم للقيام بعمليات غير روتينية او عماله مؤهله – لها فكر خلاق – الذين يستطيعون تغيير الطريقة التي تصنع بها المنتجات او تغيير الطريقة التي تباع بها المنتجات او العمل كصحفيين او كمستشارين او اكاديميين او محامين وهذا هو النوع الجديد من الوظائف التي يتم خلقها بينما العمليات الروتينية سواء كانت للعماله غير المؤهله او للعمالة المؤهلة اصبحت تستبدل بالاله والتكنولوجيا بمعنى لسنا بحاجه لشخص يقوم بجمع حسابات فواتير لان كمبيوتر سيقوم بها ديناميكياً وبنفس الطريقة الوظائف التي تتطلب المهارة اصبحت تستبدل ايضاً بخليط من التكنولوجيا والعولمة والمنافسة ولم يتبقى لنا الا الوظائف التي تتطلب عماله مؤهلة لها تعليم افضل او الوظائف الروتينية التي لا يمكن انجازها عن بعد مثل الحدائقي على سبيل المثال فمثلاً 35% من خريجي الثانوية الذين لم يحضو بتعليم جامعي بين عمر 24 و 26 لا يجدون وظائف اليوم في الولايات المتحدة فكيف يمكن لمثل هذه الفئة ان تكون المنافس الاكبر! ومفتاح الاجابة يكمن في الزيادة السنوية، كانت الزيادة السنوية تقدر 2% سنوياً في المتوسط بمعنى انها زيادة حقيقية بعد التضخم، لذلك اقترح ان تكون الزيادة لمن التزم بساعة قراءة في مقر العمل في مكتبه مقر العمل ان لا تقل الزيادة الدورية للأجور عن معدل نمو الناتج الاجمالي السنوي مضروب في 1.3% وهو ما سيجعل هذه الفئة بعد اربع سنوات من الانخراط في العماله غير عاطلة عن العمل لارتفاع كفائتها ومنافستها كما ان الزيادة في الناتج الاجمالي السنوي ناتج عن مجهود هذه الفئة مباشرتاً وكذلك ارباح هذه المنشئة التي تقدم الزيادة السنوية. وماذا عن البقية! اقترح ان تكون الزيادة السنوية هي 1جرام ذهب عيار 24 سنوياً لمن لم يقراء ساعة في اليوم.

وتظل الكفاءة هي التفسير النهائي لأغلب اسباب ظهور الفجوة في المداخيل بين الدول الغنية والفقيرة في الاقتصاد الحديث و الطرق التي يمكن بها ان نزيد معدل نمو الانتاج السنوي (نزيد انتاج البلاد) هي كالتالي:

1- نعمل ساعات اكثر
2- توظيف العاطلين عن العمل (مع ملاحظة انه ليس كل المتاح من العمال لديهم المهارات التي يتطلبها السوق)
3- ندخل مزيد من الافراد الى القوه العاملة من المهاجرين
4- نظيف المزيد من الآلات وذلك يكون عبر تحديد حد ادنى للأجور والذي سيدفع اصحاب العمل لما يسمى بالاتمته أي محاولة استبدال العامل بالآلة وهو ما يزيد البلاد ثراء.
5- نقوم بإضافة المزيد الى راس المال البشري (قبل استخدامه) عبر خلق جعلهم اكفاء من خلال التعليم ويساعد على ذلك ايضاً رفع الحد الادنى للأجور لتوفير الحافز للتعليم، وتوفير التعليم الاساسي في نفس الوقت، والتي ترفع الانتاج.
6- نصبح اكثر انتاجية مع أي نظيف المزيد الى رأس المال البشري (وقت استخدامه) عبر فرض القراءة على العمال في المنشأة مثلاً.
7- ننتج اكثر باستخدام ما هو متوفر لدينا من امكانيات متاحه عبر الابتكارات او الطفرات التقنية.

في الحقيقة ان اكثر عبارة معبرة في خاتمة هذا الكتاب هي عبارة قراتها في كتاب الاقتصاد العجيب حيث يقول كاتبا الكتاب انك ستجد جميع الاقتصاديين ينطبق عليهم المثل التالي "كل المهندسين الذين يضيعون الوقت والجهد في اصلاح آله معطلة، ومن ثم يدرك انه لم يكلف احد نفسه بوصلها بالكهرباء"[1] وهي عبارة معبرة جداً وقد حان الوقت لكي نصل الاقتصاد بالكهرباء ولا احد يستطيع ان يصله بالكهرباء غير رجل الدولة الاول، عبر مفتاح الخطر وقد يكون مفتاح يوصل الى السماء وليس هناك ما يخسرة رجل الدوله الاول عند تطبيق نظام المخاطرة غير الكثير من المشاكل ووجع الرأس وهناك الكثير والكثير جداً لكي يكسبه. ان النظام الاقتصادي (المعتمد على السوق) فعال جداً لكنه غير عادل ولذلك

1الاقتصاد العجيب صـ100ـفحة.

وجدت الدولة في المقام الاول لتحقيق العدالة والانصاف وبمعرفتنا باجماع علماء الاقتصاد على سؤ كل الانظمة السياسية الحالية و ان الديمقراطية ليس النظام السياسي الامثل ولكي نعرف ماهو النظام السياسي الامثل قمنا اولاً بتعريف افضل نظام اقتصادي واقعي، وبعد ان عرفنا ما هو النظام الاقتصادي الامثل وضعنا النظام سياسي امثل لتطبيق هذا النظام الاقتصادي. ان افضل تحليل للرأسمالية جاء من ماركس و الذي يعتبر اعظم فيلسوف الا انه لم يأتي باي حلول ايضاً وهو ما يميز كينز عنه، ومن خلال تحليله اوضح الازمة التي ستمر بها الرأسمالية. وقد جاء الكثير من المحللين ورسل الشؤم واوضحوا لنا الكثير من الكوارث في سعيهم وراء المعرفة العلمية الخالصة التي يسعى اليها الفلاسفة ولكنهم لم يدركوا انه يوجد لدينا مشكلة تحتاج الى حل عملي قد بسطنا منه ما استطعنا. ان عالم الاقتصاد الذي يعتمد على نظرية ما، لدية على الاقل احتمال ان تكون نظريته سليمة اما العالم الذي لا يعتمد الا على قراءة الاحصائيات فلا فرصة لديه على الاطلاق الا ان الاحصائيات عندما تثبت العكس فان الخلل في النظرية حتى ان لم تثبت الاحصائيات شيئاً جديداً فستثبت فشل تلك النظرية ايضاً، ولذلك يجب ان تخضع نظرية المخاطرة للتجربة وقد اعتاد الاقتصاديين تبرير فشلهم دائماً بالطبيعة البشرية وهذا العذر هو ما يجعل عالم الاقتصاد يبدو من العوالم المليئة بالألغاز والذي يجعله يمثل عنصر جذب لا يبدو فيه غير التناقضات ولذلك قمنا بإيجاد حلول لتناقضاته. علينا ان نعرف بدقه معلومة يرتكز عليها الاقتصاد باكمله فاذا لم نعرفها لن نستطيع ان نقدم أي حلول اقتصادية وهذه المعلومة هي عن الاسواق ومفادها ان الاسواق تقسم الى سوقين ، سوق حقيقي وسوق مالي (او سوق وهمي)؛ السوق الحقيقي هو كل الاسواق المنتجة ، اما الاسواق المالية فهي كل الاسواق غير المنتجة لذلك نسميها اسواق وهمية وللتفريق بينهما بدقه يجب ان نعرف ان اولاً الاسواق الحقيقية تتاجر بكل شيء عدا شيئين فقط وهما النقود والمخاطر ، وثانياً ان الاسواق الحقيقية تعنى بإنتاج وتوليد الثروة اما الاسواق الوهمية فهي تعنى بنقل الثروة فقط (كالبورصة). وجوهر النظرية الاقتصادية يكمن في ان كل الاسواق الحقيقية تخضع للسوق اما الاسواق المالية فكلها تخضع للدولة وهذا بالضبط الفرق الجوهري بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي من ناحية ونظام المخاطرة من الناحية الاخرى ، فالاشتراكية تدعو الى ان تضع الدوله يدها على السوقين والراسمالية تدعو الى ان يترك كل شيء للسوق فامتياز تعبئة موارد هائلة من خلال الودائع يؤمن للاسواق المالية، والاسر المهيمنة عليها (الوصول الى رؤوس اموال الاخرين) ومن ثم القدرة على امتلاك نفوذ قوي في اقتصاد وسياسة بلدانهم والبلدان المضيفة لهم؛ يفوق أي نفوذ مما يحقق اقل نسبة عدالة ممكنه مع عدم احتياج هذا القطاع للكفاءة على الاطلاق والذي يتطلبه القطاعات المنتجة ؛ وينشأ الهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي من قاعدة ضيقة من رؤوس اموال المصارف ، تستقر فوقها الودائع (الأولية) التي تدعم حجماً كبيراً من الودائع (المشتقة) فان رؤوس اموال المصارف في النظام المصرفي التقليدي قليلة جداً ، ولا تكاد على العموم تؤمن احتياجات البنية الاساسية لهذه المصارف ، اظف الى ذلك ان القاعدة الضيقة تستطيع هذه المصارف اخذها من مصارف اخرى وبمجرد ان يتم توريد الودائع يستطيع اعادة تلك القاعده الضيقه الى تلك المصارف، فنسبياً تعتبر الاسواق المالية هي باب دمار اقتصادي رسمي عندما يكون في القطاع الخاص، ولا يبالغ من يقول انك اذا اردت ان تكون لص بربطه عنق فما عليك الا ان تقوم بافتتاح مصرف. اذاً الفكرة الاساسية هي ان كل الاسواق المالية سواء من بنوك او شركات تامين او مجموعات مالية او شركات تصنيف ائتماني او ... الخ يجب ان تكون جميعاً تحت يد الدولة وهو ما سيخفي ما يسمى بعجز الميزانية التي تعاني منها كل الدول عند الانفاق الحكومي والتي ينتج عنها معدلات تضخم مرعبة، تضطر اليها الحكومات لان البديل هو معدلات بطالة مرعبة ايضاً , من الاشياء الغريبة في الحكومات انها تمنع كارتل ولا تمنع محركات الكارتلات وهي البنوك.بالنسبة للحكومات اذا عارضك احد بحكم انك ستملك السلطة المطلقة، تستطيع المجادلة بحقائق ولا تحتاج لا أي شيء بعيد عن الوضوح فمثلا تخبرهم انه لا تكمن السلطة المطلقة في تمكين ادوات حماية امنكم من 12.5% من الميزانية ولكن تكمن في تمكينه من خلق نقود من لا شيء واخذ اموال الناس بمجرد طبع النقود و سوف يثبت هذا النظام انه ناجح عندما يتعلم الابناء اكثر من ابائهم ويصبحوا اكثر ثراء من ابائهم. يجمع الاقتصاديين على ان النظام الضريبي مثبط للاقتصاد حيث يقل الحافز للاستثمار عند عمل دراسات الجدوى، ولذلك ليكون النظام الاقتصادي امثل فعلينا ان نستخدمه لتحفيز الاستثمار لا لتثبيطه. ويجمع ايضاً الاقتصاديين كما اكتشف ذلك آلن روجرز في 1994م بطريقة علميه ان التفضيل الزمني السلبي والايجابي يقف عند 2.5%

تحديداً وابسط الاثباتات على ذلك هو ان معدل التضخم المرغوب لدى الحكومات هو 2.5% وعليه فان افضل ضريبة يمكن ان تفرض ليس على الارباح ولكن على رؤوس الاموال هي 2.5% سنوياً وبذلك نحقق حافز للمستثمرين لاستثمار اموالهم، لانها سوف تتاكل ولن يخشوا ذلك التاكل عند اقل من 2.5% وكما انهم سيفضلون انفاق اموالهم على استثمارها عند اكثر من 2.5%، ان الدافع الاقوى ليس الربح بل خسارة الاموال عبر انفاقها وتحولهم لفقراء ولذلك نما الرأسماليين ثروتهم في المقام الاول فنحن نكرة ان نخسر بشده. الربح الذي تحققه الاسواق الحقيقية هو في اصله جائزة لجعل الكعكة اكبر في المقام الأول. يجب ان يمتلك كل شخص مسكنة الخاص وستكون مساهمة الدولة بمعدل 12.5% – اذا كان وضعها المالي ممتاز – من القيمة لهذا البناء الجديد وكذلك اعطاء القرض الكافي لبناء وحدة سكنية واحده وتقسيطه على فترة عشرين عاماً وتأجيل أي قسط في فترة الركود او عدم توفر وظيفة او دخل من بعد الخمس السنوات الاولى من التسديد لكل من لا يملك مسكنة الخاص.

ما يعيق نظام المخاطرة او تحقيقة هو – بعد تاميم كل الاسواق المالية – هو التضخم وايضاً ما يسمى بالفائدة التي يجنيها المودعين من ايداعاتهم ، فحينها بدلاً من ان يسعوا لاستثمار اموالهم سيسعون لادخارها ولن يخافوا تاكلها لانهم يجنوا عائداً من ادخارها بسبب تشوية النسبة 2.5% التي يجب ضبطها بدقه وبما اننا عرفنا ان الفائدة تشوة النسبة فما يشوه العملية الضريبية حقيقتاً هي العملة الورقية، او العملة التي لا تحمل قيمتها الحقيقية او لنقول النظام النقدي العالمي الحالي والذي لا داعي له. من اساسيات المخاطرة اغلاق باب الاحتكار. اذا كانت هناك دولة غير مسلمة لا تضع حد ادنى للأجور يفضل ان تضع العراقيل بينك وبينهم مثل الجمارك وغيرها فاذا لم تهتم بموطنيها فكيف ستهتم بمصلحة منهم يعتبرون خارج حدودها , اذا كانت الجدلية الهيجلية تخبرنا بشيء هام فهي تخبرنا عن نهاية الاشتراكية فقد رسمت نهايتها باحتراف منقطع النظير. وعند الوصول الى خانة في الرقاب هنا تبرز ما يسمى بالبنوك الاسلامية او المرابحة، حيث ان المقترض يربح مشروع والدولة تربح ازدهار اقتصادي. في حين ان كتاب ادم سميث فتح علم الاقتصاد حيث كان كتاب اقتصادي بحت فهذا الكتاب سوف يفتح باب علم الاقتصاد الحقيقي وسيفتح باب اقتصادي بحت للبحث في الاقتصاد الرياضي عن اثباتات كلها ستصب في مصلحة نظرية المخاطرة، ومرة اخرى ارجوا ان يساعدني القراء والنقاد على ايجاد عثراتي في كتابي هذا. هل تطبيق النظرية او نظام المخاطرة سيغير العالم !! اكاد اجزم بانك لن تستطيع حساب ايراداتك في دولتك، لذا ستضطر ان تدعي (كاذباً) بانك احصيتها ولن تستطيع احصائها، قال كينز بانه قراء كتاب رأس المال ووجدة مثل القرآن، وما كان يقصده بقوله هذا هو انه يستغرب لماذا يؤمن به الكثير من الناس، ولكنه اخذ فكرته الرئيسية التي جعلته اشهر اقتصادي في كل العصور في قصور الطلب السلعي من كتاب رأس المال حين تحدث عن ردمها عبر تدخل الدولة لان السوق لن يقوم بذلك، فلو تغلب على تكبره قليلاً وركز على فكرة القران بالتأكيد كان سيكون الشخصية الاكثر تأثيراً في الف عام مضت. روى عن اينشتاين انه قضى نصف عمره 35 سنة يبحث عن سر بسيط خلقة الله لمعرفة كل شيء عبر شيء بسيط جداً واعتقد ان ما كان يبحث عنه ليس في الفيزياء بل في الاقتصاد وهو الخطر, الان بعد قراءة هذا الكتاب ستعرف لماذا يكون اكثر المنظمين لمنظمات مثل داعش يأتون من دول العالم الأول واغلبهم من ذوي تعليم عالي وتخصصات راقيه جداً ولماذا قد يقوم بعض الناس المختلين عقليا الى حد ما بتفجير انفسهم حين يحسون بنظام مثالي ولكنهم ولا يستطيعون التعبير عنه باي طريقة اخرى ويريدون اخراج ذلك النظام الى العالم، فلا يجدون غير تلك الطريقة، انه الكبت. ارجوا ان لا يتسبب هذا الكتاب في عصور ظلام جديدة في الغرب كما حصل بعد ظهور الاسلام عندما كانت القضية الكبرى في اوروبا هي "من الذي على حق هل هم المسيحين الموحدين ام المثلثين؟!" وبعد ان انتصر المثلثين بشكل كامل، ظهر الاسلام بعقيدة التوحيد، ما اثبت ذلك خطاء الجميع بشكل واضح غير قابل للجدل وهو ما سبب انطواء للغرب فكيف يحتمل انهم كانوا يستأصلون المسيحيين الحقيقيين!.

لإقتراحاتكم واستفساراتكم التواصل على واتساب، فيسبوك، تويتر عبر 0096777547447